

مَسَائِدُ حَامِدِيَّة (٦٧)

الْإِعْصَامُ

لَا بِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الشَّاطِئِي

المتوفى ٧٩٠ هـ

تَحْقِيقُ وَدَرَاة

و. هَسَلَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيَّيْ

الجزء الثالث

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أُضِلَّ هذا الكتاب رسالة جامعية مقدمة من الطالب
هشام بن إسماعيل بن علي الصيني حصل بها على
درجة الماجستير بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى
وذلك في عام ١٤١٣هـ

الْأَعْيُنُ

حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الأولى

مجزّم ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٩ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - ت:
فاكس: - جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ -
٦٨١٣٧٠٦ - الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس:
٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

[١١١/ط]

/الباب الثامن

في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان

هذا الباب يُضطرُّ إلى الكلام فيه عند النظر فيما هو/ بدعة وما ليس ببدعة؛ فإن كثيراً من الناس عدُّوا أكثر (صور)^(١) المصالح/ المرسلة^(٢) بدعاً، ونسبوها إلى الصحابة والتابعين، وجعلوها حجة فيما ذهبوا إليه (من)^(٣) اختراع العبادات.

وقوم جعلوا البدع تنقسم بأقسام أحكام الشريعة؛ فقالوا: إن منها ما هو واجب ومندوب، وعدُّوا من الواجب كتب المصحف وغيره، ومن المندوب الاجتماع في قيام رمضان على قارئ واحد.

وأيضاً فإن المصالح المرسلة يرجع معناها إلى اعتبار المناسب^(٤) الذي لا يشهد له أصل معين، فليس له على هذا شاهد شرعي على الخصوص،

(١) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٢) اختلفت تعريفات الأصوليين للمصلحة المرسلة، وأفضلها هو تعريف الشاطبي والذي سيأتي في (ص ٨)، والموافقات (١/١٦)، وانظر بقية التعريفات في المراجع التالية: المستصفى للغزالي (١/٢٨٦)، وروضة الناظر (ص ١٤٨)، ومعالم طريقة السلف في أصول الفقه (ص ٤١٣ - ٤١٨)، رحلة الحج للشنقيطي (ص ١٧٥)، رسالة المصالح المرسلة للشنقيطي، منهج الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ص ٣٤٠ - ٣٤٨)، وهي رسالة ماجستير بجامعة أم القرى إعداد عبد الرحمن السديس. وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية بكلام مهم في المصالح المرسلة والعمل بها في مجموع الفتاوى (١١/٣٤٢).

(٣) في (م): كلمة غير واضحة.

(٤) المناسب سيذكره الشاطبي مشروحاً (ص ٧).

ولا كونه (مناسباً)^(١) بحيث إذا عرض على العقول تلقته بالقبول. وهذا بعينه موجود في البدع المستحسنة؛ فإنها راجعة إلى أمور في الدين مصلحة - في زعم واضعيها - في الشرع على الخصوص.

وإذا ثبت هذا، فإن كان اعتبار المصالح المرسلة حقاً، فاعتبار البدع المستحسنة حق، لأنهما يجريان من واد واحد.

/ وإن لم يكن اعتبار البدع حقاً، لم يصح اعتبار المصالح المرسلة. [٨٦/٢خ]

وأيضاً فإن القول بالمصالح المرسلة ليس متفقاً عليه، بل قد اختلف فيه أهل الأصول على أربعة أقوال:

فذهب القاضي^(٢) وطائفة من الأصوليين إلى رده، وأن المعنى لا يعتبر ما لم يستند إلى أصل، وذهب مالك^(٣) إلى اعتبار ذلك (وبني)^(٤) الأحكام عليه على الإطلاق، وذهب الشافعي ومعظم الحنفية إلى التمسك بالمعنى/ [١١٢/٢ط] الذي لم يستند إلى أصل صحيح، لكن بشرط قربه من معاني الأصول الثابتة، هذا ما حكى الإمام الجويني^(٥).

وذهب الغزالي إلى أن المناسب إن وقع في رتبة التحسين والتزيين لم يعتبر حتى يشهد له أصل لمعين، وإن/ وقع في رتبة الضروري فميله إلى قبوله، لكن (بشرط)^(٦). قال: ولا يبعد أن يؤدي إليه اجتهاد/ [٣١٧/ب] [١٠٤/٢ت] مجتهد.

(١) في (ط): «قياساً».

(٢) وهو القاضي الباقلاني ووافقه أكثر الشافعية، والمتأخرون من الحنابلة، وبعض الحنفية. انظر: تيسير التحرير (١٧١/٤)، والإحكام للآمدي (١٦٠/٤).

(٣) ذهب مالك إلى أنه حجة مطلقاً، وهو منقول عن الشافعي في القديم. انظر: شرح تنقيح الفصول (٤٤٦ - ٤٤٧)، وشرح الإسنوي (١٣٥/٣).

(٤) في (غ) و(ر): «وبناء». (٥) انظر: البرهان (١١٣/٢).

(٦) في (غ) و(ر): «بشروط».

واختلف (قوله)^(١) في الرتبة المتوسطة، وهي رتبة الحاجي^(٢)، فرده في/ المستصفي^(٣) وهو آخر قوله، وقبله في شفاء الغليل^(٤) كما قبل ما قبله.

وإذا اعتبر من الغزالي اختلاف قوله، فالأقوال خمسة، فإذا الراد لاعتبارها لا يبقى له في الوقائع^(٥) الصحابية مستند إلا أنها (بدع)^(٦)/ مستحسنة - كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاجتماع لقيام رمضان: نعمت البدعة هذه - إذ لا يمكنهم ردها لإجماعهم عليها.

وكذلك القول في الاستحسان فإنه - على ما (بينه)^(٧) المتقدمون - راجع إلى الحكم بغير دليل، والنافي له لا يعد الاستحسان سبباً، فلا يعتبر في الأحكام (الحكمة)^(٨) ألبتة، فصار كالمصالح المرسلة (إذ)^(٩) قيل بردها.

فلما كان هذا الموضع مزلة قدم لأهل البدع أن يستدلوا على بدعتهم من جهته، كان (من)^(١٠) الحق المتعين النظر في مناط الغلط الواقع لهؤلاء، حتى (يتبين)^(١١) أن المصالح المرسلة ليست من البدع في ورد ولا صدر، بحول الله، والله الموفق.

فنقول: / المعنى المناسب^(١٢) الذي يربط به الحكم لا يخلو من ثلاثة أقسام:

- (١) ما بين القوسين ساقط من (م).
- (٢) رتبة الحاجيات: هي ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب. انظر: الموافقات (٤/٢).
- (٣) انظر: المستصفي (١/٢٩٣) وما بعدها.
- (٤) انظر: شفاء الغليل (ص ٢٠٩)، وللوقوف على تفصيل مسألة المصالح المرسلة راجع المحصول للرازي (٢/٢١٨-٢٢٥)، والإبهاج (٣/١٧٧-١٨٨)، وفصلها الواعي في البدعة والمصالح المرسلة (ص ٢٤١-٢٨٧)، وحقيقة البدعة وأحكامها لسعيد الغامدي (٢/١٤٦-١٨٩).
- (٥) في: (م) و(ط) و(خ): «في الواقع له في الوقائع الصحابية». وكذلك في (ت) إلا أنه في هامشها كتب: «بحذف في الواقع له».
- (٦) في (ط): «بدعة».
- (٧) في (م) وفي (خ): «يباض بقدر كلمة وفي (غ) و(ر): صوّر».
- (٨) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر). (٩) في (ط) و(غ) و(ر): «إذا».
- (١٠) ما بين القوسين ساقط من (ط). (١١) في (م): تبين.
- (١٢) انظر: رسالة المصالح المرسلة للشنقيطي (ص ٩)، ورحلة الحج (ص ١٧٥ - ١٨١)، =

أحدها: أن يشهد الشرع بقبوله، فلا إشكال في صحته، ولا خلاف في إعماله، وإلا كان مناقضة للشرعية^(١) القصاص حفظاً للنفوس والأطراف وغيرها.

والثاني: ما شهد الشرع برده فلا سبيل إلى قبوله، إذ المناسبة لا تقتضي الحكم لنفسها، وإنما ذلك مذهب أهل التحسين (والتقبيح)^(٢) العقلي^(٣)، بل (إذا)^(٤) ظهر المعنى وفهمنا من الشرع اعتباره في اقتضاء الأحكام، فحينئذ نقبله، فإن المراد بالمصلحة عندنا: / ما (فهم)^(٥) رعايته في حق الخلق من جلب المصالح وذرء المفسدات على وجه لا يستقل العقل بدركه على حال، فإذا لم يشهد الشرع باعتبار ذلك المعنى، بل (برده)^(٦) كان مردوداً باتفاق المسلمين.

(ومثاله)^(٧) ما حكى الغزالي عن بعض أكابر العلماء أنه دخل على

= والمحصل (٣/ ٢١٨ - ٢١٩)، والمدخل لابن بدران (ص ٢٩٣ - ٢٩٤).

(١) في باقي النسخ ما عدا (غ) و(ر) كشرعية.

(٢) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «وأما مسألة تحسين العقل وتقبيحه ففيها نزاع مشهور بين أهل السنة والجماعة من الطوائف الأربعة وغيرهم. فالحنفية وكثير من المالكية والشافعية والحنبلية يقولون بتحسين العقل وتقبيحه، وهو قول الكرامية والمعتزلة، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم، وكثير من الشافعية والمالكية والحنبلية ينفون ذلك، وهو قول الأشعرية، لكن أهل السنة متفقون على إثبات القدر... والمعتزلة وغيرهم من القدرية يخالفون في هذا... وقد ظن بعض الناس أن من يقول بتحسين العقل وتقبيحه ينفي القدر ويدخل مع المعتزلة في مسألة التعديل والتجويز وهذا غلط بل جمهور المسلمين لا يوافقون المعتزلة على ذلك ولا يوافقون الأشعرية على نفي الحكم والأسباب، بل جمهور طوائف المسلمين يشبّون القدر ويقولون إن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها... إلخ. انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٨ - ٤٣٦)، باختصار. وقد فصل الكلام فيها ابن القيم رحمه الله تعالى في مفتاح دار السعادة (ص ٣٣٤ - ٤٤٦)، وشفاء العليل (ص ٣٩١ - ٤٣٤).

(٤) في (غ) و(ر): «يباض بمقدار كلمة» وساقطة من (ر).

(٥) في (غ) و(ر): «فهم الشرع». (٦) في (ط): «يرده».

(٧) في (ط): «ومثال»

بعض السلاطين فسأله عن الوقاع في نهار رمضان، فقال: عليك صيام شهرين متتابعين، فلما خرج راجعه بعض الفقهاء (وقالوا له)^(١): القادر على إعتاق الرقبة كيف يعدل به إلى الصوم، والصوم وظيفة المعسرين، وهذا الملك يملك عبيداً غير محصورين؟ فقال (لهم)^(٢): لو قلت له عليك إعتاق رقبة لاستحقر ذلك وأعتق عبيداً مراراً، فلا يزجره إعتاق الرقبة، ويزجره صوم شهرين متتابعين.

فهذا المعنى مناسب؛ لأن الكفارة مقصود الشرع منها الزجر، والملك لا يزجره الإعتاق، ويزجره الصيام. وهذه الفتيا باطلة/ لأن العلماء/ بين قائلين: قائل بالتخير، وقائل بالترتيب، فيقدم العتق على الصيام، فتقديم الصيام بالنسبة (للغني)^(٣) لا قائل به، على أنه قد جاء عن مالك شيء يشبه هذا، لكنه على صريح الفقه.

قال يحيى بن بكير^(٤): «حنت الرشيد في يمين فجمع العلماء فأجمعوا (على)^(٥) أن عليه/ عتق رقبة. فسأل مالكاً، فقال: صيام ثلاثة أيام. (فقال: ثم أنا معدم؟ وقال الله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَحْذَرَ﴾ فأقمتني مقام المعدم؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين كل ما في يدك ليس لك فعليك صيام ثلاثة أيام)^(٦). واتبعه على ذلك إسحاق بن إبراهيم من فقهاء قرطبة^(٧).

(١) في (م) و(غ) و(ر): «وقال».

(٢) في (غ) و(ر): «إلى الغني».

(٤) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير المصري ولد سنة ١٥٥هـ سمع من مالك، والليث بن سعد وابن لهيعة وغيرهم، وأخرج له الشيخان وابن ماجه، ومات ٢٣١هـ. انظر: التاريخ الكبير (٨/٢٨٤)، والجرح والتعديل (٩/١٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٦١٢)، وتهذيب التهذيب (١/٢٣٧).

(٥) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر). (٦) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر). (٧) هو: شيخ المالكية بقرطبة، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي، فقيه قدوة، مات في ٣٥٢هـ، هكذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/٧٩ - ٨٠)، وكرر ترجمته في (١٦/١٠٧)، وذكر أنه توفي في ٣٥٤هـ، وذكر الضبي ترجمته في بغية الملتبس (١/٢٨٧)، أنه توفي سنة ٣٥٢هـ، ومثله الحميدي في جذوة المقتبس (١/٢٥٨)، ومثله ابن الفري في تاريخ علماء الأندلس (١/١٤٣).

(حكى) ^(١) ابن بشكوال ^(٢) أن الحكم أمير المؤمنين ^(٣) أرسل (للفقهاء) ^(٤) وشاورهم في مسألة نزلت به، (فذكر) ^(٥) لهم عن نفسه أنه عمد إلى إحدى كرائمه ^(٦) ووطئها في رمضان؛ فأفتوا بالإطعام، وإسحاق بن إبراهيم ساكت. فقال له أمير المؤمنين: ما يقول الشيخ في فتوى أصحابه؟ [٨٨/٢خ] فقال له (إسحاق) ^(٧): لا أقول بقولهم، وأقول بالصيام. / ف قيل له: أليس مذهب مالك الإطعام؟ فقال لهم: (لم تحفظوا) ^(٨) مذهب مالك، (إلا إن كنتم) ^(٩) تريدون مصانعة أمير المؤمنين ^(١٠)، / إنما أمر مالك بالإطعام لمن له مال، وأمير المؤمنين لا مال له، إنما هو (مال بيت) ^(١١) المسلمين. فأخذ بقوله أمير المؤمنين (وشكره) ^(١٢) عليه. انتهى. [٢٠٤ر]

وهذا صحيح، نعم حكى ابن بشكوال أنه اتفق لعبد الرحمن بن الحكم مثل هذا في رمضان، فسأل الفقهاء عن توبته من ذلك

- (١) في (غ) و(ر): «يباض بمقدار كلمة».
- (٢) هو الإمام محدث الأندلس أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال الأنصاري القرطبي، ولد سنة ٤٩٤هـ؛ وله عدة تصانيف، ومات في سنة ٥٧٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣٩/٢١)، والوفيات لابن خلكان (٢/٢٤٠)، وابن كثير في البداية والنهاية (٣١٢/١٢)، وابن العماد في شذرات الذهب (٤/٢٦١).
- (٣) هو: الحكم بن عبد الرحمن بن محمد المستنصر بالله، كان حسن السيرة، جامعاً للعلم، مكرماً للأفاضل، جمع من الكتب ما لم يجمعه أحد من الملوك، ولد في سنة ٣٠٢هـ، ومات سنة ٣٦٦هـ. انظر: تاريخ علماء الأندلس (٣١/١)، وبغية الملمس (١/٤٠)، وجذوة المقتبس (٤٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٩/٨)، وكررها في (١٦/٢٣٠)، ونفح الطيب (٣٨٦/١).
- (٤) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «في الفقهاء».
- (٥) في (ت): «وذكر».
- (٦) علق رشيد رضا (١١٤/٢)، هنا فقال: المراد بكرائمه عقائل نسائه الحرائر، لا بناته كما هو المستعمل في عرف زماننا.
- (٧) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).
- (٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تحفظون».
- (٩) في (ط) و(ت) و(خ): «أنكم».
- (١٠) في (م) زيادة: «فقال لهم». وفي (غ) و(ر): «قال لهم».
- (١١) في (غ) و(ر): «بيت مال».
- (١٢) في سائر النسخ ما عدا (ت): «وشكر له».

(وكفارته)^(١). فقال يحيى بن يحيى^(٢): يكفر ذلك صيام شهرين متتابعين. فلما (برز)^(٣) ذلك من يحيى سكت سائر الفقهاء حتى خرجوا من عنده، فقالوا ليحيى: ما لك لم تفته بمذهبنا عن مالك (من)^(٤) أنه مخير بين العتق (والإطعام)^(٥) والصيام؟ فقال لهم: لو فتحنا (له)^(٦) هذا الباب سهل عليه أن يطاء كل يوم ويعتق رقبة، ولكن حملته على أصعب الأمور لئلا يعود^(٧).

فإن صح هذا عن يحيى بن يحيى رحمه الله، وكان كلامه على ظاهره، كان مخالفاً للإجماع.

(القسم)^(٨) الثالث: ما سكت عنه الشواهد الخاصة، فلم تشهد باعتباره ولا بإلغائه، فهذا على وجهين:

- [١١٥/ط] / أحدهما: (أن)^(٩) يرد نص على وفق ذلك المعنى، كتعليل منع (القاتل الميراث بالمعاملة)^(١٠) بنقيض المقصود (على)^(١١) تقدير إن لم يرد نص على وفقه، (فإن)^(١٢) هذه العلة لا عهد بها في تصرفات الشرع بالفرض / ولا (تلائمها)^(١٣) بحيث يوجد لها جنس معتبر، فلا يصح التعليل بها، ولا بناء الحكم عليها باتفاق، ومثل هذا تشريع من القائل به / فلا يمكن قبوله.
- [١٨٢/ب] [٣١٩/ب/غ]

(١) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر).

(٢) هو: يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شلال فقيه الأندلس المصمودي القرطبي، ولد سنة ١٥٢هـ، ومات سنة ٢٣٤هـ. انظر: تاريخ علماء الأندلس (٢/٨٩٨)، وبغية الملتبس (٢/٦٨٥) وجذوة المقتبس (٢/٦٠٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥١٩)، وتهذيب التهذيب (١١/٣٠٠)، وغيرها.

(٣) في (ر): «بدر». (٤) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (ت): «الطعام».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م).

(٧) انظر القصة في: ترتيب المدارك (٢/٥٤٢)، ووفيات الأعيان (٦/١٤٥)، ونفع الطيب (١٠/١١ - ١١).

(٨) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٩) في (م): «ألا».

(١٠) في باقي النسخ مع عدا (غ) و(ر): «القتل للميراث فالمعاملة».

(١١) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (١٢) في (غ) و(ر): «بأن».

(١٣) في باقي النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بملائمها».

والثاني: أن يلائم تصرفات الشرع، وهو أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره (الشارع)^(١) في الجملة بغير دليل معين، وهو الاستدلال المرسل^(٢) المسمى بالمصالح المرسلة/ ولا بد من بسطه بالأمثلة حتى يتبين وجهه بحول الله تعالى.

ولنقتصر على عشرة أمثلة:

(أحدها)^(٣): أن أصحاب رسول الله ﷺ اتفقوا على جمع (القرآن في)^(٤) المصحف، وليس ثم نص على جمعه وكتبه أيضاً، بل قد قال بعضهم: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إليّ أبو بكر رضي الله عنه مقتل (أهل)^(٥) الإمامة، وإذا عنده عمر رضي الله عنه فقال أبو بكر: (إن عمر أتاني فقال)^(٥): إن القتل قد استحرّ بقراء القرآن يوم الإمامة، وإنني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء في المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن قال: فقلت له: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال لي: هو والله خير. فلم يزل عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري له، ورأيت فيه الذي رأى عمر./ قال زيد: فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا (نتهمك)^(٦)، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه.

قال زيد: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ من

(١) في (م) و(غ) و(ر): «الشرع».

(٢) الاستدلال يقصد به أحد معنيين: أحدهما: مثل الاستصلاح تماماً، والاستصلاح هو: ترتيب الحكم الشرعي على المصلحة المرسلة. فهو - كما يقول ابن بدران -: اتباع المصلحة المرسلة. والثاني: ما يشمل الأدلة المختلف فيها، وترتيب الأحكام على وفقها كالاستصحاب والاستحسان وغيرهما. انظر: المدخل لابن بدران (ص ٢٩٣)، وضوابط المصلحة للبوطي (ص ٣٥٢).

(٣) في (ط): «المثال الأول».

(٤) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٥) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في (م): «كلمة غير واضحة». وفي (خ): «لا تقصر».

ذلك. فقلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير. فلم يزل يراجعني في ذلك أبو بكر (وعمر)^(١) حتى شرح الله صدري للذي شرح (صدورهما له)^(٢) فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والعصب^(٣) واللخاف^(٤) ومن صدور (الرجال)^(٥). (فوجدت آخر سورة براءة مع حذيفة بن ثابت ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ حتى ختم السورة)^(٦).

فهذا عمل لم ينقل فيه خلاف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

ثم روي عن أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان كان يغازي أهل الشام (مع أهل)^(٧) العراق في فتح إرمينية^(٨) وأذربيجان^(٩)، فأفزع اختلافهم/ في القرآن، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: (أن)^(١٠)

(١) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في (ط) و(غ) و(ر): «له صدورهما». وفي (خ) و(ت): «صدورهما».

(٣) العصب هو جريد النخل. انظر: لسان العرب مادة عصب.

(٤) اللخاف: بالكسر: هو حجارة بيض عريضة رقاق واحدها (لخفة)، انظر: لسان العرب مادة لخف.

(٥) في باقي النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الرجل».

(٦) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر)، والحديث أخرجه البخاري (٤٩٨٦ و٧١٩١)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص٣)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٣ - ٤٩) (ص١٥٢)، وبرقم (٨ - ٤٩) (ص١٥٥)، وأحمد في المسند (٧٧ و٢١١٣٥)، والترمذي (٣١٠٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٩٩٥ و٨٠٠٢ و٨٢٨٨)، وأبو بكر المروزي في مسند الصديق (٤٥)، وأبو يعلى في مسنده (٦٤، ٦٥، ٧١، ٩١)، وابن أبي داود في المصاحف (١٢ و١٣ و١٤) وابن حبان (٤٥٠٦ و٤٥٠٧)، والطبراني في الكبير (٤٩٠١ - ٤٩٠٣)، والبيهقي في السنن (٢٢٠٢ و٢٠١٩٣)، وأخرجه مختصراً جداً أبو علي الأشيب في جزئه (٤٧).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وأهل».

(٨) بفتح الهمزة وقيل بكسرها، بلاد واسعة تقع بين أران وبلاد الكرج والروم والجزيرة وأذربيجان. معجم البلدان (١/١٦٠).

(٩) تقع بين أران وإرمينية والجزيرة والعراق وجيلان والديلم، وأهم مدنها تبريز. انظر: معجم البلدان (١/١٢٨).

(١٠) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

[٢٠٥]
[١٨٣/م]

أرسلني (إلي بالصحف) ^(١) / ننسخها/ في المصاحف ثم نردها عليك.
فأرسلت حفصة (به) ^(٢) إلى عثمان، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وإلى
عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاصي ^(٣) وعبد الرحمن بن الحارث بن
هشام ^(٤) فأمرهم أن ينسخوا (الصحف) ^(٥) في المصاحف، ثم قال للرهط
القرشيين الثلاثة: / ما اختلفتم فيه (أنتم) ^(٦) وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان
قريش؛ فإنه نزل بلسانهم.

[٣٢٠/غ]

قال: ففعلوا، حتى (إذا) ^(٧) نسخوا (الصحف) ^(٨) في المصاحف، بعث
عثمان في كل أفق بمصحف من تلك المصاحف/ التي نسخوها، ثم أمر بما
سوى ذلك من القراءة في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق ^(٩).

[٩٠/خ]

فهذا أيضاً إجماع آخر في كتبه، وجمع الناس على قراءة (لا) ^(١٠)

(١) في (م) و(غ) و(ر): «بالصحف». وفي (ت): «بالمصحف» وكتب في هامشها:
«بالصحيفة».

(٢) في (م): «بالصحف». وفي (خ) و(ت): «إلي بالمصحف». وفي رواية البخاري
والترمذي: إلينا بالصحف.

(٣) هو: سعيد بن العاص بن أبي أحичة القرشي الأموي، قال أبو حاتم: له صحبة، وقال
الذهبي: لم يرو عن النبي ﷺ، وروى عن عمر وعائشة، وهو مقل. مات سنة ٥٧ أو
٥٨ هـ. انظر: التاريخ الكبير (٣/٥٠٢)، وطبقات ابن سعد (٥/٣٠)، وتاريخ الطبري
(٥/٢٩٣)، ومعجم الطبراني الكبير (٦/٧٣). وسير أعلام النبلاء (٣/٤٤٤).

(٤) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، قال الذهبي: ولا صحبة
لعبد الرحمن، بل له رؤية، وتلك صحبة مقيدة. وروى عن أبيه، وعمر، وعثمان،
وعلي، وأم المؤمنين حفصة، وطائفة ومات قبل معاوية. انظر: التاريخ الكبير (٥/٢٧٢)،
وطبقات ابن سعد (٥/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣/٤٨٤).

(٥) في (م) و(خ) و(ت): «المصحف»، وفي (غ) و(ر)، ورواية البخاري والترمذي:
الصحف في المصاحف.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر). (٧) زيادة من (ط) و(غ) و(ر).

(٨) في (خ): «المصحف».

(٩) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن (٤٩٨٧)، والترمذي
(٣١٠٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٩٨٨)، وأبو يعلى (٩٢)، وابن حبان
(٤٥٠٧).

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لم».

يحصل منها في الغالب اختلاف؛ لأنهم لم يختلفوا إلا في القراءات حسبما نقله العلماء المعتنون بهذا الشأن. فلم يخالف في المسألة إلا عبد الله بن مسعود، فإنه امتنع من طرح ما عنده من القراءة المخالفة لمصاحف عثمان، وقال: يا أهل العراق، ويا أهل الكوفة اكنموا المصاحف التي عنكم وغلوها؛ فإن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١)، (فالقوا الله بالمصاحف)^(٢).

فتأمل كلامه فإنه لم يخالف في جمعه، وإنما خالف (أمرأ)^(٣) آخر، ومع ذلك فقد قال ابن (شهاب)^(٤): بلغني أنه كره ذلك من قول ابن مسعود رجال من أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ^(٥).

ولم يرد نص عن النبي ﷺ بما صنعوا من ذلك، ولكنهم رأوه مصلحة تناسب تصرفات الشرع قطعاً؛ فإن ذلك راجع إلى حفظ الشريعة/ والأمر بحفظها معلوم، وإلى منع الذريعة للاختلاف في أصلها الذي هو القرآن، وقد علم النهي عن الاختلاف في ذلك بما لا مزيد عليه.

وإذا استقام هذا الأصل فاحمل عليه كُتِبَ العلم من السنن وغيرها، إذا خيف عليها الاندراس، زيادة على ما جاء في الأحاديث من الأمر بكتِّب العلم.

وأنا أرجو أن يكون كُتِبَ هذا الكتاب الذي وضعت يدي فيه من هذا القبيل؛ لأنني رأيت باب البدع في كلام العلماء مُعَقَّلاً جداً إلا من النقل (الجمالي)^(٦)/ كما (نقل)^(٧) ابن وضاح^(٨)، أو يؤتى (فيه)^(٩) بأطراف من

(١) سورة آل عمران: الآية (١٦١).

(٢) في سائر النسخ: «وألحقوا إليه بالمصاحف، والمثبت من (غ) و(ر) وسنن الترمذي، والأثر أخرجه الترمذي بعد سياقه للحديث السابق، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦ - ٤٩).

(٣) في (غ) و(ر): «في أمر».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «هشام»، والصواب ابن شهاب، وفي الترمذي (٣١٠٤) قال الزهري.

(٥) انظر: الترمذي (٣١٠٤). (٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الجمالي».

(٧) في (ر): «فعل».

(٨) الإمام الحافظ المحدث أبو عبد الله محمد بن وضاح المرواني، تقدمت ترجمته (١/ ٣٩).

(٩) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

[١/١٨٣]

الكلام لا (يشفي)^(١) الغليل بالتفقه فيه/ كما ينبغي، ولم (أجده)^(٢) على شدة بحثي عنه إلا ما وضع فيه أبو بكر الطرطوشي^(٣)، وهو يسير في جنب ما يحتاج إليه فيه، وإلا ما وضع الناس في الفرق الثنتين والسبعين، وهو فصل من فصول الباب وجزء من أجزائه، فأخذت نفسي بالعناء فيه، عسى (الله أن ينفع)^(٤) به واضعه، وقارئه، وناشره، وكاتبه، والمنتفع به، وجميع (المسلمين)^(٥)، إنه ولي ذلك ومسديه (بسعة)^(٦) رحمته.

[٩١/٢] / المثال الثاني :

اتفاق أصحاب رسول الله ﷺ على حد شارب الخمر ثمانين^(٧)، وإنما مستندهم فيه الرجوع إلى المصالح والتمسك بالاستدلال المرسل.

قال العلماء: لم يكن فيه في زمان رسول الله ﷺ حد مقدر، وإنما جرى الزجر فيه مجرى التعزير، ولما انتهى الأمر إلى أبي بكر رضي الله عنه (قدره)^(٨) على طريق النظر بأربعين، ثم/ انتهى الأمر إلى (عمر)^(٩) رضي الله عنه فتتابع الناس، فجمع الصحابة رضي الله عنهم فاستشارهم؛ فقال علي رضي الله عنه/

[٣٢١/ب/غ]

[١١٠/٢] ت

(١) في (ت): «تشفي».

(٢) في (ط) و(خ) و(ت): «أجد» وفي (ر): «لم أجده».

(٣) في (غ) و(ر): «أبو الوليد الطرطوشي»، والمشهور أنه أبو بكر وهو أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان الأندلسي الطرطوشي، تقدمت ترجمة (١/٢٦١).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أن يتنفع».

(٥) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر). (٦) في (م): «سعة».

(٧) ضرب شارب الخمر ثمانين أخرجه من حديث السائب بن يزيد، البخاري برقم (٦٧٧٩) وأحمد (٤٤٩/٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣١٤)، وأخرجه من حديث أنس بن مالك، البيهقي في السنن الكبرى (١٧٣١٠ - ١٧٣١٣) وأخرجه من حديث عبد الرحمن بن أزهري، أبو داود (٤٤٨٨، ٤٤٨٩) والطبراني في الأوسط (١٩١٦) وفي الكبير (١٠٠٣) والدارقطني في سننه (٢٢٧) والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣١٥ - ١٧٣٢٠)، وأخرجه من حديث وبرة الكلبي البيهقي في الكبرى (١٧٣١٧)، وأخرجه من حديث ابن عباس، البيهقي في الكبرى (١٧٣٢١، ١٧٣٢٢) وأخرجه من حديث علي بن أبي طالب، البيهقي في الكبرى (١٧٣٢٤، ١٧٣٢٥) وأخرجه من حديث عبد الله بن أبي الهذيل، البيهقي (١٧٣٢٣).

(٨) في (غ) و(ر) و(ط): «قرره». (٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عثمان».

من سكر (هذى)^(١) ومن (هذى)^(١٣) افتري، فأرى عليه حد المفترى^(٢).

ووجه إجراء المسألة على الاستدلال المرسل^(٣) أن الصحابة (رأوا)^(٤) الشرع (يقيم)^(٥) الأسباب في بعض المواضع مقام المسببات، والمظنة مقام الحكمة، فقد جعل الإيلاج/ في أحكام كثيرة يجري مجرى الإنزال، وجعل [٢٠٦] الحافر للبئر في محل العدوان وإن لم يكن ثم مُرد كالمردى نفسه، وحرّم الخلوة بالأجنبية حذراً من الذريعة إلى الفساد، إلى غير ذلك من (المسائل)^(٦)، فأروا الشرب ذريعة إلى الافتراء الذي تقتضيه (كثرة)^(٧) الهذيان (عند السكر)^(٨) فإنه (أول)^(٩) سابق إلى السكران.

(١) في (ط): «هذر»، والهذر: الكلام الذي لا يعبأ به، وهو قريب من الهذيان، لأن الهذيان: كلام غير معقول، وهذى: إذا هذر بكلام لا يفهم. انظر: لسان العرب، مادة هذر وهذى.

(٢) انظر: الموطأ (١٥٣٣)، ومصنف عبد الرزاق (٣٧٨/٧) برقم (١٣٥٤٢)، ومسند الشافعي (ص ٢٨٦) وينحوه أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥٢٨٩) والحاكم (٨١٣١، ٨١٣٢)، وذكر الأثر ابن حجر في التلخيص الحبير (٧٥/٤)، وبين أنه منقطع من رواية مالك، وقد وصله النسائي والحاكم، وقال: «وفي صحته نظر لما ثبت في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال، وجلد أبو بكر أربعين، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر»، ولا يقال: يحتمل أن يكون عبد الرحمن وعلي أشارا بذلك جميعاً لما ثبت في صحيح مسلم عن علي في جلد الوليد بن عقبة أنه جلدته أربعين وقال: جلد رسول الله أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إليّ، فلو كان هو المشير بالثمانين ما أضافها إلى عمر، ولم يعمل بها لكن يمكن أن يقال: إنه قال لعمر باجتهاده، ثم تغير اجتهاده.

(٣) وانظر ما ذكره الغزالي في هذه المسألة، وإجرائها على المصالح المرسلة في: المستصفي (٣٠٥/١ - ٣٠٦).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أو».

(٥) في (م) و(خ): «تقيم». وفي تعليق المطبوعة (في نسخة ثانية - الشريعة تقيم - كما يستفاد من هامش الأصل).

(٦) في (ط) و(م) و(خ): «الفساد». وفي (ت): «المفاسد». وصححت في هامشها بـ«المسائل».

(٧) في (م): «كثرة هذا».

(٨) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (م): «أو».

[١١٩ط]

قالوا: فهذا من/ أوضح الأدلة على (إسناد)^(١) الأحكام إلى المعاني التي (لا أصول)^(٢) لها - يعني على (الخصوص)^(٣) - وهو مقطوع (به)^(٤) من الصحابة رضي الله عنهم.

المثال الثالث:

إن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم قضوا بتضمين الصناع. قال علي رضي الله عنه: لا يصلح الناس إلا ذاك^(٥).

وجه المصلحة فيه أن الناس لهم حاجة إلى الصناع، وهم يغيبون عن الأمتعة في غالب الأحوال، والأغلب عليهم التفريط، وترك الحفظ، فلو لم يثبت تضمينهم مع ميسر الحاجة إلى استعمالهم لأفضى ذلك إلى أحد أمرين: إما ترك الاستصناع بالكلية، وذلك شاق على/ الخلق، وإما أن يعملوا ولا يضمنوا (عند دعواهم)^(٦) الهلاك والضياغ، فتضيع الأموال، ويقل الاحتراز، وتطرق الخيانة، فكانت المصلحة (في)^(٧) التضمين، هذا معنى قوله: لا يصلح الناس إلا (ذاك)^(٨).

/ولا يقال: إن هذا (نوع)^(٩) من الفساد؛ وهو تضمين البريء، إذ

[٩٢/٢خ]

(١) في (م): «إسقاط».

(٢) في (م): «الأصول».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الخصوص به».

(٤) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٩٦/٧) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١١٤٤٤). وقال الشافعي: وقد روى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب ضمن الغسل والصباغ وقال: لا يصلح الناس إلا ذلك». وأخرجه من نفس الطريق ابن أبي شيبة (٣٦٠/٤) رقم (٢١٠٥١)، وابن حزم في المحلى (٢٠٢/٨) وضعف سند الأثر ابن حجر في التلخيص الحبير (٦١/٣) ثم ذكر متابعين للأثر.

وانظر مسألة تضمين الصناع والكلام فيها في: المغني (١٠٥/٦ - ١١٥)، والمعيار المعرب (١٦٢/١٣ - ١٧١)، والمدونة (٣٧٢/٣ - ٣٨٥).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ذلك بدعواهم».

(٧) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر). (٨) في (م) و(غ) و(ر): «ذلك».

(٩) في (م) و(خ): «النوع».

لعله ما أفسد ولا فرط؛ فالتضمين مع/ (هذا)^(١) (الإمكان نوع)^(٢) من الفساد؛ لأننا نقول: إذا تقابلت المصلحة والمضرة فشأن العقلاء النظر إلى التفاوت، ووقوع التلف من الصنّاع من غير تسبّب ولا تفريط بعيد، (والغالب)^(٣) (عند فوات)^(٤) الأموال (أنها)^(٥) لا تستند إلى التلف السماوي، بل ترجع إلى صنع العباد على (وجه)^(٦) المباشرة أو التفريط.

وفي الحديث: (لا ضرر ولا ضرار)^(٧)، وتشهد له الأصول من حيث الجملة، فإن النبي ﷺ (نهى)^(٨) أن يبيع حاضر لباد، وقال: (دع الناس)^(٩) يرزق الله بعضهم من بعض)^(١٠)، وقال: (لا تلقوا الركبان بالبيع، حتى يهبط

(١) في (ط) و(ت): «ذلك».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «كان نوعاً».

(٣) في (ت): «وغالب».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الفوت فوت».

(٥) في (ط) و(خ) و(ت): «وأنها».

(٦) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٧) قال الألباني في إرواء الغليل (٨٩٦): صحيح، روي من حديث عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، جابر بن عبد الله، وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة رضي الله عنهم. ثم ساق التخرّيج مطولاً، وأهم من عزى إليه الحديث هم: ابن ماجه (٢٣٤٠ و ٢٣٤١)، والإمام أحمد في المسند (٣١٣/١) و(٣٢٦/٥ - ٣٢٧)، والطبراني في الكبير (١/١٣٦/٣) و(١/٧٠/١)، وفي الأوسط (١/١٤١)، والدارقطني (٥٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/٦٩)، ومالك في الموطأ (٢/٧٤٥/٣١). ثم قال - حفظه الله -: فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها؛ فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفها، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث... انظر: الإرواء (٣/٤٠٨ - ٤١٤).

(٨) في (ط) و(م): «نهى عن».

(٩) في (ت): «الناس في غفلاتهم».

(١٠) هذا الحديث أخرجه جم كبير من أهل العلم، منهم البخاري في الصحيح (٢١٥٨ - ٢١٦٣)، ومسلم (١٤١٣ و ١٥١٥ و ١٥٢٠ - ١٥٢٣)، ومالك في الموطأ (١٣٦٦) وأبو داود الطيالسي (١٧٥٢ و ١٩٣٠) وأحمد في المسند (١/١٦٣ و ٣٦٨) (٢/٤٢ و ١٥٣ و ٢٣٨ و ٢٤٣ و ٢٥٤ و ٢٧٤ و ٣٧٩ و ٣٩٤ و ٤٠٢ و ٤٢٠ و ٤٦٥ و ٤٨١ و ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٩١، ٥٠١ و ٥١٢ و ٥٢٥)، (٣/٣٠٧ و ٣١٢ و ٣٨٦ و ٣٩٢)، (٤/٣١٤)، (٥/١١)، وإسحاق بن راهويه (١٥٩)، وابن الجعد (٢٦٣٧ و ٢٧٧٥ و ٣٠١٤)، وابن ماجه (٢١٧٥ - ٢١٧٧)، والترمذي (١٢٢٢ و ١٢٢٣)، والنسائي (٣٢٣٩ و ٤٤٩٢ - ٤٤٩٧ =

بالسلع (إلى) ^(١) الأسواق ^(٢) وهو من باب ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فتضمن الصناع من ذلك القبيل.

[١٢٠/ط] / المثال الرابع:

إن العلماء اختلفوا في الضرب بالتهمة ^(٣)، وذهب مالك إلى جواز السجن في التهمة ^(٤)، وإن كان السجن نوعاً من العذاب/، ونص أصحابه على جواز الضرب ^(٥)، وهو عند الشيوخ من قبيل تضمين الصناع؛ فإنه لو

= ٤٥٠٠ و ٤٥٠٢ و ٤٥٠٦ و ٤٥٠٧)، وابن الجارود في المنتقى (٥٦٣ و ٥٧٣ و ٥٧٧)، وأبو يعلى (٦٤٣ و ٦٤٤ و ١٨٣٩ و ٢١٦٩ و ٢٧٦٧ و ٢٧٧٦ و ٢٨٣٨ و ٥٨٠٧ و ٥٨٨٤ و ٥٨٨٧ و ٦١٨٧ و ٦٣٤٥)، وابن حبان (٤٩٦٠ - ٤٩٦٧)، والطبراني في الصغير (٤٦٦)، وفي الأوسط (١١٣٩)، وفي الكبير (٦٩٣٠ و ٧٤٨٧ و ١٠٩٢٣ و ١٣٢٨٠ و ١٣٥٤٥ و ١٣٥٤٧) وغيرهم.

من حديث جابر رضي الله عنه، بلفظ: (لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض).

(١) ساقطة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦٥)، ومسلم (١٥١٧)، ومالك (١٣٦٦)، وأحمد (١٥٦/٢) و ٣٩٤ و ٤٦٥)، (٣١٤/٤)، وابن ماجه (٢١٧٩)، وأبو داود برقم (٣٤٣٦)، والنسائي (٤٤٨٧ و ٤٤٩٦)، وأبو يعلى (٦٣٢١ و ٦٣٤٥)، والدارقطني (٢٧٥/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٦٩٧) وغيرهم.

(٣) اختلف العلماء في الإقرار بالإكراه سواء كان الإكراه بالضرب أو بغيره على قولين: الأول: ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى إلغاء الإقرار وعدم ترتب أي أثر عليه. الثاني: مذهب المالكية في العموم، عدم لزوم الإقرار للمستكره بغير حق؛ أي أن المستكره بعد زوال الإكراه مخير بين أن يجيز الإقرار وبين ألا يجيزه. انظر عدد من المسائل في الضرب بالتهمة في: المعيار المعرب (٣٧٩/٢ - ٣٨٠ و ٤٠٣ و ٤٣٣ - ٤٣٤)، وانظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (١١٨/١٠ - ١٢٥) في تفسير سورة النحل: الآية (١٠٦)، وأحكام القرآن لابن العربي (٢٣٣/١ - ٢٣٤)، في تفسير سورة البقرة: الآية (٣٥٦) وفي (١٠٨٦/٣)، في تفسير سورة يوسف: الآية (٣٣) وفي (١١٧٦/٣)، في تفسير سورة النحل: الآية (١٠٦)، وفي (١٢٩٧/٣ - ١٢٩٨)، في تفسير سورة الحج: الآية (٤٠)، وراجع المستصفى للغزالي (١٤١/١). وتفصيل الخلاف في الفقه الإسلامي للزحيلي (٤٠٨/٥ - ٤٠٩).

(٤) انظر تفصيل المسألة في: الطرق الحكمية لابن القيم (ص ١١٠ وما بعدها).

(٥) وذكر الغزالي أن مالكا قال بجواز ضرب المتهم للاستنطاق، انظر: المستصفى (١٤١/١).

لم (يكن) ^(١) (الضرب والسجن) ^(٢) بالتهم لتعذر استخلاص الأموال من أيدي السراق، والغصّاب، إذ قد يتعذر إقامة البيئة، فكانت المصلحة في التعذيب وسيلة إلى التحصيل بالتعيين (أو) ^(٣) الإقرار.

فإن قيل: هذا فتح باب (تعذيب) ^(٤) البريء. (قيل) ^(٥): (ففي) ^(٦) الإعراض عنه إبطال استرجاع الأموال، بل الإضراب عن التعذيب أشد ضرراً، إذ لا يعذب أحد (لمجرد) ^(٧) الدعوى، بل مع اقتران (قرينة) ^(٨) تحيك في النفس، وتؤثر في القلب نوعاً من الظن؛ فالتعذيب - في الغالب - لا يصادف البريء، وإن أمكن مصادفته (فمغتفر) ^(٩)، كما اغتفر في تضمين الصانع.

فإن قيل: / لا فائدة (في الضرب) ^(١٠)، وهو لو أقر لم يقبل إقراره في [١١٢/٢] تلك الحال.

فالجواب: إن له فائدتين ^(١١):

أحدهما: أن يعين المتاع، فتشهد عليه البيئة لربه، وهي / فائدة ظاهرة. [١٨٤/ب]

والثانية: أن غيره قد يزدجر حتى لا يكثُر الإقدام / فتقل أنواع هذا الفساد.

/ وقد عد له سحنون ^(١٢) فائدة ثالثة: وهو الإقرار حالة التعذيب؛ [١٢١/ط]

(١) في (غ) و(ر): «يثبت».

(٢) في (ر): كتبت هكذا: (السجن والضرب) إشارة إلى تقديم كلمة (الضرب) على كلمة (السجن).

(٣) في (ط) و(خ): «و».

(٤) في (ط): «التعذيب». وفي (ت): «لتعذيب».

(٥) ما بين القوسين ساقط من (غ). (٦) في (ت): «في».

(٧) في (غ) و(ر): «بمجرد». (٨) في (غ) و(ر): «تهمة».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فتغفر».

(١٠) في (غ) و(ر): «للضرب». (١١) في (ت): «فائدتان».

(١٢) هو: فقيه المغرب أبو سعيد، عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي تقدمت ترجمته.

(فإنه) ^(١) يؤخذ عنده بما (أقر) ^(٢) (به) ^(٣) في تلك الحال. قالوا: وهو ضعيف. فقد قال الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ^(٤) (ولكن) ^(٥) نزله سحنون على من أكره بطريق غير مشروع، كما إذا أكره على طلاق زوجته، أما إذا أكره بطريق صحيح فإنه يؤخذ به كالكافر يسلم تحت ظلال السيوف فإنه مأخوذ به، وقد تتفق له (هذه) ^(٦) الفائدة على مذهب غير سحنون إذا أقر حالة التعذيب ثم تمادى على الإقرار بعد أمته، فيؤخذ به.

قال الغزالي - بعد ما حكى عن الشافعي أنه لا يقول بذلك -: وعلى الجملة فالمسألة في محل الاجتهاد - قال -: ولسنا نحكم (ببطلان مذهب) ^(٧) مالك على القطع، فإذا وقع النظر في تعارض المصالح، كان ذلك قريباً من النظر في تعارض الأقيسة المؤثرة.

المثال الخامس:

إنا إذا (قدّرنا) ^(٨) إماماً مطاعاً (مفتقراً) ^(٩) إلى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال (عن المال) ^(١٠)، (وارتفعت) ^(١١) حاجات الجند إلى ما (لا) ^(١٢) يكفيهم، فلإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال، إلى أن يظهر مال (في) ^(١٣) بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار (أو) ^(١٤) غير ذلك، كيلا يؤدي تخصيص الناس به (إلى) ^(١٥) إحاش القلوب، وذلك يقع قليلاً من كثير، بحيث لا يجحف بأحد ويحصل

-
- (١) في (ط): «بأنه».
- (٢) في (ط): «أقد».
- (٣) ما بين القوسين زيادة من (غ).
- (٤) سورة البقرة: الآية (٢٥٦).
- (٥) في (غ) و(ر): «وقد».
- (٦) في سائر النسخ ما عدا (غ): «بهذه».
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بمذهب».
- (٨) في سائر النسخ ما عدا (م): «قرنا».
- (٩) في (م): «مفتقر».
- (١٠) زيادة من (م) و(غ) و(ر).
- (١١) في (غ): «وارهقت».
- (١٢) زيادة من (ط).
- (١٣) زيادة من (غ) و(ر).
- (١٤) في (ط): «و».
- (١٥) زيادة من (ط) و(خ) و(غ) و(ر).

(الغرض)^(١) المقصود.

/ وإنما لم ينقل مثل (هذا)^(٢) عن الأولين لاتساع (مال)^(٣) بيت المال
في زمانهم بخلاف زماننا؛ فإن القضية فيه (أخرى)^(٤)، ووجه المصلحة هنا/
ظاهر؛ فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك (لأنحل)^(٥) النظام (وبطلت)^(٦) شوكة
الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار.

وإنما نظام ذلك كله شوكة الإمام (بعده)^(٧) (فالذين يحذرون)^(٨) من
الدواهي لو (تنقطع)^(٩) عنهم الشوكة، (يستحقرون)^(١٠) بالإضافة إليها أموالهم
كلها، فضلاً عن اليسير/ منها، فإذا عورض هذا الضرر العظيم بالضرر
اللاحق لهم بأخذ البعض من أموالهم، فلا يتمارى في ترجيح الثاني
(على)^(١١) الأول/ وهو مما يعلم من مقصود الشرع قبل النظر في الشواهد
(والملاءمة)^(١٢) (ألا ترى)^(١٣) أن الأب/ في طفله، أو الوصي في يتيمة، أو
الكافل فيمن يكفله، مأمور برعاية الأصلح له، وهو يصرف ماله إلى وجوه
من النفقات أو المؤن المحتاج إليها، وكل ما يراه سبباً لزيادة ماله أو
حراسته من التلف جاز له بذل المال في تحصيله، ومصلحة الإسلام عامة لا
تتقاصر عن مصلحة طفل، ولا نظر (إمام)^(١٤) المسلمين (يتقاعد)^(١٥) عن
نظر واحد من الأحاد في حق محجوره.

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر).

(٣) في (خ) و(ط) و(م): «أخرى» وكذا في (ت) لكنها صححت في الهامش بـ«أخرى».

(٤) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بطلت».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بعده».

(٧) في (م): «فالذي يحذر».

(٨) في (م): «انقطع». وفي (غ) و(ر): «انقطعت».

(٩) في (م) و(غ) و(ر): «يستحقرون». (١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عن».

(١٢) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والملاءمة الأخرى».

(١٤) في (غ) و(ر): «لإمام». (١٥) في (غ) و(ر): «يتقأ».

ولو وطئ الكفار أرض الإسلام لوجب (على الكافة)^(١) بالنصرة، وإذا دعاهم الإمام وجبت الإجابة، وفيه (إتعاب)^(٢) النفوس وتعريضها إلى الهلكة، زيادة إلى إنفاق المال، وليس ذلك إلا لحماية الدين، ومصلحة المسلمين.

فإذا قدرنا هجومهم، واستشعر الإمام في الشوكة ضعفاً وجب على الكافة إمدادهم، كيف والجهاد في كل سنة واجب على الخلق^(٣).

وإنما يسقط (بإشغال)^(٤) المرتزقة (به)^(٥)، فلا يمارى في بذل المال لمثل ذلك. (وإذا)^(٦) قدرنا انعدام الكفار الذين / (يخاف)^(٧) من جهتهم، فلا يؤمن (من)^(٨) انفتاح باب الفتن بين المسلمين، فالمسألة على حالها كما كانت، وتوقع الفساد عتيد، فلا بد من الحراس. فهذه ملاءمة صحيحة، إلا أنها في محل ضرورة، فتقدر بقدرها، فلا يصح هذا الحكم إلا مع وجودها، والاستقراض في (الأزمات)^(٩) إنما يكون حيث (يرجى)^(١٠) / لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى، وأما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل (بحيث)^(١١) لا يغني كبير شيء، فلا بد من جريان حكم التوظيف.

(١) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر). (٢) في (غ) و(ر): «إتباع».

(٣) اختلف العلماء في وجوب الجهاد على المسلمين في كل عام على قولين: الأول: الجمهور على أن غزوة واحدة في العام تسقط الفريضة، والباقي تطوع، وحجتهم على ذلك أن الجزية تجب بدلاً عن الجهاد، والجزية لا تجب في السنة أكثر من مرة اتفاقاً، فليكن بدلها كذلك. الثاني: أنه يجب غزو الكفار في عقر دارهم كلما أمكن ذلك من غير تحديد، وقوى هذا المذهب ابن حجر. انظر أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية (ص ١٣١ - ١٣٣)، وانظر مصادره التالية: المبسوط للسرخسي (١٠/ ٣)، وتفسير القرطبي (٨/ ١٥٢)، وفتح الباري (٦/ ٢٨).

(٤) في (غ) و(ر): «لاشتغال». (٥) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٦) في (غ) و(ر): «وإن». (٧) في (غ) و(ر): «نخاف».

(٨) ما بين القوسين ساقط من (خ) و(ت) و(غ) و(ر).

(٩) في (غ) و(ر): «الأوقات». (١٠) في (غ) و(ر): «يرجى أن يكون».

(١١) في (ط): «بحديث».

وهذه المسألة نص عليها الغزالي في مواضع من كتبه^(١)، وتلاه في تصحيحها ابن العربي في أحكام القرآن^(٢) له، وشرط جواز ذلك كله عندهم عدالة الإمام، وإيقاع التصرف في أخذ المال (وإعطائه)^(٣) على الوجه المشروع (والله أعلم)^(٤).

المثال السادس:

إن الإمام لو أراد أن يعاقب بأخذ المال على بعض الجنايات^(٥)، فاختلف العلماء في ذلك، حسبما ذكره الغزالي^(٦).

على أن الطحاوي حكى أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ فأجمع العلماء على منعه^(٧).

فأما الغزالي فزعم أن ذلك من/ قبيل الغريب الذي لا عهد به/ في الإسلام، ولا يلائم تصرفات الشرع، مع أن هذه العقوبة الخاصة لم تتعين، لشرعية العقوبات البدنية بالسجن والضرب (وغيرهما)^(٨).

قال:/ فإن قيل: فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه شاطر خالد بن الوليد في ماله، حتى أخذ رسوله (فرد)^(٩) نعله وشرط عمامته^(١٠).

قلنا: المظنون من عمر أنه لم يبتدع العقاب بأخذ المال على خلاف المألوف من الشرع، وإنما ذلك لعلم عمر (باختلاط ماله)^(١١) بالمال/ المستفاد من الولاية وإحطاته بتوسعته (ولعله سبر)^(١٢) المال فرأى شطر ماله

(١) انظر: المستصفى (٣٠٣/١ - ٣٠٤). (٢) أحكام القرآن (١/٤٦٠).

(٣) ساقط من (ت). (٤) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٥) هكذا في (ط) و(م) و(غ) و(ر)، وعلق رشيد رضا فقال: ينظر أين جواب (لو)، وما موقع الفاء في قوله (فاختلف العلماء).

(٦) انظر: شفاء الغليل (١/٢٤٣). (٧) انظر: شرح معاني الآثار (٣/١٤٥).

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ت). (٩) في (ط) و(خ): «برد».

(١٠) انظر: تاريخ ابن جرير (٣/٤٣٦ - ٤٣٧).

(١١) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «باختلاطهما له».

(١٢) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «فلعله ضمن».

من فوائد الولاية، فيكون استرجاعاً للحق لا عقوبة في المال، لأن هذا من الغريب الذي لا يلائم قواعد الشرع هذا ما قال.

(ولما فعل)^(١) عمر رضي الله عنه وجه آخر غير هذا، ولكنه لا دليل فيه على العقوبة (بالمال)^(٢)، كما قال الغزالي.

/ وأما مذهب مالك رحمه الله^(٣)، فإن العقوبة في المال عنده (ضربان)^(٤): [١٢٤/ط]

أحدهما: كما صورته الغزالي، فلا مزية في أنه غير صحيح، على أن ابن العطار^(٥) في (وثائقه)^(٦) صغى إلى إجازة ذلك، فقال: في (إجازة)^(٧) أعوان القاضي إذا لم يكن بيت مال، أنها على الطالب، فإن (أدين)^(٨) المطلوب كانت الإجازة عليه.

ومال إليه ابن رشد^(٩)، ورده عليه (ابن الفخار)^(١٠) القرطبي وقال: إن

(١) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب: ولفعل عمر... إلخ. أو يكون المعنى: (وللذي فعل عمر... باعتبار (ما): موصولة.

(٢) في (غ) و(ر): «في المال».

(٣) مسألة التعزير بالعقوبات المالية بسطها ابن القيم رحمه الله تعالى في الطرق الحكمية (ص ٢٧٣ - ٢٧٧).

(٤) في (غ) و(ر): «على ضربين».

(٥) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار، كان فقيهاً نحويًا، وكان يزري بأصحابه المفتين، فحملوا عليه بالعداوة، توفي سنة ٣٩٩ هـ. انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٦٥٠)، والديباج المذهب (٢/ ٢٣١).

(٦) في (ط): «رثاقه». وهو خطأ، والصواب (وثائقه) كما في (م) و(خ) و(ت) و(غ) و(ر)، وفي معلمة الفقه المالكي (ص ٢١): (الوثائق: هي العقود التي يسجلها الموثقون العدول) وهي كثيرة جداً في المغرب وبلاد الأندلس. انظر: المصدر السابق (ص ٢١ - ٢٣).

(٧) في (ط) و(خ) و(ت): «إجازة».

(٨) في (م) و(ت) و(غ) و(ر): «كلمة غير واضحة». وفي (ر): «لذ».

(٩) هو: أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي (الجد)، وهو شارح العتبية المسمى (البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل)، توفي سنة ٥٢٠ هـ. انظر: بغية الملتبس (١/ ٧٤)، وأزهار الرياض (٣/ ٥٩)، والسير (١٩/ ٥٠١)، وشذرات الذهب (٤/ ٦٢).

(١٠) في (خ) و(ط): «ابن النجار». والصواب: «ابن الفخار» وهو: محمد بن عمر بن =

ذلك من باب العقوبة في المال، وذلك لا يجوز على حال.

والثاني: أن تكون جنائية الجاني في نفس ذلك المال أو في عوضه، فالعقوبة فيه عنده ثابتة، فإنه قال في الزعفران المغشوش إذا وجد بيد الذي غشه: إنه يتصدق به على المساكين، قل أو كثر.

(وذهب^(١) ابن القاسم^(٢)، ومطرف^(٣)، وابن الماجشون^(٤)) إلى أنه يتصدق بما قل منه دون ما كثر.

وذلك محكي (نحوه)^(٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأنه أراق اللبن المغشوش بالماء^(٦)، ووجه ذلك التأديب للغاش، وهذا التأديب لا نص يشهد له (ولكنه)^(٧) من باب الحكم على الخاصة لأجل العامة، وقد تقدم نظيره، في مسألة تضمين الصناعات^(٨).

= يوسف المالكي القرطبي أبو عبد الله كان من أهل العلم والذكاء والحفظ والفهم. مات عام ٤١٩هـ. ترجمته في: الصلة لابن بشكوال (٧٤٧/٢)، والديباج المذهب (٢٣٥/٢).

(١) في (خ): «ذهب».

(٢) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبد الله تلميذ الإمام مالك وعالم ديار مصر ومفتيها، تقدمت ترجمته (٧٩/١).

(٣) لم يحدد من هو، وفي تاريخ علماء الأندلس (١١) شخصاً اسمه (مطرف)، وكلهم متقاربون في الذكر بالفقه والعلم. انظر: المصدر السابق (٨٣٣/٢ - ٨٣٧).

(٤) هو: أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله الماجشون، تلميذ الإمام مالك رحمه الله، توفي سنة ٢١٣هـ وقيل سنة ٢١٤هـ، وقال المعلق على السير: (والماجشون: بكسر الجيم وفتحها وضمها، وعلى كسرهما اقتصر السمعاني في الأنساب، وابن خلكان في الوفيات، والنووي في شرح مسلم، وابن حجر في التقريب، وابن فرحون في الديباج المذهب، وفي شرح الشفاء: معناه: الأبيض المشرب بحمرة، معرب (ماه كون) معناه: لون القمر. انظر: شرح القاموس (٣٤٨/٤). انظر: السير (٣٥٩/١٠)، وطبقات ابن سعد (٤٤٢/٥)، وترتيب المدارك (٣٦٠/٢)، ووفيات الأعيان (١٦٦/٣)، وتهذيب التهذيب (٤٠٨/٦).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ذكر ابن تيمية أن مالك روى عن عمر بن الخطاب أنه طرح اللبن المغشوش بالماء، انظر: مجموع الفتاوى (١١٥/٢٨)، وذكره ابن القيم في الطرق الحكيمة (ص ٢٧٥).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لكن».

(٨) انظر: (ص ١٨).

[٩٦/٢خ]

على أن أبا الحسن اللخمي^(١)، قد وضع له أصلاً شرعياً، وذلك أنه/
 ﷺ أمر بإكفاء القدور التي (أغلّيت)^(٢) بلحوم الحمر قبل أن تقسم^(٣)،
 وحديث العتق بالمثلة^(٤) (أيضاً من ذلك)^(٥).

[١٨٦م/١]

[١١٦ت/٢]

ومن مسائل مالك في المسألة: (إذا)^(٦) اشترى مسلم/ من نصراني
 خمرأ (فإنها تكسر)^(٧) على المسلم، ويتصدق بالثمن أدباً للنصراني/ إن كان
 النصراني لم يقبضه، وعلى هذا المعنى فرع أصحابه في مذهبه، وهو كله
 من العقوبة في المال، إلا أن وجهه ما تقدم.

[١٢٥ط/٢] /المثال السابع:

أنه لو طبق الحرام الأرض، أو ناحية من الأرض يعسر الانتقال
 (منها)^(٨) وانسدت طرق المكاسب (الطيبة)^(٩)، ومست الحاجة إلى الزيادة

(١) هو: علي بن موسى بن زياد اللخمي، من أهل قرطبة، يكنى أبا الحسن، توفي بعد
 السبعين وثلاثمائة. انظر: تاريخ علماء الأندلس (٥٣٣/٢).

(٢) في (غ) و(ر): «أغلّيت».

(٣) أخرجه البخاري برقم (٢٤٧٧، ٤١٩٦، ٥٤٩٦، ٦١٤٨، ٦٨٩١)، ومسلم (١٩٣٧ -
 ١٩٣٨)، وأحمد في المسند (٢١/٢ و ١٤٣)، (١٢٥/٣ و ١٦٤)، (٢٩١/٤ و ٣٥٤
 و ٣٥٦)، وابن ماجه (٣١٩٦)، وأبو يعلى (١٧٢٨ و ٢٨٢٨ و ٥٥٢٦)، وابن حبان
 (٥٢٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٢٣٨ و ١٩٢٤٥ و ١٩٢٤٦ و ١٩٢٥٠).

(٤) وردت عدة أحاديث في العتق بالمثلة، منها ما أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٠)، وأبو داود
 برقم (٤٥١٩)، أنه جاء رجل مستصرخ إلى رسول الله ﷺ، فقال له: (ما لك؟ قال:
 شر، أبصر لسيدة جارية له فغار، فجبّ مذاكيره. فقال: اذهب فأنت حر، قال:
 يا رسول الله، على من نصرتي؟ قال: نصرتك على كل مسلم)، وحسنه الألباني في
 صحيح سنن أبي داود، وذكر ابن سعد في الطبقات (٥٠٥/٧)، أن اسم العبد هو
 سندر، وذكر الحديث السابق فيه، وأخرج الحاكم في المستدرک (٨١٠٢)، من حديث
 ابن عمر عن النبي ﷺ: (من مثل بعبد فهو حر وهو مولى الله ورسوله)، وقال الذهبي:
 «حمزة هو النصيبي يضع الحديث». وفي الباب عن سمرة بن جندب وأبي هريرة،
 انظرها في: جامع الأصول (٧٦/٨ - ٧٨) ونصب الراية (١٧٦/٤).

(٥) في (ت): «من ذلك أيضاً». (٦) في (غ) و(ر): «ما إذا».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فإنه يكسر».

(٨) في (م) و(غ) و(ر): «عنها». (٩) في (م): «الطيب».

على سد الرمق، فإن ذلك سائغ أن يزيد على قدر الضرورة، ويرتقي إلى قدر الحاجة في الوقت والملبس والمسكن، إذ لو (اقتصروا)^(١) على سد الرمق لتعطلت المكاسب والأشغال، ولم يزل الناس في مقاساة ذلك إلى أن يهلكوا، وفي ذلك خراب الدين، لكنه لا ينتهي إلى (مقدار)^(٢) الترفه والتنعيم، كما لا يقتصر على مقدار الضرورة.

وهذا ملائم لتصرفات الشرع، وإن لم ينص على عينه، فإنه قد أجاز أكل/ الميتة (للمضطر)^(٣)، والدم ولحم الخنزير، وغير ذلك من الخبائث المحرمات.

وحكى ابن العربي الاتفاق على جواز الشع عند توالي المخمصة^(٤)، وإنما اختلفوا إذا لم (تتوال)^(٥) هل يجوز له الشع أم لا؟ وأيضاً فقد أجازوا أخذ مال الغير عند الضرورة أيضاً، فما نحن فيه لا يقصر عن ذلك. وقد بسط الغزالي هذه المسألة في الإحياء بسطاً شافياً جداً^(٦)، وذكرها (أيضاً)^(٧) في كتبه الأصولية كالمنخول^(٨)، وشفاء (الغليل)^(٩).

المثال الثامن:

أنه يجوز قتل الجماعة بالواحد، والمستند فيه المصلحة المرسلة؛ إذ لا نص على عين المسألة، ولكنه (منقول)^(١٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١١)،

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «اقتصر».

(٢) زيادة من (غ) و(ر). (٣) ساقطة من (غ) و(ر).

(٤) انظر: أحكام القرآن (٥٥/١)، في تفسير سورة البقرة: الآية (١٧٣).

(٥) في (م) و(ت): «تتوالى». (٦) انظر: الإحياء (١٩١/٤).

(٧) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٨) المنخول (ص ٣٦٥).

(٩) في (ط): «العليل». وانظر: شفاء الغليل (ص ٢٤٥ - ٢٤٦).

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المنقول».

(١١) قتل الجماعة بالواحد: أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتل منهم كلهم برقم (٦٨٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قتل غيلة، فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم. وروى ابن أبي شيبه في المصنف (٢٩٦/٩) برقم (٧٥٢٩)، عن سعيد بن المسيب: أن عمر قتل ثلاثة نفر من =

وهو مذهب مالك والشافعي^(١).

[١١٧/٢] ووجه/ المصلحة أن القتل معصوم، وقد قتل عمداً، فإهداره داع إلى
 خرم أصل القصاص، واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى (التشفي)^(٢)
 بالقتل إذا علم أنه لا قصاص فيه، وليس أصله قتل/ المنفرد فإنه قاتل
 تحقيقاً، والمشارك ليس بقاتل تحقيقاً.

[١٢٦/٢ط] /فإن قيل: هذا أمر بدعي في الشرع، وهو قتل غير القاتل؟

[١٨٦/ب] قلنا: ليس كذلك، بل لم يقتل إلا القاتل، وهم الجماعة من حيث
 الاجتماع عند مالك والشافعي، فهو مضاف إليهم تحقيقاً إضافته/ إلى
 الشخص الواحد، وإنما التعيين في تنزيل الأشخاص منزلة الشخص الواحد؛
 وقد دعت إليه المصلحة، فلم يكن مبتدعاً مع ما فيه من حفظ مقاصد الشرع
 في حقن الدماء، وعليه يجري عند مالك قطع الأيدي باليد الواحدة، وقطع
 الأيدي في النصاب (الواحد)^(٣).

= أهل صنعاء بامرأة، ونحوه أنه قتل سبعة من أهل صنعاء برجل، وأنه قال: لو تمالأ
 عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعهم. انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٣٤٧/٩) برقم
 (٧٧٤٣ - ٧٧٤٥)، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب، والمغيرة بن شعبة رضي الله
 عنهما، انظر: المصدر السابق (٧٧٤٦ - ٧٧٤٩)، وانظر: مصنف عبد الرزاق
 (١٨٠٦٩ - ١٨٠٧١) و(١٨٠٧٣ - ١٨٠٧٩)، وهو مذهب ابن عباس كما في
 المصنف لعبد الرزاق (٤٧٥/٩ - ٤٨٠)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤٠/٨ -
 ٤١)، والموطأ (١٥٨٤).

(١) ذهب جمع من العلماء إلى قتل الجماعة بالواحد، ذكر منهم ابن قدامة: عمر، وعلي،
 والمغيرة بن شعبة، وابن عباس رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب، والحسن، وأبو
 سلمة، وعطاء وقتادة، وهو مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق،
 وأبي ثور، وأصحاب الرأي. وحكي عن الإمام أحمد في رواية أنهم لا يقتلون وتجب
 عليهم الدية، وهو قول ابن الزبير، والزهري، وابن سيرين، وحبيب بن أبي ثابت،
 وربيع، وداد، وابن المنذر وحكي عن ابن عباس، وذهب معاذ بن جبل وابن الزبير
 وابن سيرين والزهري أنه يقتل منهم واحد ويؤخذ من الباقي حصصهم من الدية. انظر:
 المغني (٣٦٦/٩ - ٣٦٧)، وفتح الباري (٢٣٦/١٢ - ٢٣٧).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «السعي».

(٣) في (ط) و(خ) و(م): «الواجب»، وكذا في (ت) لكن صححت في الهامش ب: «الواحد».

المثال التاسع:

أن العلماء نقلوا الاتفاق على أن الإمامة الكبرى لا تنعقد إلا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى في علوم الشرع^(١)، كما أنهم اتفقوا أيضاً - أو كادوا أن يتفقوا - على أن القضاء بين الناس لا يحصل إلا لمن رقي (رتبة)^(٢) الاجتهاد^(٣)، وهذا صحيح على الجملة، ولكن إذا فرض خلو الزمان عن مجتهد يظهر بين الناس، وافتقروا إلى إمام يقدمونه لجريان الأحكام وتسكين ثورة الثائرين، والحيطة على دماء المسلمين وأموالهم، فلا بد من إقامة الأمثل ممن ليس بمجتهد^(٤)، لأننا بين أمرين، إما أن يترك الناس فوضى، وهو عين الفساد والهرج، وإما أن يقدموه فيزول الفساد بته، ولا يبقى إلا فوت الاجتهاد، والتقليد كاف بحسبه.

وإذا ثبت/ هذا فهو نظر مصلحي يشهد له وضع أصل الإمامة (بل هو)^(٥) مقطوع/ به بحيث لا يفتقر في صحته وملاءمته إلى شاهد.

هذا - وإن كان ظاهره (مخالفاً)^(٦) لما نقلوا من الإجماع (فإن

(١) اختلف العلماء في اشتراط بلوغ مرتبة الاجتهاد في إمام المسلمين، فذهب بعض العلماء إلى اشتراط الاجتهاد فيه، حكاه الجويني في غياث الأمم، وقال الرملي: وهو مذهب الشافعي، وهو قول الماوردي وأبي يعلى، وعبد القاهر البغدادي، والقرطبي صاحب أحكام القرآن وابن خلدون. وذهب آخرون من العلماء إلى عدم اشتراط الاجتهاد، ذكر ذلك الشهرستاني، ورأي ابن حزم أنه من الشروط المستحبة لا من الواجبة، وهو مذهب أكثر الحنفية وقول الغزالي. انظر تفصيل المسألة في الإمامة العظمى للدكتور عبد الله الدميحي (ص ٢٤٧ - ٢٥١).

(٢) في (ط) و(خ) و(ت): «في رتبة».

(٣) حكى ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٨٦/٢) أنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء، ولا يجوز للإمام توليته.

(٤) جاء في هامش نسخة (ت) ما نصه: «قلت: رأيت في أجوبة الشيخ محمد بن سحنون أنه إذا اتفق أن أهل بلد كلهم فساق فلا بد من إقامة وظائف الدين فيهم من القضاء والإمامة والعدالة واختيار الأمثل فالأمثل منهم لذلك، وإلا تعطلت أحوال الناس، وبطلت مراسم الدين».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وهو».

(٦) في (م): «مخالف».

[٢/١٢٧ط] الإجماع^(١) (في)^(٢) الحقيقة إنما انعقد/ على فرض أن لا يخلو الزمان (من)^(٣) مجتهد، فصار مثل هذه المسألة مما لم ينص عليه، فصح الاعتماد فيه على المصلحة.

المثال العاشر:

إن الغزالي قال في بيعة المفضول مع وجود الأفضل: إن رددنا في مبدأ التولية بين مجتهد في علوم (الشريعة)^(٤) وبين متقاصر عنها، فيتعين تقديم المجتهد؛ لأن أتباع/ الناظر علم نفسه له مزية على (صاحب)^(٥) أتباع علم غيره (بالتقليد)^(٦) والمزايا لا سبيل إلى إهمالها مع القدرة على مراعاتها.

أما إذا انعقدت الإمامة (بالبيعة)^(٧) أو تولية العهد لمنفك عن رتبة الاجتهاد، وقامت له الشوكة، وأذعن له الرقاب، بأن خلا الزمان عن قرشي مجتهد مستجمع جميع الشرائط، وجب الاستمرار.

وإن قدر حضور قرشي^(٨) مجتهد مستجمع (للورع)^(٩) والكفاية وجميع شرائط الإمامة، واحتاج/ المسلمون في خلع الأول إلى (تعرض)^(١٠) لإثارة فتن واضطراب أمور/ لم يجز لهم خلعه والاستبدال به، بل تجب عليهم

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وفي».

(٣) في (غ) و(ر): «عن».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الشرائع».

(٥) زيادة من هامش (ت). وفي (ر): «على أتباعه».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فالتقليد».

(٧) في (غ) و(ر): «بالبيعة».

(٨) اشتراط القرشية وردت به نصوص صريحة، وهو قول جمهور علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا الخوارج وبعض المعتزلة والأشاعرة. انظر: الإمامة العظمى (ص ٢٦٥ - ٢٩٥).

(٩) في (م): «لنردع». وفي (ت) و(ط) و(خ): «للفروع».

(١٠) في (ط) و(خ): «تعرضه».

الطاعة له، والحكم بنفوذ ولايته، وصحة إمامته، لأننا نعلم أن (العلم)^(١) مزية روعيت في الإمامة تحصيلًا لمزيد المصلحة في الاستقلال بالنظر والاستغناء عن التقليد، وأن الثمرة المطلوبة من (الإمامة)^(٢) تطفئة الفتن النائرة من تفرق الآراء المتنافرة، فكيف (يستجيز)^(٣) العاقل تحريك الفتنة، وتشويش النظام، وتفويت أصل المصلحة في الحال، تشوفاً إلى مزيد دققة في الفرق بين النظر والتقليد؟.

/ قال: وعند هذا ينبغي أن يقيس الإنسان ما ينال الخلق من الضرر [١٢٨/٢ ط] بسبب عدول الإمام عن النظر إلى التقليد بما ينالهم لو تعرضوا لخلعه والاستبدال به، أو حكموا بأن إمامته غير منعقدة^(٤).

هذا ما قال، وهو متجه بحسب النظر المصلحي، وهو ملائم لتصرفات الشرع، وإن لم يعضده نص على التعيين.

وما قرره هو أصل مذهب مالك؛ قيل ليحيى بن يحيى: البيعة مكروهة؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر لعبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك. أخبرني بذلك مالك عنه أنه كتب إليه، وأمر له بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ.

قال يحيى: والبيعة خير من الفرقة.

قال: ولقد أتى مالكا العمري^(٥) فقال له: يا أبا عبد الله، بايعني أهل الحرمين، وأنت ترى سيرة أبي جعفر، فما ترى؟ فقال له مالك: أتدري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز رحمه الله/ أن يولي رجلاً صالحاً؟ فقال/

[٣٢٧/ب/غ]
[٩٩/٢ خ]

(١) في (ت): «العلم».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الإمام».

(٣) في (م): «يستجر» وفي (ت): «يستحل».

(٤) انظر: فضائح الباطنية (ص ١١٩).

(٥) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من أقران مالك، كان مشهوراً بالوعظ عابداً زاهداً، توفي سنة ١٨٤ هـ. انظر: السير (٣٧٣/٨)، وتهذيب التهذيب (٣٠٢/٥).

العمري: لا أدري، فقال مالك: لكنني أنا أدري، إنما كانت البيعة ليزيد بعده، فخاف عمر إن ولي رجلاً صالحاً أن لا يكون ليزيد بد من القيام، فتقوم هجمة، فيفسد ما لا يصلح، فصدر رأي هذا العمري (على رأي)^(١) مالك.

فظاهر هذه الرواية أنه إذا خيف عند خلع غير المستحق، وإقامة المستحق أن تقع فتنة وما لا يصلح، فالمصلحة في الترك.

وروى البخاري عن نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة) وإننا قد بايعنا هذا الرجل على بيعة/ الله ورسوله، وإنني لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا تابع/ في هذا الأمر إلا كانت الفیصل بيني وبينه^(٢).

[م/١٨٧]
[ط/١٢٩/٢]
[٢/١٢٠ت]

(قال)^(٣) ابن العربي: وقد قال ابن الخياط: إن بيعة عبد الله ليزيد كانت كرهاً، وأين يزيد من ابن عمر، ولكن رأى بدينه وعلمه التسليم لأمر الله والفرار عن التعرض لفتنة فيها من ذهاب الأموال والأنفس ما لا يخفى، (بخلع)^(٤) يزيد، (لو)^(٥) تحقق أن الأمر يعود في نصابه، فكيف ولا يعلم ذلك؟ (قال)^(٦): وهذا أصل عظيم فتفهموه (والزموه)^(٧) ترشدوا إن شاء الله.

(١) في (غ) و(ر): «عن».

(٢) قصة ابن عمر والحديث الذي رواه، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٩/٨ - ١٦٠)، (١٤٢/٩ - ٣٢٠)، وقد روى الحديث عدد من الصحابة، انظر البخاري كتاب الجزية والموادعة، باب إثم الغادر للبر والفاجر برقم (٣١٨٦ - ٣١٨٨ و ٦١٧٧ - ٧١١١، ٦٩٦٦، ٦١٧٨)، ومسلم (٣/١٣٥٩ - ١٣٦١)، من رقم (١٧٣٥ - ١٧٣٨)، والترمذي برقم (٢١٩١، ١٥٨١)، وابن ماجه برقم (٢٨٧٣، ٢٨٧٢)، وأبو داود برقم (٢٧٥٦).

(٣) في (غ) و(ر): «بياض بمقدار كلمة». (٤) في (ط) و(م) و(خ): «فخلع».

(٥) في (م): «أو». وفي (ت): «و». (٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في (غ) و(ر): «والترمزه».

فصل

فهذه (أمثلة عشرة)^(١) توضح لك (الوجه العملي)^(٢) في المصالح المرسلة، وتبين لك اعتبار أمور:

أحدها: الملاءمة لمقاصد الشرع بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من (أدلته)^(٣).

والثاني: أن عامة النظر فيها إنما هو فيما عقل (معناه)^(٤) وجرى على (ذوق)^(٥) المناسبات المعقولة (المعنى)^(٦) التي إذا عرضت على العقول تلقته بالقبول، فلا مدخل لها في التعبدات، ولا ما جرى مجراها من الأمور الشرعية، لأن عامة التعبدات لا يعقل لها معنى على التفصيل^(٧)، كالوضوء والصلاة والصيام في زمان مخصوص دون غيره، والحج، ونحو ذلك^(٨).

فليتأمل/ الناظر الموفق كيف وضعت على التحكم المحض المنافي [٢/١٣٠ ط] للمناسبات التفصيلية^(٩).

(١) في (ت): «الأمثلة العشرة».

(٢) في (ط) و(خ): «دلائله».

(٣) في (ط): «دون».

(٤) في (ط): «زيادة من (غ) و(ر)».

(٥) في هامش (ت) ما نصه: «قوله: على التفصيل؛ يعني لما كانت الصلوات خمساً؟ ولماذا كان الركوع كذا والسجود كذا؟ إلى غير ذلك من سائر العبادات في صورها وأزمنتها وأمكننتها كلية وجزئية، وأما من حيث معقوليتها إجمالاً وهو وضعها لأجل التعبد لله وحده بالطاعة، في التذلل له سبحانه والخضوع لعزته وجلاله، فإنها من هذه الجهة معقولة معلومة».

(٦) مسألة تحليل العبادات واختلاف العلماء فيها، فصلها أحمد الريسوني في رسالته: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ص ١٨٥ - ٢٣٢).

(٧) في هامش (ت) ما نصه: «قلت: وكذلك لتحقق كمال الطاعة والعبودية من العبد العاجز =

ألا ترى/ أن الطهارات - على اختلاف/ أنواعها - قد اختص كل نوع منها بتعبد مخالف جداً لما يظهر (لبادي)^(١) الرأي؟

[١٠٠/٢خ]

[٢١١ر]

فإن البول والغائط خارجان نجسان يجب بهما تطهير أعضاء الوضوء دون المخرجين فقط، ودون جميع الجسد، فإذا خرج المني أو دم الحيض وجب غسل جميع الجسد دون المخرج فقط، ودون أعضاء الوضوء.

ثم (ذلك)^(٢) التطهير واجب مع نظافة/ الأعضاء، وغير واجب مع قذارتها بالأوساخ والأدران، إذا فرض أنه لم يحدث.

[٢١١ت]

ثم التراب - ومن شأنه التلوّث - يقوم مقام الماء الذي من شأنه التنظيف ثم نظرنا في أوقات الصلوات فلم نجد فيها مناسبة لإقامة الصلوات فيها، لاستواء الأوقات في ذلك.

وشرع للإعلام بها أذكار مخصوصة/ لا يزداد فيها ولا ينقص منها/، فإذا أقيمت ابتدأت إقامتها بأذكار أيضاً، ثم شرعت (ركعاتها)^(٣) مختلفة باختلاف الأوقات، وكل ركعة لها ركوع واحد وسجودان دون العكس، إلا صلاة (خسوف/ الشمس)^(٤) فإنها على غير ذلك، ثم كانت خمس صلوات دون أربع أو ست أو غير ذلك من الأعداد، فإذا دخل المتطهر المسجد أمر بتحيته بركعتين دون واحدة (كالموتر)^(٥)، أو أربع كالظهر، فإذا سها في صلاة سجد سجدتين دون سجدة واحدة، وإذا قرأ سجدة، سجد واحدة دون اثنتين.

[١٨٨م/١]

[٣٢٨م/غ]

[١٣١ط/٢]

ثم أمر بصلاة النوافل، ونهى عن الصلاة في أوقات مخصوصة، وعلل النهي بأمر غير معقول المعنى.

= الضعيف لسيده ومولاه القادر القوي، لأن معرفة علة الخدمة تكسر سورة المهابة والتعظيم لجانب المخدوم.

(١) في (غ) و(ر): «بيادي».

(٢) في (م): «ذكر». وفي (ط) و(خ) و(ت): «إن».

(٣) في (م): «ركعاتها».

(٤) في (غ) و(ر): «الخسوف».

(٥) في (ط) و(خ): «كالموتر».

ثم شرعت الجماعة في بعض النوافل، كالعيدين، والخسوف، والاستسقاء، دون صلاة الليل^(١)، ورواتب النوافل.

فإذا صرنا إلى غسل الميت وجدناه لا معنى له معقولاً، لأنه غير مكلف، ثم أمرنا بالصلاة عليه بالتكبير دون ركوع أو سجود أو تشهد والتكبير (عليه)^(٢) أربع تكبيرات دون اثنتين أو ست أو سبع أو غيرها من الأعداد^(٣).

فإذا صرنا إلى الصيام وجدنا فيه من التبعيدات غير المعقولة (المعنى)^(٤) كثيراً (أيضاً)^(٥)، كإمساك النهار دون الليل، والإمساك عن المأكولات والمشروبات، دون الملبوسات والمركوبات، والنظر/ والمشي/ والكلام، وأشباه ذلك، وكان (الإمساك عن)^(٦) الجماع (وهو)^(٧) راجع إلى الإخراج - كالمأكول - وهو راجع إلى الضد -.

وكان شهر رمضان - وإن كان قد أنزل فيه القرآن - ولم يكن أيام الجمع، وإن كانت خير أيام طلعت عليها الشمس، أو كان الصيام أكثر من شهر أو أقل، ثم الحج أكثر تبعداً من الجميع.

وهكذا تجد عامة التبعيدات في كل باب من أبواب الفقه.

(فاعلموا)^(٨) أن في هذا الاستقراء معنى يعلم من مقاصد الشرع أنه قصد قصده، ونحنا نحوه،/ (واعتبرت جهته)^(٩)؛ وهو أن ما كان من

(١) ويستثنى من ذلك قيام الليل من شهر رمضان، لأن النبي ﷺ فعله، ثم تركه خوفاً أن يفرض على الأمة، ثم أعاد ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والمسألة مشهورة.

(٢) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٣) ثبت عن النبي ﷺ أنه كبر على الميت أربع وخمس وست وسبع وتسع تكبيرات. انظر تفصيل المسألة في فتح الباري (٣/ ٢٤٠ - ٢٤١)، وشرح صحيح مسلم (٧/ ٣٢ - ٢٤)، وأحكام الجناز للآلباني (ص ١١١ - ١١٤).

(٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٦) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٧) في (خ): «هو».

(٨) في (ط) و(خ): «ما علموا». (٩) سقط من (غ) و(ر).

التكاليف من هذا القبيل، فإن قصد الشارع (فيه)^(١) أن يوقف (عنده)^(٢) ويعزل عنه النظر الاجتهادي جملة، وأن يوكل إلى واضعه ويسلم له فيه، سواء علينا أقلنا: إن التكاليف معللة بمصالح العباد، أم لم نقله، اللهم إلا قليلاً من مسائلها/ ظهر فيها معنى فهمناه من الشرع، فاعتبرنا به أو شهدنا [١٨٨م/ب] في بعضها بعدم الفرق بين المنصوص عليه، والمسكوت عنه، فلا حرج حينئذ، فإن أشكل الأمر فلا بد من الرجوع إلى ذلك الأصل، فهو العروة الوثقى للمتفقه في الشريعة والوزر^(٣) الأحمى.

ومن أجل ذلك قال حذيفة رضي الله عنه: (كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب رسول الله ﷺ، فلا تعبدوها؛ فإن الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا بطريق من كان قبلكم)، ونحوه لابن مسعود أيضاً^(٤).

- (١) زيادة من (غ) و(ر).
 (٢) في (م): «عند».
 (٣) الوزر بفتح الواو والزاي: هو الملجأ. انظر: لسان العرب مادة (وزر).
 (٤) أثر حذيفة بن اليمان أخرجه ابن المبارك في الزهد (٤٧) وبنحوه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٦٥١ و ١٨٩٨٥)، والبخاري (٧٢٨٢)، نحوه مختصراً، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦)، وعبد الله في السنة (١٠٦)، ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٨٦ و ٨٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٠٩)، وابن بطة في الإبانة (١٩٦ و ١٩٧)، واللالكائي (١١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٢٨٠/١)، والخطيب في تاريخه (٤٤٦/٣). وهذا النص يظهر أن الشاطبي أخذه من الطروش في كتابه الحوادث والبدع كما في (ص ٢٩٨).
 وأثر ابن مسعود أخرجه وكيع في الزهد (٣١٥) بلفظ: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم وكل بدعة ضلالة)، وعنه أحمد في الزهد (ص ٢٠٢)، والدارمي برقم (٢٠٥)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها برقم (١٤)، والطبراني في الكبير برقم (٨٧٧٠)، وابن بطة برقم (١٧٥)، ومحمد بن نصر المروزي في السنة برقم (٧٨)، واللالكائي برقم (١٠٤)، والبيهقي في المدخل (٢٠٤)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٢١٨)، كلهم من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود، وأخرجه أبو خيثمة في كتاب العلم برقم (٥٤) عن جرير عن العلاء عن حماد عن إبراهيم، قال: قال عبد الله بن مسعود...، بنحوه، وأخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (١٢) من طريق قتادة عن ابن مسعود، بنحوه.

وقد تقدم من ذلك كثير.

ولذلك التزم مالك في العبادات عدم الالتفات إلى المعاني وإن ظهرت/ لبادي الرأي، وقوفاً مع ما فهم من مقصود الشارع فيها من التسليم (لها)^(١) على ما هي عليه، فلم يلتفت/ في إزالة الأخباث/ ورفع الأحداث، إلى مطلق النظافة التي اعتبرها غيره، حتى اشترط في رفع الأحداث النية، ولم يقم غير الماء مقامه عنده وإن حصلت النظافة، حتى يكون بالماء المطلق، وامتنع من إقامة غير التكبير والتسليم والقراءة بالعربية مقامها في التحريم والتحليل/ والإجزاء، ومنع من إخراج القِيم في الزكاة، (واقصر)^(٢) في الكفارات على مراعاة العدد، وما أشبه ذلك.

ودورانه في ذلك كله على الوقوف مع ما حده الشارع دون ما يقتضيه معنى مناسب - إن تصور - لقلة ذلك في التعبدات وندوره، بخلاف قسم العادات الذي هو جار على المعنى المناسب الظاهر للعقول؛ فإنه استرسل فيه استرسال المدل العريق/ في فهم المعاني المصلحية، نعم (مع)^(٣) مراعاة مقصود الشارع أن لا يخرج عنه، ولا يناقض أصلاً من أصوله، حتى لقد استشنع العلماء كثيراً من وجوه استرساله زاعمين أنه خلع الربة^(٤)، وفتح باب التشريع، وهيئات ما أبعد من ذلك - رحمه الله - بل هو الذي رضي لنفسه في فقهه بالاتباع، بحيث يخيل لبعض (الناس)^(٥) أنه مقلد لمن قبله، بل هو صاحب البصيرة في دين الله - حسبما بين (ذلك)^(٦) أصحابه في (كتب)^(٧) سيره.

بل حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: إذا رأيت الرجل يبغض مالكا

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٢) في (ط) و(خ): «واختصر».

(٣) ساقطة من (غ) و(ر).

(٤) الربق بكسر الراء المشددة وفتحها: الخيط، واستعيرت للإسلام، فتقول: خلع ربة الإسلام: أي عقده. انظر لسان العرب مادة ربق.

(٥) زيادة من (غ) و(ر). (٦) زيادة من (م).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «كتاب».

فاعلم أنه مبتدع^(١).

وهذه غاية/ في الشهادة بالاتباع.

[١٨٩م/١]

وقال أبو داود: أخشى عليه البدعة - يعني المبغض لمالك^(٢) -.

وقال ابن مهدي^(٣): إذا رأيت الحجازي يحب مالك بن أنس فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيت أحداً يتناوله فاعلم أنه على خلاف (السنة)^(٤).

وقال إبراهيم بن يحيى (بن هشام)^(٥): ما سمعت أبا داود لعن أحداً قط إلا/ رجلين: أحدهما رجل ذكر له أنه لعن مالكا، والآخر بشر المريسي^(٦).

[١٢٤ت/٢]

وعلى الجملة فغير مالك أيضاً موافق له في أن أصل العبادات عدم معقولية المعنى، وإن اختلفوا في بعض التفاصيل، فالأصل متفق عليه (بين)^(٧) الأمة، ما عدا الظاهرية؛ فإنهم لا يفرقون بين العبادات والعبادات، بل الكل تعبد غير معقول المعنى، فهم أخرى بأن لا يقولوا بأصل المصالح، فضلاً عن أن يعتقدوا المصالح المرسلة.

والثالث: أن حاصل المصالح المرسلة يرجع إلى حفظ أمر ضروري، ورفع حرج لازم في الدين، وأيضاً (فرجوعها)^(٨) إلى حفظ الضروري من

(١) انظر: ترتيب المدارك (١/١٦٩ - ١٧٠).

(٢) المصدر السابق (١/١٧٠).

(٣) هو: الإمام عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، تقدمت ترجمته (١/٨٤).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر)، وقول ابن مهدي أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/٢٥) وانظر: ترتيب المدارك (١/١٧٠).

(٥) في (م) و(ت) و(خ) و(ر): «بن بسام»، وفي (غ) و(ر): «إبراهيم بن يحيى». فقط بدون زيادة ولم أقف له على ترجمة، ووقفت على من اسمه: إبراهيم بن يحيى بن هشام في تفسير ابن كثير في تفسير سورة النمل: الآية (١٥). والله أعلم.

(٦) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولا هم البغدادي المريسي تقدمت ترجمته (١/٢٩١).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عند».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مرجعها».

باب ما (لا)^(١) يتم الواجب إلا به / فهي إذاً من الوسائل لا من المقاصد، ورجوعها إلى رفع الحرج راجع إلى باب التخفيف لا إلى التشديد.

/ أما رجوعها إلى ضروري (فقد ظهر)^(٢) من الأمثلة المذكورة.

وكذلك رجوعها إلى رفع حرج لازم، وهو إما لاحق بالضروري، وإما من الحاجي، وعلى كل تقدير فليس فيها ما يرجع إلى (التحسين)^(٣) والتزيين البتة، فإن جاء من ذلك شيء، فإما من باب آخر (لا)^(٤) منها، / كقيام رمضان في المساجد جماعة - حسبما تقدم^(٥) - وإما معدود من قبيل البدع التي أنكرها السلف الصالح كزخرفة المساجد والتثويب بالصلاة^(٦)، وهو من قبيل ما (لا)^(٧) يلائم.

وأما كونها في الضروري من قبيل الوسائل، وما لا يتم الواجب إلا به (فظاهر من الأمثلة المذكورة وأشباهاها، وحقيقة ما لا يتم الواجب إلا به)^(٨)، إن نص على اشتراطه، فهو شرط شرعي فلا مدخل له في هذا الباب؛ لأن نص الشارع فيه قد كفانا مؤنة النظر فيه.

وإن لم ينص / على اشتراطه، فهو إما عقلي أو عادي؛ فلا يلزم أن يكون شرعياً، كما أنه لا يلزم أن يكون على كيفية معلومة؛ فإننا لو فرضنا حفظ / القرآن والعلم بغير (الكتب العادية)^(٩) مطرداً لصح (لنا حفظه به)^(١٠)

(١) في (ط): «لم».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التقبيح».

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ط). (٥) في (ص: ٥).

(٦) التثويب بالأذان سبق وأن ذكره المصنف في (٤١/٢) قال: وقد فسر التثويب الذي أشار إليه مالك بأن المؤذن كان إذا أبطأ الناس قال بين الأذان والإقامة: قد قامت الصلاة، حي على الصلاة حي على الفلاح، وهذا نظير قولهم عندنا: الصلاة رحمكم الله.

(٧) ما بين القوسين زيادة من (غ). (٨) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (ط) و(خ): «كتب».

(١٠) هكذا في (غ)، وفي باقي النسخ كتبت هكذا: (ذلك، وكذلك سائر المصالح الضرورية يصح لنا حفظها) وهو انتقال نظر من النسخ، فإنك إذا تأملت النص تجد بعد سطر جملة (لصح ذلك.... إلى - الضرورية) وهي مقحمة في غير مكانها، والصواب =

كما أنا لو فرضنا حصول مصلحة الإمامة الكبرى بغير إمام على تقدير عدم النص بها لصح ذلك، وكذلك سائر المصالح الضرورية، وإذا ثبت هذا، لم يصح أن يستنبط من بابها شيء من المقاصد الدينية التي ليست بوسائل.

وأما كونها في الحاجي من باب التخفيف فظاهر أيضاً، وهو أقوى في الدليل (الرافع للحرَج)^(١)؛ فليس فيه ما يدل على تشديد ولا زيادة تكليف، والأمثلة مبينة لهذا الأصل أيضاً.

إذا تقررَت هذه الشروط، علم أن البدع كالمضادة للمصالح المرسلَة، لأن موضوع المصالح المرسلَة ما عقل معناه على التفصيل، والتعبدات من حقيقتها أن لا يعقل معناها على التفصيل، وقد مر أن العادات إذا دخل فيها الابتداع فإنما يدخلها من جهة ما فيها من التعبد لا بإطلاق.

/ وأيضاً، فإن البدع في عامة أمرها لا تلائم مقاصد الشرع، بل إنما تصور على أحد وجهين: إما مناقضة لمقصوده - كما تقدم في مسألة المفتي للملك بصيام شهرين متتابعين - وإما مسكوتاً (عنها)^(٢) فيه، كحرمان القاتل ومعاملته بنقيض مقصوده على تقدير عدم النص به.

وقد تقدم^(٣) نقل الإجماع على إطراح القسمين وعدم اعتبارهما، ولا يقال: إن المسكوت عنه يلحق بالمأذون فيه، إذ يلزم من ذلك خرق الإجماع لعدم الملاءمة، ولأن العبادات ليس حكمها حكم العادات في أن المسكوت عنه كالمأذون فيه، إن قيل بذلك (بل هي)^(٤) تفارقها. إذ لا يقدم على استنباط عبادة لا أصل لها؛ لأنها/ مخصوصة بحكم الإذن المصرح به، بخلاف العادات، والفرق بينهما ما تقدم من اهتداء العقول للعادات في الجملة، وعدم اهتدائها لوجوه التقربات إلى الله تعالى، وقد أشير إلى هذا

[ط/١٣٥/٢]

[غ/١٠٤/٢]

[ت/١٢٦/٢]

= أن سائر النسخ ما عدا (غ) الجملة تكون هكذا (لصح لنا حفظها) ما عدا (م) فهي: حفظه. وأما نسخة (غ) فهي المثبتة أعلاه.

(١) ساقط من (غ) وفي (ر) بياض. (٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عنه».

(٣) انظر: (ص٩) من النص المحقق.

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فهي».

المعنى في كتاب الموافقات^(١) وإلى هذا^(٢).

/ (فإذا)^(٣) ثبت أن المصالح المرسلة ترجع إما إلى حفظ ضروري من باب الوسائل أو إلى التخفيف، فلا يمكن إحداث البدع من جهتها ولا الزيادة في المندوبيات، لأن البدع من باب / (المقاصد لا من باب الوسائل)^(٤)، لأنها متعبد (بها)^(٥) بالفرض، ولأنها زيادة في التكليف، وهو مضاد للتخفيف.

فحصل من هذا كله أن لا تعلق (للمبتدع)^(٦) بباب المصالح المرسلة إلا القسم الملغى باتفاق العلماء، وحسبك به متعلقاً، والله الموفق.

وبذلك كله (يعلم)^(٧) من قصد الشارع أنه لم يكل شيئاً من التعبدات إلى آراء العباد فلم يبق إلا الوقوف عند ما حده، والزيادة عليه بدعة؛ كما أن النقصان منه بدعة، وقد مر لهما أمثلة كثيرة (وستأتي آخر)^(٨)، في أثناء الكتاب بحول الله.

(١) الموافقات (١/١٣٧ - ١٣٨) و(٢/٢١١ - ٢١٥).

(٢) هكذا في جميع النسخ. (٣) في (غ): «فقد».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الوسائل».

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ت). (٦) في (غ) و(ر): «لمبتدع».

(٧) في (غ) و(ر): «تعلم».

(٨) في (ط): «وسياتي أخيراً»، وفي (خ) و(ت): «وسياتي آخراً»، وفي م: «سياتي أخرى».

/ فصل

وأما الاستحسان^(١)، فلأن لأهل البدع أيضاً تعلقاً به؛ فإن الاستحسان لا يكون إلا (بمستحسن)^(٢)، وهو إما العقل أو الشرع.

أما الشرع فاستحسانه واستقباحه قد فرغ منهما، لأن الأدلة اقتضت ذلك، فلا فائدة لتسميته استحساناً، ولا لوضع ترجمة له زائدة على الكتاب والسنة/ والإجماع، وما ينشأ (عنهما)^(٣) من القياس والاستدلال؛ فلم يبق إلا العقل هو المستحسن، فإن كان بدليل فلا فائدة لهذه التسمية، لرجوعه إلى الأدلة لا إلى غيرها، وإن كان بغير دليل/ فذلك هو البدعة التي تُستحسن.

[٢/١٠٥ خ]

[٢/١٢٧ ت]
[٢/١٤ ر]

(ويشبهه)^(٤) قول من قال في الاستحسان: إنه (ما يستحسنه)^(٥) المجتهد بعقله، ويميل إليه برأيه^(٦).

(١) ذكر ابن قدامة ثلاث تعريفات للاستحسان، فقال: له ثلاثة معان: أحدها: أن المراد به العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة. الثاني: أنه ما يستحسنه المجتهد بعقله. الثالث: قولهم: المراد به دليل ينقذ في نفس المجتهد، لا يقدر على التعبير عنه. انظر: روضة الناظر (ص ١٤٧) وهناك تعريفات أخرى، انظر: التعريفات للجرجاني (ص ١٨ - ١٩)، والإحكام للأمدي (٤/ ١٥٦ - ١٦٠)، والمواقات (٤/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، والاستصلاح لمصطفى الزرقا (ص ٢٣).

(٢) في (م): «مستحسن». وفي (غ) و(ر): «من مستحسن».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عنها».

(٤) في (ط) و(م) و(خ): «ويشهد»، وفي (ت): «يشهد لذلك».

(٥) في (م) و(ط): «يستحسنه».

(٦) هذا القول هو قول أبي حنيفة، ذكره عنه السبكي في الإبهاج (٣/ ١٩٠)، وابن قدامة في روضة الناظر (ص ١٤٧).

قالوا: وهو عند هؤلاء من جنس ما يستحسن في العوائد، وتميل إليه الطباع؛ فيجوز الحكم بمقتضاه إذا لم يوجد في الشرع (ما ينافيه، ففي هذا) ^(١) الكلام ما بيّن أن ثَمَّ من التعبدات ما لا يكون عليه دليل، وهو الذي يسمى بالبدعة، فلا بد أن ينقسم إلى حسن وقبيح، إذ ليس كل استحسان (باطلاً، كما أنه ليس كل استحسان) ^(٢) حقاً.

وأيضاً فقد يجري على التأويل الثاني للأصوليين في الاستحسان، وهو أن المراد به: دليل ينقدح في نفس المجتهد لا تساعده العبارة عنه، ولا يقدر على إظهاره ^(٣)، وهذا التأويل (للاستحسان يساعد البدعة) ^(٤) لأنه يبعد في مجاري العادات أن يتدع أحد بدعة من غير شبهة دليل (تنقدح) ^(٥) له، بل عامة البدع لا بد لصاحبها من متعلق دليل شرعي، لكن قد يمكنه إظهاره وقد لا يمكنه - وهو الأغلب - فهذا مما يحتجون به.

وربما/ ينقدح لهذا المعنى وجه بالأدلة التي استدل بها أهل التأويل [١٩٠م/ب] الأولون، وقد أتوا بثلاثة أدلة:

أحدها: قول الله سبحانه: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ^(٦)، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ ^(٧)، وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ۖ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ ^(٨)، (فأحسنه) ^(٩) هو ما تستحسنه عقولهم.

والثاني: (قوله) ^(١٠) عليه الصلاة والسلام: «ما رآه المسلمون حسناً فهو

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ما ينافي هذا».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) انظر: روضة الناظر (ص ١٤٨)، والإحكام للآمدي (٤/١٥٧).

(٤) في (ط) و(غ) و(م): «فالاستحسان يساعده لبعده»، وفي (ت): «للاستحسان لا يساعده لبعده».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ينقدح».

(٦) سورة الزمر: الآية (٥٥). (٧) سورة الزمر: الآية (٢٣).

(٨) سورة الزمر: الآية (١٧، ١٨). (٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) في (م): «في قوله».

عند الله حسن»^(١).

وإنما (يعني)^(٢) بذلك ما رأوه بعقولهم، وإلا (فلو)^(٣) كان حسنه بالدليل الشرعي، لم يكن من حسن ما يرون، إذ لا مجال للعقول في التشريع على ما زعمتم، فلم يكن للحديث فائدة، فدل على أن المراد ما (رأوه)^(٤) برأيهم.

والثالث: أن الأمة قد استحسنت دخول الحمام من غير تقدير/ أجرة، [١٢٨/٢] ولا تقدير مدة اللبث ولا تقدير الماء المستعمل، ولا سبب لذلك إلا أن المشاحة في مثله (قبيحة)^(٥) في العادة، فاستحسن الناس/ تركه، مع أنا نقطع (بأن)^(٦) الإجارة المجهولة، أو مدة الاستئجار أو مقدار المشتري إذا جهل فإنه ممنوع، وقد استحسنت إجارته مع مخالفة الدليل، فأولى أن يجوز إذا لم يخالف دليلاً.

(١) قال الألباني في السلسلة الضعيفة (١٦/٢)، برقم (٥٣٢): موضوع، رواه الخطيب (٤/ ١٦٥) ... وقال: تفرد به النخعي قلت (الألباني): وهو كذاب ... ولهذا قال الحافظ ابن عبد الهادي: إسناده ساقط، والأصح وقفه على ابن مسعود، نقله في الكشف (٢/ ١٨٨)، انتهى كلام الألباني. والحديث ثبت موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢١١/٥)، برقم (٣٦٠٠)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وهو في مجمع الزوائد (١٧٧/١ - ١٧٨) وقال الهيثمي: رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون. انتهى كلام أحمد شاكر، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٥٣٣) عن حديث ابن مسعود: لا أصل له مرفوعاً، وإنما ورد عن ابن مسعود ... أخرجه أحمد (رقمه ٣٦٠٠)، والطيالسي في مسنده (٢٣)، وأبو سعيد الأعرابي في معجمه (٢/٨٤)، من طريق عاصم عن زر بن حبیش عنه، وهذا إسناده حسن، وروى الحاكم ... وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ السخاوي: هو موقوف حسن. قلت (الألباني): وكذا رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/١٠٠)، من طريق المسعودي عن عصام به، إلا أنه قال: أبي وأئيل بدل زر بن حبیش ... إلخ. ثم علق الألباني على الحديث تعليقاً مهماً فانظره في السلسلة الضعيفة (١٧/٢ - ١٩).

(٢) في (م): «ينبغي».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لو».

(٤) في (خ): «رواه».

(٥) في (م) و(غ) و(ر): «قبيح».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أن».

فأنت ترى أن هذا الموضوع مزلة قدم أيضاً لمن أراد أن يبتدع فله أن يقول: إن استحسننت كذا وكذا فغيري من العلماء قد استحسن، وإذا كان كذلك فلا (بد)^(١) من فضل اعتناء بهذا الفصل، حتى لا يغتر به جاهل أو زاعم أنه عالم، وبالله التوفيق، فنقول:

إن الاستحسان يراه معتبراً في الأحكام مالك وأبو حنيفة، بخلاف الشافعي^(٢) فإنه منكر له جداً حتى قال: من استحسن فقد شرع^(٣). والذي يُستقرى من/ مذهبهما أنه يرجع إلى العمل بأقوى الدليلين، (هكذا)^(٤) قال ابن العربي، قال: فالعموم إذا استمر، والقياس إذا اطرء، فإن مالكا وأبا حنيفة يريان تخصيص العموم بأي دليل كان من ظاهر أو معنى - قال - ويستحسن مالك أن يخص بالمصلحة، ويستحسن أبو حنيفة أن يخص بقول الواحد من الصحابة الوارد بخلاف القياس - قال -: ويريان معاً تخصيص القياس ونقض العلة، ولا يرى الشافعي لعله الشرع/ - إذا ثبت - تخصيصاً.

هذا ما قال ابن العربي. ويشعر بذلك تفسير الكرخي^(٥): أنه العدول عن الحكم في المسألة بحكم نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى^(٦).

وقال بعض الحنفية: إنه القياس الذي يجب العمل به؛ لأن العلة (لماً)^(٧) كانت علة بآثرها، سموا الضعيف الأثر قياساً، والقوي الأثر

(١) زيادة من (ط) و(ت) و(غ) و(ر).

(٢) انظر: روضة الناظر ص ١٤٧ - ١٤٨، علم أصول الفقه لخلاف ص ٧٩ - ٨٣، ومصادر التشريع لخلاف ص ٧٠، وأدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها للربيعه ص ١٧٥ - ١٦٨، والاستصلاح للزرقا ص ٢٣ - ٣٣.

(٣) لم أجد هذا النص في كتب الشافعي، ولكن ذكره عن الشافعي جمع من العلماء منهم الأمدي في الإحكام (٢٠٩/٤) والإبهاج شرح المنهاج (١٨٨/٣).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وهكذا».

(٥) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال البغدادي الكرخي، انتهت إليه رئاسة المذهب، توفي سنة ٣٤٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٣٥٣/١٠)، والجواهر المضية (١/ ٣٠٦)، السير (٤٢٦/١٥)، وغير ذلك.

(٦) انظر: الإحكام للأمدي (١٥٨/٤).

(٧) زيادة من (غ) و(ر). وفي هامش (ت): «إن».

[١٢٩/٢] استحساناً، أي قياساً مستحسناً، وكأنه/ نوع من العمل بأقوى القياسين، وهو يظهر من استقراء مسائلهم في الاستحسان بحسب النوازل الفقهية.

[٢١٥] بل قد جاء عن مالك أن/ الاستحسان تسعة أعشار العلم^(١). ورواه أصبغ^(٢) عن ابن القاسم عن مالك.

قال أصبغ في الاستحسان: قد يكون أغلب من القياس^(٣).

[٣٣٣ب/غ] وجاء عن مالك: إن المغرق في/ القياس يكاد يفارق السنة^(٤).

[١٠٧/٢] وهذا الكلام لا يمكن أن يكون بالمعنى الذي تقدم قبل، وأنه ما يستحسنه المجتهد بعقله/ أو أنه دليل ينقدح في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه، فإن مثل هذا لا يكون تسعة أعشار العلم، ولا أغلب من القياس الذي هو أحد الأدلة.

[١٣٩/٢] /وقال ابن العربي في موضع آخر: الاستحسان إثارة ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخص، (لمعارضة)^(٥) ما يعارض به في بعض مقتضياته، وقسمه أقساماً عدّ منها أربعة أقسام، وهي: ترك الدليل للعرف، وتركه للمصلحة، (وتركه للإجماع)^(٦)، وتركه (في اليسير)^(٧) لرفع المشقة (وإثارة التوسعة)^(٨).

وحده غير ابن العربي من أهل المذهب بأنه عند مالك: استعمال مصلحة جزئية في مقابلة قياس كلي. قال: فهو تقديم الاستدلال المرسل على القياس.

وعرفه ابن رشد فقال: الاستحسان الذي يكثر استعماله حتى يكون

(١) أخرجه ابن حزم في الإحكام بسند متصل (١٦/٦).

(٢) هو أصبغ بن الفرج بن نافع المصري المالكي، تقدمت ترجمته (٢٦/١).

(٣) انظر: الإحكام لابن حزم (١٦/٦).

(٤) لم أجده عن مالك، وقد جعله المصنف من قول أصبغ لا مالكا كما في الموافقات (٤/٢١٠).

(٥) في هامش (ت) كتبت: «لمعاوضة». (٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في (ط) و(خ) و(ت): «اليسير». (٨) في (ت): «وإثارة للتوسعة».

أعم من القياس هو: أن يكون (طرد القياس)^(١) يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه، فيعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤثر في الحكم يختص به ذلك الموضع.

وهذه تعريفات قريب بعضها من بعض.

وإذا كان هذا معناه (عند)^(٢) مالك وأبي حنيفة فليس بخارج عن الأدلة البتة؛ لأن الأدلة يقيد بعضها ويخصص بعضها بعضاً كما في الأدلة/ السنية/ مع القرآنية، ولا يرد الشافعي مثل هذا أصلاً، فلا حجة في تسميته استحساناً لمبتدع على حال.

ولا بد من الإتيان بأمثلة تبين المقصود بحول الله، ونقتصر على عشرة أمثلة:

أحدها: أن يعدل بالمسألة عن نظائرها بدليل الكتاب، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٣) فظاهر اللفظ العموم في جميع/ ما (يتمول)^(٤) به، وهو مخصوص في الشرع بالأموال الزكوية خاصة، فلو قال قائل: مالي صدقة. فظاهر لفظه يعم كل مال، ولكننا نحمله على مال الزكاة، لكونه ثبت الحمل عليه في الكتاب.

قال العلماء: وكأن هذا يرجع إلى تخصيص العموم بعادة فهم خطاب القرآن. وهذا المثال أورده الكرخي تمثيلاً لما قاله في/ الاستحسان.

والثاني: أن يقول الحنفي: سؤر سباع الطير نجس، قياساً على سباع البهائم. وهذا ظاهر الأثر، ولكنه ظاهر استحساناً، لأن السبع ليس بنجس العين، ولكن لضرورة تحريم لحمه، فثبتت نجاسته (لمجاورة)^(٥) رطوبات لعبه، وإذا كان كذلك فافرقه الطير، لأنه يشرب بمنقاره وهو طاهر بنفسه، فوجب الحكم بطهارة سؤره، لأن هذا أثر قوي وإن خفي، فترجح على

(٢) في (ط): «عن».

(٤) في (م): «يتعول».

(١) في (ط): «طرحا لقياس».

(٣) سورة التوبة: الآية (١٠٣).

(٥) في (ط): «بمجاورة».

الأول، وإن كان أمره جلياً، والأخذ بأقوى القياسين متفق عليه.

والثالث: أن أبا حنيفة قال: إذا/ شهد أربعة على رجل بالزنا، ولكن عيّن كل واحد (جهة)^(١) غير الجهة التي عيّن بها (غيره)^(٢)، فالقياس أن لا يحد، ولكن استحسّن حده، ووجه ذلك أنه لا يحد إلا من شهد عليه أربعة، فإذا عيّن كل واحد ((منهم))^(٣) داراً، فلم يأت على كل مرتبة بأربعة؛ لامتناع/ اجتماعهم على رتبة واحدة، فإذا عيّن كل واحد^(٤) زاوية فالظاهر تعدد الفعل، ويمكن التزاحف.

فإذا قيل: القياس أن لا يُحد، فمعناه أن الظاهر أنه لم يجتمع الأربعة على زنا واحد، ولكنه (يقول)^(٥) في المصير إلى الأمر الظاهر تفسيق (العدول)^(٦)؛ فإنه إن لم يكن محدوداً صار الشهود فسقة، ولا سبيل إلى (ذلك)^(٧) ما وجدنا إلى/ العدول عنه سبيلاً، فيكون حمل الشهود على مقتضى العدالة عند/ الإمكان يجبر ذلك الإمكان البعيد، فليس هذا حكماً بالقياس، وإنما/ تمسك باحتمال تلقي الحكم من (القرآن)^(٨)، وهذا يرجع في الحقيقة إلى تحقيق (مناطه)^(٩).

والرابع: أن مالك بن أنس من مذهبه أن يترك الدليل (للعرف)^(١٠)، فإنه رد الأيمان (إلى العرف)^(١١)، مع أن اللغة تقتضي في ألفاظها غير ما

(١) زيادة من (غ).

(٢) في (ط) و(غ): «الآخر»، وساقطة من (خ) و(م).

(٣) زيادة من (ت). (٤) ساقط من (غ).

(٥) كذا في جميع النسخ، وقال رشيد رضا: لعل أصله (يؤول) فإن الزنا إذا لم يثبت بشهادة من شهدوا به، يؤول الأمر إلى قذفهم للمشهود عليه وهو فسق، والله أعلم.

(٦) في (غ): «الأمر». (٧) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٨) في (ت): «القرائن» ولعلها أصوب، وكتب في هامشها: «القرآن».

(٩) في (م) و(خ) و(ت): «مناط».

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ت). وانظر: الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة للمشاط (ص ٢٦٩ - ٢٧٢)، وكتاب أصول الفقه وابن تيمية للمنصور (٢/ ٥٠٩ - ٥٣٠).

(١١) في (ت): «للعرف».

يقتضيه العرف، كقوله: والله لا دخلت مع فلان بيتاً. فلا يحث (بدخوله)^(١) (معه المسجد وما أشبه ذلك ووجهه أن اللفظ يقتضي الحث بدخول)^(٢) كل موضع يسمى بيتاً (في اللغة)^(٣) والمسجد يسمى بيتاً فيحث على ذلك، إلا أن عرف الناس أن لا يطلقوا هذا اللفظ عليه، فخرج بالعرف (عن)^(٤) مقتضى اللفظ، فلا يحث.

/والخامس: ترك الدليل للمصلحة، كما في تضمين الأجير المشترك^(٥)، وإن لم يكن صانعاً، فإن مذهب مالك في هذه المسألة على قولين، كتضمنين صاحب الحمام الثياب، وتضمنين صاحب السفينة، وتضمنين السماسرة المشتركين، وكذلك حمال الطعام - على رأي مالك - فإنه ضامن، ولاحق عنده بالصنائع، والسبب في ذلك (عين)^(٦) السبب في تضمين الصنائع.

فإن قيل: فهذا من باب المصالح المرسلة لا من باب الاستحسان.

قلنا: نعم، إلا أنهم (صوروا الاستحسان تصور الاستثناء من القواعد)^(٧) بخلاف المصالح المرسلة، ومثل ذلك يتصور في مسألة التضمنين، فإن/ الأجراء مؤتمنون بالدليل/ لا بالبراءة الأصلية، فصار تضمينهم في حيز (المستثنى)^(٨) من ذلك الدليل، فدخلت تحت معنى

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بدخول».

(٢) زيادة من (غ). (٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «على».

(٥) الأجير المشترك: هو الذي يقع العقد معه على عمل معين، كخياطة ثوب، وبناء حائط، وحمل شيء إلى مكان معين، أو على عمل في مدة لا يستحق جميع نفعه فيها، كالكحل والطبيب، سمي مشتركاً لأنه يقبل أعمالاً لاثنتين وثلاثة وأكثر في وقت واحد، ويعمل لهم، فيشتركون في منفعته واستحقاقها، فسمي مشتركاً لاشتراكهم في منفعته. انظر: المغني لابن قدامة (١٠٥/٦ - ١٠٦).

(٦) في (ط) و(خ) و(م): «بعد». وفي (غ) و(ر): «هو».

(٧) في (غ): «تصوير الاستحسان من العوايد». وفي (ت): «صوروا الاستحسان بصور...». وفي هامشها: «تصوروا الاستحسان تصور... إلخ».

(٨) في (ت): «الاستثناء» وكتبت في هامشها: «المستثنى».

الاستحسان (بذلك)^(١) (النظر)^(٢).

والسادس: أنهم يحكون الإجماع على إيجاب الغرم على من (قطع)^(٣) ذنب بغلة القاضي، يريدون غرم قيمة الدابة لا قيمة النقص الحاصل فيها، ووجه ذلك ظاهر، فإن (مثل)^(٤) بغلة القاضي لا يحتاج إليها إلا للركوب، وقد امتنع ركوبه لها بسبب فحش ذلك العيب، حتى صارت بالنسبة إلى (ركوبه أو)^(٥) ركوب مثله في حكم العدم، فألزموا الفاعل غرم قيمة الجميع، وهو/ متجه بحسب الغرض الخاص، وكان الأصل أن لا يغرم إلا قيمة ما نقصها القطع خاصة، لكن استحسنوا/ ما تقدم.

[٣٣٥/ب/غ]

[١٩٢/م/ب]

وهذا الإجماع مما ينظر فيه، فإن المسألة ذات قولين في المذهب وغيره، ولكن الأشهر في المذهب المالكي ما تقدم حسبما نص عليه القاضي عبد الوهاب^(٦).

والسابع: ترك مقتضى الدليل في السير لتفاهته ونزارته لرفع المشقة، وإيثار التوسعة على الخلق، فقد أجازوا التفاضل في السير في المرافلة^(٧) الكثيرة، وأجازوا البيع (والصرف)^(٨) إذا كان أحدهما تابعاً للآخر، وأجازوا بدل الدرهم الناقص بالوازن^(٩) لنزارة ما بينهما، والأصل المنع في الجميع، لما في الحديث من أن/ الفضة بالفضة، والذهب بالذهب مثلاً بمثل سواء بسواء، وأن من زاد أو ازداد فقد أربى^(١٠)، ووجه ذلك أن التفاهة في حكم

[١١٠/٢/خ]

(١) في (غ) و(ر): «بهذا».

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) في (م): «قط».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي المالكي صاحب كتاب التلقين، وهو مختصر في الفقه المالكي، يقول عنه الذهبي: وهو من أجود المختصرات، توفي سنة ٤٢٢ هـ. انظر: السير (٤٢٩/١٧)، وتاريخ بغداد (٣١/١١)، وترتيب المدارك (٦٩١/٤).

(٧) يعني الوزن بالزطل، انظر: لسان العرب مادة رطل.

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ): «بالصرف».

(٩) يعني: درهم تام الوزن، المصدر السابق مادة وزن.

(١٠) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير برقم (٢١٧٤ - ٢١٧٧)، =

العدم، ولذلك لا تنصرف إليه الأغراض في الغالب، وأن المشاحة في السير قد تؤدي إلى الحرج والمشقة، وهما مرفوعان عن المكلف.

والثامن: أن في العتبية^(١) من سماع أصبغ^(٢) في الشريكين يطآن الأمة في طهر واحد، فتأتي بولد فينكر أحدهما الولد دون الآخر: أنه/ يكشف منكر الولد عن/ وطئه الذي أقر به، (فإن كان في صفته ما يمكن معه الإنزال لم يلتفت إلى إنكاره، وكان كما لو اشتركا فيه، وإن كان يدعي العزل من الوطء الذي أقر به)^(٣) فقال أصبغ: إني أستحسن ها هنا أن ألحقه بالآخر، والقياس أن يكونا سواء، فلعله غلب ولا يدري.

وقد قال عمرو بن العاص رضي الله عنه في (نحو)^(٤) هذا: إن الوكاء قد ينقلب - قال -: (والاستحسان في العلم)^(٥)، قد يكون أغلب من القياس،/ ثم حكى عن مالك ما تقدم (ووجه)^(٦) ذلك ابن رشد بأن الأصل: (أن)^(٧) من وطئ أمته فعزل عنها وأت بولد لحق به وإن كان له منكراً، ووجب على قياس ذلك إذا كانت (أمة)^(٨) بين رجلين (فوطئها)^(٩)

= ومسلم برقم (١٥٨٤)، والترمذي برقم (١٢٤٣، ١٢٤٠)، وأبو داود (٤٨ - ٤٩)، والنسائي (٢٧٣/٧ - ٢٧٥)، وابن ماجه (٢٢٥٩، ٢١٦٠).

(١)(٢) العتبية، وتسمى (المستخرجة من السماعات مما ليس في المدونة) وشرحها ابن رشد - الجد - في كتابه: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة. والعتبية هي من تأليف محمد بن أحمد العتبي القرطبي - المالكي (ت ٣٥٥هـ) له ترجمة في تاريخ علماء الأندلس (٢/ ٦٣٤) والسير (١٢/ ٣٣٥)، وأصبغ هو: أصبغ بن الفرج الذي مرت ترجمته (١/ ٢٦)، وهو الذي يرد في العتبية ويروي غالباً عن ابن القاسم تلميذ الإمام مالك. انظر: دراسات في مصادر الفقه المالكي (ص ١١٠ - ١٣٩).

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) في (ت): «مثل».

(٥) في (ط) و(م) و(خ): [والاستحسان ها هنا أن ألحقه بالآخر والقياس أن يكونا في العلم]. وهو خطأ وجملته «ها هنا... إلى قوله - أن يكونا» يظهر أنها انتقال نظر من الناسخ، فهي موجودة بعينها قبل سطر. وفي نسخة ت: والاستحسان ها هنا أن ألحقه بالآخر (ثم بياض بمقدار نصف سطر) ثم تكملة النص من قول: ثم حكى عن مالك... إلخ.

(٦) في (م) و(غ) و(ر): «وجه».

(٧) زيادة من (ت) و(غ) و(ر).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (م): «فوطئها».

جميعاً في طهر واحد وعزل أحدهما (عنها)^(١) (فأنكر)^(٢) الولد وادعاه الآخر الذي لم يعزل عنها، أن يكون الحكم في ذلك بمنزلة ما إذا كانا جميعاً يعزلان أو ينزلان، والاستحسان - كما قال - أن (يلحق)^(٣) الولد بالذي ادعاه وأقر أنه كان ينزل، (ويبرأ)^(٤) منه الذي أنكره وادعى أنه كان يعزل، لأن الولد يكون/ مع الإنزال غالباً، ولا يكون مع العزل إلا نادراً، فيغلب على الظن أن الولد إنما هو للذي ادعاه وكان ينزل، لا الذي أنكره وهو يعزل، والحكم (بغلبة)^(٥) الظن أصل في الأحكام، وله في هذا الحكم (تأثير)^(٦)، فوجب أن يصار إليه استحساناً كما قال أصبغ. (انتهى)^(٧)، وهو ظاهر فيما نحن فيه.

[١/١٩٣]

والتاسع: ما تقدم أولاً من أن الأمة استحسنت دخول الحمام من غير تقدير أجرة، ولا تقدير مدة/ اللبث، ولا تقدير الماء المستعمل، والأصل في هذا المنع إلا أنهم (أجازوه)^(٨) لا (لما)^(٩) قال المحتجون على البدع، بل لأمر آخر هو من هذا القبيل/ الذي ليس بخارج عن الأدلة، فأما تقدير العوض فالعرف هو الذي قدره فلا/ حاجة إلى التقدير، وأما مدة اللبث وقدر الماء المستعمل فإن لم يكن ذلك مقدراً بالعرف أيضاً، فإنه يسقط للضرورة إليه، وذلك لقاعدة فقهية، وهي: أن نفى/ جميع الغرر في العقود لا يقدر عليه، وهو يضيق أبواب المعاملات (ويحسم)^(١٠) أبواب (المعاوضات)^(١١).

[٢/١١١]

[٢/١٣٤]

[١٣٣٦/غ]

[٢/١٤٤ط]

ونفي (الغرر)^(١٢) إنما يطلب تكميلاً ورفعاً لما عسى أن يقع من نزاع،

(١) ساقط من (غ) و(ر). (٢) في (ت): «وأنكر».

(٣) في (م): «تلحق».

(٤) في (م): «سرى». وفي (ط) و(خ): «وتبرأ».

(٥) في (غ) و(ر): «لغلبة». (٦) في (م): «تأثير».

(٧) زيادة من (م). (٨) في (ط) و(خ): «أجازوا».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «كما».

(١٠) في (ط): «وهو تحسيم». وفي (م) و(خ) و(ت): «وهو يحسم».

(١١) في (م): «المعاوضات». وفي (غ) و(ر): «المعارضات» والتصحيح من (ت) حيث كتبت

في الهامش مصححة «المعاوضات» وفي (ط) و(خ): «المفاوضات».

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الضرر».

فهو من الأمور المكملة، والتكميلات إذا أفضى اعتبارها إلى إبطال المكملات سقطت جملة؛ تحصيلاً للمهم - حسبما تبين في الأصول - فوجب أن يسامح في بعض أنواع الغرر التي (لا)^(١) ينفك عنها، إذ يشق طلب الانفكاك عنها، فسومح المكلف بيسير الغرر، لضيق الاحتراز مع تفاهة ما يحصل من (الغرر)^(٢)، ولم يسامح في كثيره إذ ليس في محل الضرورة، ولعظيم ما يترتب عليه من الخطر، لكن الفرق بين القليل والكثير، غير منصوص عليه في جميع الأمور، وإنما نهى عن بعض (أنواعه)^(٣) مما يعظم فيه الغرر، فجعلت أصولاً يقاس عليها (غيرها)^(٤) (فصار)^(٥) القليل أصلاً في عدم الاعتبار وفي الجواز، (وصار)^(٦) الكثير (أصلاً)^(٧) في المنع، ودار في الأصلين فروع تجاذب العلماء النظر فيها، فإذا (قلّ الغرر)^(٨) وسهل الأمر، وقل النزاع، ومست الحاجة إلى المسامحة فلا بد من القول بها، ومن هذا القليل مسألة التقدير في ماء الحمام، ومدة اللبث.

قال العلماء: ولقد/ بالغ مالك رحمه الله في هذا الباب وأمعن فيه، [١٩٣م] فجوّز أن يستأجر الأجير بطعامه، وإن كان لا ينضبط مقدار أكله، ليسار أمره وخفة خطبه، وعدم المشاحة، وفرق/ (بين تطرق)^(٩) يسير الغرر إلى الأجل [١٣٥/٢ت] فأجازه، وبين تطرقه/ للثمن فمنعه، فقال: يجوز للإنسان أن يشتري سلعة إلى الحصاد أو (إلى)^(١٠) الجذاذ، وإن كان اليوم بعينه لا ينضبط، ولو باع سلعة بدرهم أو ما يقاربه لم يجز، والسبب في التفرقة (أن)^(١١) المضايقة في تعيين الأثمان وتقديرها ليست في العرف (كالمضايقة)^(١٢) في الأجل، إذ قد يسامح البائع في التقاضي الأيام، ولا يسامح في مقدار الثمن على حال.

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (ت): «الغرض».

(٣) في (م) و(خ): «أعوانه».

(٤) في (ط) و(خ) و(ت): «غير».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في (ر): «صار».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (م): «قال الخطر». وفي (غ) و(ر): «قلّ الخطر».

(٩) في (غ) و(ر): «بين يسير تطرق».

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (م).

(١١) زيادة من (غ) و(ت) و(ر).

(١٢) في (م): «والمضايقة».

/ ويعضده ما روى عمرو بن العاص^(١) رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بشراء الإبل إلى خروج المصدق^(٢) وذلك لا (ينضببط)^(٣) يومه ولا (تُعين)^(٤) / ساعته، ولكنه على التقريب والتسهيل. [٢١٨ ر]

فتأملوا كيف وجه الاستثناء من الأصول الثابتة (بالحرج)^(٥) والمشقة، وأين هذا من زعم الزاعم (أنه)^(٦) استحسان العقل بحسب العوائد فقط، (يتبين لكم)^(٧) (بون)^(٨) ما بين المنزلتين.

العاشر: أنهم قالوا: إن من جملة أنواع الاستحسان مراعاة خلاف العلماء^(٩) وهو أصل في مذهب مالك، ينبني عليه مسائل كثيرة.

منها: أن الماء اليسير إذا حلت فيه النجاسة اليسيرة ولم تغير أحد/ أوصافه أنه لا يتوضأ به بل يتيمم ويتركه، فإن توضأ (به)^(١٠) وصلى، أعاد ما دام في الوقت، ولم يعد بعد الوقت، وإنما قال: يعيد في الوقت، مراعاة لقول من يقول: إنه طاهر مطهر (ويرى)^(١١) جواز الوضوء به ابتداء، وكان قياس هذا القول أن يعيد أبداً إذ لم (يتوضأ)^(١٢) إلا بماء يصح له تركه، والانتقال عنه إلى التيمم. [٣٣٧ ب/ غ]

- (١) هكذا في جميع النسخ والصواب: عبد الله بن عمرو بن العاص.
- (٢) أخرجه أحمد في المسند - طبعة الأرنؤوط - (١٦٤/١١) برقم (٦٥٩٣) وبرقم (٧٠٢٥) واستفاض المحقق في دراسة إسناده وذكر شواهده. وأخرجه أبو داود (٣٣٥٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٠/٤)، والدارقطني في السنن (٢٦١ - ٢٦٤) والحاكم في المستدرک (٢٣٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣٠٨ - ١٠٣٠٩)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٣٣٥٧)، وقال ابن حجر في فتح الباري (٤/٤٢٠): «إسناده قوي»، وضعفه ابن القطان، وأعله باضطراب السند، كما في نصب الراية (٤/٤٧).
- (٣) في سائر النسخ ما عدا (ت): يضبط. (٤) في (ط) و(خ) و(م): يعين.
- (٥) في (غ): «للحرج».
- (٦) في (غ) و(ر): «أنها».
- (٧) في (ط) و(خ) و(م): فتبين لك.
- (٨) في ت: بالوزن.
- (٩) مسألة مراعاة خلاف العلماء، انظر ما ذكره ابن عرفة في المعيار المعرب (٦/٣٧٧ - ٣٧٩) والموافقات (٨/٤ - ٨٦).
- (١٠) ساقط من (غ) و(ر).
- (١١) في (ط) و(خ): «ويرى».
- (١٢) في م: يتوضأ.

ومنها: قولهم في النكاح الفاسد الذي يجب فسخه: إن لم يتفق/
[١٣٥/٢] / على فساده فيفسخ بطلاق، ويكون فيه الميراث، ويلزم فيه الطلاق على
[١٣٦/٢] حده في النكاح الصحيح، فإن اتفق العلماء على فساده، فسخ بغير طلاق،
ولا يكون فيه ميراث، ولا يلزم فيه طلاق.

ومنها: (من)^(١) نسي تكبيرة الإحرام وكبّر للركوع، وكان مع الإمام
[١/١٩٤] (أنه)^(٢) يتمادي (مراعاة)^(٣) لقول من قال: إن ذلك يجزئه، فإذا سلّم/
[١١٣/٢] الإمام/ أعاد هذا المأموم.

/ وهذا المعنى كثير جداً في المذهب، ووجهه أنه راعى دليل المخالف
[١٤٦/٢] في بعض الأحوال، لأنه ترجح عنده (فيها)^(٤)، ولم يترجح عنده في بعضها
فلم يراعه.

ولقد كتبت في مسألة مراعاة الخلاف^(٥) (سؤالاً)^(٦) إلى بلاد المغرب،
وإلى بلاد أفريقية لإشكال عرض فيها من وجهين:

أحدهما: مما يخص هذا الموضع على فرض صحتها، وهو ما أصلها
من الشريعة (وعلام)^(٧) تبني من قواعد أصول الفقه، فإن الذي يظهر
الآن أن الدليل هو المتبع فحيثما صار صير إليه، ومتى (ما ترجح)^(٨)
للمجتهد أحد الدليلين على الآخر - ولو بأدنى وجوه الترجيح - وجب
التعويل عليه وإلغاء ما سواه، على ما هو مقرر في الأصول، فإذا رجوعه
- أعني المجتهد - إلى قول الغير إعمال لدليله المرجوح (عنده)^(٩)، وإهمال

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مسألة من». وحذفها يناسب أسلوب المصنف.

(٢) في (م) و(ط) و(خ): «أن». (٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٥) وهي موجودة في المعيار المعرب (٦/٣٨٧ - ٣٩٦).

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (ط): «على ما». والصواب هو المثبت؛ لأن «ما» الاستفهامية إذا دخلت عليها حروف الجر تحذف ألفها.

(٨) في (ط) و(خ): «رجح». (٩) في (م): «عند».

(للدليل)^(١) الراجح عنده، الواجب عليه اتباعه (وذلك)^(٢) على خلاف القواعد.

فأجابني (بعضهم)^(٣) بأجوبة، منها الأقرب والأبعد، إلا أنني راجعت بعضهم بالبحث، وهو أخي ومفيدي أبو العباس بن القباب^(٤) رحمه الله عليه، فكتب إلي بما (أردت أن أثبتة ها هنا لأن فيه شرحاً لما نحن فيه، وذلك أنه كتب إلي ما)^(٥) نصه: (وتضمن الكتاب المذكور عودة السؤال في مسألة مراعاة الخلاف، وقلتم: إن رجحان إحدى الأمارتين على الأخرى إن (اقتضى)^(٦) / تقديمها على الأخرى، اقتضى ذلك عدم (اعتبار)^(٧) (المرجوحة)^(٨) مطلقاً، واستشنعتم أن (يقول المفتي: هذا لا يجوز ابتداء)^(٩)، وبعد الوقوع يقول بجوازه، لأنه يصير الممنوع إذا فعل جائزاً. وقلتم: إنه إنما يتصور الجمع في (مثل)^(١٠) هذا النحو في منع التنزيه لا (في)^(١١) منع التحريم، إلى غير ذلك مما (أوردتم)^(١٢) في المسألة.

[١٣٧/٢ت]

وكلها إيرادات (سديدة)^(١٣) صادرة عن قريحة قياسية منكرة/ لطريقة الاستحسان، / وإلى هذه الطريقة ميل فحول (من)^(١٤) الأئمة والنظار، حتى

[٣٣٨م/غ]

[١٤٧/٢ط]

(١) في (م): «الدليل».

(٢) في (غ) و(ر): «جماعة».

(٤) هو أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن الجذامي، أبو العباس القباب، فقيه مالكي، ولي القضاء بجبل طارق، توفي سنة ٧٧٨، وقيل ٧٧٩هـ. انظر: الديباج المذهب (١/ ١٨٧)، وشجرة النور (١/ ٢٣٥).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من (غ) و(ر) والمعيار. وجميع الزيادات التي في المعيار أضعها بين قوسين هكذا ()، وهي في المعيار (٦/ ٣٨٧ - ٣٩٦).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (ت): «المرجوحة».

(٩) في المعيار هكذا: يقول المفتي ابتداء: «هذا لا يجوز»، ونصّ المعيار أقرب إلى الصواب.

(١٠) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(١١) زيادة من المعيار.

(١٢) في المعيار: أودعتموه.

(١٣) في (ط) و(خ): «شديدة».

(١٤) ساقط من (غ) و(ر).

قال الإمام أبو عبد الله الشافعي - (رحمه الله) -: من استحسن فقد شرع.

ولقد ضاقت العبارة عن معنى أصل الاستحسان -/ كما في (كريم)^(١) [١١٤/٢] علمكم - حتى قالوا: أصح عبارة فيه أنه معنى ينقدح في نفس المجتهد تعسر العبارة عنه. فإذا كان هذا أصله الذي (ترجع)^(٢) / فروعه إليه، فكيف (ما)^(٣) بيني / عليه؟ (لا بد)^(٤) أن تكون العبارة عنها أضيق. [٢١٩ر] [١٩٤م/ب]

ولقد كنت أقول: (بمثل ما قال)^(٥) هؤلاء الأعلام في طرح الاستحسان، وما بني عليه، لولا أنه اعتضد وتقوى (بوجدانه)^(٦) كثيراً في فتاوى الخلفاء وأعلام الصحابة (بمحضر جمهورهم)^(٧) مع عدم النكير، فتقوى ذلك عندي غاية، وسكنت إليه النفس، وانشرح إليه الصدر، ووثق به القلب، للأمر باتباعهم، والافتداء بهم، رضي الله عنهم.

فمن ذلك، المرأة يتزوجها رجلان ولا يعلم الآخر بتقدم نكاح غيره (عليه)^(٨) إلا بعد البناء، (فأبانها عليه)^(٩) بذلك عمر^(١٠) ومعاوية^(١١)

(١) زيادة من المعيار.

(٢) في (م) و(غ) و(ر): «مرجع»، وفي المعيار: ترجع، وفي (خ): «يرجع».

(٣) في (ت): «بما».

(٤) هكذا في (م) و(غ) و(ر): «وفي المعيار»، وفي (ط) و(خ): فلا بد.

(٥) في (ت): بما قال به. وفي (غ) و(ر): «مقال».

(٦) في (ط): «لوجدانه».

(٧) في جميع النسخ: وجمهورهم، والتصحيح من المعيار و(غ) و(ر).

(٨) زيادة من المعيار و(غ) و(ر).

(٩) في المعيار و(ت) و(غ) و(ر): «فأفاتها».

(١٠) أثر عمر مذكور في المدونة (١٦٩/٤) من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد أنه قال: (إن عمر بن الخطاب قضى في الوليين ينكحان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه إنها للذي دخل بها، فإن لم يكن دخل بها أحدهما فهي للأول). ويحيى بن سعيد لم يسمع من عمر.

(١١) أثر معاوية أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٣٣/٦) برقم (١٠٦٣٦) قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي مليكة أن موسى بن طلحة أنكح بالشام يزيد بن معاوية... إلخ، فظاهر السند صحيح.

والحسن^(١) (رضي الله تعالى عنهم جميعهم، ونسب مثله أيضاً لعلي بن أبي طالب^(٢))^(٣) رضي الله عنه، وكل ما (أوردتم)^(٤) في قضية السؤال وارد عليه، فإنه إذا تحقق أن الذي لم يبين هو الأول، فدخل الثاني بها دخول بزواج غيره، وكيف يكون غلطه على زوج (غيره)^(٥) / مبيحاً (لوطنها)^(٦) على الدوام، ومصححاً لعقده الذي لم يصادف محلاً، (ومبطلاً)^(٧) لعقد نكاح مجمع على صحته (ولزومه)^(٨)، لوقوعه على وفق الكتاب والسنة ظاهراً وباطناً؟ وإنما (المناسب)^(٩) أن الغلط يرفع عن الغالط الإثم والعقوبة، لا إباحة زوج غيره دائماً، ومنع زوجها منها.

[١٣٨/٢]

ومثل (ذلك)^(١٠) ما قاله العلماء في مسألة امرأة المفقود: أنه إن قدم المفقود قبل نكاحها فهو أحق بها، وإن كان بعد نكاحها والدخول بها (بانت)^(١١)، وإن (كان)^(١٢) بعد العقد، وقبل البناء فقولان؛ فإنه يقال: الحكم لها بالعدة من الأول إن كان/ قطعاً (لعصمته)^(١٣) فلا حق له فيها

[١٤٨/٢ ط]

(١) إن كان الحسن هو ابن علي بن أبي طالب فهو مذكور في أثر معاوية السابق، وإن كان الحسن البصري، فلم أقف على قوله.

(٢) أثر علي أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٣١/٦) برقم (١٠٦٢٦) عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الكريم أن أبا موسى أخبره أن وليين كلاهما جائز نكاحه... إلخ وعبد الكريم لم يبين لي من هو؟ فمحتمل أن يكون عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، وهو ضعيف كما في التقريب (٤١٥٦) ومحتمل أن يكون: عبد الكريم بن مالك الجزري وهو ثقة كما في التقريب (٤١٥٤)، كما أن أبا موسى المذكور في الأثر، جاء في بقية الأثر أنه جار لعبيد الله بن الحر الجعفي أحد أفراد القصة اللذين نكحاً امرأة واحدة، فيكون أبو موسى مجهولاً، والله أعلم.

وجاء بنحوه في السنن الكبرى للبيهقي (١٤١/٧) برقم (١٣٥٨٧) من طريق خلاص بن عمرو الهجري عن علي، وفي روايته عن علي كلام، قيل أنه كتاب وقع له ولم يسمع من علي. انظر: جامع التحصيل (ص ١٧٢).

- (٣) زيادة من المعيار و(غ) و(ر). (٤) في (غ) و(ر): «أورد».
- (٥) في (م): «غير». (٦) زيادة من (غ) و(ر).
- (٧) في (م): «ولا مبطلاً». (٨) زيادة من المعيار.
- (٩) ساقط من (غ) و(ر). (١٠) ساقط من (غ) و(ر).
- (١١) في (م) و(غ) و(ر): «فانت». (١٢) في (ط) و(خ) و(ت): «كانت».
- (١٣) في المعيار: بعصمته.

ولو قدم قبل تزوجها، أو ليس بقاطع للعصمة، فكيف تباح لغيره وهي في عصمة المفقود؟.

وما روي عن عمر وعثمان^(١) في ذلك أغرب وهو أنهما قالا: إذا قدم المفقود يخير بين امرأته أو صداقها، فإن (اختارها بقيت له، وإن)^(٢) اختار صداقها بقيت للثاني، (فأين)^(٣) هذا من القياس؟

وقد صحح ابن عبد البر هذا النقل عن الخليفين عمر وعثمان رضي الله عنهما، ونقل/ عن علي رضي الله عنه أنه قال بمثل ذلك أو [١١٥/٢ غ] أمضى الحكم به، وإن كان الأشهر عنه خلافه، ومثله في قضايا الصحابة كثير (من)^(٤) ذلك (رضي الله عن جميعهم)^(٥).

(قال ابن المعدل)^(٦): لو أن رجلين حضرهما وقت الصلاة، فقام أحدهما فأوقع الصلاة/ بثوب نجس (مجاناً)^(٧)، وقعد الآخر حتى خرج الوقت ((ثم صلاها)^(٨) بثوب طاهر ما استوت (حالتهم)^(٩) عند مسلم، ولا تقاربت. يعني/ أن الذي صلى في الوقت بالنجاسة عامداً أجمع الناس أنه لا يساويه مؤخرها حتى خرج الوقت)^(١٠) (ولا يقاربه)^(١١) مع نقل غير واحد [٣٣٩ ب/غ]

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٥/٧) برقم (١٢٣١٧) عن عمر وعثمان، وورد بنحوه عن عثمان وعلي في السنن الكبرى للبيهقي (٢٤٧/٧) برقم (١٥٣٥٢) وبنحوه قصة الذي اختطفته الجن وتخير عمر له. أخرجه ابن أبي شيبة (٥٢٣/٣)، وابن حزم في المحلى (١٣٤/١٠)، وذكرها ابن عبد البر في التمهيد (٢٦٥/١٣ - ٢٦٦)،

(٢) زيادة من المعيار و(غ) و(ر). (٣) في (غ) و(ر): «فليس».

(٤) في (غ) و(ر): «ومن». (٥) ما بين القوسين زيادة من (ت)

(٦) في (ط): «قال ابن المعدل»، وفي (غ) و(ر): «قال ابن معدل»، وفي المعيار: قول ابن المعدل، وهو أحمد بن المعدل بن غيلان العبدي، من كبار فقهاء المالكية، لم يذكروا سنة وفاته. انظر: الديباج المذهب (١٤١/١)، والسير (٥١٩/١١)، والتنكيل (٢٠٢/١).

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ت). (٨) في المعيار: وصلها.

(٩) في (غ) و(ر): «حالهما». (١٠) زيادة في المعيار و(غ) و(ر).

(١١) في (ط): «ولا يغار به». في (ت): «لم يستويا عند مسلم».

من الأشياخ الإجماع على وجوب (الإعادة على من صلى بالنجاسة عامداً ووجوب الطهارة من) ^(١) النجاسة ^(٢) حال الصلاة، وممن نقله اللخمي، والمازري ^(٣) وصححه الباجي ^(٤)، وعليه مضي عبد الوهاب ^(٥) في تلقينه.

[١٣٩/٢]

وعلى الطريقة التي أوردتم، أن المنهي/ عنه ابتداء غير معتبر، أخرى (أن يكون) ^(٦) أمر هذين الرجلين بعكس ما قال (ابن معدل) ^(٧)؛ لأن الذي صلي بعد الوقت قضى ما فرط فيه؛ والآخر لم (يصل) ^(٨) كما أمر، ولا قضى شيئاً، وليس كل منهي عنه ابتداء غير معتبر بعد وقوعه.

وقد صحح الدارقطني ^(٩) حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) ^(١٠).

(١) ما بين القوسين زيادة من (ت). وفي (غ) و(ر): «بدل الجملة بجانية».

(٢) بعد هذه الكلمة في (ط) و(خ) هكذا: عامداً جمع الناس أنه لا يساوي مؤخرها (حتى خرج الوقت ولا يقاربه مع نقل غير واحد من الأشياخ الإجماع) على وجوب النجاسة حال الصلاة.

وما بين القوسين زيادة من (م). والجملة هكذا لا تفهم أبداً، والتصحيح هو كما ورد في المعيار و(ت).

(٣) هو محمد بن عني بن عمر التميمي المازري المالكي، صاحب كتاب المعلم بفوائد شرح مسلم، كان من أئمة المالكية، توفي في سنة ٥٣٦ هـ. انظر: السير (١٠٤/٢٠)، وشجرة النور (١٢٧/١)، وأزهار الرياض (١٦٥/٣).

(٤) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي، ولد سنة ٤٠٣ هـ. وله تصانيف كثيرة، وتوفي سنة ٤٧٤ هـ. انظر: السير (٥٣٥/١٨)، نفح الطيب (٦٧/٢).

(٥) هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، تقدمت ترجمته (٥٢/٣).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (ت): «بكون». (٧) في (ط) و(خ) و(ت): «ابن المعدل».

(٨) في (ط) و(خ) و(ت): «يعمل».

(٩) أورده الدارقطني في سننه (٢٢٧/٣) ولم يتكلم عليه بتصحيح أو تضعيف، ومسند أبي هريرة من العلل لم يطبع بعد، ويحتمل أن يكون تصحيحه فيه، والله تعالى أعلم.

(١٠) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)، والدارقطني (٢٢٧/٣)، برقم (٢٥ و ٢٦ و ٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٤١٠ و ١٣٤١٢ و ١٣٤١٣)، وغيره، ويظهر أن الجملة الأخيرة، وهي قوله: (فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) موقوفة على أبي هريرة رضي الله عنه. =

وأخرج أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها: (أيما امرأة نكحت بغير إذن (وليها) ^(١) فنكاحها باطل - ثلاث مرات - فإن دخل بها، فالمهر لها بما (أصاب) ^(٢) منها) ^(٣)، فحكم أولاً ببطلان العقد، وأكدّه بالتكرار ثلاثاً، / [٢٢٠] وسماء زنا، وأقل (مقتضياته) ^(٤) عدم اعتبار هذا العقد جملة، لكنه ﷺ عقبه بما اقتضى اعتباره بعد الوقوع بقوله: ولها مهرها بما أصاب منها. ومهر البغي حرام ^(٥).

وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ﴾ ^(٦)، (فعلل) ^(٧) النهي عن استحلالهم ^(٨) بابتغائهم فضل الله ورضوانه مع كفرهم بالله تعالى،

= أشار إلى ذلك البيهقي في السنن الكبرى عقب الحديث ونقله الزيلعي عن ابن معين كما في نصب الراية (١٨٨/٣)، وقال الألباني في إرواء الغليل: صحيح دون الجملة الأخيرة - يقصد قوله: (فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) - انظر: إرواء الغليل ٦/٢٤٨ - ٢٤٩.

(١) في (ط) و(خ) و(ت) و(غ): «مواليها»، وما أثبتّه هو ما يوجد في (م) ويوافق رواية الدارقطني.
(٢) في (م): «استحل».

(٣) الحديث أخرجه جمع كبير من العلماء منهم الدارقطني - وهي الرواية التي ذكرت في النص - انظر: سنن الدارقطني (٣/٢٢١ و ٢٢٥ - ٢٢٦)، وأبو داود برقم (٢٠٨٣)، والترمذي (٣/٤٠٧)، برقم (١١٠٢)، وابن ماجه (١/٦٠٥)، برقم (١٨٧٩)، والإمام أحمد في المسند (٦/١٦٥، ٤٧)، والدارمي (٢/١٣٧)، وعبد الرزاق في المصنف (١٠٤٧٢)، وابن أبي شيبة (٤/١٢٨)، وابن حبان (٩/٣٨٤)، برقم (٤٠٧٤)، وقال الأرناؤوط: إسناده حسن. والحاكم (٢/١٦٨)، والبيهقي (٧/١٢٤، ١١٣، ١٠٥ - ١٣٨، ١٢٥)، والبغوي في شرح السنة (٩/٣٨) برقم (٢٢٦٢)، وغيرهم من أصحاب كتب السنة، وقد تكلم العلماء في إسناد هذا الحديث كلاماً طويلاً، انظر ما ذكره ابن حبان في صحيحه (٩/٣٨٤ - ٣٨٦)، والترمذي في السنن (١/٤٠٥ - ٤١١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٠٧ - ١١٠)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٣/١٥٧)، والألباني في إرواء الغليل (٦/٢٤٣)، واستفدت هذا التخرّيج من التخرّيج الموسع لأبي إسحاق الحويني في جنة المرتاب (ص ٤٠٧ - ٤٢٩).

(٤) في (م): «مقتضاته».

(٥) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٨).

(٦) سورة المائدة: الآية (٢). (٧) في (غ) و(ر): «فعلل».

(٨) في المعيار: فصل النهي عن استحلالهم. وفي (ط) و(خ) و(م) و(ت): «استحلاله».

الذي لا يصح معه عبادة، ولا يقبل عمل، وإن كان هذا الحكم الآن منسوخاً، فذلك لا يمنع (الاستدلال به)^(١) في هذا المعنى.

ومن ذلك قول الصديق رضي الله عنه: وستجد (أقواماً)^(٢) (زعموا أنهم)^(٣) حبسوا أنفسهم لله، فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له^(٤).

ولهذا/ (لا)^(٥) يسبى الراهب (ويترك)^(٦) له ماله (أو)^(٧) ما قل منه، على خلاف في ذلك، وغيره ممن لا يقاتل يسبى ويملك، وإنما ذلك لما زعم أنه حبس نفسه له، وهي عبادة الله تعالى، وإن كانت عبادته أبطل الباطل/ فكيف يستبعد اعتبار عبادة (المسلم)^(٨) على (وفق)^(٩) دليل شرعي لا يقطع بخطأ فيه، وإن كان يظن ذلك ظناً، وتتبع (مثل هذا)^(١٠) يطول.

[١١٦/٢]

[١٩٥/م/ب]
[١٤٠/٢/ت]

وقد اختلف فيما تحقق فيه نهي من الشارع: هل يقتضي فساد المنهي عنه؟ وفيه بين الفقهاء والأصوليين ما لا يخفى عليكم، فكيف بهذا؟

(١) في المعيار: الاستبدال به. (٢) في (غ) و(ر): «قوماً».

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩٣٧٧)، من طريق الزهري عن أبي بكر، وبرقم (٩٣٧٨)، من طريق أبي عمران الجوني عن أبي بكر، وأخرجه مالك في الموطأ (٩٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٧٢٧)، كلاهما من طريق يحيى بن سعيد عن أبي بكر، وأخرجه أبو بكر المروزي في مسند أبي بكر (٢١) من طريق كوثر بن حكيم، قال عنه الإمام أحمد: «متروك الحديث» وضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة كما في الجرح والتعديل (١٧٦/٧).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٩/٥)، من طريق ابن المسيب عن أبي بكر وذكر عقبه إنكار الإمام أحمد لهذه الرواية، وأخرجه أيضاً برقم (١٩٧٢٨)، من طريق صالح بن كيسان عن أبي بكر، وبرقم (١٩٧٢٨)، من طريق يزيد بن أبي مالك الشامي عن أبي بكر، فجميع الطرق منقطعة بين أبي بكر الصديق ومن روى عنه، ما عدا رواية المروزي وهي ضعيفة الإسناد.

(٥) ساقطة من المعيار. (٦) في (ت) و(خ): وترك.

(٧) في (ت): و. (٨) في (ت) و(غ) و(ر): مسلم.

(٩) في المعيار: وجه. (١٠) في (ت): ذلك.

وإذا خرجت المسألة (المختلف فيها)^(١) إلى أصل مختلف فيه، فقد خرجت عن حيز الإشكال، ولم يبق إلا الترجيح لبعض تلك (المسائل)^(٢)، ويرجح كل أحد ما ظهر له بحسب ما وفق له، ولنكتف بهذا القدر في هذه المسألة.

/ انتهى ما كتب لي به، وهو بسط أدلة شاهدة لأصل الاستحسان، [١٥٠/٢ ط]
 فلا/ يمكن مع هذا التقرير كله أن يتمسك به من أراد أن يستحسن بغير [٣٤٠/غ]
 دليل (شرعي)^(٣) أصلاً.

(١) ساقطة من المعيار.

(٢) في (م) و(غ) و(ر): «المذاهب».

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

فصل

فإذا تقرر هذا فلنرجع إلى ما احتجوا به أولاً، فأما من حد الاستحسان بأنه: ما يستحسنه المجتهد بعقله، ويميل إليه برأيه. فكأن هؤلاء يرون هذا النوع من جملة أدلة الأحكام، ولا شك أن العقل يُجَوِّز أن يرد الشرع بذلك، بل يُجَوِّز أن يرد بأن ما سبق إلى أوهام العوام - مثلاً - فهو حكم الله عليهم، فيلزمهم العمل بمقتضاه، ولكن لم يقع مثل (هذا)^(١)، ولم (يعرف)^(٢) التعبد به، لا بضرورة، ولا بنظر، ولا بدليل من الشرع قاطع ولا مظنون، فلا يجوز (إسناده لحكم الله)^(٣) لأنه ابتداء تشريع من جهة العقل.

وأيضاً فإننا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم حصروا نظرهم في الوقائع التي لا نصوص فيها في الاستنباط، والرد إلى ما فهموه من الأصول الثابتة، ولم يقل أحد منهم (قط)^(٤): إني حكمت في هذا بكذا/ لأن طبعي مال إليه، أو لأنه يوافق محبتي/ ورضائي. ولو قال ذلك لاشتد عليه النكير، وقيل له: من أين لك أن تحكم على عباد الله بمحض ميل النفس وهوى القلب؟ هذا مقطوع ببطلانه.

[١٤١/٢]

[١١٧/٢]

بل كانوا يتناظرون ويعترض بعضهم^(٥) على مأخذ بعض، (وينحصرون إلى)^(٦) ضوابط الشرع.

(١) في (غ) و(ر): «ذلك».

(٢) في (غ) و(ر): «يقع».

(٣) في (غ) و(ر): «إسناده الحكم إليه».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في (ط) و(خ): «ويعترض بعضهم بعضاً».

(٦) في (ط): «وينحصرون»، وفي (خ): «وينحصرون إلى».

وأيضاً فلو رجع الحكم إلى مجرد الاستحسان لم يكن للمناظرة فائدة، لأن الناس تختلف أهواؤهم/ وأغراضهم في الأطعمة، والأشربة واللباس وغير ذلك. [١/١٩٦م]

/ ولا يحتاجون إلى مناظرة بعضهم بعضاً، لم كان هذا الماء (أشهى)^(١) عندك من الآخر؟ والشرعية ليست كذلك. [٢/١٥١ط]

على أن أرباب البدع العملية أكثرهم لا يحبون أن يناظروا أحداً، ولا يفاتحون عالماً ولا غيره فيما (يبتدعون)^(٢)، خوفاً من الفضيحة أن لا يجدوا مستنداً شرعياً، وإنما شأنهم/ إذا وجدوا عالماً أو لقوه أن يصانعوا، وإذا وجدوا جاهلاً عامياً ألقوا عليه في الشريعة الطاهرة إشكالات، حتى (يزلزلوه)^(٣) ويخلطوا (عليه)^(٣)، (ويلبسوا)^(٤) (دينه)^(٣)، فإذا عرفوا (منه)^(٣) الحيرة والالتباس ألقوا إليه من بدعهم على التدرج شيئاً فشيئاً، ودموا أهل العلم بأنهم أهل الدنيا المكبون عليها، وأن هذه الطائفة هم أهل الله وخاصته، وربما أوردوا عليهم من كلام غلاة الصوفية شواهد على ما يلقون (إليهم)^(٣)، حتى يهواوا (بهم)^(٣) في نار جهنم، وأما أن يأتوا الأمر من بابه ويناظروا عليه العلماء الراسخين فلا.

وتأمل ما نقله الغزالي في استدراج الباطنية غيرهم إلى مذهبهم، تجدهم لا يعتمدون إلا على خديعة الناس من غير تقرير علم، والتحليل/ عليهم بأنواع الحيل، حتى يخرجوهم (عن)^(٥) السنة، أو عن الدين جملة، ولولا الإطالة لأتيت بكلامه، فطالعه في كتابه: / (فضائح)^(٦) الباطنية^(٧).

وأما الحد الثاني^(٨) فقد رُدُّ بأنه لو فتح هذا الباب لبطلت الحجج وادعى كل من شاء ما شاء، واكتفى بمجرد القول؛ فألجأ الخصم إلى الإبطال، وهذا

(١) زيادة من (ط) و(خ). وفي (غ) و(ر): «أطيب».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يبتغون».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (ت): «جميع الضمائر بالجمع».

(٤) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر). (٥) في (ط) و(خ) و(ت): «من».

(٦) في (غ) و(ر): «في فضائح». (٧) انظر: فضائح الباطنية (ص ٢١ - ٣٢).

(٨) راجع (ص ٤٥).

[١١٨/٢] يجر فساداً لا خفاء به^(١)، وإن سلم فذلك الدليل إن كان فاسداً فلا عبرة به، وإن كان صحيحاً فهو راجع إلى الأدلة الشرعية فلا ضرر فيه.

وأما الدليل الأول فلا متعلق (فيه)^(٢)، فإن (أحسن الاتباع إلينا)^(٣) اتباع الأدلة (الشرعية)^(٤)، وخصوصاً القرآن، فإن الله تعالى يقول: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ / كِتَابًا مُتَشَبِّهًا﴾^(٥)، وجاء في صحيح الحديث - خرج مسلم - أن النبي ﷺ قال في خطبته: «أما بعد، فأحسن الحديث كتاب الله»^(٦)، فيفتقر أصحاب الدليل أن يبينوا أن ميل الطباع أو أهواء النفوس مما أنزل إلينا، فضلاً عن أن (يكون)^(٧) من أحسنه.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾^(٨) يحتاج إلى بيان أن ميل النفوس يسمى قولاً، وحينئذ ينظر إلى (كونه)^(٩) أحسن القول كما تقدم، وهذا كله فاسد.

ثم إننا نعارض هذا الاستحسان بأن عقولنا تميل إلى إبطاله، وأنه ليس بحجة، وإنما الحجة الأدلة (الشرعية)^(١٠) المتلقاة من الشرع.

وأيضاً فيلزم عليه استحسان العوام ومن ليس من أهل النظر، إذا فرض أن الحكم يتبع مجرد ميل (النفوس)^(١١) وهوى الطباع، وذلك محال،

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «له».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «به».

(٣) في (م): «الاتباع أحسن إلينا»، وفي (غ) و(ر): «اتباع ما أنزل إلينا».

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت). (٥) سورة الزمر: الآية (٢٣).

(٦) أخرجه مسلم برقم (٨٦٧)، وأحمد في المسند (٣/ ٣١٠ و ٣١٩ و ٣٧١)، والدارمي (١/ ٨٠).

برقم (٢٠٦)، وابن ماجه (١٧/ ١) برقم (٤٥)، والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٥٠).

برقم (١٧٨٦) و(٤٤٩/ ٣)، برقم (٥٨٩٢) وفي المجتبى (٣/ ١٨٨)، برقم (١٥٧٨)، وأبو

يعلى في المسند (٤/ ٨٥)، برقم (٢١١١)، وابن الجارود في المنتقى (٢٩٧)، وابن خزيمة

في صحيحه (٣/ ١٤٣)، برقم (١٧٨٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٨٦)، برقم (١٠)،

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٠٦ و ٢١٣ و ٢١٤)، برقم (٥٥٤٤ و ٥٥٨٩ - ٥٥٩١).

(٧) في (ط): «يقول».

(٨) سورة الزمر: الآية (١٨).

(٩) في (غ) و(ر): «قوله».

(١٠) ساقط من (غ) و(ر).

(١١) ساقط من (غ) و(ر).

للعلم بأن ذلك مضاد للشريعة، فضلاً عن أن يكون من أدلتها.

وأما الدليل الثاني، فلا حجة فيه من أوجه:

أحدها: أن ظاهره يدل على أن ما رآه المسلمون (بجملتهم)^(١) حسناً فهو حسن، والأمة لا تجتمع على باطل، فاجتماعهم على حسن شيء يدل على حسنه شرعاً، لأن الإجماع يتضمن دليلاً شرعياً؛ فالحديث/ دليل عليكم لا لكم^(٢).

[١٤٣/٢]

والثاني: أنه خبر واحد في مسألة قطعية فلا يسمع^(٣)

والثالث: أنه إذا لم يرد به أهل الإجماع، وأريد (به)^(٤) بعضهم فيلزم عليه استحسان العوام، وهو باطل بإجماع، لا يقال: إن المراد استحسان أهل الاجتهاد، لأننا نقول: هذا ترك للظاهر، فيبطل الاستدلال، ثم إنه لا فائدة في اشتراط الاجتهاد؛ لأن المستحسن بالفرض (لا ينحو إلى الأدلة)^(٥) فأى حاجة إلى اشتراط الاجتهاد؟

فإن قيل: إنما يشترط حذراً من مخالفة الأدلة/ فإن العامي لا يعرفها. قيل:/ بل المراد استحسان ينشأ عن الأدلة، بدليل أن الصحابة رضي الله عنهم قصرُوا أحكامهم على اتباع الأدلة، وفهم مقاصد الشرع.

[١١٩/٢]

[١٥٣/٢ط]

(فالحاصل)^(٦) أن تعلق المبتدعة بمثل هذه الأمور تعلق بما لا يغنيهم ولا ينفعهم البتة،/ لكن/ ربما يتعلقون في آحاد (بدعهم)^(٧) بآحاد شبه ستذكر في مواضعها إن شاء الله، ومنها ما قد قضى.

[٢٢٢ر]

[١٣٤٢غ]

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) في هامش (ت): «قلت: بل الإجماع أول أدلة الدين وأساسهما لأن الكتاب والسنة إنما ثبت أمرهما ووصل إلينا بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فمن هذه الحيثية كان له فضل التقديم والمزية».

(٣) يرى الشاطبي أن خبر الآحاد دليل ظني، ولا يعمل به إلا إذا استند إلى أصل قطعي في الشريعة وأن خبر الآحاد لا يؤخذ به في الأمور القطعية، هذا ما صرح به في (٤٣/٢ - ٤٤)، وهذا الرأي خلاف مذهب أهل السنة في هذه المسألة، إذ يرون وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في المسائل العلمية والعملية.

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في (ط): «لا ينحصر في الأدلة، وفي (خ) و(ت) و(غ) و(ر): «لا ينحصر إلى الأدلة».

(٦) في (ر): «فالجاهل». (٧) في (ط) و(خ) و(ت): «بدعهم».

فصل

فإن قيل: أفليس في (بعض)^(١) الأحاديث ما يدل على الرجوع إلى ما يقع في القلب (ويحيك)^(٢) في النفس، وإن لم يكن ثم دليل صريح على حكم من أحكام الشرع ولا غير صريح؟ فقد جاء في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الصدق طمأنينة، والكذب ريبة»^(٣).

وخرَّج مسلم عن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم فقال: «البر (حسن)^(٤) الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع الناس عليه»^(٥).

(١) زيادة من (غ) و(ر). (٢) في (ط): «ويجري».

(٣) قول الشاطبي: فقد جاء في الصحيح. لعله يقصد به صحيح ابن حبان وابن خزيمة لأن الحديث ليس في الصحيحين، ولا أحدهما، وإنما أخرج الحديث أبو داود الطيالسي في مسنده (١١٧٨)، وأحمد في المسند (٢٠٠/١) و(١١٢/٣)، والدارمي في سننه (٢٥٣٢) و(٢٧٨٩)، والترمذي (٢٥١٨)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤١٦)، والنسائي (٣٢٧/٨)، وفي الكبرى (٥٢٢٠)، وأبو يعلى في مسنده (٦٧٦٢ و٧٤٩٢)، وابن خزيمة في الصحيح (٢٣٤٨)، والطبراني في الصغير (٢٨٤)، وفي الكبير (٢٧٠٨ و٢٧١١) و(٢٢/٨١ برقم ١٩٧) و(٢٢/١٤٧ برقم ٣٩٩)، وأبو الشيخ في طبقات أصبهان (١٩١/١) و(٩١/٤)، والحاكم في المستدرک (٢١٦٩)، وصححه الذهبي، وبرقم (٢١٧٠)، وبرقم (٧٠٤٦)، وقال الذهبي: «سنده قوي». وأخرجه ابن حبان (٧٢٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٠/٢ و٣٨٦)، (٦/٣٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٦٠١).

(٤) في (م): «خلق».

(٥) أخرجه مسلم برقم (٢٥٥٣)، وأحمد في المسند (٨٢/٤)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٩٥ و٣٠٢)، والترمذي (٢٣٨٩)، والطبراني في مسند الشاميين (٩٨٠)، وابن حبان =

وعن أبي أمامة^(١) رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله/ ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك (حسناتك)^(٢) وساءتكَ (سيئاتك)^(٣) فأنت مؤمن قال: يا رسول الله، فما الإثم؟ قال: إذا حاك شيء في صدرك فدعه»^(٤).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(٥).

وعن وابصة^(٦) رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم فقال: «يا وابصة، استفت قلبك، واستفت نفسك، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك»^(٧).

وخرج البغوي في معجمه عن عبد الرحمن بن معاوية أن رجلاً سأل

= (٣٩٧)، والحاكم (٢١٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٥٧٤)، والقضاعي في مسنده (٥٣).

(١) هو صُدي بن عجلان بن وهب بن عريب الباهلي، صاحب رسول الله ﷺ ونزيل حمص، توفي سنة ٨٦هـ. انظر: السير (٣/٣٥٩)، وطبقات ابن سعد (٧/٤١١)، وأسد الغابة (٣/١٦).

(٢) في (م) و(غ) و(ر): «حسنتك».

(٣) في (غ) و(ر): «سيئتكَ».

(٤) أخرجه معمر في الجامع (٢٠١٠٤)، وابن المبارك في الزهد (٨٢٥)، وأحمد في المسند (٢٥٢/٥ - ٢٥٦)، والحاثر في مسنده - بغية الباحث - (١١)، والطبراني في الكبير (٧٥٣٩ و ٧٥٤٠)، وفي مسند الشاميين (٢٣٣)، وابن حبان في الصحيح (١٧٦)، والحاكم (٣٣)، وقال الذهبي: «على شرطهما». ويرقم (٣٤ و ٢١٧١).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٣/١٥٣) وأخرجه موقوفاً على أنس رضي الله عنه في المسند (٣/١١٢)، وتقدم تخريج الحديث بتوسع في الصفحة السابقة.

(٦) هو وابصة بن معبد بن عتبة بن الحارث الأسدي، وفد على رسول الله ﷺ سنة تسع، وروى عن النبي ﷺ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأم قيس بنت محصن وغيرهم. انظر: الإصابة (٣/٢٦٢).

(٧) أخرجه أحمد (٤/٢٢٨)، والدارمي في السنن (٢٥٣٣)، والحاثر في مسنده - بغية الباحث - (٢٦٠)، وأبو يعلى (١٥٨٦ و ١٥٨٧)، والطبراني في الكبير (٢٢/١٤٨ - ١٤٩).

رسول الله ﷺ/ فقال: يا رسول الله، ما يحل لي مما يحرم عليّ؟ فسكت رسول الله ﷺ/، فرد عليه ثلاث مرات، كل ذلك يسكت رسول الله ﷺ/، ثم قال: أين السائل؟ فقال: أنا ذا يا رسول الله، فقال - ونقر بأصبعه -: «ما أنكر قلبك فدعه»^(١).

وعن عبد الله قال: الإثم (حواز)^(٢) القلوب، فما حاك من شيء في قلبك فدعه، وكل شيء فيه نظرة فإن للشيطان فيه مطمعا^(٣).

وقال أيضاً: الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشبهات، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك^(٤).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه: إن الخير طمأنينة، وإن الشر ريبة، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك^(٥).

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٨٢٤ و ١١٦٢) وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٣٠): (هذا إسناد مرسل صحيح، رجاله ثقات، فإن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه العبادة، وابن المبارك أحدهم). وذكر الحديث ابن حجر في الإصابة (٥/ ٢٤٤) وبين أن عبد الرحمن بن معاوية تابعي.

(٢) في (م) و(خ): «خوار»، وفي (غ) و(ر): «حراز». والصواب حواز: وهي الأمور التي تحز في القلوب، أي تؤثر فيها، كما يؤثر الحز في الشيء. انظر مادة حوز من لسان العرب.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٣/٩) برقم (٨٧٤٩، ٨٧٤٨)، وقال الهيثمي في المجمع (١٧٦/١): رواه الطبراني كله بأسانيد رجالها ثقات. وذكره في كنز العمال (٤٣٤/٣)، برقم (٧٣٢٠)، وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ وسيأتي تخريجه قريباً.

(٤) أخرجه موقوفاً على ابن مسعود النسائي في المجتبى (٥٣٩٧، ٥٣٩٨)، وفي السنن الكبرى (٥٩٤٥، ٥٩٤٦)، وقال النسائي عقبه: «هذا حديث جيد جيد». وأخرجه الدارمي (١٦٥، ١٦٨)، والطبراني في الكبير (٨٩٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٣٠).

والحديث أصله مرفوعاً إلى النبي ﷺ أخرجه البخاري من حديث النعمان بن بشير برقم (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٨٤)، والترمذي (١٢٠٥)، وأبو داود (٣٣٢٩، ٣٣٣٠)، والنسائي (٤٤٥٣، ٥٧١٠).

والحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ مروي في غالب الكتب المستندة من رواية النعمان بن بشير وابن عمر وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله.

(٥) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٧/٢٩)، في تفسير سورة الملك: آية (١٥)، =

وقال شريح: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فوالله ما وجدت فُقْدَ شيء تركته ابتغاء وجه الله^(١).

فهذه (الأحاديث والآثار)^(٢) ظهر من معناها الرجوع في جملة من الأحكام الشرعية إلى ما يقع بالقلب/ ويهجس بالنفس ويعرض بالخاطر، وأنه إذا اطمأنت النفس/ إليه فالإقدام عليه صحيح، وإذا توقفت أو ارتابت فالإقدام عليه محذور، وهو عين ما وقع إنكاره من الرجوع إلى الاستحسان/ الذي يقع بالقلب ويميل إليه الخاطر، وإن لم يكن ثم دليل شرعي فإنه لو كان هنالك دليل شرعي أو كان هذا (التقرير)^(٣) مقيداً بالأدلة الشرعية لم يُجَلَّ به على ما في النفوس ولا على ما يقع بالقلوب، مع أنه عندكم عبث وغير مفيد، كمن يحيل بالأحكام الشرعية على الأمور الوفاقية، أو (الأفعال)^(٤) التي لا ارتباط بينها وبين شرعية الأحكام، فدل ذلك على أن (لاستحسان)^(٥) العقول وميل النفوس أثراً في شرعية الأحكام، وهو المطلوب.

والجواب: أن هذه الأحاديث وما كان في معناها قد زعم الطبري في تهذيب الآثار^(٦) أن جماعة من السلف قالوا بتصحيحها، والعمل بما دل عليه (ظاهرها)^(٧)، وأتى بالآثار المتقدمة عن عمر وابن مسعود وغيرهما، ثم ذكر عن آخرين القول بتوهينها وتضعيفها، وإحالة معانيها.

= وأصله حديث مرفوع إلى النبي ﷺ أخرجه من حديث الحسن بن علي، الترمذي (٢٥١٨)، وصححه الألباني، وأخرجه النسائي (٥٧١١)، والحاكم في المستدرک (٢١٦٩)، وصححه الذهبي، وبرقم (٢١٧٠)، وبرقم (٧٠٤٦)، وقال الذهبي: «سنده قوي».

وأخرجه مرفوعاً من حديث وائلة بن الأسقع الطبراني في الكبير (٨١/٢٢).

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٣٦/٦)، وهناد في الزهد (٩٣٩)، ونعيم بن حماد في زوائد الزهد لابن المبارك (٣٨).

(٢) في (م): «الأدلة»، وهو ساقط من (ط) و(خ). وفي (غ) و(ر): «أدلة».

(٣) في (ت): «بياض بمقدار كلمة». (٤) في (غ) و(ر): «الأعمال».

(٥) في (م): «الاستحسان». (٦) لم أجده في المطبوع من تهذيب الآثار.

(٧) في (خ): «ظاهر»، وفي (غ) و(ر): «ظاهر هذه».

[١٥٥/٢ ط]

[١٢١/٢ غ]

[٢٢٣ ر]

/ (ورأيت كلامه)^(١) وترتيبه بالنسبة إلى ما نحن فيه/ (لائقاً)^(٢) أن/ يؤتى به على وجهه، فأُتيت به على تحري معناه دون (لفظه)^(٣) لطلوه، فحكى عن جماعة أنهم قالوا: لا شيء من أمر الدين إلا وقد بينه الله تعالى بنص عليه أو بمعناه، فإن كان حلالاً فعلى العامل به - إذا كان عالماً - تحليله، أو حراماً فعليه تحريمه، أو مكروهاً غير حرام، فعليه اعتقاد التحليل أو الترك (تنزيهاً)^(٤).

فأما العمل بحديث النفس والعارض في القلب فلا، فإن الله حظر ذلك على نبيه فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٥) فأمره بالحكم بما أراه (الله)^(٦) لا بما رآه، وحدثته (به)^(٧) نفسه، (فغيره)^(٨) من البشر أولى أن يكون ذلك محظوراً عليه، وأما إن كان جاهلاً فعليه مسألة العلماء دون ما حدثته نفسه^(٩).

[١٤٦/٢ ت]

ونقل عن عمر رضي الله عنه أنه خطب (الناس)^(١٠) فقال: أيها الناس، قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على الواضحة، (إلا)^(١١) أن تضلوا (بالناس)^(١٢) يميناً وشمالاً^(١٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: ما كان في القرآن من حلال أو

(١) في (م): «كلامه»، وفي سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وكلامه».

(٢) في (ط) و(ت): «لائقاً». (٣) في (م) و(غ) و(ر): «نصه».

(٤) في (غ) و(ر): «تنزيهاً». (٥) سورة النساء: الآية (١٠٥).

(٦) (٧) ساقط من (غ) و(ر). (٨) في (م): «فغير».

(٩) في هامش (ت) ما نصّه: «قلت - والله أعلم - إن مورد هذه الأحاديث وما في معناها ليس هو مما يتعلق بشيء من إحداث الشريعة المنزهة عن صدورها من آراء الخلق وأنظارهم، والخواطر والهواجس الفائضة من أنفسهم وقلوبهم، وإنما المراد بذلك ما يشبه معنى الاستخارة في الأمور العادية من الإقدام على شيء أو الإحجام عنه، ولا يبعد أن يكون ذلك في المتشابهات، وإن كان المأمور به من الشارع الترك استبراء للدين، وأما المعنى الذي حاولوا الاحتجاج به أهل البدع، فلا سبيل إلى دخوله في الشرعيات أصلاً».

(١٠) زيادة من (غ) و(ر). (١١) زيادة من (غ) و(ر).

(١٢) في (غ) و(ر): «بين الناس». (١٣) تقدم تخريجه (١٢٦/١).

حرام (بين)^(١) فهو كذلك، وما سكت عنه فهو مما عفى عنه^(٢).

/ وقال مالك: قبض رسول الله ﷺ وقد تم هذا الأمر واستكمل (فينبغي)^(٣) أن تتبع آثار رسول الله ﷺ وأصحابه ولا تتبع الرأي، فإنه (من) اتبع^(٤) الرأي (جاءه)^(٥) رجل آخر أقوى في الرأي (منه فاتبعه)^(٦)، (فكلما) غلبه رجل اتبعه أرى أن هذا الأمر بعد لم يتم^(٧).

/ (واعملوا)^(٨) من الآثار بما روي عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعدي إذا اعتصمتم به، كتاب الله)^(٩).

(وفي حديث أبي هريرة: (إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدي أبداً ما أخذتم بهما، وعملت بهما فيهما: كتاب الله)^(١٠) وستي، ولن يتفرقا حتى يردا علي (الحوض)^(١١) (١٢).

- (١) زيادة من (غ) و(ر).
- (٢) أخرجه أبو داود (٣٨٠٠) والحاكم في المستدرک (٧١١٣) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٠/٩) برقم (١٩٢٤٣).
- (٣) في جامع بيان العلم: فإنما ينبغي.
- (٤) في (م): «متى ما اتبع»، وفي جامع بيان العلم: متى اتبع.
- (٥) في (م): «وجامع بيان العلم»: جاء.
- (٦) في (م): «منك فاتبعته»، وفي جامع بيان العلم: منك فاتبعه.
- (٧) في (م): «فكلما غلبك رجل اتبعته، أرى هذا بعد لم تتم. وفي جامع بيان العلم: «فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته، أرى هذا لا يتم» جامع بيان العلم (٢٠٧٢، ٢١١٧).
- (٨) في (م): «وأعتلوا».
- (٩) أخرجه مسلم (١٢١٨)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، وأبو داود (١٩٠٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٤٠٠١)، والمنتقى لابن الجارود (٤٦٩)، وابن خزيمة في الصحيح (٢٨٠٩)، وابن حبان في الصحيح (١٤٥٧ و ٣٩٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٦٠٩).
- (١٠) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).
- (١١) في (م): «حوضي».
- (١٢) أخرجه الحاكم (٣١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٢٤)، وابن عدي في الكامل (٦٨/٤). وقد وردت روايات أخرى للحديث منها: رواية زيد بن أرقم أخرجه الترمذي (٣٧٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٨١٤٨ و ٨٤٦٤)، والطبراني في الكبير (٢٦٨١) =

وروي عن عمرو بن (شعيب)^(١) خرج رسول الله ﷺ يوماً وهم يجادلون في القرآن، فخرج وجهه أحمر كالدم فقال: (يا قوم، على هذا هلك من كان قبلكم، جادلوا في القرآن وضربوا بعضه ببعض، فما كان من حلال فاعملوا به، وما كان من حرام فانتهوا عنه، وما كان من مثابه فآمنوا به)^(٢).

[١٢٢/خ] وعن أبي الدرداء رضي الله عنه يرفعه/ قال: (ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فيه فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله/ لم يكن (لينسى)^(٣) شيئاً ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٤) (٥).

[١٤٧/ت]

= ٤٩٦٩ و ٤٩٧١ و ٤٩٨٠ و ٤٩٨١ و ٤٩٨٦)، والحاكم (٤٥٧٦ و ٤٧١١ و ٦٢٧٢). ومن رواية أبي سعيد الخدري أخرجه ابن الجعد في مسنده (٢٧١١)، وأحمد في المسند (١٧/٣)، وفي فضائل الصحابة (٩٩٠ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣)، وأبو يعلى في المسند (١٠٢٧)، والطبراني في الكبير (٢٩٧٩)، وأبو الشيخ في طبقات أصبهان (٢/١٩٤)، وابن عدي في الكامل (٦٦/٦)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/٢٥٠) و(٣٦٢/٤).

ومن رواية ابن عباس أخرجه الحاكم (٣١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٢٣). ومن رواية حذيفة بن أسيد أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦٨٣ و ٣٠٥٢). ومن رواية زيد بن ثابت أخرجه أحمد في الفضائل (١٠٣٢)، وعبد بن حميد في المنتخب (٢٤٠)، والطبراني في الكبير (٤٩٢١ - ٤٩٢٣). ومن رواية ابن عمر أخرجه عبد بن حميد في المنتخب (٨٥٨). (١) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) رواية عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خرج على بعض أصحابه وهو يتجادلون في القدر - وليس في القرآن كما في المتن - أخرجه أحمد في المسند (٢/١٧٨)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٦٣)، وبنحوه في المسند (٢/١٨٥ و ١٩٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٥/٣٣)، برقم (٨٠٩٥)، وبنحوه أخرجه مسلم في الصحيح (٤/٢٠٥٣) برقم (٢٦٦٦) وغيره.

(٣) في (م): «ينسى»، وفي رواية الحاكم (نسياً).

(٤) سورة مريم: الآية (٦٤).

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه (١٣٧/٢)، برقم (١٢)، والحاكم (٤٠٦/٢)، برقم (٣٤١١)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (صحيح)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٢/١٠)، برقم (١٩٥٠٨)، وورد بنحوه عن سلمان =

/ قالوا: فهذه الأخبار وردت بالعمل بما في كتاب الله، والإعلام بأن العامل به لن يضل، ولم يأذن (لأحد)^(١) في العمل بمعنى ثالث غير ما في الكتاب والسنة، ولو كان ثم ثالث لم يدع بيانه، (فدل)^(٢) على (أنه)^(٣) لا ثالث، و(أن)^(٤) من ادعاه فهو مبطل.

قالوا: فإن قيل: فإنه ﷺ قد سنَّ لأُمَّته وجهاً ثالثاً وهو قوله: (استفت قلبك)^(٥)، وقوله: (الإثم حواز)^(٦) (القلوب)^(٧) إلى غير ذلك.

قلنا: لو صحت هذه الأخبار لكان ذلك إبطالاً لأمره بالعمل بالكتاب والسنة إذا صحَّحاً معاً؛ لأن أحكام الله ورسوله لم ترد بما استحسنته النفوس واستقبحته، وإنما كان يكون وجهاً ثالثاً لو خرج شيء من الدين عنهما، (وليس)^(٨) بخارج، فلا ثالث يجب العمل به.

فإن قيل: قد يكون قوله: (استفت قلبك) ونحوه أمراً لمن ليس في مسألته نص من كتاب ولا سنة، واختلفت فيه الأمة، فيعد وجهاً ثالثاً.

قلنا: (لا يجوز)^(٩) ذلك لأُمور:

أحدها: أن كل ما لا نص فيه بعينه قد نصبت على حكمه دلالة، فلو كان فتوى/ القلب، ونحوه دليلاً لم يكن (لنصب)^(١٠) الدلالة الشرعية عليه معنى، فيكون/ عبثاً، وهو باطل.

= الفارسي في سنن ابن ماجه (١١١٧/٢)، برقم (٣٣٦٧)، والترمذي (٢٢٠/٤)، برقم (١٧٢٦) - وحسنه الألباني - والطبراني في المعجم الكبير (٢٥٠/٦ و ٢٦١)، برقم (٦١٢٤ و ٦١٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٢٠/٩ و ١٢/١٠) برقم (١٩١٧٥ و ١٩٥٠٦ و ١٩٥٠٧)، وورد بنحوه عن ابن عباس موقوفاً، انظر (ص ٧٤، ٧٥).

(١) في (غ) و(ر): «لأُمَّته». (٢) في (ط): «فعدل».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أن».

(٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) سبق تخريجه (ص ٧١) ت ٧.

(٦) في (م): «جواز»، وفي (خ) و(ت): «خوار».

(٧) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٤٣٤)، وورد موقوفاً، حيث تقدم (ص ٧٢) ت ٣.

(٨) في (ت): «ولا». (٩) في (خ): «يجوز».

(١٠) في (ط): «لنصبت».

والثاني: أن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١)، فأمر المتنازعين بالرجوع إلى الله والرسول دون حديث النفوس وفتيا القلوب.

والثالث: أن الله تعالى قال: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، فأمرهم بمسألة أهل الذكر ليخبروهم بالحق فيما اختلفوا فيه من أمر محمد ﷺ، ولم يأمرهم أن يستفتوا في ذلك أنفسهم.

والرابع: أن الله تعالى قال/ لنبيه احتجاجاً على من أنكر وحدانيته: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيَاتِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٣) إلى آخرها، فأمرهم بالاعتبار (بعبيرته)^(٤) / والاستدلال بأدلته على صحة ما جاءهم به، ولم يأمرهم أن يستفتوا فيه نفوسهم ويصدروا عما اطمأنت إليه قلوبهم، وقد وضع الأعلام والأدلة، فالواجب/ في كل ما وضع الله عليه الدلالة أن يستدل بأدلته على ما دلت (عليه)^(٥) دون فتوى النفوس، وسكون القلوب/ من أهل الجهل بأحكام الله.

هذا ما حكاه الطبري عمن تقدم، ثم (اختار)^(٦) إعمال تلك الأحاديث، إما لأنها صحت عنده (أو صح)^(٧) منها عنده ما تدل عليه معانيها؛ كحديث: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات»^(٨) إلى آخر الحديث، فإنه صحيح خرَّجه الإمامان، ولكنه لم يعملها في كل (شيء)^(٩) من أبواب الفقه، إذ لا يمكن ذلك في تشريع الأعمال وإحداث التعبدات، فلا يقال بالنسبة إلى إحداث الأعمال: إذا اطمأنت نفسك إلى هذا العمل فهو بر، أو استفت قلبك في إحداث هذا العمل، فإن اطمأنت إليه نفسك فاعمل به وإلا فلا.

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) سورة النساء: الآية (٥٩). | (٢) سورة النحل: الآية (٤٣). |
| (٣) سورة الغاشية: الآية (١٧). | (٤) في (م) و(غ) و(ر): «بعبرة». |
| (٥) زيادة من (م) و(غ) و(ر). | (٦) في (م): «أخبار». |
| (٧) في (ر): «وأصح». | (٨) تقدم تخريجه (١/١٨٣). |
| (٩) زيادة من (غ) و(ر). | |

وكذلك (بالنسبة)^(١) إلى التشريع التَّركي، لا يتأتى تنزيل معاني الأحاديث عليه بأن يقال: إن اطمأنت نفسك إلى ترك العمل الفلاني فاتركه، وإلا فدعه، أي فدع الترك واعمل به، وإنما يستقيم أعمال الأحاديث المذكورة فيما أعمل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «الحلال بيّن والحرام بيّن» الحديث.

وما كان من قبيل العادات من استعمال الماء والطعام والشراب والنكاح واللباس، وغير ذلك مما في هذا المعنى، فمنه ما هو بيّن الحلية وما هو بيّن التحريم/ وما فيه إشكال، وهو الأمر المشتبه الذي لا يدرى أحلال/ هو أم حرام؟ (فإن ترك الإقدام أولى من الإقدام مع جهله بحاله، نظير قوله عليه السلام: «إني لأجد التمرة ساقطة على فراشي، (فلولا)^(٢) أني أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها»^(٣)).

فهذه التمرة لا شك أنها لم تخرج من إحدى (الحالتين)^(٤): إما من الصدقة وهي حرام عليه/ وإما من غيرها وهي حلال له، فترك أكلها حذراً من أن تكون من الصدقة في نفس الأمر.

قال الطبري: فكذلك حق الله تعالى على العبد - فيما اشتبه عليه مما هو في سعة من تركه والعمل به، أو مما هو غير واجب (عليه)^(٥) أن يدع ما يريبه فيه إلى ما لا يريبه، إذ يزول بذلك عن نفسه الشك، كمن يريد

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «في النسبة».

(٢) في (خ): «فلو».

(٣) أخرجه البخاري برقم (٢٠٥٥ و ٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧٠ و ١٠٧١)، وينحوه في صحيفة همام بن منبه (٩٤)، وإسحاق بن راهويه في المسند (٤٨٣)، وأحمد في المسند (٢/ ١٨٠ و ١٩٣ و ٣١٧) و(١١٩/٣ و ١٣٢ و ١٨٤ و ٢٥٨ و ٢٩١)، وأبو داود (١٦٥١ و ١٦٥٢)، وأبو يعلى في مسنده (٢٨٦٢ و ٢٩٧٥ و ٣٠١١ و ٣٠٩٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩/ ١٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٢٩٢ و ٣٢٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٦٠٠ و ١١٨٧٦ و ١١٨٧٧ و ١٣٠١٢ - ١٣٠١٤).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الحالين».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

خطبة امرأة فتخبره امرأة أنها قد أرضعته وإياها، ولا يعلم صدقها من كذبها، فإن تركها/ أزال عن نفسه الريبة اللاحقة له بسبب إخبار المرأة، وليس (تزوجه)^(١) إياها بواجب، بخلاف ما لو أقدم، فإن النفس لا تطمئن إلى جليّة تلك (الزوجة)^(٢).

وكذلك قول عمر إنما هو فيما أشكل أمره في البيوع فلم يدر (أحلال)^(٣) هو أم (حرام)^(٤)؟ ففي تركه سكون النفس وطمأنينة القلب، كما في الإقدام شك، هل هو آثم أم لا؟ وهو معنى قوله عليه السلام للنواس ووابصة رضي الله عنهما، ودل على ذلك حديث المشتبهات، لا ما ظن أولئك من أنه أمر للجهال أن يعملوا بما رأته أنفسهم، ويتركوا ما/ استقبحوه دون أن يسألوا علماءهم.

قال الطبري: فإن قيل: إذا قال الرجل لامرأته: أنت عليّ حرام، فسأل/ العلماء فاختلفوا عليه، فقال بعضهم: قد بانت (منك)^(٥) بالثلاث، وقال بعضهم: إنها حلال غير أن عليك كفارة يمين. وقال بعضهم: ذلك إلى نيته إن أراد الطلاق فهو طلاق، أو الظهار فهو ظهار، أو يميناً فهو يمين، وإن لم ينو شيئاً فليس بشيء.

أ يكون هذا اختلافاً في الحكم كإخبار المرأة بالرضاع فيؤمر هنا بالفراق، كما يؤمر هناك أن لا يتزوجها خوفاً من الوقوع في المحذور (أو لا)^(٦)؟

قيل: حكمه في مسألة العلماء أن يبحث عن أحوالهم، وأمانتهم ونصيحتهم، ثم يقلد/ الأرجح. فهذا ممكن، (والحزاة)^(٧) مرتفعة بهذا

(١) في (م) و(غ) و(ر): «تزوجها».

(٢) في (غ) و(ر): «الزوجة».

(٣) في (ط): «حلال».

(٤) في (م) و(غ) و(ر): «لا».

(٥) في (غ) و(ر): «منه».

(٦) في (م): «أولى»، وفي (غ) و(ر): «أم لا».

(٧) في (م): «الحزاة».

البحث، بخلاف ما إذا بحث مثلاً عن أحوال المرأة فإن (الحزارة)^(١) لا تزول، وإن أظهر البحث أن أحوالها غير حميدة، فهما على (هذا)^(٢) مختلفان، وقد يتفقان في الحكم إذا بحث عن العلماء فاستوت أحوالهم عنده، (بحيث)^(٣) لم يثبت له ترجيح لأحدهم، فيكون العمل بالمأمور به من الاجتناب كالمعمول به في مسألة المُخبرة بالرضاع سواء، إذ لا فرق بينهما على هذا التقدير. انتهى معنى كلام الطبري.

وقد أثبت في مسألة اختلاف العلماء على المستفتي أنه غير مخير، بل حكمه حكم من التبس عليه الأمر فلم يدر أحلال هو أو حرام^(٤)، فلا خلاص له من الشبهة إلا باتباع أفضلهم والعمل بما (أفتى)^(٥) به، وإلا (فالترك)^(٦) إذ لا تطمئن النفس إلا بذلك حسبما اقتضته الأدلة المتقدمة.

(١) في (م): «الحزارة».

(٢) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) ما بين القوسين () من الصفحة السابقة إلى هنا سقط من (ت)، وهو قريب من صفتين.

(٥) في (غ) و(ر): «أُتِيَ».

(٦) في (غ) و(ر): «الترك».

/فصل

ثم يبقى في هذا الفصل الذي فرغنا منه إشكال على كل من اختار استفتاء القلب مطلقاً أو بقيد، وهو الذي رآه الطبري، وذلك أن حاصل الأمر يقتضي أن فتاوى القلوب وما اطمأنت إليه النفوس معتبر في الأحكام الشرعية، وهو التشريع بعينه، فإن طمأنينة النفس (وسكون)^(١) القلب مجرداً عن الدليل إما أن تكون معتبرة أو غير معتبرة شرعاً، فإن لم تكن معتبرة فهو خلاف ما دلت عليه (تلك)^(٢) الأخبار، وقد تقدم أنها معتبرة (بتلك)^(٣) الأدلة، وإن كانت معتبرة فقد صار ثم قسم ثالث غير الكتاب والسنة، وهو (عين)^(٤) ما نفاه الطبري وغيره.

وإن قيل: إنها تعتبر في الإحجام دون الإقدام، لم (تخرج)^(٥) (بذلك)^(٦) عن الإشكال الأول، لأن كل واحد من الإقدام والإحجام فعل لا بد أن يتعلق به حكم شرعي، وهو الجواز أو عدمه، وقد علق ذلك بطمأنينة النفس أو عدم طمأنينتها، فإن كان ذلك عن دليل: (فالحكم مبني على الدليل لا على نفس الطمأنينة أو عدمها وإن لم يكن عن دليل)^(٧) فهو ذلك الأول بعينه (فلا إشكال)^(٨) باق على كل تقدير.

والجواب: / أن الكلام الأول صحيح، وإنما النظر في تحقيقه.

(١) في (م): «والسكون».

(٢) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) في (غ) و(ر): «فتلك».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «غير».

(٥) في (غ) و(ر): «يخرج».

(٦) في (ط) و(م) و(خ): «تلك».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ط).

/ فاعلم أن كل مسألة تفتقر إلى نظرين، نظر في دليل الحكم، ونظر
في مناطه^(١)، فأما النظر في دليل الحكم (فإن الدليل)^(٢) لا يمكن أن يكون
إلا من الكتاب (أو السنة)^(٣) أو ما يرجع إليهما (من)^(٤) إجماع أو قياس أو
غيرهما، ولا يعتبر فيه طمأنينة النفس، ولا نفي ريب القلب إلا من/ جهة
اعتقاد كون الدليل/ دليلاً أو غير دليل، ولا يقول (بذلك)^(٥) أحد - إلا أهل
البدع الذين يستحسنون (الأمر)^(٦) بأشياء لا دليل (عليها)^(٧)، أو يستقبحون
كذلك من غير دليل إلا طمأنينة النفس - أن الأمر كما زعموا، وهو مخالف
لإجماع المسلمين.

وأما النظر (الثاني الذي هو)^(٨) في مناط الحكم، فإن المناط لا يلزم
منه أن يكون ثابتاً/ بدليل شرعي فقط، بل (قد)^(٩) (يثبت)^(١٠) بدليل غير
شرعي، أو بغير دليل، فلا يشترط (في تحقيقه)^(١١) بلوغ درجة الاجتهاد،
بل لا يشترط فيه العلم فضلاً عن درجة الاجتهاد، ألا ترى أن العامي إذا
سأل عن الفعل الذي ليس من جنس/ الصلاة إذا فعله المصلي هل تبطل به
الصلاة أم لا؟ فقال (له)^(١٢) (العالم)^(١٣): إن كان يسيراً فمغتفر، وإن كان
كثيراً فمبطل. (لم يفتقر)^(١٤) في اليسير إلى أن يحققه (له)^(١٥) العالم، بل
العاقل يفرق بين الفعل اليسير والكثير، فقد انبنى ها هنا الحكم - وهو
البطلان أو عدمه - على ما يقع بنفس العامي، وليس واحداً من الكتاب أو

(١) المناط: هي علة الحكم، لأنها مكان نوطه أي تعليقه. انظر مذكرة الشنقيطي (ص ٢٩١).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) في (ط) و(خ): «والسنة».

(٤) في (ط) و(خ): «عن».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في (ت): «الأمر».

(٧) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٨) في (م): «ثبت».

(٩) في (ط) و(خ) و(ن): «فيه»، وهي ساقطة من (م).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) في (ط) و(خ) و(ن): «فيه»، وهي ساقطة من (م).

(١٢) في (ط): «لم يغتفر». وفي (ت): «ولم يفتقر».

(١٣) في (ط) و(غ) و(ر).

السنة، لأنه ليس ما وقع بقلبه دليلاً على حكم، وإنما هو (تحقيق)^(١) مناط الحكم، فإذا تحقق له المناط بأي وجه تحقق، فهو المطلوب فيقع عليه الحكم بدليله الشرعي.

وكذلك إذا قلنا بوجوب الفور في الطهارة، وفرقنا بين اليسير والكثير في التفريق الحاصل أثناء الطهارة^(٢)، فقد يكتفي العامي بذلك حسبما يشهد قلبه في اليسير أو الكثير، فتبطل طهارته أو تصح بناء على ذلك الواقع في القلب، لأنه نظر في مناط الحكم.

/ فإذا ثبت هذا فمن ملك لحم شاة ذكية حلّ له أكله، لأن حليته ظاهرة عنده، (إذ)^(٣) حصل له شرط الحلية (فتحقق)^(٤) مناطها بالنسبة إليه، أو ملك لحم شاة ميتة لم يحل له أكله، لأن تحريمه ظاهر من جهة/ فقد شرط الحلية (وهو الذكاة)^(٥) فتحقق (مناطه)^(٦) بالنسبة إليه، وكل واحد من (هذين)^(٧) المناطين راجع إلى ما وقع بقلبه، واطمأنت إليه نفسه، لا بحسب الأمر في نفسه، ألا ترى أن اللحم قد يكون واحداً بعينه فيعتقد واحد حليته بناء على ما تحقق له من (مناطه)^(٨) بحسبه، ويعتقد آخر تحريمه بناء على ما تحقق له من مناطه بحسبه، فيأكل أحدهما حلالاً ويجب على الآخر الاجتناب لأنه حرام،/ ولو كان ما يقع بالقلب يشترط فيه أن يدل عليه دليل شرعي لم يصح هذا المثال، وكان محالاً (شريعاً)^(٩)، لأن (أدلة)^(١٠) الشرع لا (تتناقض)^(١١)/ أبداً.

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) في (خ) تكرار وهو: وفرقنا بين اليسير والكثير في التفريق الحاصل أثناء الطهارة.

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إذا».

(٤) في (م): «يتحقق»، وفي (ت) و(خ) و(ط): «لتحقق».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مناطها».

(٧) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٨) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «مناطها».

(٩) زيادة من (غ) و(ر). (١٠) في (م): «الدلة».

(١١) في (ط): «تتناقض».

فإذا فرضنا لهماً أشكل على المالك تحقيق مناطه (لم)^(١) ينصرف إلى إحدى الجهتين، كاختلاط الميتة (بالذكية)^(٢)، واختلاط الزوجة بالأجنبية.

فها هنا قد وقع الريب والشك والإشكال والشبهة.

وهذا المناط محتاج إلى دليل شرعي يبين حكمه، (وهو)^(٣) تلك الأحاديث/ المتقدمة، كقوله: «دع ما يريبك إلا ما لا يريبك»، وقوله: «البر ما اطمأنت إليه النفس، والإثم ما حاك في صدرك»^(٤)، كأنه يقول: إذا (اعتبرت)^(٥) باصطلاحنا ما تحققت مناطه في الحلية أو الحرمة؛ فالحكم فيه من الشرع بيّن، وما أشكل عليك تحقيقه فاتركه وإياك والتلبس به، وهو معنى قوله - إن صح -: «استفت قلبك وإن أفتوك»^(٦)، فإن تحقيقك لمناط مسألتك أخص (بك)^(٧) من تحقيق غيرك له إذا كان مثلك.

ويظهر ذلك فيما إذا أشكل عليك المناط ولم يشكل على غيرك، لأنه لم يعرض له ما عرض لك.

/ وليس المراد بقوله: (وإن أفتوك)، أي: إن نقلوا (إليك)^(٨) الحكم الشرعي فاتركه وانظر ما يفتيك به قلبك، فإن هذا باطل، وتقول على التشريع الحق، وإنما/ المراد ما يرجع إلى تحقيق المناط.

نعم قد لا يكون (لك دربة)^(٩) أو (أنس)^(١٠) بتحقيقه، فيحققه لك

(١) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «فلم». وأشار المحقق لنسخة (ط) أن أصل المخطوط عنده (فلم) فعدلها لأنها جواب (فإذا).

(٢) في (م) و(ت): «بالمذكية».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وهي».

(٤) تقدم تخريجه (ص ٧١).

(٥) في (م) و(غ) و(ر): «عبرنا». وفي (ط) و(خ): «اعتبرنا».

(٦) تقدم تخريجه (ص ٧١). (٧) في (غ) و(ر): «به».

(٨) في (غ) و(ر): «لك».

(٩) في (ط): «ذلك دربة». وفي (خ): «لك دربة».

(١٠) في (ط): «أنسا».

غيرك، وتقلده فيه، وهذه الصورة خارجة عن الحديث، كما أنه قد يكون تحقيق المناط أيضاً (موقوفاً)^(١) على تعريف الشارع، كحد الغنى الموجب للزكاة، فإنه يختلف باختلاف الأحوال، فحققه الشارع بعشرين ديناراً (أو)^(٢) مائتي درهم، وأشبه ذلك، وإنما/ النظر هنا فيما وكل تحقيقه إلى المكلف. [٢٢٧]

فقد ظهر معنى المسألة وأن الأحاديث لم تتعرض لاقتناص الأحكام الشرعية من طمأنينة النفس أو ميل القلب كما أورده السائل المستشكل، وهو تحقيق بالغ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) في (م): «موقوف».

(٢) في (ط): «و».

[ط/١٦٤/٢]

/الباب التاسع/

في السبب الذي لأجله اختلفت فرق المبتدعة عن (جماعة المسلمين)^(١)

فاعلموا رحمكم الله أن الآيات الدالة على ذم/ البدعة، وكثيراً من [١/٢٠١/١] الأحاديث أشعرت بوصف لأهل البدعة، وهو الفرقة الحاصلة، حتى يكونوا بسببها شيعاً متفرقة، لا ينتظم شملهم (الإسلام)^(٢)، وإن كانوا من أهله، وحكم (لهم)^(٣) بحكمه.

ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾^(٦)، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وصف التفرق.

[٣٤٩/ب/غ]
[١٢٨/٢/خ]

وفي الحديث: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»^(٧)، والتفرق/ ناشئ عن الاختلاف في المذاهب والآراء إن جعلنا التفرق معناه بالأبدان - وهو الحقيقة - وإن جعلنا معنى التفرق في المذاهب، فهو الاختلاف، كقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾^(٨).

(١) في (غ) و(ر): «أهل السنة». (٢) في (ط) و(خ) و(ت): «بالإسلام».

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

(٥) سورة الروم: الآيتان (٣١، ٣٢). (٦) سورة الأنعام: الآية (١٥٣).

(٧) سيأتي تخريجه - إن شاء الله تعالى - (ص ١٢٢).

(٨) سورة آل عمران: الآية (١٠٥).

فلا بد من النظر في هذا الاختلاف ما سببه؟ وله سبيان:

أحدهما: لا كسب للعباد فيه، وهو الراجع إلى سابق القدر.

[١٦٥ ط]

والآخر: هو الكسبي؛ وهو المقصود بالكلام/ عليه في هذا الباب، إلا (أنا)^(١) نجعل السبب الأول مقدمة، فإن فيها معنى أصيلاً يجب (التنبه)^(٢) له على من أراد التفقه في البدع، فنقول - والله الموفق للصواب -:

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً. وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(٣)، فأخبر سبحانه أنهم لا يزالون مختلفين أبداً، مع أنه (لو أراد أن يجعلهم متفقين لكان (قادراً)^(٤) على ذلك، لكن سبق العلم القديم أنه)^(٥) إنما خلقهم للاختلاف، وهو قول جماعة من المفسرين في الآية وأن قوله: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ معناه: وللاختلاف خلقهم، وهو مروي عن مالك بن أنس قال: خلقهم ليكونوا فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير^(٦). ونحوه عن الحسن^(٧).

فالضمير في خلقهم عائد على الناس، فلا يمكن أن يقع منهم إلا ما سبق (في)^(٨) العلم، وليس المراد ها هنا الاختلاف في الصور، كالحسن (والقيح)^(٩)، والطويل والقصير، ولا في الألوان كالأحمر والأسود، ولا في أصل الخلقة كالتمام الخلق (والناقص الخلق)^(١٠)، والأعمى والبصير، والأصم

(١) في (ط): «أن».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التثبت».

(٣) سورة هود: الآيتان (١١٨ - ١١٩). (٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ) و(ت).

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٨٧٤٢)، واللالكائي برقم (٩٦٨).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه (٤٦١٥)، وصححه الألباني، وينحوه أخرجه عبد الله في السنة

(٢/٤٣٠)، برقم (٩٥٠)، والطبري في تفسيره (٥٣٢/١٥)، برقم (١٨٧٠٦)

و(١٨٧٢٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٠٩٥/٦)، برقم (١١٢٩٥) و(١١٢٩٧)

و(١١٢٩٨)، والآجري في الشريعة (٣١٣ و٣١٤)، واللالكائي (٩٦٨).

(٨) في (غ) و(ر): «به».


(٩) في (م) و(غ) و(ر): «والقيح».

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ) و(ت).

والسميع، ولا في/ الخلق كالشجاع والجبان، والجواد والبخيل، ولا فيما أشبه ذلك من الأوصاف التي هم مختلفون فيها.

وإنما المراد اختلاف آخر، وهو الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾^(١)، وذلك الاختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الآخرة والدنيا.

هذا هو/ المراد من الآيات التي ذكر فيها الاختلاف الحاصل بين الخلق، (إلا)^(٢) أن هذا الاختلاف الواقع بينهم على أوجه:

/ أحدها: الاختلاف في أصل النحلة، وهو قول جماعة من المفسرين، منهم عطاء قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾  إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (قال)^(٣): «اليهود والنصارى والمجوس، والحنيفية، وهم الذين رحم ربك (الحنيفية)»^(٤). خرّجه ابن وهب^(٥).

/ وهو الذي يظهر لبادي الرأي في الآية المذكورة.

وأصل هذا الاختلاف هو في التوحيد والتوجه للواحد الحق سبحانه، فإن الناس في عامة الأمر لم يختلفوا (في)^(٦) أن لهم مدبراً يدبرهم، وخالقاً أوجدهم، إلا أنهم اختلفوا في تعيينه على آراء مختلفة، من قائل بالاثنتين أو

(١) سورة البقرة: الآية (٢١٣). (٢) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(٣) في (ط) و(خ): «قال - قال».

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت). والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١١٢٨٨)، وابن جرير في تفسيره (٥٣١/١٥ - ٥٣٢)، برقم (١٨٧٠٠ و ١٨٧٠١)، ولم أجد الأثر في الجزء المطبوع من جامع ابن وهب - وهو في مجلدين - وتوجد منه قطعة مخطوطة، لكنني لم أجد الأثر فيه، وباقي كتاب الجامع في حكم المفقود.

(٥) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، ولد سنة ١٢٥هـ. ومات سنة ١٩٧هـ، وهو إمام ثقة، وله عدة كتب منها الجامع، وهو الذي يكثر الشاطبي من النقل عنه انظر: طبقات ابن سعد (٥١٨/٧)، والتاريخ الكبير (٢١٨/٥)، والسير (٢٢٣/٩).

(٦) في (م): «من».

بالخمسة، أو بالطبيعة أو بالدهر، أو بالكواكب، إلى أن قالوا بالآدميين (والشجر والحجارة)^(١) وما ينحتون بأيديهم^(٢).

ومنهم من أقر بواجب الوجود الحق لكن على آراء مختلفة أيضاً، إلى أن بعث الله الأنبياء مبينين لأمرهم حق ما اختلفوا (فيه)^(٣) من باطله، فعرفوا بالحق على ما ينبغي، ونزّهوا رب الأرباب عما لا يليق بجلاله من نسبة الشركاء والأنداد، وإضافة الصاحبة والأولاد، فأقر بذلك من أقر به، وهم الداخلون تحت مقتضى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ﴾ وأنكر من أنكر، فصار إلى مقتضى قوله: ﴿وَتَمَتَّ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٤)، وإنما دخل الأولون تحت وصف الرحمة لأنهم خرجوا عن وصف الاختلاف إلى وصف الوفاق/ والألفة، وهو قوله: ﴿وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٥)، وهو منقول عن جماعة من المفسرين.

[١٥٥/٢]

[٢٠٢/١]

- (١) في (خ) و(ت): «والشجر بالحجارة». وفي (ط): «وبالشجر والحجارة».
- (٢) القائلون في الربوبية بالاثنتين هم الثنوية، وهم القائلون بأن النور والظلمة أزليان قديمان. وهم فرق، وهي المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الحكيم الذي ظهر في زمن سابور بن أردشير. والمزدكية: أصحاب مزدك، وهو الذي ظهر في أيام قباد والد أنوشروان. والديصانية: أصحاب ديسان، أثبتوا أصليين، نوراً وظلاماً. والمرقيونية: أصحاب مرقيون، أثبتوا أصليين متضادين، النور والظلمة، وأثبتوا أصلاً ثالثاً، وهو المعدل الجامع، وهو سبب المزاج، فإن المتنافرين المتضادين لا يمتزجان إلا بجامع. والذين قالوا بخمسة آلهة هم الكينوية: فزعموا بالأصليين، النور والظلمة، وزعموا أن هناك أصولاً ثلاثة: النار والأرض والماء، وأن هذه الموجودات حدثت من هذه الأصول، دون الأصليين اللذين أثبتهما الثنوية، وهما النور والظلمة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٢٤٤ - ٢٥٥)، والفصل لابن حزم (١/٨٦ - ٩٢).
- والقائلون بعبادة الكواكب: هم أصحاب الهياكل، التي هي السيارات السبع، وهم من فرق الصابئة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/٤٩ - ٥١).
- وأما عباد الآدميين فهم كثير، فاليهود عبدوا عُزيراً، والنصارى عبدوا عيسى بن مريم، والباطنية عبدوا أئمتهم، وغيرهم من أهل الشرك.
- (٣) زيادة من (ط) و(غ) و(ر).
- (٤) سورة هود: الآية (١١٩).
- (٥) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).

/وخرَج ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز أنه قال في قوله: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَفَهُمْ﴾: خلق أهل الرحمة أن لا يختلفوا^(١).

وهو معنى ما نقل عن مالك وطاووس في جامعه^(٢).

وبقي الآخرون على وصف الاختلاف، إذ خالفوا الحق الصريح، ونبذوا الدين الصحيح.

وعن مالك أيضاً قال: الذين رحمهم لم يختلفوا^(٣).

وقول الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾، إلى قوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اُخْتَلَفُوا فِيهِ/ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾^(٤) (معنى)^(٥): كان الناس أمة واحدة فاختلفوا، (أنه تعالى أخبر)^(٦) في الآية أنهم اختلفوا ولم يتفقوا، فبعث النبيين ليحكموا بينهم فيما (اختلفوا)^(٧) فيه من الحق، وأن الذين آمنوا هداهم (الله)^(٨) للحق من ذلك الاختلاف.

وفي الحديث الصحيح: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، هذا يومهم الذي فرض الله عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع، فاليهود غداً والنصارى بعد غد»^(٩).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٠٩٥/٦) برقم (١١٢٩٦)، وبنحوه أخرجه الفريابي في كتاب القدر (٦١).

(٢) أثر مالك تقدم تخريجه (ص ٨٨)، وأما أثر طاووس فقد أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٠٩٥/٦) برقم (١١٢٩٣) من طريق ابن وهب.

(٣) لم أجده عن الإمام مالك رحمه الله تعالى بهذا النص، ولكن ورد بنحوه كما تقدم في (٨٨/٣)، كما ورد بنحوه عن ابن المبارك، كما في تفسير ابن جرير (٥٣٣/١٥)، برقم (١٨٧١٠).

(٤) سورة البقرة: الآية (٢١٣). (٥) في (ط) و(م) و(خ): «ومعنى».

(٦) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «فبعث الله النبيين فأخبر».

(٧) زيادة من (ط) و(غ) و(ر). (٨) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٩) أخرجه البخاري (٧٤٩٥، ٧٠٣٦، ٦٨٨٧، ٦٦٢٤، ٣٤٨٦، ٦٩٢٦، ٨٩٦، ٨٧٦،

٢٣٨)، ومسلم برقم (٨٥٥)، وفي صحيفة همام بن منبه (١)، وإسحاق بن راهويه في =

وخرَج ابن وهب عن زيد بن أسلم^(١) في قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، فهذا يوم أخذ ميثاقهم لم يكونوا أمة واحدة غير ذلك اليوم.

فبعث الله النبيين مبشرين/ ومنذرين، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه. [١٥٦/٢]

واختلفوا في يوم الجمعة، فاتخذ اليهود يوم السبت، واتخذ النصارى يوم الأحد، فهدى الله أمة محمد ﷺ ليوم الجمعة.

واختلفوا/ في القبلة، فاستقبلت النصارى المشرق، واستقبلت اليهود بيت المقدس، وهدى الله أمة محمد ﷺ للقبلة. [٣٥١غ]

/واختلفوا في الصلاة، فمنهم من يركع ولا/ يسجد، ومنهم من يسجد ولا يركع، ومنهم من يصلي (وهو)^(٢) يتكلم، ومنهم من يصلي وهو يمشي، وهدى الله أمة محمد ﷺ للحق من ذلك. [١٦٨ط/٢] [٢٢٩ر]

واختلفوا في الصيام، فمنهم من يصوم بعض النهار، ومنهم من يصوم (عن)^(٣) بعض الطعام، وهدى الله أمة محمد ﷺ للحق من ذلك.

واختلفوا في إبراهيم عليه السلام، فقالت اليهود: كان يهودياً، وقالت النصارى: (كان)^(٤) نصرانياً، وجعله الله حنيفاً/ مسلماً، فهدى الله أمة محمد ﷺ للحق من ذلك. [٢٠٢ب]

= مسنده (٢٩١)، وأحمد في مسنده (٢/٢٤٩ و ٢٧٤ و ٣١٢ و ٣٤١ و ٤٧٣، ٥٠٢ و ٥٠٤)، والنسائي في المجتبى (١٣٦٧)، وفي السنن الكبرى (١٦٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٦٢٦٩)، والطبراني في مسند الشاميين (١٣٦)، والدارقطني في سننه (٣/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/١٦٠ و ٢٥٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٢٠ و ٥٣٥٤ و ٥٤٥٣)، وأخرجه بلفظ مقارب مسلم (٨٥٦)، وابن ماجه (١٠٨٣)، والنسائي في المجتبى (١٣٦٨)، وفي الكبرى (١٦٥٢)، وأبو يعلى في المسند (٦٢١٦).

(١) هو أبو عبد الله زيد بن أسلم العدوي العمري، أحد فقهاء التابعين، توفي سنة ١٣٦هـ. انظر: الجرح والتعديل (٣/٥٥٤)، وتهذيب التهذيب (٣/٣٩٥).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ولا».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «من».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

واختلفوا في عيسى عليه السلام، فكفرت به اليهود، وقالوا لأمه بهتاناً عظيماً، وجعلته النصرى إلهاً وولداً، وجعله الله روحه وكلمته، فهدى الله أمة محمد ﷺ للحق من ذلك^(١).

ثم إن هؤلاء المتفقين قد يعرض لهم الاختلاف بحسب القصد الثاني (لا بالقصد)^(٢) الأول، فإن الله تعالى (حكم)^(٣) بحكمته أن تكون فروع هذه (الملة)^(٤) قابلة للأنظار، ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظر أن النظريات لا يمكن الاتفاق (عليها)^(٥) عادة، فالظنيات/ عريقة في إمكان الاختلاف، [١٣١/٢] لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكلّيات، فلذلك (لا يضر)^(٦) هذا الاختلاف.

وقد نقل المفسرون عن الحسن في هذه الآية أنه قال: أما أهل رحمة الله، فإنهم لا يختلفون/ اختلافاً (يضرهم)^(٧).

يعني لأنه في مسائل الاجتهاد التي لا نص/ فيها يقطع^(٨) العذر، بل لهم فيه أعظم العذر، ومع أن الشارع (لما علم)^(٩) أن هذا (النوع)^(٩) من الاختلاف واقع، أتى فيه بأصل يرجع إليه، وهو قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١٠)، فكل اختلاف من هذا القبيل

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٨٤/٤) برقم (٤٠٦١) - طبعة أحمد شاکر - قال: حدثني به يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد... إلخ، وهذا سند صحيح عن ابن زيد، لكن الأثر عن زيد وليس عن ابنه عبد الرحمن، والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٧٨/٢) برقم (١٩٩٤) عن يونس بن عبد الأعلى قال: أنبأ ابن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه... إلخ، وهذا سند صحيح إن شاء الله.

(٢) في (ط) و(خ): «لا بقصد». (٣) في (م): «حكيم».

(٤) في (غ) و(ر): «الأمة».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيها».

(٦) في (م): «لا يصير». وفي (غ) و(ر): «لا يضير».

(٧) في (م) و(غ) و(ر): «يضيرهم»، والأثر تقدم تخريجه (٨٨/٣) حاشية (٧).

(٨) في (ط) و(خ): «بقطع». (٩) ساقط من (غ) و(ر).

(١٠) سورة النساء: الآية (٥٩).

حكم الله فيه أن يرد إلى الله، وذلك رده إلى كتابه، وإلى رسول الله ﷺ، وذلك رده إليه إذا كان حياً، وإلى سنته بعد موته، وكذلك فعل العلماء رضي الله عنهم.

إلا أن لقائل أن يقول: هل هم داخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(١) أم لا؟

والجواب: أنه لا يصح أن يدخل تحت مقتضاها أهل هذا الاختلاف من أوجه:

أحدها: أن الآية اقتضت أن أهل الاختلاف المذكورين مباينون لأهل الرحمة لقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ۞ إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَبُّكَ^(٢) فإنها اقتضت قسمين: أهل الاختلاف ومرحومين، فظاهر التقسيم أن أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف، وإلا كان قسم الشيء قسيماً له، ولم يستقم معنى الاستثناء.

والثاني: أنه قال فيها: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، فظاهر هذا أن وصف الاختلاف لازم لهم حتى أطلق عليهم لفظ اسم الفاعل المشعر بالثبوت، وأهل الرحمة مبرؤون من ذلك؛ لأن/ وصف الرحمة ينافي الثبوت على المخالفة، بل إن خالف أحدهم في مسألة/ فإنما يخالف فيها تحريماً لقصد الشارع فيها، حتى إذا تبين له الخطأ فيها راجع نفسه وتلافى أمره، فخلافه في المسألة بالعرض لا بالقصد الأول، فلم يكن وصف الاختلاف لازماً (له)^(٣) ولا ثابتاً، فكان التعبير عنه بالفعل الذي يقتضي العلاج والانقطاع أليق في الموضع.

// والثالث: أننا نقطع بأن الخلاف في مسائل الاجتهاد واقع ممن حصل له محض الرحمة/ وهم الصحابة رضي الله عنهم، ومن اتبعهم بإحسان رضي الله عنهم، بحيث لا يصح إدخالهم في قسم المختلفين بوجه،

[٣٥٢ع]

[٢٠٣م/١]

[١٧٠/٢ط]

[١٥٨/٢ت]

[٣٢٢خ/٢]

(٢) سورة هود: الآيتان (١١٨، ١١٩).

(١) سورة هود: الآية (١١٨).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

فلو كان المخالف منهم في بعض المسائل معدوداً من أهل الاختلاف - ولو بوجه ما - لم يصح إطلاق القول في حقه إنه من أهل الرحمة، وذلك باطل بإجماع أهل السنة.

والرابع: أن جماعة من السلف الصالح جعلوا اختلاف الأمة في الفروع ضرباً من ضرور الرحمة^(١)، وإذا كان من جملة الرحمة، فلا يمكن أن يكون صاحبه خارجاً من قسم أهل الرحمة.

وبيان كون الاختلاف المذكور رحمة ما روي/ عن القاسم بن محمد^(٢) قال: لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في العمل^(٣)، لا يعمل العامل بعلم رجل منهم إلا رأى أنه في سعة^(٤).

وعن (ضمرة عن رجاء بن جميل)^(٥) قال: اجتمع عمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد، فجعلوا يتذاكران الحديث - قال -: فجعل عمر يجيء بالشيء يخالف فيه القاسم - قال -: (وجعل ذلك يشق على القاسم)^(٦) حتى

(١) سيذكر الشاطبي بعد قليل عدداً ممن جعل الاختلاف في الفروع ضرباً من ضرور الرحمة، وانظر كذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٣٠/٧٩ - ٨١)، (٣٧/٢٤ - ٢٥)، وانظر ما ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٩٦/٢) وما بعدها.

(٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولد في خلافة علي رضي الله عنه، وتوفي سنة ١٠٥ وقيل ١٠٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٥/١٨٧)، وحلية الأولياء (٢/١٨٣)، والسير (٥/٥٣).

(٣) في جامع بيان العلم: (أعمالهم).

(٤) خرّجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٠٠) برقم (١٦٨٦).

(٥) في سائر النسخ: «وعن ضمرة بن رجاء قال»، والتصحيح من جامع بيان العلم (٢/٩٠١). وضمرة هو: ضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبد الله الرملي، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد، توفي سنة ٢٠٢هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/٤٧١)، والتاريخ الكبير (٤/٣٣٧)، وتهذيب الكمال (١٣/٣١٦) ورجاء بن جميل هو الأيلي، روى عن القاسم بن محمد والزهري وربيعه، قال عنه أبو حاتم: «شيخ». انظر: التاريخ الكبير (٣/٣١٣)، والجرح والتعديل (٣/٥٠٢)، والثقات لابن حبان (٦/٣٠٦).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وجعل القاسم يشق ذلك عليه». والتصحيح من (غ) و(ر)، وهو موافق لرواية ابن عبد البر في جامع بيان العلم.

تبين فيه، فقال له عمر: لا تفعل، فما يسرني (أن لي)^(١) باختلافهم حُمر النعم^(٢).

وروى ابن وهب عن القاسم (عن أبيه)^(٣) أيضاً (أنه)^(٤) قال: لقد أعجبني قول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ (لم يختلفوا)^(٥)، لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان (في سعة)^(٦).

ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه، لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق، لأن مجال الاجتهاد (مجالات)^(٧) الظنون، / (والظنون)^(٨) لا تتفق عادة - كما تقدم - فيصير أهل الاجتهاد مع (تكليفهم)^(٩) باتباع ما غلب على ظنونهم مكلفين باتباع (خلافه)^(١٠)، وهو نوع من تكليف ما لا يطاق، وذلك من أعظم الضيق، فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف / الفروعي فيهم، فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة، فكيف لا يدخلون في قسم (من رحم ربك) فاختلفهم في الفروع كاتفاقهم فيها، والحمد لله.

[١٧١ط]

[١٥٩/٢ت]

[٢٠٣م/ب]

(١) زيادة من (غ) و(ر): «وجامع بيان العلم».

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٩٠١/٢) برقم (١٦٨٨).

(٣) ساقط من جميع النسخ، والتصحيح من جامع بيان العلم، وأبو القاسم هو: محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولد في حجة الوداع وقت الإحرام، ورواية ابنه عنه مرسلة على ما ذكر الذهبي في السير (٤٨١/٣ - ٤٨٢) وانظر: التاريخ الكبير (١٢٤/١) والكمال (٣٥٢/٣).

(٤) زيادة من (غ) و(ر): «وجامع بيان العلم».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وجامع بيان العلم»: لا يختلفون.

(٦) في (ط): «سنة»، وفي (م) و(خ): «سعة»، والتصحيح من (غ) و(ر) وجامع بيان العلم، والأثر مخرج فيه (٩٠١/٢) برقم (١٦٨٩).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ومجالات».

(٨) زيادة من (غ) و(ر). (٩) في (م): «تكليفهم».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «خلافهم».

وبين هذين (الطرفين)^(١) واسطة أدنى من (المرتبة)^(٢) الأولى، وأعلى من (المرتبة)^(٣) الثانية، وهي أن يقع / الاتفاق في أصل الدين، ويقع الاختلاف في بعض قواعده الكلية، وهو المؤدي إلى التفرق شيعاً.

فيمكن أن تكون الآية تنتظم هذا القسم من الاختلاف، ولذلك صح عنه ﷺ أن أمته تفرق على بضع وسبعين فرقة^(٤)، وأخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من كان (قبلها)^(٥) شبراً بشبر وذراعاً بذراع^(٥)، (ويشمل)^(٦) ذلك الاختلاف الواقع في الأمم قبلنا، ويرشحه وصف أهل البدع بالضلالة وإيعادهم بالنار، وذلك بعيد من تمام الرحمة.

ولقد كان عليه الصلاة والسلام حريصاً على ألفتنا وهدايتنا، حتى (إنه)^(٧) ثبت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال - لما حضر النبي ﷺ (الوفاة)^(٨) قال: وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم فقال ﷺ: «هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده»، فقال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله، واختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قرّبوا (دواة)^(٩) يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول كما قال عمر، فلما (كثرت)^(١٠) اللغط والاختلاف / عند النبي ﷺ قال: قوموا عني، / فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم^(١١).

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الطرفين».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الرتبة».

(٣) سيأتي تخريجه (ص ١٢٢). (٤) في (غ) و(ر): «قبلنا».

(٥) سيأتي تخريجه (ص ١٢٢).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وشمل».

(٧) زيادة من (غ) و(ر). (٨) زيادة من (ت).

(٩) زيادة من (ت). (١٠) في (ت) و(غ) و(ر): «أكثرها».

(١١) أخرجه البخاري (١١٤) و(٥٦٦٩، ٤٤٣٢، ٤٤٣١، ٣١٦٨، ٣٠٥٣، ٧٣٦٦)، ومسلم (١٦٣٧)، والحميدي في مسنده (٥٢٦)، وأحمد في مسنده (٢٢٢/١، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٥٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٥٨٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢٤٠٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٥٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٥٢٧).

فكان ذلك - والله أعلم - وحياً أوحى الله إليه أنه إن كتب لهم ذلك الكتاب لم يضلوا بعده البتة، فتخرج الأمة عن مقتضى قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ بدخولها تحت قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾، فأبى الله إلا ما سبق به علمه من اختلافهم، كما اختلف غيرهم، رضينا بقضاء الله وقدره، ونسأله أن يثبتنا على الكتاب والسنة، ويميتنا على ذلك بفضلته.

(وقد ذهب)^(١) جماعة من المفسرين إلى أن المراد بالمختلفين في الآية أهل البدع، وأن من رحم ربك أهل السنة، ولكن لهذا (الاختلاف)^(٢) أصل يرجع إلى سابق القدر/ لا مطلقاً، بل مع إنزال القرآن محتمل العبارة للتأويل، وهذا مما لا بد من/ بسطه. [١/٢٠٤] [١٣٤/٢]

فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية/ لا يقع في (العادة)^(٣) الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة، الخائضين في لجتها العظمى، (العالمين)^(٤) (بمواردها ومصادرها)^(٥). [٢٣١] ر

والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول، وعامة العصر الثاني على ذلك، وإنما وقع اختلافهم في القسم المفروغ منه آنفاً، بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله أسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفترق:

أحدها: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين - ولم يبلغ/ تلك (الدرجة)^(٦) - فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً، ولكن تارة يكون ذلك في جزئي وفرع من الفروع، وتارة (يكون)^(٧)/ في كلي وأصل من أصول الدين - كان من الأصول [٣٥٤ غ] [١٧٣/٢ ط]

الاعتقادية أو من الأصول العملية - فتراه آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في

(١) في (غ) و(ر): «فذهب».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الكتاب» ومثلها في هامش (ت).

(٣) في (ط) و(ت): «العاديات» وصححت في الهامش، وفي (خ): «العاديا».

(٤) في (غ) و(ر): «العالم».

(٥) في (ت): «بمصادرها ومواردها».

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

هدم/ كلياتها، حتى يصير منها (إلى)^(١) ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا هو المبتدع، وعليه نبه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «(إن الله لا يقبض العلم)^(٢) انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهلاً فسئلوا، (فأفتوا)^(٣) بغير علم، فضلوا وأضلوا»^(٤).

قال بعض (أهل العلم)^(٥): (تدبروا)^(٦) هذا الحديث (فإنه)^(٧) يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتُون من قِبَل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله، وقد صُرِفَ^(٨) هذا المعنى تصريحاً، (فقيل)^(٩): ما خان أمين قط ولكنه ائتمن غير أمين فخان. قال: ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استفتي من ليس بعالم (فضل وأضل)^(١٠).

قال مالك بن أنس: بكى ربيعة يوماً بكاء شديداً، فقيل له: مصيبة نزلت بك؟ فقال: لا، ولكن استفتي من لا علم عنده^(١١).

وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قَبْلَ السَّاعَةِ سَنُونَ (خَدَاعَاتٍ)^(١٢) يَصْدُقُ فِيهِنَّ الْكَاذِبُ، (وَيَكْذِبُ)^(١٣) فِيهِنَّ/

[خ ١٣٥/٢]
[ط ١٧٤/٢]

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لا يقبض الله العلم».

(٣) ساقطة من (م). (٤) تقدم تخريجه (١١٧/١).

(٥) في (م) و(غ) و(ر): «العلماء»، وهو أبو بكر الطرطوشي، كما في الباعث (ص ١٧٤).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تقدير». وفي الحوادث والبدع: فتدبروا.

(٧) زيادة من (غ) و(ر): «والحوادث والبدع».

(٨) في الباعث: «صرف عمر». (٩) في الباعث: «فقال».

(١٠) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر): «والباعث»، وساقط من (ط) و(خ) وفي (ت): «فضل فقط».

(١١) ذكره الطرطوشي في الحوادث والبدع (ص ١٧٥)، وينحوه في جامع بيان العلم

(١٢٢٥/٢) برقم (٢٤١٠)، والتمهيد (٥/٣)، والكواكب النيرات (٣١/١).

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والحوادث والبدع»: خداعاً.

(١٣) في (م): «ويذكر».

[٢٠٤م/ب] الصادق، ويخون فيهن الأمين، ويؤتمن الخائن، وينطق/ فيهن الرويضة^(١).

قالوا: هو الرجل التافه الحقيق ينطق في أمور العامة، (لأنه)^(٢) ليس بأهل أن يتكلم في أمور العامة، فيتكلم.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قد علمت (متى)^(٣) يهلك الناس، إذا جاء الفقه من قبل الصغير استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قبل الكبير تابعه الصغير فاهتديا^(٤).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم من (أكابرهم)^(٥)، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم هلكوا^(٦).

[١٦٢/٢] واختلف العلماء فيما أراد عمر بالصغار^(٧) فقال ابن المبارك: هم أهل البدع^(٨) (وهو)^(٩) موافق؛ لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع.

(١) الحديث لم يخرج البخاري، بل هو في مسند أحمد (٢/٢٩١ و ٣٣٨) و (٣/٢٢٠)،

وقال أحمد شاكر (٣٧/١٥)، برقم (٧٨٩٩): «إسناده حسن، ومثنه صحيح». وفي

(١٩٤/١٦) برقم (٨٤٤٠)، وصححه سننه أحمد شاكر كما في تعليقه على حديث رقم

(٧٨٩٩)، وأخرجه ابن ماجه (٤٠٣٦)، وأبو يعلى في مسنده (٣٧١٥)، والطبراني في

المعجم الكبير (٦٧/١٨)، برقم (١٢٣ - ١٢٥)، وفي مسند الشاميين (٤٧ - ٤٨)،

والحاكم في المستدرک (٨٤٣٩ و ٨٥٦٤)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال

الذهبي: «صحيح». وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (١٨٨٧).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (ت): «كأنه». (٣) في (ط) و(خ): «من».

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٠٥٥ و ١٠٥٦)، وصححه ابن حجر في فتح

الباري (٣٠١/١٣ - ٣٠٢)، وعزاه إلى مصنف قاسم بن أصبغ.

(٥) في (غ) و(ر): «كبرائهم».

(٦) أخرجه معمر بن راشد في جامعه المطبوع مع مصنف عبد الرزاق (٢٤٦/١١) برقم (٢٠٤٤٦)،

وابن المبارك في الزهد (٨١٥)، والطبراني في الكبير (١٤١٩) برقم (٨٥٨٩ - ٨٥٩٢)، وابن

عبد البر في جامع بيان العلم (٦١٦/١) برقم (١٠٥٧ - ١٠٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤٩/٨)،

واللالكائي برقم (١٠١)، وعزاه ابن حجر في الفتح (٢٩١/١٣) ليعقوب بن شيبه وأبي عبيد.

(٧) وذكر الخلاف ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٦١٠/١) وما بعدها.

(٨) انظر: الزهد لابن المبارك (٢٠/١)، حاشية رقم (٢) و (٢٨١/٢)، حاشية رقم (١)،

وذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٦١٢/١)، واللالكائي برقم (١٠٢).

(٩) في (غ) و(ر): «وهذا».

وقال الباجي: يحتمل أن يكون الأصاغر من لا علم عنده - قال :-
وقد كان عمر يستشير الصغار، وكان القراء (أصحاب)^(١) مشاورته كهولاً
وشباناً - قال :- ويحتمل أن يريد بالأصاغر من لا قدر له ولا حال، ولا
يكون ذلك إلا بنبد الدين والمروءة، فأما من التزمهما فلا بد أن يسمو أمره،
ويعظم قدره.

/ومما يوضح هذا التأويل ما خرجه ابن وهب بسند مقطوع عن
الحسن قال: العامل على غير علم كالسائر على غير الطريق، والعامل على
غير علم ما يفسد/ أكثر مما يصلح، فاطلبوا العلم طلباً (لا يضر بترك)^(٢)
العبادة، واطلبوا العبادة طلباً (لا يضر بترك)^(١) العلم، فإن قوماً طلبوا العبادة
وتركوا العلم حتى خرجوا بأسيا فهم على أمة محمد ﷺ، ولو طلبوا العلم لم
يدلهم على ما فعلوا^(٣).

يعني الخوارج - والله أعلم - لأنهم قرؤوا القرآن ولم (يتفقهوا)^(٤)
حسبما أشار/ إليه الحديث: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»^(٥).

وروي عن مكحول^(٦) أنه قال: تفقه الرعاع فساد (الدنيا)^(٧)، وتفقه
السفلة فساد (الدين)^(٨).

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والحوادث والبدع»: أهل.
(٢) في جامع بيان العلم (١/١٦٤) - الطبعة القديمة -: لا يضر وفي طبعة الزهيري (٩٠٥):
«لا تضروا».

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٩٠٥).
(٤) في (م) و(خ) و(ت): «يتفهموا». (٥) سيأتي تخريجه (ص ١١٤).
(٦) هو أبو عبد الله مكحول الدمشقي: عالم أهل الشام، وهو من أوساط التابعين وأقران
الزهري، واختلفوا في وفاته، فقيل: سنة ١١٢، وقيل ١١٣، وقيل ١١٤، وقيل
١١٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/٤٥٣) وحلية الأولياء (٥/١٧٧)، وتهذيب التهذيب
(٢٨٩/١٠).

(٧) في جميع النسخ ما عدا (غ) و(ر)، والحوادث للطرطوشي: (الدين والدنيا)، وفي
جامع بيان العلم (الدين).

(٨) في جامع بيان العلم (الدنيا). والأثر أخرجه ابن عبد البر في المصدر السابق برقم
(١٠٧١).

وقال (الفريابي)^(١): كان سفيان الثوري إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم تغير وجهه، فقلت: يا أبا عبد الله أراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد/ عليك، فقال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس، وإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء النبط والسفلة غُيِّر الدين^(٢).

وهذه الآثار أيضاً إذا حملت على التأويل المتقدم (استدت)^(٣) واستقامت، لأن ظواهرها مشكلة، ولعلك إذا استقرت/ أهل البدع من المتكلمين أو أكثرهم وجدتهم من أبناء سبائا الأمم، (ومن)^(٤)/ ليس له أصالة في اللسان العربي، فعما قريب يفهم كتاب الله على غير وجهه، كما أن من لم يتفقه في مقاصد الشريعة فهمها على غير وجهها.

/والثاني من أسباب الخلاف: اتباع الهوى، ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، وأكثر هؤلاء (هم)^(٥) أهل التحسين والتقبيح، ومن مال (إلى جانبهم من)^(٦) الفلاسفة وغيرهم.

ويدخل في غمارهم من كان منهم (يغشى)^(٧) السلاطين لنيل ما عندهم، أو طلباً للرياسة، فلا بد أن يميل مع الناس بهواهم، ويتأول عليهم فيما أرادوا، حسبما ذكره العلماء ونقله الثقات من مصاحبي السلاطين.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت). والفريابي هو محمد بن يوسف بن واقد الفريابي، لأنه هو المشهور بالرواية عن سفيان الثوري، ولد سنة بضع وعشرين ومائة وهو من رجال الكتب الستة، وتوفي سنة ٢١٢هـ. انظر: التاريخ الكبير (١/٢٦٤) والجرح والتعديل (٨/١١٩) وتهذيب التهذيب (٩/٣٣٥).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٠٧٢).

(٣) في (ط) و(خ) و(م): «اشتدت». (٤) في سائر النسخ ما عدا (ت): «ومن».

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في (م): «إلى - بياض - من الفلاسفة»، وفي (ط): «إلى من».

(٧) في (ط): «يغشى». وفي (م): «غشى».

فالأولون ردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأسأؤوا الظن بما صح عن النبي ﷺ، وحسّنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيراً من أمور الآخرة وأحوالها من الصراط والميزان، وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب (الجسمي)^(١)، وأنكروا رؤية الباري، وأشبهوا ذلك، بل صيّرُوا العقل شارعاً جاء الشرع أو لا، بل إن جاء فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل، إلى غير ذلك من الشناعات.

والآخرون خرجوا عن العجادة إلى البنيات، وإن كانت مخالفة (لصلب)^(٢) الشريعة، حرصاً على أن يغلب عدوه، أو يفيد وليه، أو يجر إلى (نفعه)^(٣).

/ كما ذكروا عن محمد بن يحيى بن لبابة^(٤) ((ابن أخي)^(٥) الشيخ ابن لبابة^(٦) المشهور/ فإنه عزل عن قضاء ألبيرة^(٧) ثم عزل عن الشورى لأشياء نقمت/ عليه - وسجل/ بسخطه القاضي حبيب بن زياد^(٨)، وأمر بإسقاط عدالته وإلزامه بيته، وأن لا يفتي أحداً.

(١) في (م): «الجسمين». (٢) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) في سائر النسخ (نفسه) وصححت في هامش (ت) ب: «نفعه».

(٤) هو محمد بن يحيى بن لبابة أبو عبد الله الملقب ببرجون، كان أحفظ أهل الزمان للمذهب، توفي سنة ٣٣٦هـ. انظر: الديباج المذهب (٢/٢٠٠).

(٥) في النسخ: أخي، والصواب من كتب التراجم، وسيأتي.

(٦) ما بين () ساقط من (غ) و(ر): «وابن لبابة» هو محمد بن عمر بن لبابة القرطبي، انتهت إليه الإمامة في المذهب، وتوفي سنة ٣١٤هـ. (تنبيه): ذكر الذهبي اسمه: محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة، والصواب محمد بن عمر وهو عم محمد بن يحيى الأنف الذكر، وهذا يظهر من سيرة الرجلين ووفاتهما بالمقارنة من خلال المصادر التالية: السير (١٤/٤٩٥)، والديباج المذهب (٢/١٨٩ و ٢٠٠)، وجذوة المقتبس (١/ ١٢٧)، وبغية الملتبس (١/١٤٧)، والله تعالى أعلم.

(٧) ألبيرة: قرية كبيرة من قرى الأندلس، متصلة بأراضي قرية قبرة، قريبة من قرطبة. انظر: معجم البلدان (١/٢٨٩).

(٨) هو القاضي: أحمد بن محمد بن زياد بن عبد الرحمن اللخمي، من أهل قرطبة يكنى أبا القاسم، ويعرف بالحبيب، سمع من ابن وضاح وغيره، واستقضى في صدر أيام الإمام الناصر لدين الله، وتوفي سنة ٣١٢هـ. انظر ترجمته في: قضاة قرطبة (ص ٢٠٤)، وتاريخ علماء الأندلس (١/٧١).

ثم إن الناصر احتاج إلى شراء مجشر^(١) من أحباس المرضى بقرطبة (بعدوة)^(٢) النهر، فشكا إلى القاضي ابن بقي^(٣) ضرورته إليه لمقابلته منزله، وتأذيه برؤيتهم (أوأن)^(٤) تطلعه من علاليه. فقال له ابن بقي: لا حيلة عندي فيه/ وهو أولى أن يحاط بحرمة الحبس. فقال له: (تكلم)^(٥) مع الفقهاء فيه وعرفهم رغبتى، وما أجزله من أضعاف القيمة فيه، فلعلهم أن يجدوا لي في ذلك رخصة.

فتكلم ابن بقي معهم فلم يجدوا إليه سبيلاً، فغضب الناصر عليهم، وأمر (الوزراء)^(٦) بالتوجيه فيهم إلى القصر، وتوبيخهم، فجرت بينهم وبين بعض الوزراء مكالمة، ولم يصل الناصر معهم إلى مقصوده.

وبلغ ابن لبابة هذا الخبر (فرفع إلى)^(٧) الناصر (يغض)^(٨) من أصحابه الفقهاء، ويقول (له)^(٩): إنهم حجروا عليه واسعاً، ولو كان حاضراً لأفتاه بجواز المعاوضة، وتقلد حقاً، وناظر أصحابه فيها، فوقع (هذا)^(٩) الأمر بنفس الناصر، وأمر بإعادة محمد بن لبابة إلى الشورى على حالته الأولى، ثم أمر القاضي بإعادة المشورة/ في المسألة، فاجتمع القاضي والفقهاء وجاء ابن لبابة آخرهم، وعرفهم القاضي ابن بقي بالمسألة التي جمعهم (من أجلها)^(١٠) وغبطة المعاوضة (فيها)^(١١)، فقال جميعهم بقولهم الأول من المنع من تغيير الحبس عن وجهه - وابن لبابة ساكت - فقال له القاضي: ما

(١) المجشر: هو حوض لا يستقى فيه لجشره، أي وسخه وقذره، انظر: المعجم الوسيط مادة جشر (١/٧٢٤).

(٢) في (م): «بفدوة».

(٣) هو القاضي: أحمد بن بقي بن مخلد بن يزيد أبو عبد الله، كان بليغ اللسان، أنيس المجلس، له أخلاق كريمة، توفي سنة ٣٤٤هـ. انظر ترجمته في: قضاة قرطبة (ص ٢٢٢)، وتاريخ علماء الأندلس (١/٨٠)، والديباج المذهب (١/١٧٠).

(٤) في (خ): «وأن».

(٥) في (غ) و(ر): «فتكلم».

(٦) في (م): «الازراء».

(٧) في (ط): «فدفع». وكلمة (إلى) ساقطة من (م).

(٨) في (خ) و(ط) و(ت): «بعضاً».

(٩) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(١٠) في (غ) و(ر): «لأجلها».

(١١) زيادة من (م).

تقول أنت يا أبا عبد الله؟ قال: أما قول إمامنا مالك بن أنس، فالذي قاله أصحابنا الفقهاء، وأما أهل العراق فإنهم لا يجيزون الحبس أصلاً، وهم علماء/ أعلام (يقتدي)^(١) بهم أكثر الأمة، وإذا بأمر المؤمنين من الحاجة/ إلى هذا المجسر ما به، فما ينبغي أن يرد عنه، وله في السنة فسحة، وأنا أقول (فيه)^(٢) بقول أهل العراق، وأتقلد ذلك رأياً.

فقال له الفقهاء: سبحان الله! تترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا ومضوا عليه واعتقدناه بعدهم، وأفتينا به لا نحيد (عنه)^(٣) بوجه، وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آبائه؟

فقال لهم محمد بن يحيى: (ناشدتكم)^(٤) الله العظيم، ألم تنزل/ بأحد منكم ملمة بلغت بكم أن أخذتم فيها بغير قول مالك في خاصة أنفسكم، وأرخصتم لأنفسكم في ذلك؟ قالوا: بلى. قال: فأمر المؤمنين أولى بذلك، فخذوا به مأخذكم، وتعلقوا بقول من يوافقه من العلماء، فكلهم قدوة، فسكتوا. فقال للقاضي: أنه إلى أمير المؤمنين فتياي. فكتب القاضي إلى أمير المؤمنين بصورة المجلس، وبقي مع أصحابه بمكانهم إلى أن أتى الجواب/ بأن يؤخذ له بفتيا محمد بن يحيى بن لبابة/ وينفذ ذلك ويعوض المرضى من هذا المجسر (بأملاكه بمِئْية عَجَب)^(٥)، وكانت عظمة القدر جداً، تزيد أضعافاً على المجسر.

ثم جيء (بكتاب من عند أمير المؤمنين)^(٦) منه إلى ابن لبابة (بولايته)^(٧) خطة الوثائق ليكون هو المتولي لعقد هذه المعاوضة، فهنئ

(١) في (غ) و(ر): «يهتدي».

(٢) في (ط) و(خ): «عنهم».

(٣) في (ط) و(ت): «بأملاك ثمانية عجبية». وفي (م): «بأملاك ثمانية عجب». ومِئْية عَجَب

من أرباض قرطبة وهي القرى حولها، والنسبة إليها الميني، ومنها المحدث محمد بن عبد الله الميني. انظر: التكملة لكتاب الصلة (٢٩٦/١)، ونفح الطيب (١/٤٦٥، ٢/٢٥٧)، ومعجم البلدان (٥/٢١٨).

(٦) في (غ) و(ر): «من عند أمير المؤمنين بكتاب».

(٧) في جميع النسخ ما عدا (غ): «بولاية».

بالولاية، وأمضى القاضي الحكم بفتواه وأشهد عليه وانصرفوا، فلم يزل ابن لبابة يتقلد خطة الوثائق والشورى إلى أن مات سنة ست وثلاثين وثلاثمائة^(١).

قال القاضي عياض: ذكرت بعض مشايخنا مرة بهذا الخبر، فقال: ينبغي أن يضاف هذا الخبر الذي حل سجل السخطة إلى سجل السخطة، فهو أولى وأشد في السخطة مما تضمنه - أو كما قال^(٢) -.

فتأملوا كيف اتباع الهوى (وإلى أين)^(٣) ينتهي بصاحبه.

فشأن مثل هذا لا يحل أصلاً من وجهين:

/ أحدهما: أنه لم (يتحقق)^(٤) المذهب الذي حكم به، لأن أهل العراق لا يبطلون الأحباس هكذا على الإطلاق، ومن حكى عنهم ذلك، فإما على غير تثبت، وإما أنه كان قولاً لهم رجعوا عنه، بل مذهبهم يقرب من مذهب مالك حسبما هو مذكور في كتب الحنفية^(٥).

[١٧٩/٢]

[١٦٦/٢]

والثاني: أنه إن سلمنا صحته فلا يصح للحاكم أن (يرجح)^(٦) في حكمه (أحد)^(٧) القولين (بالصحة أو بالإمارة)^(٨) أو قضاء الحاجة، وإنما الترجيح بالوجوه المعتبرة شرعاً، وهذا متفق عليه بين العلماء، فكل من اعتمد على تقليد قول غير محقق، أو رجع بغير معنى معتبر، فقد خلع الرتبة، واستند إلى غير شرع، عافانا الله من ذلك بفضل.

فهذه الطريقة في الفتيا من جملة البدع المحدثات في دين الله تعالى،

(١) في (ط) و(خ): «كتاب التاريخ أولاً بالأرقام ثم كتابة».

(٢) انظر القصة بطولها في: ترتيب المدارك (٣٩٨/٢ - ٤٠٢).

(٣) في (ط) و(خ): «وأولى أن». (٤) في (غ) و(ر): «يحقق».

(٥) لمعرفة الخلاف في الأحباس وأقوال العلماء فيه، انظر: الحجة، لمحمد بن الحسن ٣/

٤٦ والهداية شرح البداية (١٣/٣) والمبسوط (٢٧/١٢) والآم (٥٨/٤) ومواهب الجليل

(١٨/٦) والمغني (١٨٥/٦ - ١٨٦) والمبدع لابن مفلح (٣١٢/٥).

(٦) في (ط) و(خ) و(ت): «يرجع». (٧) في (ط) و(خ) و(ت): «في أحد».

(٨) في (ط) و(خ) و(ت): «بالمحبة والإمارة».

كما أن تحكيم/ العقل على الدين مطلقاً محدث، وسيأتي بيان ذلك بعد إن شاء الله. [١٣٩/٢خ]

وقد ثبت بهذا الوجه اتباع الهوى، وهو أصل الزيغ عن الصراط المستقيم، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ - (أي ميل عن الحق) (١) - فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (٢)، وقد تقدم معنى الآية؛ فمن شأنهم أن يتركوا/ الواضح ويتبعوا المتشابه، عكس ما عليه الحق في نفسه. [٢٣٤ر]

[٢٠٦م/ب]

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - وذكرت الخوارج عنده (٣) وما يلقون في القرآن - فقال: يؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه. وقرأ ابن عباس الآية. خرّجه ابن وهب (٤).

[١٨٠/٢ط]

/وقد دل على ذمه القرآن في قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهِهُ هَوًى﴾ (٥) ولم يأت/ في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم. [١٦٧/٢ط]

حكى ابن وهب عن طاووس أنه قال: ما ذكر الله (هوى في القرآن) (٦) إلا ذمه (٧).

وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ (٨)، إلى غير ذلك من الآيات.

/وحكى أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي أن رجلاً سأل إبراهيم [٣٥٨غ]

(١) ساقطة من (ر). (٢) سورة آل عمران: الآية (٧).

(٣) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٤) تقدم تخريجه (١/٧٦).

(٥) سورة البجائية: الآية (٢٣). (٦) في (غ) و(ر): «الهوى».

(٧) أخرجه اللالكائي برقم (٢٢٨). وأخرجه الهروي في ذم الكلام - ت الأنصاري - برقم (٤٧١) من قول سليمان الأحوال، بينما رواية اللالكائي رفعها سليمان الأحوال إلى طاووس.

(٨) سورة القصص: الآية (٥٠).

النخعي عن الأهواء، أيها خير؟ فقال: ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير، وما هي إلا زينة (من) ^(١) الشيطان وما الأمر إلا الأمر الأول ^(٢)، يعني: ما كان عليه السلف الصالح ^(٣).

وخرج عن الثوري أن رجلاً أتى إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال (له) ^(٤): أنا على هواك. فقال له ابن عباس: الهوى كله ضلالة، أي شيء أنا على هواك ^(٥).

والثالث من أسباب الخلاف: (التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق) ^(٦).

وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياء، وأشبه ذلك، وهو التقليد المذموم، فإن الله ذم بذلك في كتابه، كقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ ^(٧) ثم قال: ﴿قُلْ أُولَٰئِكَ حِجَّتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِمْ كَافِرُونَ﴾ ^(٨) وقوله: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾ ^(٩) أو يَفْعَلُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ^(١٠) (فنبههم) ^(١١) على وجه الدليل الواضح فاستمسكوا بمجرد تقليد الآباء/ فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ^(١٢) وهو مقتضى

[ط ١٨١/٢]

[خ ١٤٠/٢]

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة برقم (١٢٥).

(٣) بنحوه أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على بشر - ت السماري - (٢١٤)، والآجري في الشريعة برقم (١٢٥)، وأخرجه الدارمي مختصراً في سننه (٦٣/١) برقم (٢٢٤).

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) المصدر السابق برقم (١٢٦)، وصحح المحقق سنده، وعزاه إلى عبد الرزاق في المصنف (١١/١٢٦)، برقم (٢٠١٠٢)، وبنحوه في اللالكائي (١/١٣٠)، برقم (٢٢٥)، والإبانة في الكبرى برقم (٢٣٨)، والهروي في ذم الكلام (ق ٥٤/أ)، وهو في المطبوعة - ت الأنصاري - برقم (٤٩٤).

(٦) في هامش (ت) ما نصّه: «قلت: وهذا أقوى الأسباب في إقامة أهل الضلال على ضلالتهم وشدة التمسك بها من الكفر فما دونه عياداً بالله».

(٧) سورة الزخرف: الآية (٢٣). (٨) سورة الزخرف: الآية (٢٤).

(٩) سورة الشعراء: الآيتان (٧٢، ٧٣). (١٠) في (ت): «يباض بمقدار كلمة».

(١١) سورة الشعراء: الآية (٧٤).

الحديث المتقدم أيضاً في قوله: «اتخذ الناس رؤوساً جهالاً»^(١) إلى آخره، فإنه يشير إلى الاستئناس بالرجال كيف كان.

وفيما يروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إياكم والاستئناس بالرجال، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة، فإن كنتم لا بد فاعلين، فبالأموات لا بالأحياء^(٢).

فهو إشارة إلى الأخذ بالاحتياط في الدين، وأن الإنسان لا ينبغي له أن يعتمد على عمل أحد البتة، حتى (يتثبت)^(٣) فيه ويسأل عن حكمه، إذ لعل (الرجل)^(٤) المعتمد على عمله يعمل على خلاف السنة.

ولذلك قيل: لا تنظر إلى عمل العالم، ولكن سله يصدقك.

وقالوا: (أضعف العلم الرؤية)^(٥) أن يكون رأى فلاناً (يعمل فيعمل)^(٦) مثله. ولعله فعله ساهياً^(٧). وليس من هذا القبيل عمل أهل المدينة وما أشبه ذلك لأنه دليل ثابت عند جماعة من العلماء على وجه ليس مما نحن فيه.

وقول علي رضي الله عنه: (فإن كنتم لا بد فاعلين فبالأموات) نكتة في الموضوع. يعني الصحابة رضي الله عنه ومن جرى (مجراهم)^(٨) ممن يؤخذ بقوله ويعتمد على فتواه.

وأما غيرهم ممن لم يحل ذلك المحل فلا، كأن يرى الإنسان رجلاً

(١) سبق تخريجه (١١٧/١).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٨١)، وابن حزم في الإحكام (٣١٨/٦)، وابن بطة في الإبانة قسم القدر (١٥٧٢).

(٣) في (م): «يثبت». وفي (ر): يتسبب. (٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في (ط) و(م) و(خ): «ضعف الرؤية». (٦) في (غ) و(ر): «يفعل فيفعل».

(٧) أخرجه ابن حزم في الإحكام (٢١٩/٦) من قول عطاء الخرساني.

(٨) ساقطة من (م).

يحسن اعتقاده فيه فيفعل فعلاً محتملاً أن يكون مشروعاً أو غير مشروع فيقتدي به على الإطلاق، ويعتمد عليه في التعبد، ويجعله حجة في دين الله؛ فهذا هو الضلال/ بعينه، ما لم يتثبت بالسؤال والبحث عن حكم الفعل ممن هو أهل للفتوى^(١).

[غ٣٥٩]

// وهذا الوجه هو الذي مال بأكثر المتأخرين من عوام المبتدعة، (إذا اتفق أن)^(٢) ينضاف إلى شيخ جاهل أو لم يبلغ مبلغ العلماء، فيراه يعمل عملاً فيظنه عبادة فيقتدي به، كائناً ما كان ذلك العمل، موافقاً للشرع أو مخالفًا، ويحتج به على من يرشده/ ويقول: كان الشيخ فلان من الأولياء وكان يفعله، وهو أولى أن يقتدى به من علماء الظاهر، فهو في الحقيقة (راجع)^(٣) إلى (تقليد)^(٤) من حسن ظنه فيه أخطأ أو أصاب، كالذين قلدوا/ آباءهم سواء، وإنما قصارى هؤلاء أن يقولوا: إن آباءنا أو شيوخنا لم يكونوا ينتحلون مثل هذه الأمور سدى، وما هي إلا (معضودة)^(٥) بالدلائل (ومنصورة بالبراهين)^(٦) مع أنهم (يرون ويرون)^(٧) أن لا دليل عليها، ولا برهان يقود إلى القول بها.

[ط١٨٢/٢]

[ر٢٣٥]

[ت١٦٩/٢]

[خ١٤١/٢]

(١) في (ط) و(م) و(خ): «الفتوى». (٢) ساقطة من (م) و(غ) و(ر).
(٣) في (غ) و(ر): «رجوع». (٤) في (م) و(خ) و(ت): «التقليد».
(٥) في (ط) و(خ) و(ت) و(م): «مقصودة».
(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والبراهين».
(٧) في (ط) و(خ) و(ت): «يرون، وضبطها بالشكل» من (غ) و(ر).

فصل

هذه الأسباب الثلاثة راجعة في التحصيل إلى وجه واحد: وهو الجهل بمقاصد الشريعة، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، (و)^(١) الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون/ ذلك من راسخ في العلم، ألا ترى أن الخوارج^(٢) كيف خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من (الصيد المرمي)^(٣) لأن رسول الله ﷺ وصفهم بأنهم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم^(٤)، يعني - والله أعلم - أنهم لا يتفقهون فيه حتى يصل إلى قلوبهم لأن الفهم راجع إلى القلب؛ فإذا لم يصل إلى القلب لم يحصل فيه فهم على حال، وإنما يقف عند محل الأصوات والحروف (المسموعة)^(٥) (فقط)^(٦)، وهو الذي يشترك فيه من يفهم ومن لا يفهم، وما تقدم أيضاً من قوله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً» إلى آخره^(٧).

/ وقد وقع لابن عباس تفسير ذلك على معنى ما نحن فيه، فخرج أبو عبيد^(٨) في فضائل القرآن، وسعيد بن منصور^(٩) في تفسيره عن إبراهيم التيمي^(١٠) قال: خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم، فجعل يحدث نفسه:

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أو». (٢) الخوارج: تقدم تعريفهم (١٥/١).

(٣) في (ت): «يد الرامي».

(٤) سيأتي تخريجه (ص ١١٤) من هذا المجلد.

(٥) زيادة من (م). (٦) في (م) و(غ) و(ر): «قط».

(٧) سبق تخريجه (١١٧/١).

(٨) هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي، تقدمت ترجمته.

(٩) هو الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة، شيخ الحرم أبو عثمان الخرساني المروزي،

تقدمت ترجمته (٩٤/١).

(١٠) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، تقدمت ترجمته (١٤٣/١).

[١٧٠/٢]

كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد فأرسل إلى ابن عباس/ رضي الله عنهما فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة - زاد سعيد وكتابتها واحد - (قال)^(١): فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، (إنّا)^(٢) أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا (فيم أنزل)^(٣) وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون (لهم)^(٤) فيه رأي فإذا كان (كذلك)^(٥) اختلفوا وقال سعيد: فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. قال: (فزجره)^(٦) عمر، (وانتهره)^(٧).

[٣٦٠غ]

فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيم قال/ فعرفه، فأرسل إليه وقال: (أعد)^(٨)، علي ما قلته. فأعاد عليه؛ (فعرّف)^(٩) عمر قوله وأعجبه^(١٠).

[١٤٢/٢خ]

وما قاله ابن عباس رضي الله عنهما هو الحق، فإنه إذا عرف الرجل فيم (نزلت)^(١١) الآية أو السورة عرف مخرجها وتأويلها وما قصد بها، فلم يتعد ذلك (فيها)^(١٢) وإذا جهل فيم (أنزلت)^(١٣) احتمل النظر فيها أوجهاً، فذهب كل إنسان مذهباً لا يذهب إليه الآخر، وليس عندهم من الرسوخ في العلم ما يهديهم إلى الصواب، أو يقف بهم دون اقتحام حمى المشكلات، فلم يكن بد من الأخذ ببادي الرأي، أو التأويل بالتخصيص الذي لا يغني من

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ): «إنما».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيما أنزل».

(٤) في (ط): «لكل قوم».

(٥) في (م) و(غ) و(ر): «لهم فيه رأي».

(٦) في (غ) و(ر): «فزجره».

(٧) في (ط): «وانتهره علي».

(٨) في (ط): «أعده».

(٩) في (ط) و(م) و(خ): «فعرّفه».

(١٠) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٧ - ٦) وسعيد بن منصور في سننه - تحقيق الحميد - برقم (٤٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٨٦)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٥٨٧) وهو منقطع لأن إبراهيم التيمي لم يدرك عمر بن الخطاب، لكن الأثر صحّ بسند صحيح أخرجه معمر بن راشد في جامعه (٢٠٣٦٨) عن علي بن بزيمة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس..

(١١) في (غ) و(ر): «أنزلت».

(١٢) في (غ) و(ر): «نزلت».

(١٣) في (غ) و(ر): «نزلت».

الحق شيئاً، إذ لا دليل عليه من الشريعة، فضلوا وأضلوا.

ومما يوضح ذلك ما أخرجه ابن وهب عن بكير^(١) أنه سأل نافعاً:

كيف (كان)^(٢) رأي ابن عمر في الحرورية^(٣)؟ قال: يراهم شرار خلق/ الله، (إنهم)^(٤) انطلقوا إلى آيات أنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين^(٥).

(وفسّر)^(٦) سعيد بن جبير من ذلك، فقال: مما يتبع الحرورية من المتشابه

قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٧)

ويقرون معها: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُ﴾^(٨)، فإذا رأوا الإمام يحكم

بغير الحق/ قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه؛ فقد أشرك، فهذه/ الأمة

مشركون فيخرجون (فيقتلون)^(٩) ما رأيت، لأنهم يتأولون هذه الآية^(١٠).

فهذا معنى الرأي الذي نبه عليه ابن عباس، وهو الناشئ عن الجهل

بالمعنى الذي (نزل فيه)^(١١) القرآن.

وقال نافع: إن ابن عمر كان إذا سئل عن الحرورية قال: يكفرون

المسلمين، ويستحلون دماءهم وأموالهم؛ وينكحون النساء في عددهن، وتأتيهم

المرأة فينكحها الرجل منهم ولها زوج فلا أعلم أحداً أحق بالقتال (والقتل)^(١٢)

(من الحرورية)^(١٣).

(١) هو بكير بن عبد الله الأشج الثقة الحافظ أبو عبد الله القرشي المدني، من صغار التابعين، توفي سنة ١٢٧هـ. انظر: التاريخ الكبير (١١٣/٢) والسير (١٧٠/٦)، وتهذيب التهذيب (٤١٢/١٠).

(٢) زيادة من (غ) و(ر). (٣) تقدم تعريفهم (١٥/١).

(٤) في (ت): «لأنهم».

(٥) أخرجه ابن وهب كما في كتاب المحاربة من الموطأ تحقيق موراني (ص ٤٢). وعلقه

البخاري في صحيحه (٢٩٥/١٢) مع الفتح، وذكر ابن حجر أن الأثر أخرجه ابن جرير

في تهذيب الآثار في مسند علي بسند صحيح، وأضاف في تعليق التعليق (٢٥٩/٥)، أن

ابن عبد البر عزاه إلى ابن وهب في جامعه.

(٦) في (ط) و(م) و(خ): «فسر». (٧) سورة المائدة: الآية (٤٤).

(٨) سورة الأنعام: الآية (١). (٩) في (غ) و(ر): «يفعلون».

(١٠) أخرجه ابن المنذر كما في الدر المنثور (١٤٦/٢).

(١١) في (غ) و(ر): «فيه نزل». (١٢) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «منهم». والأثر أخرجه ابن وهب كما في كتاب

المحاربة من الموطأ تحقيق موراني (٤٣).

فإن قيل: فرضت الاختلاف المتكلم (فيه)^(١) في واسطة بين طرفين^(٢) فكان من الواجب أن تردد النظر فيه عليهما (ولم)^(٣) تفعل، بل رددته إلى الطرف الأول في الذم والضلال، ولم تعتبره بجانب الاختلاف الذي لا (يضر)^(٤)، وهو الاختلاف في الفروع.

فالجواب عن ذلك: أن كون ذلك القسم واسطة بين الطرفين لا يحتاج إلى بيانه إلا من الجهة التي ذكرنا، أما الجهة الأخرى فإن (ذكرهم)^(٥) في هذه الأمة وإدخالهم فيها/ أوضح أن هذا الاختلاف لم يلحقهم بالقسم الأول، وإلا فلو كان ملحقاً لهم به لم يقع في الأمة اختلاف ولا فرقة، ولا أخبر الشارع به، ولا نبه السلف الصالح عليه، فكما أنه لو فرضنا اتفاق الخلق على الملة بعد (أن)^(٦) كانوا مفارقين لها لم نقل: اتفقت الأمة بعد اختلافها، كذلك لا نقول: اختلفت الأمة، واختلفت الأمة بعد اتفاقها، (لو)^(٧) خرج بعضهم/ إلى الكفر بعد الإسلام، وإنما يقال: اختلفت أو تفرقت الأمة، إذا كان الافتراق واقعاً فيها مع بقاء اسم الأمة هذا/ هو الحقيقة، ولذلك قال رسول الله ﷺ في الخوارج: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»^(٨)، ثم قال: وتتمارى في الفوق - وفي رواية -

[١٨٥/ط]
[٤٣/خ]

[٣٦١/غ]

[١٧٢/ت]

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٢) الطرفان هما: الاختلاف في أصل الدين والنحلة كاليهودية والنصرانية والإسلام، والطرف الثاني الاختلاف في الفروع مع الاتفاق في أصل الدين كاختلاف الصحابة، والواسطة هو الاختلاف في بعض قواعد الدين الكلية مع الاتفاق في أصل النحلة. وانظر ما تقدم ذكره (ص ٩٧ - ٩٨).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فلم».

(٤) في (ت): «يضر».

(٥) في (ط) و(خ) وهامش (ت): «عدم ذكرهم».

(٦) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أو».

(٨) حديث ذم الخوارج أخرجه جمع كبير من أهل العلم منهم مالك في الموطأ (٤٧٨)،

وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٦٨ و ٤٤٨ و ٢٦٨٧)، والحميدي في مسنده (٧٤٩ و

١٢٧١)، وابن الجعد في مسنده (٢٥٩٥)، وأحمد في مسنده (٨١/١ و ٨٨ و ١١٣ و

١٣١ و ١٦٠ و ٤٠٤) و(٤/٣ و ١٥ و ٣٣ و ٥٢ و ٥٦ و ٦٠ و ٦٤ و ٦٥ و ١٨٣ و ١٨٩ =

فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتماري في (الفوقة)^(١): هل علق بها من الدم شيء/ والتماري في فوق (هل فيه)^(٢) فرث ودم أم لا؟ شك بحسب التمثيل: هل خرجوا من الإسلام حقيقة (أم لا)^(٣)؟ وهذه العبارة لا يعبر بها عن من خرج من الإسلام بالارتداد مثلاً.

وقد اختلفت الأمة في تكفير هؤلاء الفرق أصحاب البدع العظمى، ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الأثر عدم القطع بتكفيرهم^(٤) والدليل عليه عمل/ السلف الصالح فيهم.

[٢/١٨٦ط]

= ٢٢٤ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٤٨٦ و (٤/١٤٥ و ٤٢١ و ٤٢٤) و (٥/٤٢ و ١٧٦)، والبخاري في صحيحه (٦٩٣٠، ٥٠٥٧، ٣٦١١، ٣٦١٠)، وفي خلق أفعال العباد (ص ٥٣)، وفي الأدب المفرد (٧٧٤)، ومسلم (١٠٦٤ - ١٠٦٨)، وابن ماجه (١٦٨ - ١٧٢)، والترمذي (٢١٨٨)، وأبو داود (٤٧٦٥ - ٤٧٦٧)، والنسائي في المجتبى (٤١٠١ و ٤١٠٢)، وفي السنن الكبرى (٣٥٦٤ و ٣٥٦٥ و ٨٠٨٨ و ٨٠٩٠ و ٨٥٥٨ و ٨٥٦٨ و ١١٢٢)، وابن الجارود في المنتقى (١٠٨٣)، وأبو يعلى في مسنده (٢٦١ و ٣٢٤ و ٤٧٨ و ١٠٢٢ و ١١٩٣ و ٣١١٧ و ٣٩٠٨ و ٤٠٦٦ و ٥٤٠٢)، والطبراني في الصغير (١٠٤٩)، وفي الكبير (١٧٥٣ و ٥٤٣٣ و ٥٦٠٨ و ٧٥٥٣ و ٨٢٦٠)، وابن حبان في صحيحه (٢٥ و ٥٩٦٤ و ٦٧٣٧ و ٦٧٣٩)، والحاكم (٢٦٤٥ و ٢٦٤٧ و ٢٦٤٩ و ٢٦٥٠ و ٢٦٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٦٤٩ و ١٢٩٦٢ و ١٦٤٧٤ و ١٦٤٧٥ و ١٦٤٨٠ و ١٦٥٥٨).

(١) في (م) و(خ): «الفرقة». (٢) في (ط): «فيه هل فيه».

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) مسألة تكفير أهل البدع، من المسائل المختلف فيها بين أهل العلم، وأذكر هنا المسألة مختصرة على النحو التالي:

(أ) يمكن إطلاق القول بتكفير بعض الفرق، كالجهمية والقدرية الذين نفوا العلم والكتابة، حيث كفرهم جمهور الأئمة والسلف، ولكن لا يستلزم ذلك كفر جميع أفراد هذه الفرق؛ لأن تكفير المعين لا بد فيه من ثبوت شروطه وانتفاء موانعه، وقد كفر الإمام أحمد من قال بخلق القرآن وأنه جهمي، وهو تكفير مطلق، ولكنه لم يكفر كل فرد بعينه ممن قال هذه المقالة، اعتماداً على قاعدة الفرق بين التكفير المطلق وتكفير المعين.

(ب) هناك فرق اتفق الأئمة والسلف على عدم تكفيرهم، كالشيعة المفضلة، ومرجئة الفقهاء، وأمثالهم.

(ج) وهناك فرق اختلف حكم الأئمة في تكفيرهم، كالخوارج والمعتزلة وغيرهم، =

ألا ترى إلى صنع علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الخوارج؟ (وكونه)^(١) عاملهم في قتالهم معاملة أهل الإسلام على مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾^(٢)، فإنه لما اجتمعت الحرورية وفارقت الجماعة لم يهيجهم علي ولا قاتلهم، (ولو)^(٣) كانوا بخروجهم مرتدين لم يتركهم؛ لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٤)، ولأن أبا بكر رضي الله عنه خرج لقتال أهل الردة ولم يتركهم، فدل ذلك على اختلاف ما بين المسألتين.

= وهو اختلاف في تكفيرهم بإطلاق، لكن الحكم على أفرادهم - وهو المهم - تجري عليه قاعدة الفرق بين التكفير المطلق وتكفير المعين.

(هـ) أن الفرق سواء قيل بكفرها أو عدم كفرها تكفيراً مطلقاً، أفرادها إما مؤمن ضال جاهل بالسنة وهذا لا يكفر، وإما منافق زنديق يريد هدم الإسلام، وهذا يكفر، والذي يدل على ذلك: أن من المنافقين وأعداء الإسلام من دخل في الإسلام ظاهراً، وبث فيه البدع ليهدم الدين، وهذا لا شك في كفره وردته، بينما من اتبعه قد يكون مسلماً جاهلاً غرر به، والله تعالى أعلم. راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢٩/٣ - ٢٣١ و ٣٥١ - ٢٥٤)، و(٦١/٦) و(٤٧٢/٧) و(٦١٨ - ٦١٩ و ٥٠٧ - ٥٠٨) و(٤٦٦/١٢ - ٤٨٧ و ٥٠١) و(٥٠٠/٢٨ و ٥١٨)، والمسائل الماردينية (٦٥ - ٦٩)، والمعيار المعرب للونشريسي (٣٣٩/٢ - ٣٤١)، وشرح الطحاوية (٣٥٨ - ٣٥٩)، ومعارج القبول (٦١٦/٢)، وضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة (٢٥٢ - ٢٦٦) والتكفير والمكفرات (٥٨١ - ٥٩٣)، وحقيقة البدعة وأحكامها (٢٢٣/٢ - ٣٠٩).

(١) في (غ) و(ر): وفي كونه. (٢) سورة الحجرات: الآية (٩).

(٣) في (م): «ولا».

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٢٢، ٣٠١٧)، والطيالسي في مسنده (٢٦٨٩)، والحميدي في مسنده (٥٣٣)، وأحمد في مسنده (٢١٧/١ و ٢٨٢ و ٣٢٢)، وابن ماجه (٢٥٣٥)، والترمذي (١٤٥٨)، وأبو داود (٤٣٥١)، والنسائي في المجتبى (٤٠٥٩ - ٤٠٦٥)، وفي السنن الكبرى (٣٥٢٢ - ٣٥٢٨)، والحاثر في مسنده - بغية الباحث - (٥٠٩)، وابن الجارود في المنتقى (٨٤٣) وأبو يعلى في مسنده (٢٥٣٢) و(٢٥٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٦٣٨ و ١١٨٣٥ و ١١٨٥٠) و(١٩/١٩) و(٢٥٣٣)، والدارقطني (١٠٨/٣ و ١١٣)، وابن حبان (٤٤٧٥)، والحاكم (٦٢٩٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٥٩٧ و ١٦٦٣٧ - ١٦٦٥٤) و(١٧٨٤١).

وأيضاً حين ظهر معبد الجهني^(١) وغيره من أهل القدر^(٢) لم يكن (لهم) من السلف الصالح^(٣) إلا الطرد والإبعاد والعداوة والهجران، ولو كانوا خرجوا إلى كفر محض لأقاموا عليهم الحد (بالقتل كالمتردين)^(٤)، وعمر بن عبد العزيز أيضاً لما خرج في زمانه الحرورية بالموصل/ أمر بالكف عنهم (على ما)^(٥) أمر به علي رضي الله عنه/ ولم يعاملهم معاملة المتردين^(٦).

[خ/١٤٤]

[ت/١٧٣]

ومن جهة (النظر)^(٧) إنا وإن قلنا: إنهم متبعون (للهوى)^(٨)، ولما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فإنهم ليسوا بمتبعين للهوى بإطلاق، ولا متبعين لما تشابه من الكتاب من كل وجه، ولو (فرضنا أنهم)^(٩) كذلك لكانوا كفاراً، إذ لا يتأتى ذلك (إلا ممن أخذ به في الشريعة مع)^(١٠) رد محكماتها عناداً وهو كفر، وأما من صدق (بالشريعة)^(١١) ومن جاء بها، وبلغ فيها مبلغاً يظن به أنه متبع للدليل (فمثله)^(١٢)، لا يقال (فيه)^(١٣): إنه صاحب هوى بإطلاق بل هو متبع للشرع في نظره، لكن

(١) هو معبد بن عبد الله بن عويم الجهني البصري، أخذ عنه غيلان الدمشقي القول بالقدر، وخرج مع ابن الأشعث على الحجاج، فقتله الحجاج عام ٨٠هـ. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٢٢٥).

(٢) تقدم تعريف القدرية (١/١٤).

(٣) في (ط) و(م) و(خ): «من السلف الصالح لهم». وفي (غ) و(ر): «من السلف الصالح إليهم».

(٤) في (ط) و(غ) و(ر): «المقام على المتردين»، وفي (م) و(خ): «العظام على المتردين».

(٥) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «أخذ».

(٦) انظر قصة خروج الخوارج على عمر في: الموطأ لابن وهب - كتاب المحاربة تحقيق موراني - ص ٤٤ - ٤٦ والمنتظم لابن الجوزي (٧/٥٣ - ٥٤)، وطرفاً من معاملته لهم في سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز لابن الجوزي (ص ٧٦).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المعنى».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الهوى».

(٩) في (غ) و(ر): «فرضناهم».

(١٠) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «من أخذ - في ط: أحد - في الشريعة إلا مع».

(١١) في (ط) و(م) و(خ): «الشريعة». (١٢) في (ط): «بمثله».

(١٣) زيادة من (م) و(خ).

[٢٣٧ر] بحيث (يمازجه)^(١) الهوى في (مطالبه)^(٢) / من جهة إدخال الشبه في المحكمات بسبب اعتبار المتشابهات، فشارك أهل الهوى في دخول الهوى في نحلته، وشارك أهل الحق في أنه لا يقبل إلا ما دل / عليه الدليل على الجملة.

[٢/١٨٧ط] / وأيضاً فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع / أهل السنة على (الجملة)^(٣) في مطلب واحد، وهو الانتساب إلى الشريعة، ومن أشد مسائل الخلاف - مثلاً - مسألة إثبات الصفات حيث نفاها من نفاها، فإذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حمى التنزيه، ونفي النقائص، وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة، وإنما وقع اختلافهم في الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً، فحصل في هذا الخلاف (الشبه)^(٤) الواقع بينه وبين الخلاف الواقع في الفروع^(٥).

[٢/١٧٤ت] وأيضاً فقد يعرض الدليل على المخالف منهم فيرجع إلى الوفاق لظهوره عنده، كما رجع من الحرورية / الخارجين على علي رضي الله عنه ألفان، وإن كان الغالب عدم الرجوع، كما تقدم في أن المبتدع ليس له توبة.

حكى ابن عبد البر بسند يرفعه إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما اجتمعت (الحرورية يخرجون على علي، قال)^(٦) جعل يأتيه الرجل فيقول: يا أمير المؤمنين (إن)^(٧) القوم خارجون عليك، قال: (دعهم)^(٨)

(١) في (م): «بمازجه». وفي (غ) و(ر): «يزاحمه».

(٢) في (م): «مطالب». (٣) في (ط) و(خ): «الجماعة».

(٤) في (ط): «أشبه».

(٥) يرى الشاطبي أن نصوص الصفات من المتشابه، كما في هذا النص، وصرح به في كتاب الموافقات (٣/٩٤)، وهو خلاف مذهب السلف في اعتقادهم أن نصوص الصفات من المحكم، وقد فصل هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب: الإكليل في التشابه والتأويل وهي ضمن مجموع الفتاوى (١٣/٢٧٠).

(٦) في (ت): بعلي رضي الله عنه فت الذي يريد الخوارج أن يخرجوا عليه.

(٧) ساقط من (غ) و(ر). (٨) في سائر النسخ ما عدا (ت): «دعهم».

حتى يخرجوا. فلما كان ذات (يوم)^(١) قلت: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة فلا تفتني حتى آتي القوم - قال - فدخلت عليهم وهم قائلون، فإذا هم مُسَهَّمَةٌ^(٢) / وجوههم من السهر، قد أثر السجود في جباههم، كأن أيديهم ثفن^(٣) الإبل، عليهم قمص مرخضة^(٤) فقالوا: ما جاء بك يا ابن عباس؟ وما هذه الحلة عليك؟ (قال)^(٥): قلت: ما تعيبون من ذلك؟ فلقد رأيت (رسول)^(٦) الله ﷺ (وعليه حلة)^(٧) أحسن ما يكون من (الثياب اليمينية)^(٨) - قال - / ثم قرأت هذه الآية: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾^(٩)، فقالوا: ما جاء بك؟ (قلت)^(١٠): جئتكم من عند (أصحاب)^(١١) رسول الله ﷺ، وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ، وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله، (جئت)^(١٢) لأبلغكم عنهم وأبلغهم عنكم، فقال بعضهم: لا تخاصموا قريشاً فإن الله يقول: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾^(١٣) فقال بعضهم: بلى (فلنكلمه)^(١٤). قال: فكلمني منهم رجلاً، أو ثلاثة، قال: قلت: ماذا نقمتم عليه؟ قالوا: ثلاثاً. فقلت: ما هن؟ قالوا: حَكَّم الرجال في أمر الله وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١٥)، قال: (قلت)^(١٦): هذه واحدة، وماذا أيضاً؟ قالوا: فإنه قاتل فلم يَسْب ولم يغنم، (فلئن)^(١٧) كانوا مؤمنين ما حل قتالهم، (ولئن)^(١٨)

(١) ساقطة من (خ).

(٢) أي متغير لون وجوههم. انظر: لسان العرب، مادة سهم.

(٣) هو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل إذا استنخ، كالركبتين، انظر لسان العرب، مادة ثفن.

(٤) أي مغسولة. انظر لسان العرب، مادة رحض.

(٥) ساقط من (غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «على رسول».

(٧) ساقطة من (م) و(غ) و(ر). وفي (ط) و(خ): «وعليه».

(٨) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «ثياب اليمنة».

(٩) سورة الأعراف: الآية (٣٢). (١٠) في (غ) و(ر): «فقال».

(١١) ساقطة من (م). (١٢) في (م) و(ت): «حيث».

(١٣) سورة الزخرف: الآية (٥٨). (١٤) في (غ) و(ر): «فلنكلمه».

(١٥) سورة يوسف: الآية (٤٠). (١٦) ساقطة من (ط).

(١٧) في (ت): «فإن». (١٨) في (ت): «وإن».

كانوا كافرين لقد حلّ/ قتالهم (وسبيهم)^(١)، قال: قلت: وماذا أيضاً؟ قالوا: ومحا نفسه من إمرة المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين
 قال: قلت: رأيتم إن أتيتكم من كتاب الله وسنة رسوله بما ينقض قولكم/ هذا، أترجعون؟ قالوا: وما لنا لا نرجع؟

قال: قلت: أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله، فإن الله قال في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصِّدِّقَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وقال في المرأة وزوجها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٣) فصير الله ذلك إلى حكم الرجال، فناشدتكم (الله)^(٤) أن تعلمون (أن)^(٥) حكم الرجال في (حقن)^(٦) دماء المسلمين وفي إصلاح ذات بينهم أفضل أو في (دم أرنب ثمنه)^(٧) ربع درهم؟ وفي (بضع)^(٨) امرأة؟ قالوا: (بل)^(٩)، هذا أفضل. قال: (أخرجتم)^(١٠) من هذه؟ قالوا: نعم! قال: وأما/ قولكم: قاتل (ولم يسب)^(١١) ولم يغنم (أتسبون)^(١٢) أمكم عائشة؟ فإن قلت: / نسبيها فنستحل منها ما نستحل من غيرها، فقد كفرتم، (وإن قلت: ليست بأمنا فقد كفرتم)^(١٣)، فأنتم (ترددون)^(١٤) بين/ ضلالتين، (أخرجتم)^(١٥) من هذه؟ قالوا: بلى، (قال)^(١٦): وأما قولكم: محا نفسه من إمرة المؤمنين، فأنا أتيكم بمن ترضون، إن نبي الله يوم الحديبية حين صالح أبا سفيان وسهيل بن

(١) في (م): «وسباهم». وفي (غ) و(ر): «وسباهم».

(٢) سورة المائدة: الآية (٩٥). (٣) سورة النساء: الآية (٣٥).

(٤) ساقطة من (م). (٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من هامش (ت).

(٧) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «دم أرنب ثمن». وفي جامع بيان العلم: حكم أرنب ثمن.

(٨) في (م): «بعض». (٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بلى».

(١٠) في (غ) و(ر): «أخرجت».

(١١) زيادة من (ط). وفي (غ) و(ر): «فلم يسب».

(١٢) في (غ) و(ر): «أفتسبون». (١٣) ما بين القوسين ساقط من (خ).

(١٤) في (ت): «ترددون». (١٥) في (غ) و(ر): «أخرجت».

(١٦) ساقط من (غ) و(ر).

عمرو، قال رسول الله ﷺ: اكتب يا علي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ﷺ، فقال أبو سفيان وسهيل بن عمرو: ما^(١) نعلم أنك رسول الله، ولو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك.

قال رسول الله ﷺ: اللهم إنك تعلم أنني (رسولك)^(٢)، (امح يا علي واكتب)^(٣): هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله / وأبو سفيان وسهيل بن عمرو. قال: فرجع منهم ألفان وبقي بقيتهم فخرجوا فقتلوا أجمعون^(٤).

[١٧٦/٢ت]

(١) في (ط): «عمرو بن ما». وفي (م) و(خ): «عمرو وما». وفي (ت): «وما».

(٢) في (ت) و(م): «رسول».

(٣) في (م): «يا علي اكتب».

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٢٦/٢ - ١٢٨)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٦٧٨) مطولاً بسند حسن، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٩٣) مختصراً، وأبو داود (٤٠٣٧) مختصراً جداً، والنسائي في السنن الكبرى (٨٥٧٥)، والطبراني في الكبير (١٠٥٩٨)، وبرقم (١٢٨٨٤) مختصراً جداً، والحاكم (٢٦٥٦ و ٢٦٥٧) و(٧٣٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٥١٧).

فصل

[١/٢٠١] صح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك وتفرق/ أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» وخرجه الترمذي هكذا^(١).

وفي رواية أبي داود قال^(٢): «افترق اليهود على إحدى أو اثنتين^(٣) وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين^(٣) وسبعين فرقة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة^(٤)».

[٢/١٩٠ ط] وفي الترمذي تفسير هذا، لكن بإسناد غريب عن غير أبي هريرة رضي الله عنه، فقال في (حديثه)^(٥): «وإن بني إسرائيل (افتترقت)^(٦) على ثنتين وسبعين (ملة)^(٧) وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة - قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي^(٨)».

(١) تقدم تخريجه (١٥/١ - ١٦).

(٢) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(٣) في (ت): «اثنتين». وفي (غ) و(ر): «ثنتين».

(٤) ما بين () ساقط من (غ) و(ر) والحديث سبق تخريجه (١٥/١).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «حديث».

(٦) في (غ) و(ر): «تفرقت».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فرقة».

(٨) أخرجه الترمذي برقم (٢٦٤١) وقال: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه. اهـ، ومدار هذه الرواية على عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، وهو ضعيف عند الجمهور. التقريب (٣٨٦٢).

وفي سنن أبي داود: (وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة)^(١) وهي بمعنى الرواية التي قبلها، إلا أن هنا زيادة في بعض الروايات: (وإنه سيخرج (في)^(٢) أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل/ إلا دخله)^(٣).

[١٤٧/٢خ]

وفي رواية عن أبي غالب^(٤) موقوفاً عليه: (إن بني إسرائيل تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة تزيد عليهم فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم)^(٥).

وفي رواية مرفوعاً: (ستفترق أمتي على/ بضع وسبعين فرقة، أعظمها/ فتنة الذين (يقيسون)^(٦) الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال)^(٧).

وهذا الحديث بهذه الرواية الأخيرة قدح فيه ابن عبد البر^(٨) لأن

(١) أخرجه أبو داود برقم (٤٥٩٧).

(٢) في (ط): «من».

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٥٩٧)، والزيادة ذكرها أبو داود ملحقة بالحديث السابق، وأخرجها أحمد في المسند (١٠٢/٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٨٤)، وفي مسند الشاميين (١٠٠٥)، والحاكم في المستدرک (٤٤٣).

(٤) في (ط) و(م) و(خ): «ابن أبي غالب»، وهو خطأ والصواب أبي غالب، واسمه: حزور، وهو من رواة الحديث، وثقه ابن معين والدارقطني وموسى بن هارون، وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن حبان وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، وقال الذهبي: صالح الحديث. انظر: الجرح والتعديل (٣١٦/٣)، وتهذيب التهذيب (١٩٧/١٢)، والكاشف (٣٢٢/٣).

(٥) تقدم تخريجه (٧٤/١)، وهي رواية مرفوعة وليس موقوفة لأن في نهاية الحديث قال رجل لأبي أمامة - راوي الحديث: يا أبا أمامة من رأيك أو سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: إني إذا لجريء، بل سمعت من رسول الله ﷺ غير مرة ولا مرتين ولا ثلاثة.

(٦) في (خ) و(م) و(ت): «يقيمون». وصححت في هامش (ت) ب: «يقيسون».

(٧) تقدم تخريجه (١٧٤/١).

(٨) جامع بيان العلم (٨٩١/٢) برقم (١٦٧٣) - طبعة الزهيري.

ابن معين قال: إنه حديث باطل لا أصل له، (شُبّه فيه)^(١) على نعيم بن حماد^(٢)، قال بعض المتأخرين: إن الحديث قد روي عن جماعة من الثقات، ثم تكلم في إسناده بما يقتضي أنه ليس كما قال ابن عبد البر، ثم قال: (وفي الجملة)^(٣) فإسناده في الظاهر جيد إلا أن يكون - يعني ابن معين - قد اطلع منه على علة خفية^(٤).

وأغرب من (هذا)^(٥) كله رواية رأيتها في جامع ابن وهب: (إن بني إسرائيل/ تفرقت (إحدى)^(٦) وثمانين ملة وستفترق أمتي على اثنتين وثمانين ملة، (كلها في النار إلا واحدة)^(٧)، قالوا: ((وما هي)^(٨) يا رسول الله ﷺ؟ قال: الجماعة^(٩))^(١٠).

[١٩١/٢ ط]

فإذا تقرر هذا، تصدى النظر في الحديث في مسائل:

(إحداها)^(١١): في حقيقة هذا/ الافتراق.

[٢١٠م/ب]

(١) في (ت): «بياض بمقدار كلمتين».

(٢) هو نعيم بن حماد بن معاوية الخزازي المروزي، توفي سنة ٢٢٨هـ في السجن، وذلك بسبب فتنة خلق القرآن، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم في جهة الجرح والتعديل، وقد توسع المعلمي - رحمه الله تعالى - في ترجمته في التنكيل بكلام مهم (١/٤٩٣ - ٥٠٠)، وانظر كذلك: الجرح والتعديل (٨/٤٦٢)، وطبقات ابن سعد (٧/٥١٩)، وتاريخ بغداد (١٣/٣٠٦ - ٣١٤)، والسير (١٠/٥٩٥)، وميزان الاعتدال (٤/٢٦٧ - ٢٧٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/٤٥٨).

(٣) في (غ) و(ر): «وبالجملة».

(٤) هذا كلام ابن تيمية في بيان الدليل (ص ٢٩٥ - ٢٩٦)، والفتاوى الكبرى (٦/١٤٣). وانظر كلاماً مهماً للمعلمي في التنكيل (١/٤٩٦ - ٤٩٧) عن هذا الحديث، وانظر دراسة جيدة للحديث في كتاب «ذم الكلام وأهله» للهروري - ت الأنصاري - (٢/١٨٨ - ١٩٣) تعليق رقم (٥).

(٥) في (غ) و(ر): «ذلك». (٦) في (غ) و(ر): «واحدة».

(٧) في (غ) و(ر): «كلها واحدة إلا ملة في النار إلا ملة واحدة؟!».

(٨) في (غ) و(ر): «آية ملة». (٩) في (م): «وإنه ملة رسول الله ﷺ».

(١٠) لم أجده، في الجزء المطبوع، ولفظ الحديث مخالف للرواية المشهورة المتواترة وهي لفظ (السبعين).

(١١) في (ط): «المسألة الأولى».

وهو يحتمل أن يكون افتراقاً على ما يعطيه مقتضى اللفظ، ويحتمل أن يكون مع زيادة قيد لا يقتضيه اللفظ بإطلاقه ولكن يحتمله، كما كان لفظ الرقبة (يشعر)^(١) بمطلقها ولا يشعر بكونها مؤمنة أو غير مؤمنة، لكن اللفظ يقبله فلا يصح أن يراد مطلق الافتراق، بحيث يطلق صور (هذا)^(٢) الاختلاف على معنى واحد، لأنه يلزم أن يكون (المختلفون)^(٣) في مسائل الفروع داخليين تحت إطلاق اللفظ، وذلك باطل بالإجماع، فإن الخلاف (من زمان)^(٤) الصحابة رضي الله عنهم إلى الآن واقع في المسائل الاجتهادية، وأول ما وقع الخلاف في زمان الخلفاء الراشدين المهديين، ثم في سائر الصحابة، ثم في التابعين ولم يعب أحد ذلك منهم، وبالصحابة اقتدى من بعدهم في (تسوية)^(٥) الخلاف، فكيف يمكن أن يكون الافتراق في المذاهب مما يقتضيه (إطلاق)^(٦) الحديث؟ وإنما يراد افتراق/ مقيد، وإن لم يكن في الحديث نص عليه، ففي الآيات ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾^(٨) لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ^(٩)، وما أشبه ذلك من/ الآيات الدالة على التفرق الذي صاروا به شيعاً، ومعنى: صاروا شيعاً؛ أي جماعات بعضهم قد فارق البعض، ليسوا على تآلف (ولا تعاضد ولا تناصر)^(١٠)، بل على ضد ذلك، فإن الإسلام واحد وأمره واحد، فافتضى أن يكون حكمه على الائتلاف التام لا على الاختلاف.

وهذه الفرقة مشعرة بتفرق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لفظ».

(٣) في (م): «المختلفين».

(٤) في (ت): «مد زمن». وفي (غ) و(ر): «مد زمان».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «توسيع».

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) سورة الروم: الآيتان (٣١، ٣٢).

(٨) ما بين () ساقط من (خ).

(٩) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

(١٠) في (غ) و(ر): «ولا على تعاضد وتناصر».

قال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١)، فبين أن (التألف)^(٢) إنما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحد، وأما إذا تعلق كل شيعة بحبل غير ما تعلقت به الأخرى فلا بد من التفرق، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾^(٣).

وإذا (تبين هذا تنزل)^(٤) عليه لفظ الحديث واستقام معناه، والله أعلم.

المسألة الثانية:

إن هذه الفرق إن كانت/ اختلفت بسبب موقع في العداوة والبغضاء، فإما أن يكون راجعاً (إلى أمر)^(٥) هو معصية غير بدعة (ومثاله أن يقع بين أهل الإسلام افتراق بسبب دنيوي)^(٦)، كما يختلف/ مثلاً أهل قرية مع قرية أخرى بسبب تعد في مال أو دم، حتى تقع بينهم العداوة فيصبروا حزبين، أو يختلفون في تقديم وال (أو عزل وال)^(٧) أو غير ذلك (فيفترقون)^(٨)، ومثل هذا محتمل، وقد يشعر به (من فارق الجماعة قيد شبر (فمات)^(٩) فميتته جاهلية)^(١٠)، وفي مثل (هذا)^(١١) جاء في الحديث: (إذا بويع الخليفتين)^(١٢) فاقتلوا الآخر منهما)^(١٣)، وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَلَا

(١) سورة آل عمران: الآية (١٠٣). (٢) في (م) و(خ): «التأليف».

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٥٣).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ): «ثبت هذا نزل».

(٥) في (ت): «لأمر». (٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (غ) و(ر). (٨) في (ت) و(غ) و(ر): «يفترقون».

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) أخرجه البخاري (٧٠٥٤ و٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده

(١١٦٢)، وأحمد في مسنده (١٣٣/٢) (٤٤٥ و٤٤٦) (١٨٠/٥)، والدارمي (٢٥١٩)،

والترمذي (٢٨٦٢)، وأبو يعلى (١٥٧١ و٧٢٠٣)، وابن خزيمة في الصحيح (١٨٩٥)،

والطبراني في الكبير (٣٤٢٧)، وابن حبان في الصحيح (٦٢٣٣)، والحاكم (٤٠١ و٤٠٨ و٤٠٩)

و(١٥٣٤)، والقضاعي في المسند (٤٤٨ و٤٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٣٩١).

(١١) في (غ) و(ر): «ذلك». (١٢) في (ط) و(خ) و(ت): «الخليفتان».

(١٣) أخرجه مسلم (١٨٥٣)، والحاكم (٢٦٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٣٢٤).

طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا^(١) إلى آخر القصة.

/ وإما أن يرجع إلى أمر هو بدعة، كما افرق الخوارج (من)^(٢) الأمة (ببدهم)^(٣) التي بنوا عليها في الفرقة، وكالمهدي المغربي^(٤) الخارج (على)^(٥) الأمة نصراً للحق في زعمه، فابتدع أموراً سياسية وغيرها خرج بها عن السنة - كما تقدمت الإشارة إليه/ قبل - وهذا هو الذي تشير إليه الآيات المتقدمة والأحاديث، لمطابقتها لمعنى الحديث، وإما أن يراد المعنيان معاً.

فأما الأول فلا أعلم قائلاً به، وإن كان (ممكناً في نفسه)^(٦) إذ لم أر أحداً خص هذه (الفرقة)^(٧) بما إذا افرقت الأمة بسبب أمر (دنيوي)^(٨) لا بسبب (بدعة)^(٩)، وليس ثم دليل يدل على التخصيص، لأن قوله ﷺ: «من فارق الجماعة قيد شبر»^(١٠) الحديث، لا يدل على الحصر، وكذلك (إذا بويع (لخليفتين) فاقتلوا الآخر منهما)^(١١)^(١٢)، وقد اختلف العلماء في المراد بالجماعة المذكورة في الحديث حسبما يأتي، فلم يكن (منهم قائل)^(١٣) بأن الفرقة المضادة للجماعة هي فرقة المعاصي غير البدع على الخصوص.

وأما الثالث، وهو أن يراد المعنيان معاً، فذلك أيضاً ممكن، إذ الفرقة المنبه عليها قد تحصل بسبب (أمر دنيوي)^(١٤) لا مدخل فيها للبدع وإنما (هي)^(١٥) معاصٍ ومخالفات/ كسائر المعاصي، وإلى هذا المعنى يرشد قول

(١) سورة الحجرات: الآية (٩).

(٢) في (غ) و(ر): «عن».

(٣) في (م) و(خ): «ببدهم». و(غ) و(ر).

(٤) هو محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي، ادعى أنه هو المهدي المنتظر، وسمى أتباعه بالموحدين. تقدمت ترجمته (١/ ٢٨٥).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عن».

(٦) في (غ) و(ر): «في نفسه ممكناً».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (غ) و(ر): «البدعة».

(٩) في (غ) و(ر): «البدعة».

(١٠) تقدم تخريجه (ص ١٢٦).

(١١) في (خ) و(غ) و(ر): «الخليفتين».

(١٢) تقدم تخريجه (ص ١٢٦).

(١٣) في (ت): «قائل منهم».

(١٤) في (ط) و(م) و(خ): «أمر دنيوي». وفي (ت): «أمر دنيوي».

(١٥) في (ت): «هو».

الطبري في تفسير الجماعة - حسبما يأتي بحول الله - ويعضده حديث الترمذي: (ليأتين على أمتي) (ما أتى على بني إسرائيل إلى أن قال: حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي)^(١) من يصنع ذلك^(٢) فجعل الغاية في اتباعهم ما هو معصية كما ترى.

[٢١١/ب] / وكذلك (قوله)^(٣) في الحديث الآخر: (لتبعن سنن من كان قبلكم - إلى قوله: - حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لاتبعتموهم)^(٤)، فجعل الغاية ما ليس ببدة.

[١٩٤/ط] / وفي معجم البغوي عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة^(٥) رضي الله عنه: (أعاذك الله يا كعب بن عجرة (من)^(٦) إمارة السفهاء - قال: وما إمارة السفهاء؟ - قال أمراء يكونون بعدي (لا)^(٧) يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، / فأولئك ليسوا مني (ولست)^(٨) منهم، ولا يردون علي (الحوض)^(٩)، ومن لم يصدقهم على كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم، (وسيردون)^(١٠) علي الحوض)^(١١) الحديث.

(١) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٢٣) تعليق رقم (٣).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) تقدم تخريجه (١٦/١).

(٥) هو كعب بن عجرة الأنصاري السلمي رضي الله عنه، من أهل بيعة الرضوان، توفي سنة ٥٢هـ. انظر: أسد الغابة (٤/٢٤٣)، والإصابة برقم (٧٤٢١).

(٦) في (غ) و(ر): «عن».

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

(٨) في (م) و(خ) و(ت): «وأنا»، وهو خطأ معنى ورواية، والصواب من (غ) و(ر) و(ط) و(ر) وهو الموافق لما في كتب السنة.

(٩) في (م) و(خ) و(ت): «الحوض الحديث».

(١٠) في (ط) و(خ): «ويردون».

(١١) أخرجه في حديث جابر: أحمد في المسند (٣/٣٩٩)، والترمذي برقم ٦١٤

و٢٢٥٩، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١/١٨٩)، والحاكم (٦٠٣٠

و٨٣٠٢)، وقال الذهبي: صحيح. وأخرجه من حديث كعب بن عجرة: عبد بن حميد

في المنتخب (٣٧٠)، والنسائي في المجتبى (٤٢٠٧)، وفي السنن الكبرى (٨٦٥٨)،

والطبراني في الصغير (٤٣٠ و٦٢٥)، وفي الكبير في المجلد (١٩) برقم ٢١٢ و٢٩٤ =

وكل من (لا يهتدي)^(١) بهديه ولا يستن بسنته فإما إلى بدعة أو معصية، فلا اختصاص بأحدهما، غير أن الأكثر في نقل أرباب الكلام وغيرهم أن الفرقة المذكورة إنما هي بسبب الابتداع/ في الشرع على الخصوص، وعلى ذلك حمل الحديث من تكلم عليه من العلماء، ولم يعدوا منها المفترقين بسبب المعاصي التي ليست ببدع، وعلى ذلك يقع التفريع إن شاء الله.

المسألة الثالثة:

إن هذه الفرق (تحتمل)^(٢) من جهة النظر أن يكونوا خارجين عن الملة بسبب ما أحدثوا، فهم قد فارقوا أهل الإسلام بإطلاق، وليس ذلك إلا (إلى)^(٣) الكفر، إذ ليس بين المنزلتين منزلة/ ثالثة تتصور.

/ويدل (على)^(٤) هذا الاحتمال ظواهر من القرآن والسنة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٥)، وهي آية أنزلت - عند المفسرين - في أهل البدع، ويوضحه (قراءة)^(٦) من قرأ: «إن الذين فارقوا دينهم»^(٧)، والمفارقة للدين بحسب الظاهر إنما هي الخروج عنه، وقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٨) الآية، وهي عند

= ٢٩٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣٤٥ و ٣٥٤ و ٣٦١)، وابن حبان في الصحيح (٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٥)، وأخرجه من حديث ابن عمر: أحمد في المسند (٩٥/٢)، وأخرجه من حديث خباب بن الارت: الطبراني في الكبير (٣٦٢٧)، وابن حبان (٢٨٤)، وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري: الطيالسي (٢٢٢٣)، وأبو يعلى (١١٨٧ و ١٢٨٦)، وابن حبان (٢٨٦)، وأخرجه من حديث عبد الرحمن بن سمرة: الحاكم (٧١٦٢)، وأخرجه من حديث حذيفة بن اليمان: الطبراني في الكبير (٣٠٢٠).

(١) في (ط) و(خ) و(ت): «لم يهتد». (٢) في (غ) و(ر): «يحتمل».

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

(٨) قرأ حمزة والكسائي (فارقوا) وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقرأ الباقر بالتشديد، وهي قراءة ابن مسعود، وقرأ النخعي بالتخفيف. انظر: جامع البيان (١٢/ ٢٦٨)، والقرطبي (٩٧/٧)، وفتح القدير (١٨٣/٢).

(٩) سورة آل عمران: الآية (١٠٦).

العلماء منزلة في أهل القبلة وهم أهل البدع^(١)، وهذا كالنص (في الكفر)^(٢)، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الحديث فقوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٣)، وهذا نص (أيضاً)^(٤) في كفر من قيل ذلك فيه^(٥).

(١) اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على عدة أقوال:

(أ) ف قيل أنها في اليهود والنصارى؛ وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي والضحاك.

(ب) وقيل أنها نزلت في أهل البدع من هذه الأمة، وهو قول أبي هريرة.

(ج) وقيل: أنها في المشركين عامة؛ عبد بعضهم الصنم وبعضهم الملائكة، قاله الحسن. انظر: تفسير ابن جرير (٢٦٩/١٢ - ٢٧١)، والقرطبي (٩٧/٧)، وزاد المسير (١٥٨/٣ - ١٥٩).

وقال ابن كثير: والظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفاً له؛ فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق، فمن اختلف فيه وكانوا شيعاً؛ أي فرقاً، كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات، فإن الله تعالى قد برأ رسوله ﷺ مما هم فيه. انظر: ابن كثير (١٩٧/٢).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٧٧، ٦٨٦٨، ٦١٦٦، ٤٤٠٣)، ومسلم (٦٦)، والطيالسي (٦٦٤) و(٨٥٩)، وأحمد (٤٠٢/١) و(٨٥/٢) و(٨٧ و ١٠٤) و(٣٥١/٤) و(٣٦٣ و ٣٦٦) و(٤٤/٥ و ٤٥)، والدارمي في السنن (١٩٢١)، وابن ماجه (٣٩٤٣)، والترمذي (٢١٩٣)، وأبو داود برقم (٤٦٨٦)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثنائي (١٥٦٧)، والنسائي في المجتبى (٤١٢٥ - ٤١٣٢)، وفي السنن الكبرى (٣٥٩٧ - ٣٥٩٠) و(٥٨٨٢)، وأبو يعلى (١٤٥٢ و ٣٩٤٦ و ٥٣٢٦ و ٥٥٩٢ و ٦٨٣٢ و ٧٣٦٦ و ٧٤٩٠)، والطبراني في الصغير (٤٢٨) وفي الكبير (٢٢٧٧ و ٢٤٠٢ و ٧٤١٤ و ٧٦١٩ و ١٠٣٠١ و ١٣١٢١ و ١٣٥٣٤٠) وفي مسند الشاميين (٥٤٦)، وابن حبان (١٨٧ و ٥٩٤٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٩٣٩٧ و ١٦٥٦٨).

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) الكفر هنا مفسراً بقوله: يضرب بعضكم رقاب بعض. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى مسلم في صحيحه... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنان في الناس هما بهم كفر؛ الطعن في النسب، والنياحة على الميت»، فقوله: (هما بهم كفر) أي هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس فنفس الخصلتين كفر، حيث كانتا في أعمال الكفار، وهما قائمتان بالناس، لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر =

وفسره الحسن بما تقدم^(١) في قوله: (يصبح مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً)^(٢) الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام في الخوارج: (دعه/ فإن له (أصحاباً)^(٣) يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نصله^(٤) فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه^(٤) فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه^(٤) فلا يوجد فيه شيء - وهو القِدْح^(٤) - ثم ينظر إلى قذذه^(٤) فلا يوجد فيه

= يصير كافراً الكفر المطلق؛ حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمناً حتى يقوم به أصل الإيمان، وفرق بين الكفر المعرف باللام، كما في قوله ﷺ: «ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة»، وبين كفر منكر في الإثبات.

وفرق أيضاً بين معنى الاسم المطلق إذا قيل: كافر أو مؤمن، وبين المعنى المطلق للاسم في جميع موارد، كما في قوله: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، فقوله: (يضرب بعضكم رقاب بعض) تفسير الكفار في هذا الموضع، وهؤلاء يسمون كفاراً تسمية مقيدة، ولا يدخلون في الاسم المطلق إذا قيل كافر ومؤمن. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢٠٧/١ - ٢٠٩). وقد ذكر ابن حجر في تفسير لفظة كفار في هذا الحديث عشرة أقوال. انظر: فتح الباري (٢٠١/١٢ - ٢٠٢) (٣٠/١٣)، وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٥٥/٢)، وشرح السنة للبغوي (٢٢١/١٠ - ٢٢٢).

(١) انظر: (٤٢٢/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨)، وأبو داود الطيالسي (٨٠٣)، وأحمد (٣٠٣/٢) و٣٧٢ و٣٩٠ و٥٢٣ و(٤/٢٧٢ و٤١٦)، والدارمي (٣٣٨)، وابن ماجه (٢٩٥٤ و٣٩٦١)، والترمذي (٢١٩٥ و٢١٩٧)، وأبو داود (٤٢٥٩ و٤٢٦٢)، وأبو يعلى (١٥٢٣ و٤٢٦٠)، والطبراني في الكبير (١٧٢٤ و٧٩١٠ و٨١٣٥ و١١٠٧٥) و(١٧/٣٥٢ برقم ٧٠٣)، وفي مسند الشاميين (١٢٣٦)، وابن حبان (٥٩٦٢ و٦٧٠٤)، والحاكم (٦٢٣٤ و٦٢٦٣ و٨٣٥٤ و٨٣٥٥ و٨٣٦٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٥٧٧).

(٣) في (م): «أصحاب».

(٤) النصل: حديدة السهم. والرصاف: عقب يلوى على موضع الفوق، وعلى مدخل النصل من السهم. والنضي: ما بين النصل والريش من القِدْح. والقِدْح بكسر القاف وسكون الدال. والقذذ: الريش يراش به السهم. انظر: فتح الباري (٧١٥/٦) وشرح السنة (٢٢٦/١٠).

واختلف أهل العلم في قوله ﷺ: «يمرقون من الدين» هل المقصود به الخروج من =

شيء (سبق) ^(١) الفرث والدم ^(٢)، فانظر إلى قوله: (سبق) ^(٣) الفرث والدم. [غ٣٦٧] فهو الشاهد/ على أنهم دخلوا في الإسلام (فلم) ^(٤) يتعلق بهم منه شيء.

وفي رواية أبي ذر رضي الله عنه: ((سيكون) ^(٥) بعدي من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاليمهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه، هم شر الخلق والخلقة) ^(٦)، إلى/ غير ذلك من الأحاديث (التي ظاهرها الخروج من الإسلام جملة. ولا (تقولن) ^(٧) (إن) ^(٨) هذه الأحاديث) ^(٩) إنما هي (في) ^(١٠) قوم بأعيانهم/ فلا حجة فيها على غيرهم، لأن العلماء (استدلوا/ بها) ^(١١) على جميع أهل الأهواء، كما استدلووا بالآيات.

وأيضاً فالآيات إن دلت بصيغ عمومها فالأحاديث تدل بمعانيها لاجتماع الجميع في العلة.

فإن قيل: الحكم بالكفر والإيمان راجع إلى (أحكام) ^(١٢) الآخرة، والقياس لا يجري فيها. فالجواب: إن كلامنا في الأحكام (الدنيوية) ^(١٣) وهل (يُحكم) ^(١٤) لهم بحكم المرتدين أم لا؟ وإنما أمر الآخرة لله، لقوله

= الإسلام، أم المقصود الخروج عن طاعة الأئمة. انظر تفصيل ذلك في: فتح الباري (٧١٦ - ٧١٨/٨) (٧١٩ - ٧١٨/١٢) (٣٠١/١٢)، وشرح السنة للبغوي (٢٢٤/١٠) - (٢٢٦).

- (١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «من».
- (٢) تقدم تخريجه (١١٤/٣).
- (٣) في (ط) و(خ) و(ت): «من».
- (٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فلا».
- (٥) في (غ) و(ر): «وتكون».
- (٦) تقدم تخريجه (١١٤/٣).
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يقولن».
- (٨) زيادة من (غ) و(ر).
- (٩) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).
- (١٠) ما بين القوسين ساقط من (ط).
- (١١) في (ت) و(غ) و(ر): «بها استدلووا».
- (١٢) في (م): «أحكم». وفي (ط) و(خ) و(ت): «حكم».
- (١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الدنياوية».
- (١٤) في (غ) و(ر): «تحكم».

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (١).

ويحتمل (ألا) (٢) يكونوا خارجين عن الإسلام جملة، وإن كانوا قد خرجوا عن جملة من شرائعه وأصوله.

ويدل على ذلك جميع ما تقدم فيما قبل هذا الفصل، فلا فائدة في الإعادة، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن (يكون منهم من) (٣) فارق الإسلام (لكون) (٤) مقالته (كفراً) (٥) (أو) (٦) تؤدي معنى الكفر (الصراح) (٧)، ومنهم من (لم) (٨) يفارقه، بل انسحب عليه حكم الإسلام وإن عظم مقاله وشنع مذهبه، لكنه لم يبلغ به مبلغ الخروج إلى الكفر المحض والتبديل / [٢٤١ ر] الصريح.

ويدل على ذلك الدليل بحسب كل نازلة، وبحسب كل بدعة، إذ لا (شك) (٩) في أن البدع يصح أن يكون منها ما هو كفر كاتخاذ الأصنام لتقريبهم إلى الله زلفى، ومنها ما ليس بكفر كالقول بالجهة (١٠) عند جماعة، وإنكار (الإجماع وإنكار) (١١) القياس (١٢) وما أشبه ذلك. [٢١٧ ط] [٢١٢ م/ب]

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (م) و(خ) و(ت)، وفي (ط): «أن ألا».

(٣) في (ط) و(خ) و(ت): «يكونوا هم ممن». وفي (م): «يكونوا هم من».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لكن».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «كفر».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «و».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الصريح».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لا».

(٩) في (غ) و(ر): «يشك».

(١٠) لفظ الجهة من الألفاظ المجملة، فيقال لمن قال: إن الله في جهة، أتريد بذلك أن الله

عز وجل فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات. فإن أراد الأول

فهو حق، وإن أراد الثاني فهو باطل. انظر: التدمرية (ص ٦٥ - ٦٧).

(١١) ساقط من (غ) و(ر).

(١٢) الذين أنكروا الإجماع هم: الشيعة والخوارج والنظام من المعتزلة. انظر: نشر البنود =

ولقد فصل بعض (متأخري الأصوليين)^(١) في التكفير تفصيلاً في هذه الفرق، فقال: ما كان من البدع راجعاً إلى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبائية^(٢) في علي رضي الله عنه: إنه (الإله)^(٣)، أو (حلول)^(٤) الإله في بعض أشخاص الناس كقول (الجناحية)^(٥): إن (الإله تبارك وتعالى)^(٦) له روح يحل في بعض بني آدم ويتوارث، أو (إنكار رسالة)^(٧) محمد ﷺ كقول الغرابية^(٨): إن جبريل غلط في الرسالة فأداها إلى محمد ﷺ وعلي

[٢/ ١٨٣ت]

= لعبد الله الشنقيطي (١٠١/٢ - ١٠٢)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص ١٥١).
وأما إنكار القياس، فأول من أنكره إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي، وتبعه على ذلك جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، ومحمد بن عبد الله الإسكافي، وأنكره كذلك ابن حزم الظاهري، وأما داود الظاهري فهو لا ينكر القياس الجلي، وإنما ينكر القياس الخفي، انظر: جامع بيان العلم (٧٧/٢ - ٧٨)، ورسالة: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي. لعارف أبو عيد (ص ١٣٩ - ١٤١).

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المتأخرين».
(٢) في (م) و(خ): «الينانية». وفي (ت): «الإمامية». والسبئية هم: أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي غلا في علي رضي الله عنه، وادعى أن علياً كان نبياً ثم زعم أنه إله، وقال له: أنت أنت. يعني أنت الإله. وزعم أن علياً لم يمت وأنه يحيى في السحاب والرعده صوته، والبرق تبسمه، وأنه سيرجع إلى الأرض فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً. وهم أول فرقة قالت بالغيب والرجعة، ويتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٣٣)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٥)، والملل والنحل (١/ ١٧٤).
(٣) في (ط) و(خ): «إله».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «خلق».
(٥) في (م) و(خ) و(ت): «الحماحمة». والصواب الجناحية: وهم أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين، من غلاة فرق الشيعة، يزعمون أن عبد الله بن معاوية كان يدعي أن العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة والعشب، وقالوا بالتناسخ، وهم يكفرون بالقيامة، ويستحلون المحارم. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٦)، والفرق بين الفرق (ص ٢٣٥ - ٢٣٦).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الله تعالى».
(٧) في (غ) و(ر): «إنكاراً لرسالة».
(٨) الغرابية: هم القائلون بأن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي من الغراب بالغراب، وهذه سبب تسميتهم بالغرابية، وأن جبريل بعث بالرسالة إلى علي فأخطأ بها إلى محمد ﷺ، ثم افترقت عدة فرق بعد ذلك. انظر: البرهان للسكسكي (ص ٧١ - ٧٢).

كان صاحبها، أو استباحة (شيء من)^(١) المحرمات وإسقاط الواجبات، وإنكار ما جاء به الرسول كأكثر الغلاة من/ الشيعة^(٢)، (فمما)^(٣) لا يختلف المسلمون في التكفير به، وما سوى ذلك من المقالات فلا يبعد أن يكون معتقدها (مبتدعاً)^(٤)/ غير كافر.

[٣٦٨ غ]

واستدل على ذلك بأمور كثيرة لا حاجة إلى إيرادها، ولكن الذي كنا نسمعه من الشيوخ أن (مذهب)^(٥) المحققين من أهل الأصول: إن الكفر بالمآل ليس بكفر في الحال^(٦). كيف (والكافر)^(٧) ينكر ذلك المآل أشد الإنكار ويرمي مخالفه به، (فلو)^(٨) تبين له وجه (لزوم)^(٩) الكفر من مقالته لم يقل بها على حال.

/ وإذا تقرر نقل الخلاف فلنرجع إلى ما يقتضيه الحديث الذي نحن (بصد شرحه)^(١٠) من هذه (المقالات)^(١١).

[١٩٨ ط]

أما ما صح منه فلا دليل (فيه)^(١٢) على شيء، لأنه ليس فيه إلا تعديد الفرق خاصة. وأما على رواية من قال في حديثه: (كلها في النار إلا واحدة)^(١٣)، فإنما يقتضي إنفاذ الوعيد ظاهراً، ويبقى الخلود وعدمه مسكوتاً

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) غلاة الشيعة: هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقية، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، وأخذوا شبههم من اليهود والنصارى والتناسخية والحلولية، وبدع الفرق الغالية تنحصر في أربع: التشبيه، والبداء، والرجعة، والتناسخ. وعدها الشهرستاني أحد عشر فرقة، أشهرها: السبئية، والمغيرية، والمنصورية والخطابية، والنعمانية. انظر: الملل والنحل (١/ ١٧٣ - ١٩٠)، والفرق بين الفرق (٥٣ - ٧١)، ودراسات عن الفرق للدكتور أحمد جلي (ص ١٦٣ - ١٧٧).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مما».

(٤) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٥) في (غ) و(ر): «مذاهب».

(٦) انظر حاشية رقم (٤) (ص ١١٥).

(٧) في (م): «والكفر»، و(غ) و(ر): «المكفر».

(٨) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر). (٩) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(١٠) في (ط) و(خ): «بصدده». (١١) في (غ) و(ر): «المقالات الثلاث».

(١٢) زيادة من (غ) و(ر). (١٣) تقدم تخريجه (٣/ ١٢٢).

عنه، فلا دليل فيه على شيء مما أردنا، إذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين (كما)^(١) يتعلق بالكفار على الجملة، وإن تباينا في التخليد وعدمه.

المسألة الرابعة:

إن هذه الأقوال المذكورة آنفاً مبنية على أن الفرق المذكورة في الحديث هي المبتدعة في قواعد العقائد على الخصوص، كالجبرية^(٢) والقدرية^(٣) والمرجئة^(٤) وغيرها وهو مما ينظر فيه، فإن إشارة القرآن والحديث تدل على عدم الخصوص، وهو رأي الطرطوشي^(٥)، أفلا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾^(٦)، و(ما) في قوله تعالى: ﴿مَا تَشَبَّهَ﴾، لا تعطي/ خصوصاً في اتباع المتشابه لا في قواعد العقائد، ولا في (غيرها)^(٧)، بل الصيغة تشمل ذلك كله، فالتخصيص تحكُّم.

[٢/١٨٤ت]

وكذلك قوله/ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٨)، فجعل ذلك (التفريق)^(٩) في الدين ولفظ الدين، يشمل العقائد وغيرها، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(١٠)، فالصراط المستقيم هو الشريعة على العموم، (وبيانه)^(١١) ما تقدم في السورة من تحريم ما ذبح لغير الله وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيره، وإيجاب الزكاة/ كل ذلك على أبداع نظم وأحسن سياق.

[١/٢١٣م]

[٢/١٥٣خ]

- (١) في (م): «بما».
- (٢) الجبرية: انظر ملحق الفرق رقم (٨٨).
- (٣) تقدم تعريفهم (١/١٤).
- (٤) المرجئة: انظر ملحق الفرق رقم (٧٨).
- (٥) ذكر الطرطوشي رأيه هذا في أكثر من موضع في كتابه الحوادث والبدع، حيث ذكر كثيراً من البدع العملية، والتي لا تختص بالعقائد.
- (٦) سورة آل عمران: الآية (٧).
- (٧) في (غ) و(ر): «غيره».
- (٨) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).
- (٩) في (ط) و(خ) و(غ) و(ر): «التفريق».
- (١٠) سورة الأنعام: الآية (١٥٣).
- (١١) في (ط) و(م) و(خ): «وشبهه». وفي (غ) و(ر): «وبينه».

/ ثم قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(١)، فذكر (أشياء من)^(٢) القواعد وغيرها، فابتدأ بالنهي عن الإشراك، ثم الأمر ببر الوالدين، ثم النهي عن قتل الأولاد، ثم عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ثم عن قتل النفس بإطلاق، ثم عن أكل مال اليتيم، ثم الأمر بتوفية الكيل والوزن، ثم العدل في القول، ثم الوفاء بالعهد.

ثم ختم ذلك (بقوله)^(٣): ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٤)، فأشار إلى ما تقدم ذكره من أصول الشريعة/ وقواعدها الضرورية، ولم يخص ذلك بالعقائد، فدل على أن إشارة الحديث لا تختص بها دون غيرها.

وفي حديث الخوارج ما يدل (عليه)^(٥) أيضاً فإنه ذمهم بعد أن ذكر أعمالهم، وقال في جملة ما ذمهم به: (يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم)^(٦)، فذمهم بترك التدبر والأخذ بظواهر المتشابهات، كما قالوا: حَكَمَ (الرجال)^(٧) في دين الله، والله يقول: ﴿إِن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٨).

وقال أيضاً: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)، فذمهم بعكس ما عليه الشرع، لأن الشريعة جاءت بقتل الكفار والكف عن المسلمين/ وكلا الأمرين غير مخصوص بالعقائد.

فدل على أن الأمر على العموم لا على الخصوص، (وجاء)^(٩) فيما رواه نعيم بن حماد في هذا الحديث: (أعظمها فتنة الذين (يقيسون)^(١٠) الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال)^(١١)، وهذا نص في أن ذلك العدد لا يختص بما قالوا من العقائد.

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥١).

(٢) في (غ) و(ر): «أشياء جملة من».

(٣) ساقط من (م).

(٤) سورة الأنعام: الآية (١٥٣).

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) تقدم تخريجه (١١٤/٣).

(٧) ساقط من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

(٨) سورة يوسف: الآية (٤٠).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) في (م) و(خ): «ينسبون».

(١١) تقدم تخريجه (١٧٤/١).

واستدل الطرطوشي على أن البدع لا تختص بالعقائد بما جاء عن الصحابة والتابعين وسائر العلماء من تسميتهم الأقوال والأفعال بدعاً إذا خالفت الشريعة، / ثم أتى بآثار كثيرة كالذي رواه مالك عن عمه أبي/ سهيل (بن مالك)^(١) عن أبيه^(٢) أنه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة^(٣). يعني بالناس الصحابة رضي الله عنهم، وذلك أنه أنكر أكثر أفعال عصره، ورآها مخالفة لأفعال الصحابة رضي الله عنهم.

[٢/٢٠٠ط]
[١٣م/ب]

وكذلك أبو الدرداء (سأله)^(٤) رجل فقال: رحمك الله لو أذن رسول الله ﷺ بين أظهرنا هل/ ينكر شيئاً مما نحن عليه؟ فغضب واشتد غضبه، ثم قال: وهل (كان)^(٥) يعرف شيئاً مما أنتم عليه؟^(٦).

[٢/١٥٤خ]

وفي البخاري عن أم الدرداء^(٧) قالت: دخل أبو الدرداء مغضباً، فقلت له: ما لك؟ فقال: والله ما أعرف (منهم من)^(٨) أمر محمد إلا أنهم يصلون جميعاً^(٩). وذكر جملة من أقاويلهم في هذا المعنى مما يدل على أن مخالفة السنة في الأفعال قد ظهرت.

وفي مسلم قال مجاهد^(١٠): دخلت أنا وعروة بن الزبير^(١١) المسجد

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) أبو سهيل اسمه: نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني.

وأما أبوه فهو: مالك بن أبي عامر الأصبحي جد الإمام مالك بن أنس، تقدمت ترجمتهما (٢٣/١).

(٣) تقدم تخريجه (٢٣/١).

(٤) في (م): «سأل».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ذكره الطرطوشي في الحوادث والبدع (ص ١١٢).

(٧) أم الدرداء: واسمها هجيمة، وقيل جهيمة الأوصاية الحميرية الدمشقية، تقدمت ترجمتها (٢١/١).

(٨) في (غ) و(ر): «فيهم شيئاً من».

(٩) تقدم تخريجه (٢١/١).

(١٠) هو: مجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، تقدمت ترجمته (٨٣/١).

(١١) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أحد الفقهاء السبعة، ولد سنة ٢٣هـ،

واختلف في وفاته فقيل سنة ٩٣، وقيل ٩٤، وقيل ٩٥هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٥/١٧٨)، والحلية (٢/١٧٦)، والسير (٤/٤٢١)، وتهذيب التهذيب (٧/١٨٠)، وغير ذلك.

فإذا عبد الله بن عمر (مستند)^(١) إلى حجرة عائشة رضي الله عنها، وإذا (ناس)^(٢) في المسجد يصلون الضحى، فقلنا: ما هذه الصلاة؟ فقال: بدعة^(٣).

قال الطرطوشي: (محملة عندنا)^(٤) على أحد وجهين: إما (إنهم)^(٥) كانوا^(٦) يصلونها جماعة، (وإما أفذاذاً)^(٧) على هيئة النوافل في أعقاب الفرائض^(٨).

وذكر أشياء من البدع القولية (والفعلية)^(٩) مما نص العلماء على/ أنها بدع، فصحَّ أن البدع لا تختص بالعقائد^(١٠)، وقد تقرر هذه المسألة في كتاب الموافقات^(١١) بنوع آخر من التقرير.

نعم ثم معنى آخر ينبغي أن يذكر هنا، وهي:

المسألة الخامسة:

وذلك/ أن هذه الفرق إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى [غ] [٣٧٠] كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرق عند/ وقوع المخالفة في الأمور الكلية، لأن (الكليات)^(١٢) [ط] [٢٠١/٢]

(١) في (غ) و(ر): «مسند».

(٣) أخرجه البخاري (١٧٧٥، ٤٢٥٣)، ومسلم (١٢٥٥)، وأحمد في المسند (١٢٨/٢)، (١٥٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١١٨٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٠٧٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٩٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٦١٨)، وبنحوه مختصراً أخرجه ابن الجعد في مسنده (٢١٣٦)، والطبراني في الكبير (١٣٥٢٤، ١٣٥٦٣).

(٤) في (ط): فحملة عندنا.

(٦) زيادة من (م) و(غ) و(ر)، وهي كذلك في الحوادث والبدع (ص ١١٨).

(٧) في كتاب الحوادث والبدع: (وإما أنهم كانوا يصلونها معاً أفراداً).

(٨) انظر: الحوادث والبدع (ص ١١٨). (٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن البدع نوعان: نوع في الأقوال والاعتقادات، ونوع في الأفعال والعبادات. انظر: الفتاوى (١٩٥/٢٠) و(٣٠٦/٢٢).

(١١) انظر: الموافقات (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٨). (١٢) في (م) و(غ) و(ر): «الكليات».

(تضم)^(١) من الجزئيات غير قليل، (وشأنها)^(٢) في الغالب أن لا (تختص)^(٣) بمحل دون (محل)^(٤)، ولا بباب دون باب.

واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي، فإن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافاً في (الفروع)^(٥) لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال.

ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا (أكثر)^(٦) من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً، / وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد (وقوع)^(٧) ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدين، حيث قال عمر بن الخطاب / رضي الله عنه: ثلاث (يهدمن)^(٨) الدين: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون^(٩).

ولكن إذا قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرق في الغالب / ولا هدم للدين، بخلاف الكليات.

فأنت ترى (موقع)^(١٠) اتباع المتشابهات كيف هو في الدين إذا كان (اتباعها)^(١١) مخلاً بالواضحات - وهي أم الكتاب - وكذلك عدم تفهم القرآن موقع في الإخلال بكلياته وجزئياته (معاً)^(١٢).

(١) في (ت): «يباض بمقدار كلمة». وفي (ط) و(م) و(خ): «نص».

(٢) في (ط) و(خ) و(ت): «وشأها». (٣) في (ط) و(ت): «يختص».

(٤) ساقطة من (م). (٥) في (غ) و(ر): «فروع».

(٦) في (ر): «كثُر». (٧) في (ت): «يباض بمقدار كلمة».

(٨) في (م): «يهدم من». وفي (خ) و(ب): «تهدم من».

(٩) أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٤٧٥)، والدارمي في السنن (٢١٤)، والفريابي في صفة المنافق (٢٩ - ٣١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٦٧ و ١٨٦٩ و ١٨٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (١٩٦/٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٣٤/١)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٨٩/١).

(١٠) في (غ) و(ر): «موضع».

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «اتباعاً».

(١٢) زيادة من (غ).

[٢/١٨٧ت]

/وقد ثبت أيضاً للكفار بدع فرعية، ولكنها في الضروريات وما (قاربها)^(١)، كجعلهم الله مما ذراً من الحرث والأنعام نصيباً، ولشركائهم نصيباً، ثم فرعوا عليه أن ما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله، وما كان لله وصل إلى شركائهم، وتحريمهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي^(٢)، وقتلهم أولادهم سفهاً بغير علم، وترك/ العدل في القصاص والميراث، والحيث في النكاح والطلاق، وأكل مال اليتيم على نوع من الحيل، إلى أشباه ذلك مما نبه عليه الشرع وذكره العلماء، حتى صار التشريع ديدناً لهم، وتغيير ملة إبراهيم عليه السلام سهلاً عليهم، فأنشأ ذلك أصلاً مضافاً إليهم وقاعدة رضوا بها، وهي التشريع المطلق (بالهوى)^(٣)، ولذلك لما نبههم الله تعالى على (قيام)^(٤) الحجة عليهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَذْكَرَتِي حَرَّمَ أَوْ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٥)، قال فيها: ﴿نَيُّونِي يَعْلَمُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٦)، فطالبهم بالعلم الذي شأنه أن لا يشرع إلا حقاً، وهو علم الشريعة لا غيره، ثم قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾^(٧)، تنبيهاً (لهم)^(٨) على أن هذا ليس مما شرعه في ملة إبراهيم، (ثم)^(٩) قال: / ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(١٠)، (فثبت)^(١١) أن هذه الفرق إنما افرقت (بسبب)^(١٢) أمور كلية اختلفوا فيها، والله أعلم.

[غ٣٧١]

(١) في (م) و(ت): «داربها». وفي (غ) و(ر): «داربها».

(٢) البحيرة: هي التي يمنع درها للطواغيت، فلا يحلبها أحد من الناس. والسائبة: هي التي يسيبونها لألهتهم لا يحمل عليها شيء. والوصيلة: الناقة البكر تبكر في أول نتاج الإبل ثم تشني بعد بأنثى، وكانوا يسيبونها لطواغيتهم إن وصلت إحداها بالأخرى ليس بينهما ذكر. والحام: فحل الإبل يضرب الضراب المعدود فإذا قضى ضرابه تركوه للطواغيت، ولا يحملون عليه شيء، وسموه الحامي. انظر: تفسير ابن كثير (١٠٨/٢).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لا الهوى».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إقامة».

(٥) سورة الأنعام: الآية (١٤٣). (٦) سورة الأنعام: الآية (١٤٣).

(٧) سورة الأنعام: الآية (١٤٤). (٨) ساقط من (غ) و(ر).

(٩) ساقطة من (م) و(خ). (١٠) سورة الأنعام: الآية (١٤٤).

(١١) في (غ) و(ر): «فظهر». (١٢) في (ط) و(خ) و(ت): «بحسب».

المسألة السادسة:

إنا إذا قلنا بأن هذه الفرق (كلها)^(١) كفار - على قول من قال به - أو ينقسمون إلى كافر وغيره فكيف يعدون من الأمة؟ وظاهر الحديث يقتضي أن ذلك الافتراق إنما هو مع كونهم من الأمة، وإلا فلو خرجوا من الأمة/ إلى الكفر لم يعدوا منها البتة - كما تبين - وكذلك الظاهر في فرق اليهود/ والنصارى، أن التفرق فيهم حاصل مع كونهم هوداً ونصارى؟

فيقال في الجواب عن هذا السؤال: إنه يحتمل أمرين:

أحدهما: (أن)^(٢) نأخذ الحديث على ظاهره في كون هذه الفرق من الأمة، ومن أهل القبلة، ومن قيل بكفره منهم، فإما أن (نسلم)^(٣) فيهم هذا القول فلا (نجعلهم)^(٤) من الأمة أصلاً ولا أنهم/ مما يعدون في الفرق، وإنما نعد منهم من (لم)^(٥) تخرجه بدعته إلى كفر، فإن قال بتكفيرهم جميعاً، فلا (نسلم)^(٦) أنهم (المرادون)^(٧) بالحديث على ذلك التقدير، وليس في حديث الخوارج نص على أنهم من الفرق (الداخلية)^(٨) في الحديث، بل نقول: المراد بالحديث فرق لا تخرجهم بدعهم عن الإسلام، فليبحث عنهم.

وإما أن (لا نتبع)^(٩) المكفر في إطلاق القول بالتكفير، ونفصل الأمر إلى نحو مما فصله صاحب القول الثالث (ونخرج)^(١٠) من العدد من حكمنا بكفره، ولا يدخل تحت عمومه إلا ما سواه مع غيره ممن لم (يذكر)^(١١) في تلك العدة.

-
- (١) زيادة من (غ) و(ر).
 (٢) في (ط) و(م) و(خ): «يسلم».
 (٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يجعلهم».
 (٤) ساقطة من (م). وفي (ط) و(خ) و(ت): «لا».
 (٥) في (ط) و(م) و(خ): «يسلم».
 (٦) في (م): «المرودون».
 (٧) في (غ) و(ر): «الداخلين».
 (٨) في (م): «اتباع». وفي (غ) و(ر): «ننازع».
 (٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ويخرج».
 (١٠) في (غ) و(ر): «نذكر».

والاحتمال الثاني: أن نعدهم من الأمة على (طريقة)^(١) لعلها تتمشى في الموضوع، وذلك أن كل فرقة (من الفرق)^(٢) (تدعي)^(٣) الشريعة، (وأنها)^(٤) على صوبها وأنها (المتبعة لها)^(٥) وتتمسك بأدلتها، وتعمل على ما ظهر لها من (طريقتها)^(٦)، و(هي)^(٧) تناصب العداوة من (نسبها)^(٨) إلى الخروج عنها، وترمي بالجهل وعدم العلم من ناقضها، لأنها تدعي أن ما ذهبت إليه هو الصراط المستقيم دون غيره، وبذلك يخالفون من خرج عن الإسلام، لأن المرتد إذا نسبته إلى الارتداد أقرَّ به ورضيه ولم يسخطه، ولم يعادك (لتلك)^(٩) (النسبة)^(١٠)، كسائر اليهود والنصارى، وأرباب النحل المخالفة للإسلام.

[١٨٩/٢] [٢٤٤]

بخلاف هؤلاء الفرق فإنهم مدَّعون// (المؤالفة)^(١١) للشارع والرسوم في اتباع شريعة محمد ﷺ، وإنما وقعت العداوة بينهم وبين أهل السنة بسبب ادعاء بعضهم على بعض الخروج عن السنة، ولذلك تجدهم مبالغين في العمل والعبادة، حتى (قال بعض الناس)^(١٢): أشد الناس عبادة مَفْتون.

[١٥٧/٢] [٢١٥]

والشاهد لهذا كله - مع اعتبار الواقع - حديث الخوارج، فإنه قال عليه الصلاة والسلام: «تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وأعمالكم مع أعمالهم»^(١٣)، وفي رواية: (يخرج من أمتي قوم يقرأون القرآن، ليس قراءتكم من قراءتهم بشيء ولا صلاتكم (من)^(١٤) صلاتهم بشيء، (ولا صيامكم (من)^(١٥) صيامهم بشيء)^(١٦)، وهذه شدة

[٣٠٤/٢] [٣٧٢]

- (١) في (غ) و(ر): «طريقتهم».
- (٢) زيادة من (غ).
- (٣) في (غ) و(ر): «تعدى».
- (٤) في (غ) و(ر): «أنها».
- (٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المتبعة للمتبعة لها».
- (٦) في (غ) و(ر): «طريقها».
- (٧) ساقط من (غ) و(ر).
- (٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «نسبها».
- (٩) في (غ) و(ر): «لأجل تلك».
- (١٠) في (خ): «الشبه».
- (١١) في (م) و(غ) و(ر): «للموافقة».
- (١٢) في (ت): «ببعض بمقدار كلمة». وفي (ط) و(خ): «بعض». وفي (م): «بعض الناس».
- (١٣) تقدم تخريجه (ص ١١٤).
- (١٤) في (غ) و(ر): «إلى».
- (١٥) في (غ) و(ر): «إلى».
- (١٦) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

المثابرة على العمل به، ومن ذلك قولهم كيف يحكم الرجال والله يقول: ﴿إِنَّ أَلَمَّكُمْ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١)، ففي ظنهم أن الرجال لا يحكمون بهذا الدليل، ثم قال عليه الصلاة والسلام: يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم لا تجاوز (صلاتهم)^(٢) تراقبهم^(٣).

فقوله ﷺ: «يحسبون أنه لهم» واضح فيما قلنا، (من)^(٤) إنهم يطلبون اتباعه بتلك الأعمال ليكونوا من أهله، وليكون حجة (لهم)^(٥)، فحين (حرفوا)^(٦) تأويله وخرجوا عن الجادة (فيه)^(٧) كان عليهم لا لهم.

وفي معنى ذلك من قول ابن مسعود رضي الله عنه قال: (وستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، عليكم بالعلم وإياكم (والتبدع)^(٨) والتعمق، وعليكم بالعتيق)^(٩)، فقوله: يزعمون كذا، دليل على أنهم على الشرع فيما يزعمون.

ومن الشواهد أيضاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة فقال: (السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنني قد رأيت إخواننا - قالوا: يا رسول الله/ ألسنا (إخوانك)^(١٠)؟ قال: بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، وأنا

[٢/ ١٩٠ت]

[٢/ ٢٠٥ط]

(١) سورة يوسف: الآية (٤٠). (٢) في (ت): «بياض بمقدار كلمة».

(٣) تقدم تخريجه (ص ١١٤). (٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ثم».

(٥) ساقط من (م).

(٦) في (ط) و(خ): «سرفوا». وفي (غ) و(ر): «تحرفوا».

(٧) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والبدع».

(٩) أخرجه معمر بن راشد في جامعه (٢٠٤٦٥)، والدارمي في سننه (١٤٢ و ١٤٣)، وابن

وضاح في البدع والنهي عنها (٢٥)، وابن نصر في السنة (٨٥)، والطبراني في الكبير

(٨٨٤٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٣/١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم

(٢٣٦٣)، واللالكائي (١٠٨)، كلهم من طريق أبي قلابة عن ابن مسعود، وهو منقطع.

وأخرجه البيهقي في المدخل (٣٨٨)، بسند صحيح متصل من طريق عائذ الله الخولاني

عن ابن مسعود.

(١٠) ساقطة من (م) و(خ) و(ت). وفي (غ) و(ر): «بإخوانك».

(فرطهم)^(١) على الحوض. قالوا: يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك؟ قال: (أرأيت)^(٢) لو كان (لرجل)^(٣) خيل غرٌّ محجلة في خيل دُهم بهم، ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، فليذاذن رجال عن حوضي كما يذاذ البعير الضال، أناديهم: ألا هلم ألا هلم، فيقال: (إنهم)^(٤) قد بدلوا بعدك، فأقول: فسحقاً فسحقاً^(٥).

فوجه الدليل من الحديث أن قوله: (فليذاذن رجال عن حوضي) إلى قوله: (أناديهم ألا هلم) مشعر بأنهم من أمته، وأنه عرفهم، وقد بين (أنه يعرفهم)^(٦) / بالغرر والتحجيل، فدل على أن هؤلاء الذين دعاهم - وقد كانوا بدّلوا - ذو غرر وتحجيل وذلك من خاصية هذه الأمة / فبان أنهم معدودون من الأمة، ولو حكم لهم بالخروج من الأمة لم يعرفهم رسول الله ﷺ بغرة أو تحجيل لعدمه عندهم.

ولا علينا أقلنا: إنهم (قد)^(٧) خرجوا ببدعتهم عن الأمة أو لا، إذا أثبتنا لهم وصف الانحياش إليها.

وفي الحديث الآخر: ((فيؤخذ)^(٨) بقوم منكم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصحابي. قال: فيقال: (إنك)^(٩) لا تدري ما أحدثوا (بعدك)^(١٠)، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله:

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فرطكم».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أرأيتم».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لأحدكم».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فسحقاً فسحقاً فسحقاً»، والحديث تقدم تخريجه (١١٤/١).

(٦) في (ط) و(خ): «أنهم». وفي (ت): «أنه عرفهم».

(٧) زيادة من (غ) و(ر). (٨) في (غ) و(ر): «ثم يؤخذ».

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) في (م): «بعدك إنهم».

﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١)، قال: فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ/ فارقتهم^(٢).

[غ٣٧٣]

/ فإن كان المراد (بأصحابه)^(٣) الأمة، فالحديث موافق لما قبله (في المعنى)^(٤) (وهو)^(٥): (كذلك إن شاء الله، وإن كان اللفظ يعطي أن الأصحاب هم الذين لقوه ﷺ لأجل قوله في الحديث قبله)^(٦): (بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد)، فلا بد من تأويله على أن الأصحاب يعني بهم من آمن به في حياته وإن لم يره، ويصدق لفظ المرتدين على أعقابهم على (المرتدين)^(٧) بعد موته (أو مانعي)^(٨) الزكاة تأويلاً على أن أخذها/ إنما كان لرسول الله ﷺ وحده، فإن عامة أصحابه (الذين)^(٩) رأوه وأخذوا عنه (برءاء)^(١٠) من ذلك رضي الله عنهم.

[ط٢٠٦/٢]

[ت١٩١/٢]

[ر٢٤٥]

المسألة السابعة: في تعيين (هذه)^(١١) الفرق:

وهي مسألة - كما قال الطرطوشي^(١٢) - طاشت فيها أحلام الخلق، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عيّنوها، (لكن في الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد، فمنهم من عد أصولها ثمانية)^(١٣)، فقال: كبار الفرق الإسلامية ثمانية - المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة، والنجارية، والجبرية، والمشبهة، والناجية.

/ فأما المعتزلة فافترقوا إلى عشرين فرقة وهم: (الواصلية)^(١٤)،

[ط٢١٩/٢]

(١) سورة المائدة: الآية (١١٧ - ١١٨).

(٢) تقدم تخريجه (١١٤/١). (٣) في سائر النسخ ما عدا (غ): «بالصحابة».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) وفي (ت): «وهو قوله».

(٦) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في (غ) و(ر): «ومنهم». وفي (م): «أو منع». وفي (خ): «أو مانع».

(٨) زيادة من (غ) و(ر) و(ت).

(٩) في (ط) و(خ): «برءاء». وفي (م): «برء».

(١٠) ساقط من (غ) و(ر).

(١١) ساقط من (غ) و(ر).

(١٢) انظر: الحوادث والبدع (ص ٩٧).

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(١٤) في (غ): «الواصلية». وكتب فوق الكلمة في (ر): «واصل بن عطاء الغزال، وكذلك =

والعمرية^(١)، والهديلية^(٢)، (والنظامية)^(٣)، والأسوارية^(٤)، والإسكافية^(٥)،
والجعفرية^(٦) (والبشرية)^(٧)، والمردارية^(٨)، والهشامية^(٩)، والصالحية^(١٠)،
(والخطابية)^(١١) (والحدثية)^(١٢)، والمعمرية^(١٣)، والثمامية^(١٤)، والخياطية^(١٥)،
والجاحظية^(١٦)، والكعبية^(١٧)، والجبائية^(١٨)، (والبهشمية)^(١٩).

[١٥٩/٢]

وأما الشيعة فانقسموا/ أولاً ثلاث فرق: غلاة، وزيدية، وإمامية.

فالغلاة ثمان عشرة فرقة وهم: (السبائية)^(٢٠)، والكاملية^(٢١)،
والبيانية، والمغيرية^(٢٢)، والجناحية^(٢٣)، والمنصورية^(٢٤)، والخطابية^(٢٥)،
(والغرابية)^(٢٦)، والذمية^(٢٧)، (والهشامية)^(٢٨)، والزرازية^(٢٩)،

= كتب فوق أكثر الفرق، ولذلك سأكتب في الهامش ما كُتب في نسخة (ر) دون
الإشارة إلى أنها من نسخة (ر) اكتفاء بما ذكر هنا، والله الموفق.

- (١) عمرو بن عبيد.
- (٢) أبو الهذيل.
- (٣) ساقط من (غ) و(ر).
- (٤) علي الأسواري.
- (٥) أبو جعفر الإسكافي.
- (٦) جعفر بن مبشر.
- (٧) في (م) و(خ) و(ت): «السرسية»؟ فوقها في (ر): «بشر بن المعتمر».
- (٨) عيسى بن صبيح المردار.
- (٩) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «والهشامية». وفوقها في (ر): «أصحاب هشام بن عمر».
- (١٠) في (م) و(خ) و(غ): «والمصالحية». وفوقها في (ر): «الصالح».
- (١١) في (غ) و(ر): «والحاطبية» وفي باقي النسخ: والخطابية. ولعل الصواب: الخطابية
وهي من فرق المعتزلة كما في الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٧٤).
- (١٢) في (م) و(خ) و(ت): «والحدية». في (ط): «والحدية».
- (١٣) معمر بن عباد.
- (١٤) ثمامة بن أشرس.
- (١٥) الحسن بن خياط.
- (١٦) عمرو بن بحر الجاحظ.
- (١٧) أبو القاسم الكعبي.
- (١٨) أبو علي الجبائي.
- (١٩) في (م): «والنهشمية». وفي (خ) و(ت): «والنهشية». وفوقها في (ر): «أبو هاشم».
- (٢٠) في (ط): «السرسية»، وفي (م): «السسه». وفي (خ) و(ت): «الساسة». وفوقها في
(ر): «عبد الله بن سبأ».

- (٢١) شعيب بن أبي كامل.
- (٢٢) المغيرة بن سعد العجلي.
- (٢٣) عبد الله بن معاوية ذي الجناحين.
- (٢٤) ابن أبي منصور العجلي.
- (٢٥) لأبي الخطاب الأسدي.
- (٢٦) في (م) و(خ) و(ت): «والغوالية».
- (٢٧) ذموا الرسول.
- (٢٨) في (غ): «والهشامية» هشام بن الحكم.
- (٢٩) زرارعة بن أعين.

والْيُونُسِيَّة^(١)، / والشَّيْطَانِيَّة^(٢)، والرَّزَامِيَّة، والمَفُوضَةُ^(٣)، والبَدَائِيَّة^(٤)،
(والنَّصِيرِيَّة)^(٥)، والإِسْمَاعِيلِيَّة^(٦) وهم: البَاطِنِيَّة^(٧)، والقَرْمُطِيَّة^(٨)، والخَرْمِيَّة،
والسَّبْعِيَّة^(٩)، والبَابِكِيَّة^(١٠)، (والمَحْمَرَّة)^(١١).

وأما الزيدية فهم ثلاث فرق: الجارودية^(١٢)، والسليمانية، والبترية.

وأما الإمامية ففرقة واحدة، فالجميع ثنتان وأربعون فرقة.

وأما الخوارج فسبع فرق، وهم: (المحكمة)^(١٣)، والبيهسية،
والأزارقة^(١٤)، (والنجيدات والصفورية)^(١٥)، والأباضية (أربع فرق وهم)^(١٦):
الحفصية^(١٧)، واليزيدية^(١٨)، (والحارثية)^(١٩)، والمطيعية^(٢٠).

// وأما العجاردة فإحدى عشر فرقة وهم: الميمونية^(٢١)،

(١) يونس بن عبد الرحمن.

(٢) شيطان الطاق.

(٣) زعموا أن الله خلق محمداً ثم فوّض إليه خلق الدنيا.

(٤) أجازوا البدء.

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «النصرية».

(٦) إسماعيل بن جعفر.

(٧) لدعواهم الباطن.

(٨) أصحاب قمرط بن عبد الله بن ميمون.

(٩) قولهم: سبعة أئمة في كل دور، أو تريد الكواكب السبعة.

(١٠) رجل يقال له: بابك.

(١١) في (ط) و(خ) و(ت): «والحمدية». وفي (م): «والمحمدية» وانظر ملحق الفرق

(ص ٣٥٦)، وفوقها في (ر): «للباسهم الحمر في أيام بابك».

(١٢) لأبي الجارود.

(١٣) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «المحكمة». وفي (ت): «الحفصية بل المحكمةية»، وهم

الخارجون على عليّ.

(١٤) نافع بن الأزرق.

(١٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والحرث والعبدية». ولا يوجد فرق بهذا الاسم في

كتب الفرق وكتب فوقها في (ر): «نجدة بن عامر الحنفي».

(١٦) في (ط) و(خ) و(ت): «وهم أربع فرق».

(١٧) أبو الحفص بن أبي المقدام.

(١٨) في (ر): «البريدية».

(١٩) في (م) و(خ) و(ت): «والحارثية» وفوقها في (ر): «أبو الحارث الإباضي».

(٢٠) أصحاب طاعة لا يراد بها الله.

(٢١) رجل اسمه ميمون.

والشيعية^(١)، (والخازمية)^(٢)، (والحمزية)^(٣)، والمعلومية، (والمجهولية،
والصلتية)^(٤)، (والثعلبية)^(٥) أربع فرق وهم: الأخنسية، والمعبدية^(٦)،
والشيبانية، / والمكرمية، (فالجميع اثنان وستون)^(٧).

[٢٤٦ر]

وأما المرجئة فخمس (فرق)^(٨) وهم: العبيدية، واليونسية، والغسانية، /
والثوبانية^(٩)، (والتومية)^(١٠).

[٣٧٤غ]

وأما النجارية فثلاث فرق وهم: (البرغوثية)^(١١)، (والزعفرانية)^(١٢)،
(والمستدركة)^(١٣).

وأما الجبرية ففرقة واحدة، وكذلك المشبهة.

فالجميع اثنان وسبعون فرقة، فإذا أضيفت الفرقة الناجية إلى عدد
الفرق صار الجميع ثلاثاً وسبعين فرقة.

وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة في تكلف المطابقة للحديث
الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا
دل العقل أيضاً على انحصار ما (ذكره)^(١٤) في تلك العدة من غير زيادة
ولا نقصان، كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع بالعقائد^(١٥).

(١) رجل اسمه شعيب.

(٢) في (غ): «الخازمية»، بالخاء المعجمة، وانظر ملحق الفرق (ص ٣٦٢).

(٣) ساقط من (غ) وفي (ر) ذكرت بعد الميمونية. وفوقها: رجل اسمه حمزة.

(٤) وفي (م) و(خ) و(ت): «والمحمولية والصلبية»، وفوقها في (ر): «عثمان بن أبي الصلت».

(٥) أصحاب ثعلبة.

(٦) معبد.

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

(٨) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٩) أبو ثوبان المرجئ.

(١٠) في (م) و(خ) و(ت): «والتومية». وفي (غ): «والتومية»، وفوقها في (ر): «أبو معاذ التومني».

(١١) في (م) و(خ) و(ت): «البرغوثية؟». (١٢) رجل يقال له: الزعفراني.

(١٣) في (م) و(خ) و(ت): «والمستدركية»، وفوقها في (ر): «استدرك على الزعفراني».

(١٤) في (ط) و(خ): «ذكر».

(١٥) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أن أقدم من تكلم في هذه المسألة يوسف بن =

وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء (تفرقوا)^(١)، وهم: الخوارج، والروافض، / والقدرية، والمرجئة^(٢).

[١٦٠/٢]

/ قال يوسف بن أسباط^(٣): ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة: فتلك ثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية^(٤).

[٢٢١/٢ط]

وهذا التقدير نحو من الأول، ويرد عليه من الإشكال ما ورد على الأول.

فشرح ذلك الشيخ (أبو بكر)^(٥) الطرطوشي رحمه الله شرحاً يقرب الأمر، فقال^(٦): لم يرد علماؤنا بهذا التقدير أن أصل كل بدعة من هذه الأربع (تفرقت)^(٧) وتشعبت على مقتضى أصل البدع // حتى (كملت)^(٨)

[٢١٦م/ب]
[١٩٣ب]

= أسباط، ثم عبد الله بن المبارك، حيث قالوا: أصول أهل البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة. ثم قال رحمه الله: ولكن الجزم بأن هذه الفرق الموصوفة في إحدى الاثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً. انظر: الفتاوى (٣/٣٤٦).

(١) في هامش (ت): «تفرعوا».

(٢) ذكر هذا القول عن يوسف بن أسباط، وعبد الله بن المبارك، كما تقدم في التعليق السابق.

(٣) هو يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني الكوفي، وثقه يحيى بن معين، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فصار لا يجيء بحديثه كما ينبغي. توفي سنة ١٩٥ هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٤٠٧/١١)، والسير (١٦٠/٩).

(٤) بنحوه في السنة لابن أبي عاصم (٤٦٣/٢) برقم (٩٥٣)، والآجري في الشريعة برقم (٢٠)، والإبانة الكبرى (٣٧٧/١)، برقم (٢٧٧)، وروي قريباً منه عن ابن المبارك في الإبانة الكبرى (٣٧٩/١)، برقم (٢٧٨).

(٥) في (غ) و(ر): «أبو الوليد».

(٦) انظر: الحوادث والبدع (ص ٩٧ وما بعدها).

(٧) في (ت): «تفرعت».

(٨) هكذا في (م) و(غ) و(ر): «ونسخة من الحوادث والبدع. وفي (ط) و(خ) و(ت): «تحملت».

(تلك العدة، لأن)^(١) ذلك لعله (لم)^(٢) يدخل في الوجود إلى الآن، قال: وإنما أرادوا أن كل بدعة (وضلالة)^(٣) لا تكاد توجد إلا في هذه الفرق الأربع، وإن لم تكن البدعة الثانية فرعاً للأولى ولا شعبة من شعبها، بل هي بدعة مستقلة بنفسها ليست من الأولى بسبيل.

ثم بين ذلك بالمثال بأن القدر أصل من أصول البدع، ثم اختلف أهله في مسائل من شعب القدر، وفي مسائل لا تعلق لها بالقدر، فجميعهم متفقون على أن أفعال العباد مخلوقة لهم من دون الله تعالى.

ثم اختلفوا في فرع من فروع القدر، فقال أكثرهم: لا يكون فعل بين فاعلين.

(وقال بعضهم)^(٤): يجوز فعل بين فاعلين^(٥) مخلوقين على التولد^(٦). وأحال مثله بين القديم والمحدث^(٧).

ثم اختلفوا فيما لا يعود إلى القدر في مسائل كثيرة، كاختلافهم في الصلاح والأصلح^(٨)، فقال البغداديون منهم: يجب على الله

(١) في (م) و(غ) و(ر): «تلك العدة فإن».

(٢) ساقط من (غ) و(ر). (٣) في (ط) و(م) و(ت): «ضلالة».

(٤) في الحوادث والبدع: «وهو المردار»، واسمه عيسى بن صبيح المردار، من تلاميذ بشر بن المعتمر، وكان يسمى راهب المعتزلة، وله فرقة من المعتزلة - من معتزلة بغداد - تسمى المردارية. انظر: الملل والنحل (٤٨/١ - ٧٠) وطبقات المعتزلة (٧٠ - ٧١).

(٥) ما بين القوسين زيادة من الحوادث و(غ) و(ر).

(٦) التولد: هو أن يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر، كحركة المفتاح بحركة اليد، وحدوث جرح بسبب الإصابة بحجر أو بسهم أطلقه إنسان. وقد اختلفوا في التولد هل فعل الإنسان أم الجماد. انظر: مذاهب الإسلاميين لبدوي (١٩٢/١ - ١٩٧). وقول المردار في التولد ذكره عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق (ص ١٦٦)، والشهرستاني في الملل والنحل (٦٩/١).

(٧) القديم - عند المعتزلة - يعنون به الله عز وجل، والوارد في القرآن تسميته سبحانه بالأول. والمحدث هو المخلوق، فالمردار جوز وقوع فعلاً بين فاعلين مخلوقين، ومنع ذلك بين الخالق والمخلوق.

(٨) يريد المعتزلة بالصلاح والأصلح، أنه يجب على الله - تعالى الله عن قولهم - رعاية =

(تعالى) ^(١) (- تعالى الله عن قولهم -) ^(٢) فعل (الأصلح) ^(٣) لعباده في دينهم (ودنياهم) ^(٤). (قالوا: وواجب على الله تعالى) ^(٥) ابتداء الخلق الذين علم أنه يكلفهم، ويجب عليه إكمال عقولهم وإقذارهم وإزاحة عللهم.

وقال (البصريون) ^(٦) منهم: لا يجب على الله تعالى إكمال عقولهم ولا أن يؤتيهم أسباب التكليف.

/ وقال البغداديون منهم: يجب على الله (تعالى الله عن قولهم) ^(٧) عقاب العصاة/ إذا لم يتوبوا. والمغفرة من غير توبة سفه من الغافر ^(٨). [ط ٢٢٢/٢] [غ ٣٧٥]

= مصالح العباد وفعلها لهم، واختلفوا في وجوب الأصلح لهم، ويقصدون بالأصلح: الأفضل في العاجلة والعاقبة. انظر تفصيل المسألة في كتاب (المعتزلة) للدكتور عواد المعتق (ص ٩٧ - ص ٢٠٢).

- (١) ساقط من (غ) و(ر).
- (٢) ما بين القوسين زيادة من الحوادث و(غ) و(ر).
- (٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الصلاح».
- (٤) زيادة من (غ) و(ر) وبعدها نص ساقط من جميع النسخ وهو في الحوادث والبدع ونصه ص ٩٩: (ولا يجوز في حكمته ببقية وجه ممكن في الصلاح العاجل والآجل إلا وعليه فعل أقصى ما يقدر عليه في استصلاح عباده).
- (٥) في (ط) و(م) و(ت) و(غ) و(ر): «ويجب عليه».
- (٦) في (ط) و(م) و(ت) و(غ) و(ر): «المصريون». وفي (م): «المصريون». وقد نشأت المعتزلة أولاً بالبصرة ثم ظهرت معتزلة بغداد، وأشهر رؤساء معتزلة البصرة هم: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، ومعمّر بن عباد، وأبو بكر الأصم، وأبو الهذيل العلاف، وبشر بن المعتمر - الذي أسس بعد ذلك معتزلة بغداد - والفوطي، والنظام، والشحام، وأبو علي الجبائي، والجاحظ، وأبو هاشم الجبائي، وأبو الحسن الأشعري الذي انتقل بعد ذلك من مذهب المعتزلة إلى المذهب الكلابي، ثم إلى مجمل مذهب السلف.

وأما معتزلة بغداد فقد أسسها بشر بن المعتمر، وأشهر رؤسائهم: ثمامة بن أشرس، وأحمد بن أبي دؤاد، وأبو موسى المردار، وجعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب، وأبو الحسين الخياط، والإسكافي، وأبو القاسم البلخي الكلبي. انظر: مذاهب الإسلاميين لبديوي (١/ ٤٥ - ٤٦) بتصرف يسير.

(٧) في (ت): «بياض بمقدار كلمة».

(٨) انظر الآراء في هذه المسألة في كتاب المعتزلة للدكتور عواد المعتق (ص ٢١٨).

(وأبى البصريون ذلك)^(١).

وابتدع جعفر بن (مبشر)^(٢) (فقال)^(٣): (من)^(٤) (استحضر)^(٥) امرأة ليتزوجها فوثب عليها فوطئها بلا ولي ولا شهود ولا رضى / ولا عقد حل له ذلك، وخالفه في ذلك سلفه.

وقال ثمامة بن أشرس^(٦): إن الله تعالى يصير الكفار والملحدين وأطفال المشركين والمؤمنين والمجانين تراباً يوم القيامة لا يعذبهم ولا (يعرضهم)^(٧).

وهكذا^(٨) ابتدعت كل فرقة من هذه الفرق بدعاً تتعلق بأصل بدعتها التي هي معروفة بها، وبدعاً لا تعلق لها بها.

فإن كان رسول الله ﷺ أراد بتفرق أمته أصول (البدع)^(٩) التي تجري مجرى الأجناس للأنواع، والمعاهد للفروع (فلعلمهم)^(١٠) - والعلم عند الله - ما (بلغوا)^(١١) هذا/ العدد إلى الآن، غير أن الزمان باق والتكليف (قائم)^(١٢)

[٢٤٧]

(١) في (ط) و(خ) و(ت) و(غ) و(ر): «وأما المصريون منهم ذلك». وفي (م): «المصريون».

(٢) في (ط) و(خ) و(ت): «بشر». وهو جعفر بن مبشر الثقفي، من رؤساء المعتزلة، كان يضرب به المثل هو وجعفر بن حرب، فيقال: علم الجعفرين وزهدهما، انظر: طبقات المعتزلة (ص ٧٦ - ٧٧).

(٣) ساقط من سائر النسخ وفي (غ) و(ر): «الحوادث والبدع»: من القدريّة بدعة فقال.

(٤) في (غ) و(ر): «إن». (٥) في (ط) و(م) و(خ): «استصر».

(٦) هو ثمامة بن أشرس النيميري البصري، وله بدع عظيمة، وفسق وفجور، وله فرقة تنسب إليه اسمها الثمامية. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٧٢ - ١٧٥)، والسير (٢٠٣/١٠).

(٧) جميع النسخ: (يعرضهم). وفي «الحوادث والبدع»: (يعوضهم). وانظر قول ثمامة في الملل والنحل (٧١/١).

(٨) في كتاب الحوادث والبدع للطرطوشي زيادة قبل هذه الفقرة وهي: «وقوله هذا في الكفار والملحدين خرق لإجماع الأمة من أهل الإثبات، وأهل القدر وغيرهم».

(٩) في (ط) و(م) و(خ): «بياض».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لعلمهم».

(١١) في (ط) و(خ): «بلغن». (١٢) في (غ) و(ر): «باق قائم».

والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه البدع؟!.

وإن كان أراد/ بالفرق كل بدعة حدثت في دين الإسلام مما لا يلائم أصول الإسلام ولا تقبلها قواعده من غير التفات إلى التقسيم الذي ذكرنا، كانت البدع أنواعاً لأجناس، (ولو)^(١) كانت متغايرة الأصول والمباني.

[٢/٢١٧]

فهذا هو الذي أراده عليه الصلاة والسلام - والعلم عند الله تعالى - فقد وجد من ذلك (عدة)^(٢) (أكثر من اثنين وسبعين)^(٣).

/ ووجه (تصحيح الحديث)^(٤) على هذا، أن (يخرج)^(٥) من الحساب غلاة أهل البدع، ولا يعدون من الأمة، ولا في أهل القبلة، كنفاء الأعراض^(٦) من القدريّة لأنه لا طريق (إلى معرفة حدوث)^(٧) العالم وإثبات الصانع إلا بثبوت الأعراض^(٨)، وكالحلولية^(٩) (والنصرية)^(١٠) وأشباههم من الغلاة.

[٢/٢٢٣ط]

(١) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «أو».

(٢) في سائر النسخ: ما عدا (غ) و(ر): «عدد».

(٣) في (م) و(ت): «كثير من اثنين وسبعين». وفي (خ): «عدداً كثير من اثنين وسبعين».

(٤) في (م): «صحيح الحديث». وفي الحوادث: (تصحيح هذا الحديث). وفي نسخة أخرى توافق (ط).

(٥) في (ط) و(خ): «تخرج».

(٦) الأعراض: جمع عرض؛ وهو - عند المناطقة -: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله، ويقوم به. وقد قسم المناطقة العرض إلى عدة أقسام، واختلفوا في سبب تسمية أحوال الأجسام أعراضاً، وهل تبقى أم لا. انظر: التعريفات للجرجاني (ص ١٤٨ - ١٤٩)، ومذاهب الإسلاميين لبدوي (١/ ٨٨ - ١٩١).

(٧) في الحوادث: لحدوث.

(٨) سلك الطرطوشي هنا مسلك المتكلمين في هذه المسألة، وقد فضّل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بيان سبب سلوكهم لهذه الطريقة، ثم بيّن بطلانها والرد عليها. انظر مواضع المسألة في: الفتاوى في الفهرس (٣٦/ ٢٤ - ٢٥).

(٩) الحلولية: تقدم تعريفهم (١/ ٢٢٣ - ٢٢٤).

(١٠) في (م) و(خ): «النصرية». وانظر تعريفهم في ملحق الفرق برقم (٣٩).

هذا ما قال الطرطوشي رحمه الله تعالى، وهو حسن من التقرير، غير أنه يبقى للنظر في كلامه مجالان:

أحدهما: أن ما (اختاره)^(١) من أنه ليس المراد الأجناس (وإنما)^(٢) مراده (مجرد)^(٣) أعيان البدع وقد ارتضى اعتبار البدع القولية والعملية فمشكل، لأننا إذا اعتبرنا كل بدعة دقت أو جلت فكل من ابتدع (بدعة)^(٤) كيف (ما كانت بدعته)^(٥) لزم أن يكون هو ومن تابعه عليها فرقة، فلا (يقف العدد)^(٦) في مائة ولا (في)^(٧) مائتين، فضلاً عن (وقوفها)^(٨) في اثنتين وسبعين (فرقة)^(٩)، (فإن)^(١٠) البدع - كما قال - لا تزال تحدث مع مرور الأزمنة إلى قيام الساعة.

وقد مرَّ من النقل ما يشعر بهذا المعنى، وهو قول ابن عباس: «ما من عام إلا والناس يحيون فيه/ بدعة ويميتون فيه سنة، حتى تحيا البدع وتموت السن»^(١١).

وهذا موجود في الواقع، فإن البدع (مذ)^(١٢) نشأت إلى الآن (لا)^(١٣) تزال تكثر، وإن فرضنا إزالة/ بدع الزائغين في العقائد كلها، لكان الذي يبقى أكثر من اثنتين وسبعين فما قاله - والله أعلم - غير مخلص.

والثاني: أن حاصل كلامه أن هذه الفرق لم تتعين بعد، بخلاف القول

(١) في (ط): «اختار».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فإن كان».

(٣) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر). (٤) ساقط من (م) و(خ) و(ت).

(٥) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «كانت».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تقف».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وقوعها».

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وأن».

(١١) تقدم تخريجه (٣٣/١).

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «قد».

(١٣) في (ط) و(خ): «ولا».

المتقدم، وهو أصح في النظر، لأن ذلك التعيين ليس عليه دليل، والعقل لا يقتضيه، وأيضاً (فللمنازع)^(١) أن يتكلف من مسائل الخلاف التي بين الأشعرية^(٢) في قواعد العقائد فرقاً يسميها ويرى نفسه وفرقتها عن ذلك المحذور. فالأولى/ ما قاله من عدم (التعيين)^(٣)، وإن سلمنا (أن)^(٤) الدليل قام له على ذلك فلا ينبغي (أيضاً)^(٥) التعيين. [٢٢٤/ط]

أما أولاً: فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى/ أوصافهم من غير تصريح ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجى، وإنما ورد التعيين في النادر كما قال ﷺ في الخوارج (إن من ضئضى هذا قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)^(٦) الحديث، مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يعرف أنهم ممن شملهم حديث الفرق. وهذا الفصل مبسوط في كتاب الموافقات^(٨) والحمد لله. [٢١٧/م/ب]

وأما ثانياً: فلأن عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم/ ليكون سترأ على الأمة كما سترت عليهم قبائحهم فلم يفضحوا في الدنيا (بها)^(٩) في الغالب، وأمرنا بالستر على (المذنبين)^(١٠) ما لم (يبدوا)^(١١) لنا صفحة الخلاف، ليس كما ذكر عن بني إسرائيل أنهم كانوا إذا أذنب أحدهم ليلاً أصبح وعلى بابه معصيته مكتوبة^(١٢)، وكذلك في شأن قربانهم، فإنهم كانوا إذا قربوا لله قرباناً فإن كان مقبولاً عند الله نزلت (نار)^(١٣) من السماء فأكلته، [١٩٦/ت]

(١) في (ط) و(خ): «فالمنازع». وفي (غ) و(ر): «فللمنازع أيضاً».

(٢) الأشعرية: تقدم تعريفهم (٣٠/١). (٣) في (غ) و(ر): «التعليل».

(٤) ساقطة من (م) و(خ) و(ت) و(غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر).

(٧) تقدم تخريجه (ص ١١٤).

(٨) انظر: الموافقات (٤/١٠٠ وما بعدها).

(٩) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(١٠) في (ط) و(ت): «المؤمنين».

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تبد».

(١٢) انظر الحديث في تفسير ابن جرير الطبري (٢/٤٩١)، وذكر أحمد شاکر أنه حديث مرسل من مراسيل أبي العالية، وأنه لا حجة فيه.

(١٣) في (م): «نارا».

وإن لم يكن مقبولاً لم تأكله النار^(١)، وفي ذلك افتضاح المذنب. ومثل ذلك في الغنائم^(٢) أيضاً، فكثير من هذه الأشياء خصت (هذه)^(٣) الأمة/ بالستر فيها.

وأيضاً فللستر حكمة أخرى، وهي أنها لو أظهرت مع أن أصحابها من الأمة لكان في ذلك داع إلى الفرقة وعدم الألفة التي أمر الله ورسوله بها، حيث قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٦)، وفي الحديث: (لا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخواناً)^(٧) وأمر ﷺ بإصلاح ذات البين، وأخبر أن فساد ذات البين هي الحالقة التي تحلق الدين^(٨).

(١) انظر: ما ذكره ابن جرير في تفسيره (٤٤٨/٧ - ٤٥٠).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، وفيه: (...) ثم أحل الله لنا الغنائم، رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا) وهو برقم (٣١٢٤ و ٥١٥٧)، ومسلم (١٧٤٧)، وفي صحيفة همام بن منبه (١٢٣)، وأحمد (٣/٣١٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٨٧٨)، وابن حبان (٤٨٠٧ و ٤٨٠٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤٨٧)، وبنحوه في مسند أحمد (٢٥٢/٢)، بلفظ: (لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس قبلكم.. الحديث)، وفي الترمذي (٣٠٨٥)، والنسائي في الكبرى (١١٢٠٩)، وابن الجارود في المنتقى (١٠٧١)، والطحاوي في معاني الآثار (٧٧/٣)، وابن حبان (٤٨٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤٨٨).

(٣) ساقط من (ط). (٤) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).

(٥) سورة الأنفال: الآية (١). (٦) سورة آل عمران: الآية (١٠٥).

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٠٦٤ و ٦٠٦٦ و ٦٠٧٦)، وفي الأدب المفرد (٤٠٨)، ومسلم (٢٥٥٩ و ٢٥٦٣ و ٢٥٦٤)، وأبو داود الطيالسي (٢٠٩١)، وأحمد (٢٧٧/٢ و ٤٦٩ و ١٦٥/٣ و ٢٠٩)، والترمذي (١٩٣٥)، وأبو يعلى (٣٦١٢)، والقضاعي في مسنده (٩٣٩)، والطبراني في الصغير (٢٨٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٢٧٦ و ١٤٥٥٠ و ١٦٩٠٦).

(٨) أخرجه أحمد (٤٤٤/٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٩١ و ٤١٢)، والترمذي (٥٢٠٨ و ٢٥٠٩)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، وأبو داود (٤٩١٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (٣٣٥)، وابن حبان (٥٠٩٢).

/ فإذا كان من مقتضى العادة أن التعريف بهم على التعيين يورث
العداوة (بينهم)^(١) والفرقة لزم من ذلك أن يكون منهيّاً عنه، إلا أن تكون
البدعة فاحشة (جداً)^(٢) كبدعة الخوارج (فلا إشكال في جواز إبدائها وتعيين
أهلها، لكن كما عين رسول الله ﷺ الخوارج)^(٣) وذكرهم بعلامتهم حتى
يعرفوا، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة أو قريب منه بحسب نظر
المجتهد، وما عدا ذلك فالسكوت (عن تعيينه)^(٤) أولى.

[٢/٢٢٥ ط]

[غ٣٧٧]

وخرّج أبو داود عن (عمرو بن أبي قرة)^(٥) قال: كان حذيفة بالمدائن/
فكان يذكر أشياء قالها رسول الله ﷺ لأناس من أصحابه في الغضب/
فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة فيأتون سلمان فيذكرون له قول
حذيفة، فيقول سلمان: حذيفة أعلم بما يقول، فيرجعون إلى حذيفة فيقولون
(له)^(٦): قد ذكرنا قولك (لسلمان)^(٧) فما صدقك ولا كذبك. فأتى حذيفة
سلمان وهو في مبقله فقال: يا سلمان، ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت
من رسول الله ﷺ؟ فقال: إن رسول الله ﷺ يغضب فيقول (في الغضب)^(٨)
لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الرضى (لناس من أصحابه)^(٩)، أما
تنتهي حتى تورث رجالاً حب رجال ورجالاً بغض رجال، وحتى توقع
اختلافاً وفرقة؟ ولقد علمت أن رسول الله ﷺ خطب (الناس)^(١٠) فقال:
(أيما رجل (من أمتي)^(١١) سبته سبة أو لعنته لعنة (في غضبي)^(١٢) فإنما أنا

[٢/٢١٨ ط]

[٢/١٩٧ ت]

(١) ساقط من (غ) و(ر).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عنه».

(٥) في (ط) و(م) و(خ): «عمر بن أبي مرة»، وهو خطأ، والمثبت من (غ) و(ر): وهو

الصواب كما في سنن أبي داود ومسنّد أحمد، وهو عمرو بن أبي قرة سلمة بن معاوية بن

وهب الكندي الكوفي، ثقة مخضرم. انظر: التقريب رقم (٥٠٩٧).

(٦) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٧) في (ط): «إلى سلمان». والصواب لسلمان كما في (م) و(خ) و(غ) و(ر): وهو

الموافق لما في سنن أبي داود.

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) زيادة من (غ) و(ر).

(١٢) ساقط من (غ) و(ر).

من ولد آدم أغضب/ كما يغضبون، وإنما بعثني الله رحمة للعالمين فاجعلها عليهم صلاة يوم القيامة) فوالله (لتنتهين)^(١) أو لأكتبن إلى عمر^(٢).

فتأملوا ما أحسن هذا الفقه من سلمان رضي الله عنه، وهو جارٍ في مسألتنا، فمن هنا لا ينبغي للراسخ في العلم أن يقول: هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان، وإن كان يعرفهم بعلاقتهم بحسب اجتهاده، اللهم إلا في موطنين:

أحدهما: حيث/ نبه الشرع على تعيينهم كالخوارج، فإنه ظهر من استقراءه أنهم متمكنون (في الدخول)^(٣) تحت حديث الفرق، ويجري مجراهم من سلك سبيلهم، فإن أقرب الناس إليهم شيعة المهدي المغربي، فإنه ظهر فيهم الأمران اللذان عرف النبي ﷺ بهما (في)^(٤) الخوارج من أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وأنهم يقتلون (أهل)^(٥) الإسلام ويدعون أهل الأوثان، فإنهم أخذوا أنفسهم بقراءة القرآن وإقراءه حتى ابتدعوا فيه ثم لم يتفقهوا فيه، ولا عرفوا مقاصده، ولذلك (اطرحوا)^(٦) كتب العلماء وسموها/ كتب الرأي وخرقوها ومزقوا أدمها، مع أن الفقهاء هم الذين بينوا في كتبهم معاني الكتاب والسنة على الوجه الذي ينبغي، وأخذوا في قتال أهل الإسلام بتأويل/ فاسد، زعموا عليهم أنهم مجسمون وأنهم غير موحدين، وتركوا الانفراد بقتال أهل الكفر من النصاري المجاورين لهم وغيرهم.

فقد اشتهر في الأخبار/ والآثار ما كان من خروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ وعلى من بعده كعمر بن عبد العزيز رحمه الله وغيره،

(١) في (م): «لتبين».

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٤٦٥٩) والطبراني في المعجم الكبير (٦١٥٦ و٦١٥٧)، وأصل الحديث في البخاري في الدعوات برقم (٦٣٦١)، ومسلم في البر والصلة، باب من لعنه النبي ﷺ أو سبه برقم (٢٦٠٠).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ساقط من (م).

حتى لقد روي في حديث خرج به البغوي في معجمه عن حميد بن هلال^(١) أن عبادة بن قرط^(٢) غزا (مرة)^(٣) فمكث في غزاته تلك ما شاء الله، ثم رجع (حتى إذا كان قريباً من الأهواز سمع صوت أذان، فقال: والله ما لي عهد بالصلاة)^(٤) مع (جماعة)^(٥) المسلمين منذ زمان، فقصده نحو الأذان يريد الصلاة فإذا هو بالأزارقة - (وهم)^(٦) صنف من الخوارج - فلما رأوه قالوا (له)^(٧): ما جاء بك يا عدو الله؟ قال: ما أنتم يا إخوتي؟ قالوا: أنت أخو الشيطان/ لنقتلك، قال: أما ترضون مني بما رضي به رسول الله ﷺ (مني)^(٨)، قالوا: وأي شيء رضي به منك؟ قال: أتيتته وأنا كافر (فشهدني)^(٩) أن لا إله إلا الله وأنه رسول الله ﷺ، فخلّى عني - قال - فأخذوه فقتلوه^(١٠).

[٢٢٧/٢]

وأما عدم فهمهم للقرآن فقد تقدم بيانه، وقد جاء في القدرية حديث خرج به أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: (القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم)^(١١).

(١) هو حميد بن هلال بن سويد العدوي، وثقه ابن معين والنسائي، وهو من رواة الكتب الستة، توفي في ولاية خالد بن عبد الله على العراق. انظر: طبقات ابن سعد (٤٥٦/٧) والجرح والتعديل (١٠٥/٤).

(٢) هو عبادة بن قرط أو قرص بن عروة بن بجير الضبي، نزل البصرة وقتلته الخوارج سنة ٤١هـ. انظر: الإصابة لابن حجر رقم (٤٥٠١).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (ط): «فشهدت».

(١٠) القصة أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٦)، وذكرها ابن حجر في الإصابة (٢/٢٧٠).

(١١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (٢٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٦٥٨)،

وينحوه أخرجه أحمد في المسند (٤/٨)، برقم (٥٥٨٤)، وابن أبي عاصم في السنن

(٣٣٩)، وغيرهما، وقال أحمد شاكر: إسناده ضعيف لانقطاعه... - ثم تكلم عليه باستفاضة - وأخرجه أيضاً برقم (٦٠٧٧)، وقال أحمد شاكر: في إسناده بحث دقيق وأنا =

وعن حذيفة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال^(١): (لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا (جنازته)^(٢)، ومن مرض منهم فلا (تعودوه)^(٣)، / وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال)^(٤). وهذا الحديث غير صحيح عند أهل النقل، قال صاحب المغني: (إنه)^(٥) لم يصح في ذلك شيء^(٦).

نعم قول ابن عمر ليحيى بن يعمر حين أخبره أن القول بالقدر قد ظهر: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وهم برآء مني، ثم استدل بحديث جبريل^(٧)، صحيح لا إشكال في صحته.

= أرجح صحته... ثم استفاض في الكلام عليه - وحسنه الألباني في ظلال الجنة (٣٣٩)، واستفاض في تخريج الحديث الحويني في جنة المراتب (ص ٣٠ وما بعدها).

(١) ما بين () ساقط من (غ) و(ر). (٢) في (ط): «جنازتهم».

(٣) في (غ) و(ر): «تعودوهم».

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، من طريق عمر مولى غفرة عن رجل عن حذيفة. قال الألباني في السنة لابن أبي عاصم (١٤٤/١): إسناده ضعيف، لجهالة الرجل الذي لم يسم، وعمر مولى غفرة ضعيف، وقد اضطرب في إسناده، وراجع كلام الحويني في جنة المراتب (ص ٤٦).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) انظر: المغني عن الحفظ والكتاب لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (ص ٢٩) بتحقيق الحويني.

(٧) أخرجه معمر بن راشد في جامعه (٢٠٠٧٢)، مختصراً دون ذكر حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وابن أبي شيبة في الإيمان (١١٩)، والمصنف (١٠٤٧٨)، وأحمد في مسنده (١٨٥ و ١٩٢ و ٣٦٩ و ٣٧٦ و ٥٨٢٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه (٨) من عدة طرق، وابن ماجه (٦٣)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، وعبد الله في السنة (٩٢٦)، والنسائي (٤٩٩٠)، والآجري في الشريعة (٢٠٥ و ٢٠٦ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٤٢٧ و ٤٢٩)، ومحمد بن منده في الإيمان (١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣/١٠)، وفي الاعتقاد (ص ٨٤)، وورد بلفظ: (أنا بريء ممن لم يؤمن بالقدر)، وهو جزء من قوله في الرواية المتقدمة، أخرجه الفريابي في القدر (٢٣٠)، وابن بطه في الإبانة (١٦٠٦)، ونحوه برقم (١٦١٣)، واللالكائي (١١٦٤)، ونحوه (١١٦٣).

وخرَّج أبو داود أيضاً من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ (قال)^(١): (لا تجالسوا أهل القدر ولا تفتاحوهم)^(٢)، ولم يصح أيضاً.

وخرَّج ابن وهب عن زيد بن علي^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أمتي لا سهم (لهم)^(٤) في الإسلام يوم القيامة: المرجئة والقدرية»^(٥).

وعن معاذ بن جبل وغيره يرفعه قال: (لعنت القدرية والمرجئة على

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧١٠ و ٤٧٢٠)، والإمام أحمد في المسند (٢٤٣/١) برقم (٢٠٦) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، اعتماداً على توثيق ابن حبان لحكيم بن شريك الهذلي. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٣٣٠)، وضعفه الألباني في ظلال الجنة. وفي مشكاة المصابيح (٣٨/١)، لجهالة حكيم بن شريك الهذلي، وجهله أيضاً أبو حاتم وابن حجر. انظر: تهذيب التهذيب (٤٥٠/٢)، والتقريب برقم (١٤٧٥)، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٥/٣) في ترجمة حكيم بن شريك، وأخرجه عبد الله في السنة (٨٤١)، وأبو يعلى في المسند (٢٤٥)، والآجري في الشريعة (٥٤٣ و ٥٤٤)، وابن حبان في الصحيح (٧٩)، وابن بطة في الإبانة (١٢٧٤ و ١٥٢٠ و ١٩٩٧)، والحاكم (٢٨٧)، واللالكائي (١٨٦ و ١١٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٦٦٢)، والمزي في تهذيب الكمال (١٤٥٩)، جميعهم من طريق حكيم بن شريك.

(٣) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أمه أو ولد، كان صاحب علم وصلاح، خرج على بني أمية فقتل رحمه الله سنة ١٢٥هـ. انظر: السير (٣٨٩/٥)، وطبقات ابن سعد (٣٢٥/٥).

(٤) في (غ) و(ر): «لهما».

(٥) لم أجد هذه الرواية عن زيد بن علي في المصادر المتوفرة لدي، ولكن روي بنحوه عن ابن عباس: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٣٣/٤)، وابن ماجه (٦٢ و ٧٣)، والترمذي (٢١٤٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (٥٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٤٤ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٥١)، وضعفه الألباني. والطبراني في الكبير (١١٦٨٢)، وابن عدي في الكامل (٣٠٩/٣) و(١٩٤/٥)، واللالكائي (١١٥٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٦٨/٥)، والمزي في تهذيب الكمال ترجمة رقم (٤١٤٣)، وبنحوه من ابن عمر وأبي بكر وجابر بن عبد الله وابن مسعود - انظر رواياتهم في: جنة المرتاب (ص ٣٠ - ٥٢)، وعن وائلة بن الأسقع، أخرجه الطبراني في الأوسط (١٦٤٨).

[٢١٩/م]

لسان سبعين نبياً آخرهم محمد/ ﷺ^(١).

وعن مجاهد بن (جبر)^(٢) أن رسول الله ﷺ قال: «سيكون من أمتي قدرية وزنديقية أولئك مجوس»^(٣).

[٢٢٨/٢ط]

/وعن نافع قال: بينما نحن عند عبد الله بن عمر (نعوده)^(٤) إذ (جاءه)^(٥) رجل فقال: إن فلاناً يقرأ عليك السلام - لرجل من أهل الشام - فقال عبد الله: بلغني أنه قد أحدث حدثاً، فإن كان كذلك فلا تقرأن عليه السلام - سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في أمتي مسخ وخسف وهو/ في الزنديقية (والقدرية)»^(٦).

[٣٧٩غ]

وعن ابن الديلمي^(٧) قال: أتينا أبي بن كعب فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر فحدثني (بشيء)^(٨) لعل الله (أن)^(٩) يذهبه من قلبي، فقال: لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهباً في

(١) حديث معاذ أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٣٢٥ و ٩٥٢) - وضعفهما الألباني - والطبراني في المعجم الكبير (١١٧/٢٠) برقم (٢٣٢)، وفي مسند الشاميين (٤٠٠).

(٢) في (ط) و(م): «مجاهد بن جبر»، ولم أعرفه من هو بالتحديد، ففي الإصابة مجاهد بن جبر مولى ابنة غزوان أخت عتبة بن غزوان، وهناك أيضاً مجاهد بن جبر المكي التابعي المشهور، والله أعلم بالصواب. انظر: الإصابة (٤٨٥/٣)، برقم (٨٣٦٣).

(٣) لم أقف عليه من رواية مجاهد عن النبي ﷺ بهذا اللفظ.

(٤) في (غ) و(ر): «قعود».

(٥) في (ط) و(خ): «جاء».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ). والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/٧٣)، برقم (٦٢٠٨)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وينحوه أخرجه الترمذي برقم (٢١٥٢ و ٢١٥٣)، وأبو داود برقم (٤٦١٣)، وابن ماجه (٤٠٦١)، وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، وأخرجه الحاكم (٢٨٥)، واللالكائي (١١٣٥).

(٧) هو عبد الله بن فيروز الديلمي، أبو بشر ويقال أبو يسر، وهو من الرواة عن أبي بن كعب وابن مسعود وحذيفة رضي الله عنهم وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان. انظر: تهذيب التهذيب (٣٥٨/٥).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

[٢/٢٠٠ت]

سبيل الله ما قبله (الله) ^(١) منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم/ أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال لي مثل ذلك.

قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال (لي) ^(٢) مثل ذلك، (ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك) ^(٣).

وفي بعض الحديث: (لا تكلموا في القدر فإنه سر الله) ^(٤)، وهذا كله أيضاً غير صحيح.

وجاء في المرجئة ^(٥) والجهمية ^(٦) (والأشعرية) ^(٧) شيء لا يصح عن رسول الله / ﷺ، فلا تعويل (عليه) ^(٨).

[٢/١٦٦خ]

نعم نقل المفسرون أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ ^(٩) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ^(١٠) نزل في أهل القدر.

فروى عبد بن حميد عن أبي هريرة رضي الله عنه/ قال: (جاء) ^(١١) [٢٥٠ر]

- (١) زيادة من (غ) و(ر).
- (٢) زيادة من (غ) و(ر).
- (٣) ما بين () زيادة من (غ) و(ر) والحديث أخرجه أحمد (١٨٢/٥) و(١٨٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن حبان (٥٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٤)، وصححه الألباني في المشكاة (٤١/١).
- (٤) ورد بنحوه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، أخرجه ابن عدي في الكامل (١٨٦/٧)، في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة، وهو ضعيف، وأخرجه بنحوه عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً الخطيب البغدادي في تاريخه (٣٨٦/٢)، في ترجمة محمد بن عبد بن عامر السمرقندي، وقال عنه: يحدث المناكير على الثقات، يتهم بالكذب. وأخرجه بنحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً اللالكائي (١١٢٢)، وفيه الهيشم بن جمار الحنفي البصري، متروك الحديث، ترجمه ابن حجر في اللسان (٢٠٤/٦)، وذكر الحديث من روايته، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم (٤١٣١).
- (٥) انظر ملحق الفرق برقم (٧٨).
- (٦) انظر تعريفهم في ملحق الفرق.
- (٧) زيادة من (غ) و(ر).
- (٨) ساقط من (م).
- (٩) سورة القمر: الآيتان (٤٨، ٤٩).
- (١٠) في (ط) و(خ) و(ت): «أتى». وهو ساقط من (م).

مشركو قريش إلى النبي ﷺ يخاصمونهم في القدر فنزلت الآية^(١). وروى مجاهد وغيره أنها نزلت في المكذبين بالقدر^(٢)، ولكن إن صح ففيه دليل، وإلا فليس في الآية ما يعين أنهم من الفرق، وكلامنا فيه.

والثاني^(٣): حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزينها في قلوب

[ط ٢٢٩/٢]

العوام/ ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له (الشواهد)^(٤) على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد^(٥) وغيره. فروى عاصم الأحول^(٦) قال:

[ب ٢١٩/م]

جلست إلى قتادة فذكر/ عمرو بن عبيد فوقع فيه ونال منه، فقلت: أبا الخطاب، ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟ فقال: (يا أحول)^(٧) أو لا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى (يُحذر)^(٨)؟

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٦)، وأحمد في المسند (٤٤٤/٢ و ٤٧٦)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٤٩)، وابن ماجه (٨٣)، والترمذي (٢١٥٧)، وابن حبان (٦١٣٩)، وتفسير عبد بن حميد غير مطبوع، ولكن ذكره الشوكاني في فتح القدير (١٢٩/٥) - (١٣٠) وعزاه إلى عبد بن حميد وغيره.

(٢) وهو مروي من حديث زراراة الأنصاري مرفوعاً، أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٨٧١٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٣١٦)، وذكره ابن حجر في الإصابة (٢/ ٥٦٢)، و(٢٩١/٥)، وعزاه لابن شاهين وابن مردويه وابن منده، وذكر أن مداره على حفص بن سليمان اضطرب فيه وهو ضعيف، وينحوه عن ابن عباس موقوفاً أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٨٧١٥)، واللالكائي (١١٦٢ و ١٣٨٨)، وينحوه في المعجم الكبير للطبراني (١١١٦٣).

(٣) أي: الثاني من أوجه جواز تعيين الفرقة بأعيانها. انظر ما سبق (ص ١٥٩).

(٤) في (ط) و(خ) و(ت): «الشهود».

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) هو عاصم بن سليمان البصري، أبو عبد الرحمن، إمام حافظ محدث البصرة، وثقه الإمام أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة، وغيرهم، توفي سنة ١٤٢، وقيل ١٤٣ هـ. انظر: السير (١٣/٦).

(٧) في (م): «ما خول». وفي (خ): «ما حول». وفي أصل (ط): «ما أحول» في (ت): «بياض بمقدار كلمة. والتصحيح من (غ) و(ر) وتاريخ بغداد (١٢/ ١٧٩).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تحذر».

فجئت من عند قتادة وأنا مغتم بما سمعت من قتادة في عمرو بن عبيد، وما رأيت من نسكه وهديه، / فوضعت رأسي نصف النهار وإذا عمرو بن عبيد والمصحف في حجره وهو يحك آية من كتاب الله، (فقلت: سبحان الله، تحك آية من كتاب الله؟)^(١)، قال: إني سأعيدها. قال: فتركته حتى حكها، فقلت له: أعدها، فقال: لا أستطيع^(٢).

فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا (تركوا)^(٣) أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان/ سبب ترك (التعيين)^(٤) الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران فالمرتكب أخفهما وأسهلها، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتأكلة، إتلافها/ أسهل من إتلاف النفس. وهذا شأن الشرع أبداً: (أن يطرح)^(٥) حكم الأخف وقاية من الأثقل.

/ فإذا فقد الأمران فلا ينبغي أن يذكروا (ولا أن)^(٦) يعيّنوا وإن وجدوا، لأن ذلك أول مثير (للشر)^(٧) وإلقاء العداوة والبغضاء، (ومتى)^(٨) حصل باليد منهم أحد ذاكره برفق، ولم (يره)^(٩) أنه خارج (من)^(١٠) السنة، بل يريه أنه مخالف للدليل الشرعي، وأن الصواب الموافق للسنة كذا وكذا، فإن فعل ذلك من غير تعصب ولا إظهار غلبه فهو (أنجح وأنفع)^(١١)، وبهذه الطريقة دُعي الخلق أولاً إلى الله تعالى، حتى (إذا)^(١٢) عاندوا وأشاعوا الخلاف، وأظهروا الفرقة قبلوا بحسب ذلك.

-
- (١) ساقط من (غ) و(ر). (٢) انظر: تاريخ بغداد (١٢/١٧٩).
- (٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) في (غ) و(ر): «التغيير».
- (٥) في (م) و(خ) و(ت): «ويطرح»، وفي (ط): «يطرح».
- (٦) في (ط): «لأن».
- (٧) في (غ) و(ر): «للشحناء».
- (٨) في (ط) و(خ) و(ت): «ومن».
- (٩) في (م) و(غ) و(ر): «ير».
- (١٠) في (ط): «الحج»، وفي (خ): «أنجح».
- (١١) في (غ) و(ر): «عن».
- (١٢) زيادة من (غ) و(ر).

قال الغزالي في بعض كتبه: أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من (جهال)^(١) أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدي (والإدلاء)^(٢) ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت/ من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم [٢٠٢/٢] الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها/ مع ظهور [٢٢٠/١] فسادها، حتى انتهى التعصب بطائفة إلى أن اعتقدوا أن الحروف التي نطقوا بها في الحال بعد السكوت عنها طول العمر قديمة، ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد والتعصب للأهواء، لما وجد مثل هذا الاعتقاد (مستقراً)^(٣) في قلب مجنون فضلاً عن قلب عاقل.

هذا ما قال، وهو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية، فالواجب تسكين الثائرة ما قدر على ذلك، والله أعلم.

/ المسألة الثامنة: [٢٣١/٢]

أنه لما تبين أنهم لا يتعينون فلهم خواص وعلامات يعرفون بها، وهي على قسمين: علامات إجمالية، وعلامات تفصيلية.

فأما العلامات/ الإجمالية فثلاثة^(٤): [٢٥١/٢]

أحدها: الفرقة التي نبه عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَالْفَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعِدَّةَ وَالْبَعْثَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٦)، روى ابن وهب عن إبراهيم النخعي أنه قال: هي الجدال والخصومات/ في الدين^(٧).

[١٦٨/٢]

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٨)، وفي

(١) في (ط) و(خ): «جهل».

(٢) في (ط) و(خ): «مستفزا».

(٤) انظر ما ذكره أيضاً في: الموافقات (٤/١٠٤).

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٠٥). (٦) سورة المائدة: الآية (٦٤).

(٧) تقدم تخريجه (٢/٤٦٥). (٨) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).

[٣٨١ غ] الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا... (الحديث)»^(١) ^(٢).

وهذا التفريق - كما تقدم - إنما هو الذي يصير الفرقة الواحدة فرقاً والشيعية (الواحدة)^(٣) شيعاً.

[٢/٢٠٣ ت] قال بعض العلماء: صاروا فرقاً لاتباع أهوائهم، وبمفارقة الدين/ تشتت أهوائهم فافترقوا، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْماً﴾ - ثم برأه الله منهم بقوله -: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٤)، وهم أصحاب البدع وأصحاب الضلالات، والكلام فيما لم يأذن الله فيه ولا رسوله.

قال: ووجدنا أصحاب رسول الله ﷺ من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين ولم (يتفرقوا)^(٥) ولا صاروا شيعاً لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أذن لهم من (اجتهاد الرأي)^(٦)، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا/ فيه نصاً (واختلفت)^(٧) في ذلك أقوالهم فصاروا محمودين، لأنهم اجتهدوا فيما أمروا به كاختلاف أبي بكر وعمر وعلي وزيد في الجد مع الأم/ وقول عمر وعلي في أمهات الأولاد، وخلافهم في الفريضة المشتركة وخلافهم في الطلاق قبل النكاح، وفي البيوع وغير ذلك، (مما)^(٨) اختلفوا فيه وكانوا مع هذا أهل مودة وتناصح، وأخوة الإسلام فيما بينهم

-
- (١) في (ط) و(خ): «وصدق الحديث».
- (٢) أخرجه مسلم (١٧١٥)، ومالك في الموطأ (١٧٩٦)، وأحمد (٣٦٧/٢)، والبخاري في الأدب المفرد (٤٤٢)، وابن حبان (٣٣٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٤٣٣).
- (٣) في (غ) و(ر): «المنفردة».
- (٤) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).
- (٥) في (غ) و(ر): «يفترقوا».
- (٦) في (ط) و(خ) و(ت): «اجتهاد إلى الرأي».
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «واختلف».
- (٨) في (ط): «فما».

قائمة، فلما حدثت الأهواء المردية، التي حذر منها رسول الله ﷺ، وظهرت العداوات وتحزب أهلها فصاروا شيعاً، دل على أنه إنما حدث ذلك من المسائل المحدثه التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه.

(قال)^(١): (كل)^(٢) مسألة حدثت في الإسلام (واختلف)^(٣) الناس فيها ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقة، علمنا أنها من مسائل الإسلام، وكل مسألة (حدثت)^(٤) (وطرأت)^(٥) فأوجب العداوة (والبغضاء)^(٦) (والتدابير)^(٧) والقطيعة علمنا أنها ليست من أمر الدين/ في [١٦٩/٢] شيء، وأنها التي عنى رسول الله ﷺ بتفسير الآية.

وذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه/ وسلم: «يا عائشة، إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، من هم؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: هم أصحاب الأهواء وأصحاب البدع وأصحاب الضلالة من هذه الأمة» الحديث (وقد)^(٨) تقدم ذكره^(٩).

قال: فيجب على كل ذي عقل ودين أن يجتنبها، ودليل ذلك قوله

(١) في (م) و(خ) و(ت): «فقال».

(٢) في (م) و(غ) و(ر): «فاختلف».

(٣) في (م) و(غ) و(ر): «طرأت».

(٤) في (غ) و(ر): «والتنافر».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الذي».

(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٤)، والطبراني في المعجم الصغير (٥٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (١٣٨/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٣٩ و٧٢٤٠)، كلهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لعائشة: (يا عائشة...)

والحديث أخرجه أبو حاتم كما في العلل لابنه (٧٧/٢)، وأعله الدارقطني في العلل (٢/١٦٣ برقم ١٩١)، وضعفه الألباني في ظلال الجنة (٤)، ونقل عن الهيثمي تضعيفه للحديث في المجمع (١٨٨/١)، وتضعيف ابن كثير للحديث في التفسير (١٩٦/٢)، وروي بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً أخرجه ابن جرير في التفسير (١٤٢٦٦)، وفيه عباد بن كثير وليث بن أبي سليم وكلاهما ضعيف، وأخرجه بنحوه الطبراني في الأوسط (٦٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقال: تفرد به معلل. اهـ. ومعلل هو ابن نفيل الحراني، ذكره ابن حبان في الثقات (٢٠١/٩) والله أعلم.

تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ قَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(١)، فإذا اختلفوا (وتقاطعوا كان ذلك)^(٢) لحدث أحدثه من اتباع الهوى.

// هذا ما قاله، وهو ظاهر في أن الإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف، فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين، وهذه الخاصية قد دل عليها الحديث المتكلم (عليه)^(٣)، وهي موجودة في كل فرقة من الفرق (المُضْمَنَة)^(٤) في الحديث.

[٣٨٢ غ]
[٢٣٣ ط]

ألا ترى كيف كانت ظاهرة في الخوارج الذين أخبر بهم النبي ﷺ في قوله: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»^(٥)، وأي فرقة توازي هذه (إلا)^(٦) الفرقة التي بين أهل الإسلام وأهل الكفر؟ وهي موجودة في سائر من عرف من الفرق أو (من)^(٧) ادعى ذلك (فيهم)^(٨)، إلا أن الفرقة (لا)^(٩) تعتبر على أي وجه كانت، لأنها تختلف بالقوة والضعف.

[٢٥٢ ر]

[٢٢١ م]

وحين ثبت أن مخالفة (بعض)^(١٠) هذه الفرق (إنما هي في القواعد الكلية كانت الفرقة أقوى بخلاف ما إذا خولف)^(١١) (في)^(١٢) الفروع الجزئية (دون الكلية)^(١٣)، (فإن الفرقة لا بد)^(١٤) (أضعف)^(١٥) (فيجب)^(١٦) النظر في هذا كله.

(١) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).

(٢) في (ط): «وتعاطوا» ذلك كان. وفي (خ): «وتعاطوا كان ذلك».

(٣) في (م): «عليها».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المتضمنة».

(٥) تقدم تخريجه (ص ١١٤) من هذا المجلد.

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

(٨) في (غ) و(ر): «فيه».

(٩) ما بين القوسين زيادة من (ت) و(غ) و(ر).

(١٠) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(١١) في (ط): «من».

(١٢) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(١٣) في (م): «فإن الفرقة فلا بد». وفي (ط) و(خ): «باب الفرقة فلا بد». وفي (ت): «فالفرقة بلا بد».

(١٤) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ).

(١٥) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ).

(١٦) في (ط) و(خ): «يجب».

والخاصية الثانية: هي التي نبه عليها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا كَشَبَهُ مِنْهُ﴾ الآية. فبينت الآية أن أهل الزيغ يتبعون متشابهات القرآن، وجعلوا ممن شأنه أن يتبع المتشابه لا المحكم. ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه، ولم (يتبين) ^(١) مغزاه، كان من المتشابه الحقيقي ^(٢) - كالمجمل من الألفاظ وما يظهر (منه) ^(٣) التشبيه ^(٤) - أو من/ المتشابه الإضافي - وهو (ما يحتاج) ^(٥) في بيان معناه الحقيقي إلى دليل خارجي - وإن كان في نفسه ظاهر المعنى لبادي الرأي/ كاستشهاد الخوارج على إبطال/ التحكيم بقوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ^(٦) فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة، وأما على التفصيل فمحتاج إلى البيان، وهو ما تقدم ذكره لابن عباس رضي الله عنهما ^(٧)، لأنه بين أن الحكم (لله) ^(٨) تارة بغير تحكيم (وتارة بتحكيم) ^(٩)، لأنه إذا أمرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله.

وكذلك قولهم: قاتل ولم يسب. (فإنهم حصروا) (الحكم في قسمين) ^(١٠) وتركوا قسماً ثالثاً ^(١١) وهو الذي نبه (عليه) ^(١٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلَاقُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْئَلًا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْتُلُوا آلَ بَنِي قَيْسٍ حَتَّىٰ تَقُتِلَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ^(١٣) الآية فهذا قتال من غير سبي، لكن ابن عباس رضي الله عنه (نبههم) ^(١٤) على وجه أظهر وهو (أن) ^(١٥)

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يبين».

(٢) انظر: ما ذكره الشاطبي عن المتشابه الحقيقي والإضافي في الموافقات (٣/ ٥٤ - ٥٨).

(٣) في (ط): «من».

(٤) يظهر أن الشاطبي يرى أن نصوص الصفات من المتشابه وتقدم التعليق على هذه المسألة (ص ١١٨) من هذا المجلد.

(٥) في (غ) و(ر): «مما احتاج».

(٦) سورة يوسف: الآية (٤٠).

(٧) تقدم (ص ١١٨) من هذا المجلد.

(٨) في (غ) و(ر): «إلا لله».

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ). وفي (غ) و(ر): «وتارة بالتحكيم».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التحكيم في القسمين».

(١١) في (ت): «ببعض بمقدار سطر».

(١٢) زيادة من (خ) و(غ) و(ر).

(١٣) سورة الحجرات: الآية (٩).

(١٤) في (ط): «نبههم».

(١٥) ساقط من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

السبأ إذا حصل فلا بد من وقوع بعض (السهمان)^(١) على أم المؤمنين، وعند ذلك يكون حكمها حكم السبايا في الانتفاع بها كالسبايا، فيخالفون القرآن الذي ادعوا التمسك به.

وكذلك في محو الاسم من إمارة المؤمنين، / اقتضى عندهم أنه إثبات [٣٨٣ غ] (لإمارة)^(٢) الكافرين، وذلك غير صحيح لأن نفي الاسم (منها)^(٣) لا يقتضي نفي المسمى.

وأيضاً فإن فرضنا أنه يقتضي نفي المسمى لم يقتض إثبات إمارة أخرى. فعارضهم ابن عباس بمحو النبي ﷺ (اسم)^(٤) الرسالة من الصحيفة، (وهي معارضة)^(٥) لا قبل لهم بها. ولذلك رجع منهم ألفان، أو من رجع منهم.

فتأملوا وجه اتباع المتشابهات، وكيف / أدى (إلى)^(٦) الضلال والخروج عن الجماعة، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم»^(٧). [٢٠٦/٢ ت]

و/الخاصية الثالثة: اتباع الهوى، وهو الذي نبه عليه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾^(٨)، (والزيغ)^(٩) هو الميل عن الحق اتباعاً للهوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾^(١٠) وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾^(١١). [٢٢١ ب] [٢٣٥/٢ ط]

وليس في حديث الفرق ما يدل على هذه الخاصية ولا على التي قبلها

(١) زيادة من (غ) و(ر). (٢) في (غ) و(ر): «إمارة».

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) ساقط من (غ) و(ر).

(٥) في (ط) و(خ) و(ت): «وهي معارض».

(٦) ساقط من (غ) و(ر). (٧) تقدم تخريجه (٧٢/١).

(٨) سورة آل عمران: الآية (٧). (٩) ساقط من (غ) و(ر).

(١٠) سورة القصص: الآية (٥٠). (١١) سورة الجاثية: الآية (٢٣).

إلا أن هذه الخاصية راجعة في المعرفة بها إلى كل أحد في خاصة نفسه، لأن اتباع الهوى أمر (باطني)^(١) فلا يعرفه غير صاحبه إذا لم يغالط نفسه، إلا/ أن يكون عليها دليل خارجي.

[١٧١/٢خ]

وقد مر أن أصل حدوث الفرق إنما هو الجهل بمواقع السنة، وهو الذي نبه عليه الحديث بقوله: «اتخذ الناس رؤساء جهالاً»^(٢) فكل (واحد)^(٣) عالم بنفسه هل بلغ في العلم مبلغ المفتين أم لا؟ وعالم (إذا)^(٤) راجع النظر فيما سئل عنه: هل هو قائل بعلم واضح من غير إشكال أم بغير علم؟ أم هو على شك فيه؟ والعالم إذا لم يشهد له العلماء فهو في الحكم باق على الأصل من عدم العلم حتى يشهد فيه غيره ويعلم (هو)^(٥) من نفسه ما شهد له/ به، وإلا فهو على يقين من عدم العلم أو على شك، فاختيار الإقدام في هاتين الحالتين على الإحجام لا يكون إلا باتباع الهوى. إذ كان ينبغي له أن يستفتي في نفسه غيره ولم يفعل، (وكان)^(٦) (حقه)^(٧) أن لا يقدم إلا أن يقدمه غيره، ولم يفعل (هذا)^(٨).

[٢٥٣ر]

(وقد)^(٩) قال العقلاء: إن رأي المستشار أنفع لأنه بريء من الهوى، بخلاف من لم يستشر فإنه غير بريء، ولا سيما في الدخول في المناصب العلية والرتب (الشريفة كمرتبة)^(١٠) العلم.

[٢٣٦/٢ط]

/ فهذا أنموذج (ينبه)^(١١) صاحب الهوى في هواه ويضبطه إلى أصل يعرف به، هل هو في تصدرة (لفتياً)^(١٢) الناس متبع للهوى، أم هو متبع للشرع؟

(١) في (م) و(غ) و(ر): «باطن».

(٢) تقدم تخريجه (١١٧/١).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أحد».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في (ط): «وكل». وفي (غ) و(ر): «أو كان».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «من حقه».

(٨) ساقط من (غ) و(ر).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) في (ط) و(خ) و(ت): «الشرعية كرتب».

(١١) في (م): «يتيه».

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إلى فتوى».

وأما الخاصية الثانية^(١) فراجعة (إلى)^(٢) العلماء الراسخين في العلم، لأن معرفة المحكم والمتشابه راجع إليهم، فهم يعرفونها ويعرفون أهلها (بمعرفتهم بها)^(٣) // فهم المرجوع / إليهم في بيان من هو متبع للمحكم فيقلد في الدين، ومن هو (متبع)^(٤) للمتشابه فلا يقلد أصلاً.

[٣٨٤ غ]
[٢٢١ م/ب]
[٢٠٧/٢ ت]

ولكن له (علامات)^(٥) ظاهرة أيضاً نبه عليها الحديث وهو الذي فسرت الآية به، قال فيه: «إذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عنى الله فاحذروهم»، خرّجه القاضي إسماعيل بن إسحاق^(٦).

وقد تقدم أول الكتاب^(٧).

فجعل من شأن المتبع للمتشابه أنه يجادل فيه ويقيم النزاع على (الإيمان)^(٨)، وسبب ذلك أن الزائغ المتبع لما تشابه من الدليل لا يزال في ريب وشك، إذ المتشابه لا يعطي بياناً شافياً، ولا يقف منه متبعه على حقيقة، فاتباع الهوى يلجئه إلى التمسك به، والنظر فيه لا يتخلص له، فهو (في)^(٩) شك أبداً، وبذلك يفارق الراسخ في العلم؛ لأن جداله إن افتقر إليه (فهو في مواقع)^(١٠) / الإشكال العارض طلباً لإزالته، فسرعان ما يزول إذا بين له موضع النظر.

[١٧٢/٢ غ]

وأما ذو الزيغ فإن هواه لا يخليه إلى طرح المتشابه، فلا يزال في جدال عليه وطلب لتأويله.

(١) وهي اتباع المتشابهات ومرت (١٧١/٣). (٢) في (غ) و(ر): «عند».

(٣) ساقط من (ط) و(خ) و(ت)، وفي (م): «بمعرفتهم».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المتبع».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «علامة».

(٦) هو القاضي: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي، قاضي بغداد تقدمت ترجمته.

(٧) انظر: (٧١/١ - ٧٢).

(٨) في (م): «الأحيان». و(غ) و(ر).

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «على».

(١٠) في (غ) و(ر): «ففي مواضع».

ويدل على ذلك أن الآية نزلت في شأن نصارى نجران^(١)، وقصدهم أن يناظروا رسول الله ﷺ في عيسى ابن مريم عليهما السلام، وأنه (الإله)^(٢)، أو أنه ثالث ثلاثة، مستدلين بأمر متشابهات من قوله: (جعلنا)^(٣)، وخلقنا، وهذا/ كلام جماعة، ومن أنه يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى وهو كلام طائفة أخرى (منهم)^(٤)، ولم ينظروا إلى أصله ونشأته بعد أن لم يكن، وكونه كسائر بني آدم يأكل ويشرب وتلحقه الآفات والأمراض. والخبر المذكور في السير^(٥).

والحاصل أنهم إنما أتوا لمناظرة رسول الله ﷺ ومجادلته لا (بقصد)^(٦) اتباع الحق. والجدال على هذا الوجه لا ينقطع، ولذلك لما بين لهم/ الحق (ولم)^(٧) يرجعوا (عنه)^(٨) دعا إلى أمر آخر خافوا منه الهلكة فكفوا عنه، وهو المباهلة^(٩)، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾^(١٠)، وشأن هذا الجدال أنه شاغل عن ذكر الله وعن الصلاة، كالنرد، والشطرنج (ونحوهما)^(١١).

وقد نقل عن حماد بن زيد^(١٢) أنه قال: جلس/ عمرو بن عبيد [٢٢٢/م]

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٦/٤٦٧ - ٤٧٥).

(٢) في (ط) و(خ): «الله».

(٣) في (ط) و(خ) و(غ) و(ر): «فقلنا».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) انظر: طبقات ابن سعد (١/٣٥٧)، وتهذيب السير لابن هشام (١/٥٧٣). وتفسير ابن جرير (٦/١٥١).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يقصدوا».

(٧) في (غ) و(ر): «لم».

(٨) في (غ) و(ر): «حتى».

(٩) المباهلة: هي الملاعبة، وهي أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء، فيقولون: لعنة الله على الظالم منا. انظر لسان العرب، مادة: بهل.

(١٠) سورة آل عمران: الآية (٦١). (١١) في (ط): «وغيرهما».

(١٢) هو حماد بن زيد بن درهم الأردني، تقدمت ترجمته (١/٨٠).

وشيب بن شيبه^(١) ليلة (يتخاصمان)^(٢) إلى طلوع الفجر، قال: (فما صلوا وجعل عمرو)^(٣) يقول: هيه أبا معمر، هيه أبا معمر، فإذا رأيتم أحداً شأنه أبداً الجدال في المسائل مع كل أحد من أهل العلم، ثم لا يرجع ولا يرعوي، فاعلموا أنه زائف القلب متبع للمتشابه فاحذروه.

/ وأما (الخاصية الأولى)^(٤) فعامة لجميع العقلاء من (أهل)^(٥) الإسلام، لأن التواصل والتقاطع / معروف عند الناس كلهم، وبمعرفته يعرف أهله، وهو الذي نبه عليه (حديث)^(٦) الفرق، إذ أشار إلى الافتراق شيعاً (بقوله)^(٧): «وستفترق هذه الأمة على كذا»، ولكن هذا الافتراق إنما يعرف بعد (الملابسة)^(٨) / والمداخلة، وأما قبل ذلك فلا يعرفه كل أحد، فله (علامات)^(٩) تتضمن الدلالة / على (التفرق)^(١٠) (أول)^(١١) مفاتيح الكلام، وذلك إلقاء المخالف لمن لقيه ذم (سلفه)^(١٢) المتقدمين (الذين)^(١٣) اشتهر علمهم وصلاحتهم واقتداء الخلف بهم، (ويختص)^(١٤) بالمدح من لم يثبت له ذلك من شاذ مخالف لهم، وما أشبه ذلك.

وأصل هذه العلامة في الاعتبار تكفير الخوارج - لعنهم الله - الصحابة الكرام رضي الله عنهم، فإنهم ذموا من مدحه الله ورسوله واتفق السلف الصالح على مدحهم والثناء عليهم، ومدحوا من اتفق السلف الصالح على

- (١) هو: شيب بن شيبه أبو معمر المنقري البصري، قال عنه ابن معين: لم يكن بثقة. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٢٧٤).
- (٢) في (غ) و(ر): «يتخاصمون».
- (٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فلما صلوا جعل عمرو». وفي تاريخ بغداد (٩/ ٢٧٧) (١٢/ ١٧٤): «فما صلوا ليلتذ ركعتين. قال: وجعلوا عمرو».
- (٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ما يرجع للأول».
- (٥) زيادة من (م) و(غ) و(ر).
- (٦) في (غ) و(ر): «الحديث».
- (٧) في (م) و(غ) و(ر): «لقوله».
- (٨) في (م): «الملابسة».
- (٩) في (غ) و(ر): «علامة».
- (١٠) في (ت): «المفارقة».
- (١١) في (ط) و(خ): «أولاً».
- (١٢) زيادة من (غ) و(ر).
- (١٣) في (ط): «من».
- (١٤) في (م) و(غ) و(ر): «ويختصون».

ذمه (كعبد الرحمن)^(١) بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه، وصوبوا قتله إياه، وقالوا: إن/ في (شأنه)^(٢) نزل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(٣)، وأما التي قبلها وهي قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٤)، فإنها نزلت في شأن علي رضي الله عنه وكذبوا - قاتلهم الله -، وقال عمران بن حطان في مدحه لابن ملجم:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إنني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا^(٥)

وكذب - (لعنه الله)^(٦) - (فإذا)^(٧) رأيت من يجري على هذا الطريق، فهو من الفرق المخالفة، وبالله التوفيق.

/ وروي عن إسماعيل بن عليه^(٨)، قال: حدثني اليسع^(٩)، قال: تكلم واصل بن عطاء^(١٠) يوماً - يعني المعتزلي - فقال عمرو بن عبيد: ألا تسمعون؟ ما كلام الحسن وابن سيرين - عندما تسمعون - / إلا خرقة حيض ملقاة^(١١). [٢٢٣/١]

روي أن زعيماً من زعماء أهل البدعة كان يريد تفضيل الكلام على الفقه، فكان يقول: إن علم الشافعي وأبي حنيفة، جملة لا يخرج من سراويل امرأة.

هذا كلام هؤلاء الزائغين، قاتلهم الله.

و(أما)^(١٢) العلامة التفصيلية في كل فرقة (فقد)^(١٣) نبّه عليها وأشار

(١) في (م): «وكعبد الله».

(٢) في (غ) و(ر): «قتله».

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٠٧).

(٤) سورة البقرة: الآية (٢٠٤).

(٥) انظر: أخبار الخوارج من الكامل للمبرد (ص ٩).

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) ساقط من (م) و(خ) و(ت).

(٨) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المشهور بابن عليه.

(٩) لم أعرف من هو؟

(١٠) هو واصل بن عطاء الغزال رأس المعتزلة.

(١١) انظر: الكامل لابن عدي (١٠٣/٥). (١٢) زيادة من (غ) و(ر).

(١٣) في (ت): «قد».

إلى جملة منها في الكتاب والسنة، (وفي)^(١) ظني أن من تأملها في كتاب الله وجدها منبهاً عليها ومشاراً إليها، ولولا أنا فهمنا من الشرع الستر (عليها)^(٢) لكان (للکلام)^(٣) في تعيينها مجال متسع مدلول عليه بالدليل الشرعي، وقد كنا هممنا بذلك في ماضي الزمان، فغلبنا عليه ما (دلنا)^(٤) على أن الأولى خلاف/ ذلك^(٥). [خ/١٧٤/٢]

فأنت ترى أن الحديث الذي تعرّضنا لشرحه لم يعيّن في الرواية الصحيحة واحدة/ منها، لهذا المعنى المذكور - والله أعلم - وإنما نبه عليها في الجملة لتحذر مظانها، وعيّن في الحديث المحتاج (إليها)^(٦) / منها وهي الفرقة الناجية ليتحرّرها المكلف، وسكت عن ذلك في الرواية الصحيحة، لأن ذكرها في الجملة يفيد الأمة الخوف من الوقوع فيها، وذكر في الرواية الأخرى فرقة من الفرق الهالكة لأنها - كما قال - أشد (الفرق)^(٧) فتنة على الأمة، وبيان كونها أشد فتنة من غيرها سيأتي (بيانه)^(٨) آخرأ إن شاء الله تعالى.

[ط/٢٤٠/٢] / المسألة التاسعة:

إن الرواية الصحيحة في الحديث أن افتراق اليهود كافتراق النصارى على إحدى وسبعين (فرقة)^(٩)، وهي (في)^(١٠) رواية أبي داود على الشك، إحدى وسبعين، أو (اثنتين)^(١١) وسبعين^(١٢).

(١) في (ط) و(خ): «في».

(٢) في (غ) و(ر): «فيها».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «في الكلام».

(٤) في (غ) و(ر): «دلت».

(٥) وقد ذكر بعضاً من العلامات التفصيلية في الموافقات (١٠٧/٤).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إليه».

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر) وسنن أبي داود (٤٥٦٩): «ثنتين».

(١٢) تقدم تخريجه (ص١٢٢) من هذا المجلد.

وأثبت في الترمذي في الرواية الغربية لبني إسرائيل الثنتين والسبعين لأنه لم يذكر في الحديث افتراق النصارى، وذلك - والله أعلم - لأجل أنه إنما أجرى في الحديث ذكر بني إسرائيل فقط، لأنه ذكر فيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمتي...» الحديث^(١).

[٢٢٣/م/ب]
[٢٥٥/ر]

/وفي أبي داود، (اليهود)^(٢) والنصارى معاً إثبات الثنتين والسبعين/ (جزماً)^(٣) من غير شك^(٤) (كما أثبتت الرواية الصحيحة في الترمذي الإحدى والسبعين من غير شك)^(٥).

وخرَّج الطبري وغيره الحديث على أن بني إسرائيل اختلفت على إحدى وسبعين (ملة)^(٦)، (وأن افتراق)^(٧) هذه الأمة على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة^(٨).

فإن بنينا على إثبات إحدى الروایتين فلا إشكال، لكن في رواية الإحدى والسبعين تزيد هذه الأمة فرقتين، وعلى رواية الثنتين والسبعين تزيد فرقة واحدة، وثبت في بعض كتب/ الكلام في نقل الحديث أن اليهود اختلفت على إحدى وسبعين، وأن النصارى اختلفت على ثنتين وسبعين فرقة، ووافقت سائر الروايات في افتراق (الأمة)^(٩) على ثلاث وسبعين فرقة/ ولم

[٢١١/٢/ت]

[١٧٥/٢/خ]

(١) تقدم تخريجه (ص ١٢٢) من هذا المجلد.

(٢) في (غ) و(ر): «اليهود».

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) تقدم تخريجه (ص ١٢٢) من هذا المجلد.

(٥) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) في (م) و(ت): «وافترقت». وفي (ط) و(خ): «وافترقت».

(٨) لم أقف عليه عند الطبري، وأخرجه نحوه أبو يعلى في المسند (١٥٥/٧)، برقم

(٤١٢٧)، وفيه: يزيد بن أبان الرقاشي، ضعيف كما في التقريب (٧٦٨٣)، وبنحوه

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥٢/٣)، وفيه أيضاً: يزيد الرقاشي، ويحيى بن عبد الله بن

الضحاك البابلتي الحرائي، ضعيف، كما في التقريب (٧٥٨٥).

(٩) في (ط): «هذه الأمة».

أَر هذه الرواية هكذا فيما رأيته من كتب الحديث إلا ما وقع في جامع ابن وهب من حديث علي رضي الله عنه، وسيأتي.

وإن بنينا على إعمال الروايات، فيمكن أن تكون رواية الإحدى والسبعين (وقت)^(١) أُعْلِمَ بذلك ثم أُعْلِمَ (بزيادة)^(٢) فرقة، (إما)^(٣) أنها كانت فيهم ولم يعلم بها النبي ﷺ في وقت (ثم أُعْلِمَ بها في وقت)^(٤) آخر، وإما أن تكون جملة الفرق في الملتين ذلك المقدار فأخبر/ به، ثم حدثت الثانية (والسبعون)^(٥) فيهما فأخبر (بذلك)^(٦) ﷺ، (وعلى الجملة فيمكن أن يكون الاختلاف بحسب التعريف بها أو الحدوث)^(٧) والله أعلم^(٨) بحقيقة الأمر.

[غ٣٨٧]

المسألة العاشرة:

(هذه)^(٩) الأمة ظهر (فيها)^(١٠) فرقة زائدة على الفرق (الأخرى)^(١١) (لليهود)^(١٢) والنصارى، فالثنتان (والسبعون)^(١٣) من الهالكين المتوَعِّدين بالنار، والواحدة في الجنة، فإذا (قد)^(١٤) انقسمت هذه الأمة بحسب هذا الافتراق (إلى)^(١٥) قسمين: قسم في النار وقسم في الجنة، ولم (يبين)^(١٦) ذلك في فرق اليهود ولا في فرق النصارى، إذ لم يبين الحديث (إلا تقسيم

(١) في (غ) و(ر): «في وقت».

(٢) في (م): «بالزيادة».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إما».

(٤) ما بين () زياد من (غ) و(ر).

(٥) في (ط) و(خ) و(ت): «السبعين».

(٦) في (ط): «ذلك».

(٧) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(٨) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

(٩) في (م): «المسألة هذه». وفي (غ) و(ر): «إن هذه».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أن فيها».

(١١) في (غ) و(ر): «الأخر».

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «اليهود».

(١٣) في (م): «والسبعين».

(١٤) زيادة من (غ) و(ر).

(١٥) زيادة من (غ) و(ر).

(١٦) في (غ) و(ر): «يتبين».

هذه الأمة^(١) (فيبقى)^(٢) النظر: هل في اليهود والنصارى فرقة ناجية أم لا؟ وينبني على ذلك (نظر ثان)^(٣): هل زادت هذه الأمة فرقة هالكة أم لا؟ وهذا النظر وإن كان لا ينبني عليه (فقه)^(٤) (ولكنه)^(٥) من تمام الكلام في الحديث.

[٢/٢١٢ت]
[١/٢٢٤م]

فظاهر النقل في (مواضع من/ الشريعة)^(٦) أن كل طائفة/ من اليهود والنصارى لا بد أن (يوجد)^(٧) فيها من آمن بكتابه وعمل (بسنته)^(٨)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٩)، ففيه إشارة إلى أن منهم من لم يفسق، وقال تعالى (في النصارى)^(١٠): ﴿فَتَأْتِنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(١١)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(١٢)، وقال تعالى: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾^(١٣) وهذا كالنص.

[٢/٢٤٢ط]

/ (وفي)^(١٤) الحديث الصحيح عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِي فَلَهُ أَجْرَانِ»^(١٥)، فهذا يدل

(١) في (ت): «أن لا تقسيم لهذين الأمتين». وفي (ط) و(م) و(خ): «أن لا تقسيم لهذه الأمة».

(٢) في (ت): «فينبغي».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «نظران».

(٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) في (ط): «لكنه».

(٦) في (ت): «مواطن من مواضع من الشريعة».

(٧) في (م) و(غ) و(ر): «وجد».

(٨) في (غ) و(ر): «به».

(٩) سورة الحديد: الآية (١٦).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) سورة الحديد: الآية (٢٧).

(١٢) سورة المائدة: الآية (٦٦).

(١٣) سورة المائدة: الآية (٦٦).

(١٤) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٤٤٦، ٣٠١١، ٢٥٥١، ٢٥٤٧، ٢٥٤٤، ٥٠٨٣٩٧)، وفي الأدب المفرد (٢٠٣)، ومسلم (١٥٤ و ١٦٦٦)، وأبو داود الطيالسي في المسند (٥٠٢)، والحميدي في المسند (٧٦٨)، وأحمد في المسند (٣٩٥/٤ و ٤١٤)، والدارمي (٢٢٤٤)، وابن ماجه (١٩٥٦)، وأبو داود (٢٠٥٣)، والترمذي (١١١٦)، والنسائي (٣٣٤٤)، وأبو يعلى (٧٢٥٦)، وابن حبان (٢٢٧ و ٤٠٥٣)، والطبراني في الصغير (١١٣) وفي الأوسط (١٨٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٥١٦ و ١٥١٧).

(بإشارته)^(١) على العمل بما جاء به نبيه.

- [١٧٦/٢] / وخرَّج (عبد بن حميد)^(٢) عن ابن مسعود قال: قال (لي)^(٣) رسول الله ﷺ: (يا عبد الله بن مسعود، قلت: لبيك رسول الله، قال: يا عبد الله بن مسعود، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: يا عبد الله بن مسعود، قلت: لبيك يا رسول الله)^(٤)، قال: أتدري أي عرى الإيمان أوثق؟ - قال - قلت: الله ورسوله أعلم، قال: الولاية في الله والحب في الله، والبغض (في الله)^(٥) - ثم قال: يا عبد الله بن مسعود - قلت: لبيك رسول الله - ثلاث مرات - قال: أتدري أي الناس أفضل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم. ثم قال: يا عبد الله بن مسعود، قلت: لبيك يا رسول الله - ثلاث مرات - قال: هل تدري أي الناس أعلم؟ قلت: الله ورسوله / أعلم، قال: أعلم الناس أبصرهم (للحق)^(٦) إذا اختلف الناس، وإن كان مقصراً في العمل، وإن كان يزحف على استه، واختلف من (كان)^(٧) قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة نجا (منهم)^(٨) ثلاث وهلك سائرهما، فرقة (أزّت)^(٩) الملوك وقاتلتهم على دين (الله ودين)^(١٠) عيسى ابن مريم حتى قتلوا، وفرقة لم يكن لها طاقة / (بمؤازاة)^(١١) الملوك، فأقاموا بين ظهрани قومهم فدعواهم إلى دين الله ودين

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بإشارة».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عبد الله بن عمر».

(٣) زيادة من (غ) و(ر). (٤) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيه».

(٦) في (غ) و(ر): «بالحق». (٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (غ) و(ر): منها.

(٩) في (ط): «أذت» وهو خطأ، والصواب كما في بقية النسخ وروايات الحديث «أزّت» يعني بمقاومة، أصلها من أزر. انظر لسان العرب مادة: «أزا».

(١٠) زيادة من (م) و(خ) و(غ) و(ر).

(١١) في (ط): «بمؤازاة» والصواب كما في بقية النسخ وروايات الحديث: «بمؤازاة» أي: بمقاومة. انظر لسان العرب مادة: «أزا».

عيسى / (ابن مريم)^(١) فأخذتهم الملوك (فقتلتهم)^(٢) وقطعتهم بالمناشير،
 وفرقة لم يكن لها طاقة (بمؤازاة)^(٣) الملوك ولا بأن يقيموا بين ظهرا
 قومهم فيدعوهم إلى دين الله ودين عيسى ابن مريم، فساحوا في الجبال
 (وترهبوا)^(٤) فيها، (فهم)^(٥) الذين قال الله عز وجل (فيهم)^(٦): ﴿وَرَهْبَانِيَّةُ
 ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا
 الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٧)، فالْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِي
 وَصَدَّقُوا بِي، والْفَاسِقُونَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِي وَجحدوا بي)^(٨). فأخبر (في هذا
 الخبر)^(٩) أن فرقا ثلاثا نجت من تلك الفرق المعدودة والباقية هلك.

وخرج ابن وهب من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه دعا
 رأس (الجالوت)^(١٠) وأسقف / النصراني فقال: إني سائلكما عن أمر وأنا
 أعلم به منكما فلا (تكتماني)^(١١)، يا رأس الجالوت، أنشدك الله الذي أنزل
 التوراة على موسى، وأطعمكم المن والسلوى، وضرب لكم في البحر طريقاً
 ييساً، وجعل لكم الحجر الطوري يخرج لكم منه (اثنتا)^(١٢) عشرة عيناً لكل
 سبط من بني إسرائيل عين، إلا ما أخبرني على كم (اختلفت اليهود)^(١٣) من
 فرقة / بعد موسى؟ فقال له: ولا فرقة واحدة، فقال له عليّ (ثلاث
 مرات)^(١٤): كذبت والذي لا إله إلا هو، لقد اختلفت على إحدى وسبعين

(١) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) في (ط): «بمؤازاة».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ): «وهربوا».

(٥) في (غ) و(ر): «هم».

(٧) سورة الحديد: الآية (٢٧).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) في (م): «الجلوت». ورأس الجالوت لقب يطلق على ملك اليهود، وكان يُسمى من

قبل بالقطنون. فتح الباري (١٠/٥٩٣).

(١١) في (ط) و(خ): «تكتما». وفي (م): «تكتموني».

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «اثنتي».

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (م). وفي (غ) و(ر): «اختلفت بنو إسرائيل».

(١٤) زيادة من (غ) و(ر).

فرقة كلها في النار إلا (فرقة واحدة)^(١).

ثم دعا الأسقف^(٢) فقال: أنشدك الله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وجعل على رجله البركة، وأراكم العبرة، فأبرأ الأكمه (والأبرص)^(٣) وأحيا (الموتى)^(٤)، وصنع لكم من الطين طيوراً، وأنباكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم، فقال: دون هذا (الصدق)^(٥) يا أمير المؤمنين. فقال له علي رضي الله عنه: (على)^(٦) كم افترقت (النصارى)^(٧) بعد عيسى ابن مريم من فرقة؟ قال: لا والله ولا فرقة، فقال ثلاث مرات: كذبت، / والله الذي لا إله إلا هو، لقد افترقت على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا (فرقة)^(٨) واحدة، (ثم قال)^(٩): (أما)^(١٠) أنت يا يهودي، فإن الله يقول: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(١١) فهي التي تنجو، (وأما أنت يا نصراني، فيقول: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾^(١٢) الآية، فهذه التي تنجو)^(١٣)، وأما نحن فيقول الله: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(١٤).

[٢١٤/٢]

(١) في (ت) و(م): «فرقة».

(٢) المراتب الدينية عند النصارى هي: البطرك (وهو البابا) والأسقف، والقسيس والراهب. أما البطرك: فهو رئيس الملة عندهم، وخليفة المسيح فيهم، وكان الأساقفة يدعون البطرك بالأب تعظيماً له، فصار الأقسمة يدعون الأسقف فيما غاب عن البطرك بالأب أيضاً تعظيماً له، فاشتبه الاسم في أعصار متطولة، فأرادوا أن يميزوا البطرك من الأسقف في التعظيم، فدعوه البابا، ومعناه أبو الآباء. وأما الأسقف: فهو نائب البطرك حيث يبعث البطرك الأسقف إلى ما بعد عن البطرك من أمم النصرانية.

والقسيس: هو الإمام الذي يقيم الصلوات فيهم، ويفتيهم في الدين. والراهب: هو المنقطع في الخلوة للعبادة، وأكثر خلواتهم في الصوامع. انظر: مقدمة ابن خلدون (٢٨٩/١).

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) في (غ) و(ر): «الميتة».

(٥) في (ر): «أصدق». (٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في (غ) و(ر): «النصرانية». (٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (ط): «فقال». في (م) و(خ): «قال». وهي ساقطة من (غ) و(ر).

(١٠) في (غ) و(ر): «فأما». (١١) سورة الأعراف: الآية (١٥٩).

(١٢) سورة المائدة: الآية (٦٦). (١٣) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(١٤) سورة الأعراف: الآية (١٨١).

فهذه التي تنجو من هذه الأمة^(١). ففي هذا أيضاً دليل.

وخرجه الآجري أيضاً من طريق أنس بمعنى حديث (علي رضي الله)^(٢) عنه: إن واحدة من فرق اليهود ومن فرق النصارى في الجنة^(٣).

وخرّج سعيد بن منصور في تفسيره من حديث عبد الله أن بني إسرائيل/ لما طال عليهم/ الأمد (فقتل)^(٤) قلوبهم اخترعوا كتاباً من عند أنفسهم استهوت قلوبهم واستحلته ألسنتهم، وكان الحق يحول (بينهم و)^(٥) بين كثير من شهواتهم، حتى نبذوا/ كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فقالوا: اعرضوا هذا الكتاب على بني إسرائيل فإن تابعوكم فاتركوهم، وإن خالفوكم فاقتلوهم، (ثم)^(٦) قالوا: لا، بل أرسلوا إلى فلان - رجل من علمائهم - فاعرضوا عليه هذا الكتاب، فإن (تابعكم)^(٧) فلن يخالفكم أحد بعده، وإن خالفكم فاقتلوه فلن يختلف عليكم بعده أحد، فأرسلوا إليه (فأخذ)^(٨) ورقة فكتب فيها (كتاب الله)^(٩) ثم/ جعلها في قرن، ثم علقها في عنقه، ثم لبس عليها الثياب، ثم أتاهم فعرضوا عليه الكتاب، فقالوا: أتؤمن بهذا؟ (قال)^(١٠) فأوماً إلى صدره فقال: آمنت بهذا، وما لي لا أؤمن بهذا؟ - يعني الكتاب الذي في (القرن)^(١١) - فخلوا سبيله، وكان له أصحاب يغشونه، فلما مات نبشوه فوجدوا القرن ووجدوا (فيه)^(١٢) الكتاب، فقالوا:/ ألا ترون قوله: آمنت بهذا، وما لي لا أؤمن بهذا؟ وإنما عني

(١) أخرجه ابن نصر في السنة برقم (٦٠) من طريق ابن وهب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (م).

(٣) أخرجه الآجري في الشريعة (٢٥)، وينحوه في مسند أحمد (١٣٥/٣)، ويشهد لمعناه حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه.

(٤) في (غ) و(ر): «قتل».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في (م): «تابعكم».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فأخذوا».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الكتاب».

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) في (غ) و(ر): «القرآن».

(١٢) زيادة من (غ) و(ر).

(هذا) ^(١) الكتاب (فاختلفت) ^(٢) بنو إسرائيل على بضع وسبعين ملة، وخير مللهم أصحاب ذلك القرن - قال عبد الله -: (وإن من/ بقي منكم سيري منكراً، وبحسب امرئ، يرى منكراً لا يستطيع أن يغيره، أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره) ^(٣).

[٢١٥/٢]

فهذا الخبر أيضاً يدل على أن (في) ^(٤) بني إسرائيل فرقة كانت على الحق الصريح في زمانهم، لكن لا (أضمن) ^(٥) عهداً صحته ولا صحة ما قبله.

وإذا ثبت أن في اليهود والنصارى فرقة ناجية لزم من ذلك أن يكون في هذه (الأمّة) ^(٦) فرقة (هالكة) ^(٧) زائدة (بناءً) ^(٨) على رواية الشنيتين والسبعين، أو فرقتين بناء على رواية الإحدى والسبعين، فيكون لها نوع من التفرق لم يكن لمن تقدم من أهل الكتاب، / لأن الحديث المتقدم أثبت أن هذه الأمّة (تبعث) ^(٩) من قبلها من أهل الكتابين في أعيان مخالفتها، فثبت أنها تبعثها في أمثال (بدعها) ^(١٠)، وهذه هي:

[٢٤٥/٢]

المسألة الحادية (عشرة) ^(١١):

فإن الحديث الصحيح قال: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فاختلف».

(٣) هكذا في (ط) و(م) و(خ)، (بحسب امره، يرى منكراً لا يستطيع أن يغيره، إن يعلم الله من قلبه خيراً كاره) والتصحیح من (غ) و(ر) ومن ابن جرير، وما بين القوسين () بياض في (ت) بمقدار سطر، والأثر أخرجه - مختصراً - ابن جرير في تفسير سورة الحديد: الآية (١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٣٩/١٠) برقم (١٨٨٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٥/٦).

(٤) ساقط من (م). وفي (ت) و(غ) و(ر): «من».

(٥) في (م) و(غ) و(ر): «أضمن». (٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) في (خ) و(ط) و(ت): «ناجية». (٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (ط): «تبعث».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بدعتها».

(١١) في (ت) و(خ) و(م): «عشر».

وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر (ضب)^(١) / لا تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟^(٢)، زيادة إلى حديث الترمذي الغريب، فدل ضرب المثال في التعيين على أن الاتباع في أعيان أفعالهم.

وفي الصحيح عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ قبل خيبر^(٣) ونحن حديثو عهد بكفر، وللمشركين سدره يعكفون حولها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها ذات أنواط، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال لهم النبي ﷺ: «الله أكبر (هذا)^(٤) كما قالت بنو إسرائيل: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة، (قال: إنكم قوم تجهلون)^(٥) لتركبن سنن من كان قبلكم...»^(٦).

- (١) في (م): «ضب خرب». وهي ليست في الصحيحين.
 (٢) أخرجه البخاري (٧٣٢٠، ٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩)، وأبو داود الطيالسي (٢١٧٨)، وأحمد في المسند (٣٢٥/٢ و ٣٢٧ و ٣٣٦ و ٤٥٠ و ٥١١ و ٥٢٧) و (٣/٨٤ و ٨٩ و ٩٤) و (٥/٣٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩٤)، والحاثر بن أبي أسامة - بغية الباحث - (٧٥٤)، وأبو يعلى (٦٢٩٢)، وابن حبان (٦٧٠٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٩٤٣ و ٦٠١٧) و (١٣/١٧ برقم ٣)، وفي مسند الشاميين (٩٨٧)، والحاكم (١٠٦ و ٤٤٥ و ٨٤٠٤).
 (٣) هكذا في جميع النسخ، وهكذا وقعت الرواية في سنن الترمذي (٤١٢/٤) برقم (٢١٨٠) التي حققها كمال يوسف الحوت، إكمالاً لتحقيق أحمد شاكر، وهكذا وقعت الرواية في مسند أبي يعلى (٣/٣٠) برقم (١٤٤١)، ومعجم الصحابة لابن قانع (١/١٧٢) برقم (١٨٥).

وجاءت بلفظ: «حنين» وهو الصواب، أخرجها بهذا اللفظ كل من أخرج الحديث سوى من ذكر قبل، إلا ابن حبان، فروى الحديث في صحيحه (٩٤/١٥) بلفظ: «هوازن» وهو معنى رواية «حنين»، ويظهر أن الشاطبي نقل الحديث من بعض نسخ الترمذي، لأن في نسخة الترمذي برواية الكروخي (١٤٣) بلفظ: «حنين» ولا يبعد التصحيف بين «حنين» و«خير» لما بينهما من المشابهة في الرسم.

- (٤) زيادة من (م) و(غ) و(ر).
 (٥) زيادة من (غ) و(ر).
 (٦) الحديث ليس في أحد الصحيحين، ولعل المؤلف يقصد صحيح ابن حبان أو الترمذي، والحديث أخرجه أبو داود الطيالسي (١٣٤٦)، والحميدي في المسند (٨٤٨)، وأحمد في المسند (٢١٨٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٧٦)، وحسنه الألباني، والترمذي (٢١٨٠) وأبو يعلى (١٤٤١)، وابن حبان (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير (٣٢٩١) و (٣٢٩٤) وغيرهم.

وصار حديث الفرق بهذا التفسير صادقاً على أمثال البدع التي تقدمت لليهود والنصارى، وأن هذه الأمة/ تبتدع في دين (الله)^(١) مثل تلك البدع وتزيد عليها ببدعة لم تتقدمها (فيها)^(٢) واحدة من الطائفتين، ولكن هذه البدعة الزائدة (إنما تعرف بعد)^(٣) معرفة البدع الآخر، وقد مر أن/ ذلك لا يعرف، أو لا يسوغ التعريف به وإن عرف، (فلذلك)^(٤) لا تتعين البدعة الزائدة، والله أعلم.

وفي (الحديث)^(٥) أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع»، فقال رجل: يا رسول الله، كما فعلت فارس والروم؟ قال: «وهل الناس إلا أولئك»^(٦)، وهو بمعنى الأول، إلا أنه ليس فيه ضرب مثل، فقلوه: «حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها»، يدل على أنها تأخذ بمثل ما أخذوا/ به، إلا أنه لا يتعين في الاتباع لهم أعيان بدعهم، بل قد تتبعها في أعيانها (وقد تتبعها)^(٧) في أشباهها، فالذي يدل على الأول قوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» الحديث، فإنه قال فيه: «حتى لو دخلوا في جحر ضب (خرب)^(٨) لا تتبعتموهم».

(١) في (غ) و(ر): «الإسلام». (٢) في (م) و(غ) و(ر).

(٣) في (ت): «لا تعرف إلا بعد».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فكذلك».

(٥) في (غ) و(ر): «الصحيح».

(٦) أخرجه من حديث أبي هريرة أحمد في المسند (٢/٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٦٧، ٥١١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٣٦)، ونعيم بن حماد في الفتن (٢/٧١١)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٣/٥٣٣). وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري في الصحيح (٧٣١٩)، ومسلم (٢٦٦٩)، وأحمد (٣/٨٤، ٨٩، ٩٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٣٧)، وابن حبان في الصحيح (٦٧٠٣) وللحديث روايات متقاربة من حديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وسهل بن سعد وشداد بن أوس.

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وتتبعها».

(٨) ساقطة من (غ) و(ر).

والذي يدل على الثاني قوله: فقلنا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط. فقال ﷺ: «هذا كما قالت بنو إسرائيل اجعل لنا إلهاً» الحديث، فإن اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله، لا أنه هو (بعينه)^(١) فلذلك/ لا يلزم (في)^(٢) الاعتبار (بالمنصوص)^(٣) عليه (أن يكون)^(٤) ما لم ينص عليه/ مثله من كل وجه، والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة^(٥):

أنه ﷺ أخبر أنها كلها في النار، وهذا وعيد يدل على أن تلك الفرق قد ارتكبت كل واحدة منها معصية كبيرة أو ذنباً عظيماً، إذ قد تقرر في الأصول أن ما يتوعد (الشرع)^(٦) عليه (لخصوصه)^(٧) (فهو)^(٨) كبيرة، إذ لم يقل: كلها في النار، إلا من جهة الوصف (الذي)^(٩) اختلفت بسببه عن السواد الأعظم وعن (جماعته)^(١٠) وليس ذلك إلا البدعة المفرقة، إلا أنه ينظر في هذا الوعيد هل هو أبدي أم لا؟ وإذا قلنا أنه غير أبدي: هل هو نافذ أم في المشيئة؟

أما المطلب الأول فينبني على أن بعض البدع مخرجة من الإسلام، أو ليست (بمخرجة)^(١١)، والخلاف في الخوارج وغيرهم من المخالفين في العقائد موجود - وقد تقدم ذكره قبل هذه - فحيث نقول بالتكفير (يلزم)^(١٢)

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بنفسه».

(٢) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٣) في (غ) و(ر): «المنصوص».

(٤) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عشر».

(٦) في (ط) و(ت): «الشر».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فخصوصيته».

(٨) زيادة من (غ) و(ر). (٩) ما بين القوسين ساقط من (م).

(١٠) في (غ) و(ر): «الجماعة».

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مخرجة».

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لزم».

منه تأييد (التعذيب بناءً) ^(١) على القاعدة (إن الكفر والشرك) ^(٢) لا يغفره الله سبحانه .

[٢٤٧/٢ ط]
[١٨٠/٢ غ]

// وإذا قلنا بعدم التكفير فيحتمل - على مذهب أهل السنة - أمرين :
أحدهما: نفوذ الوعيد من غير غفران، ويدل على ذلك ظواهر الأحاديث، وقوله هنا: «كلها في النار» أي مستقرة ثابتة فيها.

فإن قيل: ليس إنفاذ الوعيد بمذهب أهل السنة. قيل: بلى قد قال به طائفة منهم في بعض الكبائر (كقتل النفس عمداً، وأشباه آخر وإن كانوا قائلين بأن أهل الكبائر) ^(٣) في مشيئة الله تعالى، لكن/ دلهم الدليل في خصوص كبائر على أنها خارجة عن ذلك الحكم ^(٤)، ولا (بُعْد) ^(٥) (في) ^(٦) ذلك، فإن المتبع هو الدليل، فكما دلهم على أن أهل الكبائر على الجملة في المشيئة كذلك دلهم على تخصيص ذلك العموم الذي في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ ^(٧) فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِمِدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ ^(٨) فأخبر أولاً أن جزاءه جهنم، وبالع في ذلك بقوله تعالى:

[٣٩١ غ]

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التحريم».

(٢) في (غ) و(ر): «على أن الشرك والكفر».

(٣) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٤) مسألة القاتل عمداً، ذهب فيها بعض السلف إلى أن القاتل عمداً لا توبة له، وممن ذهب إلى هذا القول: زيد بن ثابت وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وأبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن وقتادة والضحاك بن مزاحم، والذي عليه الجمهور أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله عز وجل، والأدلة على ذلك كثيرة، ومنها عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وهذا الذي رجحه ابن جرير وابن تيمية وابن كثير وغيرهم من أهل العلم. انظر: تفسير ابن جرير (٥٧/٩ - ٧٠)، وتفسير ابن كثير (١/٥٣٥ - ٥٣٩)، وفتح القدير للشوكاني (١/٤٩٧ - ٤٩٩)، وزاد المسير لابن الجوزي (٢/٩٣)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/٢١٣ - ٢١٥)، ومجموع الفتاوى (٢٥/١٦).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بد».

(٦) في (ط): «من».

(٨) سورة النساء: الآية (٩٣).

(٧) سورة النساء: الآية (٤٨).

﴿خَلِيدًا فِيهَا﴾ عبارة عن طول المكث فيها، ثم عطف بالغضب (عليه)^(١)، ثم بلعته، ثم ختم ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، والإعداد قبل البلوغ إلى المُعد مما يدل على حصوله للمعد له، ولأن القتل اجتمع فيه حق الله وحق المخلوق وهو المقتول.

قال ابن رشد: ومن شرط صحة/ التوبة من مظالم العباد تحليلهم أو رد/ (التبعات)^(٢) إليهم. وهذا (مما لا سبيل)^(٣) (للقاتل)^(٤) إليه إلا بأن يدرك المقتول حياً فيعفو عنه (بطيب)^(٥) نفسه، (كذلك قال)^(٦).

وأولى من هذه العبارة أن نقول: ومن شرط خروجه من تباعة القتل مع التوبة (لله)^(٧) استدراك ما (فوت)^(٨) على المجني عليه (إما بالتحلل منه)^(٩)، وإما ببذل القيمة له، وهو أمر لا يمكن (بعد)^(١٠) فوت المقتول. فكذلك (يمكن)^(١١) في صاحب البدعة من جهة الأدلة، فراجع ما تقدم في الباب الثاني تجد فيه كثيراً من التهديد والوعيد المخوف جداً.

/وانظر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١٥) فهذا وعيد، ثم قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ وتسويد الوجوه علامة الخزي ودخول (النار)^(١٢)، ثم قال تعالى: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ وهو تقريع وتوبيخ، ثم قال تعالى: ﴿فَذَوْقُوا الْعَذَابَ﴾^(١٣)، وهو تأكيد آخر.

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في (م): «ما لسبيل».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إلى القاتل».

(٤) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فات».

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ).

(٨) ساقط من (غ) و(ر).

(٩) هكذا في سائر النسخ ولعل الصواب: (لا يمكن).

(١٠) في (ط): «النار النار».

(١١) سورة آل عمران: الآية (١٠٦).

وكل هذا التقرير بناء على أن المراد بالآيات أهل (القبلة)^(١) من أهل البدع؛ لأن المبتدع إذا أتبع في بدعته لم/ يمكنه التلافي - غالباً - فيها، ولم يزل أثرها في الأرض (مستطيراً)^(٢) إلى (يوم القيامة)^(٣) قيام الساعة، وذلك كله بسببه، فهي أدهى من قتل النفس.

قال مالك رحمة الله عليه: إن العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد أن لا يشرك بالله شيئاً (رجوت)^(٤) له أرفع المنازل، لأن كل ذنب بين العبد وربّه هو/ منه على رجاء، (وصاحب البدعة ليس هو منها على رجاء)^(٥)، (إنما)^(٦) يهوى (به)^(٧) في نار جهنم^(٨). فهذا منه نص (في إنفاذ)^(٩) الوعيد.

(والمطلب)^(١٠) الثاني: أن يكون مقيداً بأن يشاء الله تعالى إصلاهم (النار)^(١١)، وإنما (حمل)^(١٢) قوله: (كلها في النار)، أي هي ممن يستحق النار، كما قالت الطائفة الأخرى في قوله تعالى: ﴿فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ خَلِيداً فِيهَا﴾^(١٣) أي ذلك جزاؤه (إن جازاه)^(١٤)، فإن عفا عنه فله العفو إن شاء الله، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١٥)، فكما ذهبت طائفة من الصحابة ومن بعدهم إلى أن القاتل في المشيئة^(١٦) - وإن لم يكن الاستدراك كذلك - يصح أن يقال هنا بمثله.

(١) في (غ) و(ر): «الغفلة». (٢) في (ط): «مستطيل».

(٣) زيادة من (م).

(٤) في (ط) و(ت): «وجبت». وفي (ت) و(م): «رجيت».

(٥) ساقط من (غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «إما».

(٧) في (غ) و(ر): «بها». (٨) بنحوه في حلية الأولياء (٦/٣٢٥).

(٩) في (غ) و(ر): «بإنفاذ». (١٠) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «في النار».

(١٢) في (غ) و(ر): «يحمل». (١٣) سورة النساء: الآية (٩٣).

(١٤) ساقط من (ط). (١٥) سورة النساء: الآية (٤٨).

(١٦) تقدم الكلام على هذه المسألة (ص ١٩٠) من هذا المجلد.

[١/٢٢٧م]
[٤٣٩٢ع]المسألة / الثالثة / عشرة^(١):

إن قوله ﷺ: «إلا واحدة»، قد أعطي بنصه أن الحق واحد لا (يختلف)^(٢)، إذ لو كان للحق فرق أيضاً لم يقل: «إلا واحدة»، ولأن الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق، لأنها الحاكمة بين المختلفين، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٣) الآية، (فرد)^(٤) (التنازع)^(٥) إلى الشريعة، فلو كانت الشريعة تقتضي الخلاف لم يكن في الرد إليها فائدة، وقوله: ﴿فِي شَيْءٍ﴾، نكرة في سياق الشرط، فهي صيغة من صيغ العموم، فتتنظم كل تنازع على العموم، فالرد فيها لا يكون إلا (إلى أمر)^(٦) واحد فلا يسع أن يكون أهل الحق فرقاً.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾^(٧)، وهو نص فيما نحن فيه، فإن السبيل الواحد لا يقتضي الافتراق، بخلاف السبل المختلفة.

فإن قيل: فقد تقدم في المسألة العاشرة في حديث ابن مسعود: (واختلف من كان قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة، نجا منها ثلاث وهلك سائرهما)^(٨) إلى آخر الحديث، فلو لزم ما قلت لم يجعل أولئك الفرق ثلاثاً، وكانوا فرقة واحدة، وحين (يُنبِئُوا)^(٩) ظهر أنهم كلهم على الحق والصواب، فكذلك يجوز أن تكون الفرق في هذه الأمة، لولا أن الحديث/ أخبر أن الناجية واحدة.

[٢/١٨٢خ]

فالجواب: / أولاً: إن ذلك الحديث لم نشترط الصحة في نقله، إذ لم

[٢/٢٢٠ت]

(١) في (ت) و(خ) و(م): «عشر». (٢) في (غ) و(ر): «مختلف».

(٣) سورة النساء: الآية (٥٩).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إذ رد».

(٥) في (ت): «المتنازع».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لأمر».

(٧) سورة الأنعام: الآية (١٥٣).

(٨) تقدم تخريجه (ص ١٨٢) من هذا المجلد.

(٩) في (خ): «ينبؤا».

نجده في الكتب التي لدينا المشترك فيها الصحة^(١).

/وثانياً: أن تلك الفرق إن عدت (هنالك ثلاثاً فإنما عدت هنا)^(٢) واحدة لعدم الاختلاف بينهم في أصل الاتباع، وإنما الاختلاف في القدرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو (عدمها)^(٣)، وفي كيفية الأمر والنهي خاصة.

[٢٥٠/٢]

فهذه الفرق لا (تتنافى لصحة)^(٤) الجمع بينهما، فنحن نعلم أن المخاطبين في ملتنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مراتب: فمنهم من يقدر على ذلك باليد وهم الملوك (والحكام)^(٥) ومن أشبههم، ومنهم من يقدر باللسان كالعلماء ومن قام مقامهم، ومنهم من لا يقدر إلا بالقلب، إما مع البقاء بين ظهرانيهم (إذ لم يقدر)^(٦) على الهجرة أو مع الهجرة إن (قدر)^(٧) /عليها، وجميع ذلك (خصلة)^(٨) واحدة من خصال الإيمان، ولذلك جاء في الحديث قوله ﷺ: «ليس بعد ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٩).

[٢٢٧م/ب]

فإذا كان كذلك فلا يضرنا عدُّ الناجية في بعض الأحاديث ثلاثاً باعتبار، وعدّها واحدة باعتبار آخر، وإنما يبقى النظر في عدّها اثنتين وسبعين فتصير بهذا الاعتبار سبعين، وهو معارض لما تقدم من جهة الجمع بين فرق هذه الأمة وفرق غيرها، مع قوله: (لتركبن سنن من كان قبلكم

(١) لا يلزم عدم ورود الحديث في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة عدم صحة الحديث، بل هناك أحاديث صحيحة كثيرة في كتب لم يلتزم أصحابها صحة كل ما فيها.

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «هنا ثلاثاً فإنما عدت هناك».

(٣) في (غ) و(ر): «في عدمها».

(٤) في (ط) و(خ) و(ت): «لا تنافي الصحة».

(٥) في (ط) و(خ): «والحكام».

(٦) في (غ) و(ر): «إذا لم يقدروا».

(٧) في (غ) و(ر): «قدروا».

(٨) في (ط): «خطة».

(٩) أخرجه مسلم (٤٩)، وأحمد في المسند (٣/١٠ و ٢٠ و ٤٩ و ٥٤)، وابن ماجه (١٢٧٥ و ٤٠١٣)، وأبو داود (١١٤٠ و ٤٣٤٠)، والنسائي في المجتبى (٥٠٠٨)، وفي السنن الكبرى (١١٧٣٩)، وأبو يعلى (١٠٠٩)، وابن حبان (٣٠٦ و ٣٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٢٩٣ و ١٤٣٢٥ و ١٩٩٦٦).

شبراً بشبر وذراعاً بذراع^(١).

(ويمكن)^(٢) في الجواب أحد أمرين: إما أن يترك الكلام في (هذا)^(٣) رأساً (إذ)^(٤) خالف الحديث الصحيح، لأنه ثبت فيه (إحدى وسبعين) وفي حديث ابن مسعود (ثنتين / وسبعين).

[غ٣٩٣]

[ط٢٥١/٢]

[ت٢٢١/٢]

[ر٢٦٠]

/ وإما أن (يتأول)^(٥) أن (الثلاث)^(٦) التي نجت ليست فرقاً ثلاثاً، وإنما هي فرقة واحدة انقسمت إلى المراتب/ الثلاث، لأن الرواية الواقعة/ في تفسير عبد بن حميد هي قوله: (نجا منها ثلاث) ولم يفسرها بثلاث فرق وإن كان هو ظاهر المساق، ولكن قَصَدَ الجمع بين الروايات ومعاني (الأحاديث)^(٧) ألجأ إلى ذلك، والله أعلم بما أراد رسوله من ذلك. وقوله ﷺ: «كلها في النار إلا واحدة» ظاهر في العموم، لأن كلاً من صيغ العموم، وفسره الحديث الآخر: «ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة»، وهذا/ نص لا يحتمل التأويل.

[خ١٨٣/٢]

المسألة الرابعة عشرة^(٨):

أن النبي ﷺ لم يعيّن من الفرق (فرقة)^(٩) واحدة، وإنما تعرض لعلها خاصة، وأشار إلى الفرقة الناجية حين سئل عنها، وإنما وقع ذلك كذلك ولم يكن الأمر بالعكس لأمر:

أحدها: أن تعيين الفرقة الناجية هو الأكّد في البيان بالنسبة إلى تعبد المكلف والأحق بالذكر، إذ لا يلزم تعيين الفرق الباقية إذا عينت الواحدة،

(١) تقدم تخريجه (ص ١٨٧) من هذا المجلد.

(٢) في (ط): «ويمكن أن يكون في الجواب».

(٣) في (غ) و(ر): «ذلك».

(٤) في (ط): «إذا».

(٥) في (غ) و(ر): «تأول».

(٦) في (ط) و(خ): «الثلاثة».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الحديث».

(٨) في (ت) و(خ) و(م): «عشر».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إلا فرقة».

وأيضاً فلو عينت الفرق كلها إلا هذه (الواحدة)^(١) لم يكن بد من بيانها، لأن الكلام فيها يقتضي ترك أمور (هي)^(٢) بدع، والترك للشيء لا يقتضي فعل شيء آخر لا ضدّاً ولا خلافاً، فذكر الواحدة هو المفيد على الإطلاق.

والثاني: أن ذلك أوجز لأنه إذا ذكرت نحلة (الفرقة)^(٣) الناجية علم على البديهة أن ما سواها/ (مما)^(٤) يخالفها ليس بناج وحصل التعيين بالاجتهاد، بخلاف ما إذا ذكرت الفرق إلا الناجية فإنه يقتضي شرحاً كثيراً، ولا يقتضي في الفرقة الناجية اجتهاداً، لأن إثبات العبادات التي تكون مخالفتها بدعاً لا حظ للعقل في الاجتهاد فيها.

[٢٢٨/م]

/والثالث: أن ذلك أخرى بالستر، كما تقدم بيانه^(٥) في مسألة (تعين)^(٦) الفرق، ولو فسّرت لتناقض ذلك قصد الستر،/ ففسر ما يحتاج إليه وترك ما لا يحتاج إليه إلا من جهة المخالفة، فالعقل وراء ذلك مرمي تحت أذيال الستر، والحمد لله، فبيّن النبي ﷺ ذلك بقوله: «ما أنا عليه وأصحابي»^(٧)، ووقع ذلك جواباً للسؤال الذي سألوه إذ قالوا: من هي يا رسول الله؟ فأجاب بأن الفرقة الناجية من (اتصفت)^(٨) بأوصافه ﷺ وأوصاف أصحابه، وكان ذلك معلوماً عندهم غير خفي فاكتفوا به، وربما يحتاج إلى تفسيره بالنسبة إلى من بُعد (عن)^(٩) (تلك)^(١٠) الأزمان.

[٢٥٢/ط]

[٢٢٢/٢]

وحاصل الأمر أن أصحابه كانوا مقتدين به مهتدين بهديه، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم وأثنى عليهم مَثْبُوعُهُمْ محمد ﷺ، وإنما (كان)^(١١) خُلِقَهُ ﷺ القرآن، فقال تعالى: ﴿وَلِئَلَّكَ لَعَلَّ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(١٢)، فالقرآن

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الأمة».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وهي».

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) في (م): «إنما».

(٥) انظر: (ص ١٥٧ - ١٥٨) من هذا المجلد.

(٦) زيادة من (غ) و(ر). (٧) سبق تخريجه (٣/١٢٢).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «اتصف».

(٩) زيادة من (غ) و(ر) و(ت). (١٠) في (ت): «ذلك».

(١١) زيادة من (غ) و(ر). (١٢) سورة القلم: الآية (٤).

(إذا)^(١) هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنة مبينة/ له، فالمتبع للسنة متبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى الناس/ بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة (للجنة)^(٢) بفضل الله، وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا عليه وأصحابي» فالكتاب والسنة هو الطريق المستقيم، وما سواهما من الإجماع وغيره فناشئ عنهما، هذا هو الوصف الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهو معنى ما جاء في الرواية الأخرى من قوله: (وهي الجماعة) لأن الجماعة في وقت الإخبار كانوا على ذلك الوصف، إلا أن في لفظ الجماعة معنى (آخر)^(٣) (تراه)^(٤) بعد إن شاء الله.

/ ثم إن في هذا التعريف نظراً لا بد من الكلام (عليه)^(٥) وذلك أن كل داخل تحت ترجمة الإسلام من سني أو مبتدع مدع أنه هو الذي نال رتبة النجاة ودخل في غمار/ تلك الفرقة، إذ لا يدعي/ (خلاف)^(٦) ذلك إلا من خلع ربة الإسلام، وانحاز إلى فئة الكفر، كاليهود والنصارى، وفي معنائهم من دخل بظاهره في الإسلام وهو/ معتقد غيره كالمنافقين، وأما من لم يرض لنفسه إلا بوصف الإسلام وقاتل سائر الملل على هذه الملة، فلا يمكن أن يرضى لنفسه (بأخص)^(٧) مراتبها وهو (مدع أحسنها)^(٨)، وهو (العلم)^(٩) فلو علم المبتدع أنه مبتدع لم يبق على تلك الحالة ولم يصاحب أهلها، فضلاً عن أن يتخذها ديناً يدين به الله، وهو أمر مركوز في الفطرة لا يخالف فيه عاقل.

فإذا كان كذلك فكل فرقة تنازع صاحبها في فرقة النجاة. ألا ترى أن

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إنما».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إلى الجنة».

(٣) زيادة من (غ) و(ر). (٤) في (غ) و(ر): «نذكره».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عليه فيه».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م). وفي (غ) و(ر): «غير».

(٧) في (غ) و(ر): «بأخص».

(٨) في (م): «مدح أخصها». وفي (غ) و(ر): «مدح أخصها».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المعلم».

المبتدع آخذ أبداً في تحسين حالته شرعاً وتقبيح حاله غيره؟.

(فالظاهري)^(١) يدّعي أنه (هو)^(٢) المتبع للسنة، (والقايس)^(٣) يدّعي أنه الذي فهم الشريعة، وصاحب نفي الصفات يدّعي أنه الموحد.

والقائل باستقلال (قدرة)^(٤) العبد (يدّعي)^(٥) أنه صاحب العدل، (ولذلك)^(٦) سمى المعتزلة أنفسهم أهل العدل والتوحيد، والمشبّه يدّعي أنه المثبت لذات الباري وصفاته، لأن نفي التشبيه عنده نفي محض، وهو العدم.

(وكذلك)^(٧) كل طائفة من الطوائف (التي)^(٨) ثبت لها اتباع الشريعة أو لم يثبت لها.

وإذا رجعنا إلى الاستدلالات القرآنية أو السنية على الخصوص، فكل طائفة تتعلق بذلك أيضاً.

فالخوارج تحتج بقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي / ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله»^(٩)، وفي رواية: «لا يضرهم / خلاف من خالفهم»، [٢٥٤/٢ط] [١٨٥/٢خ]

(١) في (ط): «فالظاهر».

(٢) في (ط) و(خ): «والغاش». وفي (م): «والقاصر».

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) و(خ) و(ت).

(٥) في (ط) و(خ): «كذلك». (٧) في (م): «ولذلك».

(٨) في (م) و(خ): «الذي».

(٩) هذا حديث متواتر روي عن عدد كبير من الصحابة، وأخرجه أكثر المحدثين في تصانيفهم منهم البخاري (٣٦٤٠، ٧٤٥٩، ٧٣١١، ٣٦٤١)، ومسلم (١٩٢٤، ١٩٢٣، ١٩٢٠، ١٠٣٧، ١٧٤)، وأحمد (٣٢١/٢ و ٣٤٠ و ٣٧٩) و (٤٣٦/٣) و (٩٧/٤) و (١٠١) و (٣٥/٥ و ٢٧٩)، وابن الجعد في مسنده (١٠٧٦)، وأبو داود (٢٤٨٤)، وابن ماجه (٦ - ١٠)، والترمذي (٢١٩٢ و ٢٢٢٩)، وأبو يعلى (٦٤١٧ و ٧٣٨٣)، وابن حبان (٦١ و ٦٨٣٥ و ٦٨٣٥)، والطبراني في الأوسط (٧٤)، وفي الكبير (٢٠١ و ٦٣٥٧ و ٧٦٤٣) و (١٧/٣١٤ برقم ٨٦٩ و ٨٧٠) و (١٩/١ برقم ٨٠١ و ٨٧٠ و ٨٩٣)، و (٢٠/٢ برقم ٩٦٠ - ٩٦٢)، وفي مسند الشاميين (٥٧ و ٨٦٠ و ١٥٦٣)، والحاكم (٨٣٨٩) والشهاب في مسنده (٩١٣ و ٩١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٦٠٥)، وغيرهم.

و«من قتل دون ماله فهو شهيد»^(١).

(والقاعد)^(٢) يحتج بقوله: «عليكم بالجماعة، فإن يد الله (مع الجماعة)^(٣)»^(٤)، و«من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه»^(٥)، وقوله: «كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل»^(٦).

والمرجئ يحتج بقوله: «من قال لا إله إلا الله مخلصاً (من قلبه)^(٧) فهو في الجنة/ وإن زنى وإن سرق»^(٨)، والمخالف له (محتج)^(٩) بقوله: [٢٢٤/٢] «لا يزني الزاني حين يزني/ وهو مؤمن»^(١٠). [غ٣٩٥]

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٢ و ٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠)، والطيالسي (٢٣٣ و ٢٣٩٢ و ٢٢٩٤)، والحميدي (٨٣)، وأحمد (٧٨/١ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠) و (٢٢٣/٢ و ١٦٣ و ٢٠٩ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢١)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٠٦)، وابن الجعد (١٦٩٨)، والحارث بن أبي أسامة - بغية الباحث - (٦٣٦)، وأبو داود (٤٧٧٢)، وابن ماجه (٢٥٨٠ - ٢٥٨٢)، والترمذي (١٤١٨)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥٦٧ و ٧٦٤)، والنسائي في المجتبى (٤٠٨٤ - ٤٠٩٥)، وفي الكبرى (٣٥٤٧ - ٣٥٥٨)، وأبو يعلى (٦٧٧٦ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥٣ و ٢٠٦١)، وابن حبان (٣١٩٤ و ٤٧٩٠)، والطبراني في الصغير (٢٢٣ و ٤٢٨)، وفي الأوسط (٧٩٣ و ١٤٢٢ و ١٦٥٢)، وفي الكبير (٣٥٢ - ٣٥٤ و ٧١٧٠ و ١٠٤٦٣ و ١٢٦٤١)، والحاكم (٦٦٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٤١٢ و ٥٨٥٧ و ٥٨٥٨ و ١٦٥٥٣ و ١٦٥٥٤ و ١٧٤١١)، وغيرهم.

(٢) في (غ) و(ر): «والقايد».

(٣) في (غ) و(ر): «عليها».

(٤) (٥) تقدم تخريجه (١٢٧/٣).

(٦) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٤٥/٥)، وأحمد (١١٠/٥ و ٢٩٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٦٣)، وأبو يعلى (١٥٢٣ و ٧٢١٥)، والطبراني في الكبير (١٧٢٤ و ٣٦٢٩ و ٣٦٣١) والحاكم (٨٥٧٨) وانظر: التلخيص الحبير (٨٤/٤).

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(م) و(غ).

(٨) أخرجه بنحوه البخاري (١٢٣٧، ٦٤٤٤، ٦٤٤٣، ٦٢٦٨، ٥٨٢٧، ٣٢٢٢، ٢٣٨٨، ٧٤٨٧)، ومسلم (٩٤)، وأحمد (٢٦٠/٤ و ١٥٩/٥ و ١٦١)، والترمذي (٢٦٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٩٥٥ و ١٠٩٥٨ و ١٠٩٦٢)، وابن حبان (٢١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٥٥٩).

(٩) في (غ) و(ر): «يحتج».

(١٠) أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٦٨١٠، ٦٧٧٢، ٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧)، والطيالسي =

والقدرى يحتج بقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(١)،
وبحديث: «كل مولود يولد على الفطرة (حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه
أو ينصرانه أو يمجسانه)»^(٢) (٣).

والمفوض يحتج بقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۖ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا
وَتَقْوَاهَا﴾^(٤) (٥)، وفي الحديث: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(٥).

والرافضة^(٦) تحتج بقوله ﷺ: «لَيَرَدَنَّ الحوض أقوام ثم (ليختلجن)»^(٧)
دونى، فأقول: يا رب أصحابى (أصحابى)^(٨)، فيقال: إنك لا تدري ما
أحدثوا بعدك، (إنهم)^(٩) لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»^(١٠)
ويحتجون في تقديم علي رضي الله عنه (بقوله)^(١١): (أنت منى بمنزلة هارون

= (٨٢٣)، والحميدي في مسنده (١١٢٨)، وابن راهويه (٤١٦ - ٤١٨) وابن الجعد
(٢٦٥ و ٧٣٦)، وأحمد (٢٤٣/٢ و ٣١٧ و ٣٧٦ و ٣٨٦ و ٤٦٩) و (٣/٣٤٦ و ٣٥٢)
و (١٣٩/٦)، وعبد بن حميد (٥٢٥ و ٩١٩)، والدارمي (٢١٠٦)، وابن ماجه
(٣٩٣٦)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي (٢٦٢٥)، والنسائي (٤٨٦٩ - ٤٨٧٣
و ٥٦٦٠)، وغيرهم كثير.

(١) سورة الروم: الآية (٣٠). (٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٥٨، ٦٥٩٩، ٤٧٧٥، ١٣٨٥، ١٣٥٩، ١٣٥٩)، ومسلم
(٢٦٥٨)، ومالك (٥٧١)، والطيالسي (٢٣٥٩ و ٢٤٣٣)، والحميدي (١١١٣)، وأحمد
(٢/٢٣٣ و ٢٥٣ و ٢٧٥ و ٢٨٢ و ٣١٥ و ٣٤٦ و ٣٩٣ و ٤١٠ و ٤٨١) و (٣/٣٥٣)، وأبو
داود (٤٧١٤)، والترمذي (٢١٣٨)، وأبو يعلى (٩٤٢ و ٦٣٠٦ و ٦٣٩٤ و ٦٥٩٣)،
وغيرهم كثير.

(٤) سورة الشمس: الآيتان (٧، ٨).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٦٢ و ٤٩٤٥ - ٧٥٥٢، ٦٦٠٥، ٦٢١٧، ٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧)
- (٢٦٤٩)، وأحمد (١٣٢/١ و ١٤٠)، وابن ماجه (٧٨)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي
(٢١٣٦)، والنسائي في الكبرى (١١٦٧٩) وأبو يعلى (٣٧٥ و ٦١٠)، والطبراني في
الصغير (٩٥٠)، وابن حبان (٣٣٥).

(٦) تقدم التعريف بهم (٢٥/١) وانظر: تعريفهم في الملحق رقم (٢٢) و(٥٢) تحت مسمى
الشيعة والإمامية.

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ليخلفن».

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ثم».

(١٠) تقدم تخريجه (١١٦/١). (١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ب».

من موسى، غير أنه لا نبي بعدي^(١)، و(من كنت مولاة فعلي مولاة)^(٢).

ومخالفوهم يحتجون في تقديم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بقوله: (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)^(٣) و(يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر)^(٤) إلى أشباه ذلك، مما يرجع إلى معناه.

والجميع مُحَوِّمُونَ - في زعمهم - على الانتظام في سلك الفرقة الناجية، وإذا كان كذلك أشكل على (المبتدي)^(٥) في النظر ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه/ ولا يمكن أن يكون مذهبهم مقتضى هذه الظواهر، فإنها متدافعة متناقضة، وإنما يمكن الجمع فيها إذا جعل بعضها أصلاً، فيرد البعض الآخر إلى ذلك الأصل بالتأويل.

وكذلك (فعل كل)^(٦) واحدة من تلك الفرق تستمسك ببعض تلك الأدلة وترد ما سواها إليها، أو تهمل اعتبارها بالترجيح، إن كان الموضع

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦ و٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤)، وأحمد (١٧٩/١) و(٣٢/٣) و(٣١٩/٦)، وفي الفضائل (١٠٧٩)، وابن ماجه (١١٥ و١٢١)، والترمذي (٣٧٢٤)، والنسائي في الكبرى (٨١٣٩ و٨٣٩٩ و٨٤٣٥ و٨٥١١ و٨١٤٣ و٨٤٣٣ و٨٤٣٦ و٨٤٤٥ و٨٤٤٧ و٨٤٤٩)، وأبو يعلى (٧٣٩ و٧٥٥)، والطبراني في الصغير (٩١٨)، وفي الأوسط (١٤٨٨)، وفي الكبير (٣٢٨ و٣٣٣ و٣٣٤ و٢٠٣٥ و٣٥١٥ و٤٠٨٧ و١١٠٨٧) و(١٤٦/٢٤) برقم ٣٨٤ - ٣٨٨.


(٢) أخرجه أحمد (١٥٢/١) و(٣٦١/٥ و٣٦٦)، وفي الفضائل (٩٤٧ و٩٥٩ و١٠٢١ و١٠٤٨)، والترمذي (٣٧١٣)، والنسائي في الكبرى (٨٤٧٠ و٨٤٦٨ و٨٤٧١ و٨٤٧٢ و٨١٤٤ و٨٤٨٤)، والطبراني في الصغير (١٩١)، وفي الأوسط (٣٤٨ و١١١٥)، وفي الكبير (٤٩٩٦ و٥٠٧١ و٥٠٩٦) و(٢٩١/١٩) برقم ٦٤٦، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم ٦٥٢٣ و٦٥٢٤.

(٣) أخرجه الحميدي في مسنده (٤٤٩)، وأحمد (٣٩٩/٥ و٣٠٢)، وفي الفضائل (١٩٨ و٤٧٨ و٤٧٩)، وابن ماجه (٩٧)، والترمذي (٣٦٦٢ - ٣٦٦٣)، والحاكم (٤٤٥٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٣٦٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١١٤٢ و١١٤٣).

(٤) أخرجه البخاري (٧٢١٧)، ومسلم (٢٣٨٧)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢١٨/٢) و(٢٢٥)، والدارمي (٨٢)، وابن حبان (٦٥٩٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٣٦٥).

(٥) في (ط) و(خ): «المبتدع». (٦) في (م) و(غ) و(ر): «فعلوا بكل».

من الظنيات التي يسوغ فيها الترجيح، أو تدعى أن أصلها الذي ترجع إليه قطعي والمعارض له (ظني)^(١) فلا يتعارضان.

وإنما كانت طريقة الصحابة رضي الله عنهم ظاهرة في الأزمنة المتقدمة، أما وقد استقرت مآخذ الخلاف (في كل نوع من أنواع العلوم الشرعية فلا يمكن الرجوع (إلى طريقة)^(٢) يتفق الجميع على أنها طريقة الصحابة؛ لأن الاتفاق على ذلك مع القصد إلى الخلاف^(٣) / (محال)^(٤)، / وهذا الموضع مما (يتضمنه)^(٥) قول الله تعالى: / ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾  إِلَّا مَنْ رَجَعَ رُبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ^(٦).

[٢٢٥/٢ت]

[١٨٦/٢خ]

[٢٦٢ر]

فتأملوا - رحمكم الله - كيف صار الاتفاق محالاً في العادة ليصدق العقل بصحة ما أخبر الله به.

والحاصل أن تعيين هذه الفرقة الناجية في (مثل)^(٧) زماننا صعب، ومع ذلك فلا بد من النظر فيه، وهو نكتة هذا الكتاب، فليقع به فضل اعتناء بحسب ما هياه الله تعالى، وبالله التوفيق.

ولما كان ذلك يقتضي كلاماً كثيراً أرجأنا القول فيه إلى باب آخر، (نذكره)^(٨) فيه على حدته، إذ ليس هذا موضع ذكره، والله المستعان.

/ المسألة الخامسة عشرة^(٩): [٢٥٦/٢ط]

(أنه صلى)^(١٠) الله عليه وسلم (قال)^(١١): «كلها في النار إلا واحدة» (وختّم)^(١٢) ذلك، (وقُدّم)^(١٣) أنه لا يُعَدُّ من الفرق إلا المخالف/ في أمر [٢٢٩م/ب]

(١) ما بين القوسين ساقط من (م). (٢) زيادة من (ر).

(٣) ما بين () زيادة من (غ). (٤) في (ط) و(ت) و(خ): «فمحال».

(٥) في (غ) و(ر): «يتنظمه». (٦) سورة هود: الآية (١١٨ - ١١٩).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وذكره».

(٩) في (ت) و(خ) و(م): «عشر». (١٠) في (غ) و(ر): «أنه لما قال صلى».

(١١) ساقط من (غ) و(ر). (١٢) في (غ) و(ر): «وختّم».

(١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وقد تقدم».

كلي وقاعدة عامة، (لم)^(١) ينتظم/ الحديث - على الخصوص - إلا أهل البدع المخالفين للقواعد، وأما من ابتدع في الدين لكنه لم يبتدع (ما)^(٢) (ينقض)^(٣) أمراً كلياً، أو يخرم أصلاً من الشرع عامّاً، فلا دخول له في النص المذكور، فينظر في حكمه: هل (يلحق)^(٤) بمن ذكر، أم لا؟

والذي يظهر في المسألة أحد أمرين: إما أن نقول: إن الحديث لم يتعرض لتلك الوساطة بلفظ ولا معنى، إلا أن ذلك يؤخذ من عموم الأدلة المتقدمة، كقوله: «كل بدعة ضلالة» وما أشبه ذلك، وإما أن نقول: إن الحديث وإن لم يكن في لفظه دلالة ففي معناه ما يدل على قصده في الجملة، وبيانه: (أنه)^(٥) تعرض لذكر الطرفين الواضحين:

أحدهما: طرف السلامة والنجاة من غير داخله شبهة ولا إمام (ببدعة)^(٦)، وهو قوله: (ما أنا عليه وأصحابي).

والثاني: طرف الإغراق في البدعة/ وهو الذي تكون فيه البدعة كلية أو تخرم أصلاً كلياً، جرياً على عادة الله في كتابه العزيز، لأنه تعالى لما ذكر أهل الخير وأهل الشر ذكر كل فريق منهم (بأعلى)^(٧) ما (عمل)^(٨) من خير أو شر، ليبقى المؤمن فيها بين الطرفين خائفاً راجياً، إذ (حصل)^(٩) التنبيه بالطرفين الواضحين، فإن الخير على مراتب بعضها أعلى من بعض، والشر على مراتب بعضها أشد من بعض، فإذا ذكر أهل الخير الذين في أعلى الدرجات خاف أهل الخير الذين دونهم أن لا يلحقوا بهم، (أو رجوا أن يلحقوا بهم)^(١٠)، وإذا ذكر أهل الشر الذين/ في (أشد)^(١١) المراتب

[٢/ ١٨٧خ]
[٢/ ٢٥٧ط]

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ولم».

(٢) في (غ) و(ر): «بما».

(٣) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «يقتضي».

(٤) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بدعة».

(٧) في (ط): «بأعلى».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يحمل».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «جعل».

(١٠) في (ط) و(خ) و(ت): «أشهر».

(١١) ساقط من (غ) و(ر).

خاف أهل الشر الذين دونهم أن يلحقوا بهم، أو رجوا أن (لا)^(١) يلحقوا بهم.

وهذا المعنى معلوم بالاستقراء، وذلك الاستقراء - إذا تم - يدل على قصد الشارع إلى ذلك المعنى، ويقويه ما روي (عن)^(٢) سعيد بن منصور في تفسيره عن عبد الرحمن بن سابط^(٣) قال: لما بلغ الناس أن أبا بكر يريد أن يستخلف عمر رضي الله عنهما قالوا: ماذا يقول لربه إذا لقيه؟ استخلف علينا فظاً غليظاً - وهو لا يقدر على شيء - فكيف لو قدر؟ فبلغ ذلك أبا بكر رضي الله عنه فقال: أبري تخوفوني؟ أقول: استخلفت خير (أهلك)^(٤)، ثم أرسل إلى عمر رضي الله عنه فقال: إن الله عملاً بالليل لا يقبله بالنهار، وعملاً بالنهار لا يقبله (بالليل)^(٥)، واعلم أنه (لا يقبل)^(٦) نافلة حتى تؤدي الفريضة، ألم تر أن الله ذكر أهل الجنة (فذكرهم)^(٧) بأحسن أعمالهم، وذلك أنه (تجاوز عن سيئة حتى يقول القائل: أنى يبلغ عملي مثل هذا ألم تر أن الله حين ذكر أهل النار، فذكرهم بأسوأ أعمالهم وذلك أنه)^(٨) رد عليهم حسنة فلم يقبل منهم حتى يقول القائل: عملي خير من هذا؛ ألم تر أن الله أنزل الرغبة والرغبة لكي (يرغب)^(٩) المؤمن فيعمل، (ويرهب)^(١٠) فلا يلقي بيده إلى التهلكة؟ ألم تر أنما ثقلت موازين من ثقلت موازينه باتباعهم/ الحق وتركهم الباطل فثقل (ذلك)^(١١) (عملهم)^(١٢)، وحق لميزان لا يوضع فيه إلا حق أن يثقل، ألم تر أنما خفت/ موازين من خفت موازينه باتباعهم الباطل

[٣٩٧ع]

[٢٢٧/٢ت]

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) عبد الرحمن بن سابط الجمحي المكي، ثقة، روى عن أبي بكر وعمر مرسلًا، انظر: الجرح والتعديل (٥/٢٤٠)، تهذيب الكمال (١٧/١٢٣).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «خلقك».

(٥) في (م) و(خ) و(ت): «إلا بالليل».

(٦) في (غ) و(ر): «لن تقبل».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (م) و(غ) و(ر): «يرهب».

(١٠) في (م): «و«يرغب».

(١١) في (غ) و(ر): «عليهم».

(١٢) في (غ) و(ر): «عليهم».

وتركهم الحق، وحق (الميزان)^(١) لا يوضع فيه إلا (باطل)^(٢) أن يخف - ثم قال -: (أما)^(٣) إن حفظت وصيتي لم يكن غائب أحب إليك من الموت، وأنت لا بد لاقية - وإن ضيعت وصيتي لم يكن غائب أبغض إليك من الموت ولا تعجزه^(٤).

[٢٥٨/٢ ط]
[٢٦٣ ر]

/ وهذا الحديث وإن لم يكن (في الصحة)^(٥) هنالك، ولكن معناه صحيح يشهد له الاستقراء لمن تتبع آيات القرآن الكريم، ويشهد لما (تقدم)^(٦) من أن هذا المعنى مقصود استشهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمثله، إذ رأى بعض أصحابه وقد اشترى لحماً بدرهم: أين تذهب بكم هذه الآية: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾^{(٧)(٨)}.

(١) في (م) و(خ): «الميزان».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الباطل».

(٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) أخرجه - مختصراً - عبد الرازق في المصنف (٤٤٩/٥)، (٩٧٦٤) بإسناد صحيح عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد عن أسماء بنت عميس قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر... إلخ. وهذا الرجل هو: طلحة بن عبيد الله، كما في رواية ابن جرير في تهذيب الآثار - مسند عمر - (٩٢٥/٢)، وفي التاريخ (٤٣٣/٣). ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٦٧/٣)، (١٨٠٨). أما رواية ابن سابط التي ذكرها المصنف، فأخرجها سعيد بن منصور في سننه (٩٤٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٦/١)، وابن سابط روايته عن أبي بكر مرسلة. وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٣١٩)، وهناد في الزهد (٢٨٤/١)، (٤٩٦)، وابن أبي شيبه في المصنف (٥٧٢/١٤) (١٨٩٠٢)، والخلال في السنة (٢٧٥/١)، (٣٣٧)، وجميعهم من طريق زبيد اليامي عن أبي بكر وزبيد روايته عن أبي بكر مرسلة.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١٩٩/٣)، من طريق الواقدي، وهو ضعيف. وأخرجه أيضاً (٢٧٤/٣)، من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وصالح بن رستم صدوق كثير الخطأ، كما في التقريب (٢٨٦١).

(٥) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «تقرر».

(٧) سورة الأحقاف: الآية (٢٠).

(٨) أخرجه مالك في الموطأ (١٦٧٤)، عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمر، ويحيى لم يدرك عمر وأخرجه الحاكم في المستدرک (٣٦٩٨)، من طريق القاسم بن عبد الله بن =

والآية إنما نزلت في الكفار، لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلْهَبْتُمْ﴾ الآية إلى أن قال: ﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ الْخَفَىٰ وَيَمَّا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾^(١) ولم يمنعه/ رضي الله عنه إنزالها في الكفار من الاستشهاد بها في مواضع اعتباراً بما تقدم، وهو أصل شرعي تبين في كتاب الموافقات^(٢).

فالحاصل أن من عدا الفرق من المبتدعة الابتداع الجزئي لا يبلغ مبلغ أهل البدع (في)^(٣) الكلليات، في الذم والتصريح بالوعيد بالنار، ولكنهم اشتركوا في المعنى المقتضي للذم والوعيد، كما اشترك في اللفظ صاحب اللحم - حين تناول بعض الطيبات على وجه فيه كراهية ما، في اجتهاد عمر - مع من أذهب طيباته في حياته الدنيا من الكفار، وإن كان (بينهما)^(٤) ما (بينهما)^(٥) من البون البعيد، والقرب والبعد (من الطرف)^(٦) المذموم بحسب ما يظهر من الأدلة للمجتهد، وقد تقدم بسط ذلك في بابه، والحمد لله.

المسألة السادسة عشرة^(٧):

/ أن رواية من/ روى في تفسير الفرقة الناجية: (وهي الجماعة) [٢٢٨/٢ ت] محتاجة إلى التفسير لأنه إن كان (معناها)^(٨) بَيِّنًا من جهة تفسير الرواية [٢٣٠ م/ب] الأخرى - وهي قوله: (ما أنا/ عليه وأصحابي) - فمعنى لفظ (الجماعة) من [٢٥٩/٢ ط] حيث المراد به في إطلاق الشرع محتاج إلى التفسير.

فقد جاء في أحاديث كثيرة منها الحديث الذي نحن في تفسيره، ومنها

= عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب، والقاسم قال عنه الذهبي: «واه».

(١) سورة الأحقاف: الآية (٢٠). (٢) انظر: الموافقات (٣/٢٣٩).

(٣) في (م): «وهو ساقط من (غ) و(ر)».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) ساقط من (ط). في (ت): «ما بينهما ما بينهما».

(٦) في (ت): «يباض بمقدار كلمتين. وفي (ط) و(م) و(خ): «من العارف».

(٧) في (ت) و(خ) و(م): «عشر».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «معناه».

ما صح عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، (فإنه)^(١) من فارق الجماعة (شبراً)^(٢) فمات مات ميتة جاهلية»^(٣).

وصح من حديث حذيفة قال: قلت يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: (نعم)، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم، وفيه دَخَنٌ، (قلت)^(٤): وما دخنه؟ قال: قوم (يستئون بغير سنتي و)^(٥) يهدون/ بغير هديي تعرف منهم وتنكر. (وفي رواية: قوم يهدون بغير هديي ويستنون بغير سنتي تعرف منهم وتنكر)^(٦).

قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: فإن لم يكن (لهم)^(٧) جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى (يدركك)^(٨) الموت وأنت على ذلك)^(٩).

وخرج الترمذي والطبري عن ابن/ عمر قال: خطبنا عمر بن الخطاب [١٨٩/٢ غ]

(١) في (غ) و(ر): «فإن».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «شيئاً».

(٣) أخرجه البخاري في الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، برقم (٧١٤٣)، ومسلم (٣/١٤٧٧ - ١٤٧٨)، برقم (١٨٤٩)، وأحمد في المسند (١/٢٧٥)، (٢٩٧)، والدارمي في السنن (٢/٣١٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١١٠١)، وأبو يعلى في المسند (٤/٢٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/١٥٧)، وفي شعب الإيمان (٦/٦٠)، جميعهم من حديث ابن عباس.

(٤) في (م) و(خ): «قال».

(٦) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يدرك».

(٩) تقدم تخريجه (١/١١٢).

(٧) زيادة من (ط) و(غ) و(ر).

رضي الله عنه بالجابية^(١) فقال: إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا، فقال: (أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم (يفشو)^(٢) الكذب حتى يحلف الرجل ولا يُستحلف، ويشهد ولا يُستشهد، عليكم بالجماعة، وإياكم/ والفرقة، لا يخلون رجل بامرأة، فإنه لا (يخلون)^(٣) رجل بامرأة إلا كان ثالثهما/ الشيطان، الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، ومن أراد بحبوبة الجنة فليلزم الجماعة، ومن سترته حسنته وساءته سيئته فذلك هو المؤمن)^(٤).

[٢٢٩/٢ت]

[٢٦٠ط]

وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يد الله مع الجماعة»^(٥)، حديث غريب.

ومثله عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ^(٦): «إن الله لا يجمع أمتي (أو قال: أمة محمد)^(٧) على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذَّ إلى النار»^(٨).

وخرَّج أبو داود/ عن أبي ذر قال:/ قال رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه»^(٩).

[٢٣١م/١]
[٢٦٤ر]

(١) الجابية: منطقة تقع شمال بلدة الصنمين في سوريا، ولها تل يعرف بتل الجابية، وهي قريبة من الجولان. انظر: معجم المعالم الجغرافية، لعاتق البلادي. (ص ٧٧).

(٢) في (غ) و(ر): «يفتروا». (٣) في (غ) و(ر): «يخلو».

(٤) أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، وأحمد في المسند (١١٤) و(١٧٧)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٣)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٤٣/٢)، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٩٠)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٢٢٤)، والحاكم في المستدرک (٣٨٧)، والضياء في المختارة (١٨٥).

(٥) أخرجه الترمذي (٢١٦٦)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٦) ما بين () زيادة من (غ) و(ر). (٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) أخرجه الترمذي (٢١٦٧)، وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٣٢/٢): صحيح دون قوله: «ومن شذ». وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٨٠)، والحاكم في المستدرک (٣٩١ - ٣٩٧).

(٩) أخرجه أبو داود برقم (٤٧٥٨)، وأحمد في المسند (١٨٠/٥)، وابن أبي عاصم في السنة برقم (٨٩٢) و(١٠٣٥)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (٤٣٤/٢)، وأخرجه =

وعن عرفجة^(١) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستكون في أمتي (هتات وهتات)^(٢)، فمن أراد أن (يفرق)^(٣) أمر المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان»^(٤).

فاختلف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال:

أحدها: (أنها)^(٥) السواد الأعظم من أهل الإسلام وهو (الذي)^(٦) يدل عليه كلام أبي غالب^(٧): إن السواد الأعظم (هم)^(٨) الناجون من الفرق، فما كانوا عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية، سواء خالفهم في شيء من الشريعة أو في إمامهم وسلطانهم، فهو مخالف للحق. وممن قال بهذا أبو مسعود الأنصاري^(٩) وعبد الله بن مسعود، فروي أنه لما قتل عثمان سئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة، فقال: عليك بالجماعة فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى (يستريح بر)^(١٠)، أو يستراح من فاجر^(١١).

= الحاكم في المستدرك (٤٠١ و ٤٠٢)، والشهاب في المسند (٤٤٨)، وذكر له روايات أخر ابن حجر في التلخيص الحبير (٤١/٤).

(١) هو عرفجة بن شريح الكندي، روى عنه أبو حازم الأشجعي، وزياذ بن علامة ووقدان العيذي. انظر: الجرح والتعديل (١٧/٧)، والإصابة (٤٧٤/٢).

(٢) في (ط): «هتات وهتات». (٣) في (غ) و(ر): «يفارق».

(٤) أخرجه مسلم (١٨٥٢)، وأبو داود الطيالسي (١٢٢٤)، وأحمد (٢٦١/٤ و ٣٤١) و(٦/٢٣)، وأبو داود (٤٧٦٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٨٥٢)، والنسائي في المجتبى (٤٠٢٠ - ٤٠٢٣)، وفي الكبرى (٣٤٨٣ - ٣٤٨٦)، وابن حبان (٤٥٧٧)، والطبراني في الكبير (٤٨٧ و ٤٨٨) و(١٧/برقم ٣٥٣ - ٣٦٧)، والحاكم (٢٦٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٤٦٦ - ١٦٤٦٨).

(٥) في (غ) و(ر): «أنه». (٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) تقدمت ترجمته (ص ١٢٣). (٨) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «هو».

(٩) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، روى أحاديث كثيرة، ومعدود في علماء الصحابة، نزل الكوفة، وتوفي ٣٩هـ، وقيل ٤٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد (١٦/٦)، والجرح والتعديل (٣١٣/٦).

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تستريح».

(١١) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (١٩٤٦١)، والحاكم (٨٥٤٥)، وبنحوه في السنة =

وقال: إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة^(١).

وقال/ ابن مسعود رضي الله عنه: عليكم بالسمع والطاعة [٣٩٩ غ]
(والجماعة)^(٢) فإنها جبل الله الذي أمر به، ثم قبض يده وقال: إن الذي
تكرهون في/ الجماعة خير من الذي تحبون في الفرقة^(٣). [٢/ ٢٣٠ ت]

وعن الحسين^(٤) قيل له: أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ؟ فقال: إي
والله^(٥) الذي لا إله إلا هو، ما كان الله ليجمع أمة محمد على ضلالة. [٢/ ١٩٠ غ]

فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلمائوها وأهل
الشريعة (العاملون)^(٦) بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم، لأنهم تابعون
لهم ومقتدون بهم، (فكل)^(٧) من خرج عن جماعتهم فهم الذين شذّوا
وهم (نهبه)^(٨) الشيطان، ويدخل في هؤلاء جميع أهل البدع لأنهم مخالفون
لمن تقدم من الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال.

والثاني: إنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين، فمن خرج (عمّا)^(٩) عليه

= لابن أبي عاصم (٨٥)، وقال الألباني: إسناده جيد موقوف، رجاله رجال الشيخين،
والحديث رواه الطبراني في الكبير (٢٣٩/١٧ - ٢٤٠)، من طريقين أحدهما رجاله
ثقات، كما في المجمع (٢١٩/٥).

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٩/١٧). (٢) زيادة من (غ) و(ر).
(٣) في (م) و(ت): «إن الذين تكرهون... من الذين تحبون في الفرقة». وفي (ط): «إن
الذي تكرهون... من الذين تحبون في الفرقة». أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف
(١٩١٨٤)، والطبراني في الكبير (٨٩٧٣)، والحاكم في المستدرک (٨٦٦٣) وقال:
صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي! والأثر من طريق ثابت بن قطبة عن ابن
مسعود، وثابت بن قطبة لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، وأخرجه مختصراً
ابن جرير في تفسيره (٧٥٧٩ - ٧٥٨١)، والآجري في الشريعة (١٧)، واللالكائي (١٥٨)
و(١٥٩).

(٤) لم أعرف من هو، ولعله الحسين بن واقد، وستأتي ترجمته، وفي (غ) و(ر):
«الحسن».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في (م) و(خ): «العاملين».

(٧) في (غ) و(ر): «في كل».

(٨) في (من): «نهمة».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فما».

(جماعة)^(١) علماء الأمة مات ميتة جاهلية، (لأن الله تعالى، جعلهم حجة على العالمين)^(٢)، وهم المعنيون بقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة»^(٣)، وذلك أن العامة عنها/ تأخذ دينها، وإليها تفرع (في)^(٤) النوازل، وهي تبع لها، فمعنى قوله: «لن تجتمع أمتي (على ضلالة)^(٥)»: لن يجتمع علماء أمتي على ضلالة.

(وممن)^(٦) قال بهذا عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وجماعة من السلف وهو رأي الأصوليين، فقليل لعبد الله بن المبارك: من الجماعة الذين ينبغي/ أن يقتدى بهم؟ قال: أبو بكر وعمر - فلم يزل (يحسب)^(٧) حتى انتهى إلى محمد بن ثابت^(٨) (والحسين)^(٩) بن واقد^(١٠) - (فقليل)^(١١): هؤلاء ماتوا، فمن الأحياء؟ قال: أبو حمزة السكري^(١٢).

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): لأن جماعة الله العلماء، جعلهم الله حجة على العالمين.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٢٠٨) من هذا المجلد.

(٤) في (ط): «من».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ومن».

(٧) في (غ) و(ر): «يحسر».

(٨) هو محمد بن ثابت المروزي البصري، روى عنه ابن المبارك، وقال عنه يحيى بن معين: ثقة مأمون، انظر: الجرح والتعديل (٢١٦/٧).

(٩) في (غ) و(ر): «والحسن».

(١٠) هو حسين بن واقد أبو عبد الله القرشي، قاضي مرو وشيخها أخرج له مسلم والأربعة، وتوفي سنة ١٥٧هـ، وقيل ١٥٩هـ. انظر: الجرح والتعديل (٦٦/٣)، وطبقات ابن سعد (٣٧١/٧)، والسير (١٠٤/٧).

(١١) في (غ) و(ر): «ولقد قيل».

(١٢) هو الإمام الحافظ محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري عالم مرو، من شيوخ ابن المبارك، وأقران حسين بن واقد، وسمي بالسكري لحلاوة كلامه، توفي سنة ١٦٧هـ. انظر: الجرح والتعديل (٨١/٨)، وطبقات ابن سعد (٣٧٣/٧)، وتاريخ بغداد (٢٦٦ - ٢٦٩)، والسير (٣٨٥/٧).

والأثر أخرجه الترمذي (٤٠٤/٤)، وقال: وأبو حمزة هو محمد بن ميمون، وكان شيخاً صالحاً، وإنما قال هذا في حياته عندنا، وأخرجه بنحوه اللالكائي برقم (٢٣٢٦).

وعن المسيب بن رافع^(١) قال: كانوا إذا جاءهم شيء من القضاء ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله (ﷺ) سموه: صوافي الأمراء، فجمعوا له أهل العلم، فما أجمع رأيهم عليه فهو الحق^(٢).

وعن إسحاق/ بن راهويه نحو مما قال ابن المبارك^(٣).

[٢/٢٣١ت]

فعلى هذا القول لا مدخل في (هذا)^(٤) (السواد)^(٥) لمن ليس بعالم مجتهد، لأنه داخل في أهل التقليد، فمن عمل منهم بما يخالفهم فهو صاحب الميعة الجاهلية، ولا يدخل (فيهم)^(٦) (أيضاً)^(٧) أحد من المبتدعين، لأن العالم أولاً لا يبتدع، وإنما يبتدع من ادعى لنفسه العلم وليس كذلك، ولأن البدعة قد أخرجته عن نمط من يعتد بأقواله، وهذا بناء على القول بأن المبتدع لا يعتد به في الإجماع، وإن قيل بالاعتداد بهم فيه ففي غير المسألة التي ابتدع فيها؛ لأنهم في نفس البدعة مخالفون للإجماع: فعلى كل تقدير لا يدخلون في السواد/ الأعظم (أصلاً)^(٨).

[٢/١٩١غ]

والثالث: إن الجماعة هي (جماعة)^(٩) الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلاً، وقد يمكن/ فيمن/ سواهم ذلك، ألا ترى قوله ﷺ: «لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله»^(١٠).

[٢٦٥ر]
[٤٠٠غ]

(١) هو المسيب بن رافع أبو العلاء الأسدي الكاهلي، كوفي ثبت، حدث عن جابر بن سمرة، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وتوفي سنة ١٠٥هـ. انظر: السير (١٠٢/٥)، والجرح والتعديل، (٢٩٣/٨)، وطبقات ابن سعد (٢٩٣/٦).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٧١).

(٣) سيذكره المؤلف في (ص ٢١٨) من هذا المجلد.

(٤) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «السؤال».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيها».

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «رأساً».

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

(١٠) أخرجه مسلم (١٤٨)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٢٤٧ و ١٤١٢)، وابن راهويه في =

وقوله: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»^(١)، فقد أخبر عليه الصلاة والسلام أن من الأزمان أزماناً يجتمعون فيها على ضلالة وكفر.

قالوا: وممن قال بهذا القول عمر بن عبد العزيز، فروى ابن وهب عن مالك قال: كان عمر بن عبد العزيز يقول: سَنَ رسول الله ﷺ وولادة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال (لطاعة)^(٢) الله، وقوة على دين/ الله، ليس لأحد (تبديلها ولا)^(٣) تغييرها ولا النظر فيما خالفها، من اهتدى بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت (مصيراً)^(٤)، فقال مالك -: فأعجبني/ عزم عمر على ذلك^(٥).

فعلى هذا القول (لفظ)^(٦) الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي»، فكأنه راجع إلى (أن)^(٧) ما قالوه وما سنّوه، وما اجتهدوا فيه حجة على الإطلاق، (لشهادة)^(٨) رسول الله ﷺ لهم بذلك خصوصاً في قوله: ((فعليكم))^(٩) بسنتي وسنة الخلفاء

= المسند (٣٨٧)، وأحمد (١٦٢/٣)، و(١٠٧/٣ و ٢٠١ و ٢٦٨)، والترمذي (٢٢٠٧)، وأبو يعلى (٣٥٢٦)، وابن حبان (٦٨٤٨ و ٦٨٤٩)، والحاكم (٨٥١١ - ٨٥١٦).
(١) أخرجه مسلم (٢٩٤٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣١١)، وابن راهويه (٣٨٦)، وأحمد (١/٣٩٤ و ٤٣٥)، و(٣/٤٩٩)، وابن ماجه (٤٠٣٩)، وأبو يعلى (٥٢٤٨)، وابن حبان (٦٨٥٠)، والطبراني في الصغير (٤٨٥)، وفي الكبير (٧٧٥٧ و ٧٨٩٤ و ١٠٠٩٧) و(١٨/٨٤ برقم ٨٣٥)، والقضاعي (٨٩٨ و ٩٠١ و ٩٠٢)، والحاكم (٨٣٥٩ و ٨٣٦٣ و ٨٣٦٤ و ٨٥١٧).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الطاعة».

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) في (م): «سعيراً».

(٥) أخرجه عبد الله في السنة (٧٦٦)، والآجري برقم (٩٢ و ١٣٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣٢٦)، وابن بطة في الكبرى (٢٣٠ و ٢٣١)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٤)، واللائكائي برقم (١٣٤).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لفظ».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وبشهادة».

(٩) في (غ) و(ر): «عليكم».

الراشدين^(١) وأشباهه، (ولأنهم)^(٢) (المتلقون)^(٣) لكلام النبوة، (المهتدون بالشرعة)^(٤)، الذين فهموا (مراد)^(٥) الله بالتلقي من نبيه مشافهة، على علم وبصيرة بمواطن التشريع وقرائن الأحوال بخلاف غيرهم، فإذا كل ما سنّوه فهو سنة من غير (نظر)^(٦) (فيه)^(٧) بخلاف غيرهم، فإن فيه لأهل الاجتهاد مجالاً للنظر رداً أو قبولاً، فأهل البدع إذاً غير داخلين في الجماعة قطعاً على هذا القول.

والرابع: إن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فوجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم، وهم الذين ضمن الله لنبيه عليه الصلاة والسلام أن لا يجمعهم على ضلالة، فإن وقع بينهم اختلاف فوجب تعرف الصواب فيما اختلفوا فيه.

قال الشافعي: / الجماعة لا تكون فيها غفلة عن معنى كتاب الله، ولا سنة ولا قياس، وإنما تكون الغفلة في الفرقة^(٨).

/ وكان هذا القول راجع إلى الثاني وهو يقتضي أيضاً ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول وهو الأظهر، وفيه من المعنى ما في الأول من أنه لا بد من كون المجتهدين فيهم، وعند ذلك لا يكون مع اجتماعهم على هذا القول بدعة أصلاً، فهم - إذاً - الفرقة الناجية.

والخامس: ما اختاره الطبري الإمام من أن الجماعة جماعة المسلمين

(١) أخرجه أحمد (١٢٦/٤) والدارمي (٩٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢) - (٤٤)، والترمذي (٢٦٧٦)، والحاثر بن أبي أسامة - بغية الباحث - (٥٥ و ٥٦)، والطبراني في الأوسط (٦٦)، وفي الكبير (٢٤٥/١٨) برقم ٦١٧ - ٦٢٤ و ٦٤٢، والحاكم (٣٢٩ - ٣٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٢٥).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أو لأنهم».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المقلدون».

(٤) في (غ) و(ر): «المهتدون للشرعة».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أمر دين».

(٦) في (ط): «نظير».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص ٤٧٥).

إذا/ اجتمعوا على (أمير)^(١)، فأمر ﷺ بلزومه ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا/ عليه من تقديمه عليهم لأن فراقهم (إياه)^(٢) لا يعدو إحدى (حالتين)^(٣) - إما (للكير)^(٤) عليهم في طاعة أميرهم والطعن عليه/ في سيرته المَرَضِيَّة لغير موجب، بل (بالتأويل)^(٥) في إحداث بدعة في الدين، كالحرورية التي أمرت الأمة بقتالها وسماها (النبي ﷺ)^(٦): مارقة من الدين، وإما (لطلب)^(٧) إمارة من بعد انعقاد البيعة لأمير الجماعة، فإنه نكث عهد ونقض (عقد)^(٨) بعد وجوبه.

وقد قال ﷺ: «من جاء إلى أمتي ليفرق جماعتهم فاضربوا عنقه كائناً من كان»^(٩)، قال الطبري فهذا معنى الأمر بلزوم الجماعة.

قال: وأما الجماعة التي إذا اجتمعت على الرضى بتقديم أمير كان المفارق لها (ميتاً ميتة)^(١٠) جاهلية، فهي الجماعة التي وصفها أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه (وغيره)^(١١)، (وهم)^(١٢) معظم الناس وكافتهم من أهل العلم والدين وغيرهم، وهم السواد الأعظم.

قال: وقد بين ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فروي عن عمرو بن ميمون الأودي^(١٣) قال: قال عمر - حين طعن - لصهيب: صلّ بالناس ثلاثاً وليدخل عليّ عثمانٌ وعليّ وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن،

(١) في (م): «أمر».

(٣) في (غ) و(ر): «خلتين».

(٥) في (غ) و(ر): «لتأويل».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(غ) و(ر).

(٧) في (م): «الطلب».

(٩) تقدم تخريجه (ص ٢٠٩) من هذا المجلد.

(١٠) في (غ) و(ر): «ميتته».

(١٢) في (غ) و(ر): «وهو».

(١٣) هو أبو عبد الله عمرو بن ميمون الأودي الكوفي، الإمام الحجة، أدرك الجاهلية، وأسلم في زمن الرسول ﷺ، وقدم الشام مع معاذ بن جبل، وتفقه عليه، توفي سنة ٧٤، وقيل ٧٥، وقيل ٧٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد (١١٧/٦)، والسير (١٥٨/٤).

وليدخل (ابن عمر)^(١) في جانب البيت وليس له من الأمر شيء، فقم يا صهيب على رؤوسهم بالسيف/ فإن بايع/ خمسة ونكص (رجل)^(٢) واحد فاجلد رأسه بالسيف، وإن بايع أربعة ونكص رجلان فاجلد رؤوسهما حتى يستوثقوا على رجل^(٣).

[٢٦٦٥/٢ط]
[٢٦٦٦ر]

قال: فالجماعة التي أمر رسول الله ﷺ بلزومها وسمى المنفرد عنها مفارقاً لها نظير الجماعة التي أوجب عمر الخلافة لمن اجتمعت عليه، وأمر صهيباً بضرب رأس المنفرد عنهم بالسيف، (فهم)^(٤) في معنى/ كثرة/ العدد المجتمع على بيعته وقلة العدد المنفرد عنهم.

[٢١٩٣/٢خ]
[٢٢٣٤/٢ت]

قال: وأما الخبر الذي ذكر فيه أن لا تجتمع الأمة على ضلالة فمعناه أن لا يجمعهم على إضلال الحق فيما (ناهم)^(٥) من أمر دينهم حتى يضل جميعهم (عن)^(٦) العلم ويخطئوه، وذلك لا يكون في الأمة^(٧).

هذا تمام كلامه وهو منقول بالمعنى وتحراً (في)^(٨) أكثر اللفظ.

وحاصله أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة، وذلك ظاهر في أن الاجتماع على غير سنة خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الأحاديث (المذكورة)^(٩) كالخوارج ومن جرى مجراهم.

فهذه خمسة أقوال/ دائرة على اعتبار أهل السنة والاتباع، وأنهم

[٢٢٣٣/١]

(١) في (م): «عمر».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) قصة تولية عثمان الخلافة أخرجه البخاري مطولة (٣٧٠٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٩٠٥ و ١٨٩٠٦ و ١١٩٢١)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/٣٣٧ - ٣٥٥)،

وابن جرير في تهذيب الآثار، مسند عمر (٢/٩٢٢).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) و(ت) و(غ) و(ر)، وفي (خ): «عنهم».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أنابهم».

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) لم أجد كلام ابن جرير في مظانه من كتبه المطبوعة، ولعله في القسم المفقود من تهذيب الآثار.

(٨) ساقط من (غ) و(ر).

(٩) ساقط من (غ) و(ر).

المرادون بالأحاديث، فلنأخذ ذلك أصلاً ونبني عليه معنى آخر، وهي:

/المسألة السابعة عشرة^(١):

[٢/٢٢٦ط]

وذلك أن الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد سواء ضمو إليهم العوام أم لا، فإن لم يضموا إليهم (العوام)^(٢) فلا إشكال أن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء/المعتبر اجتهداهم، فمن شذ عنهم فمات فميته جاهلية، وإن ضموا إليهم العوام فبحكم التبع لأنهم غير عارفين بالشرعية، فلا بد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء، فإنهم لو تماؤوا على مخالفة العلماء فيما حدوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر، لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث. بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم.

[٢/٢٣٥ت]

/ومن هنا لما سئل ابن المبارك عن الجماعة الذين يقتدى بهم أجاب بأن قال: أبو بكر وعمر - قال - فلم (يزل يحسب)^(٣) حتى انتهى إلى محمد بن ثابت والحسين بن واقد، قيل: فهؤلاء ماتوا، فمن الأحياء؟ قال: أبو حمزة السكري وهو محمد بن ميمون المروزي، فلا يمكن أن يعتبر العوام في هذه المعاني بإطلاق، وعلى هذا لو فرضنا خلو الزمان (عن)^(٤) مجتهد لم يمكن اتباع العوام لأمثالهم، ولا عد سوادهم/أنه السواد الأعظم المنبه عليه في الحديث الذي من خالفه فميته جاهلية، بل يتنزل النقل عن المجتهدين منزلة وجود المجتهدين، فالذي يلزم (العوام)^(٥) مع وجود المجتهدين هو الذي يلزم أهل الزمان المفروض الخالي عن (المجتهدين)^(٦).

(١) في (ت) و(م) و(خ): «عشر».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) في (غ) مكان كلمة يزل يوجد طمس، وبدل: «يحسب»: «يحسر».

(٤) في (غ) و(ر): «من».

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في (ط) و(خ): «المجتهد».

وأيضاً فاتباع نظر من لا نظر (له)^(١) واجتهاد من لا اجتهاد (له)^(١) محض ضلالة، ورمي في عماية، وهو مقتضى الحديث الصحيح: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً (ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)^(٢)»^(١).

[٢/٢٦٧ط] / روى (أبو نعيم)^(٣) عن محمد بن القاسم الطوسي^(٤) (- خديم محمد بن أسلم الطوسي -)^(٥) قال: سمعت إسحاق بن راهويه (وذكر)^(٦) في حديث رفعه/ إلى النبي ﷺ قال: «إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة، فإذا رأيت الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم»^(٧)، فقال رجل: يا أبا يعقوب، من السواد الأعظم؟ فقال: محمد بن أسلم^(٨) وأصحابه ومن (تبعه)^(٩)، ثم قال: سأل رجل ابن المبارك: من السواد الأعظم؟ قال: أبو حمزة السكري. ثم قال إسحاق: في ذلك الزمان - يعني أبا حمزة - وفي زماننا محمد بن أسلم، ومن تبعه،/ ثم قال إسحاق: لو سألت الجاهل عن السواد الأعظم لقالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة^(١٠). ثم قال إسحاق: لم أسمع عالماً/ منذ خمسين سنة (كان أشد تمسكاً بأثر

[٢/٢٣٣ب] [٢٦٧ر] [٢/٢٣٦ت] [٤٠٣غ]

- (١) ما بين القوسين ساقط من (م)
- (٢) ما بين () زيادة من (غ) و(ر) والحديث. تقدم تخريجه (١/١١٧).
- (٣) في (غ) و(ر): «نعيم» هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، صاحب كتاب الحلية، ولد سنة ٣٣٦هـ، وكان من الحفاظ الأعلام والمتفردين في عصره بعلو الإسناد، توفي ٤٠٣هـ. انظر: السير (١٧/٤٥٣).
- (٤) هو خادم محمد بن أسلم الطوسي، انظر: تذكرة الحفاظ (٢/٥٣٢).
- (٥) زيادة من (غ) و(ر).
- (٦) في (غ) و(ر): واذكر.
- (٧) تقدم تخريجه (ص ٢٠٩) من هذا المجلد.
- (٨) هو محمد بن أسلم بن سالم الطوسي أبو الحسن انظر (٢/٤١٨).
- (٩) في (ط) و(ت): «تبعهم».
- (١٠) في الحلية بعد الجملة المذكورة قال: «ومن خالفه فيه، ترك الجماعة ثم قال إسحاق... إلخ».

النبي ﷺ من محمد بن أسلم^(١).

فانظر في (حكايته تتبين)^(٢) غلط من ظن أن الجماعة هي جماعة الناس وإن لم يكن فيهم عالم، وهو (فهم)^(٣) العوام، لا فهم العلماء (الأعلام)^(٤) فليثبت الموفق في هذه المزمة قدمه لثلا يضل عن سواء السبيل، ولا توفيق إلا بالله.

المسألة الثامنة عشرة^(٥):

في بيان معنى رواية أبي داود وهي قوله ﷺ: «وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»^(٦).

وذلك أن معنى هذه الرواية أنه ﷺ أخبر بما سيكون في أمته من هذه الأهواء التي افرقوا (بسببها)^(٧) إلى تلك الفرق، وأنه يكون فيهم أقوام تداخل تلك الأهواء قلوبهم حتى لا يمكن في العادة (انفصالهم)^(٨) عنها ولا^(٩) توبتهم منها، على حد ما يداخل داء الكلب جسم صاحبه فلا يبقى من ذلك الجسم جزء من أجزائه / (لا عرق)^(١٠) / ولا مفصل ولا غيرهما إلا (داخله)^(١١) ذلك الداء، وهو جريان لا يقبل العلاج ولا ينفع فيه الدواء، فكذلك صاحب الهوى إذا دخل قلبه، وأشرب حبه، لا تعمل فيه الموعظة

(١) ما بين القوسين ليس في الحلية، ولكن ذكر هذا الأثر مختصراً الذهبي في السير (١٢/ ١٩٦ - ١٩٧) وفيها هذه الجملة. والأثر مخرج في الحلية (٩/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

(٢) في (غ) و(ر): «حكاية بينت».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وهم».

(٤) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٥) في (ت) و(م) و(خ): «عشر».

(٦) تقدم تخريجه (ص ١٢٣) من هذا الخبر.

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيها».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «انفصالها».

(٩) زيادة من (غ) و(ر). (١٠) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(١١) في (ت) و(خ) و(ط): «دخله».

ولا يقبل البرهان، ولا يكثرث بمن خالفه، واعتبر ذلك بالمتقدمين من أهل الأهواء كمعبد الجهني^(١) وعمرو بن عبيد^(٢) وسواهما، فإنهم كانوا (حيث لقوا)^(٣) مطرودين من كل جهة، (محجوجين على)^(٤) كل لسان، / مبعدين عند كل مسلم، ثم مع ذلك لم يزدادوا إلا تمادياً (في)^(٥) ضلالهم، ومداومة على ما هم عليه ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾^(٦).

[١/٢٣٤]

وحاصل ما عولوا/ عليه تحكيم العقول مجردة، فشركوها مع الشرع في التحسين والتقبيح، ثم قصرُوا أفعال الله على ما ظهر لهم ووجهوا عليها أحكام العقل فقالوا: يجب على الله كذا ولا يجوز أن يفعل كذا، فجعلوه محكوماً عليه كسائر المكلفين، ومنهم من لم يبلغ هذا المقدار، بل استحسن (بعقله أشياء)^(٧) واستقبح آخر وألحقها بالمشروعات، ولكن الجميع (بقوا)^(٨) على تحكيم العقول، ولو وقفوا (هنا)^(٩) لكانت الداهية على عظمها أيسر، ولكنهم تجاوزوا هذه الحدود كلها إلى أن نصبوا المحاربة لله ورسوله، باعتراضهم على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وادعائهم عليهما من التناقض والاختلاف ومنافاة العقول وفساد (النظر)^(١٠) ما هم له أهل.

[٢/٢٣٧ت]

قال (القتبي)^(١١): وقد اعترض (على)^(١٢) كتاب الله تعالى بالطعن

(١) تقدمت ترجمته (ص ١١٧) من هذا المجلد.

(٢) تقدمت ترجمته (١/٢٠٨).

(٣) في (غ) و(ر): «حين نبغوا».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «محجوجين عن».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «على».

(٦) سورة المائدة: الآية (٤١).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «شيئاً يفعله».

(٨) في (غ) و(ر): «بنو».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «هناك».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «النظم».

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «العتبي»، وهو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري

(ت ٢٧٦هـ) له ترجمة في تاريخ بغداد (١٠/١٧٠)، والسير للذهبي (١٣/٢٩٦)، والنص

الذي ذكره الشاطبي موجود في تأويل مشكل القرآن (ص ٢٢ - ٢٣).

(١٢) ساقطة من (غ) و(ر).

ملحدون، ولغوا (فيه)^(١) وهجروا، واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، بأفهام كليله، وأبصار عليله، ونظر مدخول، فحرفوا الكلم عن مواضعه، وعدلوا به عن (سبيله)^(٢)، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة واللحن، وفساد النظم والاختلاف، وأدلوا (في ذلك)^(٣) بعلل ربما أمالت الضعيف (الفكر)^(٤)، و(الحدث)^(٥) الغر، واعترضت بالشبهة في القلوب وقدحت بالشكوك في الصدور، قال: ولو كان ما لحنوا إليه، على / [٢٦٦٩/٢] (تقديرهم)^(٦) وتأولهم لسبق إلى الطعن فيه من لم يزل رسول الله ﷺ يحتج بالقرآن (عليهم)^(٧)، ويجعله (عَلَمَ)^(٨) (نبوته)^(٩) والدليل على صدقه، (ويتحداهم)^(١٠) في (موطن بعد موطن)^(١١) على أن (يأتوا)^(١٢) بسورة من مثله، وهم الفصحاء والبلغاء، والخطباء والشعراء، والمخصوصون من بين جميع الأنام، (بالألسنه)^(١٣) الحداد واللد في الخصام، / مع اللب / والنهي وأصالة الرأي، فقد وصفهم الله بذلك في غير موضع من الكتاب / وكانوا يقولون مرة هو سحر، ومرة هو شعر، ومرة هو قول الكهنة، ومرة أساطير الأولين، ولم يحك الله عنهم (ولا بلغنا في شيء من الروايات أنهم جذبوه من الجهة التي جذبته منها الطاعنون، هذا ما قال، وهو صحيح من الاستدلال، وكذلك حكى عنهم)^(١٤) الاعتراض على الأحاديث ودعوى التناقض والاختلاف / فيها، وحكى عنهم، لأجل ذلك القدح في خير أمة [٢٣٨/٢] [١٩٦/٢] [٢٦٨]

(١) زيادة من (م) و(غ) و(ر). (٢) في (غ) و(ر): «سبله».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بذلك».

(٤) في (ط) و(خ) و(غ) و(ر): «الغمر». وفي (م): «الغر».

(٥) في (ط): «الحديث». (٦) في (ط) و(ت): تقريرهم.

(٧) في (م) و(غ) و(ر): «عليه».

(٨) في (م): «العلم» وفي (غ) و(ر): «العلم».

(٩) في (غ) و(ر): «نبوته». (١٠) في (م) و(غ) و(ر): «ويتحداه».

(١١) في (ط) و(خ) و(ت): «موطن».

(١٢) في (م) و(غ) و(ر): «يأتي». وفي (خ): «يأت».

(١٣) في (غ) و(ر): «بالسنه».

(١٤) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

أخرجت للناس وهم الصحابة رضي الله عنهم، (واتبعوهم)^(١) (بالمحدثين وقالوا ما شاؤوا وجروا)^(٢) في الطعن على الحديث جري من لا يرى عليه محتسباً في الدنيا ولا محاسباً في الآخرة.

وقد بسط الكلام في الرد عليهم والجواب عما اعترضوا فيه أبو محمد بن قتيبة في كتابين^(٣) صنفهما لهذا المعنى، وهما من محاسن كتبه رحمه الله.

ولم (أرد)^(٤) (قصّ بعض تلك الاعتراضات تنزيهاً للمُعْتَرِض فيه)^(٥)، ولأن غيري - والحمد لله - قد تجرد له، ولكن أردت بالحكاية عنهم على الجملة بيان معنى قوله: (تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه) وقبل وبعد فأهل الأهواء إذا استحكمت فيهم أهواؤهم لم يبالوا بشيء، ولم يعدوا خلاف أنظارهم شيئاً، ولا راجعوا عقولهم مراجعة من يتهم نفسه ويتوقف في موارد الإشكال - وهو شأن المعتبرين من أهل العقول - وهؤلاء صنف من أصناف من اتبع (هواه)^(٦) / ولم يعبأ بعذل العاذل فيه، (وثم)^(٧) أصناف آخر يجمعهم مع هؤلاء إشراب الهوى في قلوبهم، حتى لا يبالوا بغير ما هم عليه.

[٢٧٠/٢ ط]

فإذا تقرر معنى الرواية بالتمثيل، صرنا منه إلى معنى آخر، وهي:

المسألة التاسعة عشرة^(٨):

أن قوله: (تتجارى بهم تلك الأهواء) فيه الإشارة بـ(تلك) فلا تكون

(١) في (غ) و(ر): «واتبعوه».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بالحدس قالوا ما شان أو جروا».

(٣) كتابا ابن قتيبة هما: تأويل مشكل القرآن، وتأويل مختلف الحديث.

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أرى».

(٥) في (ط) و(خ) و(م): «قط تلك الاعتراضات تعزيلها للمعترض فيه». وفي (ت): بياض بمقدار سطر ونص.

(٦) في (غ) و(ر): «هويه».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ثم».

(٨) في (ت) و(خ) و(م): «عشر».

(الإشارة)^(١) إلى غير/ مذكور، ولا محال بها على غير معلوم، بل لا بد لها من متقدم ترجع إليه، وليس إلا الأحوال التي كانت/ السبب في الافتراق، (إذ لو كانوا على حال واحد لم يفترقوا، فلما اختلفت أحوالهم ظهر الافتراق)^(٢)، فجاءت الزيادة في الحديث مبينة أنها الأهواء، وذلك قوله: (تتجارى بهم (تلك)^(٣) الأهواء)، فدل على أن كل خارج عما هو عليه وأصحابه إنما خرج باتباع الهوى (لا بالشرع)^(٤)، (وإن أبدى أنه متبع للشرع)^(٥) وقد مرَّ بيان هذا (المعنى)^(٦) قبل فلا نعيده^(٧).

المسألة العشرون:

أن قوله ﷺ: وإنه سيخرج في أمتي أقوام على وصف كذا، يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يريد أن كل من دخل من أمته في هوى من تلك الأهواء/ ورآها وذهب إليها، فإن هواه يجري فيه مجرى الكلب بصاحبه فلا يرجع أبداً عن هواه ولا يتوب من بدعته.

والثاني: أن يريد أن من أمته من يكون عند دخوله في البدعة مشرب القلب بها، ومنهم من لا يكون/ كذلك، فيمكنه التوبة منها والرجوع عنها.

/والذي يدل على (صحة)^(٨) الأول (ما تقدم من)^(٩) النقل المقتضي (بحجز التوبة)^(١٠) عن صاحب البدعة على العموم، كقوله ﷺ: (في الخوارج)^(١١): (يمرقون من الدين ثم لا يعودون حتى يعود السهم على

(١) في (غ) و(ر): «إشارة».

(٢) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) في (ط): «عن الشرع».

(٥) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) انظر (ص ١٧٢) من هذا المجلد.

(٨) في (م): «الصفة».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «هو».

(١٠) في (ط) و(خ): «الحجر للتوبة، وفي (ت) و(غ) و(ر): «بحجر التوبة».

(١١) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

فوقه^(١) وقولهم: (إن الله حجر التوبة عن صاحب البدعة)^(٢).

وما أشبه ذلك، ويشهد له الواقع، فإنه قلما تجد صاحب بدعة ارتضاها لنفسه (يخرج)^(٣) عنها أو يتوب منها، بل هو يزداد بضلالتها بصيرة.

روي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه (مثل)^(٤) المجنون الذي غولج حتى برئ، (فأعقل)^(٥) ما يكون (قد)^(٦) حاج (به)^(٧).

ويدل على صحة الثاني أن ما تقدم من النقل لا يدل على أن لا توبة له أصلاً، لأن/ العقل يجوز ذلك، والشرع إن (جاء)^(٨) على ما ظاهره العموم فعمومه إنما يعتبر عادياً، والعادة إنما تقتضي في العموم الأكثرية، لا (انحتمام)^(٩) الشمول الذي يجزم به العقل إلا بحكم الاتفاق، وهذا مبين في الأصول.

والدليل/ على ذلك أنا (قد)^(١٠) وجدنا من كان (عاملاً)^(١١) ببدع ثم تاب منها وراجع نفسه بالرجوع عنها، كما رجع من الخوارج من رجع حين

(١) تقدم تخريجه (ص ١١٤) من هذا المجلد.

(٢) روي هذا الأثر حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ بلفظ: (إن الله حجب - أو قال: حجب - التوبة عن كل صاحب بدعة)، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٣٧)، وقال الألباني: حديث صحيح، وإسناده ضعيف جداً. وصححه في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٥٤)، برقم (١٦٢٠)، وينحوه في مسند إسحاق بن راهويه (٣٩٨)، والبدع والنهي عنها لابن وضاح (١٥٧)، والطبراني في الأوسط (٤٣٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٤٥٦ و ٩٤٥٧)، والضياء في المختارة (٢٠٥٤ و ٢٠٥٥).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): قلما يخرج. وصححت في هامش (ت).

(٤) في (م): «من». (٥) في (غ) و(ر): «فأعقل».

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (غ) و(ر)، والأثر أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٣٤).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يشأ».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «نحتاج».

(١٠) زيادة من (غ) و(ر). (١١) في (غ) و(ر): «عالماً».

ناظرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وكما رجع المهتدي^(١) والوائق^(٢) وغيرهم ممن كان قد خرج عن السنة ثم رجع إليها، وإذا حصل تخصيص العموم (بفرد)^(٣) لم يبق اللفظ عاماً وحصل الانقسام.

وهذا الثاني هو الظاهر؛ لأن الحديث أعطى أوله أن الأمة تفترق ذلك الافتراق/ من غير إشعار بإشراب أو عدمه، ثم بين أن في أمته المفترقين [٢/٢٧٢ط] عن الجماعة من يشرب تلك الأهواء، فدل أن فيهم من لا يشربها، وإن كان من أهلها، ويبعد أن يريد أن في مطلق الأمة من يشرب تلك الأهواء، (إذا)^(٤) كان يكون في الكلام نوع من التداخل الذي لا فائدة فيه، فإذا (تبين)^(٥) أن المعنى أنه يخرج في الأمة المفترقة/ بسبب الهوى من يتجارى به ذلك الهوى استقام الكلام واتسق، وعند/ ذلك يتصور الانقسام، وذلك بأن يكون في الفرقة (الواحدة)^(٦) من يتجارى به الهوى كتجاري الكلب، ومن لا يتجارى به ذلك المقدار، لأنه يصح أن يختلف التجاري، فمنه ما يكون في الغاية حتى يخرج (به)^(٧) إلى الكفر أو يكاد، ومنه ما لا يكون كذلك.

فمن القسم الأول الخوارج/ بشهادة الصادق المصدوق (رسول الله)^(٨) ﷺ [٢٣٥م/ب] حيث قال: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، ومنه هؤلاء الذين (أغرقوا)^(٩) في البدعة حتى اعترضوا على كتاب الله وسنة نبيه، وهم

(١) هو المهتدي بالله محمد بن الوائق بن هارون الرشيد الخليفة العباسي، بويع بالخلافة سنة ٢٥٥هـ. انظر ترجمته في: السير (١٢/٥٣٥)، وأما رجوعه عن القول بخلق القرآن، فذكره الذهبي في السير (١٢/٥٣٧).

(٢) هو الواثق بالله هارون بن المعتصم محمد بن هارون الرشيد، تولى الخلافة سنة ٢٢٧هـ، وقال الذهبي: قيل إنه رجع عن ذلك - يعني القول بخلق القرآن - قبيل موته، ثم ذكر القصة التي فيها توبته. انظر: السير (١٠/٣٠٦ - ٣١٠).

(٣) في (غ) و(ر): «بمفرد».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إذا».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بين».

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (ط) و(خ): «أغرقوا».

(٩) ساقط من (غ) و(ر).

بالتكفير أحق من غيرهم ممن لم يبلغ (مبالغهم)^(١).

ومن القسم الثاني أهل التحسين والتقبيح على الجملة، إذ لم يؤدهم عقلهم إلى (مثل)^(٢) ما تقدم.

ومنه (ما ذهب إليه)^(٣) الظاهرية - على رأي من عدها من البدع^(٤) -

وما أشبه ذلك، و(على)^(٥) ذلك (نقول إن)^(٦): من خرج/ (من الفرق

[٢٤١/٢ت]

ببدعة)^(٧) وإن كانت جزئية فلا يخلو صاحبها من تجاريها في قلبه وإشربها

له، لكن على قدرها، وبذلك أيضاً تدخل تحت ما تقدم من الأدلة (أن)^(٨)

لا توبة له، لكن التجاري المشبه بالكلب لا يبلغه كل صاحب بدعة، إلا أنه

يبقى وجه التفرقة بين من أشرب قلبه بدعة من البدع/ ذلك الإشراب، وبين

[٢٧٣/٢ط]

من لم (يبلغه)^(٩) ممن هو معدود في الفرق، فإن الجميع متصفون بوصف

الفرقة التي هي نتيجة العداوة والبغضاء.

(والفرق بينهما)^(١٠) - والله أعلم - (أحد أمرين)^(١١): إما أن يقال: إن

الذي أشربها من شأنه أن يدعو إلى بدعته فيظهر بسببها (الموالاتة و)^(١٢)

المعاداة، والذي لم يشربها لا يدعو إليها أو لا ينتصب للدعاء إليها، ووجه

ذلك أن الأول لم يدعُ إليها إلا وهي قد بلغت من قلبه مبلغاً عظيماً بحيث

يطرح ما سواها في جنبها، حتى صار ذا بصيرة فيها لا ينثني عنها، وقد

(١) في (ط): «مبلغهم».

(٢) في (غ) و(ر): مذهب.

(٤) سئل ابن رشد عن الظاهرية فقال: إبطال القياس في أحكام شرائع الدين جملة عند

جميع العلماء بدعة... انظر: المعيار المعرب (٢/٣٤١ - ٣٤٤).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أنه يقول».

(٧) في (ط) و(م) و(خ): عن الفرق ببذعته، وفي (ت): «من الفرق ببذعته».

(٨) في (ط) و(خ): «على أن». (٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يبلغ».

(١٠) ما بين () ساقط من (م)، وفي (ت): والتفريق بينهما سببه، وفي (ط) و(خ): «وسبب

التفريق بينهما».

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أمران».

(١٢) زيادة من (غ) و(ر).

أعمت بصره وأصمَّت سمعه واستولت على كليته، وهي غاية المحبة، ومن أحب شيئاً (من)^(١) هذا النوع من المحبة والى بسببه وعادى، ولم يبال بما لقي في طريقه، بخلاف من لم يبلغ ذلك المبلغ، فإنما هي عنده بمنزلة مسألة علمية حصَّلها، ونكتة اهتدى إليها، فهي مدخرة في خزانة حفظه يحكم بها على من وافق أو خالف، لكن بحيث يقدر على إمساك نفسه عن الإظهار مخافة (النكال)^(٢) / أو القيام عليه بأنواع الإضرار، ومعلوم أن كل من داهن على نفسه في شيء وهو قادر على إظهاره لم يبلغ منه ذلك الشيء مبلغ الاستيلاء، فكذاك البدعة إذا استخفى بها صاحبها.

[١/٢٣٦م]

[غ/٤٠٧]

[٢٧٠ر]

[٢/٢٤٢ت]

وإما أن يقال: إن من أشربها ناصب عليها// بالدعوة (المقتربة بالخروج عن)^(٣) الجماعة والسواد الأعظم، وهي الخاصة التي ظهرت في الخوارج وسائر/ من كان على رأيهم.

ومثل ما حكى ابن العربي في العواصم قال: أخبرني جماعة من أهل السنة^(٤) بمدينة السلام: أنه ورد بها الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري^(٥) الصوفي من (نيسابور)^(٦) فعقد مجلساً للذكر، وحضر فيه

(١) ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(٢) في (م): «الاتكال». وفي (ت): «التنكيل». وفي (غ) و(ر): «الإنكار».

(٣) في (غ) و(ر): «المفترقة بالخروج علي».

(٤) ليسوا من أهل السنة بل هم أشاعرة أصحاب القشيري المذكور في هذه القصة.

(٥) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الصوفي الأشعري، صاحب الرسالة المشهورة باسم (الرسالة القشيرية)، ولد سنة ٣٧٥هـ، وتفقه على مذهب الشافعي، وكان صاحب مجالس وعظ مشهورة، توفي سنة ٤٦٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (٨٣/١١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٥٣/٥)، والسير للذهبي (٢٢٧/١٨). ولم أقف على هذه الحادثة في سيرة أبي القاسم القشيري، وإنما ذكرت قصة مشابهة لها في ترجمة أبي جعفر عبد الخالق بن عيسى الهاشمي شيخ الحنابلة في عصره، والذي قرر مذهب الأشاعرة هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، راجع المنتظم لابن الجوزي (١٨١/١٦)، وذيل طبقات الحنابلة (١٩/١)، والبداية والنهاية (٥٩/١٦).

(٦) في (خ) و(م) و(ت) و(غ): «يشاغور»، والصحيح: نيسابور. وذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان (٣٣١/٥) أن العامة تسميها «نشاوور». والقصة المذكورة في العواصم والقواصم لابن العربي (٢٨٢/٢) بلفظ: «نيسابور».

كافة (الخلق)^(١)، وقرأ القارئ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٢) قال لي أخصهم: (فرأيت)^(٣) - يعني الحنابلة - يقومون في أثناء المجلس ويقولون قاعد، قاعد (قاعد)^(٤) بأرفع صوت وأبعده مدى، وثار إليهم أهل السنة من أصحاب القشيري ومن أهل الحضرة، وتناور الفئتان وغلبت العامة، فأجحروهم (إلى)^(٥) المدرسة النظامية وحصروهم فيها ورموهم بالنشاب، فمات منهم قوم، وركب زعيم الكفاة^(٦) وبعض (الدارية)^(٧) فسكَّنوا (ثورانهم)^(٨).

فهذا أيضاً (من قبيل)^(٩) من أشرب قلبه حب البدعة حتى (أداه)^(١٠) ذلك إلى (القتال)^(١١)، فكل من بلغ هذا المبلغ حقيق (بأن)^(١٢) يوصف بالوصف الذي (وصف به)^(١٣) رسول الله ﷺ، وأن (يُعدّ)^(١٤) من ذلك الحزب.

وكذلك هؤلاء الذين داخلوا الملوك فأدلوإ إليهم بالحجة الواهية، وصغروا في (أعينهم)^(١٥) حملة السنة وحماة الملة، حتى وقفوهم مواقف البلوى، وأذاقوهم مرارة البأساء والضراء، وانتهى بأقوام إلى القتل، حسبما

-
- (١) ساقط من (غ) و(ر). (٢) سورة طه: الآية (٥).
 (٣) في جميع النسخ: (من أنت)، والتصحيح من (غ) و(ر) والعواصم لابن العربي (٢/ ٢٨٢).
 (٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) ساقط من (غ) و(ر).
 (٦) يظهر من السياق أنه يقصد رئيس الشرط، والله سبحانه وتعالى أعلم.
 (٧) في (ط): «الدادية».
 (٨) في (غ) و(ر): «ثورتهم» وانظر القصة في العواصم - تحقيق الطالبي - (٢/ ٢٨٢).
 وانظر التعليق رقم (٥) في الصفحة (٢٢٧/٣).
 (٩) زيادة من (غ) و(ر). (١٠) في (غ) و(ر): «أداهم».
 (١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «القتل».
 (١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أن».
 (١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ): «وصف».
 (١٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بلغ».
 (١٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أنفسهم».

وقعت المحنة به زمان بشر المريسي^(١) في حضرة المأمون وابن أبي داود^(٢) وغيرهما.

فإن لم تبلغ البدعة بصاحبها (أن يناصر)^(٣) هذه المناصبه فهو غير مشرب حبها في قلبه كالمثال في الحديث، وكم من أهل (البدع)^(٤) لم يقوموا ببدعتهم قيام الخوارج وغيرهم، بل استتروا بها جدّاً، ولم يتعرضوا للدعاء إليها جهاراً، كما فعل غيرهم، ومنهم من يعد في العلماء والرواة وأهل العدالة بسبب (عدم)^(٥) شهرتهم بما انتحلوه.

فهذا الوجه يظهر أنه أولى الوجوه بالصواب، / وبالله التوفيق.

[٢/٢٤٣ت]

المسألة الحادية والعشرون:

أن هذا الإشراب المشار إليه هل يختص ببعض البدع دون بعض، أم لا يختص؟ وذلك (أنه)^(٦) / يمكن أن (تكون)^(٧) بعض البدع من شأنها أن تشرب قلب / صاحبها جدّاً، ومنها ما لا يكون كذلك، فالبدعة الفلانية مثلاً من شأنها أن تتجارى بصاحبها كما يتجارى الكلب بصاحبه، والبدعة الفلانية ليست كذلك، فبدعة الخوارج مثلاً في طرف الإشراب كبدعة المنكرين للقياس في الفروع الملتزمين (للظاهر)^(٨) في الطرف الآخر، ويمكن أن (يتجارى)^(٩) ذلك في كل بدعة على العموم فيكون من أهلها من (أشربت قلبه، ومنهم من لم تشرب قلبه ذلك الإشراب، وهذا الثاني هو الأظهر،

[٢/٢٧٥ط]

[٢/٢٠٠غ]

(١) تقدمت ترجمته (١/٢٩١).

(٢) هو أحمد بن فرج بن حريز الجهمي، رأس فتنة القول بخلق القرآن، مات سنة ٢٤٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/١٤١)، والسير (١١/١٦٩).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «البدعة».

(٥) ساقط من (غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «إنما».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الظاهر».

(٩) في (غ) و(ر): «يجري».

والله أعلم، ويتبين بأمثلة، / أحدها: بدعة القدر فإن من أهلها من^(١) تجارت به كما يتجاري الكلب بصاحبه، كعمرو بن عبيد^(٢)، حسبما تقدم النقل عنه أنه أنكر بسبب القول به سورة ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٤) ومنهم من لم يبلغ به الحال إلى هذا النحو كجملة من علماء المسلمين، كالفارسي النحوي^(٥) وابن جني^(٦).

والثاني: بدعة (الظاهرية)^(٧)، فإنها تجارت بقوم حتى قالوا عند ذكر قوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾^(٨) قاعد، قاعد (قاعد)^(٩)، وأعلنوا بذلك وتقاتلوا عليه، ولم (تبلغ)^(١٠) بقوم آخرين ذلك المقدار، كداود بن علي في الفروع وأشباهه^(١١).

(١) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٢) قال عمرو بن عبيد - كما في تاريخ بغداد (١٢/١٧٠) سير أعلام النبلاء (٦/١٠٤) -: «إن كانت ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ في اللوح المحفوظ فما لله على ابن آدم حجة»، وهذا يبين أن سبب إنكاره لسورة تبت وما في معناه هو إنكار القدر.

(٣) سورة المسد: الآية (١). (٤) سورة المدثر: الآية (١١).

(٥) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي المشهور، تتلمذ على الزجاج، ومن تلاميذه أبو الفتح ابن جني، وكان الفارسي معتزلياً، توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر: تاريخ بغداد (٧/٢٧٥)، والسير (١٦/٣٧٩).

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية، أخذ عن الفارسي النحوي اللغة والاعتزال، توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/٣١١)، والسير (١٧/١٧).

(٧) في (م) و(غ) و(ر): «الظاهر». (٨) سورة طه: الآية (٥).

(٩) زيادة من (غ) و(ر). (١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ): «يلغ».

(١١) بدعة الظاهرية عند الشاطبي قسمان؛ الأول: الظاهرية في نصوص الصفات أي الذين يجرون نصوص الصفات على ظاهرها، ويعتقدون معناها المعروف في لغة العرب دون تأويل لها، وهذا مذهب السلف.

القسم الثاني: ظاهرية الفقهاء كداود الظاهري وابن حزم، فجعل الشاطبي كلا القسمين من أهل البدع، وجعل القسم الأول - وهو مذهب السلف في الصفات - من أهل الإغراق في البدعة، ولا شك في خطأ الشاطبي في مسلكه هذا حيث ذهب في تفسير مذهب السلف في نصوص الصفات إلى تفسيره بمذهب المفوضة الذين يفوضون المعاني، وقد فصل هذه المسألة الباحث: ناصر الفهد، في كتابه «الإعلام بمخالفات الموافقات والاعتصام» ص ٣٠ و٥٥، فليراجع لأهميته.

والثالث: بدعة التزام الدعاء بأثر الصلوات دائماً على الهيئة الاجتماعية، فإنها بلغت (ببعض أصحابها)^(١) إلى أن كان (الترك)^(٢) لها موجباً للقتل عنده؛ فحكى القاضي أبو الخطاب بن خليل حكاية عن أبي عبد الله بن مجاهد العابد^(٣): أن رجلاً من عظماء الدولة/ وأهل الوجاهة فيها - وكان موصوفاً بشدة السطوة وبسط اليد - نزل في جوار ابن مجاهد وصلى (خلفه)^(٤) في مسجده الذي كان يؤم فيه، وكان لا يدعو في أخريات الصلوات تصميماً في ذلك على المذهب - يعني مذهب مالك - لأنه مكروه في مذهبه/ وكان ابن مجاهد محافظاً عليه، فكره ذلك الرجل منه ترك/ الدعاء، وأمره أن يدعو فأبى، وبقي على عادته في تركه في أعقاب الصلوات، فلما كان في بعض الليالي صلى ذلك الرجل العتمة في المسجد، (فلما انقضت)^(٥) وخرج ذلك الرجل إلى داره قال لمن حضره من أهل المسجد: قد قلنا لهذا الرجل يدعو (إثر)^(٦) الصلوات فأبى، فإذا كان في غدوة غد (لم يفعل)^(٧) أضرب رقبتك بهذا السيف وأشار إلى سيف في يده فخافوا على ابن مجاهد من قوله لما علموا منه، فرجعت الجماعة بجملتها إلى دار ابن مجاهد.

فخرج إليهم وقال: ما شأنكم؟ فقالوا: والله لقد خفنا (عليك)^(٨) من هذا الرجل/ وقد اشتد الآن غضبه عليك في تركك الدعاء فقال لهم: لا أخرج عن عادتي، فأخبروه بالقصة. فقال لهم - وهو متبسم -: انصرفوا ولا تخافوا فهو الذي (تضرب)^(٩) رقبتك (في)^(١٠) غدوة غد بذلك السيف

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بأصحابها».

(٢) في (م): «القتل».

(٣) تقدمت ترجمته (٢/ ٢٧٠).

(٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م). وفي (غ) و(ر): «بعد».

(٧) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) في (ط) و(خ) و(ت): «ضربت». وفي (م): «ضرب».

(١٠) ساقط من (غ) و(ر).

بحول الله، ودخل (إلى)^(١) داره، وانصرفت الجماعة على دعر من قول ذلك الرجل، فلما كان مع (الصبح)^(٢) (من الغد)^(٣) وصل إلى دار الرجل قوم من (صنفه مع عبيد المخزن، وحملوه حمل المغضوب عليه، فتبعه قوم من)^(٤) أهل المسجد ومن علم حال البارحة حتى وصلوا (به)^(٥) إلى دار (الإمارة)^(٦) بباب جوهر من إشبيلية^(٧)، وهناك أمر بضرب رقبتة (فضربت بسيفه)^(٨) ذلك، تحقيقاً للإجابة وإثباتاً للكرامة.

وقد روى بعض الإشبيليين الحكاية بمعنى هذه (لكن نحو)^(٩) آخر)^(١٠).

ولما رد ولد ابن الصقر^(١١) على الخطيب في خطبته (وكذّبه حين فاه)^(١٢) باسم المهدي^(١٣) وعصمته، أراد المرتضى^(١٤) - من ذرية عبد المؤمن^(١٥) وهو إذ ذاك خليفة - أن يسجنه على قوله، فأبى الأشياخ

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إليه».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الإمامة».

(٧) إشبيلية من أهم مدن الأندلس، وهي تقع في الجنوب الغربي لقرطبة. انظر: معجم البلدان (١/١٩٥).

(٨) في (ط) و(خ): «سيف».

(٩) هكذا في (ط) و(م): «لعل الصواب»: (لكن على نحو آخر).

(١٠) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(١١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الصقر الأنصاري الخزرجي أبو العباس، كان محدثاً ثقة ضابطاً مقرئاً، ولد سنة ٤٩٢هـ. وتوفي سنة ٥٦٩هـ. انظر: الديباج المذهب (١/٢١١).

(١٢) في (ط) و(م) و(خ): «وكذلك خبر فاه»، وفي ت بياض بمقدار نصف سطر وهي تشبه في الرسم كلمة (وذلك حين).

(١٣) هو ابن تومرت، تقدمت ترجمته (١/٢٨٥).

(١٤) هو أبو جعفر المرتضى عمر بن إبراهيم بن يوسف بن عبد المؤمن، من أمراء الموحدين، قتل سنة ٦٦٥هـ. انظر: كتاب «المهدي ابن تومرت» للدكتور عبد المجيد النجار (ص ٤٠٦)، ونفع الطيب (٤/٣٨٤).

(١٥) هو عبد المؤمن بن علي بن القيسي، وهو خليفة ابن تومرت، ولد سنة ٤٨٧هـ، وتوفي سنة ٥٥٨هـ. انظر: السير (٢٠/٣٦٦)، ونفع الطيب (١/٤٤٢).

والوزراء من فرقة الموحدين إلا قتله، / فغلبوا على أمره فقتلوه خوفاً أن [٤٠٩ع]
يقول ذلك غيره، فتختل عليهم القاعدة التي بنوا دينهم عليها.

/ وقد لا تبلغ البدعة في الإشراب ذلك المقدار فلا يتفق (في)^(١) [٢٧٧/٢ط]
الخلاف فيها (ما)^(٢) يؤدي إلى مثل ذلك.

فهذه الأمثلة بينت بالواقع مراد الحديث^(٣) /- على فرض صحته - فإن [٢٤٥/٢ت]
أخبار النبي ﷺ إنما تكون (أبدأ)^(٤) على وفق (المخبر عنه)^(٥) من (غير
تخلف البتة)^(٦).

ويشهد لهذا التفسير استقراء أحوال الخلق من انقسامها إلى الأعلى
والأدنى والأوسط، كالعلم والجهل والشجاعة (والجبن)^(٧) والعدل والجور،
والجود والبخل، والغنى والفقر، والعز والذل، وغير ذلك من الأحوال
والأوصاف، فإنها تتردد ما بين الطرفين، فعالم في أعلى درجات العلم،
وآخر في أدنى درجاته، وجاهل كذلك، وشجاع كذلك، إلى سائرهما.
فكذلك سقوط البدع بالنفوس، إلا أن في ذكر النبي ﷺ لها فائدة
أخرى، وهي التحذير من مقاربتها ومقاربة أصحابها وهي:

المسألة الثانية والعشرون:

وبيان ذلك أن داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإن أصل الكلب واقع
بالكلب، ثم إذا عض ذلك الكلب أحداً صار مثله ولم يقدر على الانفصال
(عنه)^(٨) في الغالب إلا بالهلكة، فكذلك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه / [٢٠٢/٢خ]
[٢٣٧/٢ب]

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بما».

(٣) يقصد حديث: تتجارى بهم الأهواء... إلخ، انظر: (ص ١٢٣) من هذا المجلد.

(٤) في (ط) و(ت): «ابتداء». وفي (خ) و(م): «ابتداء».

(٥) في سائر النسخ: «مخبره» والتصحيح من هامش (ت).

(٦) في (م): «غيره تخلف إليه».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «والخير».

(٨) في (ط) و(ت): «منه».

وإشكاله فقلما يسلم من غائلته، بل إما أن يقع معه في مذهبه ويصير من شيعته، وإما أن (ينبت)^(١) في قلبه شكاً يطمع في الانفصال عنه فلا يقدر (عليه)^(٢).

وهذا بخلاف سائر المعاصي، فإن صاحبها (لا يضر من صاحبه)^(٣) ولا يدخله فيها غالباً إلا مع طول الصحبة والأنس به، والاعتياد لحضور معصيته، وقد أتى/ في الآثار ما يدل/ على هذا المعنى. فإن السلف الصالح نهوا عن مجالستهم ومكالمتهم (وسماع)^(٤) (كلامهم)^(٥) وأغلظوا في ذلك، وقد تقدم منه في الباب الثاني آثار (جملة)^(٦).

[٢٧٢]
[ط ٢٧٨/٢]

ومن ذلك ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: من أحب أن يكرم دينه فليعتزل مخالطة (السلطان)^(٧) ومجالسة أصحاب الأهواء، فإن مجالستهم ألصق من الجرب^(٨).

وعن حميد الأعرج^(٩) (قال)^(١٠): (قدم)^(١١) غيلان^(١٢) مكة/ (يجاور)^(١٣) بها، فأتى غيلان مجاهداً فقال: يا أبا الحجاج، بلغني أنك تنهى الناس عني، وتذكرني (لشيء بلغك عني)^(١٤) لا أقوله، (إنما أقول

[٢٤٦/٢]

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يثبت».

(٢) زيادة من (ط).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يضاره».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وكلام».

(٥) في (ط) و(خ) و(ت): «مكالمهم». (٦) في (غ) و(ر): «جملة».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «السيطان».

(٨) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (١٣٧) وبنحوه في سنن الدارمي (٣٠١).

(٩) هو حميد بن عطاء الكوفي، ضعفه الإمام أحمد وابن معين، وقد روى عنه خلف بن خليفة، وعيسى بن يونس. انظر: الجرح والتعديل (٢٢٦/٣).

(١٠) في (ط) و(خ): «نهي». وفي (م): «تنهى». وفي (ت): بياض بمقدار كلمة والنصح من (غ) و(ر) والبدع لابن وضاح القرطبي.

(١١) في (م): «قدم».

(١٢) هو غيلان القدری، تقدمت ترجمته (٩٧/١).

(١٣) في البدع لابن وضاح: فجاور.

(١٤) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «بلغك عني شيء».

كذا^(١)، فجاء بشيء لا (ننكره)^(٢)، (قال حميد)^(٣): فلما (قام)^(٤) قال مجاهد: لا (تجالسوه)^(٥) فإنه (قدرى)^(٦). قال حميد: (فإني يوماً)^(٧) في الطواف لحقني غيلان من خلفي (فجذب)^(٨) ردائي، فالتفت فقال: كيف (يقراً)^(٩) مجاهد (حرف كذا وكذا)^(١٠) فأخبرته، فمشى معي (فبصرني)^(١١) مجاهد معه، فأتيته فجعلت أكلمه فلا يرد علي، وأسأله فلا يجيبني، قال: فغدوت إليه فوجدته على تلك الحال، فقلت: يا أبا الحجاج، أبلغك عني شيء؟ (أأحدثت)^(١٢) حدثاً/، ما لي؟ قال: ألم أرك مع غيلان وقد نهيتكم أن تكلموه أو تجالسوه؟ قال: قلت: (والله)^(١٣) يا أبا الحجاج ما أنكرت قولك، وما بدأته، هو بدأني. قال: والله يا حميد لولا أنك عندي مصدق ما نظرت لي في (وجهه)^(١٤) منبسط ما عشت، (ولئن عدت لا تنظر لي في وجهه منبسط ما عشت)^(١٥).

/وعن أيوب^(١٦) قال: كنت يوماً عند محمد بن سيرين إذ جاء عمرو بن عبيد فدخل، فلما جلس وضع محمد يده في بطنه وقام، فقلت لعمرو: انطلق بنا - قال - فخرجنا، فلما مضى عمرو رجعت فقلت:

- (١) في البدع لابن وضاح: إنما أقول كذا (مرتين).
- (٢) في جميع النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لا ينكر».
- (٣) ما بين القوسين زيادة من (ت).
- (٤) زيادة من (غ) و(ر): «والبدع لابن وضاح».
- (٥) في (غ) و(ر): «تجالسه».
- (٦) في (م): «قدروي».
- (٧) في (ط) و(م) و(خ): «فإنه يوم». وفي (ت): «فإني يوم».
- (٨) في (ط) و(خ) و(ت): «يجذب»، وفي (م): «فجذب».
- (٩) في (ط) و(م) و(خ): «يقول».
- (١٠) في (ط) و(م) و(ت): «حرف وكذا».
- (١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فبصر بي».
- (١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ما أحدثت».
- (١٣) زيادة من (غ) و(ر): «والبدع».
- (١٤) ما بين القوسين ساقط من (م).
- (١٥) ما بين القوسين ساقط من (غ) و(ر) والبدع، والأثر أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (١٣٩).
- (١٦) هو أبو بكر أيوب بن أبي تيممة البصري السخيتاني، تقدمت ترجمته (١/١٣٧).

يا أبا بكر، قد فطنت إلى ما صنعت، قال: (أوقد)^(١) فطنت؟ قلت: نعم، قال: أما إنه لم يكن ليضمني (معه)^(٢) سقف بيت^(٣).

١/٢٣٨] وعن بعضهم قال: كنت أمشي مع عمرو بن عبيد فرآني ابن عون^(٤) فأعرض عني (شهرين)^(٥).

وقيل: دخل (عمرو بن عبيد على)^(٦) ابن عون فسكت ابن عون لما رآه، وسكت عمرو عنه فلم يسأله/ عن شيء، فمكث (هنيهة)^(٧) ثم (قام فخرج)^(٨)، فقال ابن عون: بما استحل أن دخل داري بغير إذني؟ مراراً يرددها، أما إنه لو تكلم، (أما إنه لو تكلم)^(٩).

وعن مؤمل بن إسماعيل^(١٠) قال: قال بعض أصحابنا لحمداد بن زيد: ما لك لم ترو عن عبد الكريم^(١١) إلا حديثاً واحداً؟ قال: ما أتيت إلا مرة واحدة لمساقه في هذا الحديث، وما أحب أن أيوب علم (بإتاني إياه)^(١٢) إليه وأن لي كذا وكذا، وإنني لأظنه لو علم لكانت (الفيصل فيما بيني وبينه)^(١٣).

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أقد».

(٢) في (غ) و(ر): «وإياه».

(٣) أخرجه ابن وضاح في البدع (١٤٠).

(٤) هو عبد الله بن عون بن أربطبان المزني البصري، تقدمت ترجمته (١٠٥/١).

(٥) زيادة من (غ) و(ر) والبدع لابن وضاح، والأثر مخرج فيه (١٤١).

(٦) زيادة من (غ) و(ر) والبدع لابن وضاح.

(٧) في البدع: هنية. وفي (ت): هنيئة. (٨) زيادة من (غ) والبدع لابن وضاح.

(٩) زيادة من (غ) و(ر) والبدع لابن وضاح، والأثر مخرج فيه (١٤٢).

(١٠) هو مؤمل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن البصري، وثقه ابن معين، وقال عنه أبو حاتم:

صدوق، شديد في السنة كثير الخطأ، يكتب حديثه. توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر: تهذيب

التهذيب (٣٨٠/١٠) والجرح والتعديل (٣٧٤/٨).

(١١) هو عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية، كان مع تعبه مرجئاً، قال عنه النسائي

والدارقطني: متروك. وقال معمر: قال لي أيوب: لا تحمل عن عبد الكريم أبي أمية

فإنه ليس بشيء، انظر: السير (٨٣/٦)، وميزان الاعتدال (٦٤٦/٢).

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بإتاني إليه».

(١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الفيصلة بيني وبينه». والأثر أخرجه ابن وضاح في

البدع (١٤٣).

/ (وعن إبراهيم أنه قال)^(١) لمحمد بن السائب^(٢): لا تقربنا ما دمت على رأيك هذا. وكان مرجئاً^(٣).

وعن حماد بن زيد^(٤) قال: لقيني سعيد بن جبير فقال: ألم أرك مع طلق^(٥)؟ قلت: بلى، فما له؟ قال: لا تجالس فإنه مرجئ^(٦).

وعن محمد بن واسع^(٧) قال: رأيت صفوان بن محرز^(٨) وقريب منه (شبية)^(٩)، (فراهم)^(١٠) (يتجادلون)^(١١)، فرأيتهم قائماً ينفض ثيابه ويقول: (إنما أنتم جرب، إنما أنتم جرب)^(١٢).

/ وعن أيوب قال: دخل رجل على محمد بن سيرين فقال: يا أبا بكر أقرأ عليك آية من كتاب الله لا أزيد أن أقرأها ثم أخرج؟ فوضع إصبعيه في

(١) في (م) و(غ) و(ر): وعن إبراهيم قال، وهو إبراهيم بن يزيد النخعي الإمام المشهور، وكان شديداً على المرجئة، توفي سنة ٩٦هـ. انظر: السير (٤/٥٢٠)، وطبقات ابن سعد (٦/٢٧٠).

(٢) لعنه محمد بن السائب التيمي، فقد روى عن إبراهيم النخعي، وروى عنه مغيرة بن مقسم. انظر: الجرح والتعديل (٧/٢٧١).

(٣) أخرج ابن وضاح في البدع (١٤٤)، وابن سعد في الطبقات (٦/٢٧٣).

(٤) سقط من جميع النسخ: (عن أيوب) وهو مذكور في الأثر كما في البدع لابن وضاح (١٤٥)، والدارمي (٣٩٢)، وابن سعد في الطبقات (٧/٢٢٨).

(٥) هو طلق بن حبيب العنزي، من صغار التابعين، قال عنه أبو حاتم: طلق صدوق، يرى الإرجاء. توفي قبل المائة. انظر: طبقات ابن سعد (٧/٢٧٧)، والسير (٤/٦٠١).

(٦) أخرجه ابن وضاح في البدع (١٤٥)، والدارمي في السنن (٣٩٢)، وابن سعد في الطبقات (٧/٢٢٨).

(٧) هو محمد بن واسع بن جابر الأزدي، من صغار التابعين، قال عنه الدارقطني: ثقة بلي برواة ضعفاء، توفي سنة ١٢٧هـ. انظر: الجرح والتعديل (٨/١١٣)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٩٩).

(٨) هو صفوان بن محرز المازني البصري، من التابعين، أخرج له البخاري ومسلم، توفي سنة ٧٤هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/١٤٧)، والسير (٤/٢٨٦).

(٩) في جميع النسخ: شبية. والتصحيح من (غ) و(ر) وابن وضاح.

(١٠) في (ط) و(خ): «فراهما».

(١١) في جميع النسخ ما عدا (غ) و(ر): يتجادلان.

(١٢) ما بين () زيادة من (غ) و(ر) والبدع، والأثر أخرجه ابن وضاح (١٤٩).

أذنيه ثم قال: (أخرج)^(١) عليك إن كنت مسلماً (إلا)^(٢) خرجت من بيتي - قال - فقال: يا أبا بكر، لا أزيد على أن أقرأ ثم أخرج، (فقال بإزاره يشده عليه)^(٣) وتهياً للقيام فأقبلنا على الرجل، فقلنا: قد (حرج)^(٤) عليك إلا خرجت (أفحل)^(٥) لك أن تخرج رجلاً من بيته؟ قال: فخرج، فقلنا: يا أبا بكر، ما عليك لو قرأ آية (ثم خرج)^(٦)؟ قال: إني والله لو ظننت أن قلبي (يثبت)^(٧) على ما هو عليه ما باليت أن يقرأ، ولكن (خفت)^(٨) أن يلقي في قلبي شيئاً أجهد في إخراجه من قلبي فلا أستطيع^(٩).

وعن الأوزاعي قال: (لا تمكنوا)^(١٠) صاحب/ بدعة من جدل فيورث قلوبكم من فتنه^(١١). [٢٧٣ر]

فهذه آثار تنبهك على ما تقدمت إشارة الحديث إليه إن كان مقصوداً والله أعلم.

(نعم)^(١٢) تأثير كلام صاحب البدعة في القلوب معلوم، وثم معنى آخر قد يكون من فوائد تنبيه الحديث بمثال داء الكلب/ وهي: [٤١١غ]

المسألة الثالثة والعشرون:

وهو التنبيه على السبب في بعد صاحب البدعة عن التوبة، إذ كان/ [٢٣٨م/ب]

- (١) في (ط) و(خ): أعزم.
- (٢) في (غ) و(ر): لما.
- (٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فقام لإزاره يشده».
- (٤) في (ط) و(خ): عزم.
- (٥) في (م) و(غ) و(ر): فيحل.
- (٦) ساقط من (غ) و(ر).
- (٧) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): ثبت.
- (٨) ساقط من (غ) و(ر).
- (٩) أخرجه ابن وضاح في البدع (١٥٠)، وبنحوه في الدارمي (٣٩٧)، وعبد الله في السنة (١٠٠)، والآجري في الشريعة (١٢٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٤٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٣٧٧).
- (١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تكلموا».
- (١١) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (١٥١).
- (١٢) زيادة من (غ) و(ر).

[٢/٢٠٤خ]
[٢/٢٤٨ت]

مثل المعاصي الواقعة بأعمال العباد قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً، كمثل الأمراض النازلة بجسمه أو روحه، فأدوية الأمراض/ البدنية/ معلومة، وأدوية الأمراض العملية التوبة والأعمال الصالحة، وكما أن من الأمراض البدنية ما يمكن فيه التدوي ومنه ما لا يمكن فيه التدوي أو يعسر (كالكلب، كذلك) ^(١) (في) ^(٢) أمراض الأعمال، (منها) ^(٣) ما يمكن فيه التوبة عادة، (ومنها) ^(٤) ما لا يمكن.

[٢/٢٨١ط]

/فالمعاصي كلها غير البدع يمكن فيها التوبة من أعلاها وهي الكبائر إلى أدناها (وهي) ^(٥) اللمم، والبدع أخبرنا فيها إخبارين كلاهما يفيد أن لا توبة منها:

الإخبار الأول: ما تقدم في ذم البدع من أن المبتدع لا توبة له، من غير تخصيص.

والآخر: ما نحن في تفسيره، وهو تشبيه البدع بما لا نجح فيه من الأمراض كالكلب، فأفاد أن لا نجح من ذنب البدع في الجملة من غير اقتضاء عموم، بل اقتضى أن عدم التوبة مخصوص بمن تجارى به الهوى كما يتجارى الكلب بصاحبه، وقد مر أن من أولئك من (لا) ^(٦) يتجارى به الهوى على ذلك الوجه وتبين الشاهد عليه، ونشأ من ذلك معنى (آخر) ^(٧) زائد هو من فوائد الحديث - وهي:

المسألة الرابعة والعشرون:

وهو أن من تلك الفرق من لا يشرب (هوى) ^(٨) البدعة ذلك الإشراب، فإذا يمكن فيه التوبة، وإذا أمكن في أهل الفرق أمكن فيمن خرج عنهم، وهم أهل البدع الجزئية.

(١) في (م): كالكلب لذي. وفي (ط) و(خ) و(ت): كذلك الكلب.

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الذي في».

(٣) في (ت): فمته. (٤) في (ت): فمته.

(٥) في (م) و(غ) و(ر): وهو. (٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (غ) و(ر). (٨) في (م): «هو».

فإما أن (يرجح)^(١) ما تقدم من الأخبار على هذا الحديث، لأن هذه الرواية في إسنادها شيء، (وأعلى)^(٢) ما (تجري)^(٣) في الحسان، وفي الأحاديث الأخر ما هو صحيح، كقوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون (حتى يعود)^(٤) السهم على فوقه»^(٥) وما (أشبهه)^(٦).

وإما أن يجمع بينهما، (فيُجعل)^(٧) النقل الأول عمدة في (عموم)^(٨) قبول التوبة، ويكون هذا الإخبار أمراً آخر زائداً على ذلك، إذ لا يتنافيان، بسبب أن من شأن البدع مصاحبة الهوى، وغلبة الهوى / للإنسان في الشيء [٢٤٩/٢] المفعول أو المتروك له أبداً أثر فيه، والبدع كلها تصاحب الهوى، ولذلك سمي أصحابها أهل الأهواء / فوَقعت التسمية (بها، وهو)^(٩) الغالب عليهم إذ [٢٨٢/٢] العمل المبتدع إنما نشأ عن الهوى مع شبهة / دليل، لا عن الدليل بالعرض [٢٣٩/٢] فصار هوى (يصاحبه)^(١٠) دليل شرعي في الظاهر، فكان (أخرى)^(١١) في (الوقوع)^(١٢) من القلب موقع السويداء فأشرب حبه، ثم إنه يتفاوت، إذ ليس في رتبة واحدة ولكنه / تشريع كله، فاستحق صاحبه أن لا توبة له، [٢٠٥/٢] عافانا الله من النار بفضلله (ومنه)^(١٣).

وإما أن (يعمل)^(١٤) هذا الحديث مع الأحاديث الأول - على فرض

(١) في (غ) و(ر): «نرجح». (٢) في (ت): «على».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يجري».

(٤) في (ط) و(م) و(خ): «كما يعود وفي (ت): «كما لا يعود».

(٥) تقدم تخريجه (ص ١١٤) من هذا المجلد.

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أشبه».

(٧) في (غ) و(ر): «فنجعل».

(٨) في (غ) و(ر): «ببعض بمقدار كلمة، ولعل الصواب: «عدم».

(٩) في (غ) و(ر): «بما هو». (١٠) في (غ) و(ر): «مصاحبه».

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أجرى».

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «البدع».

(١٣) ساقط من (غ) و(ر). (١٤) ساقط من (غ) و(ر).

العمل (به)^(١) - ونقول: إن ما تقدم من الأخبار (عام)^(٢)، وهذا يفيد الخصوص كما (تقدم تفسيره)^(٣) أو يفيد/ معنى يفهم منه الخصوص، وهو [٤١٢غ] الإشراب في أعلى المراتب مسوقاً مساق (التبعض)^(٤)، لقوله: «وإنه سيخرج في أمتي أقوام» إلى آخره، فدل (على)^(٥) أن ثم أقواماً آخر لا تتجارى بهم تلك الأهواء على ما قال، بل (على)^(٦) أدنى من ذلك، وقد لا تتجارى بهم ذلك.

[٢٧٤ر] وهذا التفسير بحسب ما أعطاه/ الموضع، وتام المسألة قد مر في الباب الثاني والحمد لله، لكن على وجه لا يكون في الأحاديث كلها تخصيص، وبالله التوفيق.

المسألة الخامسة والعشرون:

أنه جاء في بعض روايات الحديث: (أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور برأيهم، فيحلون الحرام ويحرمون الحلال)^(٧)، فجعل أعظم تلك الفرق فتنة على الأمة أهل القياس، ولا كل قياس، بل القياس على غير أصل، (فإن أهل القياس متفقون على أنه على غير أصل لا يصح، وإنما يكون على أصل)^(٨) من كتاب أو سنة/ صحيحة أو إجماع معتبر، فإذا لم يكن للقياس أصل - وهو القياس الفاسد -/ فهو الذي لا يصح أن يوضع في الدين، فإنه يؤدي إلى مخالفة الشرع، وأن يصير الحلال بالشرع حراماً بذلك القياس، والحرام حلالاً، فإن الرأي من حيث هو رأي لا ينضبط إلى قانون شرعي إذا لم يكن له أصل شرعي، فإن العقول تستحسن ما لا يستحسن شرعاً،

(١) ساقط من (غ) و(ر).

(٢) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «عام».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): تفيده.

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التبعض».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «هي».

(٧) تقدم تخريجه (١/١٧٤). (٨) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

وتستقبح ما لا يستقبح شرعاً، وإذا كان كذلك صار القياس على غير أصل فتنة على الناس.

ثم أخبر في الحديث أن (المُعْجِلِينَ)^(١) لهذا القياس أضر على الناس من سائر أهل الفرق، وأشد فتنة، وبيان: ^(٢) أن مذاهب أهل الأهواء قد اشتهرت الأحاديث التي ترددها واستفاضت، وأهل الأهواء مقموعون في الأمر الغالب عند الخاصة والعامة، بخلاف / الفتيا، فإن أدلتها من الكتاب والسنة (قد)^(٣) لا يعرفها إلا الأفراد، ولا يميز (ضعيفها من قوياها)^(٤) إلا الخاصة، وقد يتصب للفتيا والقضاء (ممن)^(٥) يخالفها كثير.

[٢٣٩/ب]

وقد جاء مثل معناه محفوظاً من حديث ابن مسعود أنه قال: ليس عام إلا والذي بعده شر منه، لا أقول: عام أمطر من عام، ولا عام/ أخصب من عام، ولا أمير/ خير من أمير، ولكن: ذهاب خياركم وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيهدم الإسلام ويثلم^(٦).

[٢٠٦/٢ غ]

[٢٨٤/٢ ط]

وهذا الذي في حديث ابن مسعود موجود في (الحديث)^(٧) الصحيح، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يُستفتون (فيفتون)^(٨) برأيهم، فيضلون ويضلون»^(٩).

/ وقد تقدم في ذم الرأي آثار مشهورة عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين تبين فيها أن الأخذ بالرأي يحل الحرام ويحرم الحلال.

[٢٨٥/٢ ط]

(١) في (غ) و(ر): «المعلمين».

(٢) من بداية هذا القوس إلى قوله: «.. بنوع تأويل وهذا بين» من (٢٣٤/٣)، نقله الشاطبي من شيخ الإسلام ابن تيمية من كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٩٦ - ٢٩٩) بنصه، إلا أنه تصرف في بعض المواطن ببعض الاختصار، وهناك اختلاف يسير في بعض الألفاظ، يظهر أنه ناشئ من اختلاف النسخة التي نقل منها الشاطبي.

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) في (ت): «قوياها من ضعيفها».

(٥) في (ت): «من».

(٦) تقدم تخريجه (١٣٠/١).

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) تقدم تخريجه (١١٧/١).

ومعلوم/ أن هذه الآثار الدائمة للرأي لا يمكن أن يكون المقصود بها ذم الاجتهاد على الأصول في نازلة لم توجد في كتاب ولا سنة ولا إجماع، ممن يعرف الأشباه والنظائر، ويفهم معاني/ الأحكام فيقيس قياس تشبيه أو تعليل^(١)، قياساً لم يعارضه ما هو أولى منه، فإن هذا ليس فيه تحليل (الحرام)^(٢) (ولا العكس)^(٣)، وإنما القياس الهادم للإسلام ما عارض الكتاب والسنة، أو ما كان عليه سلف الأمة، أو معانيها المعتمدة.

ثم إن مخالفة هذه الأصول على قسمين:

أحدهما: أن يخالف أصلاً مخالفة ظاهرة من غير استمساك بأصل آخر، فهذا لا يقع من مفت مشهور إلا إذا كان الأصل لم يبلغه، كما وقع لكثير من الأئمة حيث لم (تبلغهم)^(٤) بعض السنن فخالفوها خطأ، وأما الأصول المشهورة فلا يخالفها مسلم خلافاً ظاهراً من غير معارضة بأصل آخر، فضلاً عن أن يخالفها بعض المشهورين بالفتيا.

/والثاني: أن يخالف الأصل بنوع من التأويل هو فيه مخطئ، بأن

(١) القياس ينقسم عند الأصوليين إلى ثلاثة أقسام:

أ - قياس العلة: وهو ما كان الجمع فيه بين الأصل والفرع بنفس العلة كالإسكار.
ب - قياس الشبه - ويسمى قياس الدلالة -: وهو ما كان الجمع فيه بين الأصل والفرع بدليل العلة، كملزومها أو حكمها أو أثرها، ومثال ملزوم العلة: إلحاق النبيذ بالخمير في المنع بجامع الشدة المطربة؛ لأنها ملزومة الإسكار الذي هو العلة. ومثال أثر العلة: إلحاق القتل بالمثل بالقتل بمحدد في القصاص بجامع الإثم، لأن الإثم أثر العلة التي هي القتل والعمد والعدوان، والمثال بحكم العلة: جواز رهن المشاع قياساً على جواز بيعه بجامع جواز البيع.

ج - وهو ما جمع فيه بنفي الفارق، وهو القياس في معنى الأصل، وهو مفهوم الموافقة، وتنقيح المناط، والأكثر على أنه ليس من القياس. انظر: مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص ٢٧٠، ٢٧١)، ونزعة الخاطر العاطر (٢/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وتحريم».

(٣) ما بين القوسين ساقط من ت.

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يبلغهم».

يضع الاسم على غير (موضعه)^(١) أو على بعض (مواضعه)^(٢) أو يراعي فيه مجرد اللفظ دون اعتبار المقصود، أو غير ذلك من أنواع التأويل.

والدليل على أن هذا هو المراد بالحديث وما في معناه أن تحليل الشيء إذا كان مشهوراً فحرّمه بغير تأويل، أو التحريم / مشهوراً فحلّله بغير تأويل، كان كفراً وعناداً، ومثل هذا لا / تتخذه الأمة رأساً قط، إلا أن تكون الأمة قد كفرت، والأمة لا تكفر أبداً. وإذا بعث الله ريحاً تقبض أرواح المؤمنين لم يبق حينئذ من يسأل عن حرام أو حلال. وإذا كان التحليل أو التحريم غير مشهور فخالفه / مخالف لم يبلغه دليله، فمثل هذا / لم يزل موجوداً من لدن زمان أصحاب رسول الله ﷺ، (ثم هذا)^(٣) إنما يكون في آحاد المسائل، فلا تضل الأمة ولا ينهدم الإسلام ولا يقال (لمثل هذا)^(٤) إنه محدث عند قبض العلماء.

[١/٢٤٠م]

[٢٧٥ر]

[٢/٢٠٧خ]

[٢/٢٥٢ت]

فظهر أن المراد إنما هو استحلال المحرمات الظاهرة أو المعلومة عنده بنوع تأويل، وهذا بيّن^(٥) في المبتدعة الذين تركوا معظم الكتاب والذي تظافرت عليه أدلته، وتواطأت على معناه شواهد، وأخذوا في اتباع بعض المتشابهات وترك أم الكتاب.

(فإن)^(٦) هذا - كما قال الله تعالى - زيغ وميل عن الصراط المستقيم، فإن تقدموا أئمة^(٧) يفتنون ويقتدى (بأقوالهم وأفعالهم)^(٨) سكنت إليهم الدهماء ظناً أنهم بالغوا لهم في الاحتياط على الدين، وهم يضلونهم بغير علم، ولا شيء (أعظم)^(٩) على (الإنسان)^(١٠) من داهية تقع به من حيث لا

(١) في ط: مواضعه.

(٢) في (غ) و(ر): موضعه.

(٣) في (ت): وهذا.

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): لهذا.

(٥) هنا ينتهي نقل الشاطبي من ابن تيمية.

(٦) في (م) و(خ) و(ت): «إذا». وفي (ر): «فإنما».

(٧) (أئمة) حال منصوب، أي تقدموا حال كونهم أئمة، حيث جعلوا أنفسهم أئمة (نبه على ذلك رشيد رضا).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): بهم بأقوالهم وأعمالهم.

(٩) ما بين القوسين ساقط من (م). وفي (غ) و(ر): أعز.

(١٠) في (غ) و(ر): الناس.

يحتسب، فإنه لو علم طريقها لتوقاها ما استطاع، فإذا جاءته على غيرة فهي أدهى وأعظم على من وقعت به، وهو ظاهر، فكذلك البدعة إذا جاءت العامي من طريق الفتيا، لأنه (استند)^(١) في دينه إلى من ظهر في رتبة أهل العلم، فيضل من حيث يطلب الهداية: اللهم اهدنا الصراط/ المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم.

المسألة السادسة والعشرون:

إن ها هنا نظراً لفظياً في الحديث هو من تمام الكلام فيه، وذلك أنه لما أخبر ﷺ أن جميع الفرق في النار إلا فرقة واحدة، وهي الجماعة المفسرة في الحديث الآخر، فجاء في الرواية الأخرى السؤال عنها - سؤال التعيين - فقالوا: من هي يا رسول الله؟ فأصل الجواب أن يقال: أنا وأصحابي، ومن عمل مثل عملنا، أو ما أشبه ذلك مما يعطي تعيين الفرقة، إما بالإشارة إليها أو بوصف من أوصافها/ إلا أن ذلك/ لم يقع، وإنما وقع في الجواب تعيين الوصف لا تعيين الموصوف، فلذلك أتى بـ«ما» (التي تقتضي بظاهرها)^(٢) الوقوع على غير العاقل من الأوصاف وغيرها، والمراد هنا الأوصاف التي هو عليها ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، فلم يطابق السؤال الجواب في اللفظ. والعدر عن هذا أن العرب لا تلتزم ذلك النوع/ إذا فهم المعنى، لأنهم لما سألوا عن تعيين الفرقة الناجية بين لهم الوصف الذي به صارت ناجية، فقال: «ما أنا عليه وأصحابي».

[م/٢٤٠ب]
[ت/٢٥٣٢]

[خ/٢٠٨٢]

[ط/٢٨٨٢]

/ومما جاء غير مطابق في الظاهر وهو في المعنى مطابق قول الله تعالى: ﴿قُلْ أُو۟۟۟نَتَكُم بِخَيْرٍ مِّنۢ ذَٰلِكُمْ﴾^(٣)، فإن هذا الكلام معناه: هل أخبركم بما هو أفضل من متاع (الحياة)^(٤) الدنيا؟ فكأنه قيل: نعم! أخبرنا، فقال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا۟ عِنۢدَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجۡرِي مِنۢ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٥)

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): يستند.

(٢) في (ط): أتى فظاهرها.

(٣) سورة آل عمران: الآية (١٥).

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٥).

الآية، أي للذين اتقوا استقر لهم عند ربهم جنات تجري (من تحتها الأنهار).
الآية^(١).

فأعطى مضمون الكلام معنى الجواب على غير لفظه. وهذا التقرير على قول جماعة من المفسرين.

وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾^(٢)
الآية، فقوله: (مثل الجنة) يقتضي المثل لا الممثل - (كما قال تعالى)^(٣):
﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾^(٤) (ولكن)^(٥) (لما)^(٦) كان المقصود
الممثل جاء به بعينه.

ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ لما ذكر الفرق وذكر أن فيها فرقة ناجية
كان الأولى السؤال عن أعمال الفرقة الناجية، لا عن نفس الفرقة. لأن [٢٧٦ ر]
التعريف (بها)^(٧) من حيث هي لا فائدة فيه إلا من جهة/ أعمالها التي نجت
بها. فالمقدم في الاعتبار هو العمل لا العامل، فلو سألوا (فقالوا)^(٨): ما
وصفها؟ أو ما عملها؟ أو ما أشبه ذلك لكان أشد مطابقة في اللفظ [٢/٢٥٤ ت]
والمعنى، فلما فهم ﷺ (منهم)^(٩) ما قصدوا/ أجابهم (على)^(١٠) ذلك.

أو نقول: لما تركوا السؤال عما كان الأولى في حقهم، أتى به جواباً
عن سؤالهم، حرصاً منه ﷺ على تعليمهم ما ينبغي لهم تعلمه والسؤال
عنه. [٢٨٩ ط]

/ويمكن أن يقال: إن ما سألوا عنه لا يتعين، (إذ)^(١١) لا تختص [٤١٥ غ]

- (١) في (غ): الآية، وفي (ت): «من تحتها الأنهار».
- (٢) سورة محمد: الآية (١٥).
- (٣) في (غ) و(ر): «فقال».
- (٤) سورة البقرة: الآية (١٧).
- (٥) في (م): «ولأن». وفي (ط) و(خ) و(ت): «ولأنه».
- (٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «كلما».
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيها».
- (٨) زيادة من (غ) و(ر).
- (٩) ساقط من (غ) و(ر).
- (١٠) ساقط من (غ) و(ر).
- (١١) في (م): «إذا».

النجاة بمن تقدم دون من تأخر، إذ كانوا قد اتصفوا/ بوصف (الناجين)^(١).

[٢٤١م/١]

ومن شأن هذا السؤال التعيين وعدم انحصارهم بزمان أو مكان لا يقتضي التعيين، (فانصرف)^(٢) القصد إلى/ تعيين الوصف الضابط للجميع، وهو ما كان عليه ﷺ هو وأصحابه رضي الله عنهم.

وهذا الجواب بالنسبة إلينا كالمبهم، وهو بالنسبة إلى السائل معين، لأن أعمالهم كانت للحاضرين معهم رأي عين، فلم يحتج إلى أكثر من ذلك، لأنه غاية التعيين اللائق بمن حضر، فأما غيرهم ممن لم يشاهد أحوالهم ولم (يبصر)^(٣) أعمالهم فليس مثلهم، ولا يخرج الجواب بذلك عن التعيين المقصود، والله أعلم (انتهى)^(٤).

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التأخير».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وانصرف».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ينظر».

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

[٢/ ٢٩٠ ط]

/الباب العاشر/

في بيان معنى الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان

قد تقدم قبل هذا أن كل فرقة وكل طائفة تدعي أنها على الصراط المستقيم وأن ما سواها منحرف عن الجادة وراكب بنيات الطريق، فوقع (الاختلاف بينهم إذاً)^(١) في تعيينه وبيانه، حتى أشكلت المسألة على كل من نظر فيها، حتى قال من قال: كل مجتهد في العقلية أو النقلية مصيب. فعدد الأقوال (إذاً)^(٢) في تعيين هذا المطلب على عدد الفرق، وذلك من أعظم الاختلاف، إذ لا (تكاد)^(٣) تجد في الشريعة مسألة/ يختلف العلماء (فيها)^(٤) على بضع وسبعين قولاً إلا هذه المسألة، فتحرير النظر حتى تتضح الفرقة الناجية التي كان (عليها)^(٥) النبي ﷺ (وأصحابه)^(٦) من أغمض المسائل.

[٢/ ٢٥٥ ت]

ووجه ثان^(٧): أن الطريق المستقيم لو تعيّن بالنسبة إلى من بعد الصحابة رضي الله عنهم لم يقع اختلاف أصلاً، لأن الاختلاف مع تعيين محله مُحال، والفرض أن الخلاف ليس بقصد العناد، لأنه على ذلك الوجه مخرج عن الإسلام، وكلامنا في الفرق (الإسلامية)^(٨).

(١) في (ط) و(م) و(خ): «بينهم الاختلاف هذا»، وفي (غ) و(ر): «بينهم الاختلاف إذاً».

(٢) زيادة من (غ) و(ر). (٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) ساقط من (غ) و(ر). (٥) في (ط) و(م) و(خ): عليه.

(٦) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٧) الوجه الأول هو ما سبق من الكلام قبل قوله: (وجه ثان).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

وجه ثالث: أنه قد تقدم أن البدع لا تقع من راسخ في العلم، وإنما تقع ممن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرفين في أدلتها، والشهادة بأن فلاناً راسخ في العلم وفلاناً غير راسخ، في غاية الصعوبة، فإن كل من خالف وانحاز (إلى فرقة)^(١) يزعم أنه الراسخ، (وغيره)^(٢) قاصر النظر (لم ترسخ قدمه في العلم)^(٣)، فإن فرض على ذلك المطلب علامة وقع النزاع إما في العلامة، وإما في مناطها.

/ ومثال ذلك أن (من علامات)^(٤) الخروج / (عن)^(٥) الجماعة الفرقة المنبه عليها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾^(٦).

/ والفرقة بشهادة الجميع (إضافية)^(٧) فكل طائفة تزعم أنها هي الجماعة ومن سواها مفارق للجماعة.

ومن العلامات/ اتباع ما تشابه من الأدلة، وكل (فرقة)^(٨) ترمي صاحبته بذلك (وأنها)^(٩) هي التي اتبعت أم الكتاب دون الأخرى فتجعل دليلها عمدة (وترد)^(١٠) إليه سائر المواضع بالتأويل على عكس/ الأخرى.

ومنها اتباع الهوى (وهو)^(١١) الذي ترمي به كل فرقة صاحبته وتبرئ نفسها منه، فلا يمكن في الظاهر مع هذا أن يتفقوا على مناط هذه العلامات، وإذا لم يتفقوا عليها لم يمكن ضبطهم بها بحيث (يشار)^(١٢) (إليهم)^(١٣) بتلك

(١) في (غ) و(ر): «الفرقة».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وغير».

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «علامة».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «من».

(٦) سورة آل عمران: الآية (١٠٥). (٧) في (ط) و(خ): وإضافية.

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «طائفة».

(٩) في (غ) و(ر): «وإنما».

(١٠) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يشير».

(١٣) في (غ) و(ر): «إليها».

[٢/٢٥٦] العلامات، (نعم هم)^(١) في التحصيل/ متفقون عليها، وبذلك صارت علامات، فكيف يمكن (مع)^(٢) اختلافهم في المناط (الضبط)^(٣) بالعلامات.

ووجه رابع: وهو ما تقدم من فهمنا من مقاصد الشرع في الستر على هذه الأمة (فإنه)^(٤) وإن حصل التعيين بالاجتهاد، فالاجتهاد لا يقتضي الاتفاق على محله.

ألا ترى أن (العقلاء)^(٥) جزموا القول بأن (النظريات)^(٦) لا يمكن الاتفاق (عليها)^(٧) عادة، فلو تعينوا بالنص لم يبق إشكال. بل (قد)^(٨) (أصر)^(٩) الخوارج على ما كانوا عليه وإن كان النبي ﷺ قد عينهم، وعين علامتهم في المخدج حيث قال - (مثلاً)^(١٠) - : «آيتهم/ رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدردر»^(١١) الحديث^(١٢). وهم الذين قاتلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إذ لم يرجعوا عما كانوا عليه ولم ينتهوا، فما الظن بمن ليس له في النقل تعيين؟

ووجه خامس: وهو ما تقدم تقريره في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۖ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ لَخَلْقُهُمْ﴾^(١٣) (فالآية)^(١٤) (تشعر)^(١٥) في هذا المطلوب أن الخلاف

- (١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وأنهم».
- (٢) زيادة من (غ) و(ر).
- (٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المنضبط».
- (٤) زيادة من (ر).
- (٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «العلماء».
- (٦) في (ط) و(خ) و(ت): النظريات وفي (م): النظران.
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): عليهما.
- (٨) زيادة من (م) و(غ) و(ر).
- (٩) في (ط) و(خ): أمر وفي (م) و(ت): أقر.
- (١٠) زيادة من (غ) و(ر).
- (١١) تدردر: أي تضطرب وتترجرج. انظر: المعجم الوسيط، مادة (تدردر).
- (١٢) تقدم تخريجه (ص ١١٤) من هذا المجلد. (١٣) سورة هود: الآية (١١٨ - ١١٩).
- (١٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الآية».
- (١٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يشعر».

لا يرتفع، مع ما يعضده من (الجواب)^(١) الذي فرغنا من بيانه، وهو حديث الفرق، إذ الآية لا تشعر بخصوص مواضع الخلاف، لإمكان أن يبقى الخلاف في الأديان دون دين الإسلام، لكن الحديث بين أنه واقع في الأمة أيضاً، فانظمتها الآية بلا إشكال.

فإذا تقرر هذا ظهر به أن التعيين للفرقة الناجية بالنسبة (إلينا)^(٢) اجتهادي لا / ينقطع الخلاف فيه، وإن ادعي فيه القطع دون الظن فهو نظري لا ضروري، ولكننا مع ذلك نسلك في المسألة - بحول الله تعالى - مسلكاً وسطاً يذعن إلى قبوله (عقل)^(٣) (المنصف)^(٤) ويقر بصحته العالم / بكليات الشريعة وجزئياتها، والله الموفق (للصواب)^(٥).

فنقول: / لا بد من تقديم مقدمة قبل الشروع في المطلوب، وذلك أن الإحداث في الشريعة يقع إما من جهة الجهل وإما من جهة تحسين / الظن (بالعقل)^(٦)، وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق وهذا الحصر بحسب الاستقراء من الكتاب والسنة، وقد مر في ذلك ما يؤخذ منه / شواهد المسألة، إلا أن الجهات الثلاث قد تنفرد وقد تجتمع، (وإذا)^(٧) اجتمعت فتارة تجتمع منها (اثنان)^(٨) وتارة تجتمع (الثلاث)^(٩) فأما جهة الجهل فتارة تتعلق بالأدوات التي بها تفهم المقاصد، وتارة تتعلق بالمقاصد، وأما جهة تحسين الظن (بالعقل)^(١٠) فتارة يشرك في التشريع مع الشرع، وتارة يقدم عليه، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد، وأما جهة اتباع الهوى، فمن شأنه أن يغلب الفهم حتى (يغالب)^(١١) صاحبه الأدلة أو يستند إلى غير /

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الحديث».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إليها».

(٣) ساقط من (غ) و(ر). (٤) في (ط) و(خ): النمو.

(٥) ساقط من (غ) و(ر). (٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فإذا».

(٨) في (غ) و(ر): اثنان. (٩) في (م) و(ت): الثلاثة.

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يقلب».

دليل وهذان النوعان (أيضاً)^(١) يرجعان إلى نوع واحد، فالجميع أربعة أنواع؛ وهي: الجهل بأدوات الفهم، والجهل بالمقاصد، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوى. فلتتكلم على كل واحد منها وبالله التوفيق.

(النوع)^(٢) الأول: (٣) (الجهل بأدوات الفهم، اعلم)^(٤) أن الله عز وجل أنزل القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جار في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٦﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٩٧﴾ لِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٧)، وكان/ المنزل عليه القرآن عربياً أفصح من نطق بالضاد وهو محمد بن عبد الله ﷺ، وكان الذين بعث فيهم عرباً أيضاً، فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم، فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جارٍ على ما اعتادوه، ولم يداخله (شيء)^(٨) بل نفى عنه أن يكون فيه شيء أعجمي فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(٩).

وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَءِغْوِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾^(١٠).

/ هذا وإن كان (قد)^(١١) بُعث للناس كافة فإن الله جعل جميع الأمم وعامة الألسنة في هذا الأمر تبعاً للسان العرب، وإذا كان كذلك فلا يفهم كتاب الله تعالى إلا من الطريق الذي أنزل عليه وهو اعتبار ألفاظها ومعانيها وأساليبها.

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في (غ): قبل كلمة: (النوع) كتب: فصل.

(٣) النوع الأول من أسباب الإحداث في الدين.

(٤) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٥) سورة الزمر: الآية (٢٨).

(٦) سورة الشعراء: الآية (١٩٣ - ١٩٥).

(٧) في (غ) و(ر): «غيره».

(٨) سورة النحل: الآية (١٠٣).

(٩) سورة فصلت: الآية (٤٤).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

[٢/٢١٢خ]

أما ألفاظها فظاهرة للعيان، وأما معانيها وأساليبها فكان مما/ يعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن تخاطب بالشيء منه عامّاً ظاهراً يراد به (العام)^(١) الظاهر، (ويستغنى بأوله عن آخره، وعامّاً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص، ويستدل على هذا ببعض الكلام، وعامّاً ظاهراً يراد به الخاص)^(٢) وظاهراً (يعرف)^(٣) في سياقه أن المراد به غير ذلك الظاهر، والعلم بهذا كله موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره.

[١٨غ٤]

وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول اللفظ فيه عن آخره، أو (يبين)^(٤) / آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ كما تعرف (بالإشارة)^(٥)، وهذا عندها من أفصح كلامها، لانفرادها بعلمه دون غيرها ممن يجهله، وتسمي الشيء (الواحد)^(٦) (بالأسماء)^(٧) الكثيرة، (وتضع)^(٨) اللفظ الواحد للمعاني الكثيرة.

[٢/٢٥٩ت]

فهذه كلها معروفة (عندها)^(٩) وتستنكر عند غيرها، / إلى غير ذلك من التصرفات التي يعرفها من زاول كلامهم وكانت له به معرفة وثبت رسوخه في علم ذلك.

فمثال ذلك أن الله تعالى خالق كل شيء وهو على كل شيء (وكيل)^(١٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(١١) فهذا من العام الظاهر الذي لا خصوص (فيه)^(١٢) فإن كل شيء من سماء وأرض وذئب وروح وشجر وغير ذلك فالله خالقه، وكل دابة على الله رزقها،

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): بين.

(٥) في (م) و(غ) و(ر): «الإشارة».

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) في (م): «الأشياء».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وتوقع».

(٩) ما بين القوسين زيادة من (ط) و(غ) و(ر).

(١٠) في (ت): «قدير».

(١١) سورة هود: الآية (٦).

(١٢) ساقط من (غ) و(ر).

ويعلم مستقرها (ومستودعها)^(١).

وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٢)، فقلوه: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ إنما أريد به من (أطاق الجهاد دون من/ لم يطقه فهو خاص)^(٣) المعنى، وقلوه: ﴿وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ عام فيمن أطاق ومن لم يطق، فهو عام المعنى.

[ط٢٩٦/٢]

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا﴾^(٤)، فهذا من العام المراد به الخاص، لأنهما لم يستطعما جميع أهل القرية.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾^(٥)، فهذا عام لم يخرج عنه أحد/ من الناس. وقال إثر هذا: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰ﴾ فهذا خاص، لأن التقوى إنما تكون على من عقلها من البالغين.

[ر٢٧٩]

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾^(٦) فالمراد بالناس الثاني الخصوص لا العموم، وإلا/ فالمجموع لهم الناس ناس أيضاً وهم قد خرجوا (منهم)^(٧)، لكن لفظ الناس يقع على ثلاثة منهم، وعلى جميع الناس، وعلى ما بين ذلك، (فصح)^(٨) أن يقال: إن الناس قد جمعوا (لكم)^(٩)، والناس الأول القائلون كانوا أربعة نفر^(١٠).

[خ٢١٣/٢]

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سورة التوبة: الآية (١٢٠).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أطاق ومن لم يطق فهو عام».

(٤) سورة الكهف: الآية (٧٧).

(٥) سورة الحجرات: الآية (١٣).

(٦) سورة آل عمران: الآية (١٧٣).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): فيصح.

(٩) ساقط من (غ) و(ر).

(١٠) لم أعرف من هم هؤلاء الأربعة، لكن ذكر المفسرون في المراد بالناس هنا ثلاثة أقوال: أحدها: أنهم ركب لقيهم أبو سفيان من بني عبد القيس، والثاني: أن المقصود هو =

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾^(١)، فالمراد بالناس هنا الذين اتخذوا من دون الله إلهاً، دون الأطفال والمجانين والمؤمنين.

/ وقال تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾^(٢)، فظاهر السؤال عن/ القرية نفسها، وسياق قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ إلى آخر الآية يدل على أن المراد أهلها لأن القرية لا تعدو ولا تفسق.

[ط٢٩٧]

[٢/ ٢٦٠ت]

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾^(٣) الآية، فإنه لما قال: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ دل (على)^(٤) أن المراد أهلها.

وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(٥) الآية، فالمعنى بَيِّن أن المراد أهل القرية، ولا يختلف أهل العلم باللسان في ذلك، لأن القرية والعرير لا يخبران بصدقهم.

هذا كله معنى تقرير/ الشافعي رحمه الله^(٦) في هذه التصرفات الثابتة للعرب، وهو بالجملة مبين أن القرآن لا يفهم إلا عليه، وإنما أتى الشافعي بالنوع الأغمض من طرائق العرب، لأن سائر أنواع التصرفات العربية قد بسطها أهلها، وهم أهل النحو والتصريف، وأهل المعاني والبيان، وأهل الاشتقاق وشرح مفردات اللغة، وأهل الأخبار المنقولة عن العرب (المبينة)^(٧) لمقتضيات الأحوال، فجميعه نزل (به)^(٨) القرآن، ولذلك أطلق عليه عبارة (العربي).

[غ٤١٩]

= نعيم بن مسعود الأشجعي، والثالث: أنهم المنافقون. انظر تفصيل الأقوال في: تفسير ابن جرير (٤٠٤/٧ - ٤١٣)، وابن كثير (٤٣١/١)، وزاد المسير (٥٠٤/١ - ٥٠٥)، والرسالة للشافعي (ص ٥٨ - ٦٠)، والله تعالى أعلم.

(١) سورة الحج: الآية (٧٣). (٢) سورة الأعراف: الآية (١٦٣).

(٣) سورة الأنبياء: الآية (١١). (٤) ساقط من (غ) و(ر).

(٥) سورة يوسف: الآية (٨٢). (٦) انظر: الرسالة للشافعي (ص ٤١ - ٦٤).

(٧) زيادة من (غ) و(ر). (٨) ساقط من (غ) و(ر).

فإذا ثبت/ هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً
أمران:

أحدهما: أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو
كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب، بالغاً فيه مبالغ العرب، أو مبالغ
الأئمة المتقدمين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء ومن أشبههم وداناهم،
وليس المراد أن يكون حافظاً كحفظهم وجامعاً كجمعهم وإنما المراد أن
يصير فهمه عربياً في الجملة/ وبذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على
المتأخرين، إذ بهذا المعنى أخذوا أنفسهم حتى صاروا أئمة، فإن لم يبلغ
ذلك فحسبه في فهم معاني القرآن التقليد، (ولا يحسن)^(١) ظنه بفهمه دون
أن يسأل فيه أهل العلم/ به.

قال الشافعي رحمه الله^(٢) لما قرر معنى ما تقدم: ... (فمن)^(٣)
جهل/ هذا من لسانها - يعني لسان العرب - وبلسانها نزل (القرآن)^(٤)
وجاءت (السنة به)^(٥) فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل (بعضه)^(٦)،
ومن تكلف ما جهل وما لم (تثبت معرفته)^(٧) كانت موافقته للصواب - إن
وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمود، وكان (بخطئه)^(٨) غير معذور، (إذا
نطق)^(٩) فيما لا يحيط علمه بالفرق (بين)^(١٠) الصواب والخطأ فيه.

وما قاله حق، فإن القول في القرآن أو السنة بغير علم تكلف - وقد

(١) في (م): «ويحسن» وفي (غ) و(ر): «وأن لا يحسن».

(٢) انظر: الرسالة (ص ٥٣).

(٣) هكذا في جميع النسخ: وفي المطبوع من الرسالة: «ممن».

(٤) في (غ) و(ر): «الكتاب».

(٥) هكذا في جميع النسخ وفي الرسالة: «السنة».

(٦) في (ط) و(خ): لفظه.

(٧) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): يشبه معرفة.

(٨) في (ط) و(خ) و(ت): «في تخطئه». وفي (م): «في تخطيه».

(٩) في (ط) و(م) و(خ): «إذا نظر». وفي (ت) والرسالة: «إذا ما نطق».

(١٠) في (م): «من».

نهينا عن التكلف - ودخول تحت معنى الحديث، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً (فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)»^(١) الحديث، لأنهم إذا لم يكن لهم لسان عربي يرجعون إليه في كتاب الله وسنة نبيه رجع إلى فهمه الأعجمي وعقله المجرد عن التمسك بدليل، (فيضل)^(٢) عن الجادة.

/ وقد خرَّج ابن وهب عن الحسن أنه قيل له: أرأيت (الرجل)^(٤) [ط٢٩٩/٢]
(يتعلم العربية)^(٥) (ليقيم بها)^(٦) لسانه، / ويصلح بها منطقها؟ قال: نعم [ر٢٨٠]
فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ (الآية)^(٧) فيعيا بوجهها فيهلك^(٨).

وعن الحسن قال: (أهلكتهم)^(٩) (العجمة)^(١٠)، يتأولون (القرآن)^(١١)
على غير تأويله^(١٢).

والأمر الثاني: (مما على الناظر في الشريعة والمتكلم فيها)^(١٣): أنه
إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ أو معنى فلا يقدم على القول
فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية فقد يكون إماماً فيها، ولكنه
يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات. فالأولى / في حقه الاحتياط، إذ قد [غ٤٢٠]
يذهب / على العربي المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها، وقد [م٢٤٤]

(١) ما بين () زيادة من (غ) و(ر). (٢) تقدم تخريجه (١١٧/١).

(٣) في (ط) و(م) و(خ): «يضل»، وفي (غ) و(ر): «فضل»..

(٤) ساقط من (غ) و(ر). (٥) في (غ) و(ر): «يتكلم بالعربية».

(٦) في (ط) و(م) و(خ): «بها ليقيم». وفي هامش (ت): «ليقوم بها».

(٧) زيادة من (م). وفي (غ) و(ر): بالآية.

(٨) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٦٧/١) برقم (٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٢٦٠) برقم (١٦٩١).

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): أهلكتكم.

(١٠) في (غ) و(ر): العجمة. (١١) زيادة من (غ) و(ر).

(١٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٥)، وذكره في خلق أفعال العباد (ص٧٥ و١٠٩)، وذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢٦/٤)، والمزي في تهذيب الكمال (١٠/١٢٢).

(١٣) ما بين القوسين زيادة من (ت).

نقل من هذا عن الصحابة رضي الله عنهم - وهم العرب - فكيف بغيرهم؟

نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: كنت لا أدري ما: ﴿فَاطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١) حتى أتاني أعرابيان/ يختصمان في بئر. فقال [٢/٢٦٢ت] أحدهما: أنا فطرتها أي: أنا ابتدأتها^(٢).

/وفيما يروى عن عمر (بن الخطاب) رضي الله عنه أنه سأل وهو على المنبر عن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾^(٣) فأخبره رجل من هذيل أن التخوف عندهم (هو)^(٤) التنقص^(٥) وأشباه ذلك كثير.

قال الشافعي: لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، قال: ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى (لا)^(٦) يكون موجوداً/ فيها من يعرفه، قال: والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل (العلم)^(٧) لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع (علم)^(٨) عامة أهل العلم بها أتى على السنن (كلها)^(٩)، وإذا فرق (علم)^(١٠) كل واحد (منهم)^(١١) ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره (ممن كان في طبقته وأهل علمه، قال:)^(١٢) وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها، لا

(١) سورة يوسف: الآية (١٠١).

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٢٠٦).

(٣) سورة النحل: الآية (٤٧).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١٠١/٢). (٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) في المطبوع من الرسالة: الفقه.

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(م) و(ت) و(غ) و(ر).

(٩) ما بين القوسين زيادة من (ت). (١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) ساقط من (غ) و(ر).

(١٢) في المطبوع من الرسالة بدلاً من الجملة التي بين القوسين، النص التالي: (وهم في العلم طبقات: منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره، وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه، حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله، بأبي هو وأمي، فيتفرد جملة العلماء بجمعها، وهم درجات فيما وعوا منها).

يذهب منه شيء عليها، ولا يطلب عند غيرها (ولا يعلمه)^(١) إلا من (نقله)^(٢) عنها، ولا يشركها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها، وإنما صار غيرهم من غير أهلها (بتركه)^(٣) فإذا صار إليه صار من أهلها^(٤).

[٢/٣٠١ ط] / هذا ما قال ولا يخالف فيه أحد، فإذا كان الأمر على هذا لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة أن يتعلم الكلام الذي به أدبت، وأن لا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه ممن يستحق النظر، وأن لا يستقل بنفسه في المسائل المشككة التي لم يحط بها علمه دون أن يسأل عنها من هو من أهلها، فإن ثبت على هذه الوصاة كان - إن شاء الله - موافقاً لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام.

[٢/٢٦٣ ت] روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله / عنهما أنه قال: قلنا يا رسول الله، من خير الناس؟ قال: (ذو القلب (المخموم)^(٥))، واللسان الصادق. قلنا: قد عرفنا اللسان الصادق، فما ذو القلب / (المخموم)^(٦)؟ قال: هو التقي النقي الذي لا إثم فيه ولا حسد، قلنا: فمن على أثره؟ قال: الذي (يشنأ)^(٧) الدنيا ويحب الآخرة، قلنا: ما نعرف هذا فينا إلا رافعاً مولى رسول الله ﷺ، (قلنا)^(٨): فمن على أثره؟ قال: مؤمن في خلق حسن، قلنا: أما هذا فإنه فينا^(٩).

(١) ساقط من (غ) و(ر). (٢) في (م) و(ت) و(غ) و(ر): «قبله».

(٣) في (ط) و(م) و(ت): «لتركه». (٤) انظر: الرسالة (ص ٤٢ - ٤٤).

(٥) (٦) في (ط) و(خ): «المهموم»، وفي (ت): «المخموم»، وما أثبتته هو الموافق لنص الحديث.

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ينسى».

(٨) ساقط من (غ) و(ر).

(٩) أخرجه ابن ماجه (٤٢١٦)، والطبراني في مسند الشاميين (١٢١٨)، وأبو نعيم في الحلية (١٨٣/١)، و(٦٩/٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٦٠٤)، وذكر ابن حجر في الإصابة (٤٤٧/٢)، الخلاف في اسم الصحابي المذكور في الحديث، هل هو رافع أو أبو رافع؟ ورجح الأول، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٩٤٨).

ويروى أن رسول الله ﷺ جاءه رجل فقال: يا رسول الله، أيدالك الرجل امرأته؟ قال: «نعم إذا كان مُلْفَجاً»^(١)، فقال له/ أبو بكر رضي الله عنه: ما قلت وما قال لك (يا رسول الله، صلى الله عليك وسلم)^(٢)؟ فقال: قال: أيماطل الرجل امرأته؟ قلت: نعم إذا كان فقيراً، فقال أبو بكر: ما رأيت (الذي هو)^(٣) أفصح منك يا رسول الله، فقال: وكيف لا وأنا من قريش، وأرضعت في بني/ سعد^(٤).

[٢١٦/٢خ]

فهذه أدلة تدل على أن بعض اللغة يعزب عن علم بعض العرب، فالواجب السؤال كما سألوها فيكون/ على ما كانوا عليه، (ولإ زل)^(٥) فقال في الشريعة برأيه لا (بلسانها)^(٦) ولنذكر لذلك ستة أمثلة:

[٢٨١ر]

أحدها: قول جابر الجعفي^(٧) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي﴾^(٨) أن تأويل هذه الآية لم يجرى بعد، وكذب فإنه أراد بذلك مذهب الرافضة، فإنها تقول: إن علياً في السحاب فلا يخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي علي من السماء: اخرجوا مع فلان، فهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي﴾ الآية، عند جابر حسبما فسرهُ سفيان من قوله: لم يجرى (تأويل هذه)^(٩)، (قال سفيان: وكذب)^(١٠) كانت

(١) مُلْفَجاً بضم الميم وسكون اللام وفتح الفاء، هكذا ضبطه ابن منظور في لسان العرب، وهو هنا بمعنى: أن للرجل أن يماطل زوجته في المهر إذا كان فقيراً. انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (لفج).

(٢) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): هو الذي.

(٤) أخرجه بنحوه الجرجاني في تاريخه (١٨٧/١)، برقم (٢٥٥)، وذكر العجلوني في كشف الخفاء (٧٢/١)، أن ثابتاً السرقسطي أخرجه في الدلائل بسند واه، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢١٨٥).

(٥) في (م): «وإذ لا زال».

(٦) في (م): «بلسانه».

(٧) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، ضعيف رافضي، التقريب (٨٧٨).

(٨) سورة يوسف: الآية (٨٠).

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بعد بل هذه الآية».

(١٠) زيادة من (م) و(غ) و(ر)، وهي كذلك في صحيح مسلم.

الآية في إخوة يوسف، وقع ذلك في مقدمة كتاب مسلم^(١).

ومن كان ذا عقل فلا يرتاب في أن سياق القرآن دالٌّ على ما قال سفيان، وأن ما قاله جابر لا ينساق.

والثاني: / قول من زعم أنه يجوز للرجل نكاح تسع من (الحرائر)^(٢) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرِثَةُ﴾^(٣) لأن أربعاً إلى ثلاث إلى اثنتين تسع^(٤)، ولم يشعر بمعنى فعال ومفعول في كلام العرب وأن معنى الآية، فانكحوا إن شئتم اثنتين اثنتين، أو ثلاثاً (ثلاثاً)^(٥)، أو أربعاً أربعاً على التفصيل لا على ما قالوا.

والثالث: قول من زعم أن المحرم من الخنزير إنما هو اللحم^(٦)، وأما الشحم / فحلال لأن القرآن إنما حرّم اللحم دون الشحم، ولو عرف أن اللحم يطلق على الشحم أيضاً - بخلاف الشحم فإنه لا يطلق على اللحم - لم يقل ما قال.

والرابع: قول من قال: إن كل شيء فإن حتى ذات الباري - تعالى الله/ عما يقولون علواً كبيراً - ما عدا الوجه^(٧) بدليل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا

(١) انظر: صحيح مسلم (١/٢٠ - ٢١).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الحلائل».

(٣) سورة النساء: الآية (٣).

(٤) الذين قالوا بجواز نكاح تسعة نساء هم الرافضة، وقد رد عليهم العلماء في تفسيرهم لهذه الآية وأن الإجماع منعقد على حرمة الجمع بين أكثر من أربع نساء. انظر: تفسير ابن جرير (٧/٥٤٦)، وابن كثير (١/٤٥١)، والقرطبي (٥/١٣)، والشوكاني (١/٤٢٠، ٤٢١)، وزاد المسير (٧/٨)، وأحكام القرآن للجصاص (٢/٥٥)، والمحلى لابن حزم (١٠/٤٤١).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(٦) ذكر ابن كثير أن الذين أباحوا شحم الخنزير دون لحمه هم بعض أهل الظاهر، وقد رد عليهم في تفسيره (٨/٩)، والشوكاني في فتح القدير (١/١٦٩)، وذكر القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢/١٥٠)، الإجماع على تحريم شحم الخنزير، وأطال ابن حزم في الرد على من أباح شيئاً من الخنزير في المحلى (٧/٣٨٨ - ٣٩٢).

(٧) الذي قال هذه المقولة هو بيان بن سمعان، انظر: مقالات الإسلاميين (ص٥)، والملل والنحل (١/١٥٢)، والفرق بين الفرق (ص٢٣٦).

وَجَهَّهُ^(١)، وإنما المراد بالوجه (ها)^(٢) هنا غير ما قال، فإن للمفسرين فيه تأويلات، (وقصد)^(٣) هذا القائل لا يتجه لغة ولا (معنى)^(٤)، وأقرب قول لقصد هذا المسكين أن يراد به ذو الوجه كما تقول: فعلت هذا لوجه فلان، أي لفلان، فكان معنى الآية: كل شيء هالك إلا هو، و(نحوه)^(٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُطَعَّمُونَ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾^(٦)، ومثله قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ۖ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٧).

[خ ٢١٧/٢]

والخامس: قول من زعم، أن الله سبحانه وتعالى جنباً^(٨) مستدلاً بقوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٩)، وهذا لا معنى للجنب فيه لا حقيقة ولا مجازاً، لأن العرب/ تقول: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي (هذا)^(١٠) يصغر بالإضافة إلى (هذا)^(١١) الآخر، فكذاك

[غ ٤٢٢]

(١) سورة القصص: الآية (٨٨).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) في (غ) و(ر): «والذي قصد».

(٤) في (ط): «يعني».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) سورة الإنسان: الآية (٩).

(٧) سورة الرحمن: الآيتان: (٢٦، ٢٧).

(٨) الصحيح في تفسير هذه الآية هو ما ذكره الشاطبي - رحمه الله - قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... من أين في ظاهر القرآن إثبات جنب واحد صفة لله ومن المعلوم أن هذا لا يشته جميع مثبتة الصفات الخبرية، بل كثير منهم ينفون ذلك بل ينفون قول أحد منهم بذلك... والتفريط فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائماً بذات الله لا في جنب، ولا في غيره، بل يكون منفصلاً عن الله، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة، فظاهر القرآن يدل على أن قول القائل يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ليس أنه جعل فعله أو تركه في جنب يكون من صفات الله تعالى... والصحيح أن المراد التقصير في طاعة الله تعالى، لأن التفريط لا يقع في جنب الصفة، وإنما يقع في الطاعة والعبادة، هذا مستعمل في كلامهم، فلان في جنب فلان، يريدون بذلك في طاعته وخدمته والتقرب منه، وبين صحة هذا التأويل ما في سياق الآية: فأكون من المحسنين، فأكون من المتقين، وهذا كله راجع إلى الطاعات... وقد اعتبر أحمد القرائن في مثل هذا فقال في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾ قال: المراد به علم الله؛ لأن الله افتتح الآية بالعلم، وختمها بالعلم... انظر: مخطوط نقض أساس التدريس (٣/ لوحة ٦ - لوحة ٩) باختصار.

(٩) سورة الزمر: الآية (٥٦).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) ما بين القوسين زيادة من (ت).

الآية معناها يا حسرتا على (ما فرطت)^(١) فيما بيني وبين الله، إذا أضفت تفريطي إلى أمره (لي)^(٢) ونهيه إياي.

/والسادس: قول من قال في قول النبي ﷺ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر»^(٣) إن هذا/ الذي في الحديث هو مذهب الدهرية، ولم يعرف أن المعنى: لا تسبوا الدهر (إذا أصابتكم المصائب، ولا تنسبوا إليه، فإن الله هو الذي أصابكم بذلك لا الدهر)^(٤)، فإنكم إذا سببتم الدهر وقع السب على الفاعل (في الحقيقة)^(٥) لا على الدهر، لأن العرب (كان)^(٦) من عاداتها في الجاهلية أن تنسب الأفعال إلى الدهر فتقول: أصابه الدهر في ماله، ونابته قوارع الدهر ومصائبه. فينسبون (كل)^(٧) شيء تجري به أقدار الله تعالى عليهم إلى الدهر، فيقولون: لعن الله الدهر، (ومحق)^(٨) الله الدهر، وأشباه ذلك وإنما يسبونه لأجل (الفعال المنسوبة)^(٩) إليه، فكأنهم إنما سبوا الفاعل، و(إنما)^(١٠) الفاعل هو الله وحده، فكأنهم يسبونه سبحانه وتعالى.

[ط٣٠٤/٢]

[ت٢٦٥/٢]

فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه (محمد)^(١١) ﷺ، وأن ذلك (قد)^(١٢) يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه، / والصحابة رضوان الله عليهم براء من ذلك؛ لأنهم

[ر٢٨٢]

(١) في (ط) و(خ): ما فرطت في جنب الله أي.

(٢) زيادة من (ت) و(غ) و(ر).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٢٦ و ٦١٨١ و ٦١٨٢ و ٧٤٩١)، وفي الأدب المفرد (٧٦٩)، ومسلم (٢٢٤٦)، والحميدي في مسنده (١٠٩٦)، وأحمد (٢٣٨/٢ و ٢٧٢ و ٢٧٥)، وأبو داود (٥٢٧٤)، والنسائي في السنن الكبرى (١١٤٨٦ و ١١٤٨٧)، وابن حبان (٥٧١٥)، والحاكم (٣٦٩٠ و ٣٦٩٢)، ومسند الشهاب (٩٢٠ و ٩٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٢٨٥ و ٦٢٨٦).

(٤) ما بين () ساقط من (غ) و(ر). (٥) زيادة من (ت).

(٦) ساقط من (غ) و(ر). (٧) في (ط) و(خ) و(ت): «إلى كل».

(٨) في (ط) و(م) و(خ): ومحا وفي (غ) و(ر): «ولحي».

(٩) في (غ) و(ر): «الفعال المنسوب». (١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(١٢) زيادة من (غ) و(ر).

عرب لم يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلم، ثم من جاء بعدهم ممن ليس بعربي اللسان تكلف ذلك حتى علمه، وحينئذ داخل القوم في فهم الشريعة/ (وتنزيلها)^(١) على ما ينبغي فيها كسلمان الفارسي رضي الله عنه وغيره، فكل من اقتدى بهم في تنزيل الكتاب والسنة على العربية - إن أراد أن يكون من أهل الاجتهاد - فهو - إن شاء الله - داخل في سوادهم الأعظم، كائن على ما كانوا عليه، فانتظم في سلك (الفرقة)^(٢) الناجية.

(١) في (غ) و(ر): «وتنزلها».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

فصل

/النوع الثاني: ^(١) (الجهل بمقاصد الشرع، اعلم) ^(٢) أن الله تعالى أنزل الشريعة على رسوله ﷺ فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه الخلق في تكاليفهم التي أمروا بها/ وتعبداتهم التي طوقوها في أعناقهم، ولم يمت رسول الله ﷺ حتى كمل/ الدين بشهادة الله تعالى بذلك حيث قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ^(٣) فكل من زعم أنه بقي (في) ^(٤) الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

[٢١٨/٢خ]

[٣٠٥/٢ط]

[٢٦٦/٢ت]

ولا يقال: قد وجدنا من النوازل والوقائع المتجددة ما لم يكن في الكتاب و(لا في) ^(٥) السنة نص عليه، ولا عموم ينتظمه، (كمسائل) ^(٦) الجد في الفرائض، والحرام في الطلاق، ومسألة الساقط على جريح محفوف بجرحي، وسائر المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها من كتاب ولا سنة: فأين (الكمال) ^(٧) فيها؟

(لأننا نقول) ^(٨) / في الجواب: أولاً إن قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ إن اعتبرت (فيها) ^(٩) الجزئيات من المسائل والنوازل فهو كما

[٤٢٣خ]

(١) النوع الثاني من أسباب الإحداث في الشريعة.

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٣) سورة المائدة: الآية (٣).

(٤) في (غ) و(ر): «من». (٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «وأن مسائل» والتصحيح من هامش (ت).

(٧) في (ط): «الكلام». (٨) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «فيقال».

(٩) في (غ) و(ر): «فيه».

أوردتم، ولكن المراد كلياتها، فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجيات أو التكميليات إلا وقد بينت غاية البيان، نعم يبقى تنزيل الجزئيات على تلك الكليات موكولاً إلى نظر المجتهد، فإن قاعدة الاجتهاد (أيضاً ثابتة)^(١) في الكتاب والسنة، فلا بد من إعمالها. ولا يسع تركها، وإذا (ثبتت)^(٢) في الشريعة أشعرت بأن ثم مجالاً للاجتهاد، ولا يوجد ذلك إلا فيما لا نص فيه، ولو كان المراد بالآية الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بالفعل، فالجزئيات لا نهاية لها، فلا تنحصر بمرسوم، وقد نص العلماء على هذا المعنى، فإنما المراد الكمال بحسب ما يحتاج إليه من القواعد الكلية التي يجري عليها ما لا نهاية (له)^(٣) من النوازل.

ثم نقول ثانياً: إن النظر في كمالها بحسب خصوص الجزئيات يؤدي إلى // الإشكال والالتباس / وإلا فهو الذي أدى إلى إيراد هذا السؤال، إذ لو نظر السائل إلى (الحالة)^(٤) التي وضعت عليها الشريعة، وهي حالة الكلية، لم يورد سؤاله، لأنها موضوعة على الأبدية، وإن وضعت الدنيا على الزوال والنهاية.

[٢٣٠٦/٢]
[٢٦٧/٢] ت
[١/٢٤٦]

وأما الجزئية فموضوعة على النهاية المؤدية إلى / الحصر في التفصيل، وإذا ذاك قد يتوهم أنها لم تكمل فيكون خلافاً لقوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهَدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٥) الآية، ولا شك أن كلام الله هو الصادق، وما خالفه فهو المخالف، فظاهر إذ ذاك أن الآية على عمومها وإطلاقها (صحيحة)^(٦)، وأن النوازل التي لا عهد بها لا تؤثر في صحة هذا الكمال، (لأنها)^(٧) إما محتاج إليها وإما غير محتاج (إليها)^(٨) فإن كانت محتاجة إليها

(١) في (ت): «ثابتة أيضاً».

(٢) ساقط من (غ) و(ر).

(٣) سورة النحل: الآية (٨٩).

(٤) في (ت): «وهي» وساقطة من (خ) و(م) و(ط).

(٥) في (غ) و(ر): «إليه».

(٦) في (م): «ثبت».

(٧) في (غ) و(ر): «الحاجة».

(٨) زيادة من (م) و(غ) و(ر).

[٢١٩/٢] خ

فهي مسائل الاجتهاد الجارية على الأصول الشرعية فأحكامها قد تقدمت، ولم يبق إلا نظر المجتهد إلى أي دليل (تستند)^(١) خاصة، وإما غير (محتاج)^(٢) إليها، فهي البدع المحدثات، إذ لو كانت محتاجاً إليها لما سكت عنها في الشرع، لكنها مسكوت عنها بالفرض ولا دليل/ عليها فيه كما تقدم، فليست بمحتاج إليها، فعلى كل تقدير (قد كمل الدين)^(٣) والحمد لله.

[٢٨٣ر]

ومن الدليل على أن هذا المعنى هو الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم، أنهم لم يسمع عنهم قط إيراد ذلك السؤال، ولا قال أحد منهم: لِمَ لم ينص على حكم الجد مع الإخوة؟ وعلى حكم من قال لزوجته: أنت علي حرام؟ وأشبه ذلك مما لم يجدوا فيه عن الشارع نصاً، بل قالوا فيها وحكموا بالاجتهاد/ واعتبروا (فيها)^(٤) بمعانٍ شرعية ترجع في التحصيل إلى الكتاب/ والسنة، وإن لم يكن (ذلك)^(٥) بالنص فإنه بالمعنى، فقد ظهر إذا/ وجه كمال الدين على أتم الوجوه.

[٢/٣٠٧ط]

[٢/٢٦٨ت]

[٤٢٤غ]

(ثم ننتقل)^(٦) منه إلى معنى آخر، وهو أن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن مبرّءاً عن الاختلاف والتضاد، ليحصل فيه كمال التدبر والاعتبار، فقال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفُتُورُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٧)، فدل معنى الآية على أنه بريء من الاختلاف، فهو يصدق بعضه بعضاً، ويعضد بعضه بعضاً، من جهة اللفظ ومن جهة المعنى.

فأما جهة اللفظ فإن الفصاحة فيه (متوازرة)^(٨) / مطردة، بخلاف كلام المخلوق، فإنك تراه إلى الاختلاف ما هو، فيأتي بالفصل من الكلام الجزل

[٢٤٦م/ب]

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): يستند.

(٢) في (م): «مستند».

(٣) في (غ) و(ر): «كررة الجملة».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في (م): «نتقل». وفي (ط) و(خ) و(ت): «وننتقل».

(٧) سورة النساء: الآية (٨٢).

(٨) في (ط): «متواترة».

الفصيح فلا يكاد يختمه إلا وقد عرض له في أثنائه ما (يغض عليه)^(١) من منصب فصاحته، وهكذا تجد القصيدة الواحدة منها ما يكون على نسق الفصاحة اللائقة، ومنها ما لا يكون كذلك.

وأما/ جهة المعنى، فإن معاني القرآن على كثرتها أو على تكرارها بحسب مقتضيات الأحوال على (نمط)^(٢) وبلوغ غاية في (اتصالها)^(٣) إلى غايتها، من غير إخلال بشيء منها، ولا تضاد ولا تعارض، على وجه لا سبيل إلى البشر أن يدانوه، ولذلك لما سمعته أهل البلاغة الأولى والفصاحة (الأصلية)^(٤) - وهم العرب - لم يعارضوه، ولم يغيروا في وجه إعجازه بشيء مما نفى الله تعالى عنه، (وهم)^(٥) أحرص ما كانوا على الاعتراض فيه والغض من جانبه، ثم لما أسلموا (وعاينوا)^(٦) معانيه وتفكروا في غرائبه، لم يزداهم البحث إلا بصيرة في أنه لا اختلاف فيه ولا تعارض، والذي نقل من ذلك يسير توقفوا فيه توقف المسترشد حتى يرشدوا إلى وجه الصواب، أو توقف المثبت في الطريق.

[ط٣٠٨/٢]
[ت٢٦٩/٢]

/وقد صح أن سهل/ بن حنيف^(٧) قال يوم صفين وحكم (الحكمين)^(٨): يا أيها الناس اتهموا رأيكم، فلقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ يوم أبي جندل^(٩) ولو نستطيع أن نرد على رسول الله ﷺ أمره لرددناه، وآيم الله ما وضعنا سيوفنا من (على)^(١٠) عواتقنا منذ أسلمنا لأمر يفظعنا إلا

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): نقص.

(٢) في سائر النسخ وهامش (ت): «حفظ».

(٣) في سائر النسخ وهامش (ت): «إيصالها».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الأصلية».

(٥) ساقط من (غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «وعانوا».

(٧) هو سهل بن حنيف الأنصاري البصري، كان من أمراء علي رضي الله عنه في صفين، توفي بالكوفة سنة ٣٨هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٣/٤٧١)، والسير (٢/٣٢٥).

(٨) في (غ) و(ر): «الحكمان».

(٩) هو العاص بن سهيل بن عمرو العامري القرشي، أسلم في مكة فقيده أبوه، ثم هرب بعد صلح الحديبية، وتوفي شهيداً في الشام سنة ١٨هـ، انظر: السير (١/١٩٢).

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (م) وفي (غ) و(ر): عن، بدون حرف من السابق.

(أسهلن)^(١) بنا إلى أمر نعرفه - الحديث^(٢).

فوجه الشاهد منه أمران: قوله: (اتهموا الرأي) فإن معارضة (الظواهر)^(٣) في غالب الأمر رأي غير مبني على (أصل)^(٤) يرجع إليه، وقوله في الحديث وهو النكتة في الباب: والله ما وضعنا سيوفنا إلى آخره، فإن معناه: أن كل ما ورد عليهم في شرع الله مما يصادم الرأي فإنه حق يتبين على التدرج حتى يظهر فساد ذلك الرأي، وأنه كان شبهة عرضت وإشكالاً ينبغي أن لا يلتفت إليه، بل يتهم أولاً ويعتمد على ما جاء في الشرع، فإنه إن لم يتبين اليوم تبين غداً، ولو فرض أنه لا يتبين أبداً فلا حرج، فإنه متمسك بالعروة الوثقى.

[٤٢٥ غ]

وفي الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت / (هشام)^(٥) بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت / أساوره في الصلاة، فصبرت حتى سلم، (فلبسته)^(٦) بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ. فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت: كذبت، فإن / رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا / يقرأ سورة الفرقان

[١/٢٤٧ م]

[٢٨٤ ر]

[٢٢١/٢ غ]

[٣٠٩/٢ ط]

(١) في (ت): انتهى.

(٢) أخرجه بنصه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٨/٢)، وأصل الحديث أخرجه البخاري (٧٣٠٨ و ٣١٨٢، و ٤١٨٩ و ٤٨٤٤ و ٣١٨١)، وسعيد بن منصور في سننه - تحقيق الأعظمي - (٢٩٦٩)، ومسلم (١٧٨٥)، والحميدي في مسنده (٤٠٤) وابن أبي شيبه في المصنف (١٩٧١٧)، وأحمد في المسند، (٤٨٥/٣)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثنائي (١٩١١ و ١٩١٢) والطبراني في المعجم الصغير (٧٧٥)، وفي الكبير (٥٥٩٨-٥٦٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٥٩٣).

(٣) في (غ) و(ر): «الظاهر». (٤) في (غ) و(ر): «شيء أصل».

(٥) في (ت): همام، والصواب هشام، هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي، له صحبة ورواية في مسلم وأبي داود والنسائي، توفي في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه، انظر: الجرح والتعديل (٥٣/٩)، والسير (٥١/٣).

(٦) في (م): «فلتفته».

على حروف لم تقرئنيها. فقال رسول الله ﷺ: «أرسله^(١) اقرأ يا (هشام)^(٢)». فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، (ثم قال)^(٣): اقرأ يا عمر - فقرأت القراءة التي أقرأني - فقال رسول الله ﷺ^(٤): كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا (ما)^(٥) تيسر منه^(٦).

وهذه المسألة إنما هي إشكال وقع لبعض الصحابة رضي الله عنهم في نقل الشرع، بين لهم جوابه النبي ﷺ، ولم يكن ذلك دليلاً على أن فيه اختلافاً، فإن الاختلاف بين المكلفين في بعض معانيه أو مسائله لا يستلزم أن يكون فيه نفسه اختلاف، فقد اختلفت الأمم في النبوات ولم يكن (ذلك)^(٧) دليلاً على وقوع الاختلاف في نفس النبوات، واختلفت في مسائل كثيرة من علوم التوحيد ولم يكن اختلافهم دليلاً على وقوع الاختلاف فيما اختلفوا فيه، فكذلك ما نحن فيه.

وإذا ثبت هذا صح منه أن القرآن في نفسه لا اختلاف فيه.

ثم نبني على هذا معنى آخر وهو: أنه لما تبين تنزهه عن الاختلاف، صح أن يكون حكماً بين جميع المختلفين؛ لأنه إنما يقرر معنى هو الحق، والحق لا يختلف في نفسه، فكل اختلاف صدر من مكلف فالقرآن هو المهيمن عليه، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾^(٨) وأعم من هذا قوله تعالى: ﴿كَانَ

(١) ساقط من (غ) و(ر).

(٢) في (ت): «همام». وفي (غ) و(ر): «هاشم».

(٣) في (غ) و(ر): «فقال». (٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في (غ) و(ر): «بما» والصواب: «ما» وهو الموافق لرواية البخاري.

(٦) أخرجه البخاري (٤٩٩٢)، ومسلم (٨١٨)، ومالك في الموطأ (٤٧٣)، وأحمد (٢٤/١) و٤٠ و٤٢ و٤٣ و٢٦٣، وأبو داود (١٤٧٥)، والترمذي (٢٩٤٣)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثنائي (٥٩٨)، والنسائي في المجتبى (٩٣٦ - ٩٣٨) وفي الكبرى (١٠٠٨ - ١٠١٠ و٧٩٨٥ و١١٣٦٦)، وابن حبان (٧٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧٩٩).

(٨) سورة المائدة: الآية (٤٨).

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

النَّاسُ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ^(١)، ثم قال: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾، وقال تعالى^(٢): ﴿فَإِنْ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ شَيْءٍ قَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٣). / فهذه الآي وما أشبهها صريحة في الرد إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة نبيه ﷺ / لأن السنة بيان الكتاب، وهو دليل على أن الحق فيه واضح، وأن البيان فيه شافٍ، لا شيء بعده يقوم مقامه، وهكذا فعل / الصحابة رضي الله عنهم لأنهم كانوا إذا اختلفوا في مسألة ردُّوها إلى الكتاب والسنة، وقضاياهم / شاهدة بهذا المعنى، لا يجهلها من زاول الفقه، فلا فائدة في جلبها إلى هذا الموضع لشهرتها، فهو إذاً مما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

[٤٢٦ غ]

[٢٤٧ م/ب]

[٣١٠ ط/٢]

[٢٧١ ت/٢]

فإذا تقرر هذا فعلى الناظر في الشريعة بحسب هذه المقدمة أمران:

أحدهما: أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان، ويعتبرها اعتباراً كلياً في العبادات والعادات، ولا يخرج عنها البتة، لأن الخروج/ عنها تيه وضلال ورمي في عماية، كيف وقد ثبت كمالها وتمامها؟ فالزائد (والناقص)^(٤) في جهتها هو المبتدع بإطلاق، والمنحرف عن الجادة إلى بنيات الطرق.

[٢٢٢ خ/٢]

والثاني: أن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهِّيع واحد، ومنظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأن الله تعالى قد شهد له أن لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع، أو المسلم من غير اعتراض، (إن)^(٥) كان الموضع مما (لا)^(٦) يتعلق به حكم عملي، (فإن) تعلق به حكم

(١) سورة البقرة: الآية (٢١٣).

(٢) من بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٣) سورة النساء: الآية (٥٩).

(٤) في (ط) و(خ) و(ت): «والمنقص».

(٥) في (ط) و(خ): فإن.

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

عملي^(١) (التمس)^(٢) المخرج/ حتى يقف على الحق اليقين، أو يبقى باحثاً [٢٨٥ر]
إلى الموت (ولا)^(٣) عليه من ذلك، فإذا اتضح له المغزى وتبينت له
الواضحة، فلا بد (له)^(٤) من أن يجعلها حاكمة في كل ما يعرض له
(من)^(٥) النظر فيها. ويضعها نصب عينيه في كل مطلب ديني، كما فعل من
تقدمنا ممن أثنى الله (ورسوله)^(٦) عليهم.

/ فأما الأمر الأول: فهو الذي أغفله المبتدعون فدخل عليهم بسبب [٣١١ط]
ذلك الاستدراك على الشرع، وإليه مال (كل)^(٧) من كان يكذب على
النبي ﷺ فيقال له (في)^(٨) ذلك ويحذر ما في الكذب عليه من الوعيد،
فيقول لم أكذب عليه وإنما كذبت له.

وحكي عن محمد بن سعيد المعروف بالأردني^(٩) أنه قال: إذا كان [٢٧٢ت]
الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً^(١٠). فلذلك/ كان يحدث
بالموضوعات، وقد قتل في الزندقة وصلب، (وقد تقدم لهذا القسم أمثلة
كثيرة)^(١١).

وأما الأمر الثاني: فإن قوماً أغفلوه أيضاً ولم (يُنعَموا)^(١٢) النظر حتى
اختلف عليهم الفهم في القرآن والسنة، فأحالوا بالاختلاف (عليهما)^(١٣)

(١) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(ت). (٢) في (ط): «فليتمس».

(٣) في (م) و(غ) و(ر): «فلا». (٤) زيادة من (ط) و(غ) و(ر).

(٥) في (غ) و(ر): «في». (٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) ساقط من (غ) و(ر). (٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) هو محمد بن سعيد بن حسان الأسدي الأردني المصلوب، قال عنه الإمام أحمد: قتله
أبو جعفر المنصور في الزندقة، حديثه حديث موضوع، وقد غيّر اسمه على عدة أسماء
تدليساً له، فينسب مرة إلى جده ومرة إلى بلده... إلخ، أجمع علماء الجرح على ترك
حديثه، والتحذير منه، انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ١٨٤ - ١٨٦)، وميزان الاعتدال (٣/
٥٦١ - ٥٦٣).

(١٠) انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ١٨٥). (١١) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بمعنوا».

(١٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عليها».

تحسيناً للظن بالنظر الأول، وهذا هو الذي عاب رسول الله ﷺ من حال الخوارج حيث قال: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»^(١)، فوصفهم بعدم الفهم للقرآن/، وعند ذلك خرجوا على أهل الإسلام، إذ قالوا: لا حكم إلا لله، وقد حكم الرجال في دين الله، حتى بين لهم حبر (الإسلام)^(٢) عبد الله بن عباس رضي الله عنهما معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٣) على وجه أذعن بسببه منهم ألفان، أو من رجع منهم إلى الحق، وتمادى الباقون على ما كانوا عليه، اعتماداً - والله أعلم - على قول من قال منهم: لا تناظروه ولا تخصموه فإنه من الذين قال الله فيهم: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾^(٤).

[٤٢٧ غ]

[٢/٢٣٣ خ]

فتأملوا رحمكم الله كيف كان فهمهم في القرآن. ثم لم يزل هذا الإشكال يعتري أقواماً حتى اختلفت عليهم الآيات والأحاديث، وتدافعت على أفهامهم (فحجوا)^(٥) به قبل (إنعام)^(٦) النظر.

/ولنذكر من ذلك عشرة أمثلة:

[٢/٣١٢ ط]

أحدها: قول من قال: إن قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَسَاءَلُونَ﴾^(٧) يتناقض مع قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْأَلُونَ﴾^(٨).

والثاني: قول من قال في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٩) مضاد لقوله: ﴿وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿وَلَيُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١١).

(١) تقدم تخريجه (ص ١١٤) من هذا المجلد. (٢) في (ت) و(غ) و(ر): «القرآن».

(٣) سورة يوسف: الآية: (٤٠). (٤) سورة الزخرف: الآية (٥٨).

(٥) في (ط): «فجعجعوا». وفي (خ): «فعججوا». وفي (غ) و(ر): «فتبجحوا».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إمعان».

(٧) سورة الصافات: الآية (٢٧). (٨) سورة المؤمنون: الآية (١٠١).

(٩) سورة الرحمن: الآية (٣٩). (١٠) سورة العنكبوت: الآية (١٣).

(١١) سورة النحل: الآية (٩٣).

والثالث: قول من قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) / إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (٢) فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ (٣): إن هذا صريح في أن الأرض مخلوقة قبل السماء، وفي الآية الأخرى: ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ (٤) رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا (٥) وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا (٦) وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا (٧) (٨)، فصرح/ بأن الأرض مخلوقة بعد السماء.

ومن هذه الأسئلة ما أورده نافع بن الأزرق - أو غيره - على ابن عباس رضي الله عنهما، فخرج البخاري (٩) في المعلقات (١٠) عن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَا أَسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ (١١)، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (١٢) /، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا﴾ (١٣)، ﴿وَاللَّهُ رِئَاسًا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (١٤)، فقد كتموا في هذه الآية، ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا﴾ (١٥) إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (١٦) (١٧)، فذكر خلق السماء قبل الأرض ثم قال: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ - إلى قوله - ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ - إلى قوله - طَائِعِينَ﴾ (١٨)، فذكر في هذه خلق الأرض قبل خلق السماء، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ/ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٩)

(١) سورة فصلت: الآيات (٩ - ١٢). (٢) سورة النازعات: الآيات (٢٧ - ٣٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، في تفسير سورة السجدة، انظر: فتح الباري (٨/ ٤١٧ - ٤١٨). وبين ما ذكره الشاطبي وما في صحيح البخاري اختلاف في ألفاظ كثيرة، ولكنني لم أثبتها، لاحتمال أن يكون الشاطبي اعتمد على نسخة للبخاري غير النسخة المطبوعة لدينا، خاصة وأن لصحيح البخاري نسخاً كثيرة، والله تعالى أعلم.

(٤) ذكره البخاري في البداية معلقاً بقوله: قال المنهال عن سعيد، ثم وصله في نهاية الأثر، حيث قال: حدثني يوسف بن عدي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن المنهال بهذا.

(٥) سورة المؤمنون: الآية (١٠١). (٦) سورة الصفات: الآية (٢٧).

(٧) سورة النساء: الآية (٤٢). (٨) سورة الأنعام: الآية (٢٣).

(٩) سورة النازعات: الآيات (٢٧ - ٣٠). (١٠) سورة فصلت: الآيات (٩ - ١٢).

﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فكأنه كان ثم مضى فقال يعني ابن عباس: ﴿فَلَا أُنْسَابَ يَنْتَهُمُ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَنْسَاءُلُونَ﴾ في النفخة الأولى (يوم ينفخ)^(١) في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك/ ولا يتساءلون، ثم في النفخة الأخرى أقبل بعضهم على بعض يتساءلون. [٢/٢٢٤خ]

وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَا يَكْفُرُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ فإن الله عز وجل يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون تعالوا نقول: لم نكن مشركين. (فيختم)^(٢) على أفواههم فتنتطق أيديهم فعند ذلك/ عرفوا أن الله لا يكتُم حديثاً، وعنده يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض. [٢/٢٧٤ت]

/ وقوله عز وجل: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ في يومين آخرين ثم دحا الأرض، (ودحوها)^(٣) أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والآكام وما بينهما في يومين (آخرين)^(٤)، فذلك قوله: (دحاها) وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ فخلقت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين.

(وقوله)^(٥): ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ سمي نفسه بذلك، وذلك (قوله)^(٦)؛ أي لم يزل كذلك، فإن الله عز وجل لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن فإن كلاً من عند الله.

والرابع: قول من قال: / إن قول النبي ﷺ: «إن الله لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه فأخرج منه ذريته إلى يوم القيامة، وأشهدهم على أنفسهم:

(١) في (ط): ونفخ. وفي (خ) و(م) و(غ) و(ر): ينفخ.

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فختم».

(٣) في (م) و(غ) و(ر): «ودحها». (٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٦) زيادة من (غ) و(ر).

أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا بَلَى...»^(١)، الحديث (وقع)^(٢) مخالف لقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾^(٣) فالحديث يخبر أنه أخذهم من ظهر آدم والكتاب يخبر أنه أخذ من ظهور (بنی)^(٤) آدم، وهذا إذا تؤمل لا (اختلاف)^(٥) فيه لأنه يمكن الجمع بينهما، بأن يخرجوا من صلب آدم عليه الصلاة والسلام دفعة واحدة على وجه لو خرجوا على الترتيب (لخرجوا)^(٦)، كما أخرجوا إلى الدنيا، ولا محال في هذا بأن (ينفطر)^(٧) في تلك الأخذة الأبناء عن الأبناء من غير ترتيب زمان وتكون النسبتان معاً صحيحتين (على)^(٨) الحقيقة لا على المجاز.

- /والخامس: قول من قال - فيما جاء في الحديث - أن رجلاً قال: [ط ٣١٥/٢]
يا رسول الله نشدتك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، (فقال خصمه وكان أفقه منه: صدق، اقض بيننا بكتاب الله)^(٩)، واثذن لي في أن أتكلم، ثم أتى بالحديث، فقال/ رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة (والغنم)^(١٠) فرد عليك، وعلى ابنك هذا جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأة هذا/ الرجم» إلى آخر الحديث^(١١)، هو مخالف [خ ٢٢٥/٢]

(١) هذا حديث صحيح مشهور مروى مرفوعاً وموقوفاً، وأخرجه جمع كبير من أهل العلم منهم: مالك (١٥٩٣)، وأحمد (٢٧٢/١ و ١٣٥/٥)، وأبو داود (٤٧٠٣ و ٤٧٠٤)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في السنن الكبرى (١١١٩٠ و ١١١٩١)، وابن جرير في التفسير (١٥٣٣٨)، والحاكم (٧٤ و ٧٥ و ٣٢٥٥ و ٣٢٥٦ و ٤٠٠٠ و ٤٠٠١)، وغيرهم.

(٢) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): كما وقع.

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٧٢). (٤) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «خلاف».

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يتفطر».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «في».

(٩) ساقط من (غ) و(ر). (١٠) في (ت): «الغرم».

(١١) أخرجه البخاري (٢٣١٤ و ٢٦٤٩ و ٢٦٩٦ و ٢٧٢٥، و ٦٦٣٤ و ٦٨٢٨ و ٦٨٣١ و ٦٨٣٦ و ٦٨٤٣ و ٦٨٦٠ و ٧١٩٤ و ٧٢٥٩ و ٧٢٧٩ و ٧٦٩٥ و ٢٧٢٤ و ٦٦٣٣ و ٦٨٢٧ =

لكتاب الله، لأنه قد قال: «لأقضين بينكما بكتاب الله» حسبما سأله السائل، ثم قضى بالرجم والتغريب، وليس لهما ذكر في كتاب الله.

الجواب: إن الذي أوجب الإشكال في المسألة اللفظ المشترك (فإن كتاب الله، كما)^(١) يطلق على القرآن يطلق على ما كتب الله تعالى عنده مما هو حكمه وفرضه على العباد، كان/ مسطوراً في القرآن أو لا، كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أي (حكم الله)^(٣) وفرضه، وكل ما جاء في القرآن من قوله: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) فمعناه فرض وحكم به، ولا يلزم أن يوجد هذا الحكم في القرآن.

والسادس: قول من زعم أن قوله تعالى في الإمام: ﴿فَإِنْ آتَيْتَ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْتَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٥) لا يعقل مع ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ رجم ورجمت (الأئمة)^(٦) بعده، لأنه يقتضي أن الرجم ينتصف وهذا غير معقول، فكيف يكون نصفه على الإمام؟ ذهاباً منهم/ إلى أن المحصنات (هنا)^(٧) ذوات الأزواج، وليس كذلك، بل المحصنات هنا المراد بهن الحرائر، بدليل قوله أول الآية: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَنكِحُكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٨)

= ٦٨٣٣ و ٦٨٣٥ و ٦٨٤٢ و ٦٨٥٩ و ٧١٩٣ و ٧٢٥٨ و ٧٢٦٠ و ٧٢٧٨، ومسلم (١٦٩٧)، ومالك (١٥٠٢)، والطيالسي (٩٥٣ و ١٣٣٣ و ٢٥١٤)، والحميدي (٨١١)، وأبو داود (٤٤٤٥)، وابن ماجه (٢٥٤٩)، والترمذي (١٤٣٣)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٢١٣)، والنسائي في المجتبى (٥٤١٠ و ٥٤١١)، وفي السنن الكبرى (٥٩٧٠ - ٥٩٧٣ و ٧١٩٣ و ١١٣٥٦)، وابن الجارود في المنتقى (٨١١)، وابن حبان (٤٤٣٧)، والطبراني في الكبير (٥١٨٨ و ٥١٩٠ و ٥٢٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٦٩٤ و ١٦٧٠١ و ١٦٧٣٦ و ١٦٧٤٦ و ١٦٧٦٥)، وغيرهم.

- (١) في (ط) و(خ) و(ت): «في كتاب الله فكما».
- (٢) سورة النساء: الآية (٢٤).
- (٣) في (غ) و(ر): «حكمه».
- (٤) في سائر النسخ ما عدا (غ): «كتاب الله عليكم».
- (٥) سورة النساء: الآية (٢٥).
- (٦) في (غ) و(ر): «الأمة».
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «هن».
- (٨) سورة النساء: الآية (٢٥).

وليس المراد هنا إلا الحرائر، لأن ذوات الأزواج لا تنكح.

والسابع: قولهم: إن الحديث جاء بأن المرأة لا تنكح على عمتها ولا على خالتها^(١) وأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب^(٢)، والله تعالى لما ذكر المحرمات لم يذكر من الرضاع إلا الأم والأخت، ومن الجمع إلا الجمع بين الأختين، وقال بعد ذلك: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٣) (فاقتضى)^(٤) أن المرأة تنكح على عمتها وعلى خالتها، (وكل رضاعة)^(٥) سوى الأم والأخت (حلال)^(٦).

وهذه الأشياء من باب تخصيص العموم لا تعارض فيه على حال.

والثامن: قول من قال: إن قوله ﷺ: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم»^(٧) مخالف لقوله: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل

(١) أخرجه البخاري (٥١٠٨ - ٥١١٠)، ومسلم (١٤٠٨)، ومالك (١١٠٨)، وابن الجعد (١٦٠٧)، وأحمد (٤٠١/٢) و٤٢٣ و٤٥٢ و٤٦٢ و٤٦٥ و٥١٦ و٥١٨ و٥٢٩ و٥٣٢)، والدارمي (٢١٧٩)، وابن ماجه (١٩٢٩ - ١٩٣١)، وأبو داود (٢٠٦٦)، والترمذي (١١٢٥ - ١١٢٦)، والنسائي في المجتبى (٣٢٨٨ - ٣٢٩١)، وفي الكبرى: (٥٤٢٠ - ٥٤٢٧)، وابن حبان (٤١١٣ - ٤١١٥)، والطبراني في الكبير (٥٤٢٠ - ٥٤٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٧١٩ - ١٣٧٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٤٥ و٢٦٤٦ و٣١٠٥ و٥٠٩٩ و٥١٠٠)، ومسلم (١٤٤٤)، ومالك (١٢٥٤)، وإسحاق بن راهويه (١٠١٠)، وأحمد (١٧٨/٦ و٢١٤)، والدارمي (٢٢٤٧)، وأبو داود (٢٠٥٥)، والترمذي (١١٤٦ - ١١٤٧)، والنسائي في المجتبى (٣٣١٣)، وفي الكبرى (٥٤٧٠).

(٣) سورة النساء: الآية (٢٤). (٤) في (غ) و(ر): «فاقتضى علي».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وإن كان رضاع».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «حلالاً».

(٧) أخرجه البخاري (٨٥٨ و٨٧٩ و٨٩٥ و٢٦٦٥)، ومسلم (٨٤٦)، ومالك (٢٢٨ - ٢٣٠)، والطيالسي (٢١٦ و٢٥٧٠)، والحميدي (٧٣٦)، وأحمد (٦/٣ و٣٠ و٦٥ و٦٩ و٣٠٤ و٣٤/٤)، والدارمي (١٥٣٧)، وأبو داود (٣٤١ و٣٤٤)، وابن ماجه (١٠٨٩)، والنسائي في المجتبى (١٣٧٥ - ١٣٧٧ و١٣٨٣)، وفي الكبرى (١٦٦٧ و١٦٦٨ و١٦٨٨)، وابن الجارود في المنتقى (٢٨٤ و٢٨٧)، وأبو يعلى (٩٧٨ و١١٠٠ و١١٢٧ و١١٦٨)، وابن خزيمة (١٧٢١ و١٧٤٢ و١٧٤٦)، وابن حبان (١٢٢٠ =

فالفعل أفضل»^(١).

والمراد بالوجوب هنا التأكيد خاصة، بحيث لا يكون تركه تركاً
(للفرض)^(٢)، وبه يتفق معنى الحديثين فلا اختلاف^(٣).

[٢/٢٢٦خ] والتاسع: / قولهم: جاء في الحديث: (صلة الرحم تزيد (في) العمر)^(٤)، والله تعالى يقول: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾^(٥) فكيف تزيد صلة الرحم في أجل لا يؤخر ولا يقدم البتة.

وأجيب عنه بأجوبة منها أن يكون في علم الله تعالى أن هذا الرجل إن وصل رحمه عاش مائة سنة، وإلا عاش ثمانين سنة، مع أن في علمه أنه يفعل بلا بد، (أو)^(٦) أنه لا يفعل أصلاً.

[٢/٣١٧ط] / وعلى كلا الوجهين إذا جاء أجله لا يستأخر (ساعة)^(٨) ولا يستقدم.

= و١٢٢٧ - ١٢٣٣)، والطبراني في الصغير (١١٥٥)، وفي الأوسط (٣٠٩ و٦٢١)، وفي الكبير (١٩٥/٢٣ برقم ٣٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٠٤ و٥٣٦٧ و٥٤٤٣ و٥٤٥٢ و٥٤٧٥ و٥٧٤٨).

(١) أخرجه الطيالسي (١٣٥٠ و٢١١٠)، وعبد بن حميد (١٠٧٧)، وابن الجعد (٩٨٦ و١٧٥٠)، وأحمد (٨/٥ و١١ و١٥ و١٦ و٢٢)، والدارمي (١٥٤٠)، وابن ماجه (١٠٩١)، وأبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي في المجتبى (١٣٨٠)، وفي الكبرى (١٦٨٤)، وأبو يعلى (٤٠٨٦)، وابن الجارود (٢٨٥)، وابن خزيمة (١٧٥٧)، والطبراني في الكبير (٦٨١٧ - ٦٨٢٠ و٦٩٢٦)، والبيهقي في الكبرى (١٣١٠ - ١٣١٦ و٥٤٥٩) وغيرهم، وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم (٦١٨٠).

(٢) في (ت): لفرض.

(٣) انظر: تفصيل الخلاف في هذه المسألة فتح الباري (٢/٤٢٠ - ٤٣٢)، وتأويل مشكل الحديث (ص ١٣٤).

(٤) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٥) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده - بغية الباحث - (٣٠٢)، والطبراني في الأوسط (٩٤٧)، وفي الكبير (٨٠١٤)، والقضاعي في مسنده (١٠٠ و١٠٢)، وبنحوه في مسند أبي يعلى (٣٦٠٩ و٦٦٢٠)، وابن حبان (٤٣٨).

(٦) سورة الأعراف: الآية (٣٤). (٧) في (م): «و».

(٨) ساقط من (غ) و(ر).

قاله ابن قتيبة^(١) وتبعه عليه القرافي^(٢).

والعاشر: قالوا في الحديث: أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة^(٣)، ثم فيه: كان ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء^(٤)، وهذا تدافع. والحديثان معاً لعائشة رضي/ الله عنها.

[١/٢٥٠]

والجواب سهل: فالحديثان يدلان على أن الأمرين موسع فيهما، لأنه إذا فعل أحد الأمرين وأكثر منه، وفعل الآخر أيضاً وأكثر منه على ما تقتضيه: كان يفعل، حصل منهما/ أنه كان يفعل ويترك، وهذا شأن المستحب فلا تعارض بينهما^(٥).

[٤٣٠ غ]

فهذه عشرة أمثلة تبين لك مواقع الإشكال، (وأين رتبتهما)^(٦) مع ثلج اليقين، فإن الذي عليه/ كل (موقن)^(٧) بالشرعية أنه لا تناقض فيها ولا اختلاف، فمن توهم ذلك فيها فلم (ينعم)^(٨) النظر ولا أعطى وحي الله حقه، ولذلك قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِعَاتُ مِنَ الْأَمْثَلِ يُبْدِيهِمْ مَا كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾^(٩) فحضمهم على التدبر أولاً، ثم أعقبه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾، فبين أنه لا اختلاف فيه، والتدبر يعين على تصديق ما أخبر به.

[٢/٢٧٧ ت]

- (١) الشاطبي نقله عن ابن قتيبة بالمعنى، انظر: تأويل مشكل الحديث (ص ١٣٦ - ١٣٧).
- (٢) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي، أحد تلاميذ العز بن عبد السلام من أشهر علماء المالكية توفي سنة ٦٨٤هـ، انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٩٤).
- (٣) أخرجه البخاري (٢٨٦، ٢٨٨)، ومسلم (٣٠٥)، وأحمد في المسند (٣٦/ ٦، ٩١، ١٠٢)، وأبو داود (٢٢٢)، والنسائي (٢٥٥، ٢٥٦)، وابن ماجه (٥٨٤) وغيرهم.
- (٤) أخرجه أحمد في المسند (٤٣/ ٦، ١٠٢، ١٠٦)، وأبو داود (٢٢٨)، والترمذي (١١٨)، والنسائي في الكبرى (٩٠٥٢)، وابن ماجه (٥٨١)، وصححه الألباني في آداب الزفاف (ص ٣٩)، وتكلم على المسألة ابن عبد البر في التمهيد (٣٩/ ١٧)، وابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٢٦١/ ١)، وابن حجر في الفتح (٣٩٤/ ١) و(٣٢/ ٣).
- (٥) انظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة في: فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٦٧ - ٤٧٠).
- (٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وإني رتبتهما».
- (٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «موفق».
- (٨) في (ت): «يمعن».
- (٩) سورة النساء: الآية (٨٢).

/ فصل

[٢/٢٣١٨ ط]

النوع الثالث^(١): (تحكيم العقل وتحسين الظن به، اعلم)^(٢) أن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها (سبيلاً)^(٣) إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى.

وقد دخل في هذه الكلية (ذوات)^(٣) الأشياء جملة وتفصيلاً، وصفاتها وأحوالها وأفعالها وأحكامها جملة وتفصيلاً، (وأيضاً)^(٤) فالشيء الواحد من جملة الأشياء يعلمه الباري تعالى على التمام والكمال، بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة لا في/ ذاته ولا في صفاته ولا في أحواله ولا في أحكامه، بخلاف العبد فإن علمه بذلك الشيء قاصر ناقص، (تعلق بذاته)^(٥) أو صفاته (أو أفعاله)^(٦) أو (أحواله)^(٧) أو أحكامه، وهو في الإنسان (أمر)^(٨) مشاهد محسوس لا يرتاب فيه عاقل (تخرجه)^(٩) التجربة إذا اعتبرها الإنسان في نفسه.

[٢/٢٣٧ خ]

(١) النوع الثالث من أسباب الإحداث في الشريعة.

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ت) و(غ) و(ر).

(٣) في (م): «سبيل». (٤) في (م): «دول».

(٥) في (م): «تعقل في ذاته». وهو ساقط من (ت) و(خ) و(ط).

(٦) في (م): «تعلق». وفي (خ) و(ط): «تعقل».

(٧) ما بين القوسين زيادة من (م) و(ت). (٨) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٩) في (ت) بياض بمقدار كلمة.

(وأيضاً)^(١) فأنت ترى المعلومات/ عند (العقلاء)^(٢) تنقسم (إلى)^(٣) [٢٨٨ر] ثلاثة أقسام:

قسم ضروري: لا يمكن التشكيك فيه، كعلم/ الإنسان بوجوده، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان. [٢٧٨ت/٢]

وقسم: لا يعلمه البتة إلا أن يعلم به أو يجعل له طريق إلى العلم به، وذلك كعلم المغيبات عنه، كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجله/ (الآن مغيب)^(٤) عنه تحت/ الأرض بمقدار شبر، وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدم له به عهد، فضلاً عن علمه بما في السماوات وما في البحار وما في الجنة أو النار على التفصيل، فعلمه بما لم يجعل له عليه دليل غير ممكن.

وقسم نظري: يمكن العلم به ويمكن أن لا يعلم (به)^(٥) - وهي النظريات - وذلك الممكنات التي تعلم بواسطة لا بأنفسها، إلا أن يعلم بها إخباراً.

وقد زعم أهل العقول أن النظريات لا يمكن الاتفاق (عليها)^(٦) عادة لاختلاف القرائح والأنظار، فإذا/ وقع الاختلاف فيها لم يكن بد من مخبر بحقيقتها في أنفسها إن احتيج إليها، لأنها لو لم تفتقر إلى الإخبار لم يصح العلم بها، لأن المعلومات لا تختلف باختلاف الأنظار، لأنها حقائق في أنفسها، فلا يمكن أن يكون كل مجتهد فيها مصيباً - كما هو معلوم في الأصول - وإنما المصيب فيها واحد، وهو لا يتعين إلا بالدليل.

وقد تعارضت الأدلة في نظر الناظر، فنحن نقطع بأن أحد الدليلين

(١) ساقط من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «العلماء».

(٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) في (ط) و(خ): إلا أن مغيبه. وفي (غ) و(ر): لأن مغيباً.

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيها».

دليل حقيقة، والآخر شبهة، ولا (تعيين)^(١)، فلا بد من إخبار بالتعيين.

ولا يقال: إن هذا قول الإمامية، لأننا نقول: بل هو (مما)^(٢) يلزم الجميع، فإن القول بالمعصوم غير النبي ﷺ يفتقر إلى دليل، لأنه لم ينص عليه الشارع نصاً يقطع العذر.

فالقول بإثباته نظري، فهو مما وقع الخلاف فيه. فكيف يخرج عن الخلاف بأمر فيه خلاف؟ هذا لا يمكن^(٣).

فإذا ثبت هذا/ رجعنا إلى مسألتنا فنقول:/ الأحكام الشرعية من حيث تقع على أفعال المكلفين (ليست)^(٤) من قبيل الضروريات في الجملة، وإن اختلفوا في بعض التفاصيل (فلتماسها)^(٥).

[٢/٢٧٩ت]

[٢/٢٢٨خ]

/ ونرجع إلى ما بقي من الأقسام فإنهم قد أقرروا في الجملة - أعني القائلين بالتشريع العقلي - أن منه نظرياً، ومنه ما لا يعلم (لا)^(٦) بضرورة ولا بنظر، وهما القسمان الباقيان (فما لا يعلم أصلاً)^(٧) إلا من جهة الإخبار، فلا بد فيه من الإخبار؛ لأن العقل غير مستقل فيه. وهذا إذا راعينا قولهم وساعدناهم عليه، فإننا إن لم نلتزم ذلك على مذاهب أهل السنة فعندنا أن لا (حكم للعقل)^(٨) أصلاً، فضلاً عن أن يكون له قسم لا حكم له وعندهم أنه لا بد من حكم، فلأجل ذلك نقول: لا بد من الافتقار إلى

[٢/٣٢٠ط]

(١) في (ط) و(م) و(خ): يعين. وفي (غ) و(ر): «نعين».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) لا خلاف في عدم عصمة غير الأنبياء بين العقلاء من المسلمين، وإنما ادعى العصمة لغير الأنبياء بعض الفرق الغالية كالرافضة والصوفية، وهؤلاء لا عبرة بخلافهم.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(ط) و(خ).

(٥) في (م) و(غ) و(ر): فلنحاشيها؟؟ يظهر - والله تعالى أعلم - أن هنا سقط. وقد تكون الكلمة: «فلتلباسها».

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مما لا يعلم له أصلاً».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «نحكم العقل».

[٢٥١/م]

الخبر، وحينئذ يكون العقل غير/ مستقل (بالتشريع)^(١).

فإن قالوا: بل هو مستقل، لأن ما لم يقض فيه إما أن يقولوا فيه بالوقف - كما هو مذهب بعضهم - أو بأنه على الحظر أو الإباحة - كما ذهب إليه آخرون.

فإن قالوا^(٢) (بالثاني)^(٣)، فهو مستقل، وإن قالوا^(٤) بالأول فكذلك أيضاً، لأنه قد ثبت استقلاله بالبعض فافتقاره في بعض الأشياء لا يدل على افتقاره مطلقاً. قلنا: بل هو مفتقر على الإطلاق: لأن القائلين بالوقف (قد)^(٥) اعترفوا بعدم استقلاله في البعض، وإذا ثبت الافتقار في صورة ثبت مطلقاً إذ ما وقف فيه العقل قد ثبتت فيه ذلك، وما لم يقف فيه فإنه نظري، فيرجع (إلى)^(٦) ما تقدم في النظر، وقد مر أنه لا بد من حكم ولا يمكن إلا من جهة الإخبار.

(وأما القائلون بعدم الوقف فراجعة (أقوالهم)^(٧) أيضاً إلى أن المسألة نظرية فلا بد من الإخبار)^(٨)، وذلك معنى كون العقل لا يستقل بإدراك الأحكام حتى يأتي المصدق للعقل أو المكذب له.

[٢٨٠/٢]ت

/فإن قالوا: فقد ثبت فيها قسم ضروري فيثبت الاستقلال.

[٤٣٢]غ

/قلنا: إن ساعدناكم على ذلك فلا يضرنا في دعوى الافتقار، لأن الأخبار قد تأتي/ بما يدركه/ الإنسان بعقله تنبيهاً لغافل أو إرشاداً لقاصر، أو إيقافاً لمغمور بالعوائد يغفل عن كونه (مطلوباً فضلاً عن كونه)^(٩) ضرورياً، فهو إذاً محتاج إليه، ولا بد للعقل من التنبيه من خارج، وهي

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بالفريع».

(٢) في (ت): «قلنا».

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (ت): «قلنا».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) ما بين القوسين زيادة من مصحح (ط)، لا يستقيم المعنى إلا بها.

(٨) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(٩) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

فائدة بعث الرسل، فإنكم تقولون: إن حسن الصدق النافع والإيمان، وقبح الكذب (الضار)^(١) والكفران، معلوم ضرورة، وقد جاء الشرع بمدح هذا وذم ذلك، وأمر بهذا ونهى عن ذلك.

[٢/٢٢٩خ] / فلو كان العقل غير مفتقر إلى التنبيه لزم منه المحال وهو الإخبار بما لا فائدة فيه، لكنه أتى بذلك فدلنا على أنه نبه على أمر يفتقر العقل إلى التنبيه عليه. هذا وجه.

ووجه آخر: وهو أن العقل لما ثبت أنه قاصر الإدراك في علمه، (فما)^(٢) ادعى علمه لم يخرج عن (تلك)^(٣) الأحكام الشرعية التي زعم أنه أدركها، لإمكان أن يدركها من وجه دون وجه، وعلى حال دون حال، والبرهان على ذلك أحوال أهل الفترات، فإنهم وضعوا أحكاماً على العباد بمقتضى السياسات لا تجد فيها أصلاً منتظماً (ولا)^(٤) قاعدة مطردة (مع)^(٥) الشرع بعد ما جاء، بل استحسنوا أموراً تجد العقول بعد/ تنويرها بالشرع تنكرها، وترميها بالجهل والضلال (والبهتان)^(٦) والحق، مع الاعتراف بأنهم أدركوا بعقولهم أشياء قد وافقت وجاء الشرع بإقرارها وتصحيحها، ومع أنهم كانوا أهل عقول (وافرة)^(٧)، وأنظار (صائبة)^(٨)، وتدييرات لدنياههم غامضة، لكنها بالنسبة إلى ما لم يصيبوا فيه قليلة، فلأجل هذا كله وقع الإعذار والإنذار، وبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله/ حجة بعد الرسل، والله الحجة البالغة، والنعمة السابغة.

[٢/٣٢٢ط] / فالإنسان - وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علماً - لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أيضاً».

(٢) في (غ) و(ر): «بما».

(٣) في (م) و(غ) و(ر): «ذلك».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «على».

(٦) في (غ) و(ر): «وبالبهتان».

(٧) في (ط) و(خ): «باهرة».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «صافية».

أدرك^(١) قبل ذلك، كل أحد يشاهد (ذلك)^(٢) من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم، فكيف يصح دعوى الاستقلال في الأحكام الشرعية - وهي نوع من أنواع ما يتعلق به علم العبد، لا سبيل له إلى دعوى الاستقلال البتة حتى يستظهر في مسألتها بالشرع - إن كانت شرعية - لأن (أوضاع)^(٣) الشارع (لا تخلف)^(٤) فيها البتة، ولا قصور ولا نقص، بل مبادئها موضوعة على وفق الغايات، وهي (معنى)^(٥) الحكمة.

ووجه ثالث: وهو أن ما ندعي علمه في الحياة (الدنيا)^(٦) ينقسم كما تقدم إلى البدهي الضروري^(٧) وغيره (فالضروري قد عرفناه، بحيث لا يسعنا إنكاره، وغير الضروري لا يمكننا أن نعرفه)^(٨) إلا من طريق ضروري إما بواسطة أو بغير واسطة، إذ قد اعترف الجميع أن العلوم/ المكتسبة لا بد في تحصيلها من توسط مقدمتين معترف بهما^(٩)، فإن كانتا ضروريتين فذاك، وإن كانتا مكتسبتين فلا بد في/ اكتساب كل واحدة منهما من مقدمتين، [غ٤٣٣] [خ٢٣٠/٢]

(١) في (غ) و(ر): «يدركه».

(٢) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر) ومن مصحح (ط).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أوصاف».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تختلف».

(٥) في (ط) و(خ) و(ت): «من».

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) قسم أهل المنطق العلم إلى قسمين: تصور وتصديق، وكل منهما ينقسم إلى بدهي ضروري، ونظري كسبي، وعرفوا التصور: بأنه الإدراك الخالي عن الحكم. والتصديق: بأنه الإدراك الذي معه حكم. والعلم البدهي الضروري: هو الحاصل بلا نظر ولا كسب. والعلم النظري الكسبي: هو ما يحتاج إلى نظر وكسب. انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (١/٨ - ٩) وتسهيل المنطق لعبد الكريم الأثري (ص٩).

(٨) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٩) قوله بضرورة توسط مقدمتين معترف بهما لحصول العلوم المكتسبة، هو من قول المناطقة، وهو قول مرجوح، وقد رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه، انظر - على سبيل المثال -: الرد على المنطقيين (ص١١٠ و١٦٧ و١٨٧ و١٩٣ و٢٥٠ و٣٣٩).

وينظر فيهما كما تقدم، وكذلك إن كانت واحدة ضرورية (والأخرى)^(١) مكتسبة فلا بد للمكتسبة من مقدمتين، فإن انتبهنا إلى ضروريتين فهو المطلوب، وإلا لزم التسلسل أو الدور^(٢)، وكلاهما محال، فإذا لا يمكن أن نعرف غير الضروري إلا (بواسطة)^(٣) الضروري.

وحاصل (الأمر أنه)^(٤) لا بد من (معرفتنا)^(٥) بمقدمتين حصلت لنا كل واحدة/ منهما مما عقلناه وعلمناه من مشاهدة باطنة، كالألم واللذة أو بديهي للعقل كعلمنا بوجودنا/ وبأن الاثنين أكثر من الواحد، وبأن الضدين/ لا يمكن اجتماعهما وما أشبه ذلك مما هو لنا معتاد في هذه الدار، فإننا لم يتقدم لنا علم إلا بما هو معتاد في هذه الدار، وأما ما ليس بمعتاد فقبل النبوات/ لم يتقدم لنا به معرفة، فلو بقينا (وذاك)^(٦) لم (نحمل)^(٧) ما لم نعرف إلا على ما عرفنا، ولأنكرنا (دعوى)^(٨) من ادعى جواز قلب الشجر حيواناً والحيوان حجراً، (وأشبهه)^(٩) ذلك، لأن الذي نعرفه من المعتادات المتقدمة خلاف هذه الدعوى.

[٢/٣٢٣ط]

[٢/٢٨٢ت]

[١/٢٥٢م]

[٢٩٠ر]

فلما جاءت النبوات بخوارق العادات أنكرها من أصرَّ على الأمور العادية واعتقدها سحراً أو غير ذلك، كقلب العصا ثعباناً، وفتح البحر، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، ونبع الماء من بين أصابع اليد، وتكليم الحجر والشجر، وانشقاق القمر، إلى غير ذلك مما (تبين)^(١٠) به أن

(١) في (ط): وأخرى.

(٢) التسلسل: هو ترتب أمور على أمور غير متناهية: وأما الدور: فهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. انظر: التعريفات للجرجاني (ص ٥٧ و ١٠٥)، والفتاوى (٨/ ٣٨٠ و ١٥٣).

(٣) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٤) في (م) و(خ): الأمرين. وفي (غ) و(ر): «الأمر أن».

(٥) في (ت) بياض بمقدار نصف سطر. وفي (ط) و(خ) و(م): «معرفتهما».

(٦) في (ط) و(خ) و(ت): «وذلك».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «نحل».

(٨) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وما أشبه».

(١٠) في (م): «بين».

تلك العوائد اللازمة في العادات ليست بعقلية بحيث لا يمكن تخلفها، بل يمكن أن (تتخلف)^(١) كما يجوز على كل مخلوق أن يصير من الوجود إلى العدم، كما خرج من العدم إلى الوجود.

(فمجاري)^(٢) العادات إذاً يمكن (عقلاً تخلفها)^(٣). إذ لو كان عدم التخلف لها عقلياً لم يمكن أن (تتخلف)^(٤) لا لنبي ولا لغيره، ولذلك لم يدع أحد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الجمع بين النقيضين، ولا تحدى أحد بكون (الواحد أكثر من اثنين)^(٥)، مع أن الجميع فعل الله تعالى، وهو متفق عليه بين أهل الإسلام / وإذا أمكن في العصا والبحر والأكمة والأبرص والأصابع والشجر وغير ذلك أمكن في جميع الممكنات، لأن ما وجب للشيء وجب لمثله.

وأيضاً فقد جاءنا الشرع بأوصاف (في)^(٦) أهل الجنة وأهل النار خارجة عن المعتاد الذي (عهدنا)^(٧)، فإن (كون)^(٨) / الإنسان في الجنة يأكل ويشرب ثم لا يغوط ولا يبول غير معتاد، وكون عرقه كرائحة المسك غير / معتاد وكون الأزواج مطهرة من الحيض مع كونهن في حالة الصبا وسن من (تحيض)^(٩) غير معتاد، وكون الإنسان فيها لا / ينام (أصلاً)^(١٠) ولا يصيبه جوع ولا عطش وإن فرض أنه لا يأكل ولا يشرب أبد الدهر غير معتاد، وكون الثمر فيها إذا (قطف)^(١١) أخلف في الحال (وتداني)^(١٢) إلى يد القاطف إذا اشتهاه غير معتاد، وكون اللبن والخمر والعسل فيها أنهاراً من غير / حلاب ولا عصر ولا نحل، وكون الخمر لا تسكر غير معتاد، وكون

(١) في (م): «يتخلف».

(٢) في (ت): «تخلفها عقلاً».

(٣) في (م): «يتخلف».

(٤) في (م): «يتخلف».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الاثنين أكثر من الواحد».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «من».

(٧) في (ط): «عندنا».

(٨) في (غ) و(ر): «كان».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يحيض».

(١٠) زيادة من (غ) و(ر).

(١١) في (غ) و(ر): «قطعت».

(١٢) في (ط) و(ت): «ويتداني».

ذلك كله بحيث لو استعمله دائماً (لا يمتلئ ولا يصيبه كظة)^(١) ولا تخمة ولا يخرج من جسده لا في أذنه ولا (في) أنفه ولا (أرفاعه)^(٢) ولا سائر جسده أوساخ ولا أقدار (غير معتاد)^(٣)، وكون أحد من (أهل الجنة)^(٤) لا يهرم ولا يشيخ ولا يموت ولا يمرض (غير)^(٥) معتاد.

كذلك إذا (نظرت)^(٦) (إلى)^(٧) أهل النار عياداً بالله وجدت من ذلك كثيراً، ككون النار لا تأتي عليه حتى يموت، كما قال تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾^(٨)، وسائر أنواع الأحوال التي هم عليها، كلها خارق للعادة.

فهذان نوعان شاهدان لتلك العوائد وأشباهاها (بأنها)^(٩) ليست بعقلية، وإنما هي وضعية يمكن تخلفها، وإنما لم نحتج بالكرامات لأن أكثر المعتزلة ينكرونها رأساً/ وقد أقر بها بعضهم^(١٠).

[٢/٣٢٥ ط]

وإن ملنا إلى (التقريب)^(١١)، فلو اعتبر الناظر في هذا العالم لوجد لذلك نظائر جارية على (غير)^(١٢) المعتاد.

واسمع في ذلك أثراً غريباً حكاه ابن وهب من طريق إبراهيم بن نسيط^(١٣)

(١) في (غ) و(ر): «لا يمتلا ولا يصيبه كظمة».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) الأرفاغ: المغابن من الآباط وأصول الفخذين والحوالب وغيرها من مطاوي الأعضاء، وما يجتمع فيه الوسخ والعرق. انظر مادة رفع من لسان العرب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت). (٥) في (م): أهل السنة بل الجنة.

(٦) في (ط): ولا غير. (٧) في (م): «نظر».

(٨) زيادة من (غ) و(ر). (٩) سورة طه: الآية (٧٤).

(١٠) في (م): لأنها. وفي (غ) و(ر): (أنها).

(١١) انظر مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية لهم في هذه المسألة في كتاب النبوات (ص ١٥٠ وما بعدها).

(١٢) في (ط) و(خ) و(ت): «التعريف».

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(١٤) هو إبراهيم بن نسيط بن يوسف الوعلاني أبو بكر المصري، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم، توفي سنة ١٦٣ هـ. انظر: المنتظم (٨/١٦٧)، وتهذيب التهذيب (١٧٥/١).

قال: سمعت شعيب بن أبي سعيد^(١) يحدث: أن راهباً كان بالشام من (علمائهم)^(٢) وكان ينزل مرة في السنة فتجتمع إليه الرهبان (ليعلمهم)^(٣) ما أشكل عليهم من دينهم، فأتاه خالد بن يزيد بن معاوية^(٤) فيمن جاءه، فقال له الراهب: أمن أهل هذه الملة أنت؟ يريد النصرانية، قال خالد: لا ولكنني من أمة محمد، قال الراهب^(٥): أمن علمائهم أنت؟

قال خالد: إن فيهم لمن هو أعلم مني. قال الراهب: أليس تقولون: إنكم تأكلون في الجنة وتشربون ثم لا يخرج منكم أذى؟ قال خالد: بلى، قال الراهب: أفلهذا مثل تعرفونه في الدنيا؟ قال: نعم، الصبي يأكل في بطن/ أمه من طعامها، ويشرب من شرابها ثم لا يخرج منه أذى، قال [٢٩١] الراهب لخالد: (أليس)^(٦) تقول إنك لست من علمائهم؟ قال خالد: إن فيهم لمن هو أعلم مني، قال: أليس تقولون: إن في الجنة فواكه تأكلون منها ولا ينقص منها شيء؟ قال خالد: بلى، قال: أفلهذا مثل في الدنيا تعرفونه؟ قال خالد: نعم، الكتاب يكتب منه كل (أحد)^(٧) ثم لا ينقص منه شيء، قال الراهب: (أليس)^(٨) تقول: / إنك لست من علمائهم؟ قال خالد: [٢٣٢/٢] إن فيهم لمن هو أعلم مني، / قال خالد: فتمعر وجهه ثم قال: إن هذا من أمة بسط لها في الحسنات/ ما لم ييسط لأحد. انتهى المقصود من الخبر. [٢٥٣/١] وهو/ ينبه على أن ذلك الأصل الذي يظهر من أول الأمر أنه غير معتاد، له أصل في المعتاد، وهو تنزل (للممكن)^(٩) غير لازم، ولكنه مقرب

(١) شعيب بن أبي سعيد أبو يونس، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٢١٨/٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٤٧/٤)، ولم يذكره بجرّ ولا تعديل وذكره ابن حبان في الثقات (٣٥٦/٤).

(٢) في (ط): «أعمالهم». وفي (م) و(خ): «عمالهم».

(٣) في (م) و(غ) و(ر): «يعلمهم».

(٤) هو خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، كان موصوفاً بالعلم، وقول الشعر، أخرج له أبو داود، توفي سنة ٨٤ هـ، وقيل ٨٥ هـ. انظر: السير (٣٨٢/٤)، وتهذيب التهذيب (١٩٤/١).

(٥) ما بين () زيادة من (غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «ألست».

(٧) في (ط): «شيء أحد». (٨) في (غ) و(ر): «أفليس».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «للمنكر».

لفهم من قصر فهمه عن إدراك (هذه)^(١) الحقائق الواضحات.

فعلى هذا يصح قضاء العقل في (كل)^(٢) عادي بانخراقه مع أن كون العادي عادياً مطرداً (غير)^(٣) صحيح أيضاً، فكل عادي يفرض العقل فيه خرق العادة فليس للعقل (إنكاره)^(٤)، إذ قد ثبت في بعض الأنواع التي اختص الباري باختراعها، والعقل لا يفرق بين خلق وخلق، فلا يمكن إلا الحكم بذلك الإمكان على كل مخلوق، ولذلك قال بعض المحققين من أهل الاعتبار: سبحانه من ربط الأسباب بمسبباتها وخرق العوائد ليتفطن العارفون. تنبيهاً على/ هذا المعنى المقرر.

[٢/٢٨٥ت]

فهو أصل اقتضى للعاقل أمرين:

أحدهما: أن لا يجعل العقل حاكماً بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع، بل الواجب عليه أن يقدم ما حقه التقديم - وهو الشرع - ويؤخر ما حقه (التأخير)^(٥) - وهو نظر العقل - لأنه لا يصح تقديم الناقص (حاكماً)^(٦) على الكامل، لأنه خلاف المعقول والمنقول، بل ضد القضية هو الموافق للأدلة/ فلا معدل عنه، ولذلك قال (من قال)^(٧): اجعل الشرع في يمينك والعقل في يسارك، تنبيهاً على تقدم الشرع على العقل.

[٢/٣٢٧ط]

والثاني: أنه إذا وجد في الشرع أخباراً تقتضي ظاهراً^(٨) خرق العادة الجارية المعتادة، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه (الإنكار)^(٩) بإطلاق، بل له سعة في أحد أمرين: إما أن (يصدق)^(١٠) به على حسب ما جاء ويكل علمه إلى عالمه، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) في (ط) و(خ) و(ت): فيه إنكار. وفي (م): إنكار.

(٥) في (غ) و(ر): «أن يؤخر». (٦) في (ط) و(غ) و(ر): «حكماً».

(٧) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٨) في (غ) و(ر): «يقتضي ظاهره». (٩) في (غ) و(ر): «بالإنكار».

(١٠) في (غ) و(ر): «يقصد».

عِنْدَ رَبِّنَا^(١) يعني الواضح المحكم، والمتشابه المجمل، إذ لا يلزمه العلم به، ولو لزم العلم به (لجعل)^(٢) له طريق إلى معرفته، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق. وإما أن يتأوله على ما يمكن حمله عليه مع الإقرار بمقتضى الظاهر، لأن إنكاره إنكار لخرق العادة فيه.

وعلى هذا السبيل يجري حكم الصفات التي وصف البارئ بها نفسه، لأن من نفاها نفى شبه صفات المخلوقين، وهذا منفي عند (الجميع)^(٣)، فبقي الخلاف/ في نفي (عين)^(٤)/ الصفة أو إثباتها، (فالمثبت)^(٥) أثبتتها صفة على شرط (نفي)^(٦) التشبيه، والمنكر لأن يكون ثم صفة غير شبيهة بصفات المخلوقين منكر لأن يثبت أمر إلا على وفق المعتاد.

[٢٥٣/م/ب]
[٢٣٣/٢/خ]

فإن قالوا: هذا لازم فيما تنكره العقول بديهة، كقوله: (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)^(٧) فإن الجميع أنكروا ظاهره، إذ العقل/ (والمحسوس)^(٨) يشهدان بأنها غير مرفوعة، وأنت تقول: اعتقدوا أنها مرفوعة، وتأولوا الكلام.

[٢٨٦/٢/ت]

/ قيل: لم نعن ما هو (منكر ببداهة)^(٩) العقول، وإنما عينا ما للنظر

[٣٢٨/٢/ط]

(١) سورة آل عمران: الآية (٧). (٢) ما بين القوسين ساقط من (م).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ): «الجمهور».

(٤) في (م) و(غ) و(ر): «غير».

(٥) في (م): «فالمثال». وفي (غ) و(ر): «فالمأول».

(٦) في (م): «يعني».

(٧) قال الألباني في إرواء الغليل: صحيح... والمشهور في كتب الفقه بلفظ: «(رفع عن أمتي... ولكنه منكر... والمعروف ما أخرجه ابن ماجه (٦٣٠/١)، من طريق الوليد بن مسلم... عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)... إلخ. انظر: الإرواء (١٢٣/١) برقم (٨٢) ففيه تفصيل مطول للحديث.

(٨) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: (والحسن) نبه عليه رشيد رضا، والله تعالى أعلم.

(٩) في (م): من بدائه، وفي (غ) و(ر): بدائه.

[٤٣٦غ] فيه شك وارتباب/، كما نقول: إن الصراط ثابت، والجواز عليه قد أخبر الشارع به، فنحن نصدق به لأنه وإن كان (حد^(١)) السيف وشبهه لا يمكن استقرار الإنسان فوقه عادة فكيف يمشي عليه؟ فالعادة قد (تنخرق)^(٢) حتى يمكن المشي والاستقرار،/ (والذين)^(٣) ينكرونه^(٤) يقفون مع العوائد [٢٩٢ر] وينكرون أصل الصراط ولا يلتفتون إلى إمكان انخراق العوائد، (فيردون ما جاء فيه أو يتأولونه حتى لا يثبتوا معنى الصراط أصلاً فإن أصرروا على هذا ظهر التدافع في قولهم في إجازة انخراق العوائد)^(٥)، فإن فرقوا صار ذلك تحكماً، لأنه ترجيح في أحد المثليين دون الآخر من غير مرجح عقلي، وقد صادمهم النقل، فالحق الإقرار دون الإنكار.

(ولنشرح)^(٦) هذا المطلب بأمثلة عشرة:

أحدها: مسألة الصراط وقد تقدمت.

والثاني: مسألة الميزان^(٧)، إذ يمكن إثباته ميزاناً صحيحاً على ما يليق بالدار الآخرة، وتوزن فيه الأعمال على وجه غير عادي، نعم يقر العقل بأن أنفس الأعراض - وهي الأعمال - لا توزن وزن الموزونات عندنا في

(١) في (ط) و(خ) و(ت): «كحد».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تنخرق».

(٣) في (م): «والذي».

(٤) الذين أنكروا كون الصراط أحد من السيف وأدق من الشعر: القاضي عبد الجبار المعتزلي، انظر: شرح الأصول الخمسة (٧٣٧).

(٥) ما بين () زيادة من (غ) و(ر). (٦) في (غ) و(ر): «ولنشرح».

(٧) المنكرون للميزان هم جمهور المعتزلة، وخالفهم القاضي عبد الجبار حيث أثبت الميزان، وأنه حقيقي توزن به الأعمال كما في شرح الأصول الخمسة (٧٣٥)، والذي عليه أهل السنة أن الميزان له كفتان حسيّتان مشاهدتان، وأن الإنسان يوزن مع عمله، وأن الأعمال توزن في الميزان، خلافاً لما ذكر المؤلف، انظر تفصيل هذه المسألة في: مقالات الإسلاميين (١٦٤/٢)، وفتح الباري (١٣/٥٤٧-٥٤٩)، وشرح الطحاوية (ص ٤٠٩ - ٤١٣)، ولوامع الأنوار (١٨٤/٢ - ١٨٩)، وشرح نونية ابن القيم لابن عيسى (٢/٥٩٣)، ولمعة الاعتقاد ص ٢٦، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٧).

العادات وهي الأجسام، ولم يأت في النقل ما يعين أنه كميزاننا من كل وجه، أو أنه (عبارة عن العدل)^(١) أو (أن)^(٢) أنفس الأعمال توزن (بعينها)^(٣)، فالأخلق الحمل إما على التسليم - وهذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم، إذ لم يثبت عنهم إلا مجرد التصديق من غير بحث عن نفس الميزان أو (كيفية أو)^(٤) كيفية الوزن، كما أنه لم يثبت عنهم في الصراط/ إلا (مثل)^(٥) ما ثبت عنهم في الميزان، فعليك به فهو مذهب الصحابة رضي الله عنهم، فإن قيل: فالتأويل إذاً خارج عن طريقتهم، فأصحاب التأويل على هذا من الفرق (الخارجة)^(٦)؟ قيل: لا، لأن الأصل في ذلك التصديق بما جاء (ثم)^(٧) التسليم محضاً/ أو مع التأويل، (فيكون التأويل من التوابع والذي جرى عليه الصحابة من الوجهين التسليم وهو الأولى إذ هم أحق بالصواب، والتأويل)^(٨) (نظر)^(٩) لا يبعد، إذ قد يحتاج إليه في بعض/ المواضع، بخلاف من جعل أصله في تلك الأمور التكذيب/ بها، فإنه مخالف لهم، (سلك)^(١٠) في الأحاديث مسلك التأويل (أو لا، فالتأويل)^(١١) أو عدمه لا أثر له لأنه تابع على كلتا الطريقتين، (لكن)^(١٢) التسليم أسلم.

والثالث: مسألة عذاب القبر^(١٣)، وهي أسهل، ولا بعد ولا نكير في

(١) في (م): «اعتباره عن النقل». وفي (خ): «عبارة عن النقل»، وفي (ت) و(ط): «عبارة عن الثقل».

(٢) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٣) في (غ) و(ر): «به بعينه».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) في (ط): «الخارج».

(٧) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (ط) و(خ): لسلك.

(٩) ما بين القوسين ساقط من (خ) و(ط).

(١٠) في (غ) و(ر): «إلا أن».

(١١) يقول ابن حزم في الفصل (١١٧/٤): ذهب ضرار بن عمرو الغطفاني أحد شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر، وهو قول من لقينا من الخوارج.

وانظر تفصيل مسألة نعيم القبر وعذابه، وهل يقع على الجسد والروح معاً، وغير ذلك في: الروح لابن القيم (ص ٧٥ وما بعدها)، ولوامع الأنوار (٢٣/٢ - ٢٦)، ومقالات الإسلاميين (١١٦/٢).

كون الميت يعذب برد الروح إليه عارية، ثم تعذيبه على وجه لا يقدر البشر على رؤيته (كذلك)^(١) ولا سماعه، فنحن نرى الميت يعالج سكرات الموت ويخبر بالآلام لا مزيد عليها، ولا نرى عليه من ذلك أثراً، وكذلك أهل الأمراض المؤلمة، وأشبه ذلك (فما)^(٢) نحن فيه مثلها، فلماذا يجعل استبعاد العقل صاداً في وجه التصديق بأقوال الرسول ﷺ؟.

/والرابع: مسألة سؤال الملكين/ للميت وإقعاده في قبره^(٣)، فإنه إنما يشكل إذا حكمنا (العقل)^(٤) المعتاد في الدنيا، وقد تقدم أن تحكيمه بإطلاق غير صحيح لقصوره، وإمكان خرق العوائد، إما (بفسح)^(٥) القبر حتى يمكن إقعاده، أو بغير ذلك من الأمور التي لا تحيط بمعرفتها العقول.

[٢/ ٣٣٠ ط]

[٤٣٧ غ]

والخامس: مسألة تطاير الصحف وقراءة من لم يقرأ قط، وقراءته إياه وهو خلف (ظهره)^(٦)، كل ذلك يمكن فيه خرق العوائد فيتصوره العقل على وجه منها.

والسادس: (مسألة)^(٧) إنطاق الجوارح^(٨) شاهدة على صاحبها لا فرق بينها وبين الأحجار والأشجار التي شهدت لرسول الله ﷺ بالرسالة.

والسابع: رؤية الله في الآخرة جائزة^(٩)، إذ لا دليل في العقل يدل

(١) في (ط) و(ت): «ذلك».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مما».

(٣) سؤال الملكين للميت في القبر وإقعاده فصلها ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص ٣٨٩ - ٣٩٦)، والسفاري في لوامع الأنوار (٢/ ٤ - ١٦).

(٤) زيادة من (ت).

(٥) في سائر النسخ: «بفتح» والتصحيح من هامش (ت).

(٦) في (م): «ظاهرة».

(٧) ساقط من (غ) و(ر).

(٨) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٩٦)، عند تفسير سورة فصلت الآية (٢١)، وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٥١٠).

(٩) ذهب المعتزلة والجهمية ومن تبعهم من الخوارج والإمامية وبعض الزيدية وبعض المرجئة إلى نفي رؤية الله تعالى عياناً في الدنيا والآخرة، ومذهب الأشاعرة ومن تبعهم أن الله تعالى يرى في الآخرة في غير جهة. انظر تفصيل المسألة في كتاب: رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها، للدكتور أحمد آل حمد.

على أنه لا رؤية إلا على الوجه المعتاد عندنا، إذ يمكن أن تصح الرؤية على أوجه صحيحة ليس فيها اتصال أشعة ولا مقابلة ولا تصور جهة ولا (فصل) ^(١) جسم / شفاف ولا غير ذلك ^(٢)، والعقل لا يجزم بامتناع ذلك [٢٨٨/٢] بديهية، وهو إلى القصور في النظر أميل، والشرع قد جاء بإثباتها فلا معدل عن التصديق.

والثامن: كلام الباري تعالى إنما نفاه من / نفاه وقوفاً مع الكلام [٢٩٣] (المعتاد) ^(٣) الملازم للصوت والحرف، وهو في حق الباري محال ^(٤)، ولم (يقف) ^(٥) مع إمكان أن يكون كلامه تعالى خارجاً عن مشابهة المعتاد على وجه صحيح / لائق بالرب، إذ لا ينحصر الكلام فيه عقلاً، ولا يجزم العقل بأن الكلام إذا كان على غير الوجه المعتاد محال، فكان من حقه الوقوف مع ظاهر الأخبار مجرداً.

والتاسع: / إثبات الصفات كالكلام، إنما نفاه (من نفاه) ^(٦) للزوم التركيب ^(٧) عنده في ذات الباري تعالى على القول بإثباتها فلا يمكن أن

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فضل».

(٢) هذه اللوازم التي نفاهنا الشاطبي في رؤية الله تعالى، هي من اللوازم التي ذكرها بعض المتكلمين، وهي مما استدلوا به على نفي الرؤية، وتأويلها بمعان أخرى، ويظهر هنا ميل الشاطبي إلى رأي الأشاعرة في إثبات الرؤية. انظر تفصيل المسألة في المصدر السابق (ص ١٦ وما بعدها).

(٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) مذهب أهل السنة أن الله تعالى يتكلم على الحقيقة، وكلامه بحرف وصوت، وأنه سبحانه وتعالى يتكلم كيف شاء متى شاء إذا شاء. والخلاف في مسألة الكلام من المسائل التي كثر الخلاف فيها، وتفصيل المسألة مبسوط في الفتاوى الجزء ١٢، وانظر كذلك العقيدة السلفية في كلام رب البرية، لعبد الله الجديع.

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يقول».

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) القائلون بأن إثبات الصفات يستلزم التركيب هم المعتزلة وبعض الفلاسفة، وقد فصل شيخ الإسلام الرد عليهم في هذه المسألة في كثير من كتبه، وخاصة في نقض أساس التقديس (١/٦٠٥ - ٦٠٦) وفي درء تعارض العقل والنقل (١/٢٨٠ - ٢٨١) (٣/١٥ - ١٧ و ٣٨٩ - ٣٩٠ و ٣٩٥ - ٤٠٧ و ٤١٩ - ٤٣٨) و(٤/١٤٨ - ١٤٩ و ١٨٣ - ١٨٨ =

يكون واحداً مع إثباتها، وهذا قطع من العقل الذي ثبت (قصور)^(١) إدراكه (في المخلوقات، فكيف لا يثبت/ قصوره في (إدراك)^(٢) (ما ادعى)^(٣) (٤) من التركيب (بالنسبة)^(٥) إلى صفات الباري؟ فكان من الصواب في حقه أن يثبت من الصفات ما أثبتته الله لنفسه، ويقر مع ذلك بالوحدانية له على الإطلاق والعموم.

[٢/٣٣١ط]

والعاشر: تحكيم العقل على الله تعالى، بحيث يقول: يجب عليه بعثة الرسل، ويجب عليه (رعاية)^(٦) الصلاح والأصلح^(٧)، ويجب عليه اللطف^(٨)، ويجب عليه كذا^(٩)، إلى آخر ما ينطق به (اللسان)^(١٠) في تلك الأشياء، وهذا إنما نشأ من ذلك الأصل المتقدم، وهو الاعتقاد في الإيجاب على العباد، ومن أجل الباري وعظمته لم (يجترأ)^(١١) على إطلاق هذه العبارة، ولا ألم بمعناها في حقه، لأن ذلك المعتاد إنما حسن في المخلوق من حيث هو عبد مقصور محصور ممنوع، والله تعالى ما يمنعه شيء، ولا يعارض أحكامه حكم، فالواجب الوقوف مع قوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلَّغَةُ

[٢/٢٨٩ت]

= ١٤٩٠ - ٢٣٤ و ٢٤٥ (٢٧٣ - ١٤٠/٥) و ١٤٧ - ٢٤٦ و ٢٤٧ (٢٤٧ - ١٤١/٧) و ١٤٤ - ٢٢٥ و ٢٣٠ (٢٥١/١٠) و ٢٥٤ - ٣٠٠ و ٣١٣.

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «قصور في».

(٢) في (ط) و(خ) و(م): إدراكها. (٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٤) في (ت): ادعى ما ادعى. وفي (م): ادعى وفي (ت) و(خ): «إذا ادعى».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بالرب بالنسبة».

(٦) زيادة من (غ) و(ر).

(٧) تقدم الكلام على هذه المسألة (ص ١٥١).

(٨) اللطف عند المتكلمين: هو أن يختار المرء الواجب ويتجنب القبيح، ويسمى توفيقاً وعصمة، وذهب بشر بن المعتمر ومن تبعه إلى أن اللطف غير واجب على الله تعالى، وذهب فريق آخر إلى إيجاب اللطف على الله تعالى. انظر تفصيل المسألة في: مذاهب الإسلاميين لبدوي، وأحال على شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٥٢٠)، ومقالات الإسلاميين (١/٢٨٧).

(٩) المعتزلة هم القائلون بإيجاب بعض الأمور على الله، انظر ما تقدم ذكره عنهم (٣/١٥١).

(١٠) زيادة من (غ) و(ر). (١١) في (غ) و(ر): «يجسر».

فَلَوْ شَاءَ لَهَدَنكُمْ أَجْمَعِينَ^(١)، وقوله تعالى: ﴿يَفْعَلُ مَا شَاءَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَخُكُّمَ مَا يُرِيدُ﴾^(٣)، ﴿وَاللَّهُ يَخُكُّمَ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٤)، ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(٥) فَقَالَ/ لِمَا يُرِيدُ^(٥).

[غ٤٣٨]

(فالحاصل)^(٦) من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يتقدم بين يدي الشرع، فإنه من (التقديم)^(٧) بين يدي الله ورسوله، بل يكون ملياً من وراء وراء. ثم نقول: إن هذا هو (مذهب الصحابة)^(٨) رضي الله عنهم وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقاً إلى الجنة فوصلوا، ودل على ذلك من سيرهم أشياء:

منها: أنه لم ينكر أحد منهم ما جاء من ذلك، بل أقروا وأذعنوا لكلام الله وكلام رسوله ﷺ، ولم يصادموه (بمعقول)^(٩) ولا عارضوه بإشكال، ولو/ كان شيء من ذلك لنقل إلينا كما نقل إلينا سائر سيرهم وما جرى بينهم من القضايا والمناظرات في الأحكام الشرعية، فلما لم ينقل إلينا شيء من ذلك/ دل على أنهم آمنوا (به)^(١٠) (وأمرؤه)^(١١)، كما جاء من غير بحث ولا نظر.

[ط٣٣٢/٢]

[١/٢٥٥]

كان مالك بن أنس رحمه الله يقول: الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهنم والقدر، وكل ما/ أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في الدين وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إلي (منه)^(١٢)، لأنني رأيت أهل بلدنا

[خ٢٣٦/٢]

(١) سورة الأنعام: الآية (١٤٩). (٢) سورة آل عمران: الآية (٤٠).

(٣) سورة المائدة: الآية (١). (٤) سورة الرعد: الآية (٤١).

(٥) سورة البروج: الآية (١٥ - ١٦). (٦) في (ت): «والحاصل».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «التقدم».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «المذهب للصحابة».

(٩) زيادة من (غ) و(ر). (١٠) ساقط من (غ) و(ر).

(١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وأقرؤه».

(١٢) زيادة من (غ) و(ر).

ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل^(١).

قال ابن عبد البر: قد بين مالك رحمه الله أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده، وعند أهل بلده - يعني العلماء منهم -، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه، وضرب مثلاً (فقال)^(٢) نحو رأي جهنم والقدر، قال: والذي قاله مالك عليه جماعة الفقهاء (والعلماء)^(٣) قديماً وحديثاً من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف في ذلك أهل البدع، (قال)^(٤): وأما الجماعة فعلى ما قال مالك رحمه الله، إلا أن يضطر أحد إلى الكلام، فلا يسعه السكوت إذا طمع في رد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه، (أو خشي ضلال)^(٥) عامة، أو نحو هذا^(٦).

وقال يونس بن (عبد الأعلى)^(٧): سمعت الشافعي يوم ناظره/ حفص الفرد^(٨) قال لي: يا أبا موسى، لأن يلقي الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام، لقد سمعت من حفص كلاماً لا أقدر أن أحكيه^(٩).

/ وقال أحمد بن حنبل: لا يفلح صاحب الكلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظر في (الكلام)^(١٠) إلا وفي قلبه دغل^(١١).

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٨٦)، واللالكائي (٣٠٩)

(٢) زيادة من (غ) و(ر). (٣) زيادة من (غ) و(ر).

(٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) في (ط): «وخشي ضلالة».

(٦) انظر كلامه في: جامع بيان العلم (٩٣٨/٢).

(٧) في (م) و(ت): عبد الله. وهو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة أبو موسى المصري، ولد سنة ١٧٠هـ، وكان من كبار العلماء في زمانه، وثقه النسائي وابن أبي حاتم، توفي ٢٦٤هـ. انظر: الجرح والتعديل (٢٤٣/٩)، والسير (٣٤٨/١٢).

(٨) قال ابن حجر: حفص الفرد، مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام، لا يكتب حديثه، وكفره الشافعي في مناظرته. انظر: لسان الميزان (٣٣٠/١ - ٣٣١).

(٩) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٨٨).

(١٠) في (م) وأصل (ط) و(خ) و(ت): «المسائل».

(١١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٩٦).

وقال: عن الحسن بن زياد اللؤلؤي^(١)، قال له رجل في زفر بن الهذيل^(٢): أكان ينظر في الكلام؟ فقال: سبحان الله ما أحملك، ما أدركت مشيختنا زفر وأبا يوسف وأبا حنيفة ومن جالسنا وأخذنا (عنهم همهم)^(٣) غير الفقه والافتداء بمن تقدمهم^(٤).

وقال ابن عبد البر: أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيف، ولا يعدون عند الجميع (في جميع الأمصار)^(٥) في طبقات العلماء (وإنما)^(٦) العلماء، أهل الأثر والتفقه فيه ويتفاضلون فيه بالإتقان/ والميز والفهم^(٧).

[٤٣٩ غ]

وعن أبي الزناد^(٨) أنه قال: وإيم الله إن كنا (لنلتقط)^(٩) السنن من أهل الفقه (والثقة، ونعلمها شبيهاً بتعلمنا آي القرآن، (وما برح)^(١٠) من أدركنا من أهل الفقه)^(١١)، والفضل من (خيار/ أولية)^(١٢) الناس، يعيبون أهل الجدل والتنقيب والأخذ بالرأي وينهون عن لقائهم ومجالستهم، ويحذروننا مقاربتهم أشد التحذير، ويخبرون أنهم أهل ضلال وتحريف لتأويل كتاب الله وسنن رسوله ﷺ، وما توفي رسول الله ﷺ حتى كره المسائل وناحية التنقيب/ والبحث (وزجر)^(١٣) عن ذلك، وحذره المسلمين في غير موطن،

[٢٥٥ م/ب]

[٢٣٧/٢ غ]

(١) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي أبو علي الأنصاري، صاحب أبي حنيفة، توفي سنة ٢٠٤هـ، انظر: تاريخ بغداد (٣١٤/٧)، والسير (٥٤٣/٩)، وميزان الاعتدال (٤١٩/١).

(٢) هو زفر بن الهذيل العبدي، ولد سنة ١١٠هـ، قال عنه يحيى بن معين: ثقة مأمون. كان من كبار تلاميذ أبي حنيفة، توفي سنة ١٥٨هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٣٨٧/٦)، والسير (٣٨/٨).

(٣) في (غ) و(ر): «عنه يههم».

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٩٨).

(٥) في (ت): «الجميع». وما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(٦) في (م) و(غ) و(ر): «قال وإنما». (٧) انظر: جامع بيان العلم (٩٤٢/٢).

(٨) هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، وثقه الإمام أحمد وابن معين، توفي سنة ١٣١هـ. انظر: الجرح والتعديل (٤٩/٥)، وتهذيب التهذيب (٢٠٣/٥).

(٩) في (م): «لنلتقط». (١٠) في (غ) و(ر): «وما قال ودرج».

(١١) ما بين القوسين ساقط من (م) و(ت). (١٢) في (غ) و(ر): «أخيار لأمة».

(١٣) في (م) و(خ): «والجزر».

حتى كان من قوله كراهية لذلك: «ذروني ما تركتكم فإنما هلك الذين من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم (بشيء) ^(١) فخذوا منه ما استطعتم» ^(٢).

// وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: اتقوا (الرأي) ^(٣) في دينكم، قال سحنون: يعني (البدع) ^(٤).

(وخرج ابن وهب عن عمر أيضاً أن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم أن يحفظوها) ^(٥) وتفلت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سُئلوا أن يقولوا لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم ^(٦).

قال أبو بكر بن أبي داود: أهل الرأي هم أهل البدع ^(٧)، وهو القائل في قصيدته في السنة ^(٨):

ودع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أزكى وأشرح

وعن الحسن قال: إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل، وحادوا عن الطريق، فتركوا الآثار وقالوا في الدين برأيهم فضلوا وأضلوا ^(٩).

وعن مسروق قال: من (يرغب) ^(١٠) برأيه عن أمر الله يضل ^(١١).

(١) في (غ) و(ر): «بأمر».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، وابن راهويه في مسنده (٦٠)، وأحمد (٥٠٨/٢)، وابن ماجه (٢)، والنسائي في المجتبى (٢٦١٩)، وفي الكبرى (٣٥٩٨)، والدارقطني في السنن (٢/٢٨١)، وابن حبان (٣٧٠٧ و ٣٧٠٥)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٩٨). وقول أبي الزناد في جامع بيان العلم (٢/٩٤٩).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الله».

(٤) ساقط من (م). وفي (ت) و(خ) و(ط): «الانتهاه عن الجدل فيه»، والأثر أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٠٢).

(٥) ساقط من (غ) و(ر). (٦) تقدم تخريجه (١/١٧٦).

(٧) انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/١٠٤٢).

(٨) انظر: قصيدة الإمام أبي بكر (ص ٢٠).

(٩) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٢٦)، وذكر المحقق نسبة القول للشعبي، وبين أن في نسخة كتب الحسن بدلاً من الشعبي.

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «رغب».

(١١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٢٧).

وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول: السنن السنن، (فإن)^(١) (السنن)^(٢) قوام الدين^(٣).

وعن هشام بن عروة (عن أبيه)^(٤) قال: إن بني إسرائيل لم يزل أمرهم معتدلاً حتى نشأ فيهم مولدون أبناء سبايا الأمم، فأخذوا فيهم بالرأي فضلوا وأضلوا^(٥).

فهذه الآثار وأشباهاها تشير إلى ذم إثارة نظر العقل على آثار النبي ﷺ. وذهب جماعة من العلماء إلى أن المراد بالرأي المذموم في هذه الأخبار، البدع المحدثه في الاعتقاد، كراي (جهم)^(٦) وغيره من أهل الكلام، لأنهم قوم استعملوا قياسهم وآراءهم في رد الأحاديث، فقالوا: لا يجوز أن يرى الله/ في الآخرة (لأنه)^(٧) تعالى يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾^(٨) الآية، فردوا قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكم ترون ربكم يوم القيامة»^(٩)، وتأولوا قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ نَافِثَةُ﴾^(١٠) ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَافِثَةٌ﴾^(١١)، وقالوا: لا يجوز أن يسأل الميت في قبره، لقول الله تعالى: ﴿أَمْئَنَّا أَتَيْنَ وَأَحْيَيْنَا أَتَيْنَ﴾^(١٢)، فردوا الأحاديث المتواترة في عذاب القبر وفتنته^(١٣)، وردوا الأحاديث/ في

(١) في (ط): «إن».

(٢) في (غ) و(ر): «السنن».

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٢٨).

(٤) ما بين القوسين زيادة من جامع بيان العلم.

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠١٥) و(٢٠٣١).

(٦) في جميع النسخ: أبي جهم.

(٧) في (م): «فإنه».

(٨) ما بين القوسين ساقط من (م).

(٩) سورة الأنعام: الآية (١٠٣).

(١٠) أحاديث رؤية الله عز وجل يوم القيامة، من الأحاديث المتواترة، وله عدة روايات، انظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، برقم (٢٢) و٤٥٨١ و٤٩١٩ و٦٥٦٠ و٦٥٧٤ و٧٤٣٨ و٧٤٣٩، وفي مسلم (١٨٣ - ١٨٤)، والنسائي (١١٢/٨)، وابن ماجه (٦٣/١)، برقم (١٧٧ - ١٨٠). وقد جمع أغلب الروايات الواردة في المسألة الدارقطني في كتاب «رؤية الله».

(١١) سورة القيامة: الآيتان (٢٢، ٢٣).

(١٢) سورة غافر: الآية (١١).

(١٣) انظر طائفة من الأحاديث المتواترة في عذاب القبر وفتنته في كتاب قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي (ص ٢٩٤).

الشفاعة/ على تواترها^(١)، وقالوا: لن يخرج من النار من دخل فيها. وقالوا: لا نعرف حوضاً ولا ميزاناً، ولا نعقل ما هذا، وردوا السنن في ذلك كله برأيهم وقياسهم إلى أشياء يطول/ ذكرها من كلامهم في (صفات)^(٢) الباري، وقالوا: العلم محدث في حال حدوث المعلوم لأنه لا يقع علم إلا على معلوم، فراراً من قدم العالم في زعمهم.

[٤٤٠ غ]
[٢٣٨/٢ خ]

[٢٩٥]

وقال جماعة: الرأي المذموم المراد به الرأي المبتدع وشبهه من ضروب البدع. وهذا القول أعم من الأول، لأن الأول خاص (بالاعتقاد)^(٣)، وهذا عام في العمليات وغيرها.

وقال آخرون - قال ابن عبد البر: وهم الجمهور -: إن المراد به القول في الشرع بالاستحسان والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات، ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصولها، فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل، قالوا: وفي الاشتغال بهذا تعطيل السنن والتذرع إلى جهلها^(٤).

وهذا القول غير خارج عما تقدم، وإنما الفرق بينهما أن هذا منهي عنه للذريعة إلى الرأي المذموم، وهو معارضة المنصوص؛ لأنه إذا لم يبحث عن السنن جهلها فاحتاج إلى الرأي، فلحق بالأولين الذين عارضوا السنن حقيقة، فجميع ذلك راجع إلى معنى واحد، وهو إعمال النظر العقلي مع طرح السنن، إما قصداً أو غلطاً وجهلاً، والرأي إذا عارض السنة فهو بدعة وضلالة.

/فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم رضي الله عنهم لم يعارضوا ما جاء في (السنة)^(٥) بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا وهو المطلوب من نقله،

[٣٣٦/٢ ط]

(١) المرجع السابق (ص ٣٠١). (٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): صفة.

(٣) في (غ) و(ر): بالاعتقادات.

(٤) نقله المصنف عن جامع بيان العلم (١٠٥٤/٢) متصرفاً مختصراً.

(٥) في (غ) و(ر): «السنن».

(ليعتبر به)^(١) من قدم الناقص - وهو العقل - على الكامل - وهو الشرع - ورحم الله الربيع بن خثيم حيث يقول: يا عبد الله، ما علمك الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما/ استأثر عليك به من علم فكله إلى عالمه، ولا تتكلف، فإن الله يقول لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾^(٢)، إلى آخرها^(٣).

وعن معتمر بن سليمان^(٤) عن جعفر^(٥) عن رجل من علماء أهل المدينة، قال: إن الله تعالى عَلَّمَ علماً علَّمه العباد، وَعَلَّمَ علماً لم يَعْلَمه العباد، فمن تكلف العلم الذي (لم)^(٦) يَعْلَمه العباد لم يزد منه إلا بعداً. قال: والقدر/ منه^(٧).

وقال الأوزاعي: كان مكحول والزهري يقولان: أمروا هذه/ الأحاديث كما جاءت ولا تتناظروا فيها^(٨).

ومثله عن مالك، والأوزاعي، وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، في الأحاديث في الصفات أنهم (كلهم قالوا)^(٩): أمروها كما جاءت، نحو حديث التنزل، وخلق آدم على صورته، وشبههما،

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وليعتبر فيه».

(٢) سورة ص: الآية (٨٦).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠١١).

(٤) معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري، ثقة من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين وقد جاوز الثمانين. انظر: التاريخ الكبير (٤٩/٨)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٠٤)، التقريب (٦٧٨٥).

(٥) جعفر بن حيان السعدي، أبو الأشهب العطاردي البصري، مشهور بكنيته، ثقة من السادسة، مات سنة خمس وستين وله خمس وتسعون سنة. انظر: التاريخ الكبير (٢/١٨٩)، تهذيب التهذيب (٧٥/٢)، التقريب (٩٣٥).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م). وفي (خ): «لا».

(٧) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٠٤).

(٨) أخرجه اللالكائي (٧٣٥)، وفي جامع بيان العلم (١٨٠١).

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ط) و(خ).

[٤٤١ع] وحديث مالك في السؤال عن الاستواء / مشهور^(١).

وجميع ما قالوه مستمد من معنى قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾^(٢) الآية، ثم قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، فإنها صريحة في هذا (المعنى)^(٣) الذي قررناه، فإن كل (ما لم)^(٤) يجز على المعتاد في الفهم متشابه، (فالوقوف)^(٥) عنه هو الأخرى بما كان عليه الصحابة المتبعون لرسول الله ﷺ، إذ لو كان من شأنهم اتباع الرأي لم يذموه ولم ينهوا عنه لأن أحداً لا يرتضي طريقاً ثم ينهى عن سلوكه، كيف وهم قدوة الأمة باتفاق المسلمين.

[٣٣٧ط/٢] / وروي أن الحسن كان في مجلس فذكر (فيه أصحاب)^(٦) محمد ﷺ فقال: إنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فإنهم - ورب الكعبة - على الهدى المستقيم^(٧).

[٢٩٤ت/٢] وعن / حذيفة رضي الله عنه أنه كان يقول: اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لئن (اتبعتموه)^(٨) لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً أو شمالاً لقد ضللتكم ضلالاً بعيداً^(٩).

(١) الآثار الواردة عن قول السلف: (أمرؤها كما جاءت بلا كيف) ونحوها، أخرجها ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٠٢)، والآجري في الشريعة (٧٢٠)، والحلية (٦/٣٢٥)، واللالكائي (٧٣٥ و ٨٧٥ و ٨٧٧ و ٩٣٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٩٨) وفي الاعتقاد (ص ٤٤)، والصابوني في عقيدة السلف (٩٠)، وقول الإمام مالك في الاستواء أخرجها اللالكائي (٦٦٤)، وروى بنحوه عن أم سلمة (٦٦٣)، وربيعة الرأي (٦٦٥)، وانظر: شرح السنة للبغوي (١/١٧١)، وحلية الأولياء (٦/٣٢٥ - ٣٢٦).

(٢) سورة آل عمران: الآية (٧). (٣) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(٤) في (م) و(خ) و(ت): «من لم».

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فالوقف».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م)، وفي (غ) و(ر): «أصحاب».

(٧) أخرجها ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٠٧).

(٨) في (ت): «اتبعتم»، وفي (غ) و(ر): «اتبعتموهم».

(٩) تقدم تخريجه (١/١٢٧).

[٢٩٦] وعن ابن مسعود رضي الله عنه: من كان منكم متأسياً فليتأسر/ بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها (حالاً)^(١)، (قوم)^(٢) اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم^(٣).

والآثار في هذا المعنى كثيرة جميعها يدل على الاقتداء بهم والاتباع لطريقهم على كل حال، وهو طريق النجاة حسبما نبه عليه حديث الفرق في قوله: «ما أنا عليه وأصحابي»^(٤).

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر) وجامع بيان العلم: «خلالاً».

(٢) في (غ) و(ر): «قوماً».

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨١٠).

(٤) تقدم تخريجه (ص ١٢٢) من هذا المجلد.

فصل

النوع الرابع^(١): (اتباع الهوى، اعلم)^(٢) أن الشريعة موضوعة لإخراج المكلف عن داعية هواه/ حتى يكون عبداً لله^(٣)، وهذا/ أصل قد تقرر في قسم المقاصد من كتاب الموافقات^(٤)، لكن على وجه كلي يليق بالأصول، فمن أراد الاطلاع عليه فليطالعها من هنالك.

[٢٤٠/٢خ]
[٢٥٧/١]

ولما كانت طرق (الهوى)^(٥) (متشعبة)^(٦) لم يمكن أن يؤتى عليها بالاستيفاء، فلنذكر منها شعبة واحدة تكون كالطريق لمعرفة ما سواها.

/فاعلموا أن الله تعالى وضع هذه الشريعة حجة على الخلق كبيرهم وصغيرهم، مطيعهم وعاصيهم، برهم وفاجرهم، لم (يختص)^(٧) الحجة بها أحداً دون أحد وكذلك سائر الشرائع إنما وضعت لتكون حجة على جميع الأمم التي تنزل فيهم تلك الشريعة، حتى إن (المرسلين)^(٨) (بها)^(٩) صلوات الله عليهم داخلون تحت أحكامها.

[٣٣٨/٢ط]

فأنت ترى أن/ نبينا محمداً ﷺ مخاطب بها في جميع/ أحواله

[٢٩٥/٢ت]
[٤٤٢غ]

(١) النوع الرابع من أسباب الإحداث في الشريعة.

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٣) في الموافقات (١١٤/٢): (حتى يكون عبداً لله اختياراً، كما هو عبد الله اضطراراً). وهي أتم في المعنى.

(٤) انظر: الموافقات (١١٤/٢).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الحق».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ت). (٧) في (غ) و(ر): «تختص».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الشريعة المرسلين».

(٩) ساقط من (ت).

وتقلباته، مما اختص به دون أمته، أو كان عامّاً له ولأُمته، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْآ أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجْرَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ (إلى قوله تعالى) ^(١) خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ^(٢)، ثم قال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ ^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَغَّى مَرْصَاتٍ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٤)، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ^(٥)، إلى سائر التكاليف التي وردت على كل مكلف، والنبي ﷺ فيهم، فالشريعة هي الحاكمة على الإطلاق والعموم عليه وعلى جميع المكلفين، وهي الطريق الموصل والهادي الأعظم.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ ^(٦)، فهو ﷺ أول من هداه الله بالكتاب والإيمان، ثم من اتبعه فيه والكتاب هو الهادي، والوحي المنزل عليه مرشد ومبين لذلك الهدى والخلق مهتدون بالجميع، ولما استنار قلبه وجوارحه ﷺ وباطنه/ وظاهره بنور الحق علماً وعملاً، صار هو الهادي الأول لهذه الأمة والمرشد (الأعظم) ^(٧)، حيث (خصّه) ^(٨) الله دون الخلق بإنزال ذلك النور عليه، واصطفاه من جملة من كان مثله في الخلقة البشرية اصطفاءً (أزلياً) ^(٩)، لا من جهة كونه بشراً عاقلاً - مثلاً - لاشتراكه مع غيره في هذه/ الأوصاف، ولا لكونه من قريش - مثلاً - دون غيرهم، وإلا لزم ذلك في كل قرشي، ولا لكونه من بني عبد المطلب/ ولا لكونه عربياً، ولا لغير ذلك، بل من جهة اختصاصه بالوحي الذي استنار به قلبه وجوارحه فصار خُلِقَ القرآن، حتى قيل فيه:

(١) ما بين القوسين ساقط من (م).

(٢) سورة الأحزاب: الآية (٥٠).

(٣) سورة الأحزاب: الآية (٥٢).

(٤) سورة التحريم: الآية (١).

(٥) سورة الطلاق: الآية (١).

(٦) سورة الشورى: الآية (٥٢).

(٧) في (غ) و(ر): «الأول».

(٨) في (غ) و(ر): «اختصه».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): أولياً. وفي (ر): «اصطفاه أزلياً».

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(١)، وإنما ذلك لأنه حَكَمَ الوحي (على نفسه، حتى صار في علمه وعمله على وفقه، فكان الوحي حاكماً (وافق)^(٢) قابلاً مدعناً)^(٣) ملبياً نداءه، واقفاً عند حكمه، وهذه الخاصية كانت من أعظم الأدلة على صدقه فيما جاء به، إذ قد جاء بالأمر وهو مؤتمر، وبالنهي وهو منته، وبالوعظ وهو متعظ، وبالتخويف وهو أول الخائفين، وبالترجية وهو (سائق دابة الراجين)^(٤).

وحقيقة ذلك (كله)^(٥) جعله الشريعة المنزلة عليه حجة (حاكمة)^(٦) عليه، ودلالة له/ على الصراط المستقيم الذي سار عليه ﷺ، وبذلك صار عبداً لله حقاً، وهو أشرف اسم تسمى به العباد، فقال الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾/ لَيْلًا^(٧)، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾^(٨)، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدَنَا﴾^(٩)، وما أشبه ذلك من/ الآيات التي وقع مدحه فيها (بصفة)^(١٠) العبودية.

[٢٩٧]

[٢/ ٣٤٠ ط]

[غ ٤٤٣]

وإذا كان (ذلك)^(١١) كذلك فسائر الخلق حريون بأن تكون الشريعة حجة حاکمة عليهم ومناراً يهتدون بها إلى الحق، وشرفهم إنما يثبت بحسب ما اتصفوا به من الدخول تحت أحكامها والعمل بها قولاً واعتقاداً وعملاً، لا بحسب عقولهم فقط، ولا بحسب شرفهم (في قومهم)^(١٢) فقط، لأن الله تعالى إنما أثبت الشرف بالتقوى لا غيرها لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾^(١٣)، فمن كان أشد محافظة على اتباع الشريعة فهو أولى

(١) سورة القلم: الآية (٤).

(٢) في (ط) و(خ): «وافقاً».

(٣) ما بين () ساقط من (غ) و(ر).

(٤) في (غ) و(ر): «سابق حلبة الراجلين».

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) سورة الإسراء: الآية (١).

(٨) سورة الفرقان: الآية (١).

(٩) سورة البقرة: الآية (٢٣).

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بصفة».

(١١) زيادة من (غ) و(ر).

(١٢) ساقط من (غ) و(ر).

(١٣) سورة الحجرات: الآية (١٣).

بالشرف والكرم، ومن كان دون ذلك لم يمكن أن يبلغ في الشرف مبلغ الأعلى في اتباعها، فالشرف إذاً إنما هو بحسب المبالغة في تحكيم الشريعة.

[٢/٢٩٧ت] / ثم نقول بعد هذا: إن الله سبحانه شرف أهل العلم ورفع أقدارهم، وعظم مقدارهم، ودل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، بل قد اتفق العقلاء على فضيلة العلم وأهله، وأنهم المستحقون (لأشرف)^(١) المنازل، وهو مما لا ينازع فيه عاقل.

[٢/٢٤٢خ] [١/٢٥٨] وعند الله يوم القيامة، ولا علينا/ أسامحنا بعض الفرق في تعيين/ العلوم (الشرعية)^(٢) - أعني العلوم التي نبه الشارع على مزيته وفضيلتها - أم لم نسامحهم، بعد الاتفاق من الجميع على الأفضلية، وإثبات (المزية)^(٣).

[٢/٣٤١ط] وأيضاً فإن علوم الشريعة منها ما يجري مجرى الوسائل بالنسبة إلى السعادة الأخروية، ومنها ما يجري مجرى المقاصد، والذي يجري (منها)^(٤) مجرى المقاصد أعلى/ مما ليس كذلك - بلا نزاع بين العقلاء (في ذلك)^(٥) - كعلم العربية بالنسبة إلى علم الفقه، فإنه كالوسيلة، فعلم الفقه (أعلى)^(٦).

وإذا ثبت هذا فأهل العلم أشرف الناس (وأعظمهم)^(٧) منزلة بلا إشكال (فلا)^(٨) نزاع وإنما وقع الثناء في الشريعة على أهل العلم من حيث اتصافهم بالعلم لا من جهة أخرى، ودل على ذلك وقوع الثناء عليهم مقيداً

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لشرف».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الحرية».

(٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (ت): «أيضاً».

(٦) في (غ) و(ر): «أولى».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وأعظم».

(٨) في (غ) و(ر): «ولا».

بالاتصاف به، فهو إذاً العلة في الثناء، ولولا ذلك الاتصاف لم يكن لهم
مزية على غيرهم، ومن (ثم) ^(١) صار العلماء حكماً على الخلائق أجمعين
قضاءً أو فتياً أو إرشاداً؛ لأنهم اتصفوا بالعلم الشرعي الذي هو حاكم
بإطلاق فليسوا بحكام من جهة ما اتصفوا بوصف يشتركون فيه مع غيرهم
كالقدرة والإرادة والعقل وغير ذلك، إذ لا مزية في ذلك من حيث القدر
المشترك، لاشتراك الجميع فيها، وإنما صاروا حكماً (من جهة ما اتصفوا
بالوصف الحاكم وهو العلم، وهذا التقرير غير محتاج إلى برهانٍ لوضوحه،
ثم نقول بعد هذا لما صار أهل العلم حكماً) ^(٢) على الخلق (ومرجوعاً) ^(٣)
إليهم بسبب/ حملهم/ للعلم الحاكم، (لزم) ^(٤) من ذلك أنهم لا يكونون
(حكماً) ^(٥) على الخلق إلا من ذلك الوجه، كما أنهم ممدوحون من ذلك
الوجه أيضاً، فلا يمكن أن يتصفوا بوصف الحكم مع فرض خروجهم عن
صوب العلم الحاكم، إذ ليسوا حجة إلا من جهته، فإذا خرجوا عن جهته
كيف يتصور أن يكونوا حكماً؟ هذا محال.

[٢/٢٩٨ت]
[٤٤٤غ]

وكما أنه لا يقال في العالم بالعربية مهندس، ولا في العالم بالهندسة
عربي، فكذلك لا يقال في الزائع عن الحكم (بأحكام/ الشرع) ^(٦) حاكم
بالشرع، بل يطلق عليه أنه حاكم بعقله أو برأيه أو نحو ذلك، (فلا) ^(٧) يصح
أن يجعل حجة في العلم الحاكم/ لأن العلم (الحاكم) ^(٨) يكذبه ويرد عليه،
وهذا المعنى أيضاً في الجملة متفق عليه لا يخالف فيه أحد من العقلاء.

[٢٩٨ر]

[٢/٣٤٢ط]

ثم نصير من هذا إلى (معنى) ^(٩) آخر مُرتب عليه، وهو أن العالم
بالشريعة إذا أُتبع في قوله، وانقاد إليه الناس في حكمه، فإنما أُتبع من حيث

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ذلك».

(٢) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مرجوعاً».

(٤) في (ط) و(خ) و(ت): «فلزم». (٥) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الشرعي».

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فهنا».

(٨) زيادة من (غ) و(ر). (٩) في (غ) و(ر): «نوع».

هو (عالم بها)^(١) وحاكم/ بمقتضاها، لا من جهة أخرى، فهو/ في الحقيقة مبلغ عن رسول الله ﷺ، المبلغ عن الله عز وجل، فيتلقى منه ما بلغ على العلم بأنه بلغ، أو على غلبة الظن بأنه بلغ لا من جهة (أنه)^(٢) منتصب للحكم مطلقاً، إذ لا يثبت ذلك لأحد على الحقيقة، وإنما هو ثابت للشريعة المنزلة على رسول الله ﷺ، وثبت ذلك له ﷺ وحده دون الخلق من جهة دليل العصمة والبرهان أن جميع ما يقوله أو يفعله حق. فإن الرسالة المقترنة بالمعجزة على ذلك دلت، فغيره لم (تثبت)^(٣) له عصمة (بالمعجزة)^(٤) (بحيث)^(٥) (يحكم بمقتضاها)^(٦) حتى يساوي النبي في الانتصاب للحكم بإطلاق بل إنما يكون منتصباً على شرط الحكم/ (بمقتضى الشريعة)^(٧)، بحيث إذا وجد الحكم في الشرع بخلاف ما حكم لم يكن حاكماً، (إذا)^(٨) كان - بالفرض - خارجاً عن مقتضى الشريعة الحاكمة، وهو أمر متفق عليه بين العلماء، ولذلك إذا وقع النزاع في مسألة شرعية وجب ردها إلى الشريعة (حتى)^(٩) يثبت الحق فيها لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(١٠) الآية.

فإذا المكلف بأحكامها لا يخلو من أحد أمور ثلاثة:

أحدها: أن يكون مجتهداً فيها، فحكمه ما أداه إليه اجتهاده فيها، لأن اجتهاده في الأمور التي (ليست دلالتها)^(١١) واضحة إنما يقع موقعه على

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عالم وحاكم بها».

(٢) في (ط): «كونه».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «يثبت».

(٤) في (م): «بالمعجزة بمقتضاها». (٥) ساقط من (غ) و(ر).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(٧) في (م) و(غ) و(ر): «بمقتضاها».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «إذا».

(٩) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «حيث».

(١٠) سورة النساء: الآية (٥٩).

(١١) في (م): «ليس دلالة». وفي (غ) و(ر): «ليس فيها دلالة».

فرض أن يكون ما ظهر له هو الأقرب إلى قصد الشارع والأولى بأدلة الشريعة، دون ما ظهر لغيره/ من المجتهدين، فيجب عليه اتباع ما هو الأقرب، بدليل أنه لا يسعه فيما اتضح فيه الدليل (إلا اتباع الدليل)^(١)، دون ما أداه إليه اجتهاده، ويعد ما ظهر له لغواً كالعدم، لأنه على غير صوب الشريعة الحاكمة، فإذا (ليس قوله)^(٢) بشيء يعتد به في الحكم.

[ط٣٤٣/٢]

والثاني: أن يكون/ مقلداً صرفاً، خلياً من العلم الحاكم جملة، فلا بد له من قائد يقوده، وحاكم يحكم عليه، وعالم يقتدي به، ومعلوم أنه لا يقتدي به إلا من حيث هو عالم بالعلم الحاكم والدليل على ذلك أنه لو علم أو غلب على ظنه أنه ليس من أهل ذلك العلم لم يحل له اتباعه ولا الانقياد (لحكمه)^(٣)، بل لا يصح أن يخطر بخاطر العامي ولا غيره تقليد الغير في أمر مع علمه بأنه ليس من أهل ذلك الأمر، كما أنه لا يمكن أن يسلم المريض نفسه إلى أحد يعلم أنه ليس بطبيب إلا أن يكون/ فاقد العقل، وإذا/ كان كذلك/ فإنما ينقاد إلى المفتي من جهة ما هو عالم بالعلم الذي يجب الانقياد إليه، لا من جهة كونه فلاناً (أو فلاناً)^(٤)، (وهذه)^(٥) الجملة أيضاً لا يسع الخلاف فيها عقلاً ولا شرعاً.

[غ٤٤٥]

[٢٥٩/م]

[٣٠٠/٢]

[غ٢٤٤/٢]

والثالث: أن يكون غير بالغ مبلغ المجتهدين، لكنه يفهم الدليل وموقعه، ويصلح فهمه للترجيح بالمرجحات المعتبرة (في)^(٦) تحقيق المناط ونحوه، فلا يخلو (أن)^(٧) يعتبر ترجيحه ونظره، أو لا؟ فإن اعتبرناه صار مثل المجتهد في ذلك الوجه، والمجتهد إنما هو تابع للعلم الحاكم ناظر نحوه، متوجه شطره: فالذي يشبهه كذلك، وإن لم نعتبره فلا بد من

(١) ما بين القوسين زيادة من (ت) و(غ) و(ر).

(٢) في (ت): «قوله ليس». (٣) في (ت): «إلى حكمه».

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ط).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «أيضاً وهذه».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيه».

(٧) في (ت) و(ط) و(خ): «إما أن».

(رجوعه)^(١) إلى درجة العامي، والعامي إنما اتبع المجتهد من جهة توجهه/ [٢٩٩ر] إلى صوب العلم الحاكم، فكَذلك من نزل منزلته.

ثم نقول: إن هذا مذهب الصحابة رضي الله عنهم، أما النبي ﷺ فاتباعه للوحي أشهر من أن يذكر، وأما أصحابه فاتباعهم له في ذلك من غير اعتبار بمؤالف أو مخالف شهير عنهم، فلا (نطيل الاستدلال)^(٢) عليه.

/ فعلى كل تقدير لا يتبع أحد من العلماء إلا من حيث هو متوجه نحو [٣٤٤ط/٢] الشريعة قائم بحجتها، حاكم بأحكامها جملة وتفصيلاً، وإنه (متى)^(٣) وجد متوجهاً غير تلك الوجهة في جزئية من الجزئيات أو فرع من الفروع لم يكن حاكماً ولا استقام أن يكون مقتدى به فيما حاد فيه عن صوب الشريعة البتة.

فيجب إذاً على الناظر في هذا الموضع أمران إذا كان غير مجتهد:

أحدهما: أن لا يتبع العالم إلا من جهة ما هو عالم بالعلم المحتاج إليه (من)^(٤) حيث هو طريق إلى استفادة ذلك العلم، إذ ليس لصاحبه منه إلا كونه مودعاً له، ومأخوذاً/ (بأداء)^(٥) تلك الأمانة، حتى إذا علم أو غلب على ظنه أنه مخطئ فيما يلقي، أو تارك لإلقاء تلك الوديعة على ما هي عليه، أو منحرف عن صوبها بوجه من وجوه الانحراف، توقف ولم يصر على الاتباع إلا بعد التبيين، إذ ليس كل ما يلقيه العالم يكون حقاً على الإطلاق، لإمكان الزلل والخطأ وغلبة (الهوى)^(٦) في بعض الأمور، وما أشبه ذلك. أما إذا كان هذا المتبع (ماهرًا)^(٧) في العلم ومتبصراً فيما يلقي إليه كأهل العلم في زماننا، فإن توصله/ إلى/ الحق سهل، لأن المنقولات في الكتب إما تحت حفظه، وإما معدة لأن يحققها بالمطالعة أو المذاكرة.

(١) في (ر): «رجوعها».

(٢) في (غ) و(ر): «نطول بالاستدلال».

(٣) في (ط) و(خ): «من».

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ومن».

(٥) في (م) و(خ) و(ن): «به». وفي (غ) و(ر): «به في».

(٦) في (ط) و(خ) و(ت): «الظن».

(٧) في سائر النسخ: «ناظراً» والتصحيح من هامش (ت).

[٢/٢٤٥خ]

وأما إن كان عامياً صرفاً، فيظهر له الإشكال عندما يرى الاختلاف/ بين الناقلين للشرعة، فلا بد له ها هنا من الرجوع آخرأ إلى تقليد بعضهم، إذ لا يمكن في المسألة الواحدة تقليد مختلفين في زمان واحد، لأنه محال (وخرق)^(١) للإجماع ألا ترى أن القولين إذا وردا على المقلد^(٢) فلا يخلو أن يمكنه الجمع بينهما في العمل أو لا يمكنه، فإن لم (يمكنه)^(٣) كان عمله بهما (معاً)^(٤) محالاً، وإن أمكنه صار عمله ليس على قول واحد منهما، بل هو قول ثالث لا قائل به، ويعضد ذلك أنه لا نجد صورة ذلك العمل معمولاً بها في المتقدمين من السلف الصالح فهو مخالف للإجماع.

[٢/٢٤٥ط]

/ وإذا ثبت أنه لا يقلد إلا واحداً، فكل واحد منهما يدعي أنه أقرب إلى الحق من صاحبه، ولذلك خالفه، وإلا لم يخالفه، والعامي جاهل بمواقع الاجتهاد، فلا بد له ممن يرشده إلى من هو أقرب إلى الحق منهما، وذلك إنما يثبت للعامي بطريق جملي، وهو ترجيح أحدهما على الآخر بالأعلمية والأفضلية، ويظهر ذلك من جمهور العلماء والطلابين الذين لا يخفى عليهم مثل ذلك. لأن الأعلمية تغلب على ظن العامي أن صاحبها أقرب إلى صوب (الصواب في)^(٥) العلم الحاكم لا من/ جهة أخرى، فإذا لا يقلد إلا باعتبار كونه حاكماً بالعلم الحاكم.

[٢/٣٠٢ت]

والأمر الثاني: أن لا يصمم على تقليد من تبين له في تقليده الخطأ شرعاً وذلك أن العامي ومن جرى مجراه قد يكون متبعاً لبعض العلماء - إما لكونه أرجح من غيره (عنده)^(٦)، أو عند أهل قطره، وإما لأنه هو الذي اعتمده أهل قطره في التفقه في مذهبه دون مذهب غيره. وعلى كل تقدير فإذا تبين له في بعض مسائل (متبوعه)^(٧) الخطأ والخروج عن صوب العلم الحاكم فلا يتعصب لمتبوعه بالتمادي على اتباعه فيما ظهر فيه خطؤه، لأن

(١) في سائر النسخ ما عدا (ط): «أو خرق».

(٢) ما بين () زيادة من (غ) و(ر). (٣) في (ط): «يمكنه بهما».

(٤) زيادة من (خ) و(ت) و(غ) و(ر). (٥) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٦) ما بين القوسين زيادة من (ت). (٧) في (ط): متنوعة.

تعصبه يؤدي إلى مخالفة الشرع أولاً، ثم إلى مخالفة متبوعه، أما خلافه للشرع فبالعرض، وأما خلافه لمتبوعه فلخروجه عن شرط الاتباع، لأن كل عالم يصرح أو يعرض بأن اتباعه إنما يكون على شرط أنه حاكم بالشرعية لا/ بغيرها، فإذا ظهر أنه حاكم بخلاف الشرعية خرج عن شرط متبوعه (فلم يكن تابعاً له، فتأملوا كيف يخرج عن تقليد متبوعه)^(١) بالتصميم على تقليده.

[ط٣٤٦/٢]
[١/م٢٦٠]

// ومن معنى كلام مالك بن أنس رحمه الله: ما كان من كلامي موافقاً للكتاب والسنة فخذوا به، وما لم (يوافقه)^(٢) فتركوه^(٣). هذا معنى كلامه دون لفظه.

ومن كلام الشافعي رحمه الله: الحديث مذهبي فما خالفه فاضربوا به الحائط^(٤)، أو كما قال.

[خ٢٤٦/٢]

قال العلماء: وهذا لسان/ حال الجميع.

[غ٤٤٧]

ومعناه/ أن كل ما يتكلمون به (فإنما يقولون به)^(٥) على (تحري)^(٦) أنه مطابق للشرعية الحاكمة، فإن كان كذلك فيها ونعمت، وما لا فليس بمنسوب إلى الشرعية، ولا هم أيضاً ممن يرضى أن تنسب إليهم مخالفتها.

لكن يتصور في هذا المقام وجهان: أن يكون المتبوع مجتهداً، فالرجوع في التخطئة والتصويب إلى ما اجتهد فيه، وهو الشرعية. وأن يكون مقلداً لبعض العلماء، كالتأخرين الذين من شأنهم تقليد المتقدمين بالنقل من كتبهم والتفقه في مذاهبهم، فالرجوع في التخطئة/ والتصويب إلى صحة النقل عن نقلوا عنه وموافقتهم لمن قلدوا، أو خلاف ذلك، لأن هذا القسم

[ت٣٠٣/٢]

(١) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في (ت) و(م) و(غ) و(ر): «يوافق».

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم برقم (١٤٣٥، ١٤٣٦).

(٤) انظر: مختصر المؤمل (٥٧ - ٦١)، وتعليق المحقق (ص ٦١ ت ٢١٩).

(٥) زيادة من (غ) و(ر). (٦) في (ط) و(خ) و(ت): «ما تحرى».

مقلدون (بالفرض)^(١)، فلا يسعهم الاجتهاد في استنباط الأحكام، إذ لم يبلغوا درجته، فلا يصح تعرضهم للاجتهاد في الشريعة مع قصورهم عن درجته، فإن فرض انتصابه للاجتهاد، فهو مخطئ آثم أصاب أم لم يصب، لأنه أتى الأمر من (غير باب)^(٢)، وانتهك حرمة (الدرجة)^(٣) وفقاً ما ليس له به علم، فإصابته - إن أصاب - من حيث لا يدري، وخطؤه هو المعتاد، فلا يصح اتباعه كسائر العوام إذا راموا الاجتهاد في أحكام الله، ولا خلاف (أن)^(٤) مثل هذا الاجتهاد غير معتبر، وأن مخالفة العامي كالعدم/ وأنه في مخالفته لأهل العلم آثم مخطئ، فكيف يصح - مع هذا التقرير - تقليد غير مجتهد في مسألة (أفتى)^(٥) فيها باجتهاده؟

[٣٤٧/٢ ط]

ولقد زلَّ بسبب الإعراض عن (أصل)^(٦) الدليل والاعتماد على الرجال أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين، واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل.

ولنذكر لذلك عشرة أمثلة:

أحدها: وهو (أشدها)^(٧)، قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين هو المرجوع (إليه)^(٨) دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة، وحجة القرآن ودليل العقل فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٩) الآية، فحين نبهوا على وجه الحجة بقوله تعالى: ﴿قُلْ أُولَٰئِكَ جَحِشُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾^(١٠)، لم يكن لهم جواب إلا الإنكار، اعتماداً على اتباع الآباء واطراحاً لما سواه، ولم يزل مثل هذا مذموماً في الشرائع، كما حكى الله عن قوم نوح عليه السلام بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بالعرض».

(٢) في (ط) و(م) و(خ): «غيره». (٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) في (غ) و(ر): «في أن». (٥) في (ط) و(خ) و(م): «أنتى».

(٦) زيادة من (غ) و(ر). (٧) في هامش (ت): «أشهرها أو أفسدها».

(٨) ساقط من (غ) و(ر). (٩) سورة الزخرف: الآية (٢٢).

(١٠) سورة الزخرف: الآية (٢٤).

اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ^(١)، وعن قوم إبراهيم /
 عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ^(٢) / أَوْ
 يَفْعَلُونَ^(٣) أَوْ يَصْضُرُونَ^(٤) قَالُوا بَلَىٰ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ^(٥)﴾^(٦)، إلى
 (غير)^(٣) ذلك مما في معناه، فكان الجميع مذمومين حين اعتبروا
 (الرجال)^(٤) واعتقدوا أن الحق تابع لهم، ولم يلتفتوا إلى أن الحق هو
 المقدم (على الرجال)^(٥).

والثاني: رأي الإمامية^(٦) في اتباع الإمام المعصوم - في زعمهم - وإن
 خالف ما جاء به النبي المعصوم حقاً، وهو محمد ﷺ / فحكموا الرجال
 على الشريعة، ولم يحكموا الشريعة على الرجال، وإنما أنزل الكتاب ليكون
 حكماً على الخلق على الإطلاق والعموم.

/ والثالث: لاحق بالثاني، وهو مذهب الفرقة المهدوية^(٧) التي جعلت
 أفعال مهديهم حجة، وافقت حكم الشريعة أو خالفت، بل جعلوا أكثر ذلك
 أنفحة في عقد إيمانهم، من خالفها كفروه وجعلوا حكمه حكم الكافر
 الأصلي، / وقد تقدم من ذلك أمثلة.

والرابع: رأي بعض المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو
 الشريعة، بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم،
 حتى إذا جاءهم (أحد ممن)^(٨) بلغ درجة الاجتهاد وتكلم في المسائل

(١) سورة المؤمنون: الآية (٢٤). (٢) سورة الشعراء: الآيات (٧٢ - ٧٤).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «آخر».

(٤) زيادة من (غ) و(ر). (٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) انظر الملحق رقم (١).

(٧) الظاهر أنه يقصد بذلك الموحدين أتباع المهدي - المزعوم - محمد بن تومرت، والذي
 ظهر سنة بضع وخمسمائة، وتوفي سنة ٥٢٤هـ، وكان ينتسب إلى الحسن رضي الله
 عنه، وقد ادعى المهدية غيره كثير منهم عبيد الله بن ميمون القداح الباطني. انظر ما
 ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٩٨/٤ - ١٠٢).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «من».

(باجتهاده)^(١) ولم يرتبط إلى إمامهم رموه بالنكير، وفوقوا إليه سهام النقد، وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة، من غير استدلال منهم بدليل، بل (بمجرد)^(٢) الاعتقاد العامي.

ولقد لقي الإمام بقي بن مخلد حين دخل الأندلس آتياً من المشرق من هذا الصنف الأمرين، حتى أصاروه مهجور الفناء، مهتضم الجانب، لأنه (جاءهم)^(٣) من العلم بما لا (يدا)^(٤) لهم به، إذ لقي بالمشرق الإمام أحمد بن حنبل وأخذ عنه مصنفه وتفقه عليه، ولقي أيضاً غيره، حتى صنف المسند المصنف الذي لم يصنف في الإسلام مثله، وكان هؤلاء المقلدة قد صمموا على مذهب مالك، بحيث أنكروا/ ما عداه/ وهذا (هو)^(٥) تحكيم الرجال على الحق، والغلو في محبة المذهب.

[٢٦١/م]
[٣٠٥/٢ت]

وعين الإنصاف (تري)^(٦) أن الجميع أئمة فضلاء، فمن كان متبعاً لمذهب مجتهد لكونه لم يبلغ درجة الاجتهاد فلا (يضره مخالفة غير إمامه لإمامه)^(٧)، لأن الجميع سالك على الطريق المكلف به، فقد يؤدي التغالي في التقليد إلى إنكار (ما)^(٨) أجمع الناس على ترك إنكاره.

والخامس: رأي (نابعة)^(٩) متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين، أو يروم الدخول فيهم، يعمدون إلى ما نقل عنهم في الكتب/ من/ الأحوال الجارية عليهم أو الأقوال الصادرة عنهم، فيتخذونها ديناً وشرعية لأهل الطريقة، وإن كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، أو مخالفة لما جاء عن السلف الصالح، لا يلتفتون معها إلى فتيا

[٢٤٨/٢خ]
[٣٤٩/٢ط]

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «مجرد».

(٣) ما بين القوسين زيادة من «ت» و(غ) و(ر).

(٤) في (ت): «علم».

(٥) زيادة من (غ) و(ر).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(٧) في (غ) و(ر): «يضره مخالفة إمامه».

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «لما».

(٩) في (ط): «نابعة».

(فقيهه)^(١) ولا نظر عالم، بل يقولون: إن صاحب هذا الكلام ثبتت ولايته، فكل ما يفعله أو يقوله حق، وإن كان مخالفاً (للفقهه)^(٢) فهو أيضاً ممن يقتدى به، والفقه للعموم. وهذه طريقة الخصوص.

فتراهم يحسنون الظن بتلك الأقوال والأفعال ولا يحسنون الظن بشريعة محمد ﷺ، وهو عين اتباع الرجال وترك الحق، مع أن أولئك المتصوفة الذين ينقل عنهم، لم يثبت أن ما نقل عنهم كان في النهاية دون البداية، ولا علم أنهم كانوا/ مقرين بصحة ما صدر عنهم أم لا، وأيضاً فقد يكون (من أئمة التصوف وغيرهم)^(٣) من (زل)^(٤) زلة يجب سترها عليه، فينقلها عنه من لا يعلم حاله ممن لم يتأدب بطريق القوم كل التأدب.

وقد حذر السلف الصالح من زلة العالم، وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين، فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كل مطار، فيعدونها ديناً، وهي ضد الدين، فتكون الزلة حجة في الدين.

فكذلك أهل/ التصوف لا بد (من وقوع الزلل فيهم في الجملة إذ ليسوا بمعصومين وقد أقر القوم بوقوع المعاصي منهم وليس من محققهم من ينفيها فإذا لا بد)^(٥) في الاقتداء بالصوفي من عرض أقواله (وأفعاله)^(٦) على حاكم يحكم عليها: هل هي من جملة ما يتخذ ديناً أم لا؟ والحاكم (الحق)^(٧) هو الشرع (كما نعرض)^(٨) أقوال العالم (على)^(٩) الشرع أيضاً، وأقل ذلك في الصوفي أن نسأله عن تلك الأعمال إن كان عالماً بالفقه، كالجنيد وغيره رحمهم الله.

ولكن هؤلاء (النابعة)^(١٠) لا يفعلون ذلك، فصاروا متبعين للرجال من

(١) في (ط): «مفت». وفي (م) و(خ) و(ت): «مفتي».

(٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) في (ت) بياض بمقدار نصف سطر.

(٤) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في (غ) و(ر): «يزل».

(٦) ساقط من (غ) و(ر).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (ط): «تعرض على».

(٩) في (م) و(خ) و(ت): «النابعة». وفي (ط): «النابعة».

حيث هم رجال لا من حيث هم (حاکمون)^(١) بالحاكم الحق، وهو خلاف ما عليه السلف الصالح وما عليه المتصوفة أيضاً، (إذ)^(٢) قال إمامهم سهل بن عبد الله التستري: مذهبنا (مبني على)^(٣) ثلاثة (أصول)^(٤): الاقتداء بالنبي ﷺ في الأخلاق/ والأفعال،/ والأكل من الحلال، وإخلاص النية في جميع الأعمال^(٥). ولم يثبت في طريقهم اتباع الرجال على (انحراف)^(٦)، وحاشاهم من ذلك، بل اتباع الرجال، شأن أهل الضلال.

[٣٥٠/٢]

[٣٠٢]

والسادس: رأي (نابعة)^(٧) في هذه الأزمنة أعرضوا عن النظر في العلم الذي (أرادوا)^(٨) الكلام فيه والعمل بحسبه، ثم رجعوا إلى تقليد بعض الشيوخ (الذين)^(٩) (أخذوا)^(١٠) عنهم في زمان الصبا الذي هو/ مظنة لعدم التثبت من الآخذ، أو التغافل من المأخوذ (عنهم)^(١١)، ثم جعلوا أولئك الشيوخ في أعلى درجات الكمال، ونسبوا إليهم ما (أنسوا)^(١٢) به من الخطأ، أو (ما)^(١٣) فهموا عنهم على غير تثبت ولا سؤال عن تحقيق المسألة المروية، وردوا جميع ما نقل عن الأولين مما هو الحق والصواب، كمسألة الباء الواقعة في هذه الأزمنة، فإن طائفة ممن تظاهر بالانتصاب للإقراء زعم أنها (الباء)^(١٤) الرخوة^(١٥) التي اتفق القراء - وهم أهل صناعة الأداء، والنحويون أيضاً - وهم الناقلون (حقيقة النطق بها)^(١٦) عن العرب -

[٢٤٩/٢]

- (١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «راجحون».
- (٢) ساقط من (غ) و(ر).
- (٣) ساقط من (غ) و(ر).
- (٤) في (غ) و(ر): «أوصاف».
- (٥) بنحوه في الحلية (١٠/١٩٠)، والطبقات الكبرى للشعراني (١/٧٨).
- (٦) في (غ) و(ر): «الجفاف».
- (٧) في (خ): «تابعة». وفي (ط): «نابعة».
- (٨) في (م): «هو أرادوا». وفي (ط) و(خ) و(ت): «هم أرادوا».
- (٩) ساقط من (غ) و(ر).
- (١٠) في (م) و(غ) و(ر): «أخذاً».
- (١١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عنه».
- (١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «نسبوا».
- (١٣) زيادة من (غ) و(ر).
- (١٤) زيادة من (غ) و(ر).
- (١٥) الباء من صفاتها الشدة والجهر، وليست من الحروف الرخوة، كما قرأها هذا المقرئ المشار إليه. انظر: هداية القاري (ص ٩٩).
- (١٦) ما بين القوسين ساقط من (خ) و(ط) ..

على أنها لم تأت إلا في لغة مردولة لا يؤخذ بها ولا يقرأ بها القرآن، ولا نقلت القراءة بها/ عن أحد من العلماء بذلك الشأن، وإنما الباء التي يقرأ بها - وهي الموجودة في كل لغة فصيحة - الباء الشديدة، فأبى هؤلاء من القراءة والإقراء بها، بناء على أن (التي)^(١) قرأوا (بها)^(٢) على الشيوخ الذين لقوهم هي تلك لا هذه، محتجين بأنهم كانوا/ علماء وفضلاء، فلو كانت خطأ (لردوها)^(٣) علينا، وأسقطوا النظر والبحث عن أقوال المتقدمين فيها رأساً تحسين ظن بالرجال، وتهمة للعلم، فصارت بدعة جارية (في الناس)^(٤) - أعني القراءة بالباء الرخوة - مصرحاً بأنها الحق الصريح، فنعوذ بالله من المخالفة.

ولقد لج بعضهم حين وجهوا بالنصيحة فلم يرجعوا، فكان القرشي (المغربي)^(٥) أقرب مراماً منهم.

[٢٦٦/م]
[٣٥١/ط]

حكي/ عن يوسف بن عبد الله بن مغيث^(٦) أنه قال: أدركت/ بقرطبة^(٧) مقرئاً يعرف بالقرشي، وكان لا يحسن النحو فقرأ عليه قارئ يوماً: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾^(٨) فردَّ عليه القرشي: تحيدٌ بالتنونين، فراجعته القارئ - وكان يحسن النحو - (فلج)^(٩) عليه المقرئ وثبت على التنوين، فانتشر الخبر إلى أن بلغ يحيى بن مجاهد الألبيري الزاهد^(١٠) وكان صديقاً لهذا المقرئ، فنهض إليه، فلما سلم عليه وسأله عن

(١) في (م) و(خ) و(غ) و(ر): «الذي». (٢) في (غ) و(ر): «به».

(٣) في (غ) و(ر): «يردونها». (٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في (غ) و(ر): «المقرئ».

(٦) لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر، وفي تراجم الأندلسيين من اسمه: يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث أبو الوليد ويعرف بابن القصار القرطبي (ت ٤٢٩هـ) له ترجمة في الديباج المذهب (٣٧٤/٢)، لكن ليس هو المقصود، لأن القصة حدثت مع يحيى بن مجاهد - تقدمت ترجمته - وتوفي يحيى بن مجاهد (٣٣٦هـ).

(٧) هي عاصمة بني أمية في الأندلس، وهي تقع - تقريباً - في وسط الأندلس. انظر: معجم البلدان (٣٢٤/٤).

(٨) سورة ق: الآية (١٩). (٩) في (ت) و(م) و(غ) و(ر): «فلج».

(١٠) تقدمت ترجمته (٤٤١/٢).

حاله قال له ابن مجاهد: إنه بعد عهدي بقراءة القرآن على مقرئ فأردت تجديد ذلك عليك فأجابه إليه، فقال: أريد (أن)^(١) أبتدى بالمفصل فهو الذي يتردد في الصلوات، فقال (له)^(٢) المقرئ: ما شئت. فقرأ عليه من أول المفصل، فلما بلغ الآية المذكورة ردها عليه المقرئ بالتنوين، فقال له ابن مجاهد: لا تفعل، ما هي إلا غير منونة بلا شك، (فلج)^(٣) المقرئ، فلما رأى ابن مجاهد تصميمه/ قال له: يا أخي إني لم يحملني على القراءة عليك إلا لتراجع الحق في لطف، وهذه عزيمة أوقعك فيها قلة علمك بالنحو، فإن الأفعال لا يدخلها التنوين، فتحير المقرئ، إلا أنه/ لم يقنع بهذا، فقال له ابن مجاهد: بيني وبينك المصاحف، فأحضر منها جملة فوجدوها مشكولة بغير تنوين، فرجع المقرئ إلى الحق. انتهت الحكاية.

[٢/٢٥٠خ]

[٢/٣٠٨ت]

ويا ليت مسألتنا مثل هذه، ولكنهم عفا الله عنهم أبوا الانقياد إلى الصواب.

والسابع: رأي (نابغة)^(٤) أيضاً يرون أن عمل الجمهور اليوم، من التزام الدعاء بهيئة الاجتماع بأثر الصلوات، والتزام المؤذنين التشويب (المكروه)^(٥) (بعد)^(٦) الأذان، صحيح بإطلاق، من غير اعتبار بمخالفة الشريعة أو موافقتها، وأن من خالفهم بدليل شرعي اجتهادي أو تقليدي خارج عن سنة المسلمين، بناء منهم على أمور تخطبوا فيها من غير دليل معتبر، فمنهم من يميل إلى أن هذا العمل المعمول به/ في الجمهور ثابت

[٣٠٣ر]

(١) ما بين القوسين زيادة من (ط) و(غ) و(ر).

(٢) زيادة من (غ) و(ر). (٣) في (م) و(ت): «فلح».

(٤) في (ط): «نابغة».

(٥) ما بين القوسين زيادة من (غ) و(ر) والتشويب بالأذان سبق وأن ذكره المصنف في (٢/

٤١١) قال: وقد فسر التشويب الذي أشار إليه مالك بأن المؤذن كان إذا أبطأ الناس قال

بين الأذان والإقامة: قد قامت الصلاة، حي على الصلاة حي على الفلاح، وهذا نظير

قولهم عندنا: الصلاة رحمكم الله. وقول الإمام مالك عن التشويب أنه بدعة، أخرجه ابن

وضاح في البدع والنهي عنها (ص٣٩).

(٦) في (م) و(غ) و(ر): «عند».

عن فضلاء وصالحين علماء، فلو كان خطأ لم يعملوا به.

/ وهذا مما نحن فيه (اليوم، تتهم)^(١) الأدلة وأقوال العلماء المتقدمين،
ويحسن الظن بمن تأخر، وربما نوزع بأقوال من تقدم، فيرميها بالظنون
واحتمال الخطأ، ولا يرمي بذلك المتأخرين، الذين هم أولى به/ بإجماع
المسلمين، وإذا سئل عن أصل هذا العمل المتأخر: (هل عليه دليل)^(٢) من/
الشريعة؟ لم يأت بشيء، أو يأتي بأدلة (مجملة)^(٣) لا علم له
(بتفاصيلها)^(٤)، كقوله هذا خير أو حسن، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ
الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾^(٥)، أو يقول: هذا (بر)^(٦)، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا
عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(٧)، فإذا سئل عن أصل كونه خيراً أو براً وقف، (وميله)^(٨)
إلى أنه ظهر له بعقله أنه خير وبر، فجعل التحسين عقلياً، وهو مذهب أهل
الزيغ، (وثابت)^(٩) عند أهل السنة (أنه)^(١٠) من البدع المحدثات^(١١).
ومنهم من طالع كلام القرافي^(١٢) وابن عبد السلام^(١٣) في أن البدع
خمس أقسام.

فيقول: هذا من (المحدث)^(١٤) المستحسن، وربما رشح ذلك بما جاء
في الحديث: (ما رآه المسلمون حسناً/ فهو عند الله حسن)^(١٥) (وقد مر ما
فيه، وأما الحديث فإنما معناه عند العلماء أن علماء الإسلام إذا نظروا في
مسألة مجتهد فيها/ فما رأوه حسناً فهو عند الله حسن)^(١٦) لأنه جارٍ على

(١) في (غ) و(ر): «فإنه يتهم».

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «محتملة».

(٣) في (ط) و(خ) و(ت): «بتفصيلها». (٥) سورة الزمر: الآية (١٨).

(٦) في (م): «أبر». (٧) سورة المائدة: الآية (٢).

(٨) في (ت) بياض بمقدار كلمة. (٩) في (م): «ثابتاً» و(غ) و(ر).

(١٠) ساقط من (غ) و(ر).

(١١) تقدم الكلام عن التحسين والتقيح العقليين (ص ٨) من هذا المجلد.

(١٢) انظر كلامه عن تقسيم البدع في الفروق (٢٠٥/٤).

(١٣) انظر: قواعد الأحكام (١٧٢/٢). (١٤) ساقط من (غ) و(ر).

(١٥) تقدم تخريجه (ص ٤٦) من هذا المجلد.

(١٦) ما بين القوسين ساقط من (ت).

أصول الشريعة، والدليل على ذلك الاتفاق على أن العوام لو نظروا فأداهم اجتهداهم إلى استحسان/ حكم شرعي لم يكن عند الله حسناً حتى يوافق الشريعة، والذين نتكلم معهم في هذه المسألة ليسوا من المجتهدين باتفاق منا ومنهم، فلا اعتبار بالاحتجاج (بهذا الحديث)^(١) على استحسان شيء أو استقباحه (بغير)^(٢) دليل شرعي.

ومنهم من ترقى في الدعوى حتى يدعي فيها الإجماع من أهل الأقطار، وهو لم يبرح من قطره، ولا بحث عن علماء أهل الأقطار، ولا عن (فتياهم)^(٣) فيما عليه الجمهور، ولا عرف (من)^(٤) أخبار الأقطار خبراً، فهو ممن يسأل عن ذلك يوم القيامة.

وهذا الاضطراب كله منشؤه تحسين الظن بأعمال المتأخرين - وإن جاءت الشريعة (بخلاف)^(٥) (ذلك)^(٦) - والوقوف مع الرجال دون التحري للحق.

(والثامن)^(٧): رأي قوم ممن تقدم زماننا هذا - فضلاً عن زماننا - اتخذوا الرجال ذريعة لأهوائهم وأهواء من دناهم، أو من رغب إليهم (في ذلك)^(٨)، فإذا عرفوا غرض بعض هؤلاء في حكم حاكم أو فتيا (تعبداً وغير)^(٩) ذلك، بحثوا عن أقوال العلماء في المسألة المسؤول عنها حتى يجدوا القول الموافق للسائل فأفتوا به، زاعمين أن الحجة (لهم في ذلك)^(١٠) قول من قال: اختلاف العلماء رحمة، ثم ما زال/ هذا الشر

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بالحديث».

(٢) في (غ) و(ر): «لغير».

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تبيانهم».

(٤) ساقط من (غ) و(ر). (٥) في (غ) و(ر): «بخلافه».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م) و(غ) و(ر).

(٧) في (م): «والثامنة».

(٩) في (م) و(ت): «تعبدوا غير».

(١٠) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «في ذلك لهم».

يستطير (في الأتباع)^(١) وأتباعهم، حتى لقد حكى الخطابي عن بعضهم أنه يقول: / كل مسألة ثبت لأحد من العلماء (فيها)^(٢) القول بالجواز - شدُّ عن الجماعة أو لا - فالمسألة جائزة.

وقد تقررَت هذه المسألة على وجهها في كتاب الموافقات^(٣)،
والحمد لله.

والتاسع: ما حكى الله تعالى عن الأحرار والرهبان (في)^(٤) قوله تعالى:
﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُحْبَكْتَهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٥)، فخرَّج أبو عيسى
الترمذي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي
صليب من ذهب، فقال: (يا عدي، اطرح عنك (هذا)^(٦) الوثن. وسمعت يقرأ
(في سورة براءة)^(٧): ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُحْبَكْتَهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾،
قال: أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، (ولكنهم كانوا)^(٨) إذا أحلوا لهم شيئاً
استحلوه، وإذا حرَّموا عليهم شيئاً حرَّموه)^(٩)، حديث غريب.

وفي تفسير سعيد بن منصور قيل لحذيفة رضي الله عنه: أرأيت قول الله
تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُحْبَكْتَهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال حذيفة:
أما إنهم لم يُصَلُّوا لهم/ ولكنهم كانوا ما أحلوا لهم من حرام استحلوه، وما

(١) ساقط من (غ) و(ر).

(٢) انظر: الموافقات (٧٨/٤).

(٣) سورة التوبة: الآية (٣١).

(٤) ساقط من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «ولكن».

(٦) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥) وقال عقبه: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث). وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٦٠/٧)، وابن جرير في تفسيره (١٦٦٣١ - ١٦٦٣٣)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٠٠٥٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٢/١٧ برقم ٢١٨)، والجرجاني في تاريخه (٥٤١/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٣٧)، والمزي في تهذيب الكمال (١١٧/٢٣) في ترجمة غطيف بن أعين، كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن غطيف بن أعين، فمدار الحديث على غطيف، وهو ضعيف، كما في التقريب (٥٣٦٤)، والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي!

حرموا عليهم من حلال حرموه، فتلك ربوبيتهم^(١).

وحكى (نحوه)^(٢) الطبري عن عدي مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٣)، وهو قول ابن عباس أيضاً وأبي العالية^(٤).

فتأملوا/ يا أولي/ الألباب، كيف حال (الاعتماد)^(٥) في الفتوى على الرجال من غير تحرُّ للدليل الشرعي، بل (لمجرد)^(٦) (نيل)^(٧) (العرض)^(٨) العاجل، عافانا الله من ذلك بفضلته.

[٢٥٢/٢ خ]
[٣٠٤ ر]

والعاشر: رأي أهل التحسين والتقييح العقليين^(٩)، فإن محصول مذهبهم تحكيم (عقول)^(١٠) الرجال دون الشرع، وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل الابتداع في الدين، بحيث إن (الشرع)^(١١) إن وافق آراءهم قبلوه، وإلا ردوه.

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ القسم الثاني/ ص ٢٤٢)، والطبري في تفسيره (١٦٦٣٤ - ١٦٦٣٦ و ١٦٦٣٨ و ١٦٦٤٣)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٠٠٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٣٨) كلهم من طريق أبي البخري سعيد بن فيروز عن حذيفة، وأبو البخري روايته عن حذيفة مرسله، كما في جامع التحصيل (ص ٢٤٢).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «عند».

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠٩/١٤ - ٢١١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٦) وهو من طريق غطيف بن أعين كما تقدم ذكره.

(٤) أخرجه الطبري في التفسير عن ابن عباس برقم (١٦٦٤٠) بسند ضعيف جداً من رواية عطية العوفي عن ابن عباس، وأخرجه برقم (١٦٦٤١) بسند فيه أسباط بن نصر الهمداني، وهو صدوق كثير الخطأ يغرب كما في التقريب (٣٩٦) ويروى تضعيفه عن أحمد وأبي نعيم والنسائي وأبي زرعة وابن معين. وقال عنه البخاري: صدوق، كما في تهذيب التهذيب (١/ ١٨٥) وقال الذهبي في الكاشف (٢٦٨): «توقف فيه أحمد». وعن أبي العالية برقم (١٦٦٤٢) من طريق سفيان بن وكيع بن الجراح الكوفي، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه، من العاشرة. التقريب (٢٤٥٦).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الاعتقاد».

(٦) في (غ) و(ر): «بمجرد».

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في (غ) و(ر): «العرض».

(٩) انظر ما تقدم (ص ٨) من هذا المجلد.

(١٠) ساقط من (غ) و(ر).

(١١) في (غ) و(ر): «الشارع».

فالحاصل مما تقدم أن تحكيم الرجال من غير التفات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب شرعاً ضلال، (ولا توفيق)^(١) إلا بالله، وإن الحجة القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع لا غيره.

ثم نقول: إن هذا (هو)^(٢) مذهب أصحاب رسول الله ﷺ، ومن رأى سيرهم والنقل عنهم وطالع أحوالهم علم ذلك علماً يقيناً، ألا ترى أصحاب السقيفة لما تنازعوا في الإمارة، حتى قال بعض الأنصار^(٣): (منا/ أمير ومنكم أمير)^(٤) فأتى الخبر عن رسول الله ﷺ بأن الأئمة من قریش^(٥)، أذعنوا لطاعة الله ورسوله ولم يعبؤوا برأي من رأى/ غير ذلك، لعلمهم بأن الحق هو المقدم على آراء الرجال.

/ولما أراد أبو بكر رضي الله عنه قتال مانعي الزكاة احتجوا عليه بالحديث المشهور، فرد عليهم ما استدلووا به (بعين)^(٦) ما استدلووا به وذلك قوله: (إلا بحقها) فقال: الزكاة حق المال - ثم قال: (والله لو منعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم عليه)^(٧).

فتأملوا هذا المعنى فإن فيه نكتتين مما نحن فيه:

إحدهما: أنه لم يجعل لأحد سبيلاً إلى جريان الأمر في زمانه على

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «وما توفيقى».

(٢) زيادة من (غ) و(ر). (٣) هو الحباب بن المنذر.

(٤) حادثة السقيفة أخرجه البخاري، كما في الفتح (١٢/١٤٤)، ومسند الإمام أحمد (١/٥٥)، وطبقات ابن سعد (٢/٢٦٨)، وتاريخ الطبري (٣/٢١٨) وغيرهم وهي قصة مشهورة.

(٥) انظر ما تقدم (ص ٣٢) من هذا المجلد. (٦) في سائر النسخ ما عدا (غ): «بغير».

(٧) هذا حديث مشهور مخرج في أكثر كتب السنة، وممن أخرجه البخاري (١٤٠٠ و ١٤٥٦ و ٦٩٢٥ و ٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠ - ٣٤ و ٣٥)، وأحمد (١/١١ و ١٩ و ٣٥ و ٤٧) و(٢/٣١٤ و ٣٤٥ و ٣٧٧ و ٣٢٤ و ٤٣٩ و ٤٧٥ و ٤٨٢ و ٥٠٢ و ٥٢٧ و ٥٢٨) و(٣/٢٩٥ و ٣٠٠ و ٣٣٢ و ٣٣٩ و ٣٩٤)، وأبو داود (١٥٥٦ و ٢٦٤٠)، وابن ماجه (٧١ و ٧٢ و ٣٩٢٧ و ٣٩٢٨)، والترمذي (٢٦٠٦ و ٢٦٠٧ و ٣٣٤١)، والنسائي (٢٤٤٣ و ٣٠٩٠ - ٣٠٩٥ و ٣٩٦٩ - ٣٩٨٢)، وابن خزيمة (٢٢٤٨)، وابن حبان (١٧٥ و ٢١٦ و ٢٢٠)، والحاكم (١٤٢٨) وغيرهم.

غير ما كان يجري في زمان رسول الله ﷺ وإن كان بتأويل، لأن من لم يرتد من المانعين إنما منع تأويلاً، وفي هذا القسم وقع النزاع بين الصحابة لا فيمن / ارتد رأساً، ولكن أبا بكر لم يعذر بالتأويل والجهل، ونظر إلى حقيقة ما كان الأمر عليه فطلبه إلى أقصاه حتى قال: والله لو منعوني عقلاً... إلى آخره، مع أن الذين أشاروا عليه بترك قتالهم إنما أشاروا عليه بأمر مصلحي ظاهر تعضده مسائل شرعية، وقواعد أصولية، لكن الدليل الشرعي الصريح كان عنده ظاهراً، فلم تقو عنده آراء الرجال أن تعارض الدليل الظاهر، فالتزمه، ثم رجع المشيرون عليه بالترك إلى صحة دليله تقديماً للحاكم / الحق، وهو الشرع. [٤٥٣ غ] [٢/٢٥٣ خ]

والثانية: أن أبا بكر رضي الله عنه لم يلتفت إلى ما يلقي هو والمسلمون في طريق طلب (ما)^(١) - طلب - إذ لما امتنعوا صار مظنة للقتال وهلاك من شاء الله من (الفرقتين)^(٢)، ودخول المشقة على المسلمين في الأنفس والأموال والأولاد ولكنه رضي الله عنه لم يعتبر إلا إقامة الملة على حسب ما كانت قبل، فكان ذلك أصلاً في أنه / لا تُعتبر العوارض الطارئة في إقامة الدين وشعائر الإسلام، نظير ما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾^(٣) الآية فإن الله لم يعذرهم في ترك منع المشركين خوف العيلة فكذلك لم (يعد)^(٤) أبو بكر ما يلقي المسلمون من المشقة عذراً يترك به المطالبة بإقامة شعائر الدين حسبما كانت في زمان النبي ﷺ. وجاء في القصة أن الصحابة أشاروا عليه برد البعث الذي بعثه رسول الله ﷺ مع أسامة بن زيد - ولم يكونوا بعد مضوا / لوجهتهم - ليكونوا معه (عوناً)^(٥) على قتال أهل الردة، فأبى من ذلك، وقال: ما كنت

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «الفرقتين».

(٣) سورة التوبة: الآية (٢٨).

(٤) في (م) و(ت): «يعذر».

(٥) ساقط من (غ) و(ر).

لأرد بعثاً أنفذه رسول الله ﷺ^(١)، فوقف مع شرع الله / ولم يحكم غيره. [٣٠٥]

وعن النبي ﷺ أنه قال: (إني (أخاف)^(٢) على أمتي (من)^(٣) بعدي (أعمال)^(٤) ثلاثة، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: أخاف (عليكم)^(٥) من زلة العالم، ومن حكم جائر، ومن هوى متبع^(٦).

وإنما (زلة)^(٧) العالم بأن يخرج عن طريق الشرع، فإذا كان (ممن)^(٨) يخرج عنه فكيف يجعل حجة على الشرع؟ هذا مضاد لذلك.

ولقد كان كافياً من ذلك خطاب الله تعالى لنبه وأصحابه: ﴿فَإِنْ نُنَزِّلْهُ فِي شَعْبٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٩) الآية، مع أنه قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(١١) الآية.

ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ثلاث يهدمن الدين: زلة (عالم)^(١٢)، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون)^(١٣).

(١) انظر: تاريخ خليفة بن خياط (ص ١٠٠)، وطبقات ابن سعد (٤/٦٧)، وتاريخ الطبري (٣/٢٢٧).

(٢) في (م) و(خ) و(ت) و(غ) و(ر): «لأخاف»، والذي في (ط): «يوافق الحديث».

(٣) ساقط من (غ) و(ر).

(٤) هكذا في جميع النسخ وفي (غ) و(ر) قبلها كلمة: «من».

(٥) في (غ) و(ر): «عليهم».

(٦) الحديث أخرجه البزار، كما في كشف الأستار (١/١٠٣) برقم (١٨٢) وقال الهيثمي في المجمع (١/١٨٧): رواه البزار، وفيه كثير بن عبد الله بن عوف، وهو متروك، وقد حسن له الترمذي. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٧) برقم (١٤)، والشهاب القضاعي في مسنده (١١٢٧)، وابن عدي في الكامل (٦/٥٧) وينحوه في المعجم الصغير للطبراني (١٠٠١)، وفي المعجم الكبير (٢٠/١٣٨) برقم (٢٨٢)، وفي تاريخ بغداد (٢/١٢٨)، وفي السنن الكبرى للبيهقي (٦/٢٠٧).

(٧) في (غ) و(ر): «يزل». (٨) في (غ) و(ر): «مما».

(٩) سورة النساء: الآية (٥٩). (١٠) سورة النساء: الآية (٥٩).

(١١) سورة الأحزاب: الآية (٣٦).

(١٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «العالم».

(١٣) تقدم تخريجه (٢/٤٨٠) و(٣/١٤٠).

[٤٥٤ غ] (وسائر ما جاء في زيغة الحكيم فإنه/ واضح في أن الرجال إنما يعتبرون من حيث الحق لا من حيث هم رجال)^(١).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول: اغد عالماً أو متعلماً، ولا تغدُ إمعة فيما بين ذلك. قال ابن وهب:/ فسألت سفيان عن الإمعة (فحدثني عن (الزعراء)^(٢) عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: كنا ندعو^(٣) الإمعة (في)^(٤) الجاهلية الذي يُدعى إلى طعام فيذهب معه بغيره، وهو فيكم اليوم المحقّب دينه الرجال^(٥)).

[٢/٣١٣ غ] وعن كميل بن زياد^(٦) أن علياً رضي الله عنه قال (له)^(٧): يا كميل، إن هذه القلوب/ أوعية فخيرها أوعاها للخير، والناس ثلاثة: فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعا، أتباع كل ناعق، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق - الحديث إلى أن قال فيه - أف لحامل حق لا بصيرة له، ينقذ الشك في قلبه بأول عارض من شبهة لا يدري أين الحق، إن قال خطأ، وإن أخطأ لم يدر، مشغوف بما لا يدري حقيقته، فهو فتنة لمن فتن به، (وإن من الخير كله، (من عرفه)^(٨) الله دينه، وكفى (بالمرء جهلاً)^(٩) (١٠) أن لا يعرف دينه^(١١)).

(١) زيادة من (غ) و(ر).

(٢) هكذا في (غ) والصواب: أبي الزعراء، اسمه: عبد الله بن هاني.

(٣) ما بين () زيادة من (غ) و(ر).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ط)، وفي (ت) و(خ) و(م): «فقال الإمعة في».

(٥) أخرجه الدارمي (٢٤٨ و ٣٣٧ و ٣٣٩)، وابن أبي خيثمة في كتاب العلم (١ و ١١٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/٥٤١) برقم (٦١٧١)، والفسوي في تاريخ (٣/٣٣٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٣٩ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥)، والطبراني في الكبير (٩/١٦٣) برقم (٨٧٥٢).

(٦) هو كميل بن زياد بن نهيك المذحجي، وثقه ابن معين والعجلي، وقتله الحجاج سنة ٨٢هـ. طبقات ابن سعد (٦/١٧٩)، وتهذيب التهذيب (٨/٤٤٧).

(٧) زيادة من (غ) و(ر).

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فاعرف».

(٩) ما بين القوسين () زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(١٠) ما بين القوسين () يياض بمقدار سطر في (ت).

(١١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٧٨)، وأبو نعيم في الحلية (١/٧٩)، =

وعن علي رضي الله عنه (أنه)^(١) قال: إياكم والاستئنان بالرجال، فإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من/ أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل/ الجنة، فيموت وهو من أهل الجنة، فإن كنتم لا بد فاعلين فبالأموات لا بالأحياء، وأشار (بالأموات)^(٢) إلى رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام^(٣). وهو جارٍ في كل زمان يعدم فيه المجتهدون.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: ألا لا يقلدَنَّ أحدكم دينه رجلاً، إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر^(٤).

وهذا الكلام من ابن مسعود رضي الله عنه (بيِّن)^(٥) مراد ما تقدم ذكره من كلام السلف، وهو النهي عن اتباع (الرجال)^(٦) من غير التفات إلى غير ذلك.

وفي الصحيح عن أبي وائل^(٧) قال: جلست إلى شيبه^(٨) في هذا المسجد قال: جلس إلي عمر في مجلسك هذا قال: هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين، قلت: ما أنت/ بفاعل؟ قال: لِمَ؟ قلت: لم يفعله صاحبك، قال: هما المرءان (أقتدي)^(٩) بهما، يعني

= والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢٠٩/٣)، والخطيب في تاريخه (٣٧٩/٦)، وفي الفقيه والمتفقه (٤٩/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/١٤ - ١٨) و(٢٥١/٥٠) - (٢٥٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢٠/٢٤)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (١١/١).

(١) زيادة من (غ) و(ر). (٢) زيادة من (غ) و(ر).

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٠٩) من هذا المجلد.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٦/٩) برقم (٨٧٦٤ - ٨٧٦٧)، وقال الهيثمي في المجموع (١٨٠/١): رجاله رجال الصحيح، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٣٦)، وذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٨٢)، وينحوه في السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٧٠)، واللالكائي (١٣٠).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (ر): «بيِّن».

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «السلف».

(٧) هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، تقدمت ترجمته (٨١/١).

(٨) هو شيبه بن عثمان بن عبد الله العبدري الحنبل، رضي الله عنه، أسلم في حنين، وتوفي سنة ٥٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣).

(٩) في (ط): «أهتدي».

النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه^(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث عيينة بن حصن حين استأذن له على عمر، قال فيه: فلما دخل قال: يا ابن الخطاب، والله ما تعطينا الجزل، وما تحكم بيننا بالعدل. فغضب عمر حتى همَّ بأن يقع به^(٢)، فقال الحر بن قيس: يا أمير المؤمنين، إن الله قال لنبيه ﷺ: ﴿خُذِ الْغَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٣) (وإن هذا/ من الجاهلين)^(٤) فوالله ما (جاوزها)^(٥) عمر حين تلاها عليه، وكان وقافاً عند كتاب الله^(٦).

[٤٥٥غ]

وحديث فتنة القبور حيث قال ﷺ^(٧): / «فأما المؤمن - أو المسلم - / فيقول: محمد جاءنا بالبينات فأجبناه وآمنا، فيقال: نم صالحاً قد، علمنا أنك موقن. وأما المنافق أو المرتاب فيقول: لا أدري / سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته»^(٨).

[٣٠٨ر]

[٤٥٨غ]

[٢٥٥/٢خ]

/ وحديث مخاصمة علي والعباس (عند)^(٩) عمر في ميراث

[٣٦٠/٢ط]

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٤ و ٧٢٧٥)، وأحمد في المسند (٤١٠/٣)، وفي فضائل الصحابة (٦٣٨)، وابن ماجه (٣١١٦)، وأبو داود (٢٠٣١)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٦١٤)، والطبراني في الكبير (٧١٩٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٥١١).

(٢) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «فيه».

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٩٩). (٤) زيادة من (غ) و(ر).

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «جاوز».

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التفسير برقم ٤٦٤٢ و ٧٢٨٦، وأحمد في الفضائل (٥٠٦).

(٧) في (غ) و(ر) وقع خلط عجيب، حيث كُتب بعد قوله: (قال ﷺ) نص طويل مكانه أول الكتاب وهو يبدأ من منتصف السطر الثاني من صفحة ٤٥٥ غ إلى آخر سطر من صفحة ٤٥٧ غ ففي آخر السطر كتب: (وإن أجبت بتأويل فأما المؤمن أو المسلم).

فقول: (وإن أجبت بتأويل) تابع للنص الطويل الذي مكانه أول الكتاب وقوله: (فأما المؤمن أو المسلم) فهو تكملة النص الذي في هذه الصفحة.

(٨) أخرجه البخاري (٨٦ و ١٨٤ و ٩٢٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٦١ و ١٢٣٥ و ١٣٧٣ و ٢٥١٩ و ٢٥٢٠ و ٧٢٨٧)، ومسلم (٩٠٥)، ومالك (٤٤٧)، وأحمد (٣٤٥/٦ و ٣٥٤)، وابن حبان (٣١١٤)، والطبراني في الكبير (١١٥/٢٤ برقم ٣١٣ - ٣١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٢٣٢ و ٦١٥٣).

(٩) زيادة من (غ) و(ر).

رسول الله ﷺ، وقوله للرهط الحاضرين: هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما (تركنا)»^(١) صدقة، فأقروا بذلك - إلى (أن)^(٢) قال لعلي والعباس: أفتلتمسان مني قضاء غير ذلك؟ (فوالله الذي)^(٣) بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة، إلى آخر الحديث^(٤).

وترجم البخاري^(٥) في هذا المعنى ترجمة تقتضي أن حكم الشارع إذا وقع وظهر فلا خيرة للرجال ولا اعتبار بهم، وأن المشاورة إنما تكون قبل التبيين، فقال: (باب قول الله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوعَ رَبِّهِمْ﴾)^(٦)، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، وأن المشاورة قبل العزم والتبيين/ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٧)، فإذا عزم الرسول لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله، وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أحد في المقام والخروج، فأرأوا له الخروج، فلما لبس لأُمته (وعزم)^(٨) قالوا: أقم، فلم يمل إليهم/ بعد العزم، وقال: [٢٦٥/م] «لا ينبغي لنبي يلبس لأُمته فيضعها حتى يحكم الله»^(٩)، وشاور علياً وأسامة

[٣١٥/٢]

(١) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «تركناه».

(٢) ساقط من (غ) و(ر). ووقع هنا في نسخة (ر) (ص ٣٠٦) تخطيط حيث انتقل الكلام إلى ما جاء في بداية الكتاب من قوله: (سماني أشعرياً...) (٢٩/١) طبعة رشيد رضا وتنتهي بقوله: (قررت أحكامها الشريعة...) (٣١/١) ثم الصفحة (٣٠٧) تبدأ بما في (٢٧/١): (بظاهره إلى اتباع المتشابهات...) إلى (٢٩/١) وإن أجبت بتأويل... وهو تخطيط سببه والله أعلم وضع هذه اللوحة في الأصل المستنسخ منه في غير مكانها.

(٣) في (غ) و(ر): «فوالذي».

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٩٤ و ٢٩٠٤ و ٤٠٣٣ و ٤٨٨٥ و ٥٣٥٧ و ٦٧٢٨ و ٧٣٠٥)، ومسلم (١٧٥٧)، وأبو داود (٢٩٦٣ - ٢٩٦٥)، والترمذي (١٦١٠)، والنسائي في المجتبى (٤١٤٨)، وفي الكبرى (٦٣١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٠٨ - ١٢٥١٠ و ١٣١٤٧).

(٥) انظر: البخاري - فتح الباري (٣٥١/١٣) - كتاب الاعتصام، باب (٢٨) قول الله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوعَ رَبِّهِمْ﴾.

(٦) سورة الشورى: الآية (٣٨). (٧) سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

(٨) زيادة من (غ) و(ر).

(٩) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٧/٢)، وأحمد في المسند (٣٥١/٣)، =

فيما رمى به أهل الإفك عائشة رضي/ الله عنها، (فسمع منهما)^(١) حتى نزل القرآن فجلد الرامين ولم يلتفت إلى تنازعهم، ولكن حكم بما أمره الله (به)^(٢).

وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا (بأسلمها)^(٣)، فإذا (وقع في الكتاب والسنة)^(٤)، لم يتعدوه إلى غيره، اقتداء بالنبي ﷺ، ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة فقال عمر: كيف تقاتل وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا: لا إله إلا الله، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله؟» (فقال أبو بكر: والله لأقتلن من فرق بين ما جمع رسول الله ﷺ)^(٥)، ثم تابعه (عمر بعد)^(٦)، فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة، إذ كان عنده حكم رسول الله ﷺ ثابتاً في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه وقال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٧)، وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً، وكان وقافاً عند كتاب الله.

هذا جملة ما قال في (تلك)^(٨) الترجمة مما يليق بهذا الموضع، مما يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم لم يأخذوا أقوال الرجال/ في طريق الحق إلا من حيث هم وسائل للتوصل إلى شرع/ الله، لا من حيث هم

= والدارمي (١٢٩/٢ - ١٣٠)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٦٤٧)، والحاكم (١٢٨/٢ - ١٢٩)، وصححه ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٠٦٠ - ١٣٠٦١)، وحسن ابن حجر سندي الحاكم والبيهقي في التلخيص الحبير (١٢٩/٣).
(١) ما بين القوسين ساقط من (ت). وفي (م): «منهما».

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(٣) في سائر النسخ ما عدا (غ) و(ر): «بأسهلها».

(٤) في (غ) و(ر): «أوضح الكتاب أو السنة».

(٥) ما بين القوسين زيادة من (م) و(غ) و(ر).

(٦) في (ط) و(م) و(خ) و(غ) و(ر): «بعد عمر»، والحديث تقدم تخريجه (ص ٣٢٩) من هذا المجلد تعليق (٧).

(٧) تقدم تخريجه (ص ١١٦) من هذا المجلد. (٨) في (ت): «جملة تلك».

أصحاب رتب، أو كذا أو كذا، وهو ما تقدم.

/وذكر ابن مزين^(١) عن عيسى بن دينار^(٢) عن ابن القاسم^(٣) عن مالك أنه قال: ليس كل ما قال رجل قولاً - وإن كان له فضل - يتبع عليه لقول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (٤)(٥).

(١) في (ت): «أبو مزين» وصححت في الهامش بـ«ابن مزين»، وهو يحيى بن إبراهيم بن إبراهيم بن مزين أبو زكريا، روى عن أنس بن مالك الموطأ، توفي سنة ٢٥٩هـ. انظر: تاريخ علماء الأندلس (٢/٩٠١) وجذوة المقتبس (٢/٥٩٥)، وبغية الملتبس (٢/٦٦٩).

(٢) هو عيسى بن دينار الغافقي، من تلاميذ ابن القاسم، كان بارعاً في الفقه، توفي سنة ٢١٢هـ. انظر: ترتيب المدارك (٣/١٦)، والسير (١٠/٤٣٩).

(٣) تقدمت ترجمته (٣/٢٧).

(٤) سورة الزمر: الآية (١٨).

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٩٧).

فصل

إذا ثبت أن الحق هو المعتبر دون الرجال، فالحق أيضاً لا يعرف دون (وساطتهم)^(١)، / بل بهم يتوصل إليه وهم (الأدلة)^(٢) على طريقه. [٣١٦/٢]

(١) في (ط) و(خ): «وساطتهم». في (م): «وساطهم».

(٢) في (غ) و(ر): «الأدلة».

في نهاية النسخة المطبوعة كتب: انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى.

هذا ما جاء في آخر النسخة المخطوطة التي وجدت في مكتبة الشنقيطي، وقد تم نسخها في ٢٥ المحرم سنة ١٢٩٥ من هجرة النبي ﷺ.

وفي نهاية النسخة (خ) كتب: انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف، ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على من لا نبي بعده وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

تم نسخ الجزء الثاني من الاعتصام للإمام الشاطبي ٢٥ في المحرم الحرام، فاتح شهر سنة ١٢٩٥، جعله الله مباركاً علينا وعلى المسلمين أجمعين، على يد العبد الفقير الذليل المعترف بالذنوب والتقصير: حسن بن محمد الشبلي الشريف الأمين، كان؟ رحمه الله ورحم المسلمين أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فهو حسيبي ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. انتهى.

وفي نهاية النسخ (ت): انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف، ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى، وافق الفراغ من نسخ هذا المقدار الموجود على يد كاتبه الفقير إلى ربه المحسن عبده الحاج حمود بودس، كان الله له، وختم بالحسن عمل، وبلغه فيما يرجوه من ربه أمله. آمين.

تم بحمد الله وتوفيقه وحسن عونه صبيحة يوم الجمعة رابع شهر ذي الحجة الحرام كمال عام ١٢٨٤ في أربع وثمانين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله بكرة وعشية، ورضي الله تعالى عن =

.....

= أصحاب رسوله أجمعين، وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. آمين آمين آمين.

وفي هامش آخر النسخة (ر) كتب: ثبت في الأصل المتسخ منه في هذا المحل (ما نصه) هنا انتهى ما قيده (المؤلف) رحمه الله ولم يكن باقي (من) غرض التأليف كله إلا ما أراد (ههنا). اهـ.

وما بين () قرأته بصعوبة وأثبت ما ترجح في ظني، والله أعلم، والحمد لله على توفيقه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الملاحق

تعريف الفرق الواردة

في الباب التاسع

في المسألة السابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف الفرق الواردة في الباب التاسع من المسألة السابعة

في تعريف الفرق أذكر الفرقة وإلى من تنسب، وأهم معتقداتها من غير تفصيل لتلك المعتقدات، لأن ذلك يؤدي إلى الإطالة، ثم أشير إلى أهم المراجع التي فصلت الكلام عن هذه الفرق، ورتبتها على حسب ترتيب أسماء الفرق الأساسية كما وردت في الاعتصام، ثم أدرج الفرق التي تحتها ضمن الفرق الأساسية. والله الموفق^(١).

(١) المعتزلة:

فرقة أسسها واصل بن عطاء؛ وذلك عندما تكلم في حكم مرتكب الكبيرة، فقال: إنه في منزلة بين المنزلتين، وكان في حلقة الحسن البصري ثم اعتزله بسبب هذه المسألة، ثم تطورت عقيدة المعتزلة، فأصبح لهم خمس أصول مشهورة؛ وهي: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم تفرقوا بعد ذلك إلى عدة فرق. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١١٤ - ٢٠٢)، ومقالات الإسلاميين (١٥٥ - ٢٧٨)، والملل والنحل (١/ ٤٣ - ٨٤)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٤٠) والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٤٩)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة للدكتور عواد المعتقد.

(٢) الواصليّة:

أتباع واصل بن عطاء، مؤسس المعتزلة، وذكر الشهرستاني أن اعتزال الواصليّة يدور على أربع قواعد:

(١) كتبه هشام بن إسماعيل بن علي الصيني.

القاعدة الأولى: القول بنفي صفات الله عز وجل؛ لأن ذلك يستلزم وجود إلهين اثنين.

القاعدة الثانية: القول بالقدر، وهو أن العبد هو الفاعل للخير والشر، وليست هي من فعل الله، تعالى عن قولهم.

القاعدة الثالثة: القول بالمنزلة بين المنزلتين.

القاعدة الرابعة: القول بأن أحد الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين فاسق لا بعينه.

انظر: الملل والنحل (٤٦/١)، والفرق بين الفرق (١١٧ - ١٢٠).

(٣) العَمْرُويَّة:

وهم أتباع عمرو بن عبيد الذي تزوج أخت واصل بن عطاء، وتلمذ عليه، وتبنى عقيدته، وزاد عليه ما يلي:

أولاً: قال بفسق الفريقين من أصحاب الجمل وصفين، وأنهم مخلدون في النار، ورد شهادتهم.

ثانياً: رد الأحاديث النبوية، كحديث ابن مسعود الوارد في أطوار الإنسان في بطن أمه، وأنه يكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد. انظر: الفرق بين الفرق (١٢٠ - ١٢١)، وميزان الاعتدال (٢/٢٩٥).

(٤) الهذيلية:

وهم أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف البصري، وقد كفره أصحابه كالمردار والجبائي، وقد انفرد عن أصحابه المعتزلة بعدة أقوال منها:

أولاً: أن الصفة هي ذات الموصوف، فقال: إن الباري سبحانه وتعالى عالم بعلم، وعلمه ذاته، وقادر بقدرته وقدرته ذاته... إلخ.

ثانياً: أثبت أن لله إرادة لا محل لها.

ثالثاً: قوله بأن كلام الله تعالى على قسمين: قسم لا في محل؛ وهو كلمة (كن) التكوينية، وقسم في محل، كالأمر والنهي.

رابعاً: قال بأن حركات أهل الجنة وأهل النار تنقطع، ويصيرون في سكون دائم، وتجتمع اللذات في ذلك السكون لأهل الجنة، وتجتمع الآلام في ذلك السكون لأهل النار.

انظر: الملل والنحل (١/١٤٩ - ٥٣)، والفرق بين الفرق (١٢١) - (١٣٠)، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٥٤).

(٥) النظامية:

هم أصحاب إبراهيم بن يسار بن هانئ النظام، خلط اعتزاله بالفلسفة، وانفرد عن أصحابه بعدة مسائل أهمها:

أولاً: أنه قال: إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي، وليست هي مقدورة للباري، خلافاً لأصحابه؛ فإنهم يقولون: إن الله تعالى قادر على الشرور والمعاصي، ولكنه لا يفعلها لأنها قبيحة. وقال - النظام -: إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار ولا في أن ينقص من نعيم أهل الجنة.

ثانياً: أحدث القول بالطفرة، حيث قال: إذا مشت النملة على صخرة من طرف إلى طرف، فإنها قطعت ما لا يتناهى. فقليل له: كيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى؟ فقال: تقطع بعض المسافة بالمشي، وتقطع الباقي بالطفرة.

ثالثاً: قال إن الإجماع والقياس ليسا بحجة في الشرع، وإنما الحجة في قول الإمام المعصوم.

رابعاً: مال إلى الرافضة، فقال: لا إمام إلا بالنص والتعيين، وأن علياً هو الإمام، وأن عمر رضي الله عنه هو الذي كتم ذلك، وتولى بيعه أبي بكر يوم السقيفة، ثم وقع - أي النظام - في عثمان وعلي وابن مسعود

وغيرهم من الصحابة. انظر: الملل والنحل (١/ ٥٣ - ٥٩)، والفرق بين الفرق (١٣١ - ١٥٠)، والبرهان (ص ٥٥).

(٦) الأسوارية:

وهم أتباع علي الأسواري، كان على مذهب أبي الهذيل، ثم انتقل إلى مذهب النظام، وزاد بدعة فقال: إن ما علم الله أن لا يكون، لم يكن مقدوراً لله تعالى. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٥١).

(٧) الإسكافية:

وهم أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي، وكان أخذ القدر عن جعفر بن حرب، ثم ابتدع بعد ذلك بدعاً أخرى منها: زعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء، فكفره أسلافه لهذا القول، وكفّروهم هو لخلافهم له في هذه المسألة. انظر: الفرق بين الفرق (١٦٩ - ١٧١)، والبرهان (ص ٦٢).

(٨) الجعفرية:

أتباع جعفر بن حرب، وجعفر بن بشر، أما جعفر بن حرب، فهو على مذهب أستاذه المردار، وزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل، وليس يقدر على شيء؟! وأما جعفر بن بشر فممن بدعه زعمه أن في الأمة فساقاً شر من اليهود والنصارى والمجوس، مع قوله أن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر. انظر: الفرق بين الفرق (١٦٧ - ١٦٩)، والملل والنحل (١/ ٥٩).

(٩) البشرية:

وهم أتباع بشر بن المعتمر، وهو الذي أحدث القول بالتولد، وانفرد عن أصحابه ببدع منها: إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل، ولو فعل ذلك لكان ظالماً له، لكن لا يستحسن أن يقال ذلك في حقه، بل يقال: لو

فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعذاب؟! وهذا تناقض.
انظر: الملل والنحل (١/٦٤ - ٦٥)، والفرق بين الفرق (١٥٦ - ١٥٩)،
والبرهان (ص ٥٣).

(١٠) المردارية:

أتباع عيسى بن صبيح المردار، تتلمذ على بشر بن المعتمر، وتزهد
حتى سُمي راهب المعتزلة، وابتدع بدعاً منها: قوله في القرآن أن الناس
قادرون على أن يأتوا بمثل القرآن فصاحة، ونظماً، وبلاغة، وهو الذي بالغ
في القول بخلق القرآن، وكفر من قال بقدمه، وكفر من لا بس السلطان،
وغلا في التكفير حتى سأله إبراهيم بن السندي مرة عن أهل الأرض جميعاً
فكفرهم، فقال إبراهيم: الجنة التي عرضها السماوات والأرض لا يدخلها
إلا أنت وثلاثة وافقوك؟ فخزي المردار ولم يجب. انظر: الملل والنحل
(١/٦٨ - ٧٠)، والفرق بين الفرق (١٦٤ - ١٦٦).

(١١) الهشامية:

وهم أصحاب هشام بن عمرو الفوطي، وقد بالغ في القدر، فكان
يمتنع من إطلاق إضافات الأفعال إلى الله تعالى وإن ورد بها القرآن، فقال:
إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤتلفون باختيارهم، ومن
بدعه قوله: إن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة في وجودهما.
انظر: الملل والنحل (١/٧٢ - ٧٤)، والفرق بين الفرق (١٥٩ - ١٦٤).

(١٢) الصالحية:

وهو أتباع صالح قبة، قال أبو الحسن الأشعري: إن صالح قبة كان
ممن يشبتون الجزء الذي لا يتجزأ ويقول: إن ما يراه الرائي في المرأة إنما
هو إنسان مثله اخترعه الله تعالى في المرأة. انظر: مقالات الإسلاميين
(ص ٣١٧).

(١٣) الخابطية و(١٤) الحديثية:

الخابطية والحديثية: أتباع أحمد بن خابط والفضل الحديثي، كانا من أصحاب النظام، وزادا عليه ثلاث بدع:

الأولى: وافقوا النصارى في إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام، فادعوا أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ومثيلاتها من الآيات.

البدعة الثانية: قالوا بالتناسخ، فزعموا أن الله تعالى خلق خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار، وخلق فيهم معرفته والعلم به، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به، وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به، وأطاعه بعضهم في بعض ما أمر به دون البعض، فمن أطاعه أقره في دار النعيم، ومن عصاه أخرجته إلى دار النار، ومن أطاعه في بعض دون بعض، أخرجته إلى دار الدنيا، فألبسه هذه الأجسام الكثيفة على صور الناس والحيوانات على قدر ذنوبهم...

البدعة الثالثة: حملوا الآيات والأحاديث الواردة في الرؤية على رؤية العقل الأول. انظر: الملل والنحل (١/٦٠ - ٦٤)، والفرق بين الفرق (ص ٢٧٣).

(١٥) المعمرية:

أتباع معمر بن عباد السلمي، انفرد عن أصحابه بعدة مسائل منها: قال: إن الله تعالى لم يخلق غير الأجسام، وأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام، إما طبعاً كالنار التي تحدث الإحراق، وإما اختياراً كالحيوان يحدث الحركة والسكون. وله ضلالات أخرى شنيعة. انظر: الملل والنحل (١/٦٥ - ٧٠)، والفرق بين الفرق (١٥١ - ١٥٦)، والبرهان (ص ٦٣).

(١٦) الثُمَامِيَّة:

وهم أتباع ثُمَامَة بن أَشْرَس النُمَيْرِي، قال الشهرستاني: كان جامعاً بين سخافة الدين، وخلاعة النفس مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين. وقد ابتدع عدة بدع منها: أن الكفار واليهود والنصارى والذهرية وأطفال المؤمنين والبهائم يصيرون يوم القيامة تراباً. انظر: الملل والنحل (١/ ٧٠ - ٧١)، والفرق بين الفرق (١٧٢ - ١٧٥).

(١٧) الْخِيَّاطِيَّة:

هم أتباع أَبِي الْحُسَيْن بن أَبِي عَمْرٍو الْخِيَّاط أستاذ أَبِي الْقَاسِمِ الْكَعْبِيِّ، وقد انفرد الخياط بمسألة عن جميع الفرق وهي: زعمه أن الجسم في حالة عدمه يكون جسماً. انظر: الفرق بين الفرق (١٧٩ - ١٨٠)، والملل والنحل (١/ ٧٦ - ٧٨).

(١٨) الْجَاحِظِيَّة:

وهم أتباع عَمْرٍو بن بَحْر أَبِي عَثْمَانَ الْجَاحِظ، له عدة بدع خالف فيها أصحابه المعتزلة منها: زعمه أن أهل النار لا يخلدون فيها عذاباً، بل يصيرون فيها إلى طبيعة نارية، وأن النار تجذب أهلها إليها من غير أن يدخلها أحد. انظر: الملل والنحل (١/ ٧٥ - ٧٦)، والفرق بين الفرق (١٧٥ - ١٧٨)، والبرهان (ص ٥٦).

(١٩) الْكَعْبِيَّة:

وهم أتباع أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللَّهِ بن أَحْمَد الْكَعْبِيِّ، تلميذ أَبِي الْحُسَيْن الْخِيَّاط، وهو من معتزلة البصرة، لكنه خالفهم في عدة مسائل منها: قوله: إن الله لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره. ومنها قوله: إن المقتول ليس بميت. انظر: الفرق بين الفرق (١٨١ - ١٨٢)، والملل والنحل (١/ ٧٦).

(٢٠) الجبائية:

أتباع أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وقد انفرد بعدة أقوال منها: إنكاره بعث الأجساد بعد الموت، وأن الله يحيي أرواح الموتى، ويبعث أرواح من في القبور. انظر: الملل والنحل (٧٨ - ٨٥)، والفرق بين الفرق (١٨٣ - ١٨٤)، والبرهان (ص ٥١).

(٢١) البهشية:

وهم أتباع أبي هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من معتزلة البصرة، وقد (انفرد) بمسائل عن أصحابه منها: ما اشتهر بأحوال أبي هاشم، وهي إحدى ثلاث غير معقولة، وهي أحوال أبي هاشم وطفرة النظام وكسب الأشعري. ومن بدعه زعمه أن التوبة عن الذنب بعد العجز عن مثله لا تصح، فعنده لا تقبل توبة الكاذب بعد خرس لسانه. انظر: الفرق (١٨٤ - ٢٠١)، والملل والنحل (٧٨ - ٨٥).

(٢٢) الشيعة:

هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وأن الإمامة ركن الدين لا يجوز للرسول إغافلها ولا تفويضها إلى العامة، ويجمعهم - أي فرق الشيعة - القول بوجوب التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري. انظر: الملل والنحل (١٤٦/١ - ١٤٧)، والفرق بين الفرق (ص ٢١)، ومقالات الإسلاميين (ص ٥).

(٢٣) السبئية:

هم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي غلا في علي رضي الله عنه، وادعى أن علياً كان نبياً ثم زعم أنه إله، وقال له: أنت أنت. يعني أنت

الإله. وزعم أن علياً لم يمت وأنه يجيء في السحاب والرعد صوته، والبرق تبسمه، وأنه سيرجع إلى الأرض فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً.

وهم أول فرقة قالت بالغيبة والرجعة، وبتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٣٣)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٥)، والملل والنحل (١/ ١٧٤)، والبرهان (ص ٨٥).

(٢٤) الكاملية:

أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل، زعم أن الصحابة كلهم كفار بتركهم بيعة علي، وقال: إن الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص. انظر: الملل والنحل (١/ ١٧٤ - ١٧٥)، والفرق بين الفرق (ص ٥٤ - ٥٦).

(٢٥) البيانية:

أتباع بيان بن سمعان التميمي، وهو من الغلاة القائلين بالهية علي رضي الله عنه، وأنه كان يعلم الغيب، وأن الجزء الإلهي انتقل إلى محمد بن الحنفية، ثم إلى ابنه أبي هاشم، ثم صار من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان، وهو - أي بيان بن سمعان - من المشبهة، وسمع به خالد بن عبد الله القسري فاستدرجه وصلبه، وقيل أنه أحرقه. انظر: الملل والنحل (١/ ١٥٢)، والفرق بين الفرق (ص ٢٣٦)، ومقالات الإسلاميين (ص ٥)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٣٠)، والبرهان (ص ٧٥).

(٢٦) المغيرية:

وهم أتباع المغيرة بن سعد العجلي، وكان يظهر موالاته الإمامية، ثم ادعى النبوة، وهو شديد الغلو في التشبيه. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٣٨)، والملل والنحل (١/ ١٧٦)، ومقالات الإسلاميين (ص ٦)، والتنبيه والرد للملطي (ص ١٥٢)، والبرهان (ص ٧٧).

(٢٧) الجناحية:

أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين، من غلاة فرق الشيعة، يزعمون أن عبد الله بن معاوية كان يدّعي أن العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة والعشب، وقالوا بالتناسخ، وهم يكفرون بالقيامة، ويستحلون المحارم. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٦)، والفرق بين الفرق (ص ٢٣٥ - ٢٣٦).

(٢٨) المنصورية:

أتباع أبي منصور العجلي، زعم أنه عرج به إلى السماء، وأن ربه مسح على رأسه وقال له: يا بني انزل فبلغ عني. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٤٣)، والملل والنحل (١/١٧٨)، ومقالات الإسلاميين (ص ٩)، والتنبيه والرد للملطي (ص ١٥٠)، والبرهان (ص ٧٦).

(٢٩) الخطابية:

أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الكوفي، من غلاة الشيعة، القائلين بالحلول، وادعى النبوة، ثم الرسالة، ثم أنه من الملائكة وأنه رسول إلى أهل الأرض كلهم. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٤٧) و (ص ٢٥٥)، والملل والنحل (١/١٧٩)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٠)، والتنبيه والرد للملطي (ص ١٥٤)، والبرهان (ص ٦٩).

(٣٠) الغرابية:

هم القائلون بأن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي من الغراب بالغراب، وهذا سبب تسميتهم بالغرابية، وأن جبريل بُعث بالرسالة إلى علي فأخطأ بها إلى محمد ﷺ، ثم افترقوا عدة فرق بعد ذلك. انظر: البرهان للسكسكي (ص ٧١ - ٧٢)، والفرق بين الفرق (ص ٢٥٠).

(٣١) الذمية:

قوم زعموا أن علياً هو الله، وشتماوا محمداً ﷺ، وأن علياً بعثه لينبئ

عنه فادعى الأمر لنفسه. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٥١).

(٣٢) الهشامية:

أصحاب الهشامين، هشام بن الحكم الرافضي، وهشام بن سالم الجواليقي، وهما الرافضة المشبهة، وكان هشام بن الحكم أضاف إلى تشبيه الخالق بالمخلوق، والرفض، قوله بجواز العصيان على الأنبياء، مع القول بعصمة الأئمة من الذنوب. ولهما كلام في التشبيه قبيح جداً. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٦٥)، والملل والنحل (١/ ١٨٤)، ومقالات الإسلاميين (ص ٣١)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٣١)، والبرهان (ص ٧٢).

(٣٣) الزرارية:

أتباع زرارة بن أعين، كان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر، وقال: إن الله - تعالى الله عن قوله - لم يكن حياً، ولا قادراً ولا سميعاً ولا بصيراً، حتى خلق لنفسه حياة وقدرة... إلخ. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٧٠)، ومقالات الإسلاميين (ص ٣٦).

(٣٤) اليونسية:

أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، وهو من مشبهة الشيعة، وهو على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر. انظر: الملل والنحل (١/ ١٨٨)، والفرق بين الفرق (ص ٧٠)، ومقالات الإسلاميين (ص ٣٥).

(٣٥) الشيطانية:

وتسمى أيضاً النعمانية وهم: أتباع محمد بن النعمان أبي جعفر الملقب بشيطان الطاق، من بدعه قوله: إن الله - تعالى الله عن قوله - نور على صورة إنسان رباني. انظر: الملل والنحل (١/ ١٨٦)، والفرق بين الفرق (ص ٧١)، ومقالات الإسلاميين (ص ٣٧).

(٣٦) الرزامية:

أتباع رزام بن رزم، ساقوا الإمامة من علي إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه هاشم، ثم إلى علي بن عبد الله بن عباس بالوصية، ثم إلى محمد بن علي، وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم الإمام العباسي. انظر: الملل والنحل (١٥٣/١ - ١٥٤)، والفرق بين الفرق (ص ٢٥٦)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢١ - ٢٢).

(٣٧) المفوضة:

قوم زعموا أن الله تعالى خلق محمداً ﷺ، ثم فوض إليه خلق العالم وتدبيره، ثم فوض محمد علياً تدبير العالم. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٥١).

(٣٨) البدائية:

نسبة إلى البداء، وهو معتقد للكيسانية (المختارية) أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، والكيسانية عدة فرق يجمعها القول بأمرين: الأول: قولهم بإمامة محمد ابن الحنفية. والثاني: قولهم بجواز البداء على الله عز وجل، والبداء له معان: البداء في العلم؛ وهو أن يظهر له خلاف ما علم. والبداء في الإرادة؛ وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم. والبداء في الأمر؛ وهو أن يأمر بشيء، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف الأول، وهو النسخ. انظر: الملل والنحل (١٤٧/١ - ١٥٠)، والفرق بين الفرق (ص ٣٨ - ٣٩)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٨)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٢٩ و ١٥٢).

(٣٩) النصرية:

لعلها النصرية - يسمون أنفسهم بالعلويين - وهم من الفرق الباطنية، أتباع أبي شعيب محمد بن نصر البصري النميري، الذي ادعى الربوبية وأباح المحرمات، وقالت النصرية بالحلول والتناسخ، وأنكروا البعث والحساب،

وأولوا الشعائر التعبدية كالصلاة والصيام والحج. انظر: دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين (ص ٣١١)، والبرهان (ص ٦٧).

(٤٠) الإسماعيلية:

وهي طائفة باطنية تنسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وقيل نسبة إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، والرأي الأول هو الراجح، وهي أشد كفرة من اليهود والنصارى. ومذهبهم خليط من الوثنية والفلسفة والنصرانية واليهودية والإسلام. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٦٢)، والملل والنحل (١/ ١٩١)، مقالات الإسلاميين (ص ٢٦)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٣٧)، والبرهان (ص ٨١).

(٤١) الباطنية:

هم الذين يقولون إن كل آية لها باطن وظاهر، فيؤولون النصوص كما يشاؤون، وهم فرق عدة كالإسماعيلية والقرامطة والنصيرية وغيرهم. انظر: الملل والنحل (١/ ١٩٢)، والفرق بين الفرق (ص ٢٨١ - ٣١٢)، والتبصير في أمور الدين (ص ٨٣)، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي للدكتور محمد أحمد الخطيب.

(٤٢) القرمطية:

من فرق الباطنية التي ظهرت في البحرين على يد رجل يسمى حمدان بن الأشعث الملقب بقرمط، وذلك عندما اتصل به أحد دعاة الإسماعيلية وهو الحسين الأهوازي، وبعد وفاته نشط حمدان قرمط بدعوته، واتخذ مقرّاً خارج الكوفة سماه دار الهجرة، وجعله مقرّاً لأتباعه. انظر: الملل والنحل (١/ ١٩٢)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ١٢٢)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢٦)، والقرامطة لابن الجوزي، والبرهان (ص ٨٠).

(٤٣) الخرمية:

وهم من فرق الإباحية، وهم صنفان: صنف قبل الإسلام كالمزدكية الذين استباحوا المحرمات، وزعموا أن الناس شركاء في الأموال والنساء، ودامت فتنتهم حتى قتلهم أنوشروان في زمانه. والصنف الثاني: خرمدينية - الذين ظهروا في الإسلام - وهم صنفان: بابكية - وهم الخرمية وسيأتي ذكرهم - ومازيارية أتباع مازيار الذي ظهر في جرجان، ثم صلب في سُرَّ مَنْ رأى في زمن المعتصم. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٦٦ - ٢٦٩)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٢٩)، وفصائح الباطنية للغزالي (ص ١٤ - ١٦).

(٤٤) السبعية:

هم القرامطة، كما ذكر ذلك ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٨١).

(٤٥) البابكية:

وهم أتباع بابك الخرمي الذي ظهر في أذربيجان، واستباح المحرمات، وقتل المسلمين، وبقي يحارب العباسيين قرابة عشرين سنة، حتى أخذ بابك الخرمي وصلب بِسُرَّ مَنْ رأى في زمن المعتصم. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٦٦ - ٢٦٨)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٢٩)، وفصائح الباطنية للغزالي (ص ١٤ - ١٦).

(٤٦) المحمّرة:

طائفة من البابكية الخرمدينية، يقال لهم: «المحمّرة» لأنهم لبسوا الحمر من الثياب في أيام بابك، ف قيل لهم: «المحمّرة»، وهم بابكية في العقيدة. انظر: الأنساب للسمعاني (١١/ ١٧١).

(٤٧) المحمدية:

وهم الذين يتظنون محمد بن عبد الله بن الحسن، ولا يصدقون بموته

ولا قتله، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٥٦)، والأنساب للسمعاني (١١/ ١٧٠).

(٤٨) الزيدية:

أتباع زيد بن علي زين العابدين الذي خرج على هشام بن عبد الملك، وأهم معتقداتهم: أن النبي ﷺ عيّن الإمام بالوصف لا بالتعيين، وأن الوصف لا يكتمل إلا في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم الأئمة من بعده من ذرية فاطمة رضي الله عنها. وقالوا: بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وبجواز بيعة إمامين مختلفين في إقليمين مختلفين، وتأثروا بالمعتزلة في أصولهم الخمسة. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٢)، ومقالات الإسلاميين (ص ٦٥)، والملل والنحل (١/ ١٥٤)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٣٨).

(٤٩) الجارودية:

أتباع الجارود بن زياد بن المنذر، زعموا أن النبي ﷺ نص على علي رضي الله عنه بالوصف لا بالتعيين، والناس قصروا حيث لم يتعرفوا بالوصف، ولم يطلبوا الوصف، وإنما نصبوا أبا بكر رضي الله عنه باختيارهم، فكفروا بذلك، انظر: الفرق بين الفرق (ص ٣٠)، والملل والنحل (١/ ١٥٧)، ومقالات الإسلاميين (ص ٦٦)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٣٠)، والبرهان (ص ٦٦).

(٥٠) السليمانية:

من فرق الزيدية، أتباع سليمان بن جرير، كان يقول: الإمامة شورى فيما بين الخلق، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، وكفر عثمان وعائشة والزبير وطلحة رضي الله عنهم لقتالهم لعلي رضي الله عنه. انظر: الملل والنحل (١/ ١٥٩)، والفرق بين الفرق (ص ٢٢)، ومقالات الإسلاميين (ص ٦٨).

(٥١) البترية:

من فرق الزيدية، أتباع كثير النوى الأبتري، توقفوا في أمر عثمان رضي الله عنه، وقالوا: علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، ووافقوا المعتزلة في كثير من أصولهم. انظر: الملل والنحل (١/١٦١)، والفرق بين الفرق (ص٢٣)، ومقالات الإسلاميين (ص٦٨ - ٦٩).

(٥٢) الإمامية:

وهم جميع فرق الشيعة التي جعلت الإمامة قضية أساسية، وأجمعوا على أن علياً رضي الله عنه يستحق الخلافة بعد النبي ﷺ، ولكنهم اختلفوا فيما وراء ذلك، فمنهم من ذهب إلى أن علياً يستحق الإمامة بالوصف الذي لا ينطبق إلا عليه؛ وهم الزيدية، ومنهم من ذهب إلى أن علياً يستحق الإمامة بالوصية والتعيين، وهم الرافضة، وهؤلاء اتفقوا في الأئمة حتى إمامهم السادس جعفر الصادق، ولكنهم اختلفوا فيمن بعده، فذهبت الإسماعيلية إلى القول بإمامة إسماعيل بن جعفر، وذهبت الإثنا عشرية إلى إمامة موسى الكاظم إلى الإمام الثاني عشر. انظر: دراسة عن الفرق للدكتور جلي (ص١٧٩).

(٥٣) الخوارج:

هم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه بعد قبوله التحكيم، حيث اعتبروا قبول التحكيم كفر، وطلبوا من علي أن يتوب من ذلك، وأشهر بدعهم هو تكفير مرتكب الكبيرة، ويسمون بالشُّراة؛ يزعمون أنهم باعوا أنفسهم لله، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾، ويسمون بالحرورية لانحيازهم إلى قرية حروراء قريباً من الكوفة، وسموا بالمحكمة لرفعهم شعار لا حكم إلا لله. انظر: التنبيه والرد (ص٥١)، والفرق بين الفرق (ص٧٢)، ومقالات الإسلاميين (ص٨٦)، والملل والنحل (١/١٤٤)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركون (ص٤٦)، والبرهان (ص١٧)، ودراسة عن الفرق للدكتور جلي (ص٥١).

(٥٤) المحكّمة:

وهو اسم من أسماء الخوارج، وسبب تسميتهم بالمحكّمة هو رفعهم شعار (لا حكم إلا لله)، وكان رأسهم عبد الله بن وهب الراسبي، وعبد الله بن الكواء، ويجمعهم القول بتكفير علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعثمان بن عفان رضي الله عنه، وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم، وصوّب الحكمين أو أحدهما، وخرجوا بسبب أمرين: الأول: قالوا بجواز الإمامة في غير قريش. والثاني: قالوا أخطأ علي في التحكيم لأنه حَكَمَ الرجال في دين الله، ولا حكم إلا لله. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٧٤)، والملل والنحل (١/ ١١٥)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٥١)، واعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين (ص ٤٦).

(٥٥) البهسية:

أتباع أبي بيهس الهيصم بن جابر، أحد الخوارج الذين قالوا: إن الإيمان هو أن يعلم كل حق وباطل، وأن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل، ويحكى عنه أنه قال: هو الإقرار والعلم، وليس هو أحد الأمرين دون الآخر. انظر: الملل والنحل (١/ ١٢٥ - ١٢٧)، ومقالات الإسلاميين (ص ١١٣)، والتنبيه والرد للملطي (ص ١٦٩) والبرهان (ص ٢٣).

(٥٦) الأزارقة:

وهم أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق، وهو أول من أحدث الخلاف في الخوارج، فقال في بدء الأمر بالبراءة من القعدة الذين لم يهاجروا إليهم وكفّرهم، وقال بالمحنة لمن قصد معسكره، ومن أهم معتقداتهم: إباحة قتل نساء وأطفال مخالفيهم، وأن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار، وأسقطوا حد الرجم لعدم وروده في القرآن، وتجويزهم أن يبعث الله نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٨٢)، والملل والنحل (١/ ١١٨)، ومقالات الإسلاميين (ص ٨٦)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٥٤)، والبرهان (ص ٢٠).

(٥٧) النجدات :

أتباع نجدة بن عامر الحنفي، انفصل عن نافع بن الأزرق بعدما أحدث نافع القول باستباحة قتل أطفال مخالفيه، وحكمه على القعدة بالشرك، ورجع نجدة إلى اليمامة وبويع بالإمامة، وكرد فعل لأقوال نافع أجاز نجدة التقية والقعود عن الجهاد. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٨٩)، والفرق بين الفرق (ص ٨٧)، والملل والنحل (١/ ١٢٢)، ودراسات عن الفرق (ص ٥٧).

(٥٨) الصفرية :

اختلف المؤرخون في نسبة هذه الفرقة، والظاهر أنها تُنسب إلى عبد الله بن صفار التميمي، الذي كان مع نافع بن الأزرق ثم انفصل عنه، وهم أقلُّ غلوًّا من الأزراقة، واشتهر عنهم عدم تكفير القعدة الموافقين لهم، ولم يكفروا أصحاب الكبائر الذين ورد فيهم حدٌّ. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ١٠١)، والفرق بين الفرق (ص ٩٠)، والملل والنحل (١/ ١٣٧)، ودراسات عن الفرق (ص ٥٩).

(٥٩) الإباضية :

أتباع عبد الله بن إياض بن ثعلبة التميمي، كان في أول أمره مع نافع بن الأزرق، ثم انشق عنه وكون مذهباً ترأسه هو، وقالوا: إن مخالفهم من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وقالوا: إن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لا ملة. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٠٣)، والملل والنحل (١/ ١٣٤)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٥٥)، والبرهان (ص ٢٢).

(٦٠) الحفصية :

من فرق الإباضية، أتباع ابن أبي المقدام، تميز عنهم بقوله: إن بين الشرك والإيمان خصلة واحدة، وهي معرفة الله تعالى وحده، فمن عرفه ثم

كفر بما سواه من الرسل والكتب واليوم الآخر وارتكب الكبائر، فهو كافر لكنه بريء من الشرك. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣٥ - ١٣٦)، والفرق بين الفرق (ص ١٠٤)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٠٢).

(٦١) اليزيدية:

من فرق الإباضية، أتباع يزيد بن أبي أنيسة، قال بتولي المحكمة قبل الأزارقة، وتبرأ ممن بعدهم إلا الإباضية، وزعم أن الله سيبعث نبياً من العجم، وقال: كل ذنب صغير أو كبير فهو شرك. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣٦)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٠٣)، والبرهان (ص ٢٩).

(٦٢) الحارثية:

من فرق الإباضية، أتباع حارث بن يزيد الإباضي، وافقوا المعتزلة في القدر، وزعموا أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى إلا عبد الله بن إياض، وبعده حارث بن يزيد الإباضي. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٠٥)، والملل والنحل (١/ ١٣٦)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٠٤).

(٦٣) المطيعية:

أصحاب طاعة لا يراد بها الله تعالى، زعموا أنه يصح وجود طاعات ممن لا يريد الله تعالى بها، وافقوا في ذلك مذهب الهذيلية من المعتزلة. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٠٥)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٠٥).

(٦٤) العجاردة:

من فرق الخوارج، أتباع عبد الكريم بن عجرد، وكان من أتباع عطية بن الأسود، والعجاردة فرق كثيرة يجمعهم القول بأن الطفل يدعى إذا بلغ، وتجب البراءة منه قبل ذلك. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٩٣)، والملل والنحل (١/ ١٢٨)، ومقالات الإسلاميين (ص ٩٣)، والتنبيه والرد للملطي (ص ١٦٨)، والبرهان (ص ٢٣).

(٦٥) الميمونية:

من فرق العجاردة، أتباع ميمون بن خالد، وخالف العجاردة في إثباته القدر خيره وشره من العبد، وأن الله يريد الخير دون الشر، وحكى الكعبي عن الميمونية إنكارها لسورة يوسف من القرآن. انظر: الملل والنحل (١/ ١٢٩)، والبرهان (ص ٢٧).

(٦٦) الشعبية:

من فرق العجاردة، أتباع شعيب بن محمد، وكان مع ميمون بن خالد ثم برئ منه عندما أظهر القول بالقدر. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣١)، الفرق بين الفرق (ص ٩٥)، مقالات الإسلاميين (ص ٩٤).

(٦٧) الحازمية:

من فرق العجاردة، أتباع حازم بن علي، قالوا إن الله خالق أعمال العباد، ولا يكون في سلطانه إلا ما يشاء، ويحكى عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي رضي الله عنه، ولا يصرحون بالبراءة منه، ويصرحون بالبراءة في حق غيره. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣١).

(٦٨) الخازمية:

هكذا في نسخة «غ» وهم من فرق العجاردة - أيضاً - وهم أكثر عجاردة سجستان، خالفوا الخوارج في باب القدر والاستطاعة والمشية، وكفروا الميمونية وخالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٩٤) والأنساب للسمعاني (٥/ ١٧١).

(٦٩) الحمزية:

من فرق العجاردة، أتباع حمزة بن أدرك - وقيل أكر - وافق الميمونية في سائر بدعها إلا في أطفال المشركين فقال: إنهم في النار، وجوز إمامين في عصر واحد ما لم تجتمع الكلمة، ولم يقهر الأعداء. انظر: الملل

والنحل (١/١٢٩)، والفرق بين الفرق (ص٩٨)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٣)، والتنبيه والرد للملطي (ص٥٦).

(٧٠ و ٧١) المعلومية والمجهولية:

من فرق العجاردة، وكانوا في الأصل حازمية، إلا أن المعلومية قالت: من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به، وأن الفعل مخلوق للعبد، وأما المجهولية فقالت: من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها فقد عرف الله تعالى، وأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى. انظر: الملل والنحل (١/١٣٣ - ١٣٤)، والفرق بين الفرق (ص٩٧)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٦ - ٩٧)، والبرهان (ص٢٧).

(٧٢) الصلتية:

من فرق العجاردة، أتباع عثمان بن أبي الصلت، وقيل: الصلت بن أبي الصلت، خرج عن العجاردة بقوله: إن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام. انظر: الفرق بين الفرق (ص٩٧)، والملل والنحل (١/١٢٩)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٧)، والتنبيه والرد للملطي (ص٥٧)، والبرهان (ص٢٩).

(٧٣) الثعلبية:

أتباع ثعلبة بن عامر، كان مع عبد الكريم بن عجرد، إلى أن اختلفا في أمر الأطفال، فقال ثعلبة: إنا على ولايتهم صغاراً وكباراً حتى نرى منهم إنكاراً للحق ورضى بالجور، فتبرأت العجاردة من ثعلبة، وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا وإعطاءهم منها إذا افتقروا. انظر: الملل والنحل (١/١٣١)، والفرق بين الفرق (ص١٠٠)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٧)، والبرهان (ص٢٦).

(٧٤) الأخنسية :

من فرق الثعلبية، أتباع أخنس بن قيس، انفرد عنهم بقوله: أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة، إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه، أو كفر فأتبرأ منه، وقال بجواز تزويج المسلمات من مشركي قومهم. انظر: الملل والنحل (١/١٣٢)، والفرق بين الفرق (ص١٠١)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٧).

(٧٥) المعبدية :

من فرق الثعلبية، أتباع معبد بن عبد الرحمن، خالف الأخنسية في جواز تزويج المسلمات من مشرك، وخالف الثعلبية في أخذ الزكاة من العبيد. انظر: الملل والنحل (١/١٣٢)، والفرق بين الفرق (ص١٠١)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٨).

(٧٦) الشيبانية :

من فرق الثعلبية، أتباع شيبان بن سلمة، وافق الجهم في القول بالجبر. انظر: الملل والنحل (١/١٣٢)، والفرق بين الفرق (ص١٠٢)، ومقالات الإسلاميين (ص٩٨).

(٧٧) المكرمية :

من فرق الثعلبية، أتباع مكرم بن عبد الله العجلي، تفرد عن الثعلبية بقول تارك الصلاة كافر، لا من أجل تركه للصلاة، ولكن لجهله بالله تعالى. انظر: الفرق بين الفرق (ص١٠٣)، والملل والنحل (١/١٣٣)، ومقالات الإسلاميين (ص١٠٠).

(٧٨) المرجئة :

هم الذين أخرجوا العمل عن الإيمان، وأكثر فرق المرجئة تقول إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقد قسمهم الشهرستاني إلى أربعة أصناف:

مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة، وقسمهم الأشعري إلى اثني عشرة فرقة، وأشهر فرق المرجئة الجهمية والأشاعرة ومرجئة الفقهاء، وهذه الفرق الثلاثة انتشرت أقوالهم أكثر من بقية فرق المرجئة الأخرى. انظر: الملل والنحل (١/١٣٩)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٢)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٣٢)، والتنبيه والرد للملطي (ص ٤٧)، والبرهان (ص ٣٣).

(٧٩) العبيدية:

من فرق المرجئة، أتباع عبيد المكتتب، قال: إن ما دون الشرك مغفور لا محالة، والعبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات. انظر: الملل والنحل (١/١٤٠).

(٨٠) اليونسية:

من فرق المرجئة، أتباع يونس بن عون النميري، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله، والخضوع له، وترك الاستكبار عليه، والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان. انظر: الملل والنحل (١/١٤٠)، الفرق بين الفرق (ص ٢٠٢)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٣٤).

(٨١) الغسانية:

من فرق المرجئة، أتباع غسان الكوفي، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله، والإقرار بما أنزل الله، وبما جاء به الرسول ﷺ في الجملة دون تفصيل، والإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقال: (من قال): أعلم أن الله تعالى حرم الخنزير، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه هذه الشاة أم غيرها؟ كان مؤمناً. انظر: الملل والنحل (١/١٤١)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٣).

(٨٢) الثوبانية :

من فرق المرجئة، أتباع أبي ثوبان المرجئي، زعم أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى، وبرسله، ويكل ما يجوز في العقل أن يفعله، وما جاز في العقل تركه فليست معرفته من الإيمان، وآخر العمل كله عن الإيمان. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٤)، والملل والنحل (١/ ١٤٢)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٣٥)، والبرهان (ص ٤٤).

(٨٣) والتومية :

من فرق المرجئة، أتباع أبي معاذ التومني، زعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر، وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر. انظر: الملل والنحل (١/ ١٤٤)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٣)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٣٩).

(٨٤) النجارية :

من فرق الجبرية، أتباع الحسين بن محمد النجار، وافق المعتزلة في نفي الصفات، ووافق الأشعري في مسألة الكسب وقال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٩)، والملل والنحل (١/ ٨٨)، ومقالات الإسلاميين (ص ١٣٥)، والبرهان (ص ٣٩).

(٨٥) البرغوثية :

من فرق النجارية، أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، خالف النجارية في تسمية المكتسب فاعلاً، فامتنع منه وأطلقه النجار. انظر: الفرق بين الفرق (ص ١٠٩)، والملل والنحل (١/ ١٨٩).

(٨٦) الزعفرانية :

من فرق النجارية، أتباع الزعفراني، قالوا: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ثم يقول: الكلب خير ممن يقول

كلام الله مخلوق. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٩)، والملل والنحل (١/٨٩).

(٨٧) المستدركة:

من فرق النجارية، زعموا أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم، لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق، وقالوا هم بخلق القرآن. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٠)، والملل والنحل (١/٨٩).

(٨٨) الجبرية:

هم الذين يقولون إن العبد مجبور على أفعاله لا اختيار له، ولا يقدر على الفعل أصلاً، وأن الله تعالى جبر العباد على الإيمان أو الكفر. انظر: الملل والنحل (١/٧٩)، والبرهان للسكسكي (ص ٤٢ - ٤٣).

(٨٩) المشبهة:

هم الذين شبهوا ذات الله تعالى بذات غيره، وصفاته بصفات غيره، وهم طوائف كثيرة كالسبئية، والبيانىة والخطابية والكرامية وغيرهم. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٢٥ - ٢٣٠)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢٢١ و ٤٣٠ و ٤٩١ و ٥١٨ و ٥٢١ و ٥٦٤).

فهرس الموضوعات والمحتويات والفوائد

الصفحة

الموضوع

* الباب الثامن *

- ٥ في الفرق بين البدع والمصالح المرسله
- ٤١ ، ٥ قيام رمضان على قارئ واحد
- ٥ المصالح المرسله يرجع معناها إلى اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين
- ٧ - ٦ اختلاف أهل الأصول بالمصالح المرسله على أربعة أقوال:
- ٧ القول في الاستحسان راجع إلى الحكم بغير دليل
- ٧ المصالح المرسله ليست من البدع في ورد ولا صدر
- ٧ المعنى المناسب الذي يربط به الحكم ثلاثة أقسام:
- ٨ - أحدها: أن يشهد الشرع بقبوله
- ٨ - الثاني: ما شهد الشرع برده فلا سبيل إلى قبوله
- ٨ مذهب أهل التحسين والتقيح العقلي (وتعليق المحقق عليه)
- ٨ ما حكاه الغزالي أن بعض أكابر العلماء أنه دخل على سلطان فسأله عن
- ٩ - ٨ الوقاع في نهار رمضان... وتعليق المؤلف على فتيا العالم هذا
- ٩ قصة حنث الرشيد في يمين وفتوى مالك له
- ٩ ما حكاه ابن بشكوال أن الحكم أمير المؤمنين شاور الفقهاء في مسألة
- وطء إحدى كرائمه بـرمضان... وفتوى إسحاق بن إبراهيم له على قول
- ١٠ مالك...
- فتيا يحيى بن يحيى لعبد الرحمن بن الحكم في المسألة السابقة نفسها
- ١١ - ١٠ بالصيام شهرين متتابعين... وتعليق المؤلف على ذلك
- القسم الثالث: ما سكتت عنه الشواهد الخاصة فلم تشهد باعتباره ولا
- ١١ بإلغائه، فهذا على وجهين:

- أحدها: أن يرد نص على وفق ذلك المعنى كتعليل منع (القاتل الميرث
بالمعاملة) ١١
- الثاني: أن يلائم تصرفات الشرع وهو أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره
الشارع ١٢
- بسط الاستدلال المرسل المسمى بالمصالح المرسل بالأمثلة حتى يتبين وجهه: ١٢
- المثال الأول: اتفاق أصحاب رسول الله ﷺ على جمع القرآن في
المصحف ١٢ - ١٦
- قصة جمعه وما جاء فيها... ومقتل أهل اليمامة ١٢
- تتبع زيد بن ثابت لجمع القرآن ١٣
- حديث حذيفة بن اليمان كان يغازي في فتح أرمينية... ونسخ عثمان
للمصاحف في مصحف واحد ١٣ - ١٤
- امتناع ابن مسعود من طرح ما عنده عن القراءة المخالفة لمصاحف
عثمان ١٥
- كتابة العلم إذا خيف الاندراس... ورجاء المؤلف أن يكون كتابه من
هذا القليل ١٥ - ١٦
- المثال الثاني: اتفاق أصحاب رسول الله ﷺ على حد شارب الخمر ثمانين ١٦ - ١٨
قول العلماء: لم يكن في حد الشارب الخمر في زمان رسول ﷺ حدّ
مقدر ١٦
- وجه إجراء المسألة (حد شارب الخمر ثمانون) على الاستدلال المرسل . ١٧
قول علي: من سكر هذى ومن هذى افتري... وتخريجه ١٧
- المثال الثالث: أن الخلفاء الراشدين قضوا بتضمين الصناع ١٨ - ١٩
- قول علي: لا يصلح الناس إلا ذاك... وتخريجه من قبل المحقق ١٨
- وجه المصلحة - في قول علي السابق -: أن الناس لهم حاجة إلى
الصناع ١٨
- حديث: «لا ضرر ولا ضرار»... وتخريجه ١٨
- حديث: «لا تلقوا الركبان بالبيع» ١٨
- المثال الرابع: اختلاف العلماء بالضرب بالتهم ٢٠ - ٢٢
- اختلاف العلماء في الإقرار بالإكراه سواء كان الإكراه بالضرب أبو غيره؛
كما في حاشية المحقق ٢٠ ت

الموضوع

الصفحة

- الضرب له فائدتان... وعَدَّ له سحنون فائدة ثالثة ٢١
- قول الغزالي: وعلى الجملة فالمسألة في محل الاجتهاد ٢٢
- المثال الخامس: توظيف الإمام على الأغنياء ما يكفي من المال إذا افتقر بيت المال ٢٢ - ٢٥
- لو وطئ الكفار أرض الإسلام لوجب على الكافة بالنصرة وإذا دعاهم الإمام وجبت الإجابة ٢٤
- اختلاف العلماء في وجوب الجهاد على المسلمين في كل عام على مرتين ٢٤
- المثال السادس: اختلاف العلماء لو أراد الإمام أن يعاقب بأخذ المال على بعض الجنايات ٢٥ - ٢٨
- مشاطرة عمر بن الخطاب مال خالد بن الوليد ٢٥ - ٢٦
- العقوبة في المال في مذهب مالك ضربان ٢٦ - ٢٧
- إراقة عمر اللين المغشوش ٢٧
- حديث العتق بالمثلة ٢٨
- من مسائل مالك في المسألة: إذا اشترى مسلم من نصراني خمراً فإنها تكسر على المسلم ٢٨
- المثال السابع: لو طبق الحرام الأرض أو ناحية من الأرض يعسر الانتقال منها... ومست الحاجة إلى الزيادة على سد الرmq ٢٨ - ٢٩
- حكاية ابن العربي الاتفاق على جواز الشيع عند توالي المخمصة... وإنما اختلفوا إذا لم تتوال هل يجوز له الشيع أم لا؟ ٢٩
- بسط الغزالي هذا المسألة في الإحياء بسطاً شافياً وذكرها في كتبه الأصولية كالمنحول ٢٩
- المثال الثامن: جواز قتل الجماعة بالواحد، والمستند فيه المصلحة المرسله ٢٩ - ٣٠
- ما جاء عن عمر في ذلك... وتخريج ذلك ٢٩
- وجه المصلحة أن القتل معصوم ٣٠
- المثال التاسع: العلماء نقلوا الاتفاق على أن الإمامة الكبرى لا تنعقد إلا لمن نال رتبة الاجتهاد ٣١ - ٣٢
- إقامة الأمثل ممن ليس بمجتهد إذا خلا الزمان من مجتهد ٣١

- المثال العاشر: بيعة المفضول مع وجود الأفضل... وقول الغزالي: يتعين تقديم المجتهد ٣٢ - ٣٤
- إذا انعقدت الإمامة (البيعة) أو تولية العهد لمنفك عن رتبة الاجتهاد وقامت له الشوكة ٣٢
- إذا احتاج المسلمون إلى الإمام غير القرشي مع التعرض لإثارة الفتن واضطراب الأمور ٣٢ - ٣٤
- الثمرة المطلوبة من الإمامة تطفئة الفتن النائرة من تفرق الآراء المتنافرة ... ٣٣
- قول يحيى بن يحيى: البيعة خير من الفرقة ٣٣
- قصة مالك مع أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبد العزيز العمري ... ٣٣ - ٣٤
- هل يجوز خلع غير المستحق للإمامة؟ ٣٤
- حديث نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده... ٣٤
- قول ابن العربي في بيعة ابن عمر ليزيد بن معاوية ٣٤
- فصل ٣٥
- الأمثلة العشرة السابقة توضح الوجه العملي في المصالح المرسله وتبين اعتبار أمور: ٣٥
- أحدها: الملاءمة لمقاصد الشرع بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله ٣٥
- الثاني: أن عامة النظر فيها إنما هو فيما عقل معناه ٣٥
- عامة التعبدات لا يعقل لها معنى على التفصيل ٣٥، ٤٢
- الطهارات على اختلاف أنواعها قد اختص كل نوع منها بتعبد مخالف جداً لما يظهر لبادي الرأي ٣٦
- أوقات الصلوات لا مناسبة فيها لإقامة الصلوات فيها لاستواء الأوقات... وما يتعلق بالصلاة من إعلام وأذكار وعدد ركعات والسهو في الصلاة ٣٦
- النهي عن صلوات النوافل في أوقات مخصوصة ٣٦
- مشروعية الجماعة في بعض النوافل ٣٧
- غسل الميت والصلاة عليه ٣٧
- الصيام فيه من التعبدات غير المعقولة المعنى ٣٧
- هل التكاليف معللة بمصالح العباد؟ ٣٨

- أثر حذيفة: كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله فلا تعبدوها... ٣٨
- وتخريجه، ونحوه لابن سعد ٣٨
- التزام مالك في العبادات عدم الالتفات إلى المعاني وإن ظهرت لبادي الرأي وقوفاً مع ما فهم من مقصود الشارع... ودفاع المؤلف عن مالك ٣٩
- قول أحمد بن حنبل في مالك: إذا رأيت الرجل يبغض مالكا فاعلم أنه مبتدع ٣٩ - ٤٠
- قول أبي داود وابن مهدي وإبراهيم بن يحيى في الثناء على مالك وذم من وقع فيه ٤٠
- غير مالك موافق له في أن أصل العبادات عدم معقولية المعنى، وإن اختلفوا في بعض التفاصيل ٤٠
- الظاهرية لا يفرقون بين العبادات والعادات ٤٠
- الثالث: حاصل المصالح المرسله يرجع إلى حفظ أمر ضروري ورفع حرج لازم في الدين ٤٠ - ٤٣
- شرح المؤلف لعبارته السابقة: ٤٠ - ٤١
- رجوع المصالح المرسله إلى حفظ الضروري من باب ما لا يتم الواجب إلا به . ٤١
- رجوع المصالح المرسله إلى رفع حرج لازم وهو إما لاحق بالضروري وإما من الحاجي ٤١
- كون المصالح المرسله في الضروري من قبيل الوسائل ٤١
- كون المصالح المرسله في الحاجي من باب التخفيف ٤٢
- موضوع المصالح المرسله ما عقل معناه على التفصيل ٤٢
- التعبادات من حقيقتها أن لا يعقل معناها على التفصيل ٣٥، ٤٢
- العادات إذا دخل فيها الابتداء فإنما يدخلها من جهة ما فيها من التعبد لا بإطلاق^(١) ٤٢
- البدع في عامة أمرها لا تلائم مقاصد الشرع ٤٢
- العبادات ليس حكمها العادات في أن المسكوت عنه كالمأذون فيه ٤٢
- لا يمكن إحداث البدع من جهة المصالح المرسله ٤٣
- البدع من باب المقاصد لا من باب الوسائل ... ولا تعلق للمبتدع بباب المصالح المرسله إلا القسم المقر باتفاق العلماء ٤٣

(١) شرح ذلك المؤلف بتفصيل في المجلد الثاني، الباب السابع (٢/٤١٦).

- لم يكل الشارع شيئاً من التعبدات إلى آراء العباد فلم يبق إلا الوقوف عند ما
 ٤٣ حَذَّه
- ٤٤ فصل
- ٤٤ الاستحسان وتعلق أهله به
- * قول المؤلف: «فإن الاستحسان لا يكون إلا بمستحسن وهو إما العقل أو
 ٤٤ الشرع، وشرح المؤلف لذلك»
- قول من قال في الاستحسان: إنه ما يستحسنه المجتهد بعقله ويميل إليه برأيه . ٤٤
- قول الأصوليين (على التأويل الثاني) في الاستحسان: دليل ينقدح في نفس
 ٤٥ المجتهد لا تساعده العبارة عنه
- الأدلة التي استدل بها أهل التأويل الأولون: (أن العقل هو المستحسن) ٤٥
- أحدها: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ وقوله
 ٤٥ تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾
- حديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»... وبيان أنه موضوع
 مرفوعاً، ثابت موقوفاً؛ كما في الحاشية ٤٥ - ٤٦، ت، ٣٢٥
- الثالث: أن الأمة قد استحسنت دخول الحمام من غير تقدير أجره ٤٦
- مالك وأبو حنيفة يريان الاستحسان معتبراً في الأحكام ٤٧
- إنكار الشافعي للاستحسان بقوله: «من استحسّن فقد شرع» ٤٧، ٥٨
- قول مالك: الاستحسان تسعة أعشار العلم ٤٨
- قول أصبغ في الاستحسان: قد يكون أغلب من القياس ٤٨
- قول مالك: إن المفرق في القياس يكاد يفارق السنة ٤٨
- قول ابن العربي: الاستحسان إيثار ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء
 والترخص ٤٨
- قول بعض أهل المذهب بأن الاستحسان عند مالك: استعمال مصلحة جزئية في
 مقابلة قياسي كلي ٤٨
- قول ابن رشد: الاستحسان الذي يكثر استعماله حتى يكون أعم من القياس
 هو: ٤٨ - ٤٩
- إتيان المؤلف بأمثلة عشرة تبين (الفرق بين الاستحسان والقياس) ٤٩
- أحدها: أن يعدل بالمسألة عن نظائرها بدليل الكتاب ٤٩
- الثاني: أن يقول الحنفي: سور سباع الطير نجس، قياساً على سباع البهائم .. ٤٩ - ٥٠

الصفحة

الموضوع

- الثالث: أن أبا حنيفة قال: إذا شهد أربعة على رجل بالزنا، ولكن عيّن كل واحد جهة غير الجهة التي عيّنها غيره فالقياس أن لا يحد، ولكن استحسن حدّه ٥٠
- الرابع: أن مالك بن أنس من مذهبه أن يترك الدليل للعرف فإنه ردّ الأيمان للعرف ٥٠ - ٥١
- الخامس: ترك الدليل للمصلحة، كما في تضمين الأجير المشترك وإن لم يكن صانعاً ٥١ - ٥٢
- السادس: أنهم يحكون الإجماع على إيجاب العزم على من قطع ذنب بغلة القاضي ٥٢
- السابع: ترك مقتضى الدليل في اليسير لتفاهته ونزارته لرفع المشقة وإيثار التوسعة على الخلق ٥٢ - ٥٣
- الثامن: أن في العتبية من سماع أصبغ في الشريكين يطآن الأمة في طهر واحد، فتأتي بولده فينكر أحدهما الولد دون الآخر ٥٣ - ٥٤
- التاسع: استحسان الأمة دخول الحمام من غير تقدير أجره ولا تقدير مدة اللبث ولا تقدير الماء المستعمل ٥٤ - ٥٦
- نفي الغرر إنما يطلب تكملاً ورفعاً لما عسى أن يقع من نزاع فهو من الأمور المكملة ٥٤ - ٥٥
- قول العلماء: ولقد بالغ مالك في هذا الباب وأمعن فيه فجوّز أن يستأجر الأجير بطعامه ٥٥
- العاشر: أنهم قالوا: إن من جملة الاستحسان مراعاة خلاف العلماء، وهو أصل في مذهب مالك يبنى عليه مسائل كثيرة: ٥٦
- منها: أن الماء اليسير إذا حلت فيه النجاسة اليسيرة ولم تغير أحد أوصافه أنه لا يتوضأ به ٥٦
- منها: قولهم في النكاح الفاسد: يجب فسخه إن لم يتفق على فساده فيفسخ بطلاق ٥٦
- منها: من نسي تكبيرة الإحرام وكبر للركوع وكان مع الإمام ٥٦
- مسألة مراعاة الخلاف وما أصلها من الشريعة؟ وعلام تبنى من قواعد أصول الفقه؟ ٥٧

- كتابة أبي العباس بن القباب للمؤلف: وتضمن الكتاب المذكور عودة السؤال
 ٥٨ - ٦٥ في مسألة مراعاة الخلاف
- ومما جاء في هذا الكتاب: المرأة يتزوجها رجلان ولا يعلم الآخر بتقدم نكاح
 ٥٩ - ٦٠ غيره
- مسألة امرأة المفقود: إن قدم قبل نكاحها فهو أحق بها ٦٠ - ٦١
- ما روي عن عمر وعثمان في ذلك وتصحيح ابن عبد البر هذا النقل عن
 الخليفين عمر وعثمان ٦١
- مسألة رجلين حضرهما وقت الصلاة، فقام أحدهما فأوقع الصلاة بثوب نجس
 مجاناً، وقعد الآخر حتى خرج الوقت ثم صلاها بثوب طاهر ٦١ - ٦٢
- تصحيح الدارقطني لحديث: «لا تزوج المرأة المرأة» ٦٢
- تصحيح الدارقطني لحديث: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها» ٦٣
- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ ٦٣
- قول الصديق عليه السلام (في الرهبان): وسجد أقواماً زعموا أنهم حبسوا
 أنفسهم لله... وتخريجه ٦٤
- خروج المسألة المختلف فيها إلى أصل مختلف عنه ٦٥
- نهاية كتاب أبي العباس بن القباب للمؤلف ٦٥
- فصل ٦٦
- فإذا تقرّر هذا فلنرجع إلى ما احتجوا به أولاً ٦٦
- من حد الاستحسان بأنه: ما يستحسنه المجتهد بعقله ويميل إليه برأيه ٦٦
- حصر الصحابة نظرهم في الوقائع التي لا نصوص فيها في الاستنباط ٦٦
- أرباب البدع العملية أكثرهم لا يحبون أن يناظروا أحداً ولا يفاتحون عالماً ولا
 غيره ممّا يتدعون خوفاً من الفضيحة أن لا يجدوا مستنداً شرعياً ٦٧
- ما نقله الغزالي في استدراج الباطنية غيرهم إلى مذهبهم ٦٧
- الحد الثاني للاستحسان فقد رد بأنه لو فتح هذا الباب لبطلت الحجج وادعى
 كل من شاء ما شاء ٦٧ - ٦٨
- مناقشة المؤلف للأدلة التي استدل بها أهل التأويل الأولون (ص ٤٥) وهي ثلاثة: ٦٨
- الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾،
 وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ ٦٨ - ٦٩

الموضوع

الصفحة

- الدليل الثاني: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» لا حجة فيه من أوجه: ٦٩
- ١ - أن ظاهره يدل على أن ما رآه المسلمون بجملتهم حسناً فهو حسن .. ٦٩
- ٢ - أنه خبر واحد في مسألة قطعية فلا يسمع... ورد المحقق على المؤلف في مسألة خبر الواحد ٦٩
- ٣ - إذا لم يرد به أهل الإجماع وأريد به بعضهم فيلزم عليه استحسان العوام وهو باطل بإجماع ٦٩
- فصل ٦٩
- فإن قيل: أفليس في بعض الأحاديث ما يدل على الرجوع إلى ما لا يقع في القلب ويحيك في النفس ٧٠
- حديث: «دع ما يريك إلى ما لا يريك...» ٧١، ٧٠، ٨٥
- حديث: «البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع الناس عليه» ٧١
- حديث: «إذا سرتك حسناتك وساءتك سيئاتك فأنت مؤمن...» ٧٠
- حديث: «يا وابصة استفت قلبك واستفت نفسك، البر ما اطمأنت إليه النفس...» ٧١، ٨٥
- حديث: «ما أنكر قلبك فدعه» ٧٢
- أثر عبد الله: الإثم حوَّاز القلوب، فما حاك من شيء في قلبك فدعه ٧٢
- وقال أيضاً: الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات ٧٢
- أثر أبي الدرداء: إن الخير طمأنينة وإن الشر رية ٧٢
- أثر شريح: دع ما يريك إلى ما يريك، فوالله ما وجدت فقد شيء ٧٣
- هذه أدلة ظهر من معناها الرجوع في جملة من الأحكام الشرعية إلى ما يقع بالقلب ويهيجس بالنفس ويعرض بالخاطر، وإنه إذا اطمأنت النفس إليه فالإقدام عليه صحيح... ٧٣
- فالجواب: أن هذه الأحاديث وما كان في معناها قد زعم الطبري في «تهذيب الآثار» أن جماعة من السلف قالوا بتصحيحها والعمل بما دلَّ عليه ظاهرها ٧٣ - ٧٤
- العمل بحديث النفس والعارض في القلب ٧٤
- أمر الله لنبيه. أن يحكم بما أراه، لا بما رآه في قوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ ٧٤

- قول عمر: أيها الناس قد سُنت لكم السنن وفُرضت لكم الفرائض ٧٤
- قول ابن عباس: ما كان في القرآن من حلال أو حرام بين فهو كذلك ٧٤ - ٧٥
- قول مالك: قبض رسول الله ﷺ وقد تمّ هذا الأمر واستكمل ٧٥
- حديث جابر: «قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعدي...» ٧٥
- حديث أبي هريرة: «إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدي...» ٧٥
- حديث عبد الله بن عمرو: خرج رسول الله ﷺ يوماً وهم يجادلونه في القرآن، وفيه: «يا قوم على هذا هلك من كان قبلكم...» ٧٦
- قول أبي الدرداء: ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرّم فيه فهو حرام ٧٦
- قولهم: قد يكون قوله: «استفت قلبك» ممن ليس في مسألته نص من كتاب ولا سنة... قلنا: لا يجوز ذلك لأمر: ٧٧
- أحدها: أن كل ما لا نص فيه بعينه قد نصبت على حكمه دلالة... ٧٧
- الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فأمر المتنازعين بالرجوع إلى الله ورسوله... ٧٨
- الثالث: أن الله تعالى قال: ﴿فَتَشَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ فأمرهم بمسألة أهل الذكر ليخبروهم بالحق ٧٨
- الرابع: أن الله تعالى قال لنبيه احتجاجاً على من أنكر وحدانيته: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (٧) فأمرهم بالاعتبار بعبرته والاستدلال بأدلتها على صحة ما جاءهم به ٧٨
- ما حكاه الطبري عمّن تقدّم ثم اختار إعمال تلك الأحاديث (التي مضت ص ٧٠ وما بعدها) ٧٨
- التشريع التركي ٧٩
- ما كان من قبيل العادات من استعمال الماء والطعام والشراب والنكاح واللباس ٧٩
- حديث: «إني لأجد التمرة ساقطة على فراشي...» ٧٩
- من يريد خطبة امرأة فتخبره امرأة أنها قد أرضعته وإياها ٧٩ - ٨٠
- قول عمر فيما أشكل أمره في البيوع فلم يدر (أحلال) هو أم (حرام)؟ ٨٠
- إذا قال الرجل لامرأته: أنت علي حرام فسأل العلماء فاختلفوا عليه ٨٠
- في مسألة العلماء أن يبحث عن أحوالهم وأمانتهم ونصيحتهم ثم يقلد الأرجح ٨٠ - ٨١
- فصل ٨٢
- هل فتاوى القلوب وما اطمأنت إليه النفوس معتبر في الأحكام الشرعية؟ ٨٢

- كل مسألة تفتقر إلى نظرين: نظر في دليل الحكم ونظر في مناطه، وشرح المؤلف لذلك ٨٣
- وجوب الفور في الطهارة ٨٤
- من ملك لحم شاة ذكية حلَّ له أكله... أو ملك لحم شاة ميتة ٨٤ - ٨٥
- معنى الحديث: «استفت قلبك وإن أفتوك» ٨٥
- ظهور معنى المسألة (طمأنينة النفس أو ميل القلب للأحكام الشرعية) ٨٦
- * الباب التاسع *
- في السبب الذي لأجله افتترقت فرق المبتدعة عن جماعة أهل السنة ٨٧
- الآيات والأحاديث وصفا أهل البدعة بالفرقة ٨٧
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا...﴾ ٨٧
- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا﴾ ٨٧
- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ ٨٧
- حديث: «ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» ٨٧، ٩٧، ١٢٢
- التفرق ناشئ عن الاختلاف في المذاهب والآراء إن جعلنا التفرق معناه بالأبدان ٨٧
- وإن جعلنا معنى التفرق في المذاهب فهو الاختلاف كقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا...﴾ ٨٧
- الاختلاف له سببان: ٨٧
- أحدهما: لا كسب للعباد فيه، وهو الراجع إلى سابق القدر ٨٨
- الثاني: هو الكسبي؛ وهو المقصود بالكلام عليه في هذا الباب ٨٨
- شرح قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿٢٠﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ ٨٨
- قول مالك بن أنس: خلقهم ليكونوا فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير. ونحوه ٨٨
- عن الحسن ٨٨
- الاختلاف هاهنا ليس المقصود فيه الاختلاف في الصور، كالحسن والقيبح ٨٨
- الاختلاف المقصود هنا: الاختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات ٨٩
- الاختلاف الواقع بين الخلق على أوجه: ٨٨
- أحدها: الاختلاف في أصل النحلة، وهو قول جماعة من المفسرين ٨٩
- أصل هذا الاختلاف هو في التوحيد والتوجه للواحد الحق سبحانه. ٨٩ - ٩٠

- ومنهم من أقر بواجب الوجود الحق لكن على آراء مختلفة ٩٠
- قول عمر بن عبد العزيز في قوله تعالى: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ ٩١
- وعن مالك قال: الذين رحمهم لم يختلفوا ٩١
- قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ﴾... إلى قوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِآيَاتِهِ﴾ وشرح ذلك ٩١ - ٩٢
- حديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب...» .. ٩١
- قول زيد بن أسلم في قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ٩٢
- مما اختلف به السابقون: ٩٢
- اختلفوا في يوم الجمعة ٩٢
- اختلفوا في القبلة ٩٢
- اختلفوا في الصلاة ٩٢
- اختلفوا في الصيام ٩٢
- اختلفوا في إبراهيم عليه السلام ٩٢
- اختلفوا في عيسى عليه السلام ٩٣
- قول الحسن: أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم ٩٣
- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَرْجِعُوا فِي سُبُوهِ فَادَّعُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وشرح معنى الآية ٩٣ - ٩٤
- هل أهل الاختلاف في مسائل الاجتهاد داخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ خُتِلَفِينَ﴾؟ ٩٤
- الجواب: لا يصح أن يدخل تحت مقتضاها أهل هذا الاختلاف من أوجه: ٩٤
- أحدها: أن الآية اقتضت أن أهل الاختلاف المذكورين مبايعون لأهل الرحمن ٩٤
- الثاني: أنه قال فيها: ﴿وَلَا يَزَالُونَ خُتِلَفِينَ﴾ فظاهر هذا أن وصف ٩٤
- الاختلاف لازم لهم ٩٤
- الثالث: أنا نقطع بأن الخلاف في مسائل الاجتهاد واقع ممن حصل له ٩٤
- محض الرحمة وهم الصحابة ٩٤
- الرابع: أن جماعة من السلف الصالح جعلوا اختلاف الأمة في الفروع ٩٤
- ضرباً من ضروب الرحمة ٩٥
- قول القاسم بن محمد: لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في العمل ٩٥
- قول عمر بن عبد العزيز: لا تفعل فما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم ٩٥

- قول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا لأنه لو
 كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق ٩٦
- معنى قول عمر السابق ٩٦
- طلب النبي ﷺ من الصحابة أن يكتب لهم كتاباً لا يضلون بعده... واختلافهم
 عنده ٩٧ - ٩٨
- المراد بالمختلفين في الآية أهل البدع، وأن من رحم ربك أهل السنة كما، هو
 قول جماعة من المفسرين ٩٨
- الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العادة الجارية بين المتبحرين في
 علم الشريعة والدليل على ذلك ٩٨
- * قول المؤلف: «بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله
 أسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفترق» ٩٨
- أحدهما: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم
 والاجتهاد في الدين ولم يبلغ تلك الدرجة ٩٨ - ١٠٢
- حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس...» وشيء من
 معانيه ٩٩، ١٠٩، ١١١
- قول مالك بن أنس: بكى ربيعة يوماً بكاءً شديداً، ف قيل له: مصيبة نزلت بك؟
 فقال: لا، ولكن استفتي من لا علم عنده ٩٩ - ١٠٠
- حديث: «قبل الساعة سنون خداعات يصدق فيهن الكاذب، ويكذب فيهن
 الصادق ١٠٠
- قول عمر بن الخطاب: قد علمت متى يهلك الناس إذا جاء الفقه من قبل
 الصغير... وتخريجه ١٠٠
- قول ابن مسعود: لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم من أكابرهم... وتخريجه ١٠٠
- من المراد بالصغار في قول عمر: إذا جاء الفقه من قبل الصغير؟ ١٠٠
- قال ابن المبارك: هم أهل البدع ١٠٠
- قول الباجي: يحتمل أن يكون الأصغر من لا علم عنده ١٠١
- قول الحسن: العامل على غير علم كالسائر على غير الطريق ١٠١
- حديث: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم» ١٠١، ١١٤
- قول مكحول: تفقه الرعاع فساد الدنيا ١٠١

- قول الفريابي: كان سفيان الثوري إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم تغير وجهه... وفيه قول سفيان: كان العلم في العرب وفي سادات الناس ١٠٢
- الثاني من أسباب الخلاف: اتباع الهوى، ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم ١٠٢ - ١٠٨
- أهل الأهواء ردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم وأسأوا الظن بما صح عن النبي ﷺ، وحسنوا ظنهم بأرائهم الفاسدة ١٠٣
- الآخرون (من يغشى السلاطين) خرجوا عن الجادة إلى البنيات وإن كانت مخالفة لصلب الشريعة ١٠٣
- قصة محمد بن يحيى بن لبابة وقصة عزله عن الشورى لأشياء نقت عليه... ثم عودته مرة أخرى إلى تقلد الوثائق والشورى بعد إفتائه الناصر بجواز تغيير الحبس في (مجشر من أحباس المرضى بقرطبة بعدوة النهر) وتعقب المؤلف له من وجهين ١٠٣ - ١٠٦
- من اعتمد على تقليد قول غير محقق، أو رجح بغير معنى معتبر فقد خلع الرتبة واستند إلى غير شرع ١٠٦
- قول ابن عباس - وقد ذكرت الخوارج عنده -: يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه ١٠٧
- القرآن دلّ على ذمّ الهوى في قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ ١٠٧
- لم يأت في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم ١٠٧
- قول طاوس: ما ذكر الله هوى في القرآن إلا ذمّه ١٠٧
- قول إبراهيم النخعي: ما جعل الله في شيء منها (يعني: الأهواء) مثقال ذرة من خير ١٠٨
- قول ابن عباس: الهوى كله ضلالة ١٠٨
- الثالث من أسباب الخلاف: التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ، وأشباه ذلك، وهو التقليد المذموم ١٠٨ - ١١٠
- قول علي: إياكم والاستئذان بالرجال... وبيان شرحه ١٠٩
- فصل ١١١
- هذه الأسباب الثلاثة (يعني: أسباب الخلاف) راجعة في التحصيل إلى وجه واحد: وهو الجهل بمقاصد الشريعة والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت ١١١

الصفحة

الموضوع

- الخوارج خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الصيد المرمي ١١١
 عن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم فجعل يحدث نفسه: كيف
 تختلف هذه الأمة ونبينا واحد ١١١ - ١١٢
 قول ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيم أنزل . ١١٢
 فائدة معرفة سبب نزول الآيات ١١٢
 قول نافع: كان ابن عمر يرى الحرورية شرار خلق الله ١١٣
 قول سعيد بن جبير: مما يتبع الحرورية من المتشابه قول الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ
 بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ ١١٣
 قول نافع: إن ابن عمر كان إذا سئل عن الحرورية قال: يكفرون المسلمين
 ويستحلون دماءهم ١١٣
 - حديث رسول الله ﷺ في الخوارج: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من
 الرمية...» وفيه: «تحقرون صلاتكم مع صلاتهم...» وفيه أيضاً: «إن من
 ضئضي هذا قوماً يقرؤون القرآن» وفيه: «... يقتلون أهل الإسلام ويدعون
 أهل الأوثان» ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ٢٧٤
 اختلاف الأمة في تكفير الفرق أصحاب البدع العظمى ١١٥
 تعليق للمحقق مختصر في مسألة تكفير أهل البدع ١١٥ - ١١٦
 معاملة علي بن أبي طالب في قتاله الخوارج معاملة أهل الإسلام ١١٦
 ظهور معبد الجهني وغيره من أهل القدر ١١٧
 مسألة إثبات الصفات، وتعقب المحقق للمؤلف ١١٨
 مناظرة ابن عباس مع الخوارج ١١٨ - ١٢١ ، ١٧١ ، ٢٧٤
 احتجاج الخوارج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ١١٩ ، ١٧١ ، ٢٧٤
 فصل ٢٢٢
 حديث افتراق الأمم ورواياته ١٢٢
 * قول المؤلف: فإذا تقرر هذا تصدّى النظر في الحديث (يعني: حديث
 افتراق الأمم) في مسائل: ١٢٤
 إحداها: (المسألة الأولى) في حقيقة هذا الافتراق ١٢٤ - ١٢٦
 - الخلاف في المسائل الاجتهادية واقع من زمان الصحابة إلى الآن ... ١٢٥
 المسألة الثانية: إن هذه الفرق إن كانت افرقت بسبب موقع في العداوة
 والبغضاء فإما أن يكون راجعاً إلى أمر هو معصية غير بدعة، ومثاله أن يقع
 بين أهل الإسلام افتراق بسبب ديناوي... ١٢٦ - ١٢٩

- وإما أن يرجع إلى أمر هو بدعة كما افرق الخوارج من الأمة بيدعهم ١٢٧
- شرح المؤلف لعبارتيه السابقتين: ١٢٧
- الفرقة المذكورة إنما هي بسبب الابتداع في الشرع على الخصوص وعلى ذلك حمل الحديث من تكلم عليه من العلماء ١٢٩
- المسألة الثالثة: إن هذه الفرق تحتمل من جهة النظر أن يكونوا خارجين عن الملة بسبب ما أحدثوا، فهم قد فارقوا أهل الإسلام بإطلاق ... ١٢٩ - ١٣٦
- قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ لَيْعِنِكُمْ﴾ وهي عند العلماء منزلة في أهل القبلة وهم أهل البدع. ونقل المحقق اختلاف المفسرين في هذه الآية؛ كما في الحاشية ١٢٩ - ١٣٠
- حديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وتعليق للمحقق حول هذا الحديث ١٣٠ - ١٣١
- تفسير الحسن للحديث السابق ١٣١
- قوله ﷺ في الخوارج: «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم...» ١٣١
- اختلاف أهل العلم في قوله ﷺ: «يمرقون من الدين» ١٣١ - ١٣٢
- البدع منها ما هو كفر ومنها ما ليس بكفر ١٣٣
- لفظ الجنة من الألفاظ المجملة ١٣٣
- من أنكر الإجماع؟ والقياس ١٣٣ - ١٣٤
- تفصيل بعض متأخري الأصوليين في التكفير تفصيلاً في هذه الفرق ١٣٤
- قول السبئية والجناحية والغرابية ١٣٤
- المسألة الرابعة: إن هذه الأقوال المذكورة آناً مبنية على أن الفرق المذكورة في الحديث هي المبتدعة في قواعد العقائد على الخصوص ١٣٦ - ١٣٩
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ ١٣٦
- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ ١٣٦ ، ١٣٧
- الصراط المستقيم هو الشريعة على الخصوص ١٣٦
- قوله تعالى: ﴿قُلْ قَالُوا أَتُحَدِّثُكُمْ بِمَا لَا تُهْدِيكُمْ عَلَيْهِ سُبُلًا﴾ ١٣٧

الموضوع

الصفحة

- ذم الخوارج ١٣٧ ، ٢٧٤
استدلال الطرطوشي على أن البدع لا تختص بالعقائد بما جاء عن الصحابة
والتابعين وسائر العلماء من تسميتهم الأقوال والأفعال بدعاً ١٣٨
- قول مالك بن أبي عامر الأصبحي: ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس
إلا النداء بالصلاة، وسأل رجل أبا الدرداء: رحمك الله لو أن رسول الله ﷺ
بين أظهرنا هل ينكر شيئاً مما نحن عليه؟ ١٣٨
قول أبي الدرداء: والله ما أعرف منهم من أمر محمد إلا أنهم يصلون جميعاً ١٣٨
قول ابن عمر في صلاة الضحى: إنها بدعة ١٣٩
توجيه الطرطوشي لقول ابن عمر السابق في صلاة الضحى بأنها بدعة ١٣٩
المسألة الخامسة: إن هذه الفرق: إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية
في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة لا في جزئي من
الجزئيات. ١٣٩ - ١٤١
مسألة التحسين العقلي ١٤٠
يجري مجرى القاعدة الكلية كثيرة الجزئيات ١٤٠
قول عمر بن الخطاب: ثلاث يهدمن الدين: زلة عالم. ١٤٠
الكفار لهم بدع فرعية ولكنها في الضروريات. . . وما قاربها ١٤١
المسألة السادسة: إنا إذا قلنا بأن هذه الفرق كلها كفار - على قول من
قال به - أو يتقسمون إلى كافر وغيره فكيف يعدون من الأمة؟ ١٤٢ - ١٤٦
- هذا السؤال يحتمل أمرين: ١٤٢
أحدهما: أن نأخذ الحديث على ظاهره في كون هذه الفرق من الأمة ومن
أهل القبلة. ١٤٢
الاحتمال الثاني: أن نعدمهم من الأمة على طريقة لعلها تتمشى في
الموضع وذلك أن كل فرقة من الفرق تدعي الشريعة ١٤٣
استدلال الخوارج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ١٤٤ ، ١٧١
- حديث: «... فليزاد رجال عن حوذي كما يذاد البعير الضال...» ١٤٥
ما المراد بالأصحاب) بقوله ﷺ: «بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا
بعد؟» ١٤٦
المسألة السابعة في تعيين هذه الفرق: وهي مسألة - كما قال الطرطوشي -
طاشت فيها أحلام الخلق ١٤٦ - ١٦٧

- كبار الفرق الإسلامية ثمانية: (المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة،
والنجرية، والجبرية، والمشبهة، والناجية) ١٤٦
- المعتزلة وافترقت إلى عشرين فرقة ١٤٦ - ١٤٧
- الشيعة انقسموا أولاً ثلاث فرق: غلاة، وزيدية، وإمامية ١٤٧
- الغلاة من الشيعة ثمان عشرة فرقة ١٤٧ - ١٤٨
- الزيدية من الشيعة ثلاث فرق ١٤٨
- الإمامية من الشيعة فرقة واحدة ١٤٨
- الخوارج انقسمت سبع فرق ١٤٨
- المجاردة إحدى عشرة فرقة ١٤٨ - ١٤٩
- الثعلبية أربع فرق ١٤٩
- المرجئة خمس فرق ١٤٩
- النجرية ثلاث فرق ١٤٩
- الجبرية فرقة واحدة ١٤٩
- المشبهة فرقة واحدة ١٤٩
- أصول البدع أربعة عند جماعة من العلماء: الخوارج، والروافض، والقدرية،
والمرجئة ١٥٠
- قول يوسف بن أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة ١٥٠
- ما نقله المصنف عن أبي بكر الطرطوشي في شرح أن أصول البدع
أربعة ١٥٠ - ١٥٥ - ١٥١
- القديم والمحدث عند المعتزلة وتعليق للمحقق ١٥١
- الصلاح والإصلاح عند المعتزلة وتعليق للمحقق ١٥١ - ١٥٢، ٢٩٨
- نشأت المعتزلة أولاً بالبصرة ثم ببغداد كما قال المحقق ١٥٢
- تعقب المحقق للطرطوشي في سلوكه طريق المتكلمين في مسألة معرفة
حدوث العالم وإثبات الصانع ١٥٤
- * تعليق المصنف على كلام الطرطوشي الذي أورده من (ص ١٥٠ - ١٥٥)
بقوله: «غير أنه يبقى للنظر في كلامه مجالان»: ١٥٥
- أحدهما: أن ما اختاره من أنه ليس المراد الأجناس وإنما مراده مجرد
أعيان البدع ١٥٥
- الثاني: أن حاصل كلامه أن هذه الفرق لم تتعين بعد ١٥٥

الصفحة

الموضوع

- من حكم السُّر ١٥٦ - ١٥٧
- جواز تعيين أصحاب البدع الفاحشة ١٥٨
- بدعة الخوارج من البدع الفاحشة جدًّا ١٥٨
- قصة حذيفة مع سلمان وفيها: كان حذيفة بالمدائن فكان يذكر أشياء قالها رسول الله ﷺ لأناس من أصحابه في الغضب ١٥٨
- لا ينبغي للراسخ في العلم أن يقول: هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان... إلا في موطنين: ١٥٩
- أحدهما: حيث نبه الشرع على تعيينهم كالخوارج ١٥٩ - ١٦٥
- شي من حال الخوارج وخروجهم على علي بن أبي طالب وعلى من بعده كعمر بن عبد العزيز وغيره ١٥٩
- قصة عبادة بن قرط مع الأزارقة وهم صنف من الخوارج وقتلهم إياه ١٦٠
- حديث ابن عمر: «القدرية مجوس هذه الأمة...». وتعليق المحقق عليه .. ١٦٠
- حديث: «لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة...» وتعليق المحقق عليه .. ١٦١
- قول ابن عمر ليحيى بن يعمر حين أخبره أن القول بالقدر قد ظهر: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وهم برآء مني..... ١٦١
- حديث عمر بن الخطاب: «لا تجالسوا أهل القدر...» وتخرجه ١٦٢
- حديث زيد بن علي: «صنفان من أمتي لا سهم لهم في الإسلام...». .. ١٦٢
- وتخرجه ١٦٢
- حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً...». وتخرجه ١٦٣
- حديث مجاهد بن جبر: «سيكون من أمتي قدرية وزنديقية...». وتخرجه ١٦٣
- حديث عبد الله بن عمر: «سيكون في أمتي مسخ وخسف وهو في الزنديقية». وتخرجه ١٦٣
- قول أبي بن كعب: لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه. وتخرجه ... ١٦٣
- حديث: «لا تكلموا في القدر فإنه سرّ الله». وتخرجه ١٦٤
- جاءت أحاديث في المرجئة والجهمية والأشعرية لا تصح عن رسول الله ﷺ ١٦٤
- نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ﴿٩﴾ في أهل القدر ١٦٤
- حديث أبي هريرة قال: جاء مشركو قريش إلى النبي ﷺ يخاصمونهم في القدر فنزلت الآية: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ﴿٩﴾ ١٦٤ - ١٦٥

- الثاني: (أي: من أوجه جواز تعيين الفرق بأعيانها (انظر ص ١٥٩): حيث تكون
الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن
ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس ١٦٥
- اشتجار عمرو بن عبيد بالضلالة والبدع ١٦٥ - ١٦٦
- * قول المصنف: (فإذا فقد الأمران؛ أي: أمرى جواز تعيين الفرق بأعيانها) فلا
ينبغي أن يذكر ولا أن يعينوا وإن وجدوا ١٦٦
- قول الغزالي في بعض كتبه: أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب
جماعة من جهال أهل الحق أظهروا الحق في معرض التحدي والإدلاء ١٦٧
- المسألة الثامنة: خواص وعلامات تعرف بها الفرق وهي على قسمين: علامات
إجمالية، وعلامات تفصيلية ١٦٧ - ١٧٨
- العلامات الإجمالية ثلاثة: ١٦٧
- الخاصية الأولى: الفرقة التي نبه عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا
وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ
وَالْبَغْضَاءُ﴾، قال إبراهيم النخعي: هي الجدال والخصومات في الدين ١٦٧ - ١٧٠
- اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ إنما كان فيما أذن لهم من اجتهاد الرأي
والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصاً ١٦٨
- المسائل التي لا تحدث العداوة والبغضاء والفرقة والمسائل التي تحدث العداوة
والبغضاء والتدابير والقطيعة ١٦٩
- حديث عائشة: «يا عائشة، إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، من هم؟»
وتخرجه وبيان أنه ضعيف ١٦٩
- الإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف ١٧٠
- من صفات الخوارج قتلهم أهل الإسلام وتركهم أهل الأوثان ١٧٠
- الخاصية الثانية: هي التي نبه عليها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا
تَشَاءُ مِنْهُ﴾ فينت الآية أن أهل الزيغ يتبعون متشابهات القرآن ١٧١ - ١٧٢
- الخاصية الثالثة: اتباع الهوى، وهو الذي نبه عليه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي
قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ١٧٢
- أصل حدوث الفرق الجهل بمواقع السنة ١٧٣
- من هو العالم؟ ١٧٣

- وأما الخاصية الثانية فراجعة إلى العلماء الراسخين في العلم لأن معرفة الحكم والتشابه راجع إليهم ١٧٤ - ١٧٦
- نزول قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ في شأن نصارى نجران ١٧٥
- * وأما الخاصية الأولى فعامّة لجميع العقلاء من أهل الإسلام ١٧٦ - ١٧٧
- الخوارج كفروا الصحابة واذموا من مدحه الله ورسوله واتفق السلف الصالح على مدحهم، ومدحوا من اتفق السلف على ذمه كعبد الرحمن بن ملجم قاتل عليّ ١٧٦
- كلام عمرو بن عبيد في الحسن وابن سيرين ١٧٧
- كلام زعيم من زعماء أهل البدع في علم الشافعي وأبي حنيفة ١٧٧
- العلامة التفصيلية في كل فرقة فقد نبه عليها وأشار إلى جملة منها في الكتاب والسنة ١٧٨
- المسألة التاسعة: افتراق اليهود كافتراق النصارى على إحدى وسبعين فرقة ١٧٨ - ١٨٠
- كلام للمؤلف حول روايات الحديث: «إحدى وسبعين، أو اثنتين وسبعين» ١٧٩ - ١٨٠
- المسألة العاشرة: هذه الأمة ظهر فيها فرقة زائدة على الفرق الأخرى لليهود والنصارى ١٨٠ - ١٨٦
- هل في اليهود والنصارى فرقة ناجية أم لا؟ ١٨١، ١٨٦
- هل زادت هذه الأمة فرقة هالكة أم لا؟ ١٨١، ١٨٦
- حديث ابن مسعود: يا عبد الله بن مسعود... أتدري أي عرى الإيمان أوثق؟ وفيه: «... واختلف من كان قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة نجا منهم ثلاث وهلك سائرهما...» ١٨٢، ١٩٣
- قصة علي بن أبي طالب وسؤاله لرأس الجالوت وأسقف النصارى عن افتراق اليهود والنصارى ١٨٣
- تعليق للمحقق حول المراتب الدينية عند النصارى مثل: البطرك، والأسقف، والقسيس ١٨٤
- حديث: «إن واحدة من فرق اليهود وفرن النصارى في الجنة» ١٨٥
- أثر عبد الله: إن بني إسرائيل لما طال عليهم الأمد فقست قلوبهم اخترعوا كتاباً... ١٨٥
- المسألة الحادية عشرة: اتباع سنن الذين كانوا من قبلنا ١٨٦ - ١٨٩
- حديث: «لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر...» ١٨٦

- حديث: «يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط...» .. ١٨٧، ١٨٩
حيث أبي هريرة: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها...» ١٨٨
- المسألة الثانية عشرة: معنى إخبار النبي ﷺ أنها كلها في النار ١٨٩ - ١٩٢
تقرر في الأصول أن ما يتوعد الشرع عليه لخصوصه فهو كبيرة ١٨٩
هل الوعيد في قوله: «كلها في النار» أبدي أم لا؟ ١٨٩
أما المطلب الأول: فينبني على أن بعض البدع مخرجة من الإسلام أو ليست بمخرجة ١٨٩
وإذا قلنا بعدم التكفير فيحتمل على مذهب أهل السنة أمرين: ١٩٠
- أحدهما: نفوذ الوعيد من غير غفران ١٩٠
مسألة القاتل عمداً... وتعليق للمحقق في الحاشية ١٩٠ - ١٩١
قوله ابن رشد: من شرط صحة التوبة من مظالم العباد تحليلهم أو رد التبعات إليهم ١٩١
قول المؤلف: من شرط خروج القاتل من تباعة القتل مع التوبة لله استدراك ما فوت على المجني عليه ١٩١
قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ...﴾
وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ ١٩١
قول مالك: إن العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد أن لا يشرك بالله شيئاً رجوت له أرفع المنازل ١٩٢
المطلب الثاني: أن يكون مقيداً بأن يشاء الله تعالى إصلاهم في النار ١٩٢
المسألة الثالثة عشرة: قوله ﷺ: «إلا واحدة» قد أعطي بنصه أن الحق واحد لا يختلف إذ لو كان للحق فرق أيضاً لم يقل: «إلا واحدة» ١٩٣ - ١٩٥
قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ١٩٣
قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ ١٩٣
حديث ابن مسعود: «اختلف من كان قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة، نجا منها ثلاث وهلك سائرهما» [وتقدم في المسألة العاشرة ص ١٨٢] ١٩٣
جواب المؤلف عن هذا الحديث بقوله: فالجواب: ١٩٣
أولاً: إن ذلك الحديث لم تشترط الصحة في نقله إذ لم نجده في الكتب...
وتعليق للمحقق على هذا الكلام ١٩٣ - ١٩٤

الموضوع

الصفحة

- ثانياً: أن تلك الفرق إن عدت (هنالك ثلاثاً فإنما عدت هنا) واحدة لعدم الاختلاف بينهم في أصل الاتباع ١٩٤
- مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٩٤ - ١٩٥
- المسألة الرابعة عشرة: أن النبي ﷺ لم يعين من الفرق فرقة واحدة وإنما تعرض لعلها خاصة، وأشار إلى الفرقة الناجية حين سئل عنها، وإنما وقع ذلك كذلك ولم يكن الأمر بالعكس لأمر: ١٩٥ - ٢٠٢
- أحدها: أن تعيين الفرقة الناجية هو الآكد في البيان بالنسبة إلى تعبد المكلف والأحق بالذكر ١٩٥ - ١٩٦
- والثاني: أن ذلك أوجز لأنه إذا ذكرت نحلة الفرقة الناجية علم على البديهة أن ما سواها مما يخالفها ليس بناج ١٩٦
- والثالث: أن ذلك أحرى بالستر، كما تقدم في مسألة تعيين الفرق (ص ١٥٧) - ١٥٨
- حديث: «ما أنا عليه وأصحابي» ١٢٢، ١٩٦ - ١٩٧
- الكتاب والسنة هو الطريق المستقيم وما سواهما من الإجماع وغيره فنأشئ عنهما ١٩٧
- كل فرقة تنازع صاحبها في فرقة النجاة ١٩٧
- كل طائفة تتعلق باستدلالات من القرآن والسنة ١٩٨
- الخوارج يحتج بقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي...» ١٩٨
- القاعد يحتج بقوله: «عليكم بالجماعة...» ١٩٩
- المرجئ يحتج بقوله: «من قال: لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه...» ١٩٩
- القدري يحتج بقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلِيًّا﴾. وفي الحديث: «كل مولود يولد على الفطرة...» ٢٠٠
- المنفوض يحتج بقوله تعالى: ﴿وَقَسِمْ وَمَا سَوَّيْنَاهَا ۚ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۚ﴾ ٢٠٠
- الرافضة تحتج بقوله ﷺ: «ليردن الحوض أقوام ثم ليختلجن دوني...» ٢٠٠
- ويحتجون في تقديم علي بقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى...»
- «من كنت مولاه فعلي مولاه» ٢٠٠ - ٢٠١
- الجميع محومون - في زعمهم - على الانتظام في سلك الفرق الناجية ٢٠١

- فعل كل واحدة من تلك الفرق تستمسك ببعض تلك الأدلة وترد ما سواها إليها ٢٠١ - ٢٠٢
- طريقة الصحابة ظاهرة في الأزمنة المتقدمة ٢٠٢
- المسألة الخامسة عشر: أنه ﷺ قال: «كلها في النار إلا واحدة، وحتم ذلك، وقُدِّم أنه لا يعد من الفرق إلا المخالف في أمر كلي وقاعدة عامة .. ٢٠٢ - ٢٠٦
- قول المؤلف: وبيان: أنه (يعني: حديث افتراق الأمم) تعرض لذكر الطرفين الواضحين: ٢٠٣
- أحدهما: طرف السلامة والنجاة من غير داخله شبهة ولا إمام بدعة ٢٠٣
- طرف الإغراق في البدعة وهو الذي تكون فيه البدعة كلية ٢٠٣
- الخير والشر مراتب بعضها أعلى من بعض ٢٠٣
- قصة استخلاف أبي بكر الصديق عمر بن الخطاب ٢٠٤
- نزول قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَتَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَنْعَمْتُمْ بِهَا﴾ في الكفار ٢٠٥ - ٢٠٦
- المبتدعة الابتداع الجزئي لا يبلغ مبلغ أهل البدع في الكليات ٢٠٦
- المسألة السادسة عشرة: أن رواية من روى في تفسير الفرقة الناجية: (وهي الجماعة) محتاجة إلى التفسير. ٢٠٦ - ٢١٧
- معنى لفظ (الجماعة) من حيث المراد به في إطلاق الشرع محتاج إلى التفسير .. ٢٠٦
- ما جاء في أحاديث كثيرة في تفسير لفظ (الجماعة): ٢٠٦
- حديث ابن عباس: «من رأى من أميره... فإنه من فارق الجماعة شبراً...» ... ٢٠٧
- حديث حذيفة قال: قلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر... وفيه: «تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم» ٢٠٧
- حديث عمر بن الخطاب: «أوصيكم بأصحابي...»، وفيه: «... عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة...» ٢٠٧ - ٢٠٨
- حديث ابن عباس: «يد الله مع الجماعة»، ومثله عن ابن عمر ٢٠٨
- حديث أبي ذر: «من فارق الجماعة قيد شبر...» ٢٠٨
- حديث عرفجة: «ستكون في أمتي هنات وهنات فمن أَرَادَ أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع...» ٢٠٩
- اختلاف الناس في معنى الجماعة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال: ٢٠٩
- أحدها: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام وهو الذي يدل عليه كلام أبي غالب... ٢٠٩

الموضوع

الصفحة

- أبو مسعود الأنصاري وعبد الله بن مسعود مَن قال هذا القول ٢٠٩
 أثر أبي مسعود الأنصاري - لما قتل عثمان - سئل عن الفتنة، فقال: عليك
 بالجماعة..... ٢٠٩
- قول أبي مسعود الأنصاري أيضاً: إياك والفرقة ٢١٠
- قول ابن مسعود: عليكم بالسمع والطاعة والجماعة ٢١٠
 وعن الحسين قيل له: أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ؟ فقال: إي والله.... ما
 كان الله ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة ٢١٠
- قول المؤلف: فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماءها
 وأهل الشريعة ٢١٠
- والثاني: أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين فمن خرج عما عليه جماعة
 علماء الأمة مات ميتة الجاهلية ٢١٠
- ممن قال بهذا القول: عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وجماعة من
 السلف وهو رأي الأصوليين ٢١١
- قول ابن المبارك لما سئل عن الجماعة الذين ينبغي أن يقتدى بهم؟ قال: أبو
 بكر وعمر ٢١١، ٢١٧
- قول المسيب بن واضح: كانوا إذا جاءهم شيء من القضاء ليس في كتاب الله
 ولا سنة رسوله ﷺ ٢١٢
- * قول المؤلف: «فعلى هذا القول لا مدخل في هذا السواد لمن ليس بعالم
 المجتهد...» ٢١٢
- والثالث: أن الجماعة هي جماعة الصحابة على الخصوص فإنهم الذين
 أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، ممن قال بهذا القول عمر بن عبد العزيز ٢١٢
- قول عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده
 سنناً...» ٢١٣
- * قول المؤلف: «فعلى هذا القول لفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في
 قوله ﷺ: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي» ٢١٣
- حديث: «فعلیکم بستي وسنة الخلفاء الراشدين...» ٢١٣ - ٢١٤
- الرابع: إن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر فواجب
 على غيرهم من أهل الملل وأتباعهم ٢١٤

- قول الشافعي: الجماعة لا تكون فيها غفلة عن معنى كتاب الله، ولا سنة ولا قياس ٢١٤
- * قول المؤلف: «وكان هذا القول راجع إلى الثاني وهو يقتضي أيضاً ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول وهو الأظهر» ٢١٤
- والخامس: ما اختاره الطبري الإمام من أن الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير ٢١٤ - ٢١٥
- قول الطبري: وأما الجماعة التي إذا اجتمعت على الرضى بتقديم أمير كان المفارق لها ميتاً ميتة جاهلية. ٢١٥
- قول عمر بن الخطاب - حين طعن - لصهيب: صل بالناس ثلاثاً... فإن بايع خمسة ونكص رجل ٢١٦
- * قول المؤلف: «وحاصله أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة» ٢١٦
- * قول المؤلف: «فهذه خمسة أقوال دائرة على اعتبار أهل السنة والاتباع وأنهم المرادون بالاتباع» ٢١٦
- المسألة السابعة عشرة: وذلك أن الجميع اتفقوا على اعتبارهم أهل العلم والاجتهاد سواء ضموإ إليهم العوام أم لا؟ ٢١٧ - ٢١٩
- لو تمالأ العوام على مخالفة العلماء فهل لمخالفتهم اعتبار ٢١٧
- العلماء هم السواد الأعظم وإن قلّوا ٢١٧
- لو خلا الزمان عن مجتهد ٢١٧
- غلط من ظن أن الجماعة هي جماعة الناس وإن لم يكن فيهم عالم ٢١٩
- المسألة الثامنة عشرة: في بيان معنى قوله ﷺ: «وإنه سيخرج في أمّتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه...» ٢١٩ - ٢٢٢
- أهل الأهواء حكموا العقول مجردة، وشركوها مع الشرع في التحسين والتقيح... وقالوا: يجب على الله كذا ولا يجوز أن يفعل كذا ٢٢٠
- قال القتيبي: وقد اعترض على كتاب الله تعالى بالطعن ملحدون، ولغوا فيه وهجروه، واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله بأفهام كليلة، وأبصار عليّة ٢٢٠ - ٢٢٢
- ابن قتيبة ردّ على من ادّعى التناقض في الكتاب والسنة في كتابين ٢٢٢
- أهل الأهواء إذا استحكمت فيهم أهواؤهم لم يبالوا بشيء ٢٢٢

الموضوع

الصفحة

- المسألة التاسعة عشرة: أن قوله ﷺ: «تتجارى بهم تلك الأهواء» فيه الإشارة
ب(تلك) فلا تكون الإشارة إلى غير مذكور ولا محال بها على غير معلوم ٢٢٢ - ٢٢٣
- المسألة العشرون: قوله ﷺ: «وإنه سيخرج في أمتي أقوام على وصف كذا»،
يحتمل أمرين: ٢٢٣ - ٢٢٩
- أحدهما: أن يريد أن كل من دخل من أمته في هوى من تلك الأهواء ٢٢٣
- والثاني: أن يريد أن من أمته من يكون عند دخوله في البدعة مشرب القلب بها ٢٢٣
- * قول المؤلف: «والذي يدل على صحة الأول ما تقدم من النقل المقتضي
بحجز التوبة عن صاحب البدعة على العموم» ٢٢٣ - ٢٢٤
- قول الشافعي: مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب فيه مثل المجنون الذي عولج
حتى برئ ٢٢٤
- * قول المؤلف: «ويدل على صحة الثاني أن ما تقدم من النقل لا يدل على أن
لا توبة له أصلاً لأن العقل لا يجوز ذلك» ٢٢٤
- توبة ورجوع من كان عاملاً ببدع ٢٢٤ - ٢٢٥
- * قول المؤلف: «والثاني هو الظاهر؛ لأن الحديث أعطى أوله أن الأمة تفرق
ذلك الافتراق من غير إشعار بإشراب أو عدمه» ٢٢٥
- عودة إلى شرح حديث: «وإنه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء
كما يتجارى الكلب بصاحبه» ٢٢٥ - ٢٢٦
- التجاري المشبه بالكلب لا يبلغه كل صاحب بدعة ٢٢٦
- الفرق بين من أشرب قلبه بدعة من البدع ذلك الإشراب وبين من لم يبلغه ممن
هو معدود في الفرق أحد أمرين: ٢٢٦
- إما أن يقال: إن الذي أشربها من شأنه أن يدعو إلى بدعته فيظهر بسببها
الموالة والمعاداة، والذي لم يشربها لا يدعو إليها، ولا ينتصب للدعاء
إليها. ٢٢٦ - ٢٢٧
- وإما أن يقال: إن من أشربها ناصب عليها بالدعوة المقترنة بالخروج عن
الجماعة والسواد الأعظم ٢٢٧
- ما حكاه ابن العربي في العواصم عن القشيري في قصته مع الحنابلة ... ٢٢٧ - ٢٢٨
- إذا لم تبلغ البدعة بصاحبها أن يناصب هذه المناصبه فهو غير مشرب حبها في
قلبه ٢٢٩

- المسألة الحادية والعشرون: أن هذا الإشراب المشار إليه هل يختص ببعض البدع دون بعض، أم لا يختص؟ ٢٢٩ - ٢٣٣
- هل بعض البدع من شأنها أن تشرب قلب صاحبها جداً، ومنها لا يكون كذلك؟ ٢٢٩
- هل يتجارى ذلك [الإشراب] في كل بدعة على العموم فيكون من أهلها من أشربت قلبه ومنهم من لم تشرب ذلك الإشراب؟ ٢٢٩
- بدعة القدر ٢٣٠
- بدعة الظاهرية ٢٣٠
- تعليق للمحقق حول بدعة الظاهرية عند المؤلف ٢٣٠
- بدعة التزام الدعاء بأثر الصلوات دائماً على الهيئة الاجتماعية ٢٣١
- حكاية أبي عبد الله مجاهد العابد مع رجل من عظماء الدولة ٢٣١ - ٢٣٢
- حكاية ولد ابن الصقر مع المرتضى لما رد على الخطيب في خطبته وكذبه حين فاه باسم المهدي وعصمته ٢٣٢ - ٢٣٣
- المسألة الثانية والعشرون: داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإن أصل الكلب واقع بالكلب ٢٣٣ - ٢٣٨
- نهى السلف عن مجالسة ومكالمة وسماع كلام أهل البدع ٢٣٤
- قول ابن مسعود: من أحب أن يكرم دينه فليعتزل مخالطة السلطان ومجالسة أصحاب الأهواء ٢٣٤
- حكاية حميد الأعرج ومجاهد مع غيلان ٢٣٤ - ٢٣٥
- قصة عمرو بن عبيد مع ابن سيرين ٢٣٥ - ٢٣٦
- قول بعضهم: كنت أمشي مع عمرو بن عبيد فرآني ابن عون فأعرض عني شهرين ٢٣٦
- قصة عمرو بن عبيد مع ابن عون ٢٣٦
- رواية حماد بن يزيد عن عبد الكريم بن أبي المخارق حديثاً واحداً ٢٣٦
- قول إبراهيم لمحمد بن السائب: لا تقرنا ما دمت على رأيك هذا. وكان مرجئاً ٢٣٧
- قول سعيد بن جبير لحمد بن زيد: لا تجالس (طلقاً) فإنه مرجئ ٢٣٧
- قول محمد بن واسع: رأيت صفوان بن محرز وقريب منه شبيهة فرأهم يتجادلون فرأيت قائماً ينفض ٢٣٧
- قول أيوب قال: دخل رجل على محمد بن سيرين فقال: يا أبا بكر أقرأ عليك آية من كتاب الله...؟ فوضع إصبعه في أذنيه... وفيه: إني والله لو ظننت أن قلبي يثبت على ما هو عليه ما باليت أن يقرأ ٢٣٧ - ٢٣٨

الموضوع	الصفحة
---------	--------

- قول الأوزاعي: لا تمكنوا صاحب بدعة من جدل فيورث قلوبكم من فتنته ٢٣٨
- المسألة الثالثة والعشرون: التنبيه على السبب في بُعْد صاحب البدعة عن التوبة ٢٣٨ - ٢٣٩
- المسألة الرابعة والعشرون: أن من تلك الفرق من لا يشرب هوى البدعة ذلك الإشراب فإذاً يمكن فيه التوبة ٢٣٩ - ٢٤١
- المسألة الخامسة والعشرون: جاء في بعض روايات الحديث: (أعظمها فتنه الذين يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال، فجعل أعظم تلك الفرق فتنه على الأمة أهل القياس ولا كل قياس، بل القياس على غير أصل) ٢٤١ - ٢٤٥
- الآثار التي جاءت في ذم الرأي لا يمكن أن يكون المقصود فيها ذم الاجتهاد على الأصول ٢٤٣
- مخالفة الأصول على قسمين: ٢٤٣
- أحدهما: أن يخالف أصلاً مخالفة ظاهرة من غير استمساك بأصل آخر ٢٤٣
- الثاني: أن يخالف الأصل بنوع من التأويل هو فيه مخطئ ٢٤٣ - ٢٤٤
- تعليق للمحقق حول انقسام القياس عند الأصوليين إلى ثلاثة أقسام ٢٤٣
- المسألة السادسة والعشرون: تعيين الفرق الناجية ٢٤٥ - ٢٤٧
- وقع في جواب النبي ﷺ تعيين وصف الفرق الناجية لا تعيين الموصوف ٢٤٥
- بيّن النبي ﷺ لهم الوصف الذي به صارت ناجية بقوله: «ما أنا عليه وأصحابي...» ٢٤٥
- الأولى في سؤال الصحابة للنبي ﷺ حول الفرق الناجية ٢٤٦ - ٢٤٧

الباب العاشر

في بيان معنى الصراط المستقيم

- الذي انحرفت عنه سبيل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان ٢٤٩
- الوجه الأول: كل طائفة تدّعي أنها على الصراط المستقيم وأن ما سواها منحرف عن الجادة.. حتى أشكلت المسألة على كل من نظر فيها... فتحرير النظر حتى تتضح الفرق الناجية... من أغمض المسائل ٢٤٩
- الوجه الثاني: أن الطريق المستقيم لو تعيّن بالنسبة إلى من بعد الصحابة لم يقع اختلاف أصلاً ٢٤٩
- الوجه الثالث: أن البدع لا تقع من راسخ في العلم وإنما تقع ممن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرفين في أدلتها ٢٥٠

- من علامات الخروج عن الجماعة: ٢٥٠
- * الفرقة المنبه عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ ٢٥٠
- * اتباع ما تشابه من الأدلة وكل فرقة ترمي صاحبها بذلك وأنها هي التي اتبعت أم الكتاب ٢٥٠
- * اتباع الهوى وهو الذي ترمي به كل فرقة صاحبها وتبرئ نفسها منه ٢٥٠
- الوجه الرابع: من مقاصد الشرع الستر على هذه الأمة ٢٥١
- الوجه الخامس: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ لَخَلْقُهُمْ ٢٥١ - ٢٥٢
- يرتفع ٢٥٢
- تعيين الفرقة الناجية بالنسبة إلينا اجتهادي لا ينقطع الخلاف فيه ٢٥٢
- الإحداث في الشريعة يقع إما من جهة الجهل وإما من جهة تحسين الظن بالعقل وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق، وهذا الحصر بحسب الاستقراء من الكتاب والسنة ٢٥٢
- الجهات الثلاث: (الجهل، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوى) قد تنفرد وقد تجتمع ٢٥٢
- الجهات الثلاث السابقة يحصل منها أربعة أنواع من أسباب الإحداث في الشريعة: .. ٢٥٣
- * النوع الأول: الجهل بأدوات الفهم ٢٥٣ - ٢٦٥
- أنزل الله القرآن عربياً لا عجمة فيه قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، وقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ ٢٥٣
- العام والخاص ٢٥٤
- أمثلة على العام والخاص ٢٥٤ - ٢٥٥
- على الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران: ٢٥٧
- أحدهما: أن لا يتكلم في شيء حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب ٢٥٧ - ٢٥٨
- قول الشافعي: فمن جهل هذا من لسانها - يعني: لسان العرب - وبلسانها نزل القرآن وجاءت السنة به فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه ٢٥٧
- قليل للحسن: أرايت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقته؟ ... ٢٥٨
- وقال الحسن: أهلكتهم العجمة يتأولون القرآن على غير تأويله ٢٥٨

الموضوع

الصفحة

- الأمر الثاني: إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ أو معنى فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية. ٢٥٨
- قول ابن عباس: كنت لا أدري ما: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ حتى أتاني أعرابيان. ٢٥٩
- عن عمر أنه سأل وهو على المنبر عن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُ عَلَى غُرُوقٍ﴾. ٢٥٩
- قول الشافعي: لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً. ٢٥٩ - ٢٦٠
- يلزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة أن يتعلم الكلام الذي به أدبت وأن لا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه ممن يستحق النظر. ٢٦٠
- حديث: «خير الناس ذو القلب المخموم واللسان الصادق». وتخرجه من قبل المحقق. ٢٦٠
- حديث: إن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أيدالك الرجل امرأته؟ قال: «نعم إذا كان ملفحاً...». وتخرجه وبيان ضعفه من قبل المحقق. ٢٦١
- سنة أمثلة على خطأ من تكلم في الشريعة برأيه لا بلسانها: ٢٦١
- أحدهما: قول جابر الجعفي في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبْنِى﴾ أن تأويل هذه الآية لم يجئ بعد، وكذب فإنه أراد بذلك مذهب الرافضة... وتكذيب سفيان له. ٢٦١
- والثاني: قول من زعم أنه يجوز للرجل نكاح تسع من الحرائر مستندلاً بقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَفَلْتُمْ وَرَبِّكُمْ﴾. ٢٦٢
- والثالث: قول من زعم أن المحرم من الخنزير إنما هو اللحم، وأما الشحم فحلال. ٢٦٢
- والرابع: قول من قال: إن كل شيء فإن حتى ذات الباري - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - ما عدا الوجه بدليل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. ٢٦٢ - ٢٦٣
- والخامس: قول من زعم أن الله جنباً مستندلاً بقوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَبْرَةٍ عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ وهذا لا معنى للجنب فيه لا حقيقة ولا مجازاً... وتعليق للمحقق في موافقة المؤلف. ٢٦٣ - ٢٦٤
- والسادس: قول من قال في قول النبي ﷺ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر» إن هذا الذي في الحديث هو مذهب الدهرية، ولم يعرف أن المعنى: لا تسبوا الدهر إذا أصابتكم المصائب... ٢٦٤

- فصل ٢٦٦
- * النوع الثاني: (من أسباب الإحداث في الشريعة): الجهل بمقاصد الشرع،
اعلم أن الله تعالى أنزل الشريعة على رسوله ﷺ فيها تبيان كل شيء ٢٦٦ - ٢٨١
ولم يمت رسول الله ﷺ حتى كمل الدين بشهادة الله تعالى بذلك بقوله: ﴿أَلْيَوْمَ
أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ٢٦٦
شرح قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ ... ٢٦٦ - ٢٦٨
القرآن مبرراً عن الاختلاف والقضاء وهو بريء من الاختلاف، ويصدق بعضه
بعضاً من جهة اللفظ ومن جهة المعنى: ٢٦٨
- فأما جهة اللفظ فإن الفصاحة فيه متوازرة مطردة بخلاف كلام المخلوق ٢٦٨ - ٢٦٩
- وأما جهة المعنى، فإنه معاني القرآن على كثرتها أو على تكرارها بحسب
مقتضيات الأحوال
قول سهل بن حنيف يوم صفين وحكم الحكمين: «يا أيها الناس اتهموا رأيكم،
فلقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ يوم أبي جندل ولو نستطيع أن نرد على
رسول الله أمره لرددناه، وإيم الله ما وضعنا سيوفنا...» ٢٦٩
وجه الشاهد من الحديث أمران: ٢٧٠ - ٢٧٠
قوله: «اتهموا الرأي» ٢٧٠
قوله: «والله ما وضعنا سيوفنا» ٢٧٠
قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام لما سمعه يقرأ سورة
الفرقان... ٢٧٠
الاختلاف بين المكلفين في بعض معاني نقل الشرع أو مسائله لا يستلزم أن
يكون في نفسه اختلاف القرآن في نفسه لا اختلاف فيه ٢٧١
القرآن حكم بين جميع المختلفين، لأنه يقرر معنى هو الحق، والحق لا يختلف
في نفسه ٢٧١
الصحابه كانوا إذا اختلفوا في مسألة ردوها إلى الكتاب والسنة ٢٧١
* قول المؤلف: فعلى الناظر في الشريعة أمران: ٢٧٢
أحدها: أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان ويعتبرها اعتباراً كلياً في
العبادات والعادات ٢٧٢
والثاني: أن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا
بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهيع واحد ٢٧٢

- * تعليق المؤلف على كلام الأمرين السابقين بقوله: ٢٧٣
- فأما الأمر الأول: فهو الذي أغفله المبتدعون فدخل عليهم بسبب ذلك
- الاستدراك على الشرع ٢٧٣
- وأما الأمر الثاني: فإن قوماً أغفلوه أيضاً ولم ينعموا النظر حتى اختلف عليهم
- الفهم في القرآن والسنة ٢٧٣ - ٢٧٤
- عدم فهم الخوارج للقرآن ٢٧٤
- أمثلة عشرة في خطأ فهم النصوص الشرعية من آيات وأحاديث: ٢٧٤
- أحدها: قول من قال: إن قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ۖ﴾
- يتناقض مع ٢٧٤
- الثاني: قول من قال في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا
- جَانٌّ ۖ﴾ مضاف لقوله ٢٧٤
- الثالث: قول من قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ...﴾
- إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ...﴾: إن هذا صريح في
- أن الأرض مخلوقة قبل السماء ٢٧٥
- ما أورده نافع بن الأزرق أو غيره على ابن عباس من أشياء في القرآن تختلف
- عليه ٢٧٥
- الرابع: قول من قال: إن قول النبي ﷺ: «إن الله لما خلق آدم مسح ظهره
- بيمينه...» مخالف ٢٧٦ - ٢٧٧
- الخامس: قول من قال أن رجلاً قال: يا رسول الله نشدتك الله إلا ما قضيت
- بيننا بكتاب الله... هو مخالف ٢٧٧ - ٢٧٨
- السادس: قول من زعم أن قوله تعالى في الإماماء: ﴿فَإِنْ آتَيْكَ فِتْنَةٌ
- فَعَلَّيْهَا نَصْفٌ مَّا عَلَى الْمُخَصَّصَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ لا يعقل مع ما جاء في
- الحديث ٢٧٨ - ٢٧٩
- السابع: قولهم: إن الحديث جاء بأن المرأة لا تنكح على عمتها ولا على
- خالتها ٢٧٩
- الثامن: قول من قال: إن قوله ﷺ: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم»
- مخالف لقوله: «من توضأ يوم الجمعة» ٢٧٩ - ٢٨٠
- التاسع: قولهم: جاء في الحديث: «صلة الرحم تزيد في العمر»، والله تعالى
- يقول: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ ٢٨٠

العاشر: قالوا في الحديث: أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة.	٢٨١
فصل	٢٨٢
* النوع الثالث: (من أسباب الإحداث في الشريعة) تحكيم العقل وتحسين الظن به	٢٨٢ - ٣٠٧
- أقسام المعلومات عند العقلاء:	٢٨٣
قسم ضروري: لا يمكن التشكيك فيه كعلم الإنسان بوجوه	٢٨٣
قسم: لا يعلمه ألبتة إلا أن يعلم به أو يجعل له طريق إلى العلم به	٢٨٣
قسم نظري: يمكن العلم به ويمكن أن لا يعلم به	٢٨٣
زعم أهل العقول أن النظريات لا يمكن الاتفاق عليها عادة لاختلاف القرائح والأنظار	٢٨٣
لما جاءت النبوات بخوارق العادات أنكرها من أصر على الأمور العادية واعتقدها سحراً	٢٨٨
جاء الشرع بأوصاف في أهل الجنة وأهل النار خارجة عن المعتاد الذي عهدنا	٢٨٩
- أثر غريب حكاه ابن وهب من طريق إبراهيم بن نسيط قال: سمعت شعيب بن أبي سعيد يحدث: أن راهباً كان بالشام من علمائهم	٢٩٠ - ٢٩١
- عدم جعل العقل حاكماً، الشرع حاكم بإطلاق على العقل	٢٩٢
- إذا وجد في الشرع أخباراً تقتضي ظاهراً خرق العادة الجارية فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق	٢٩٢
أمثلة عشرة أوردها المؤلف:	٢٩٤
١ - مسألة الصراط	٢٩٤
٢ - مسألة الميزان	٢٩٤ - ٢٩٥
٣ - مسألة عذاب القبر	٢٩٥ - ٢٩٦
٤ - مسألة سؤال الملكين للميت وإقاعده في قبره	٢٩٦
٥ - مسألة تطاير الصحف وقراءة من لم يقرأ قط	٢٩٦
٦ - مسألة إنطاق الجوارح شاهدة على صاحبها	٢٩
٧ - رؤية الله في الآخرة جائزة	٢٩٦ - ٢٩٧
٨ - كلام الباري تعالى	٢٩٧
٩ - إثبات الصفات	٢٩٧ - ٢٩٨

الصفحة

الموضوع

- ١٠ - تحكيم العقل على الله ٢٩٨
 لم ينكر الصحابة شيئاً من الشرع بالعقل بل أقروا وأذعنوا لكلام الله وكلام
 رسوله ٢٩٩ ، ٣٠٤
 قول مالك بن أنس: الكلام في الدين أكرهه ولم يزل أهل بلد يكرهونه ٢٩٩
 تعليق ابن عبد البر حول كلام مالك السابق ٣٠٠
 قول الشافعي: يا أبا موسى لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير
 من أن يلقاه بشيء من الكلام ٣٠٠
 قول أحمد بن حنبل: لا يفلح صاحب الكلام أبداً ٣٠٠
 قال ابن عبد البر: أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار أن أهل الكلام
 أهل بدع وزيف ٣٠١
 قول أبي الزناد: وإيم الله إن كنا لنلتقط السنن من أهل الفقه والثقة ٣٠١
 قول عمر بن الخطاب: اتقوا الرأي في دينكم ٣٠٢
 قول عمر بن الخطاب: إن أصحاب الرأي أعداء السنن ٣٠٢
 قول أبي بكر بن أبي داود: أهل الرأي هم أهل البدع ٣٠٢
 قول الحسن: إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل ٣٠٢
 قول مسروق: من يرغب برأيه عن أمر الله يضل ٣٠٢
 قول عروة: السنن السنن، فإن السنن قوام الدين ٣٠٣
 قول عروة - أيضاً -: إن بني إسرائيل لم يزل أمرهم معتدلاً حتى نشأ فيهم مولدون ٣٠٣
 الآثار السابقة تشير إلى ذم إيثار نظر العقل ٣٠٣
 - ذهاب جماعة من العلماء إلى أن المراد بالرأي في هذه الأخبار البدع المحدثة
 في الاعتقاد ٣٠٣
 - وقال جماعة: الرأي المذموم المراد به الرأي المبتدع وشبهه من ضروب البدع ٣٠٤
 - وقال آخرون: الرأي المذموم المراد به القول في الشرع بالاستحسان والظنون
 والاشتغال بحفظ المعضلات ٣٠٤
 قول الربيع بن خثيم: يا عبد الله، ما علمك في كتابه من علم فاحمد الله ٣٠٥
 قول رجل من علماء أهل المدينة: إن الله علم علماً علّمه العباد ٣٠٥
 قول الأوزاعي: كان مكحول والزهري يقولان: أمروا هذه الأحاديث كما
 جاءت... ومثله عن مالك، والأوزاعي... ٣٠٥
 حديث مالك في السؤال عن الاستواء ٣٠٦

- قول الحسن في صحابة رسول الله: إنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً ٣٠٦
- قول حذيفة: اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق عمن كان قبلكم ٣٩٦
- قول ابن مسعود: من كان منكم مستأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ ٣٠٧
- فصل ٣٠٨
- النوع الرابع: (من أسباب الإحداث في الشريعة) اتباع الهوى ٣٣٧ - ٣٠٨
- الشريعة موضوعة لإخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله ٣٠٨
- الشريعة حجة على الخلق كبيرهم وصغيرهم ومطيعهم وعاصيهم ٣٠٨
- الشريعة هي الحاكمة على الإطلاق والعموم على النبي ﷺ وعلى جميع المكلفين ٣٠٩
- اصطفاء النبي محمد ﷺ كان من جهة اختصاصه بالوحي الذي استنار به قلبه وجوارحه ٣١٠ - ٣٠٩
- من كان أشد محافظة على اتباع الشريعة فهو أولى بالشرف والكرم ٣١١ - ٣١٠
- الله تعالى شرف أهل العلم ورفع أقدارهم ٣١١
- علوم الشريعة أفضل العلوم ٣١١
- لا يقال في الزائع عن الحكم بأحكام الشرع: حاكم بالشرع ٣١٢
- إذا وقع النزاع في مسألة شرعية وجب ردّها إلى الشريعة حتى يتبين الحق فيها .. ٣١٣
- المكلف بأحكام الشريعة لا يخلو من أحد أمور ثلاثة: ٣١٣
- أحدها: أن يكون مجتهداً فيها، فحكمه ما أداه إليه اجتهاده ٣١٤ - ٣١٣
- الثاني: أن يكون مقلداً صرفاً، خالياً من العلم الحاكم جملة ٣١٤
- الثالث: أن يكون غير بالغ مبلغ المجتهدين، لكنه يفهم الدليل وموقعه ٣١٥ - ٣١٤
- * قول المؤلف: فيجب إذاً على الناظر في هذا الموضوع أمران إذا كان غير مجتهد: ٣١٥
- أحدهما: أن لا يتبع العالم إلا من جهة ما هو عالم بالعلم المحتاج إليه ٣١٦ - ٣١٥
- إذا كان المتبع ماهراً في العلم ومتبصراً فيما يلقي إليه ٣١٥
- إذا كان عامياً صرفاً يظهر له الإشكال عندما يرى الاختلاف بين الناقلين للشريعة ٣١٦
- الأمر الثاني: أن لا يصمم على تقليد من تبين له في تقليده الخطأ شرعاً ٣١٧ - ٣١٦
- قول مالك: ما كان من كلامي موافقاً للكتاب والسنة فخذوا به ٣١٧

الموضوع	الصفحة
قول الشافعي: الحديث مذهبي فما خالفه فاضربوا به الحائط	٣١٧
إذا كان المتبوع مجتهداً	٣١٧
إذا كان المبتدع مقلداً لبعض العلماء	٣١٧
زل بسبب الإعراض عن أهل الدليل الاعتماد على الرجال أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين	٣١٨
ذكر عشرة أمثلة على ذلك:	٣١٨
أحدها: وهو أشدها، قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين هو المرجوع إليه دون غيره	٣١٨ - ٣١٩
الثاني: رأي الإمامية في اتباع الإمام المعصوم	٣١٩
الثالث: لاحق بالثاني، وهو مذهب الفرقة المهدوية التي جعلت أفعال مهديهم حجة	٣١٩
الرابع: رأي بعض المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة ٣١٩ - ٣٢٠	٣٢٠
ما وجده الإمام بقي بن مخلد من هذا الصنف حين دخل الأندلس	٣٢٠
الخامس: رأي نابغة متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين	٣٢٠ - ٣٢٢
تحذير السلف من زلة العالم	٣٢١
وقوع الزلل في أهل التصوف في الجملة	٣٢١
السادس: رأي نابغة في هذه الأزمنة أعرضوا عن النظر في العلم وقلّدوا بعض الشيوخ الذين أخذوا عنهم مسألة القراءة بالباء الرخوة	٣٢٢ - ٣٢٤
قصة المقرئ القرشي مع يحيى بن مجاهد الألبيري	٣٢٣ - ٣٢٤
السابع: رأي نابغة أيضاً يرون أن عمل الجمهور اليوم من التزام الدعاء بهيئة الاجتماع بأثر الصلوات والتمزام المؤذنين الثوب	٣٢٤ - ٣٢٦
الثامن: اتخاذ الرجال ذريعة لأهوائهم وأهواء من داناها، أو من رغب إليهم	٣٢٦
التاسع: ما حكاه الله تعالى عن الأحبار والرهبانية في قوله تعالى: ﴿أَتَخَذُوا آبَاءَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَزْوَاجًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾	٣٢٧ - ٣٢٨
قول حذيفة في هذه الآية: إما أنهم لم يصلّوا لهم	٣٢٧
العاشر: رأي أهل التحسين والتقبيح العقليين	٣٢٨
تحكيم الرجال من غير التفات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي ضلال	٣٢٩
إذعان أهل السقيفة للشرع بأن الأئمة من قریش	٣٢٩

الموضوع

الصفحة

- قتال أبي بكر مانعي الزكاة... وتعليق للمؤلف على ذلك من وجهين .. ٣٢٩، ٣٣٦
- إنفاذ أبي بكر لبعث أسامة بن زيد الذي أنفذه رسول الله ﷺ قبل وفاته ٣٣٠
- حديث: «إني أخاف على أمتي من بعدي أعمال ثلاثة...» ٣٣١
- قول عمر بن الخطاب: «ثلاث يهدمن الدين: زلة عالم...» ٣٣١
- قول ابن مسعود: ... عالماً أو متعلماً ٣٣٢
- وصية علي لكميل بن زياد: يا كميل، إن هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها للخير ... ٣٣٢
- الناس ثلاثة: فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة... ٣٣٢
- قول علي: إياكم والاستئذان بالرجال ٣٣٣
- قول ابن مسعود: ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً ٣٣٣
- قول عمر: هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين .. ٣٣٣
- حديث عيينة بن حصن لما دخل على عمر فقال: يا ابن الخطاب، والله ما تعطينا الجزل ٣٣٤
- حديثة فتنة القبور ٣٣٤
- حديث مخاصمة علي والعباس عند عمر في ميراث رسول الله ﷺ ٣٣٤ - ٣٣٥
- مشاورة النبي ﷺ لأصحابه يوم أحد في المقام والخروج ٣٣٥
- مشاورة النبي ﷺ علياً وأسامة فيما رمى به أهل الإفك عائشة ٣٣٥ - ٣٣٦
- الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسلمها ٣٣٦
- القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً ٣٣٦
- الصحابة لم يأخذوا أقوال الرجال في طريق الحق إلا من حيث هم وسائل للتوصل إلى شرع الله ٣٣٦
- قول مالك: ليس كل ما قال رجل قولاً - وإن كان له فضل - يتبع عليه ٣٣٧
- فصل ٣٣٨
- الحق هو المعترف دون الرجال ولا يعرف الحق دون وساطتهم ٣٣٨
- نهاية الكتاب ٣٣٨ - ٣٣٩

* الملاحق *

- ٣٤١
- تعريف الفرق الواردة في الباب التاسع في المسألة السابعة ٣٤٣
- ١ - المعتزلة ٣٤٣
- ٢ - الواصليّة ٣٤٣ - ٣٤٤

الموضوع	الصفحة
٣ - العَمْرُويَة	٣٤٤
٤ - الهذيلية	٣٤٤ - ٣٤٥
٥ - النُّظَامِيَة	٣٤٥ - ٣٤٦
٦ - الأسوارية	٣٤٦
٧ - الإسكافية	٣٤٦
٨ - الجعفرية	٣٤٦
٩ - البشرية	٣٤٦ - ٣٤٧
١٠ - المرادية	٣٤٧
١١ - الهشامية	٣٤٧
١٢ - الصالحية	٣٤٧
١٣ - الخابطة	٣٤٨
١٤ - الحديث	٣٤٨
١٥ - المعمرية	٣٤٨
١٦ - الثمامية	٣٤٩
١٧ - الخياطية	٣٤٩
١٨ - الجاحظية	٣٤٩
١٩ - الكعبية	٣٤٩
٢٠ - الجبائية	٣٥٠
٢١ - البهشية	٣٥٠
٢٢ - الشيعة	٣٥٠
٢٣ - السيئة	٣٥٠ - ٣٥١
٢٤ - الكاملة	٣٥١
٢٥ - البيانية	٣٥١
٢٦ - المغيرية	٣٥١
٢٧ - الجناحية	٣٥٢
٢٨ - المنصورية	٣٥٢
٢٩ - الخطائية	٣٥٢
٣٠ - الغرايبة	٣٥٢
٣١ - الذمّية	٣٥٢ - ٣٥٣

الموضوع	الصفحة
٣٢ - الهشامية	٣٥٣
٣٣ - الزرارية	٣٥٣
٣٤ - اليونسية	٣٥٣
٣٥ - الشيطانية	٣٥٣
٣٦ - الرزامية	٣٥٤
٣٧ - المفوضية	٣٥٤
٣٨ - البدائية	٣٥٤
٣٩ - النصرية (النصيرية)	٣٥٤ - ٣٥٥
٤٠ - الإسماعيلية	٣٥٥
٤١ - الباطنية	٣٥٥
٤٢ - القرمطية	٣٥٥
٤٣ - الحزمية	٣٥٦
٤٤ - السبعية. انظر: القرمطية (ص ٣٥٥)	٣٥٦
٤٥ - البابكية	٣٥٦
٤٦ - المحمّرة	٣٥٦
٤٧ - المحمدية	٣٥٦ - ٣٥٧
٤٨ - الزيدية	٣٥٧
٤٩ - الجارودية	٣٥٧
٥٠ - السليمانية	٣٥٧
٥١ - البترية	٣٥٨
٥٢ - الإمامية	٣٥٨
٥٣ - الخوارج	٣٥٨
٥٤ - المحكّمة	٣٥٩
٥٥ - البيهية	٣٥٩
٥٦ - الأزارقة	٣٥٩
٥٧ - النجدات	٣٦٠
٥٨ - الصفرية	٣٦٠
٥٩ - الإباضية	٣٦٠
٦٠ - الحفصية	٣٦٠ - ٣٦١

الموضوع	الصفحة
٦١ - اليزيدية	٣٦١
٦٢ - الحارثية	٣٦١
٦٣ - المطيعية	٣٦١
٦٤ - العجاردة	٣٦٢
٦٥ - الميمونية	٣٦٢
٦٦ - الشيعية	٣٦٢
٦٧ - الحازمية	٣٦٢
٦٨ - الخازمية	٣٦٢
٦٩ - الحمزية	٣٦٢ - ٣٦٣
٧٠ - المعلوماتية	٣٦٣
٧١ - المجهولية	٣٦٣
٧٢ - الصلتية	٣٦٣
٧٣ - الثعلبية	٣٦٣
٧٤ - الأخنسية	٣٦٤
٧٥ - المعبدية	٣٦٤
٧٦ - الشيبانية	٣٦٤
٧٧ - المكرمية	٣٦٤
٧٨ - المرجئة	٣٦٤ - ٣٦٥
٧٩ - العبيدية	٣٦٥
٨٠ - الیونسية	٣٦٥
٨١ - الغسانية	٣٦٥
٨٢ - الثوبانية	٣٦٦
٨٣ - التومنية	٣٦٦
٨٤ - النجارية	٣٦٦
٨٥ - البرغوثة	٣٦٦
٨٦ - الزعفرانية	٣٦٦
٨٧ - المستدركة	٣٦٧
٨٨ - الجبرية	٣٦٧
٨٩ - المشبهة	٣٦٧

الفهارس العامة

- * فهرس الآيات القرآنية ٤١٢
- * فهرس الأحاديث النبوية ٤٣٣
- * فهرس الآثار ٤٥٧
- * فهرس الأعلام ٤٨١
- * فهرس البدع ٥٠٠
- * فهرس الجماعات ٥٠٣
- * فهرس الأماكن ٥١٣
- * فهرس الكتب ٥١٥
- * فهرس الأشعار ٥١٧
- * فهرس الموضوعات الإجمالي ٥١٩

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الفاتحة		
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٦	٢٤٠ ، ٢٣٣ / ١
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٢٤١ / ١
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٢٤٢ / ١
سورة البقرة		
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ كَمَا رِجَتْ	١٦	٣٧٧ / ٢ ، ٢٣٢ / ١
يُخَرِّجُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾		
﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ	١٧	٢٤٦ / ٣
ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصِرُونَ﴾		
﴿وَلِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ	٢٣	٣١٠ / ٣
مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ		
صَادِقِينَ﴾		
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا	٢٦	٢٣٥ / ١
فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ		
رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ		
بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ		
كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾		
﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَدَلٍ مِثْقَلِ ذَرَّةٍ وَيَقْطَعُونَ	٢٧	٩٥ ، ٩٤ / ١
مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ		
أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾		
﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ	٣١	٦٢ / ١
فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾		

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يَتَقَىٰ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ أَنَّمَا عَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	٤٧	١٤٠/٢
﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ وَالسُّكْنَةَ وَبَاءُوا بِمَعْصِيَتِهِمِ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	٦١	٢٢١/١
﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ مِنَ ءَٰمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٦٢	١٤٠/٢
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعْسًا وَقُولُوا آنظُرْنَا وَاسْمِعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٠٤	٣٤٨/٢
﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾	١١٧	٤٥/١
﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	١٤٦	٢٤١/١
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلَىٰ نَتَّبِعُ مَا أَنزَلَ عَلَيْهِ ءَابَاءُنَا أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَّا يَقُولُوا سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾	١٧٠	٢٨٣/١
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَفْقُونَ﴾	١٨٣	١٥٤ ، ٦٤/٢ ، ١٣٧/١
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾	٢٠٤	١٧٧/٣
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْغَاتٍ اللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِصَاةِ﴾	٢٠٧	١٧٧/٣
﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾	٢١٣	١٩٩/١ ، ٨٩/٣ ، ٩١ ، ٢٧٢ ، ٩٢
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	٢٣٧	٤٣٩/٢
﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾	٢٥٦	٢٢/٣

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ طَلَبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾	٢٦٧	٣٤٦/١
﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ النَّعْفِ﴾	٢٧٣	٣٤٦/١
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٧٥	٣٧٤، ٣٥١/٢
﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٢٨٠	٤٣٥/٢
سورة آل عمران		
﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾	٢	٢٩٢/٣
﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾	٧	١/٧١-٧٣، ٧٥-٧٦، ٩٨، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٨١، ٦/٢-٧، ٣، ٤٥٨، ٥٣، ١٠٧، ١٣٦، ١٧١-١٧٢، ٣٠٦
﴿قُلْ أُوذِيكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لَكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	١٥	٢٤٥/٣
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	٣١	١/١٠٣، ١٦٧
﴿يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ﴾	٤٠	٢٩٩/٣
﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾	٦١	١٧٥/٣
﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾	٨٦	٢٠٤/١
﴿أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	٨٧	٢٠٤/١
﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِيَّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾	٩٣	٢٢٢/٢
﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾	١٠٢	٢٠٠/١
﴿وَاغْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾	١٠٣	١/٢٠٠، ٣/٩٠، ١٢٦، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٠

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾	١٠٥	١/٧٣، ٧٩، ٩٨، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٨١
﴿يَوْمَ بَيِّضُ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌ﴾	١٠٦	١/٧٣، ٧٥، ٧٩، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٢٦، ١٢٩/٣
﴿فَنَفَى رَحْمَةً اللَّهُ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	١٠٧	١/٧٣
﴿هَاسَاتُهُمْ أَوْلَاءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾	١٠٩	١/١٠٦
﴿رَبِيعٌ فِيهَا صِرٌّ﴾	١١٧	٢/٤٧
﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا أَضْعَفًا مُمْسِكَةً﴾	١٣٠	١/٣١٦
﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾	١٥٤	٢/٣٩
﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾	١٥٩	٣/٣٣٥
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	١٦١	٣/١٥
﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾	١٧٣	٣/٢٥٥
﴿إِنَّكَ مِنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾	١٩٧	١/٢٥٣
سورة النساء		
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	١	١/٣١٢
﴿فَاتَّقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مِثْلَ وَلَدِكُمْ وَرِثَتِكُمْ﴾	٣	٢/٣٦٧، ٣/٢٦٢
﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	٢/٦٤، ٣/٢٧٨-٢٧٩
﴿وَإِنْ أَتَيْتُمْ بِمُحْشَرٍ فَلْيَنْهَيْنِ نَفْسُ مَا عَلَى الْمُحْشَرَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾	٢٥	٣/٢٧٨
﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾	٢٨	٢/١٥٤
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	٢٩	٢/٢٣٨
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ﴾	٣٥	٢/٤٩، ٣/١٢٠
﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾	٤٢	٣/٢٧٥
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَقْبِضُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	٤٨	٣/١٩٠، ١٩٢

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَإِنْ لَّنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	٥٩	٣٦٩/٢ ، ٧٨/٣ ، ٩٣ ، ١٩٣ ، ٢٧٢ ، ٣١٣ ، ٣٣١
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	٦٠	٢٣٧/١
﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْفِتْنَال﴾	٧٧	٦٤/٢
﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَفْقَرَأَنَّهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا﴾	٨٢	٢٨١ ، ٢٦٨/٣
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾	٨٧	٦٢/٢
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾	٩٣	١٩٢ ، ١٩٠/٣
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾	١٠٥	٧٤/٣
﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١١٥	١٤٥/١
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	١١٦	٢١١/١
﴿إِنَّ الْمُتَفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾	١٤٢	٢٤٠/١
﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾	١٤٣	٢٤٠/١
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٥٥/٢
﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾	١٦٥	٧٠/١
﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾	١٧١	١٧٠ ، ١٣٩/٢

سورة المائدة

﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾	١	٢٩٩/٣
﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾	٢	٣٢٥ ، ٦٣/٣ ، ٢٩٠/٢
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾	٣	١٩٧ ، ٦٦ ، ٦٤/١ ، ٣٩٨ ، ٣٨٤ ، ٣٢٠ ، ٦٠
		٢٦٧-٢٦٦/٣
﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾	٤١	٢٢٠/٣ ، ٨٩/٢

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلْهُ يَمًا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾	٤٤	١١٣/٣
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	٤٨	٢٧١/٣
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	٥٠	٣٧٥/٢
﴿وَالْقِيَامَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ﴾	٦٤	١٦٧/٣ ، ٤٦٥/٢
﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾	٦٦	١٨١/٣
﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾	٦٧	٦٠/٢ ، ٣١٧/١
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ تُلْقِيهِمْ﴾	٧٣	٢٤٠/١
﴿قُلْ يَتَاهِلُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾	٧٧	٩٢/٢ ، ٢٤٠/١
﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرُّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّنِيِّ﴾	٨٣	١١٩/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَسْتَدُوا﴾	٨٧	٢٠٦/٢ ، ١٥٤/٢ ، ٥٨/١ ٢٠٩-٢١١ ، ٢١٣-٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣-٢٢٤
﴿وَكُلُوا وَمِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾	٨٨	٣٦٤ ، ٣٥٩ ، ٢٤١ ، ٢٢٨
﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾	٨٩	٢٠٦/٢
﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾	٩٣	٢٢٠/٢
﴿يَجْعَلْكُمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	٩٥	٣٧٠-٣٦٩ ، ٣٦/٢
﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾	١٠٣	١٢٠/٣ ، ٤٩/٢ ، ٩٦/١
﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾	١٠٤	٣٥٤/٢ ، ٢٣٨ ، ٧٠/١
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرُّسُولِ﴾	١٠٤	٣٥٧
﴿قَالُوا حَسْبُنَا﴾	١٠٤	٢٧٣/١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾	١٠٥	٢٣٨/١
﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾	١١٧	١٤٥/٣ ، ١١٦/١
﴿إِنْ تَعَذَّلْتُمْ فَلَأَتَّخِذَنَّ عِبَادَتُكُمْ﴾	١١٨	١٤٦/٣ ، ٢١١ ، ١١٦/١
﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾	١٢٠	١٨٤/٣

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الأنعام		
﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾	١	١١٣/٣
﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	٢٣	٢٧٥/٣
﴿وَلَا تَقْرُؤِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَقَةِ وَالْمَشْيِ﴾	٥٢	٣٤٨، ٣٤٢/١
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٣٦٩، ٤٩/٢، ٩٦/١
﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾	٦٥	٩١-٩٠/١
﴿وَلَوْ أَنَّ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾	٦٨	١٠٦/١
﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾	٧٦	٣٤١/١
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةً﴾	٩٠	١٣/١
﴿لَا تُذِرْكُمُ الْأَنْصَرُ وَهُوَ يُذِرُكَ الْأَنْصَرُ﴾	١٠٣	٣٠٣/٣
﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	١٠٨	٣٤٨/٢
﴿إِنَّ مَا تَعْبُدُونَ إِلَّا وَهْمًا وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾	١٣٤	١١٠/١
﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾	١٣٦	٣٥٤/٢، ٢٣٩/١
﴿وَكَذَلِكَ زُفَّتْ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	١٣٧	٣٦١/٢، ٢٣٩/١
﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَفْنَدُ وَحَرْتُ حِمْرًا لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ لَنَاكَ يَرْعِيهِمْ﴾	١٣٨	٢٣٩/١
﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ وَمَحَرَّمٌ عَلَى الْأَزْوَاجِ﴾	١٣٩	٣٥٤/٢
﴿فَقَدْ خَيْرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ فَقَدْ ضَلُّوا وَاكَاوًا مُهْتَدِينَ﴾	١٤٠	٧٠/١، ٢٢٠، ٢٣٨- ٣٦١/٢، ٢٣٩
﴿قُلْ الْفٰكِرِينَ حَرَّمَ آيَةُ الْاٰنْبِيَا اَمَّا اَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ اَرْحَامُ الْاٰنْبِيَا يَتَوَنَّى بِعَلْمٍ اِنْ كُنْتُمْ صٰدِقِيْنَ﴾	١٤٣	١٤١/٣، ٢٣٩، ٦٩/١
﴿اَمْ كُنْتُمْ شُهَدَآءُ اِذْ وَصَّيْكُمُ اللّٰهُ بِهٰذَا فَمَنْ اَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرٰى عَلَى اللّٰهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	١٤٤	٢٣٩، ٧٠/١

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾	١٤٩	٢٩٩/٣
﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْكِرُونَ لَهُ شَيْئًا﴾	١٥١	١٣٧/٣
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	١٥٣	٨٥-٨٤، ٨١-٨٠/١، ٢٤٨، ٢٤٢، ٢٠٧، ١٩٨، ٢٩٨، ١٠/٢، ٨٧/٣
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾	١٥٤	١٩٣، ١٣٦، ١٢٦، ١٣٧/٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا وَبَيَّنُّوا وَكَانُوا شَيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾	١٥٩	٢٠٧، ١٨١، ٩٨، ٨٦/١، ٢٤٨-٢٤٧، ٢٢٧، ٢٢٣، ١٢٩، ٨٧/٣، ٢٨١، ١٦٨، ١٣٦، ١٣٣

سورة الأعراف

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾	٣٢	١١٩/٣
﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾	٣٤	٢٨٠/٣
﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾	٥٥	١٠٨/٢
﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾	٩٩	٢٢٥/١
﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الصَّجَالَ سَبِيلًا لَهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾	١٥٢	٢٢٠، ١٠٤/١
﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾	١٥٩	١٨٤، ١٨١/٣
﴿وَسَلَّمْتُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْيَحْزِرِ﴾	١٦٣	٢٥٦/٣
﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾	١٧٢	٢٧٧/٣
﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾	١٧٩	٤٨/٢
﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾	١٨١	١٨٤/٣
﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾	١٩٩	٣٣٤/٣

طرف الآية رقم الآية الجزء والصفحة

سورة الأنفال

١٥٧/٣	١	﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾
١٣١، ١١٩، ١٠٤/٢	٢	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾
١١٩/٢	٤	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾
١٠/١	٣٢	﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمِّطْ عَيْنَنَا حِجَارَةً مِنْ السَّمَاءِ أَوْ اقْتِنَا بِعَذَابِ الْيَوْمِ﴾
٣٧٥/٢	٤١	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُمُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾
٧٠/٢	٤٥	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيْتُمْ فَيُكْفَىٰ فَاتَّبِعُوا﴾

سورة التوبة

٣٣٩/١	٣	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾
٣٣٠/٣	٢٨	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِهِمْ هَكَذَا﴾
٣٢٧/٣	٣١	﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُفْبَهُمْ أَرْكَابًا﴾
٢١٠/١	٣٢	﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ تَوْرَهُ﴾
٤٩/٣	١٠٣	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾
٢٥٥، ٢٣٩/٢	١٢٠	﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظُلْمٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخَصَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
١٣/٣، ١٥٤/٢	١٢٨	﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾

سورة يونس

١٩٩/١	١٩	﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْلُقُوا﴾
٣٧٩/٢	٣٢	﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾

سورة هود

٨٨/١	١١٨	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ تَخْلِيفِينَ﴾
٢٥٤/٣	٦	﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾
٣٠٥/٣	٨٦	﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾	١١٤	٣٩١/٢ ، ١٢٨/١
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾	١١٨	١٤/١ ، ٩٢-٩٣ ، ٢٥٩ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ٨٨/٣
		٢٥١ ، ٢٠٢
﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾	١١٩	١٤/١ ، ٢٥٩ ، ٨٨/٣
		٢٥١ ، ٢٠٢ ، ٩٤ ، ٩٠

سورة يوسف

﴿ذَلِكَ مِن فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾	٣٨	٢٠/١
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٤٠	١١٩/٣ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ٣٧٤ ، ١٧١
﴿فَلَنَ أُنَبِّئَكَ الْفَرَصَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾	٨٠	٢٦١/٣
﴿وَسَتِلَّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾	٨٢	٢٥٦/٣
﴿وَأَيُّضًا مِّمَّنَ الْخَزَنَ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾	٨٤	١٢٠/٢
﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِيِّ وَخَزَنَةٍ إِلَى اللَّهِ﴾	٨٦	١٢٠/٢
﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	١٠١	٢٥٩/٣
﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	١٠٣	١٧/١
﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾	١٠٨	٢٢٨/١

سورة الرعد

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقْوِمُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾	١١	٢٢٤/١
﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدْوِ الْأَصَالِ﴾	١٥	٥/١
﴿وَاللَّهُ بِحُكْمِكُمْ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾	٤١	٢٩٩/٣

سورة الحجر

﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾	٢٩	١٤٠/٢
--------------------------------	----	-------

سورة النحل

﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ﴾	٩	٨٤-٨٥/١
﴿لَهْدَنكُمْ أَمْعِيَتَ﴾		

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	٢٥	٢١٢/١
﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمَلُونَ﴾	٤٣	٧٨/٣
﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾	٤٧	٢٥٩/٣
﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾	٥٨	٣٦٠/٢
﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾	٥٩	٣٦٠/٢
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾	٨٩	٢٦٧/٣
﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾	٩١	١٦١/٢
﴿وَلَتَسْلُكُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٩٣	٢٧٤/٣
﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾	١٠٣	٢٥٣/٣
﴿وَلَا يَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾	١١٦	٣٨٦، ٢١٩، ٢١٧/٢
﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٢٣	١٥٥/١

سورة الإسراء

﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لِنَلَّا﴾	١	٣١٠/٣
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	١٥	٣٦٩/٢، ٢٧٨/١
﴿وَلَا يُجْعَلُ يَدُكَ مَعْلُومَةً إِلَيْنَا عُتْقُكَ وَلَا نَبْسُطُهَا كُلَّ الْبَسِطِ﴾	٢٩	١٧٢/٢
﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُم خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾	٣١	٣٦٠/٢
﴿وَكَبِيرُهُ تَكْبِيرًا﴾	١١١	٣٤١/٢

سورة الكهف

﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا﴾	١٤	١٢١، ١٠٤/٢
﴿لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾	١٨	١٣٣، ١٠٤/٢
﴿وَلَا نَطْعُ مَنْ أَغْضَلْنَا قُلُوبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾	٢٨	٣٤٨، ٣٤٢، ٢٤٩، ٦٩/١
﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا﴾	٧٧	٢٥٥/٣
﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾	١٠٣	٢٢٠، ٩٥، ٩٤/١
﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾	١٠٤	١٠٢، ١٠٠، ٩٥، ٩٤/١

٢٢٠

سورة مريم

﴿إِذْ نَادَىٰ رَبُّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾	٣	١٠٩/٢
-----------------------------------------	---	-------

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾	٣٤	٢٤٠/١
﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٣٨	٢٤٠/١
﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾	٥٨	١٢١/٢
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾	٦٤	٧٦/٣

سورة طه

﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	٥	٢٣٠ ، ٢٢٨/٣ ، ٢٢٩/١
﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾	٧٤	٢٩٠/٣
﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾	١٢	٤٧/٢

سورة الانبياء

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَبْلِكَ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾	١١	٢٥٦/٣
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٣٤١/١
﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾	١٠٤	١١٦/١

الحج

﴿وَأَعِصُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ﴾	٧٨	٢٠١/١
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾	٢٤	٣١٨/٣
﴿فَإِذَا شِيعَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾	١٠١	٢٧٦ - ٢٧٤/٣

سورة النور

﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾	١٥	٣٨٦/٢
﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾	٤٤	٧٤ - ٧٣/١
﴿وَأِنْ طَعِبْتُمْوه تَهْتَدُوا﴾	٥٤	١٦٥ ، ١٥٥/١
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾	٦٣	٣٨٢/٢ ، ٢٣١ - ٢٣٠/١

سورة الفرقان

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾	١	٣١٠/٣
﴿إِذَا رَأَوْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّطًا وَزَفِيرًا﴾	١٢	١٢٥/٢
﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾	١٣	١٢٦/٢
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾	٦٦	١٧٢/٢

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الشعراء		
﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾	٧٠	١١/١
﴿قَالُوا تَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَنْكُمِ﴾	٧١	١١/١
﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾	٧٢	١١/١، ٢٧٣، ١٠٨/٣
		٣١٩
﴿أَوْ يَفْعَلُوكُمْ أَوْ يُضْرَبُونَ﴾	٧٣	١١/١، ٢٧٣، ١٠٨/٣
		٣١٩
﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾	٧٤	١١/١، ٢٧٣، ١٠٨/٣
		٣١٩
﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾	١٩٣	٢٥٣/٣
﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾	١٩٤	٢٥٣/٣
﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	١٩٥	٢٥٣/٣
﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾	٢٢٤	١٠١/٢
﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	٢٢٧	١٠١/٢
سورة القصص		
﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْفِرْ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾	٥٠	١٠٧/٣، ٢٤٩، ٦٩/١
		١٧٢
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	٨٨	٢٦٣/٣
سورة العنكبوت		
﴿وَلَيْسَتُنَّ يَوْمَ الْفَيْصَةِ عَمَّا كَانُوا يَقْرَأُونَ﴾	١٣	٢٧٤/٣
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾	٥١	٢١٩/١
﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾	٦٥	١٢٦/١
سورة الروم		
﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾	٣٠	٢٠٠/٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	٣١	٨٩/١، ٢٠٧، ٨٧/٣
		١٢٥
﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾	٣٢	٨٩/١، ٢٠٧، ٨٧/٣
		١٢٥

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَُم مِّنْ شَيْءٍ﴾	٤٠	٣٤١/١
سورة لقمان		
﴿أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾	٢١	٢٨٣/١
سورة السجدة		
﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾	٢٠	٢٥٣/١
سورة الأحزاب		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَتَبْغِيهَا فَبِغَايَتِكُمْ أَمْتَكُنَّ﴾	٢٨	٢٢٤/٢
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾	٣٦	٣٣١/٣
﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾	٣٨	٣٦٧/١
﴿وَعَاثَمَ النَّبِيِّنَّ﴾	٤٠	٤٧٤/٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا﴾	٤١	٧٠/٢
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ءَاتَيْتَ الْجَوَارِحَ﴾	٥٠	٣٠٩/٣
﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾	٥٢	٣٠٩/٣
سورة سبأ		
﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾	١٣	١٨/١
﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾	٣٩	٤٤٠/٢
سورة فاطر		
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	١٨	٢٤٥/١
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	٢٨	٣٤٠/١
﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾	٤٠	٣٤١/١
سورة يس		
﴿يَس﴾	١	٤٧٥/٢
﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاتَاهُمْ﴾	١٢	١٠٥/١
﴿ءَاتَيْنَاهُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُّدْرِكِ الرَّحْمَتُ﴾	٢٣	٢٤٠/١

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنِّي إِذَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	٢٤٠ / ١
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَنْطَعِمَهُ﴾	٤٧	٢٣٧ / ١

سورة الصافات

﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾	٢٧	٢٧٥ - ٢٧٤ / ٣
﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨١﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾	١٨٠ - ١٨٢	٢٦١ / ٢

سورة ص

﴿أَجْمَلُ الْآلَمَةِ إِلَٰهًا وَجَدْنَا أَنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾	٥	١٠ / ١
﴿بِنِدَائِهِ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ نُسَوِّدُ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	٢٦	٢٤٩ ، ٦٨ / ١
﴿إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِئَاتُ لِلْغِيَادِ﴾	٣١	١٤٨ / ٢
﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾	٣٢	١٤٨ / ٢

سورة الزمر

﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾	٣	٢٣٩ ، ٥١ / ١
﴿فَبَيَّرَ عِبَادٌ﴾	١٧	٤٥ / ٣
﴿الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾	١٨	٣٣٧ ، ٣٢٥ ، ٦٨ ، ٤٥ / ٣
﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ﴾	٢٣	٤٥ / ٣ ، ١٣١ ، ١١٨ / ٢
﴿فَرَأَيْنَا عَرِيبًا عَبْدَ ذِي عِوَجٍ﴾	٢٨	٢٥٣ / ٣
﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾	٣٦	٣٧٧ / ٢
﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	٥٥	٤٥ / ٤
﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِأَحْسَرْتَنِي عَلَىٰ مَا قَرَّطْتُ فِي جُنْبِ اللَّهِ﴾	٥٦	٢٦٣ / ٣
﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٥٦ - ٥٥ / ٢

طرف الآية رقم الآية الجزء والصفحة

سورة غافر

٣٠٣/٣	١١	﴿أَمَّا أَتَيْنَ وَلَاحِيَتَنَا آتَيْنَ﴾
١٥١/١	٦٠	﴿أَدْعُوفٍ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾

سورة فصلت

٢٧٥/٣	٩	﴿قُلْ أَتَيْكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ﴾
٢٧٥/٣	١١	﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾
٢٧٥/٣، ٣٢٤/٢	١٢	﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾
٢٥٣/٣	٤٤	﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾

سورة الشورى

٥٥/٢	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
١٣/١	١٣	﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾
٣٣٥/٣	٣٨	﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾
٣٠٩/٣	٥٢	﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ﴾

سورة الزخرف

٤٠/٢	١	﴿حَدِّ﴾
٤٠/٢	٢	﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾
٢٥٣، ٤٠/٢	٣	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾
٤٠/٢	٤	﴿وَلَقَدْ فِيْ أُوْلِى الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلٌ حَكِيمٌ﴾
٣١٨، ١٠٨/٣، ٢٨٢/١	٢٢	﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾
١٠٨/٣	٢٣	﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾
٣١٨، ١٠٨/٣، ٢٨٣/١	٢٤	﴿قُلْ أَوَلَوْ جُنَّتُمْ بِآهْدَىٰ مِنَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾
٣٧٤، ١١٩/٣، ٢٥٧/١	٥٨	﴿بَلْ مَرْ قَوْمٌ خَاصِمُونَ﴾

سورة الجاثية

١٧٢، ١٠٧/٣، ٧٠/١	٢٣	﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَفَّيْهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾
------------------	----	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنْ تَنْظُرْ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾	٣٢	١٨٦/١
سورة الأحقاف		
﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾	٩	٤٥/١
﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَدْعَبْتُمْ لِيَُبْدِلَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾	٢٠	٢٠٥/٣، ٤٢٦، ٢٤٠/٢ ٢٠٦
سورة محمد		
﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ ءَاسِينٍ﴾	١٥	٢٤٦/٣
سورة الفتح		
﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾	٢٩	٤٧٢/٢
﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾	٤٥	١٦٨/٢
﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾	٤٦	١٦٨/٢
سورة الحجرات		
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَلَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾	٧	١٥٤ - ١٥٣/٢
﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾	٩	١٧١، ١٢٦، ١١٥/٣
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا﴾	١٣	٣١٠، ٢٥٥/٣
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاغْتَبِعُوا لَهُ﴾	٧٣	٢٥٦/٣
سورة ق		
﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾	٣	١٠/١
﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾	١٩	٣٢٣/٣
سورة الذاريات		
﴿وَالذَّارِيَتِ ذَرُورًا﴾	١	١٣٣/١
﴿فَالْمُتَدَلِّاتِ وَفَرًا﴾	٢٢	١٣٣/١
﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾	٥٠	١٣٣، ١٠٤/٢
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	٥٢/١

طرف الآية رقم الآية الجزء والصفحة

سورة الطور

﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴿٧﴾ مَا لَمْ مِنْ دَافِعٍ﴾ ٨ - ٧ ١١٩/٢

سورة النجم

﴿إِنْ يَشَاءُ إِلَّا أَلْقَانَا وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ ٢٣ ٤٤ - ٤٣/٢

﴿إِنْ يَشَاءُ إِلَّا أَلْقَانَا وَإِنَّ أَلْقَانَا لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ ٢٨ ٤٠٠، ٤٣/٢

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ٣٩ ٢٤٥/١

﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ ٤٨ ١٦٤/٣

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ٤٩ ١٦٤/٣

سورة الرحمن

﴿وَالْأَرْضُ وَصَمَمَهَا لِلْأَنَامِ﴾ ١٠ ٢٤١/٢

﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الدُّوَابُّ وَالْمَرْجَاتُ﴾ ٢٢ ٢٤١/٢

﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَنْ﴾ ٢٦ ٢٦٣/٣

﴿وَبَشَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ٢٧ ٢٦٣/٣

﴿فَيُؤَيِّدُ لَا يُشَلُّ عَنْ دُونِهِ إِشْرًا وَلَا جَانٌ﴾ ٣٩ ٢٧٤/٣

سورة الحديد

﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٣ ٣٥٥/١

﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِذِكْرِ اللَّهِ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٥ ١٣٦/٢

﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ﴾ ١٦ ١٨١/٣

الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾

﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ ٢٧ - ١٤٧، ١٤٥، ١٤٣/٢

١٥٠، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٧،

٢٣٣، ١٨١/٣، ١٨٣

سورة المجادلة

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ﴾ ٢٢ ٢٢٩/١

مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾

سورة الحشر

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ ٨ ٤٧٢/٢، ٣٤٦/١

وَأَمْوَالِهِمْ﴾

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا﴾	١٠	٤٧٢ / ٢
﴿اَتَّقُوا اللَّهَ وَلَتَنْظُرَ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾	١٨	٣١٣ / ١
سورة الصف		
﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾	٥	٩٩ ، ٩٤ / ١
سورة الجمعة		
﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	١٠	٧٠ / ٢
سورة الطلاق		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ﴾	١	٣٠٩ / ٣ ، ٢٢٤ / ٢
سورة التحريم		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾	١	٣٠٩ / ٣ ، ٢٢٤ / ٢
﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ فَحْلَةَ أَيْمَنِكُمْ﴾	٢	٢٢٥ ، ٢٢٣ / ٢
سورة القلم		
﴿وَالنَّكَ لَعَلَّ خُلُقِي عَظِيمٍ﴾	٤	٣١٠ ، ١٩٦ / ٣
سورة المزمل		
﴿فِرَ الْبَلِّ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٢	١٩٠ / ٢
﴿وَاذْكُرْ أَمْرَ رَبِّكَ وَبَقِلْ إِلَيْهِ بُتَيْلًا﴾	٨	٢٣١ - ٢٣٠ / ٢
﴿رَبُّ الشَّرِيقِ وَالْعَرَبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾	٩	٢٣٢ / ٢
سورة الصدر		
﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا﴾	١١	٢٣٠ / ٣ ، ٤٠ / ٢
﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	٣١	٢٣٥ ، ٢٢٠ / ١
سورة القيامة		
﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٣﴾ لِي رِيحًا نَافِثَةً﴾	٢٣ - ٢٢	٣٠٣ / ٣

طرف الآية رقم الآية الجزء والصفحة

سورة الإنسان

٩٧/١	١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾
٩٧/١	٢	﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾
٩٧/١، ٢٣٣	٣	﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾
١٧٧/٢	٧	﴿يُؤْتُونَ بِالْغَدْرِ﴾
٢٦٤/٣	٩	﴿إِنَّمَا نَطْمَعُكَ لَوْنِهِ اللَّهُ﴾
٩٧/١	٣٠	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنََّّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾
٩٧/١	٣١	﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

سورة النازعات

٢٧٥/٣	٢٧	﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾
٢٧٥/٣	٢٨	﴿رَفَعَ سَكَكَهَا فَسَوَّاهَا﴾
٢٧٥/٣	٢٩	﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾
٢٧٥/٣	٣٠	﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾
٩٥/٢	٤٠	﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾
٩٤/٢	٤١	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾

سورة عبس

٣٨٥/٢	٣١	﴿وَفَتَكُمُ آبَاءُ﴾
-------	----	---------------------

سورة التكويد

٣٦٠/٢	٨ - ٩	﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾
-------	-------	--------------------------------------------------------------

سورة الانفطار

١٠٤/١	٥	﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾
١٤٠/٢	٨	﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾
٢٩٩/٣	١٥ - ١٦	﴿ذُو الْعَرْشِ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

طرف الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
	سورة الغاشية	
﴿وَجِئُوا يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةً﴾ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصَلَّى نَارًا ٤ - ٢	٢٢٠ - ٢١٩ / ١	
﴿حَامِيَةً﴾		
﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِنبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	١٧	٧٨ / ٣
	سورة البلد	
﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾	١٠	٢٣٣ / ١
	سورة الشمس	
﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّيْنَاهَا﴾ ﴿٧﴾ فَأَلَمَهَا جُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾	٨ - ٧	٢٠٠ / ٣
	سورة الفيل	
﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾	١	٢٤٨ / ٢
	سورة قريش	
﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾	١	٢٤٨ / ٢
	سورة الكافرون	
﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾	٢ - ١	١٢ / ١
	سورة المسد	
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	١	٢٣٠ / ٣ ، ٤١ ، ٤٠ / ٢
	سورة الإخلاص	
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٣١٥ / ٢

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
(أ)		
الأئمة من قريش	-	٣٢٩/٣
أبى الله لصاحب بدعة بتوبة	الحسن بن علي	١١٩/١
اتخذ الناس رؤوساً جهالاً	-	١٠٩/٣
أتدري أي عرى الإيمان أوثق؟	ابن مسعود	١٨٢/٣
الإثم حواز القلوب	-	٧٧/٣
أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه وإن قل	-	١٧٥ ، ١٨٦/٢
أحق ما بلغني عن زوجك وأصحابه	ابن عباس	٢٠٨/٢
أخاف عليكم من زلة العالم ومن حكم جائر ومن	-	٣٣١/٣
هوى متبع		
أخذ رسول الله ﷺ يوماً ينهانا عن النذر	ابن عمر	١٦٠/٢
أخى رسول الله ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء	أبو جحيفة	١٦٦/٢
أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم	ابن مسعود	٤٤٤ ، ٤١٩/٢
إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر	عمرو بن العاص	٢٣٦/١
إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في	أبو هريرة	٦٨/٢
الإناء		
إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة	ابن مسعود	٤٧٠ ، ٤٢٠/٢
إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما	-	١٢٧ - ١٢٦/٣
إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم بأذناب البقر	-	٤٣٨/٢
إذا حدث في أمتي البدع وشتم أصحابي فليظهر	معاذ بن جبل	١٢٤/١
العالم علمه		
إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين	عائشة	٧٢/١
سمى الله فاحذروهم		

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا سرتك حسناتك وساءتك سيئاتك فأنت مؤمن	أبو أمامة	٧١ / ٣
إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذنان البقر	-	٤٣٧ / ٢
إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء	علي بن أبي طالب	٤٢٣ / ٢
أذهب فأحكم ما هنالك ثم تعال أعلمك من غرائب العلم	-	٣١٣ / ٢
أراد ناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن يرفضوا الدنيا	أبو قلابة	٢٠٦ / ٢
أرأيت لو كان لرجل خيل غر محجلة في خيل دهم	-	١٤٥ / ٣
أربعوا على أنفسكم إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً	-	١٠٩ ، ٧١ / ٢
أرسله ، اقرأ يا هشام	عمر بن الخطاب	٢٧١ / ٣
استفت قلبك	-	٧٧ / ٣
استفت قلبك واستفت نفسك	وابصة	٧١ / ٣
استفت قلبك وإن أفتوك	-	٨٥ / ٣
أصاب الله بك يا ابن الخطاب	-	٣٢٤ / ١
أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء	جابر	١٢٨ / ٣
أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام	-	١٣٧ / ٣
أعلم الناس أبصرهم بالحق عند اختلاف الناس	ابن مسعود	١٤٤ / ٢
أعلم يا بلال	-	٣٠٧ / ١
اعملوا فكل ميسر لما خلق له	-	٢٠٠ / ٣
افترق اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة	-	١٢٢ / ٣
افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة	عبد الله بن عمر	١٥ / ١
أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة	-	٢٤٥ / ٢
أفضل الهدى هدي محمد وشر الأمور محدثاتها	جابر بن عبد الله	٣١٨ / ٢
أفلا أكون عبداً شكوراً	-	١٧٨ / ٢
اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر	-	٢٠١ / ٣
اقروا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم	-	٤٦٥ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم	-	٣٦٤/١
اكتب يا علي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله	-	١٢١/٣
اكتبوا لأبي شاه	-	٣١٨/١
ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات	-	٢٣٨/٢
ألا إن نبيكم قد برئ ممن فرق دينه واحتزب وتلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ...﴾	أم المؤمنين	٨٨/١
ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته	أبو رافع	١٩٤/١
ألا وإن الشيطان آيس أن يعبد في بلدكم هذا أبداً	-	٤١٤/٢
ألقط لي حصيات من حصى الخذف	ابن عباس	١٧٠/٢
الله أكبر الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة	ابن عباس	٣٥٤/١
الله أكبر هذا كما قالت بنو إسرائيل اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة	أبو واقد الليثي	١٨٧/٣
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت	علي بن أبي طالب	٢٦١/٢
اللهم اغفر لي وتب علي إنك انت التواب الغفور	-	٢٦٤/٢
اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ذا الجلال والإكرام	-	٢٦٠/٢
اللهم لا خير إلا خير الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة	-	١١٤/٢
ألم أخبر أنك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة	عبد الله بن عمرو	١٥٧/٢
ألم أخبر أنك تصوم لا تفطر وتصلي الليل؟ فلا تفعل	عبد الله بن عمرو	١٥٧/٢
أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه	عدي بن حاتم	٣٢٧/٣
أما بعد فأحسن الحديث كتاب الله	-	٦٨/٣
أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد	جابر	١٠٨/١
أمر بإكفاء القدور التي أغليت بلحوم الحمر	-	٢٨/٣
أمر بشراء الإبل إلى خروج المصدق	عمرو بن العاص	٥٦/٣
أمرأء يكونون بعدي لا يهتدون بهديي	جابر	١٢٨/٣
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	-	٣٣٦/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أمره النبي ﷺ بسقيه العسل	أبو سعيد الخدري	٣٢ / ٢
إن أحببت أن لا توقف على الصراط	أبو هريرة	١١٩ / ١
إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً	ابن مسعود	١٢٢ / ١
إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ	أبو هريرة	٦٥ / ٢
إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف	أبو ذر	٣٣٠ / ١
حسب له قيام ليلة		
إن الرسول ﷺ خرج إلى المقبرة فقال	أبو هريرة	١١٤ / ١
إن القرآن يصدق بعضه بعضاً فلا تكذبوا فيه	-	٤٦٤ / ٢
إن الله حجز التوبة عن كل صاحب بدعة	الحسن بن علي	٢١٤ ، ١١٩ / ١
إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها	أبو ثعلبة الخشني	١٨٤ / ١
إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة	ابن عمر	٢٠٨ / ٣
إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً	عبد الله بن عمرو	١١٧ / ١ ، ٤٣٤ / ٢ ، ٢١٨ ، ٩٩ ، ١١١ / ٣
إن الله لا ينتزع العلم من الناس بعد أن أعطاهم	عبد الله بن عمرو	١٧٣ / ١
إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة	-	٢١٨ / ٣
إن الله لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه فأخرج منه ذريته إلى يوم القيامة	-	٢٧٦ / ٣
إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة	-	٢١١ / ٣
إن الله ليدخل العبد الجنة بالسنة يتمسك بها	-	١٢٤ / ١
إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه	-	٣٦٢ / ١
إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً	أبو هريرة	١٦٨ / ٣
إن الله يقول أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا دعاني	أبو هريرة	٣٢٥ / ٢
أن النبي ﷺ أتني بكتاب في كتف فقال كفى بقوم حمقاً	يحيى بن جعدة	١٠٣ / ١
أن النبي ﷺ بعثه ومعاً إلى اليمن	أبو موسى	١٦٨ / ٢
أن النبي ﷺ تواجد واهتز عند السماع	-	١٣ / ٢
أن النبي ﷺ جاءه ناس من أصحابه	أبو هريرة	٣٥٤ / ١
أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي فقال	بريدة الأسلمي	١٦٩ / ٢
أن النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث: اعلم	-	٣٠٧ / ١
إن بعد زمانكم هذا زماناً عضوضاً يعرض الموسر على ما في يديه	حذيفة	٤٤٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إن بلاً يؤذن لبليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم	-	٤٨٤ / ٢
إن بني إسرائيل تفرقت إحدى وثمانين ملة	-	١٢٤ / ٣
إن بني إسرائيل تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة	أبو أمامة	٧٣ / ١
إن بين يدي الساعة لأياماً ينزل فيها الجهل	-	٤٢٠ / ٢
إن ترهب أمتي الجلوس في المساجد لانتظار الصلاة	-	٢١٢ / ٢
إن خير دينكم أيسره	بريدة الأسلمي	١٦٩ / ٢
إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا	-	٤١٤ / ٢
أن رجلاً أتى النبي ﷺ: فقال يا رسول الله	-	٣١٢ ، ٢٠٨ / ٢
أن رجلاً ولد له غلام على زمن رسول الله ﷺ	أبو الطفيل	٢٧٦ / ١
أن رسول الله ﷺ أخبر أن عبد الله بن عمرو يقول	-	١٦١ / ٢
أن رسول الله ﷺ قال في خطبته: أفضل الهدى هدي محمد	جابر بن عبد الله	٣١٨ / ٢
أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته أما بعد	جابر	١٠٨ / ١
أن رسول الله لعن أكل الربا وموكله وشاهديه	ابن مسعود	٤٥٣ / ٢
إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله	-	٢١٢ / ٢
إن شئتم قسمتها بين المهاجرين وتركتم نصيبكم فيها	ابن عباس	٣٤٤ / ١
إن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به	عائشة	١٥٦ ، ٣٣٣ / ١
إن لأهلك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً	-	١٦٥ / ٢
إن لكل عابد شرة ولكل شرة فترة	عبد الله بن عمرو	١٢١ / ١
إن لنفسك عليك حقاً	-	٢٣٩ ، ١٩٤ / ٢
إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل	-	٤٢٣ / ٢
إن من أشراط الساعة ثلاثاً	أبو أمية الجمحي	١٧٥ / ١
إن من أكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه	-	٣٥٠ / ٢
إن من ضئضى هذا قوماً يقرؤون القرآن	-	١٥٦ / ٣ ، ٤٧١ ، ٤٥٥ / ٢
إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق	عائشة	١٦٧ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين	-	١٢٣/٣
أنا بريء منهم وهم برآء مني	-	٢٢٧/١
أنا سيد ولد آدم	-	٦٧/٢
أنا على حوضي أنتظر من يرد علي	-	٢٢/١
أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء	أبو هريرة	٣٢٥/٢
أنا فرطكم على الحوض ليرفعن إلي رجال منكم	-	٢٢٢/١
أنت مني بمنزلة هارون من موسى	-	٢٠٠/٣
أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له	أنس بن مالك	١٥٩/٢
انتهيت إلى رسول الله ﷺ وهو يصلي ولجوفه أزيز كأزيز المرجل	عبد الله بن الشخير	١١٩/٢
انطلقا فيسراً ويسراً ولا تعسرا	ابن عباس	١٦٨/٢
إنك لا تدري لعلك يطول بك عمر	-	١٦٣/١
إنك لا تدري مشوا القهقري	-	١٢٢/١
إنكم ترون ربكم يوم القيامة	-	٣٠٣/٣
إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها	ابن مسعود	٤١٩/٢
إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم	-	١٩٦/٢
إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة	ابن عباس	١١٦/١
إنما هلك من كان قبلكم بالتشديد شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم	أبو قلابه	٢٠٦/٢
أنه سئل عن الغرياء قال: الذين يحيون ما أمات	عمرو بن عوف	٩/١
إنه سيخرج في امتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه	-	٢١٩/٣
أنه قال: يا رسول الله هل بعد هذا الخير شر	حذيفة	١١٢/١
إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل	ابن عمر	١٦٠/٢
إنه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من الصحيح	ابن عمر	١٦٠/٢
إنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه	-	٢١٧/٢
إنه من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي	-	٣٠٧/١
إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني	عائشة	٣٣٣/١
إني أخاف على امتي من بعدي أعمال ثلاثة	-	٣٣١/٣
إني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله	زيد بن أرقم	١١٨/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدي أبداً ما أخذتم بهما	أبو هريرة	٧٥/٣
إني لأجد التمرة ساقطة على فراشي	-	٧٩/٣
إني لأعلم أول من سيب السوائب وأول من غير عهد إبراهيم	زيد بن أسلم	٣٥٨/٢
إني لست كهيتكم إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني	عائشة	١/٣٣٣، ٢/١٥٥، ١٦٣، ١٩١
اهتم النبي ﷺ للصلاة كيف يجمع الناس لها	-	٤٨٣/٢
اهجم وجبريل معك	عائشة	١١١/٢
أو قد وجدتموه	أبو هريرة	٣٥٤/١
أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم	عمر بن الخطاب	٢٠٨/٣
أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة	العرباض	١١١/١
أول دينكم نبوة ورحمة	أبو ثعلبة	٤٥١/٢
أول من يكسى يوم القيامة إبراهيم	ابن عباس	١١٦/١، ٢١٠
أي يوم هذا؟	-	٤١٤/٢
إياكم والشعاب	معاذ بن جبل	١٢٤/١
إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	-	٤٥/٢
إياكم ومحدثات الأمور فإن شر الأمور محدثاتها	ابن مسعود	١١٠/١
إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة	-	٣٥٢/٢
آيتهم رجل أسود عضديه مثل ثدي المرأة	-	٢٥١/٣
أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها	عائشة	٦٣/٣
أيا داع دعا إلى هدى فاتبع عليه كان له مثل أجر	أنس بن مالك	٤٠/١
أيا رجل من أمتي سبته سبة أو لعنته لعنة في غضبي فإنما أنا	سلمان	١٥٨/٣
أيا رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بي فله أجران	أبو موسى	١٨١/٣
أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم ليس تدعون أصم ولا غائباً	أبو موسى	١٠٨/٢

(ب)

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً	-	٤٢٢/٢
بأمثال هؤلاء إياكم والغلو في الدين	ابن عباس	١٧٠/٢
بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ	عبد الله ابن مسعود ٦/١، ٨٥/٢، ٨٥٧	٤٥٧
بدأ الإسلام غريباً ولا تقوم الساعة حتى يكون غريباً	سالم بن عبد الله	٨/١
البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع	-	٧٠/٣
البر ما اطمأنت إليه النفس والإثم ما حاك في صدرك	-	٨٥/٣
بشّروا ولا تنفّروا ويسّروا ولا تعسّروا	أبو موسى	١٦٨/٢
بشّروا ولا تنفّروا ويسّروا ولا تعسّروا	أبو موسى	١٦٨/٢
بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد	-	١٤٦/٣
بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش	-	٢٢٧/٢
بلغ النبي ﷺ أنني أصوم أسرد	عبد الله بن عمرو	١٥٧/٢
بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة	أنس بن مالك	١١٥/١
(ت)		
تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه	-	٤٠٥/٢
تجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه	-	٢٢٢/٣
تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم	-	١٤٣/٣
تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها	العرياض بن سارية	٦٤/١
تسألني يا بن أم عبد	ابن مسعود	١٢٢/١
تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة قوم يقيسون	عوف بن مالك	١٧٤/١
تفرقت اليهود على إحدى وسبعين	أبو هريرة	١١٧/١
تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة	أبو هريرة	١٢٢/٣
تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَةٌ...﴾	عائشة	٤٥٨/٢، ٧٢/١

طرف الحديث الراوي الجزء والصفحة

(ج)

- جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله
جاء مشركو قريش إلى النبي ﷺ يخاصمونهم في
القدر
- أنس بن مالك ١٥٩/٢
ابن عباس ٣٥٤/١
أبو هريرة ١٦٥/٣

(ح)

- حتى إذا لم يبق عالم اتحد الناس رؤوساً جهالاً
حديث إكرام الديك الأبيض
حديث أكل الباذنجان بنية
حديث الاكتحال يوم عاشوراء
حديث الذباب ومقله
حديث الصحيفة
الحلال بين والحرام بين
حلت شفاعتي لأمتي إلا صاحب بدعة
حلوه، ليصل أحدكم نشاطه فإذا كسل أو فتر قعد
- ٢٥٨/٣، ٤٣٢/٢، ٢٨١/١ -
١٢/٢ -
١٣/٢ -
١٢/٢ -
أبو هريرة ٣٢/٢
- ١١٣/١
النعمان بن بشير ١٨٣/١، ٧٨-٧٩/٣
- ٢١٠/١
أنس بن مالك ١٥٧/٢

(خ)

- خرج رسول الله ﷺ يوماً وهم يجادلون في القرآن
خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتي بوضوء
فتوضأ
خط رسول الله ﷺ هكذا فقال للخطا المستقيم
خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطأ
خط لنا رسول الله ﷺ يوماً وخط لنا سليمان خطأ
طويلاً
خير القرون قرني ثم الذين يلونهم
- ٧٦/٣ -
أبو جحيفة ٣٠٠/٢
عبد الله بن مسعود ٨٥/١
ابن مسعود ١٠/٢
ابن مسعود ٨١/١
ابن مسعود ٦٦/٢

(د)

- دخل رسول الله ﷺ المسجد وحبل ممدود بين ساريتين
دخل علي رسول الله ﷺ وعندي امرأة فقال: من
هذه
دع الناس يرزق بعضهم من بعض
- أنس بن مالك ١٥٧/٢
عائشة ١٥٦/١
- ١٩/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
دع ما يريك إلى ما لا يريك	-	٨٥ / ٣ - ٧٠ - ٧١
دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم	-	١٣١ / ٣
(ذ)		
ذروني ما تركتكم فإنما هلك الذين من قبلكم	-	٣٠٢ / ٣
بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم		
ذكر رجل عند رسول الله ﷺ بعبادة واجتهاد	جابر	١٥٨ / ٢
ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه	أنس بن مالك	٤٨٣ / ٢
ذكروا عند رسول الله ﷺ مولاة لبني عبد المطلب	-	١٢١ / ١
ذلك صريح الإيمان	أبو هريرة	٣٥٤ / ١
ذو القلب المخموم واللسان الصادق	عبد الله بن عمرو	٢٦٠ / ٣
الذين يحيون ما أمات الناس من ستي	عمرو بن عوف	٩ / ١
(ر)		
رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال: ما بال هذا	-	١٧٦ / ٢
رب أعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي	-	٢٦٢ / ٢
رد رسول الله ﷺ التبتل على عثمان بن مظعون	-	٣٦٤ / ٢ - ٢١٢
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان	-	٢٩٣ / ٣
(س)		
سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ...﴾	عائشة	٧١ / ١
سألت رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ...﴾	عائشة	٧١ / ١
سنة لعنهم: لعنهم الله وكل نبي مجاب	عائشة	٢٠٥ / ١ - ١٢٠
سنة لعنهم الله ولعنهم	عائشة	١٢٠ / ١
سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها	-	٤٤٤ / ٢
ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة	-	١٢٣ / ٣
ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة	-	٨٧ / ٣
ستكون في أمتي هنات وهنات	عرفجة	٢٠٩ / ٣
السلام عليكم دار قوم مؤمنين	أبو هريرة	١٤٤ / ١ - ١١٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء	-	٢١٧/١
سيكون بعدي من أمتي قوم يقرؤون القرآن	أبو ذر	١٣٢/٣
سيكون في أمتي دجالون كذابون يأتونكم ببدع من الحديث	أبو هريرة	١١٨/١
سيكون في أمتي مسخ وخسف وهو في الزنديقية والقدرية	ابن عمر	١٦٣/٣
سيكون من أمتي قدرية وزنديقية أولئك مجوس	مجاهد	١٦٣/٣
سيكون من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم	أبو ذر	٢١٦/١
سيكون من بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها	ابن مسعود	١٢٢/١

(ص)

صدق سلمان	أبو جحيفة	١٦٦/٢
صلة الرحم تزيد في العمر	-	٢٨٠/٣
صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل علينا	العرياض	١١١/١
صليت خلف النبي ﷺ فكان إذا سلم يقوم	أنس بن مالك	٢٦٦/٢
صم صوم داود نبي الله فإنه كان أعبد الله	عبد الله بن عمرو	١٥٧/٢
صم من الشهر ثلاثة أيام	-	١٦٢/٢
صم يوماً وأفطر يوماً وذلك صيام داود	عبد الله بن عمرو	١٥٨/٢
صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان فلم يقم بنا شيئاً من الشهر	أبو ذر	٣٣٠/١
صنفان من أمتي لا سهم لهم في الإسلام يوم القيامة	زيد بن علي	١٦٢/٣

(ط)

طوبى للغرباء الذين يمسكون بكتاب الله حين يترك	بكر بن عمرو المعافري	٨/١
-----------------------------------------------	----------------------	-----

(ع)

عليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية	-	٢٧٢/٢
عليكم بالجماعة فإن يد الله مع الجماعة	-	١٩٩/٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
عليكم بالسواد الأعظم	-	٤١٨/٢
عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين	العرياض بن سارية	١٤٦/١
عليكم بستي وسنة الخلفاء المهديين تمسكوا بها	-	٣١٩/١
عليكم من الأعمال ما تطيقون	عائشة	١٥٦/٢
عمل قليل في سنة خير من عمل كثير في بدعة	-	١٣١/١
(غ)		
غسل الجمعة واجب على كل محتلم	-	٢٧٩/٣
(ف)		
فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم	-	١٧٢/٣
فإذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فاحذروهم	عائشة	١٧٤/٣ ، ٤٥٩/٢ ، ٧٢/١
فإذا رأيتم فاعرفهم	عائشة	٧١/١
فاصنع مثل ما نصنع لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم الآية	-	٢١٠/٢
فأما المؤمن أو المسلم فيقول محمد جاءنا بالبينات فأجبنه وأما	-	٣٣٤/٣
فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى	-	١٧٠/٢
فإن بحسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام فكيف أصنع؟	عبد الله بن عمرو	١٥٧/٢
فليذاذن رجال عن حوضي كما يذاذ البعير الضال	ابن مسعود	١٢٢/١
فمن أعدى الأول؟	-	٢٤٧ ، ٢٢١/١
فهلا قبل أن تأتيني به	-	٣٤١/١
فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر	صفوان بن أمية	٣٤/٢
فيوشك قاتل أن يقول ما هم بمتبعي فيتبعوني وقد	-	٢٨٦/٢
(ق)	معاذ بن جبل	٥٣/١
قال رجل: يا رسول الله ما الإيمان؟	أبو أمامة	٧١/٣
قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة: أَلْقُطْ لِي	ابن عباس	١٧٠/٢
قالوا: وما الشباب يا رسول الله؟ قال: الأهواء	معاذ بن جبل	١٢٤/١
قام حتى تورمت قدماه	-	١٨٩/٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
قام سائل على عهد رسول الله ﷺ فسأل فسكت القوم	حذيفة	٣١٤/١
قام فينا رسول الله ﷺ بالموعة	ابن عباس	١١٦/١
قبل الساعة سنون خداعات يصدق فيهن الكاذب	أبو هريرة	٩٩/٣
قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعدي إذا اعتصمتم به كتاب الله	جابر	٧٥/٣
قد رأيت الذي صنعت فلم يمنعني من الخروج	عائشة	٣٣١/١
القدرة مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم	ابن عمر	١٦٠/٣
قضى ركعتي ما بعد الظهر بعد العصر	-	١٧٥/٢
قولي لزوجك وأصحابه إذا رجعوا إن رسول الله ﷺ يقول لكم إنني آكل قوم يستنون بغير سنتي ويهدون بغير هديي قوموا فلاصل بكم	ابن عباس	٢٠٨/٢
قوم يستنون بغير سنتي ويهدون بغير هديي	حذيفة	٢٠٧/٣
قوموا فلاصل بكم	-	٢٤٦/٢
(ك)		
كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة	عائشة	٢٨١ ، ٢٦٥/٢
كان إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره قال	أبو موسى	١٦٨/٢
كان إذا توضأ أو تنخم ابتدر من حوله من المسلمين وضوءه ونخامته فشريه	رجل من الأنصار	٣٠٧/٢
كان إذا زالت الشمس وخرج رقى المنبر فإذا رآه المؤذنون	-	٣١٦/٢
كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام	عائشة	٢٦٦/٢
كان إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت	-	٢٦٢/٢
كان إذا عمل عملاً أثبته	-	١٧٥/٢
كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة رفع يديه	علي بن أبي طالب	٢٦١/٢
كان رسول الله ﷺ يخطب الناس يحمد الله	جابر	١٠٨/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كان رسول الله يقول دبر صلاته اللهم ربنا ورب كل شيء	-	٢٦٢/٢
كان يأكل الطيب إذا وجده	-	٢٣٩/٢
كان يحب الحلواء والغسل	-	٢٣٩/٢
كان يستعذب له الماء	-	٢٣٩/٢
كان يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم	-	١٨٦، ١٦٣/٢
كان يصوم يوماً ويفطر يوماً	عبد الله بن عمرو	١٦٤، ١٥٧/٢
كان يعجبه لحم الذراع	-	٢٣٩/٢
كان يقول في خطبته: أما بعد فإن خير الحديث	جابر	١٠٨/١
كان يقول في دبر الفجر إذا صلى: اللهم إن أسألك علماً نافعاً	-	٢٦٣/٢
كان يقول في دبر كل صلاة: لا إله إلا الله وحده	-	٢٦٠/٢
كان يقوم حتى تورمت قدماه	-	١٧٨/٢
كان يمكث إذا سلم يسيراً	أم سلمة	٢٦٦/٢
كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماءً	عائشة	٢٨١، ٢٦٥/٢
كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف	عمر بن الخطاب	٢٧١/٣
كفى بقوم حمقاً أو قال ضلالاً أن يرغبوا عما جاءهم به نبيهم	يحيى بن جعدة	١٠٣/١
كل بدعة ضلالة	-	١٠٢/١، ١٩٨، ٣٧٧/٢
كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد	عائشة	٣٣٥/٢، ١٩٨، ١٩٣/١
كل مولود يولد على الفطرة	-	٢٠٣/٣، ٣٩٦، ٣٨٢
كلها في النار إلا واحدة	-	٢٠٢، ١٣٥/٣
كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل	-	١٩٩/٣
كنا عند رسول الله في صدر النهار فجاء قوم	جرير بن عبد الله	٣١٢/١
كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فجعل الناس يجهرون بالتكبير	أبو موسى	١٠٨/٢
كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس معنا نساء فقلنا: ألا نختصي	ابن مسعود	٢١٠/٢
كيف بكم وبزمان؟	عبد الله بن عمرو	١٢٣/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
(د)		
لا أفضل من ذلك	-	١٩٨/٢
لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمرى مما أمرت به	أبو رافع	٣٦/٢ ، ١٩٤/١
لا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله	-	١٧٠/٢
لا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا	-	١٥٧/٣
لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي	-	١١٢/٢
لا تختلفوا فتختلف قلوبكم	-	٢٧٣/٢
لا تخصوا يوم الجمعة بصيام	-	١٥٦/٢
لا تخيروا بين الأنبياء	-	٦٧/٢
لا تدري ما أحدثوا بعدك	-	٢٢٢/١
لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض	-	١٣٠/٣ ، ٤٢٢/٢
لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله	-	١٩٨/٣
لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها	أبو هريرة	٦٢/٣
لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر	-	٢٦٤/٣
لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم	-	٩٢/٢
لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها فإنكم إن لا تفعلوا تشئت بكم الطرق	وهب بن عمرو	١٨٤/١
لا تفضلوني على يونس بن متى	-	٦٧/٢
لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها	أبو هريرة	١٨٨/٣
لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان عظيمتان	-	٤٢١/٢
لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله	-	٢١٢/٣
لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس	-	٢١٣/٣
لا تكلموا في القدر فإنه سر الله	-	١٦٤/٣
لا تلقوا الركبان بالبيع	-	١٩/٣
لا تماروا في القرآن فإن المراء فيه كفر	-	٤٥٩/٢
لا تنام الليل! خذوا من العمل ما تطيقون	عائشة	١٥٦/٢
لا تنذروا فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً	أبو هريرة	١٦٠/٢
لا حمى إلا الله ورسوله	-	٣٧٥/٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لا ضرر ولا ضرار	-	١٩/٣
لا ما دعوتم الله لهم وأثنتم عليهم	أنس بن مالك	٣٤٤/١
لا نورث ما تركنا صدقة	-	٣٣٥/٣
لا يحل لرجل أن يؤم قوماً إلا بإذنهم	-	٢٩٦/٢
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	-	١٩٩/٣
لا يضرهم خلاف من خالفهم	-	١٩٨/٣
لا يعدل بالدعة	جابر	١٥٨/٢
لا يقض القاضي وهو غضبان	-	١٨٤/٢
لا يقعد قوم يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة	-	١٠٦/٢
لا يمنعن أحدكم نداء بلال من سحوره	-	٤٨٥/٢
لا ينبغي لنبي ليس لأمته فيضعها حتى يحكم الله	-	٣٣٥/٣
لأقضين بينكما بكتاب الله	-	٢٧٨/٣
لألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر	أبو رافع	١٢٨/١
لأن يهدي الله بك رجلاً خيراً لك من كذا وكذا	معاذ بن جبل	٤١/١
لأنه أول من سن القتل	-	٣١٥/١
لتبعن سنن من كان قبلكم	-	١٢٨/٣ ، ٩٢/٢ ، ١٦/١
		١٨٨ ، ١٨٦
لتركبن سنن من كان قبلكم	-	١٩٤/٣
لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً	معاذ بن جبل	١٦٣/٣
لقد رأيت رسول الله ﷺ وعليه حلة أحسن ما يكون	ابن عباس	١١٩/٣
لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر	حذيفة	١٦١/٣
لكني أصوم وأفطر وأصلي	-	٢٢٩/٢
لكني أنام وأصلي وأصوم وأفطر	-	١٢١/١
لم يمت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج إليه	-	٦٥/١
لما افتتح رسول الله ﷺ بني النضير قال للأنصار	ابن عباس	٣٤٤/١
لما نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾	ابن عباس	١٦٨/٢
لن تجتمع أمتي على ضلالة	-	٢١١/٣
لو تأخر الشهر لزدتكم	أبو هريرة	١٥٥/٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لو مد لنا الشهر لو اصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم	أنس بن مالك	١٥٥/٢
ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل	-	١٧٩، ١٢٨/٣
ليبلغ الشاهد منكم الغائب	-	٣١٧/١
ليتني طوقت ذلك	-	١٨٦/٢
ليردن الحوض أقوام ثم ليختلجن دوني	-	٢٠٠/٣
ليس من الصيام في السفر	-	١٩٧/٢
ليس منا من خصى ولا اختصى	-	٢١٢/٢
ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها	-	٤٤٥/٢
ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر	-	٤٤٦-٤٤٥/٢
(م)		
ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم	أبو هريرة	١٠٦/٢
ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فيه فهو حرام	أبو الدرداء	٧٦/٣
ما أنا عليه وأصحابي	-	٢٠٦، ٢٠٣، ١٩٦/٣
		٣٠٧، ٢١٣
ما أنكر قلبك فدعه	-	٧٢/٣
ما بال هذا	-	١٧٦/٣
ما رآه المسلمون حسناً فهو حسن	-	٤٥/٣
ما صنعت في رأس العلم	-	٣١٣/٢
ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل	-	٤٥٩/٢
ما ظهر في قوم الربا والزنى إلا أحلوا بأنفسهم عقاب الله	-	٤٥٣/٢
ما من إله يعبد من دون الله أبغض إلى الله من صاحب هوى	-	١٨٩/١
ما من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها	ابن مسعود	٣٠٦، ٢٣٦، ٢١٢/١
مثل أمتي كمثل المطر لا يلدى أوله خير أم آخره	أنس	٦٥/٢
المدينة حرم ما بين عير إلى ثور	علي بن أبي طالب	١٩٢، ١١٣/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مر النبي ﷺ على رجل يصلي على صخرة بمكة	جابر	١٦٩/٢
المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل	-	٢٢٨/١
مره فليجلس وليتكلم وليستظل وليتم صومه	-	٣٨٠ ، ١٧٦/٢
من ابتدع بدعة ضلالة	-	٣١٥-٣١٤ ، ٢١٢/١
من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة	زيد بن أرقم	١١٨/١
من أتى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الإسلام	عائشة	١١٩/١
من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة	-	٢٠٣ ، ٢٠١/١
من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد	عائشة	١٠٧/١
من أحدث في مسجدنا حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة	-	٤٠٨/٢ ، ٢٠٥/١
من أحيأ سنة من سنتي قد أميتت بعدي	-	٣١٣ ، ٣٠٧ ، ١١٩ ، ٣٤/١
من أحيأ سنتي فقد أحيأني	-	٣١٤ ، ٣٠٧/١
من أحيأ شيئاً من سنتي كنت أنا وهو في الجنة كهاتين	-	٤٠/١
من استطاع منكم الباءة فليتزوج	-	٢٢١/٢
من استن خيراً فاستن به فله أجره	حذيفة	٣١٤/١
من اقتدى بي فهو مني ومن رغب عن سنتي فليس مني	-	١٢٠/١
من أكل طيباً وعمل في سنة	أبو سعيد	١٢٣/١
من بدل دينه فاقتلوه	-	٣٣٦ ، ١١٦/٣
من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت	-	٢٧٩/٣
من جاء إلى أمتي ليفرق جماعتهم فاضربوا عنقه	-	٢١٥/٣
كائناً من كان	-	١٨٩/١
من جالس صاحب بدعة نزعته منه العصمة ووكل إلى نفسه	-	١١١/١
من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه	أبو هريرة	١١١/١
من دل على خير فله مثل أجر فاعله	-	٣٠٥/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
من رأيي فقد رأيي حقاً	-	٩٧/٢
من رأيي في النوم فقد رأيي فإن الشيطان لا يتمثل بي	أبو هريرة	٩٦، ٩٤/٢
من رأي من أميره شيئاً يكرهه فليصبر	ابن عباس	٢٠٧/٣
من رغب عن سنتي فليس مني	الحسن البصري	٣٦٥، ١٠٣/١، ٢٣٣، ١٤٧/٢، ٣٨٠
من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها	-	٣١١، ٣٠٦-٣٠٥/١، ٣١٤-٣١٣
من سن سنة خير فاتبع عليها	جرير بن عبد الله	٣٠٦، ١١١/١
من سن سنة سيئة كان عليه وزرها	-	٣١٣، ٢٣٦، ٢١٢/١، ٣١٥
من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها	-	٣١٣/١
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد	عائشة	١٠٧/١
من فارق الجماعة شبراً فمات مائة جاهلية	-	٤٢٠/٢
من فارق الجماعة قيد شبر	أبو ذر	٢٠٨، ١٩٩، ١٢٧/٣
من قال: لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه فهو في الجنة	-	١٩٩/٣
من قال هلك الناس فهو أهلكهم	-	٢٧٥/٢
من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	-	٤٠٠/٢
من كان منكم يحب أن يحبه الله ورسوله فليصدق الحديث	رجل من الأنصار	٣٠٧/٢
من كره من أميره شيئاً فليصبر	-	٤١٩/٢
من كنت مولاه فعلي مولاه	-	٢٠١/٣
من مشى إلى صاحب بدعة نزعت منه العصمة	-	١٨٩/١
من نذر أن يطيع الله فليطعه	-	١٧٧، ١٦١/٢
من نذر أن يعصي الله فلا يعصه	-	٣٨١/٢
من وجد شيئاً من ذلك فليقل: آمنت بالله	أبو هريرة	٣٥٥/١
من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام	-	٢٠١، ١١٩/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له	جابر	١٩٠٨/١
(ن)		
نحن الآخرون السابقون يوم القيامة	-	٩١/٣
نعم إذا كان مفلجاً	-	٢٦١/٣
نعم دعاة على أبواب جهنم	حذيفة	٢٠٧/٣
نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: بين العبد وبين الشرك	أنس بن مالك	١١٥/١
نعم وفيه دخن	حذيفة	٢٠٧/٣
نهاهم النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم	عائشة	١٥٥/٢
نهى أن يبيع حاضر لباد	-	١٩/٣
نهى أن يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين	-	٣٤٤/٢
نهى أن يجمع بين المتفرق	-	٣٤٨/٢
نهى رسول الله ﷺ عن الوصال	أبو هريرة	١٥٥/٢
نهى رسول الله ﷺ عن الوصال	عائشة	١٩٤/٢
نهى عليه السلام عن النذر	ابن عمر	١٦٠/٢
نهى عن البيع والسلف	-	٣٤٩/٢
نهى عن الصلاة بعد الصبح	-	٣٣٥/٢
نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس	-	٣٣٥/٢
نهى عن الغلوطات	-	٣١٢/٢
نهى عن بيع الثمر قبل أن يدرك	-	٤٣٩/٢
نهى عن بيع الغرر	-	٤٣٩/٢
نهى عن بيع المضطر	-	٤٣٩/٢
نهى عن صيام الفطر والأضحى	-	٣٣٥/٢
نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا	أم عطية	٣٧٨/٢
(هـ)		
هذا سبيل الله	ابن مسعود	١٠/٢
هذا كما قالت بنو إسرائيل: اجعل لنا إلهاً	-	١٨٩/٣
هذه سبل على كل سبيل منها شيطان	ابن مسعود	١٠/٢
هذه سبل وعلى كل سبيل منها شيطان يدعو إليه	ابن مسعود	٨١/١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
هل بعد هذا الخير شر قال: نعم	حذيفة	١١٢ / ١
هل تدري أي الناس أعلم؟	ابن مسعود	١٨٢ ، ١٤٤ / ٢
هل تدري أي الناس أفضل؟	ابن مسعود	١٨٢ / ٣
هل عرفت الرب؟	-	٣١٣ / ٢
هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده	ابن عباس	٩٧ / ٣
هم أصحاب الاهواء وأصحاب البدع	عائشة	١٦٩ / ٣ ، ٩٠ ، ٨٦ / ١
هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا	حذيفة	٢٠٧ / ٣
هو من أمر اليهود	-	٤٨٣ / ٢

(و)

واصل رسول الله ﷺ في آخر شهر رمضان	أنس بن مالك	١٥٥ / ٢
والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله	-	٢٧٧ / ٣ ، ٦٤ / ٢
وأياكم مثلي؟ إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني	أبو هريرة	١٥٥ / ٢
وجعلت قرّة عيني في الصلاة	-	١٨٦ / ٢
وددت أني طوقت الدوام عليه	أبو قتادة	١٦٣ / ٢
وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة	العرباض بن سارية	١٢٨ / ٢ ، ٦٤ / ١
وكل محدثة بدعة وكل بدعة في النار	جابر	١٠٨ / ١
الولاية في الله والحب في الله والبغض في الله	ابن مسعود	١٨٢ / ٣
ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم	-	٢٤٢ / ٣
وما تنخم النبي ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم	المسور بن مخزومة	٣٠٠ / ٢

(ي)

يا أبا هريرة علم الناس القرآن وتعلمه	أبو هريرة	٣٧ / ١
يا أيها الناس عليكم بالقصد والقسط ثلاثاً	جابر	١٧٠ - ١٦٩ / ٢
يا ابنة أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر	-	١٥٢ / ٢
يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غش	أنس بن مالك	٣٠٧ ، ٣٥ / ١
يا بني وذلك من سنتي ومن أحيا سنتي فقد أحبني	أنس بن مالك	٣٠٧ / ١
يا عائشة إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً من هم؟	عائشة	١٦٩ / ٣ ، ٨٦ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا عائشة إن لكل ذنب توبة ما خلا أصحاب الأهواء والبدع	عائشة	٨٦/١
يا عبد الله بن مسعود	ابن مسعود	١٨٢/٣
يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل	عبد الله بن عمرو	١٧٥/٢
يا عثمان أتؤمن بما نؤمن به	-	٢١٠/٢
يا عدي اطرح عنك هذا	عدي بن حاتم	٣٢٧/٣
يا قوم على هذا هلك من كان قبلكم	-	٧٦/٣
يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج	ابن مسعود	٥٧/١
يا وابصة استفت قلبك واستفت نفسك	وابصة	٧١/٣
يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر	-	٢٠١/٣
يأتي على الناس زمان يستحل فيه خمسة أشياء بخمسة أشياء	ابن عباس	٤٥٤/٢
يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع	-	٤٥١/٢
يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى تعقد شحمًا	-	١٧٨/١
يتقارب الزمان وينقص العلم	-	٤٢٠/٢
يخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام	-	٤٢١/٢
يخرج من أمتي قوم يقرؤون القرآن ليس قراءتكم من قراءتهم بشيء	-	١٤٣/٣
يخرج من ضئضي هذا قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم	أبو سعيد	٢٠٦/١
يد الله مع الجماعة	ابن عباس	٢٠٨/٣
يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً	أبو هريرة	٤٥٥/٢
يصبح مؤمناً ويمسي كافراً	-	١٣١/٣
يعزف على رؤوسهم بالمعازف والقينات	-	٤٤٥/٢
يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان	أبو سعيد الخدري	٢١٣، ١٥/١
		٢٩١، ١٣٧/٣، ١٥٦
		١٧٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم	أبو سعيد الخدري	١٥ / ١ ، ١٠١ / ٣ ، ٣٧٤
يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم	-	١٤٤ / ٣
يمرقون من الدين ثم لا يعودون	-	٢١٦ / ١
يمرقون من الدين ثم لا يعودون فيه كما يمرق السهم	-	٢٤٠ ، ٢٢٥ ، ٣٢٢ / ٣
يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية	-	١١٤ / ٣ ، ٢١٣ ، ١٩١ / ١
يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية	-	٢١٥ / ١
ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه	-	٤٢٠ / ٢
ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة	ابن عمر	٣٤ / ٣
يوشك أن يأتي زمان يغربل الناس فيه غربلة	عبد الله بن عمرو	١٢٣ / ١
يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر	-	٢٣٣ ، ٢٣٠ / ٢

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
(أ)		
اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين	الفضيل بن عياض	١٣٦/١
اتبع لا تبتدع، اتضع لا ترتفع، من ورع لا يتسع	الإبياني	١٤٨/١
اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كفيتم	ابن مسعود	١٢٩م
أتممجن في عبادتك؟	عمر بن الخطاب	١١٦/٢
أتدري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز أن يولي رجلاً صالحاً؟	مالك بن أنس	٣٣/٣
اتقوا الرأي في دينكم	عمر بن الخطاب	٣٠٢/٣، ١٧٥/١
اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم	حذيفة	٣٠٦/٣
أتي عمر بن الخطاب فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل	السائب بن يزيد	١٣٣/١
الإثم حواز القلوب فما حاك من شيء في قلبك فدعه	ابن مسعود	٧٢/٣
اثنان لا تعاتبهما: صاحب طمع وصاحب هوى	عمر بن عبد العزيز	٢١٥/١
اجلس حتى تفصل بين فرضك ونفلك	عمر بن الخطاب	٣٢٤/١
أحدثتم قيام رمضان ولم يكتب عليكم	أبو أمامة	٢٠٤، ١٤٩/٢
أحدثوا في الإسلام ومن كان أمر بهذا فهو كافر	ابن المبارك	٤٤٢/٢
أحسبه أراد شيطاناً من الإنس، وهي البدع	بكر بن العلاء	٨٢/١
أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد	ابن مسعود	١١٠/١
اختلاف الناس كلهم يرجع إلى ثلاثة أصول	يحيى بن معاذ	١٥٣/١
أخذ حجرين فوضع أحدهما على الآخر	حذيفة	١٢٧/١
أخرج بنا من عند هذا المبتدع	ابن عمر	٤١١/٢

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
أخلص له العبادة والدعوة	قتادة	٢٣٣/٢
أخوف ما أخاف على الناس اثنتان	حذيفة	١٢٧/١
إذا رأيت الرجل يبغض مالكاً اعلم أنه مبتدع	أحمد بن حنبل	٣٩/٣
إذا سلم فليقم ولا يقعد إلا أن يكون في سفر أو في فناءه	مالك بن أنس	٢٦٨/٢
إذا علمت أنه حضر عشاؤه فأعلمني	عمر بن الخطاب	١٣٢/١
إذا قدم المفقود يخبر بين امرأته أو صداقها	عمر	٦١/٣
إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم	ابن عمر	١٦١/٣، ٢٢٧، ١٩٠/١
إذا لقيت صاحب بدعة في طريق فخذ في طريق آخر	يحيى بن أبي كثير	٢٢٧، ١٤٠/١
إذا وجدت شيئاً من ذلك فقل هو الأول والآخر	ابن عباس	٣٥٥/١
ارق إلي أخبرك وكان على المنبر	علي بن أبي طالب	١٠١/١
أرى أن تستبهم فإن تابوا جلدتهم ثمانين ثمانين	علي بن أبي طالب	٣٧٠/٢
الاستحسان تسعة أعشار العلم ولا يكاد المغرق في القياس إلا يفارق السنة	مالك بن أنس	١٨٧/١
الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة	مالك بن أنس	٢٢٩/١
اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة السالكين	سفيان بن عيينة	٤٣/١
أشد الناس عبادة مفتون	بعض الصحابة	٢١٩/١
أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام ضال	ابن مسعود	١٣١/١
أصبح أهل الرأي أعداء السنن	عمر بن الخطاب	١٧٥/١
إظهار السنة	الوليد بن مسلم	١٢٤/١
اعلم أي أخي أن الموت اليوم كرامة لكل مسلم لقي الله على السنة	عبد الله بن المبارك	١٤٣/١
اغد عالماً أو متعلماً ولا تغد إمعة فيما بين ذلك	ابن مسعود	٣٣٢/٣
أفقرأ القرآن؟	جابر بن عبد الله	٢٥٣/١
أقرؤوا عليهم السلام ومروهم أن يعطوا القرآن بخزائهم	أبو الدرداء	٣٣٤/٢
أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله	أبو بكر الصديق	١٨٥/١
ألا ترى ما فيه السواد الأعظم؟	أبو أمامة	٧٤/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن	ابن مسعود	٣٣٣/٣
إلا من رحم ربك فمن رحم غير مختلف	الحسن البصري	٩٣/١
إلا من رحم ربك هم أهل السنة	عكرمة	٩٢/١
ألا وإن الحلال ما أحل الله في كتابه	عمر بن عبد العزيز	١٤٤/١
ألا وإني أعالج أمراً لا يعين عليه إلا الله	عمر بن عبد العزيز	٣٧/١
ألا وإني لست بمبتدع ولكني متبع	عمر بن عبد العزيز	١٤٤/١
إلى الله نشكو وحشتنا وذهاب الإخوان وقلة الأعوان وظهور البدع	عبد الله بن المبارك	١٤٣/١
اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة	أنس بن مالك	٣٣١/٢
اللهم اعصمني بدينك وبسنة نبيك من الاختلاف في الحق	إبراهيم التيمي	١٤٣/١
اللهم أمكني منه	عمر بن الخطاب	١٣٣/١
اللهم إني أعوذ بك من عين نومة وبطن لا يشبع	أويس القرني	١٨٣/٢
أما اليهود فكذبوا محمداً ﷺ	سعد بن أبي وقاص	٩٤/١
أما أنا فعلى بينة من ربي وأما أنت فشاك	مالك بن أنس	٢٢٨/١
أما إنهم لم يصلوا لهم ولكنهم كانوا ما أحلوا لهم من حرام استحلوه	حذيفة	٣٢٧/٣
أما أهل رحمة فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم	الحسن البصري	٩٣/٣
أما بعد فإنني أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره	عمر بن عبد العزيز	٦٧/١
أما والله على ذلك لمن عاش هذه النكراء ولم يدرك ذلك السلف الصالح	الحسن البصري	٢٢/١
أمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة	عمر بن الخطاب	٣٣٩/١
أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقطع الشجرة التي بويح تحتها النبي ﷺ	عمر بن الخطاب	٢٤٨/٢
أمروا هذه الأحاديث كما جاءت ولا تتناظروا فيها	ابن شهاب ومكحول	٣٠٥/٣
أن أرسلني إلي بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها عليك	عثمان بن عفان	١٣/٣

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
أن إسرائيل وهو يعقوب النبي عليه السلام أخذه عرق النسا	ابن عباس	٢٢٢ / ٢
إن أصحاب الرأي أعداء السنن	عمر بن الخطاب	١٧٦ / ١
إن اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهد في خلاف سبيل وسنة	أبي بن كعب	١٣٤ / ١
إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدع للمؤمن صديقاً	أويس القرني	٣٢ / ١
إن الأمر جد إن الأمر جد	الأسود بن يزيد	١٨١ / ٢
إن الآية لأمة محمد ﷺ	مجاهد وأبو العالية	٩١ / ١
إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف	أيوب السختياني	١٣٨ / ١
إن الخير طمأنينة وإن الشر ريبة	أبو الدرداء	٧٢ / ٣
إن الذي تعرض عليه السنة فيقبلها لغريب وأغرب منه صاحبها	يونس بن عبيد	١٤١ / ١
إن الذي تكرهون في الجماعة خير من الذين تحبون في الفرقة	ابن مسعود	٢١٠ / ٣
إن العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد أن لا يشرك بالله شيئاً رجوت له أرفع	مالك بن أنس	١٩٢ / ٣
إن القتل قد استحر بقراء القرآن يوم اليمامة	عمر بن الخطاب	١٢ / ٣
إن القرآن أكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال	عائشة	١٢٣ / ٢
إن الله حجر التوبة عن صاحب البدعة	-	٢٢٤ / ٣
إن الوكاء قد ينقلب	عمرو بن العاص	٥٣ / ٣
إن أهل الأهواء أهل ضلالة ولا أرى مصيرهم إلا إلى النار	أبو قلابة	١٣٨ / ١
إن بني إسرائيل تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة	أبو غالب	١٢٣ / ٣
إن بني إسرائيل لم يزل أمرهم معتدلاً حتى نشأ فيهم مولدون	عروة بن الزبير	٣٠٣ / ٣
أن رجلاً دخل إلى مسجد رسول الله ﷺ فصلى الفرض	-	٣٢٤ / ١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
إن رسول الله ﷺ يغضب فيقول في الغضب لناس من أصحابه	سلمان	١٥٨/٣
إن عليك في علمك حقاً كما أن عليك في مالك حقاً	كثير بن مرة	٣١٤/٢
إن عند كل بدعة كيد بها الإسلام ولياً لله يذب عنها وينطق بعلامتها	ابن مسعود	٤١/١
إن لله عملاً بالليل لا يقبله بالنهار	أبو بكر الصديق	٢٠٤/٣
إن من ورائكم فتناً يكثر فيها المال ويفتح فيها القرآن	معاذ بن جبل	١٣٥/١
إن هذا الدين متين فلا تقدر إليك دين الله	كعب الأحبار	١٧٣/٢
إنا بأرض نحن فيها محتاجون لهذا	معاوية بن أبي سفيان	٣٢٣/١
أنت من أهل القرية الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً	عطاء بن أبي رباح	٨٨/١
أنت هو؟ فقام إليه محسراً عن ذراعيه	عمر بن الخطاب	١٣٣/١
أنت وأصحابك	علي بن أبي طالب	١٠٢-١٠١/١
أنتم أهل حروراء وأهل الرياء والذين يحبطون الصنعة بالمنة	علي بن أبي طالب	١٠٢/١
انظروا إلى ما يتحول إن آخر الحديث أشد عليهم من أوله	ابن سيرين	٢١٦/١
إنكم لأهدي من أصحاب محمد ﷺ أو أضل	ابن مسعود	٣٣٨/٢
إنما أخاف عليكم رجلين رجل تأول القرآن	عمر بن الخطاب	٥١/٢
إنما أنتم جرب	صفوان بن محرز	٢٣٧/٣
إنما دخل الفساد على الخلق من ستة أشياء	ذو النون المصري	١٥٢/١
إنما كانت الأئمة ساعة تسلم تقوم	ابن وهب	٢٦٧/٢
إنما هذا القرآن كلام الله فضعوه على مواضعه ولا تتبعوا فيه أهواءكم	عمر بن الخطاب	٥٠/٢
إنما هذه الآية لأهل الأهواء	مالك بن أنس	٧٩/١
إنما هلك من كان قبلكم بهذا يتبعون آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعاً	عمر بن الخطاب	٢٤٨/٢
إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل	الحسن	١٧٨/١
إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس	الشعبي	١٧٨/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
إنما هما اثنتان الكلام والهدي	ابن مسعود	١٠٩/١
إنما يفعله عندنا الفساق	مالك بن أنس	١١٧/٢
أنه أخذ حجرين فوضع أحدهما على الآخر	حذيفة بن اليمان	٢٠٢/١
أنه ذكر أصحاب الأهواء فقال: والذي نفس أبي الجوزاء بيده	أبو الجوزاء	١٠٦/١
أنه كان يقرؤها فمَنكم جائر	علي بن أبي طالب	٨٦/١
أنه كان يكتب في كتبه إني أحذركم ما مالت إليه الأهواء	عمر بن عبد العزيز	١٤٤/١
أنه ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء عدتها	عثمان بن عفان	٢٠٩/١
إنه يشغلني عن قراءة القرآن وقراءة القرآن أحب إلي منه	ابن مسعود	١٦٥/٢
إنهم الخوارج	أبو هريرة	٨٩/١
إنهم أهل الباطل	مجاهد	٩٢/١
إنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً	الحسن البصري	٣٠٦/٣
إنهم يذكرون النبي ﷺ وأهل بيته فيتصيدون بهذا الذكر الحسن الجهال	مقاتل بن حيان	١٤٣/١
إني أحذركم ما مالت إليه الأهواء والزيف البعيدة	عمر بن عبد العزيز	١٤٤/١
إني إذا لجريء بل سمعته من رسول الله ﷺ	أبو أمامة	٧٣/١
إني أرى أسرع الناس ردة أصحاب الأهواء	محمد بن سيرين	١٠٥/١
إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان	عمر بن الخطاب	٢٧٠/٣
إني لأترك أضحتي وإني لمن أيسركم	أبو مسعود	٤٩١، ٣٤٦/٢
إني لست بنبي ولكن إذا أقيمت الصلاة فاستغفر الله لذنبك	عمر بن الخطاب	٣٣١/٢
أهل الحق ليس بينهم اختلاف	مجاهد	٩٢/١
أهل الرحمة لا يختلفون	عمر بن عبد العزيز	٩٣/١
أهل هذه الأهواء آفة أمة محمد ﷺ	مقاتل بن حيان	١٤٣/١
أهلكتهم العجمة يتأولون القرآن على غير تأويله	الحسن البصري	٢٥٨/٣، ٥٢/٢
أهم الحرورية	مصعب بن سعد	٩٥/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله ﷺ اتخاذ المناخل	-	٣٢٥/١
أول ما أحدث بعد رسول الله ﷺ المناخل	-	٤٢٨، ٤٢٦/٢
أول ما تفقدون من دينكم الأمانة	حذيفة	٣٩١/٢، ١٢٨/١
أول من أحدث الاعتماد في الصلاة حتى لا يحرك رجله رجل	مالك بن أنس	٣٩٣/٢
أول من جعل مصحفاً الحجاج بن يوسف	مالك بن أنس	٢٩٤/١
أولها كبر وآخرها بغي	القاسم بن مخيمرة	٣٣٨/١
إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة	أبو مسعود الأنصاري	٢١٠/٣
إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم	عمر بن الخطاب	١٢٦/١
إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن	عمر بن الخطاب	١٧٦/١
إياكم والاستئذان بالرجال فإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة	علي بن أبي طالب	٣٣٣، ١٠٩/٣
إياكم والخصومات في الدين فإنها تحبط الأعمال	معاوية بن قرة	٤٦٥/٢
أين تذهب بكم هذه الآية؟ ﴿أَذْهَبَتْكُمْ طِينِكُمْ...﴾	عمر بن الخطاب	٢٠٥/٣
أيها الناس إنه ليس بعد نبيكم نبي ولا بعد كتابكم كتاب	عمر بن عبد العزيز	١٤٤/١
أيها الناس قد سنت لكم السنن	عمر بن الخطاب	٧٤/٣، ١٢٦/١
أيها الناس لا تبتدعوا ولا تنطعوا ولا تعمقوا	ابن مسعود	١٣٠/١
(ب)		
البدع والشبهات	مجاهد	٨٣/١
بدعة من أشد البدع والله لهم أشد تعظيماً	طلحة بن عبيد الله	٣٤٠/٢
	وأنس بن مالك	
بكيت رحمة حين رأيتهم كانوا من أهل الإسلام	أبو أمامة	٧٣/١
بلغ عمر بن الخطاب أن يزيد بن أبي سفيان يأكل ألوان الطعام	ابن عمر	١٣٢/١
بلغ عمر بن عبد العزيز أن غيلان القدري يقول في القدر	عمر بن مهاجر	٩٦/١
بلغني أن لله عبادةً قياماً أبداً	أويس القرني	١٨٠/٢

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
بلغني أن من ابتدع بدعة خلاه الشيطان والعبادة	الأوزاعي	٢١٩/١
بلغني أنه أحدث حدثاً فإن كان كذلك فلا تقرأ عليه السلام	ابن عمر	١٦٣/٣
بلغني عنك أمر ساءني	عمر بن الخطاب	١١٦/٢
بلغني عنك أنك إذا صليت تغنيت	عمر بن الخطاب	١١٥/٢
بلى اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال فيها ما هذه؟	معاذ بن جبل	١٣٥/١
بم استحل أن يدخل داري بغير إذني؟	ابن عون	٢٣٦/٣
(ت)		
تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة	ابن عباس	١٨٠/١
التوبيخ ضلال	مالك بن أنس	٣٩٤، ٣٨٣/٢
تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور	عمر بن عبد العزيز	٢٩٢/٢، ٣١٠/١
ترككم نبيكم ﷺ على طرفه وطرفه الآخر في الجنة	ابن مسعود	٨٣/١
تركنا رسول الله ﷺ في أدناه وطرفه في الجنة	ابن مسعود	٨٣/١
تعلموا الإسلام فإذا تعلمتوه فلا ترغبوا عنه	أبو العالية	١٤٢/١
تفقه الرعاع فساد الدنيا	مكحول	١٠١/٣
تكلمي فإن هذا لا يحل هذا من عمل الجاهلية	أبو بكر الصديق	٣٨١/٢
(ث)		
ثلاث لو كتبت في ظفر لوسعهن وفيهن خير الدنيا والآخرة	الإبياني	١٤٨/١١
ثلاث يهدمن الدين: زلة عالم وجدال منافق بالقرآن	عمر بن الخطاب	٣٣١/٣، ١٤٠/٢
(ح)		
حب الله الجماعة	ابن مسعود	٢٠٠/١
حب الله المتين هذا القرآن وسنته	قتادة	٢٠١/١
حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله	علي بن أبي طالب	٣١٣/٢
الحديث مذهبي فما خالفه فاضربوا به الحائط	الشافعي	٣١٧/٣

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
حذيفة أعلم بما يقول	سلمان	١٥٨/٣
حكيم في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجرائد	الشافعي	٣٠٤/١
الحلال بين والحرام بين	ابن مسعود	٧٢/٣
(خ)		
خرج علينا عثمان بن عفان رضي الله عنه يوماً يخطبنا فقطعوا عليه كلامه	الحسن البصري	٨٨/١
خطَّ عبد الله خطاً مستقيماً وخطَّ خطوطاً عن يمينه وخطوطاً عن شماله	عاصم بن بهدلة	٨٥/١
خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم فجعل يحدث نفسه	إبراهيم التيمي	١١١/٣
(د)		
دخل أبو الدرداء مغضباً فقلت له: ما لك؟	أم الدرداء	١٣٨/٣
دخل أبو الدرداء وهو غضبان فقلت: ما أغضبك؟	أم الدرداء	٢١/١
دخلت وأنا وأبو يحيى بن جعدة	مجاهد	١٢١/١
دع ما يريبك إلى ما لا يريبك	شريح	٧٣/٣
دعهم حتى يخرجوا	علي بن أبي طالب	١١٨/٣
دين الله وضع فوق التقصير ودون الغلو	الحسن البصري	١٧٤/٢
(ذ)		
ذكر لابن عباس الخوارج وما يصيبهم عند قراءة القرآن	ابن عباس	٧٥/١
الذين رحمهم لم يختلفوا	مالك بن أنس	٩١/٣
(ر)		
رأيت النبي ﷺ في المنام فقال: يا بشر تدري لم رفعك الله؟	بشر الحافي	١٥٢/١
رأيت رسول الله ﷺ يتلو القرآن ورأيت أبا بكر رجم رسول الله ﷺ ورجمنا	عبد الله بن الزبير	١٢٤/٢
رحمة لهم إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه	عمر بن الخطاب	١٢٦/١
	أبو أمامة	٧٥/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
(س)		
سئل مالك بن أنس عن السنة قال: هي ما لا اسم له غير السنة	مالك بن أنس	٨٤/١
سألت أبي: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ هم الحرورية؟	مصعب بن سعد	٩٤/١
سبحان الله ما يصنع الشيطان ببني آدم! قالها ثلاثاً كلاب جهنم	أبو أمامة	٧٣/١
سمعت مالكا إذا جاءه بعض أهل الأهواء يقول سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً	ابن وهب	٢٢٨/١
السنة ما سنه الله ورسوله لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة	عمر بن عبد العزيز ١٤٥/١ ، عمر بن الخطاب	٢١٣/٣ ، ١٧٧/١
السنن السنن فإن السنن قوام الدين السني الذي إذا ذكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها	عروة بن الزبير	٣٠٣/٣
سيأتي على الناس زمان عضوض يعرض الموسر على ما في يديه	أبو بكر بن عياش	١٤١/١
(ش)		
شرب نفر من أهل الشام الخمر وعليهم يزيد بن أبي سفيان	علي بن أبي طالب	٣٦٩/٢
شهدت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وكانا لا يضحيان مخافة	حذيفة بن أسيد	٤٩٠/٢
(ص)		
صاحب البدعة لا يزداد اجتهاداً صياماً وصلاة إلا ازداد من الله بعداً	الحسن	٢٠٥ ، ١٣٦/١
صدق ونصح، يعني أبا العالية	الحسن	١٤٢/١
صلّ ونم وصم وأفطر واكتسب	معاذ بن جبل	١٧١/٢
صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر	ابن عمر	١٣٢/١
صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة الفجر فافتتح سورة يوسف	عمر بن الخطاب	١١٩/٢

الجزء والصفحة

القائل

طرف الأثر

(ع)

- العامل على غير علم كالسائر على غير الطريق
 العلم خير من العمل والحسنة بين السيتين
 على هذا فليغن من غنى
 عليك بالجماعة فإن الله لم يكن ليجمع أمة
 محمد ﷺ على ضلالة
 عليكم بالاستقامة والأثر وإياكم والبدع
 عليكم بالسبيل والسنة فإنه ما على الأرض من
 عبد
 عليكم بالسمع والطاعة والجماعة فإنها جبل الله
 عليكم بالصراط المستقيم فإنه الإسلام
 عليكم بالعلم قبل أن يقبض وقبضه بذهاب أهله
 عليكم بسنة نبيكم وما كان عليه أصحابه من قبل
 أن يقتلوا صاحبهم
 عمل قليل في سنة خير من كثير في بدعة
- الحسن البصري ١٠١/٣
 مطرف ويزيد بن مرة ١٧٣/٢
 عمر بن الخطاب ١١٦/٢
 أبو مسعود الأنصاري ٢٠٩/٣
 ابن عباس ١٣٤/١
 أبي بن كعب ١٣٤/١
 ابن مسعود ٢١٠/٣
 أبو العالية ١٤٢/١
 ابن مسعود ١٢٩/١
 أبو العالية ١٤٢/١
 الحسن ١٣٧/١

(غ)

- غشي على مسروق في يوم صائف
 غفر الله لك
- الشعبي ١٨٢/٢
 سعد بن أبي وقاص ٣٣٢/٢

(ف)

- فإن السنة إنما سنّها من قدر عرف ما في خلافتها
 فإنه مقام محمد ﷺ المحمود
 فهل سمعت بمقام محمد ﷺ
 فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً
 فيوشك قائل أن يقول ما لهم لا يتبعوني وقد
 قرأت القرآن
- عمر بن عبد العزيز ٦٧-٦٦/١
 جابر بن عبد الله ٢٥٣/١
 جابر بن عبد الله ٢٥٣/١
 حذيفة ١٢٧/١
 معاذ بن جبل ٢٠٢/١

(ق)

- قال في المختلفين إنهم أهل الباطل
 قام ابن الكواء إلى علي فقال: يا أمير المؤمنين
 قبض رسول الله ﷺ وقد تم هذا الأمر
- مجاهد ٩٢/١
 أبو الطفيل ١٠٠/١
 مالك بن أنس ٧٥/٣، ١٨٦/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
قد سنت لكم السنن	عمر بن الخطاب	٧٤/٣
قد صليتم حتى تغرب الشمس أفكانت تلك صلاة رسول الله ﷺ	أنس بن مالك	٢٢/١
قد علمت متى يهلك الناس إذا جاء الفقه من قبل الصغير	عمر بن الخطاب	١٠٠/٣
قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَّبِّكَ لَوْقَعٌ ۖ﴾ مَا لَكُمْ مِنْ دَافِعٍ ﴿٨﴾	عمر بن الخطاب	١١٩/٢
قراؤكم وعلماءكم يذهبون ويتخذ الناس رؤوساً	ابن مسعود	١٧٧/١
قصد السبيل أي المقتصد منها بين الغلو والتقصير	مجاهد	٨٥/١
قصد السبيل طريق السنة ومنها جائر يعني إلى النار وذلك الملل والبدع	التستري	٨٥/١
القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة	ابن مسعود	١٣٠/١
قلت لأبي: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ ﴿١٤﴾	مصعب بن سعد	٩٤/١
قلت لجدي أسماء: كيف كان يصنع أصحاب رسول الله؟	عبد الله بن عروة	١٢٢/٢
قوم أرادوا وجهاً من الخير لم يصيبوه	يحيى بن يحيى	١٩٩/١
قوموا بنا إليه فإننا إن وجهنا إليه يظن أنا تجسنا عليه أمره	عمر بن الخطاب	١١٥/٢
(ك)		
كان ابن سيرين يرى أن هذه الآية في أصحاب الأهواء وإذا رأيت الذين	ابن عون	١٠٦/١
كان إذا صلى العشاء أخرج الناس من المسجد	عمر بن الخطاب	٣٢٩/٢
كان إذا صلى العشاء أوتر بركة يقرأ فيها القرآن كله	عثمان بن عفان	١٧٩/٢
كان العلم في العرب وفي سادات الناس	الثوري	١٠٢/٣
كان أيوب يسمي أصحاب البدع خوارج	أيوب السخيتاني	١٣٨/١
كان بعض أهل العلم يقول لا يقبل الله من ذي بدعة صلاة ولا صياماً	الأوزاعي	١٨٩/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
كان رجل فقيه يقول: ما أحب أني هديت الناس كلهم وأضللت رجلاً واحداً	سفيان	١٣٨/١
كان رجل يرى رأياً فرجع عنه	أيوب السختياني	٢١٦/١
كان مالك كثيراً ما ينشد وخير أمور الدين	مالك بن أنس	١٤٢/١
كان يدخل المسجد فيقف على الحلق	حذيفة	١٢٧/١
كان يرى أسرع الناس ردة أهل الأهواء	ابن سيرين	١٣٩/١
كان يسميهم الفاسقين	سعد بن أبي وقاص	٩٩/١
كان يصلي حتى تورمت قدماه فربما جلست خلفه أبكي	مسروق	١٨٢/٢
كان يعيب على الأئمة قعودهم بعد السلام	ابن وهب	٢٦٧/٢
كان يقال: اعمل وأنت مشفق ودع العمل وأنت تحبه	يحيى بن جعدة	١٧١/٢
كان يقال: لا تمكن زائغ القلب من أذنك	مالك بن أنس	٢٢٩/١
كان يقال: يا أبا الله لصاحب بدعة توبة	السيباني	٢١٤، ١٤٢/١
كان يقوم ليلة حتى يصبح	أويس القرني	١٨٠/٢
كانوا إذا جاءهم شيء من القضاء ليس في كتاب الله ولا سنة	المسيب بن رافع	٢١٢/٣
كانوا كما نعتهم الله تدمع أعينهم وتقشعر جلودهم	أسماء	١٢٢/٢
كتب الله صيام رمضان على أهل الإسلام	الحسن	١٣٧/١
كتب الله على قوم القتل فلا يموتون إلا قتلاً	الحسن البصري	٣٩/٢
كذبت فإن رسول الله ﷺ أقرأنها على غير ما قرأت	عمر بن الخطاب	٢٧٠/٣
كفر عن يمينك ونم على فراشك	ابن مسعود	٢١٨/٢
كل صاحب بدعة أو فرية ذليل	ابن عيينة وأبو قلابة	١٠٤/١
كل عبادة لم يتعبها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تعبدوها	حذيفة	٣٨/٣
الكلام في الدين أكرهه	مالك بن أنس	٢٩٩/٣

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
كنا جلوساً في حلقة ابن مسعود رضي الله عنه في المسجد	عمرو بن سلمة	٨٢ / ١
كنا ندعو الإمعة في الجاهلية الذي يدعى إلى طعام فيذهب معه بغيره	ابن مسعود	٣٣٢ / ٣
كنت أصوم الدهر وأقرأ القرآن كل ليلة	عبد الله بن عمرو	١٥٧ / ٢
كنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني	أبو هريرة	٣٤٧ / ١
كنت بالشام فبعث المهلب سبعين رأساً من الخوارج	أبو غالب	٧٢ / ١
كنت جالساً عند الحسن ورجل خلفي قاعد	منصور بن عبد الرحمن	٩٣ / ١
كنت قد شغفني رأي من الخوارج	يزيد بن صهيب	٢٥٣ / ١
كنت لا أدري ما فاطر السماوات والأرض	ابن عباس	٢٥٩ / ٣
كيف أفعّل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ	أبو بكر الصديق	١٢ / ٣
كيف أنتم إذا البستكم فتنة يهرم فيها الكبير	ابن مسعود	١٣٠ / ١
كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد	عمر بن الخطاب	١١٢ / ٣
كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية	بكير الأشج	١١٣ / ٣
(ل)		
لا أبالي أن أضحي بكبش أو بديك	بلال	٤٩٠ / ٢
لا أمرك ولا أنهاك	عمر بن الخطاب	٣٢٣ / ١
لا أولئك أصحاب الصوامع	سعد بن أبي وقاص	٩٤ / ١
لا تجالس القدري ولا تكلمه إلا أن تجلس إليه فتغلظ عليه	مالك بن أنس	٢٢٩ / ١
لا تجالس صاحب بدعة فإنه يمرض قلبك	الحسن	١٣٨ / ١
لا تجالس صاحب هوى فيقذف في قلبك ما تتبعه عليه فتهلك	الحسن	١٣٦ / ١
لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تكلموهم	إبراهيم النخعي	٢٢٨ ، ١٣٩ / ١
لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم	أبو قلابة	٢٢٧ ، ١٣٧ / ١
لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم	عمر بن الخطاب	١٦٢ / ٣

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
لا تحدث بالعلم غير أهله فتجهل ولا تمنع العلم أهله فتأثم	كثير بن مرة	٣١٤ / ٢
لا تخاصموه فإنه ممن قال الله فيه بل هم قوم خصمون	ابن عباس	٢٥٧ / ١
لا تفعل فما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم	عمر بن عبد العزيز	٩٦ / ٣
لا تقل إن القاسم زعم أن هذا هو الحق	القاسم بن محمد	١٨٦ / ١
لا تمكن زائغ القلب من أذنك فإنك لا تدري ما يعلقك من ذلك	مالك بن أنس	٢٢٩ / ١
لا تمكنوا صاحب بدعة من جدل فيورث قلوبكم من فتنته	الأوزاعي	٢٣٨ / ٣
لا طعنت على علم يؤول بي إلى معرفة هذا أبدا	القاسم بن مخيمرة	٣٤٠ / ١
لا غفر الله لك	حذيفة	٣٣٣ ، ٣٣٢ / ٢
لا غفر الله لك ولا لذاك أنبي أنا؟	سعد بن أبي وقاص	٣٣٢ / ٢
لا هم اليهود والنصارى	سعد بن أبي وقاص	٩٥ / ١
لا يحدث رجل بدعة إلا ترك من السنة ما هو خير منها	-	٣٣ / ١
لا يحدث رجل في الإسلام بدعة إلا ترك من السنة ما هو خير منها	بعض السلف	٢٠٣ / ١
لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم من أكابرهم	ابن مسعود	١٠٠ / ٣
لا يزالون مختلفين على أديان شتى	الحسن البصري	٩٣ / ١
لا يستقيم قول إلا بعمل ولا قول وعمل إلا بنية	سفيان	١٣٨ / ١
لا يفلح صاحب الكلام أبداً	أحمد بن حنبل	٣٠٠ / ٣
لا يقبل الله من صاحب بدعة صياماً ولا صلاة ولا حجاً ولا جهاداً	هشام بن حسان	١٩٠ ، ١٣٩ / ١
لأن أرى في المسجد ناراً لا أستطيع إطفاءها أحب إلي	أبو إدريس الخولاني	١٣٦ / ١
لأن أكون قبلت الثلاثة الأيام التي قال رسول الله ﷺ	عبد الله بن عمرو	١٥٨ / ٢
لأن يجلس على الرضف خير له من ذلك	ابن مسعود	٢٦٨ / ٢

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
لأن يلقي الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام	الشافعي	٣٠٠ / ٣
لتسلكن طريق من كان قبلكم حذو القذة بالقذة	حذيفة	١٢٨ / ١
لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة	حذيفة	١٢٨ / ١
لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به	أبو بكر الصديق	١٣١ / ١
لعن من سأل عما لم يكن	عمر بن الخطاب	١٨٢ / ١
لقد أحدثتم بدعة وظلماً وقد فضلتم أصحاب محمد ﷺ علماً	ابن مسعود	٣٣٩ / ٢
لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ	القاسم بن محمد	٩٥ / ٣
لقد هديتم لما لم يهتد إليه نبيكم	ابن مسعود	٢٣١ / ١
لقد هديتم لما لم يهد له نبيكم وإنكم لتمسكون بذنب ضلالة	ابن مسعود	٣٣٩ / ٢
لقيت عطاء بن أبي رباح بمكة فسألته عن شيء فقال: من أين أنت؟	أبو حنيفة	٨٨ / ١
لم يأت آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها	مالك بن أنس	٣٤٢ / ٢
لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى أدرك فيهم المولدون	عروة بن الزبير	١٧٧ / ١
لم يكن بالأمر القديم وإنما هو شيء أحدث	مالك بن أنس	٣٤٢ / ٢
لم يكن للقاسم ولا لسعيد كتب	مالك بن أنس	٣٠٩ / ١
لما اجتمعت الحرورية يخرجون على علي جعل يأتيه الرجل	ابن عباس	١١٨ / ٣
لما قدم أهل اليمن في زمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه سمعوا القرآن	أبو صالح	١٢٠ / ٢
لمن أدركت من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر ممن سبقني	عمير بن إسحاق	١٧٤ / ٢
لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها	مالك بن أنس	١١٨ / ٢
لن يزال لله نصحاء في الأرض من عباده يعرضون أعمال العباد على	الحسن البصري	٤٢ / ١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
لو أن العبد ارتكب الكبائر كلها بعد أن لا يشرك بالله شيئاً	مالك بن أنس	٢٢٦/١
لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم	أبي بن كعب	١٦٣/٣
لو أن رجلاً أدرك السلف الأول ثم بعث يوم القيامة ما عرف من الإسلام شيئاً	الحسن البصري	٢٢/١
لو أن رجلاً أنشر فيكم من السلف ما عرف فيكم غير هذ القبلة	ميمون بن مهران	٢٣/١
لو جمعت الناس على قارئ واحد لكان أمثل	عمر بن الخطاب	٣٣٢/١
لو خرج رسول الله ﷺ عليكم ما عرف شيئاً مما كان عليه	أبو الدرداء	٢١/١
لو فعلته لكانت سنة	عمر بن الخطاب	٣٤٥/٢
لو كانت الأهواء كلها واحداً لقال القائل: لعل الحق فيها	مطرف بن الشخير	٩٢/١
لولا أن أخالف من كان قبلي لكانت الجبانة مسكني إلى أن أموت	الربيع بن أبي راشد	٤٢٨/٢
ليأتين على الناس زمان يشتبه فيه الحق والباطل	هشام بن حسان	١٣٩/١
ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ	عبد الله بن عمرو	١٩٨، ١٩١/٢
ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني	أبو هريرة	٣١٨/١
ليس الجدال في الدين بشيء	مالك بن أنس	٤٦٦/٢
ليس عام إلا والذي بعده شر منه	ابن مسعود	٢٤٢، ١٣٠/١
ليس في خلاف السنة رجاء ثواب	يحيى بن يحيى	١٩٩/١
ليس كل ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه	مالك بن أنس	٣٣٧/٣
ليكن أثر الأشياء عندك وأحبها إليك إحكام ما افترض الله عليك	ذو النون المصري	١٥٢/١

(م)

ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف	أبو قلابة	١٣٨/١
ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا	عمر بن عبد العزيز	٩٦/٣

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
ما أحب أني هديت الناس كلهم وأضللت رجلاً واحداً	سفيان	١٣٨/١
ما أحدث قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها	حسان بن عطية	٢٠٣، ٣٤/١
ما أحدثت أمة في دينها بدعة إلا رفع الله بها عنهم سنة	أبو إدريس الخولاني	٢٠٣، ٣٤/١
ما اختلفتم فيه أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قریش	عثمان بن عفان	١٤/٣
ما أرى الشيطان كان يحسن مثل هذا	ابن المبارك	٤٤٢/٢
ما ازداد صاحب بدعة اجتهداً إلا ازداد من الله بعداً	أيوب السختياني	١٣٨/١، ١٩٠، ٢٠٦
ما إظهار العلم؟ قال: إظهار السنة	عبد الله بن الحسن	١٢٤/١
ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة	نافع بن مالك	٢٣/١
ما أعرف منكم ما كنت أعهد على عهد رسول الله ﷺ	أنس بن مالك	٢٢/١
ما أغضبك؟	أم الدرداء	٢١/١
ما الصراط المستقيم يا أبا عبد الرحمن؟	عبيد الله بن عمر	٨٢/١
ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة	ابن مسعود	٣١٤/٢
ما آية في كتاب الله أشد على أهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه	مالك بن أنس	٧٩/١
ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير	إبراهيم النخعي	١٠٨/٣
ما ذكر الله هوى في القرآن إلا ذمه	طاوس	١٠٧/٣
ما رأيت بيتاً أكثر لحماً وخبزاً وعلماً من بيت ابن عباس	طاوس	٤٩١/٢
ما قدمت من خير وما أخرت من سنة صالحة يعمل بها	ابن مسعود	١٠٤/١
ما قدمت من عمل خير أو شر وما أخرت من سنة يعمل بها من بعدها	ابن عباس	١٠٤/١
ما قدموا من خير وآثارهم التي أورثوا الناس بعدهم من الضلالة	مجاهد	١٠٥/١

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
ما كان رجل على رأي من البدعة فتركه إلا إلى ما هو شر منه	علي بن أبي طالب	٢١٤ / ١
ما كان عبد على هوى فتركه إلا إلى ما هو شر منه	عبد الله بن القاسم	٢١٥ / ١
ما كان في القرآن من حلال أو حرام	ابن عباس	٧٤ / ٣
ما كان من كلامي موافقاً للكتاب والسنة فخذوا به	مالك بن أنس	٣١٧ / ٣
ما كنت لأرد بعثاً أنفذه رسول الله ﷺ	أبو بكر الصديق	٣٣٠ / ٣
ما من عام إلا والناس يحيون فيه بدعة ويميتون فيه سنة	ابن عباس	١٥٥ / ٣
ما نفل الإمام فهو جائز	مالك بن أنس	٨ / ٢
ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة	ابن عباس	٢٠٣ ، ١٣٤ ، ٣٣ / ١
ما يعجبني أن يقرأ القرآن إلا في الصلاة والمساجد	مالك بن أنس	٣٤٣ / ٢
ماتت قلوبكم في عشرة أشياء	إبراهيم بن أدهم	١٥١ / ١
مثل الذين ينظر في الرأي ثم يتوب منه مثل المجنون الذي عولج	الشافعي	٢٢٤ / ٣
مذهبنا مبني على ثلاثة أصول	سهل التستري	٣٢٢ / ٣
مر ابن عمر برجل من أهل العراق ساقط والناس حوله	ابن عمر	١٢٢ / ٢
من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً	مالك بن أنس	٦٥ / ١
من أتى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الإسلام	-	٢٠١ / ١
من أحب أن يكرم في دينه فليعتزل مخالطة السلطان	ابن مسعود	٢٣٤ / ٣
من أحدث رأياً ليس في كتاب الله ولم تمض به سنة	ابن عباس	١٧٧ ، ١٣٥ / ١
من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها	مالك بن أنس	٤٠١ / ٢
من استحسن فقد شرع	الشافعي	٥٩ ، ٤٧ / ٣
من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ	عمر بن الخطاب	٢٧٠ / ٣

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدى ثلاث	الحسن	٢٢٧/١
من جالس صاحب بدعة نزعت منه العصمة ووكّل إلى نفسه	بعض السلف	١٤٠/١
من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر التنقل	عمر بن عبد العزيز	٤٦٦/٢
من جلس مع صاحب بدعة لم يعط الحكمة	الفضيل بن عياض	١٥١/١
من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله ﷺ	مالك بن أنس	٢٣١/١
من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ	-	١١٧/١
من علامات المحب لله متابعة حبيب الله ﷺ	ذو النون المصري	١٥٢/١
من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ	ابن مسعود	٣٠٧/٣
من كان يريد أن يلغظ أو ينشد شعراً	عمر بن الخطاب	٤٦٨/٢
من كان يزعم أن مع الله قاضياً أو رازقاً	ابن عمر	١٩٠/١
من وضع هذا الكتاب فهو كافر	ابن المبارك	٤٤١/٢
من يرغب برأيه عن أمر الله يضل	مسروق	٣٠٢/٣
منهم أهل حروراء	علي بن أبي طالب	١٠١/١
ميعاد ما بيننا وبينه أن يجلس على حائط ثم يقرأ عليه القرآن	محمد بن سيرين	١٢٤/٢

(ن)

النحو يذهب الخشوع من القلب	-	٣٣٨/١
نعم فليتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك	الحسن البصري	٢٥٨/٣، ٥١/٢
نعم لا تكون الجمعة إلا بخطبة	مالك بن أنس	٣١٦/٢
نعمت البدعة هذه	عمر بن الخطاب	١٥١/٢، ٣٣٢/١
		٧/٣، ٢٠٤

(هـ)

هذا مخالف لله ورسوله أخشى عليه الفتنة في الدنيا	مالك بن أنس	٢٣٠/١
هذا من خطوات الشيطان	ابن مسعود	٢١٤-٢١٥/٢
هذا من محدثات الأمور التي أحدثوها	مالك بن أنس	٣١٥/٢

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
هذا يذهب إلى نسائه فيقول: استغفر لي حذيفة	حذيفة	٣٣٢/٢
هكذا كنا ثم قست قلوبنا	أبو بكر الصديق	١٢٠/٢
هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور؟	حذيفة	٢٠٢، ١٢٧/١
هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث؟	عمر بن الخطاب	٣٣٥/٣
هل كان يعرف شيئاً مما أنتم عليه؟	أبو الدرداء	١٣٨/٣
هم الحرورية	أبو أمامة	٧٩/١
هم الحرورية	سعد بن أبي وقاص	٩٤/١
هم الخوارج	أبو أمامة	٨٩/١
هم هؤلاء	أبو أمامة	٧٥/١
هما المرءان أقتدي بهما	عمر بن الخطاب	٣٣٣/٣
هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين	عمر بن الخطاب	٣٣٣/٣
هن أربع ظهر اثنتان بعد وفاة النبي ﷺ بخمس وعشرين سنة	أبو العالية	٩١/١
هو الأهواء المختلفة	ابن عباس	٩٠/١
هو بدعة ولا ينبغي العمل به (عن دعاء الخطيب للخلفاء المتقدمين)	أصبغ بن الفرّج	٢٦/١
هو ورب الكعبة الذي ثبت عليه أبوك حتى دخل الجنة	ابن مسعود	٨٢/١
الهوى كله ضلالة أي شيء أنا على هواك	ابن عباس	١٠٨/٣
(و)		
واختلف من كان قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة	ابن مسعود	١٩٣/٣
والذي نفس أبي الجوزاء بيده لأن تمتلئ داري قردة وخنازير أحب إلي	أبو الجوزاء	١٠٦/١
والذي نفس عمر بيده لئن خالفتكم عن سنتهم ليخالفن بكم عن طريقهم	عمر بن الخطاب	١٣٢/١
والذي نفسي بيده لتظهرن البدع حتى لا يرى من الحق	حذيفة	٢٠٢، ١٢٧/١

طرف الأثر	القاتل	الجزء والصفحة
والذي نفسي بيده لو وجدتك مخلوقاً لضربت رأسك	عمر بن الخطاب	١٣٣/١
والله إنا كنا لنخشى الله وما نسقط	ابن عمر	١٢٢/٢
والله إني لولا أن أنعش سنة قد أميتت أو أميت بدعة قد أحيت ما أحيت أن	عمر بن عبد العزيز	٤٢/١
والله لأقتلن من فرق بين ما جمع رسول الله ﷺ	أبو بكر الصديق	٣٣٦/٣
والله لأن أرى عيسى في مجالس أصحاب البرابط والأشربة	العوام بن حوشب	١٤٠/١
والله لو منعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله	أبو بكر الصديق	٣٣٠ - ٣٢٩/٣
والله ما أعرف فيهم شيئاً من أمر محمد ﷺ	أبو الدرداء	٢١/١
والله ما أعرف منهم من أمر محمد إلا أنهم يصلون	أبو الدرداء	١٣٨/٣
والله ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة	علي بن أبي طالب	١٩١/١
والله يا يزيد بن أبي سفيان أطعام بعد طعام وأهل الصفة أضياف الإسلام لا يأوون على أهل ولا مال	عمر بن الخطاب	١٣٢/١
وإياك أن يكون لك من أهل البدع أخ أو جليس أو صاحب	أبو هريرة	٣٤٥/١
وددت أن رجلي تكسرت وأني لم أفعل	أسد بن موسى	١٨٩/١
وستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله	سعد بن أبي وقاص	٢٥٠/٢
وكان والله من الفقهاء ذوي الألباب، يعني أبا قلابة	ابن مسعود	١٤٤/٣
ولا يزالون مختلفين يعني في الأهواء	أيوب السختياني	١٣٧/١
ويحك أما استحيت من أهلك أما رحمت ولدك	عكرمة	٩٢/١
ويحك إن الله فرض على أئمة الحق أن يقدرُوا أنفسهم بضعة الناس	علي بن أبي طالب	٢٤١/٢
ويحك بلغني عنك أمر ساءني	علي بن أبي طالب	٢٤١/٢
	عمر بن الخطاب	١١٥/٢

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
ويحك لِمَ تعذب هذا الجسد؟	علقمة	١٨١/٢
ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟	يزيد بن صهيب	٢٥٤/١
(ي)		
يؤمنون بمحكمه ويضلون عند متشابهه	ابن عباس	٧٥/١
يا أبا أمانة تقول لهم هذا القول ثم تبكي	أبو غالب	٧٥/١
يا أبا بكر أرأيت قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ﴾	عاصم بن بهدلة	٨٥/١
يا أبا بكر من السني؟	أبو بكر بن عياش	١٤١/١
يا أبا عبد الرحمن ما الصراط المستقيم؟	عبيد الله بن عمر	٨٣/١
يا أبا عبد الله بايعني أهل الحرمين وأنت ترى سيرة أبي جعفر	العمري	٣٣/٣
يا أبا غالب إنك بأرض هم بها كثير فأعاذك الله منهم	أبو أمانة	٧٣/١
يا أحول أولا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى يحذر	قتادة	١٦٥/٣
يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب	حذيفة بن اليمان	١٣/٣
يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن لا يدرون فيم نزل	ابن عباس	١١٢/٣
يا أمير المؤمنين إنه الله قال لنييه: ﴿خُذِ الْقَوَ . . .﴾	الحر بن قيس	٣٣٤/٣
يا أيها الناس اهتموا رأيكم فلقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ	سهل بن حنيف	٢٦٩/٣
يا بنية إنما طلبت الرفق لنفسي في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة	مسروق	١٨٣/٢
يا سلمان ما منعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله ﷺ؟	حذيفة	١٥٨/٣
يا عبد الله العلم أفضل من العمل والحسنة بين السيتين	مطرف	١٧٢/٢

طرف الأثر	القائل	الجزء والصفحة
يا عبد الله بعث الله محمداً بدين واحد وأراك تنتقل	مالك بن أنس	٤٦٦/٢
يا عبد الله ما علمك الله في كتابه من علم فاحمد الله	الربيع بن خثيم	٣٠٥/٣
يا عيسى أصلح الله قلبك وأقلل مالك	العوام بن حوشب	١٤٠/١
يا غيلان ما هذا الذي بلغني عنك	عمر بن عبد العزيز	٩٧/١
يا فلان ادع الله لنا	عمر بن الخطاب	٣٢٩/٢
يا كميل إن هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها للخير	علي بن أبي طالب	٣٣٢/٣
يا معشر القراء استقيموا فقد سبقتكم سبقاً بعيداً	حذيفة	١٢٦/١
يا معشر القراء اسلكوا الطريق فلتن سلكتموها	حذيفة	١٢٧/١
يا أبى الله لصاحب بدعة توبة	السيباني	٢١٤/١
يأتي على الناس زمان يستحل فيه خمسة أشياء بخمسة أشياء	ابن عباس	٤٥٤/٢
يوجع ضرباً ويسجن حتى يتوب، أي القائل بالمخلوق	مالك بن أنس	٣٠٤/١

فهرس الأعلام

- أبان بن أبي عياش: ٣٤٠/٢
 إبراهيم الحربي: ٤٥١/٢
 إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق، الخواص: ٣٦٠، ٣٤٩، ١٦٦، ١٥٧/١
 إبراهيم بن أدهم: ٣٤٩، ١٥١/١
 إبراهيم بن داود، أبو إسحاق، الرقي: ١٦٧، ١٥٦/١
 إبراهيم بن شيان، القرميسيني: ١٥٧/١
 إبراهيم بن محمد، أبو القاسم، النصراباذي: ١٧١/١
 إبراهيم بن نشيط: ٢٩٠/٣
 إبراهيم بن يحيى بن هشام: ٤٠/٣
 إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي: ١٤٣، ١١١
 إبراهيم بن يزيد بن قيس، النخعي اليماني: ١٣٩/١، ٢٢٨، ٤٦٥/٢، ١٠٧/٣، ٢٣٧
 إبراهيم عليه السلام: ٢/٢، ٣٤١، ٢٣٨، ٢١٠/١
 ٨٤، ٩٥، ٢١٤، ٣٣٣، ٣٥٧ - ٣٥٨
 ٣٦٣، ٣٦٥، ٩٢/٣، ١٤١، ٣١٩
 ابن أبي الحمراء: ٢٨٨/١
 ابن أبي خيثمة = أحمد بن زهير بن حرب
 ابن أبي دؤاد = أحمد بن فرج بن حريز
 ابن أبي زيد = عبد الله بن أبي زيد
 ابن أبي ليلى: ١٢١، ١٠٦/٢
 ابن أبي مليكة: ٣٣٩/١
 ابن الخياط: ٣٤/٣
 ابن الديلمي = عبد الله بن فيروز
 ابن الشواء: ٢٧٦/٢
 ابن الطيب = محمد بن الطيب بن محمد
 ابن العربي = محمد بن عبد الله بن العربي
 ابن الفخار القرطبي: ٢٦/٣
 ابن القاسم: ٣١٥ - ٣١٦، ٣٤٢، ٤٨، ٢٧/٣، ٣٩٣
 ابن الكواء = عبد الله بن الكواء الشكري
 ابن الماجشون: ٣٢٠/٢، ٣٨٣، ٢٧/٣
 ابن المبارك = عبد الله بن المبارك
 ابن المعذل: ٦١/٣
 ابن أم مكتوم: ٤٨٤/٢ - ٤٨٥
 ابن بشكوال: ١٠/٣
 ابن بطلال = علي بن خلف بن بطلال
 ابن بطة: ٤٥١/٢
 ابن بقي: ١٠٤/٣
 ابن حبيب: ٣١٧ - ٣١٩، ٣٨٣، ٣٩٣
 ابن حزم: ٣٩٣/٢
 ابن رشد = محمد بن أحمد بن رشد

ابن سهل : ٤٨٣/٢

ابن سيرين = محمد بن سيرين

ابن سينا : ٣٧٣/٢

ابن شهاب = محمد بن مسلم بن عبد الله

ابن شوذب = عبد الله بن شوذب

ابن عباس = عبد الله بن عباس

ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن

محمد بن عبد البر

ابن عطية = عبد الحق بن أبي بكر غالب بن

عطية

ابن علي = إسماعيل بن علي

ابن عون = عبد الله بن عون بن أرتبان

المزني

ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم بن قتيبة

ابن كنانة : ٢٥٠/٢

ابن لبابة = محمد بن يحيى

ابن ماجه = محمد بن عبد الله بن ماجه

ابن مزين = يحيى بن إبراهيم بن مزين

ابن مسعود = عبد الله بن مسعود

ابن معذل : ٦٢/٣

ابن مقرن : ٢٢٧، ٢١٨/٢

ابن مهدي = عبد الرحمن بن مهدي

ابن نافع = عبد الله بن نافع

ابن وضاح = محمد بن وضاح الأندلسي

ابن وهب = عبد الله بن وهب

ابن يونس الصقلي : ٢٦٧/٢

أبو أحمد الزيري : ٤٢/٢

أبو إدريس الخولاني = عائذ بن عبد الله

أبو الأحوص : ٣٣٢/٣

أبو الأسود الدؤلي : ٣٣٩/١

أبو الجوزاء = أوس بن عبد الله الربيعي

أبو الجويرة : ٤٦٦/٢

أبو الحسن ابن الجباب : ٤٧٤/٢

أبو الحسن القرافي الصوفي : ١١٤/٢،

١١٦

أبو الحسن اللخمي : ٢٨/٣

أبو الحسين النوري = أحمد بن محمد

الخراساني

أبو الحسين الوراق = محمد بن سعد

أبو الخطاب بن خليل : ٢٣١/٣

أبو الدرداء : ٢١/١، ٢١٦/٢، ١٩٦،

٣٣٤، ٧٢/٣، ٧٦، ١٣٨

أبو الزعراء : ٣٣٢/٣

أبو الزناد : ٣٠١/٣

أبو الطفيل = عامر بن وائلة

أبو الطفيل الكناني : ٢٧٦/١

أبو العالية = رفيع بن مهران

أبو العباس ابن القباب : ٥٨/٣

أبو العباس الإيباني = عبد الله بن أحمد بن

إبراهيم

أبو العباس بن عطاء = أحمد بن محمد بن

سهل

أبو الفتح العكي : ٢٦١/١، ٢٦٣ - ٢٦٤،

٢٦٨، ٧٩/٢ - ٨٠، ٨٢

أبو القاسم القشيري = عبد الكريم بن

هوازن بن عبد الملك

أبو القاسم النصراباذي = إبراهيم بن محمد

أبو أمامة الباهلي : ٧٣/١، ٧٦،

٧٩، ٨٩ - ٩٠، ١٤٩/٢ - ١٥١،

١٧٤، ١٧٦، ٢٠٤، ٧١/٣

أبو بردة بن أبي موسى : ١٦٨/٢

أبو بكر الإسماعيلي = أحمد بن إبراهيم

- أبو بكر الترمذي = محمد بن حامد بن محمد
 أبو بكر الزقاق = أحمد بن نصر
 أبو بكر الصديق عليه السلام: ١/٢٩، ١٣١، ١٤٧، ١٨٥، ٣١٩، ٣٣١ - ٣٣٢، ٣٤٣، ٦٠/٢، ١٢٠، ١٢٤، ١٥١، ٢٠٨، ٢٦٦، ٢٨٣، ٣٠٢، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٦، ٣٨١، ٤٠٩، ٤٩٠، ٣/١٢ - ١٣، ١٦، ٦٤، ١١٦، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٠ - ٢١١، ٢١٧، ٢٦١، ٣٢٩ - ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٦
 أبو بكر الطرطوشي: ٢/٣٤٤، ١٦/٣، ١٥٠، ١٥٥
 أبو بكر الطمستاني: ١/١٧٠
 أبو بكر الفهري = محمد بن الوليد بن خلف
 أبو بكر بن أبي داود = عبد الله بن سليمان بن الأشعث
 أبو بكر بن أبي عثمان الحيري: ١/١٦٤
 أبو بكر بن ثابت الخطيب = أحمد بن علي بن ثابت
 أبو بكر بن سعدان = أحمد بن محمد بن أبي سعدان
 أبو بكر بن عياش: ١/١٤١
 أبو ثعلبة: ٢/٤٥١
 أبو ثمنة: ٢/٢٧٧
 أبو جحيفة: ٢/١٦٦، ٣٠٠
 أبو جعفر: ٣/٣٣
 أبو جعفر بن الزبير: ٢/٤٧٤
 أبو جندل = العاص بن سهيل بن عمرو، العامري القرشي
 أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس بن المنذر
 أبو حازم: ٢/١٢٢
 أبو حامد الغزالي = محمد بن محمد بن محمد
 أبو حفص الحداد = عمرو بن سلم
 أبو حمزة البغدادي = محمد بن إبراهيم
 أبو حمزة السكري = محمد بن ميمون
 أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
 أبو داود = سليمان بن الأشعث
 أبو دجاجة: ١/٣٤٤
 أبو ذر = جندب بن جنادة
 أبو رافع مولى رسول الله عليه السلام: ١/١٢٨، ١٩٤
 أبو زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله
 أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان
 أبو سعيد الخراز = أحمد بن عيسى
 أبو سعيد مولى أبي أسيد: ٢/٣٢٩
 أبو سفيان عليه السلام: ٣/١٢٠ - ١٢١
 أبو سلمة: ٢/١٥٧
 أبو سليمان الداراني = عبد الرحمن بن عطية
 أبو سهيل بن مالك: ٣/١٣٨
 أبو صالح: ٢/١٢٠
 أبو عامر الأشعري: ٢/٤٤٥
 أبو عبد الرحمن السلمي = محمد بن الحسين بن محمد
 أبو عبد الله بن مجاهد: ٢/٢٧٠
 أبو عبد الله الباروني: ٢/٢٦٩

أبو هريرة رضي الله عنه: ١/٣٧، ٨٩، ١١١، ١١٤،
 ١١٧-١١٩، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٤،
 ٢/١٠٦، ١٥٥، ١٦٠، ٣٢٥، ٤٢٠ -
 ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٥٥، ٦٢/٣، ٧٥، ٩٩،
 ١٢٢، ١٤٤، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٨

أبو وائل = شقيق بن سلمة

أبو واقد الليثي: ٣/١٨٧

أبو يحيى بن جعدة: ١/١٢١

أبو يزيد البسطامي = طيفور بن عيسى

أبو يعقوب النهرجوري = إسحاق بن محمد

أبو يوسف القاضي: ٣/٣٠١

أبي بن كعب رضي الله عنه: ١/١٣٤، ٣١٩،

٣/١٦٣

الأثرم: ٢/٤٠

الآجري = محمد بن الحسين بن عبد الله،

أبو بكر، البغدادي الآجري

أحمد بن إبراهيم، أبو بكر، الإسماعيلي

الجرجاني: ١/٢٦٤-٢٦٨، ٢/٨١-٨٢

أحمد بن أبي الحوارى = أحمد بن

عبد الله بن ميمون

أحمد بن أبي بكر، أبو مصعب، الزبيرى:

١/٢٠٤، ٢/٤٠٨

أحمد بن أبي دؤاد = أحمد بن فرج بن

حريز

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو

العباس، القرافي: ١/٣٢١-٣٢٥،

٣٢٨-٣٢٩، ٣٣٤، ٣٥٧، ٢/٢٧٠،

٢٧٦، ٤١٧، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٣،

٤٩٣، ٣، ٢٨١، ٣٢٥

أحمد بن بقي بن مخلد، أبو عبد الله،

القاضي = ابن بقي

أبو عبد الله الحاكم = محمد بن عبد الله بن
 حمدويه

أبو عبد الله المغربي = محمد بن إسماعيل

أبو عبد الله بن القطان: ١/٣٨

أبو عبد الله بن مجاهد: ٣/٢٣١

أبو عبيد = القاسم بن سلام

أبو عثمان الحيري = سعيد بن إسماعيل بن

سعيد

أبو عثمان المغربي = سعيد بن سلام

أبو علي بن شاذان: ٢/٢٧١

أبو عمر الزجاجي = محمد بن إبراهيم بن

يوسف

أبو عمران الميرتلي: ٢/٢٧٠

أبو عمرو بن نجيد = إسماعيل بن نجيد بن

أحمد السلمي

أبو غالب، حزور: ١/٧٢، ٣/١٢٣

أبو قتادة: ٢/١٦٣

أبو قلابه = عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو

قلاية، الجرمي البصري

أبو قلاية رضي الله عنه: ٢/٢٠٦

أبو مالك الأشعري رضي الله عنه: ٢/٤٤٥

أبو مالك الغفاري: ٢/٢١١

أبو محمد المقدسي: ١/٢٨٨

أبو محمد بن قتيبة = عبد الله بن مسلم بن

قتيبة

أبو مدين = شعيب بن حسين الأندلسي

أبو مسعود الأنصاري: ٣/٢٠٩، ٢١٥

أبو مصعب = أحمد بن أبي بكر

أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: ٢/١٠٨،

١٦٨، ٣٨٦، ٤٢٠، ٣/١٨١

أبو نعيم الحافظ: ٢/١٢٣، ٤١٧

- أحمد بن حنبل: ١٦/٢، ٤٠، ١٣٧ - ١٣٨، ٢٧٣ - ٢٧٤، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٥٣، ٣٩/٣، ٣٠٠، ٣٢٠
- أحمد بن زهير بن حرب، النسائي، ابن أبي خيثمة: ٢٥٦/١
- أحمد بن سالم: ١٣٥/٢
- أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن، النسائي: ١٠٨/١، ٢٦٣/٢
- أحمد بن طولون: ٧٤/١
- أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الصقر، أبو العباس، الأنصاري: ٣٢٢/٣
- أحمد بن عبد الله بن ميمون الثعلبي الغطفاني: ١٦٢/١
- أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني: ٢١٨/٣
- أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، الخطيب البغدادي: ٩٣/١، ١٢٠
- أحمد بن عيسى، أبو سعيد الخراز: ١٦٦/١
- أحمد بن فرج بن حريز، ابن أبي دؤاد: ١/٢٩١، ٥٩/٢، ٦٠، ٢٢٩/٣
- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سلفة، أبو طاهر الأصبهاني: ٣٧/١
- أحمد بن محمد بن أبي سعدان، أبو بكر، البغدادي: ١٥٧/١
- أحمد بن محمد بن القاسم، أبو علي، الروذباري: ١٦٨/١
- أحمد بن محمد بن زياد، اللخمي القاضي، يلقب بالحبيب: ١٠٣/٣
- أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر، الطحاوي: ١٢٠، ٧٥/١، ١٢١، ١٢٣، ٢٥/٣، ٢٤٨/٢، ٢٠٥
- أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الأدمي: ١٦٦/١
- أحمد بن محمد، أبو الحسين، النوري: ١٦٥، ١٥٨/١
- أحمد بن نصر، أبو بكر، الزقاق: ١٥٣/١
- أحمد بن يحيى، يلقب بثعلب: ٣٤٠/١
- أخت النضر بن الحارث: ١٠٣/٢، ١١١
- إدريس بن يعقوب بن يوسف، أبو العلى، السلطان: ٨٧/٢
- آدم عليه السلام: ٦١/١ - ٦٣، ٣٠٦، ٣١٥، ٢/٨٤، ١٥٩/٣، ٢٧٦ - ٢٧٧، ٣٠٥
- أرسطاطاليس: ٣٢٣/٢
- أسامة بن زيد عليه السلام: ٣/٣٣٠، ٣٣٥
- إسحاق بن إبراهيم بن مسرة، أبو إبراهيم، التجيبي: ٩/٣ - ١٠
- إسحاق بن إبراهيم بن راهويه: ٣٨٤/٢، ٤١٨، ٤٤٢، ٢١١ - ٢١٢، ٢١٨
- إسحاق بن سويد: ١٧٢/٢
- إسحاق بن محمد، أبو يعقوب، النهرجوري: ١٦٨/١
- أسد بن الفرات: ٤٠/١، ٤٢
- أسد بن موسى: ٣٩/١، ١٨٩، ٣١٨/٢
- إسرائيل: ٢٢١ - ٢٢٢
- أسماء بنت أبي بكر: ٢٢٢/١، ١٢٢/٢
- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد القاضي الأزدي المالكي: ٧٤/١، ٨٠، ٨٨ - ٩٠، ١٤٣/٢، ١٤٩، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٧
- ٣٥٨، ٣٦٩، ١٧٤/٣
- إسماعيل بن علي: ٣٨/٢، ٢٧٤، ٣٣٣، ١٧٧/٣

الباجي = سليمان بن خلف بن سعيد
البخاري = محمد بن إسماعيل بن
إبراهيم

بريدة الأسلمي: ١٦٩/٢

بشر المريسي: ٢٩١/١، ٤٨/٢، ٥٥،
٢٢٩، ٢٧٥، ٤٠/٣

بشر بن الحارث بن عبد الرحمن، المروزي
البغدادى الحافى: ١٥٢/١
البغوي: ١٢١/١، ٢٧٦، ٧١/٣، ١٢٨،
١٦٠

بقي بن مخلد: ٣٢٠/٣

بكر بن العلاء = بكر بن محمد بن العلاء

بكر بن حمران: ٣٢/٢

بكر بن محمد بن العلاء، أبو الفضل،
القشيري: ٨٢/١

بكير بن عبد الله، أبو عبد الله، الأشج
الحافظ: ١١٣/٣

بلال بن الحارث: ٣٠٧/١

بلال بن رباح رضي الله عنه: ٣١٢/١، ٤٨٤/٢ -
٤٨٥، ٤٩٠

بلعام بن باعوراء: ٢٢٥/١

بنان بن محمد بن حمدان، أبو الحسن،
الواسطي الحمالي: ١٦٦/١

بندار بن الحسين بن محمد، الشيرازي:
١٧٠/١

البوني: ٣٢٣/٢

بيان بن سمعان: ٢٨٤/١

الترمذي = محمد بن عيسى

التمي: ٢٠٩/١، ٣٨/٢

ثعلب = أحمد بن يحيى

إسماعيل بن نجيد بن أحمد، أبو عمرو،
السلمي الصوفي: ١٥٨/١، ١٧٠

الأسود بن سريع: ٣٤١/٢

الأسود بن يزيد: ١٨١/٢

أشج عبد القيس: ٣٣٤/١

أشهب: ٢٨٢، ٢٥٠/٢

أصبع = أصبع بن الفرغ

أصبع بن الفرغ بن سعيد بن نافع مولى
عبد العزيز بن مروان: ٢٦/١، ٤٨/٣، ٥٣

الأصمعي: ٢٩٠/٢

الأعمش: ٣٣٨/٢

أم الدرداء: ٢١/١، ١٦٦/٢، ١٣٨/٣

أم حكيم ابنة أبي أمية بن حارثة السلمي:
٢٠٩/٢

أم سلمة: ٨٨/١، ٢٦٦/٢

أم ولد زيد بن أرقم: ٣٥٠ - ٣٥١

أنجشة: ١١٤/٢

أنس بن سيرين: ١٨٢/٢

أنس بن مالك رضي الله عنه: ٢٢/١، ٣٥، ١١٤، ٣٠٧،
١٢٣/٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ٢٦٦، ٣٣٠

٣٤٠، ٤٢٣، ٤٨٣، ١٣/٣، ٧١، ١٨٥

أنيس: ٦٤/٢

الأوزاعي: ٢١/١، ٤٢، ١٨٩، ٢١٩،
٣٠٥/٣، ٤٥١/٢

أوس بن عبد الله، أبو الجوزاء، الربيعي:
١٠٦/١

أويس القرني = أويس بن عامر القرني

أويس بن عامر القرني: ٣٢/١، ١٨٠/٢

أيوب بن أبي تميمة، كيسان السخيتاني:
١٣٧/١، ١٩٠، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٦

٣٣٤، ٢٣٧ - ٢٣٥، ٣٨/٢

- ثمامة بن أشرس: ١٥٣/٣
 جابر بن عبد الله بن عمرو، الأنصاري
 السلمي رحمته الله: ١/١٠٨، ٢٥٣، ٢/٢
 ١٥٨، ١٦٩، ١٩٧، ٣١٨، ٣/٧٥
 جابر بن يزيد الجعفي: ٣/٢٦١ - ٢٦٢
 جرير بن عبد الله رحمته الله: ١/٣٠٦، ٣١٢
 جعفر بن حيان السعدي: ٣/٣٠٥
 جعفر بن مبشر: ٣/١٥٣
 جعفر بن محمد: ٢/٣١٨
 جعفر بن يحيى: ٢/٤٨٦
 جندب بن جنادة، أبو ذر الغفاري: ١/٢١٦، ٣٣٠، ٣/١٣٢، ٢٠٨
 الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم،
 النهاوندي الصوفي: ١/١٥٣، ١٥٧ -
 ١٥٨، ١٦٣، ١٦٦، ٣٤٩، ٣٦٧، ٢/٢
 ١٢٦، ١٣٤، ٤٠٠
 جهم بن صفوان، أبو محرز، الراسبي
 السمرقندي: ١/١٧٩، ٢٩٩ -
 ٣٠٠، ٣٠٣
 الجويني: ٣/٦
 الحارث بن أسد، أبو عبد الله، المحاسبي:
 ١/٣٤٩، ٣٦٠، ٢/١٣٧، ١٣٩
 الحارث بن نيهان: ٢/٣٣٤
 حبيب بن زياد = أحمد بن محمد بن زياد
 حبيب بن مسلمة: ٢/٢٣٥
 الحجاج بن يوسف: ١/٢٩٤
 حذيفة بن أسيد: ٢/٣٤٦، ٤٩٠
 حذيفة بن اليمان: ١/١١٢، ١٢٦، ١٢٩،
 ٢٠٢، ٣١٤، ٢/٣٣٢ - ٣٣٣، ٣٩١،
 ٤٢٠، ٤٤٠، ٣/١٣، ٣٨، ١٥٨،
 ١٦١، ١٦٤، ٢٠٧، ٣٠٦، ٣٢٧
- حذيفة بن ثابت: ٣/١٣
 الحر بن قيس: ٣/٣٣٤
 حسان بن ثابت: ٢/١٠١، ١١٠
 حسان بن عطية: ١/٣٤، ٢٠٣
 الحسن البصري: ١/٢٢، ٤٢، ٥١، ٧٩،
 ٩٣، ١٠٣، ١٣٦، ١٤٢، ١٧٨،
 ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٨٩، ٢/٣٩،
 ٤١، ٥١، ١٠٩، ١١٤، ١١٩، ١٧٤،
 ٢٢٧، ٢٣٢، ٣٤١، ٤٠٧، ٤٢٢،
 ٤٥٥، ٣/٨٨، ٩٣، ١٠١، ١٣١
 ١٧٧، ٢٥٨، ٣٠٦
 الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو
 علي، الفارسي النحوي: ٣/٢٣٠
 الحسن بن زياد اللؤلؤي: ٣/٣٠١
 الحسن بن علي رحمته الله: ١/١١٩، ٦٠/٣
 الحسن بن علي، أبو علي، الجوزجاني:
 ١/١٥٣
 الحسن بن وهب الجمحي: ٢/٤١
 الحسين: ٣/٢١٠
 الحسين بن منصور بن محمى، الفارسي
 الحلاج الزنديق: ١/٣٠٠، ٢/٩١
 الحسين بن واقد: ٣/٢١١، ٢١٧
 الحصري: ٢/١٣٥
 حصين بن عبد الرحمن السلمي: ٢/٢١١
 حفص الفرد: ٣/٣٠٠
 حفصة: ٣/١٣
 الحكم بن عبد الرحمن بن محمد،
 المستنصر بالله: ٣/١٠
 الحلاج = الحسين بن منصور بن محمى
 حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل،
 الأزدي: ١/٨٠، ٣/١٧٥، ٢٣٦ -
 ٢٣٧

حمدان بن قرط: ٢٧١/١ - ٢٧٣
 حمدون بن أحمد بن عمار، أبو صالح،
 القصار النسابوري: ١٦٣/١
 حميد بن عطاء، الكوفي الأعرج: ٢٣٤/٣ - ٢٣٥
 حميد بن هلال: ١٦٠/٣
 الحولاء بنت تويت: ١٥٦/٢
 خارجة: ٢٦٧/٢
 خالد بن الوليد رضي الله عنه: ٢٥/٣
 خالد بن يزيد بن معاوية: ٢٩١/٣
 الخطابي: ٣٢٧/٣
 الخطيب = أحمد بن علي بن ثابت
 الخليل بن أحمد: ٤٩٤/٢
 خيثمة بن سليمان: ١١٤/١، ١٢٢
 الدارقطني: ٦٢/٣
 داود بن علي: ٢٩٢/١، ٢٣٠/٣
 داود رضي الله عنه: ١٦٤/٢، ١٩٦
 دراج بن سمعان، أبو السمح، السهمي
 المصري: ١٧٨/١
 دقيانوس: ١٢١/٢
 دلف بن جعفر، الشبلي: ٣٩٤/١، ٣٦٠،
 ٣٦٢، ٤٠٠/٢
 ذو النون المصري: ١٥٢/١
 رافع مولى رسول الله ﷺ: ٢٦٠/٣
 الربيع بن أبي راشد: ٤٢٨/٢
 الربيع بن خثيم: ١٢٥/٢، ١٢٧، ١٣٠،
 ١٨٣، ٣٠٥/٣
 الربيع بن زياد الحارثي: ٢٤١/٢
 ربيعة الرأي: ٢٧٢/٢، ٩٩/٣
 رجاء بن جميل: ٩٥/٣
 رفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحي
 البصري: ٩١/١، ١٤٢، ٣٨٢/٣
 الزبير بن العوام رضي الله عنه: ٢٠٨/١، ٢١٥/٣
 الزبير بن بكار: ٢٣٠/١، ٣٨٢/٢
 زفر بن الهذيل: ٣٠١/٣
 زكي الدين عبد العظيم = عبد العظيم بن
 عبد القوي
 زياد بن أبيه: ٣٢٠/٢، ٤٩٢
 زيد بن أرقم: ٣٥٠ - ٣٥١/٢
 زيد بن أسلم: ٢٣٠ - ٢٣١، ٣٥٨، ٣/٣
 ٩٢
 زيد بن ثابت: ٣١٩/١، ١٢/٣، ١٤،
 ١٦٨، ١٦٤
 زيد بن علي بن الحسين: ١٦٢/٣
 زيد بن وهب: ٣٣٢/٢
 زينب بنت جحش: ٢٢٧/٢، ٣٨١
 السائب بن يزيد: ١٣٣/١
 سالم مولى أبي حذيفة: ٢٠٨/٢
 السامري: ٢٢٠/١
 سحنون = عبد السلام بن حبيب بن حسان
 سعد بن أبي وقاص: ٩٤/١ - ٩٥، ٩٨ -
 ١٠٣، ٢٥٠/٢، ٣٣٢، ٢١٥/٣
 سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد
 الخدري رضي الله عنه: ١٢٢/١، ١٩٦/٢
 سعيد بن أبي بردة: ١٦٨/٢
 سعيد بن إسماعيل بن سعيد، أبو عثمان،
 الحيري النسابوري: ١٦٤/١
 سعيد بن العاصي: ١٤/٣
 سعيد بن المسيب: ١٨٥/١ - ١٨٦،
 ٣٥٧/٢، ٣٠٩

حمدان بن قرط: ٢٧١/١ - ٢٧٣
 حمدون بن أحمد بن عمار، أبو صالح،
 القصار النسابوري: ١٦٣/١
 حميد بن عطاء، الكوفي الأعرج: ٢٣٤/٣ - ٢٣٥
 حميد بن هلال: ١٦٠/٣
 الحولاء بنت تويت: ١٥٦/٢
 خارجة: ٢٦٧/٢
 خالد بن الوليد رضي الله عنه: ٢٥/٣
 خالد بن يزيد بن معاوية: ٢٩١/٣
 الخطابي: ٣٢٧/٣
 الخطيب = أحمد بن علي بن ثابت
 الخليل بن أحمد: ٤٩٤/٢
 خيثمة بن سليمان: ١١٤/١، ١٢٢
 الدارقطني: ٦٢/٣
 داود بن علي: ٢٩٢/١، ٢٣٠/٣
 داود رضي الله عنه: ١٦٤/٢، ١٩٦
 دراج بن سمعان، أبو السمح، السهمي
 المصري: ١٧٨/١
 دقيانوس: ١٢١/٢
 دلف بن جعفر، الشبلي: ٣٩٤/١، ٣٦٠،
 ٣٦٢، ٤٠٠/٢
 ذو النون المصري: ١٥٢/١
 رافع مولى رسول الله ﷺ: ٢٦٠/٣
 الربيع بن أبي راشد: ٤٢٨/٢
 الربيع بن خثيم: ١٢٥/٢، ١٢٧، ١٣٠،
 ١٨٣، ٣٠٥/٣
 الربيع بن زياد الحارثي: ٢٤١/٢
 ربيعة الرأي: ٢٧٢/٢، ٩٩/٣
 رجاء بن جميل: ٩٥/٣

- سعيد بن جبير: ٢٣٧، ٢٧٥، ١١٣/٣
 سعيد بن حسان: ٢٥٠/٢
 سعيد بن سلام، أبو عثمان، المغربي: ١/١٥٩، ١٣٥/٢ - ١٣٦
 سعيد بن منصور: ٩٨، ٩٤/١، ١٢٢/٢، ١٤٩، ٢١١، ٤٣٩ - ٤٤٠، ١١١/٣ - ١١٢، ٣٢٧، ٢٠٤، ١٨٥، ١١٢
 سفيان: ١/١٢٧، ١٣٨، ٣١٥/٢، ٣/٣٣٢ - ٢٦١
 سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الثوري: ١٠٩/٢، ٢٤٩، ١٠٢/٣، ١٠٨، ٣٠٥
 سفيان بن عبد الملك: ٤٤٢/٢
 سفيان بن عيينة: ٤٣/١، ١٠٤، ٢٣٠، ٢٩٠، ٤١/٢ - ٤٢، ٣٠٥/٣
 سلم العلوي: ٣/٣٣٠
 سلمان الفارسي: ١٦٦/٢، ١٩٦، ١٥٩، ١٣٦/٣، ١٥٨
 السلمي = إسماعيل بن نجيد بن أحمد، أبو عمرو السلمي
 سليمان بن أبي شيخ: ٢٥٦/١ - ٢٥٧
 سليمان بن الأشعث، أبو داود، السجستاني: ١/١١١، ١٣٥، ٨٥/٢، ٢٦٢، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٣٠، ٤٣٨ - ٤٣٩، ٤٤٥ - ٤٤٧، ٤٨٣، ٤٨٥، ٣/٤٠، ١٢٢ - ١٢٣، ١٥٨، ١٦٠
 ١٦٢، ١٧٨ - ١٧٩، ٢٠٨، ٢١٩
 سليمان بن أيوب، أبو الفتح، الرازي: ١/٨٤، ٢٧٠
 سليمان بن حرب، أبو أيوب، الواشحي: ٨٠/١
 سمرة بن جندب: ٢٠٩/١
 سهل بن حنيف: ٣٤٤/١، ٢٦٩/٣
 سليمان بن خلف بن سعيد، أبو الوليد، الباجي: ١/٢٢٩، ٦٢/٣، ١٠١
 سهل بن عبد الله بن يونس التستري: ١/٨٥، ١٦٠، ١٣٥/٢، ٣٢٢/٣
 سهيل بن عمرو: ٣/١٢٠ - ١٢١
 الشافعي = محمد بن إدريس شاه بن شجاع، أبو الفوارس، الكرمانى: ١٦٦/١
 الشبلي = دلف بن جعفر شبيب بن شيبه: ٣/١٧٦
 شريك بن عبد الله القاضي: ٩٥/٢
 شريح: ٣/٧٣
 شعبة: ٢/٣١٤
 الشعبي = عامر بن شراحيل شبيب بن أبي سعيد: ٣/٢٩١
 شبيب بن حسين الأندلسي: ٢/٤٧٠
 شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي الكوفي: ٨١/١، ٨٥، ١٢٢، ١٢٥/٢، ٣٣٣/٣
 شيبه بن عثمان بن عبد الله العبدي الحجي: ٣/٣٣٣
 صالح بن علي الهاشمي: ٢/٥٨
 صبيغ العراقي: ١/٣٠٠، ٣٠٤، ٣٨٤/٢ - ٣٨٦
 صفوان بن أمية: ٢/٣٤
 صفوان بن محرز: ٣/٢٣٧
 صهيب: ٣/٢١٥ - ٢١٦
 الضحاك: ٢/٢٣٢
 ضمرة: ٣/٩٥
 طاوس: ٢/٤٩١، ٩١/٣، ١٠٧

الطبري = محمد بن جرير

الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة

الطرطوشي: ٢٨٨/١، ٣٣١، ٢٧٠/٢، ٢٧٠،

٤٨٧ - ٤٨٩، ٤٩١، ١٣٦/٣، ١٣٨ -

١٣٩، ١٤٦

طلحة بن الزبير: ٢٠٨/١

طلحة بن عبيد الله: ٣٤٠/٢، ٢١٥/٣

طلق بن حبيب العنزي: ٢٣٧/٣

طيفور بن عيسى بن سروشان، أبو يزيد،

البسطامي: ١٥٩/١ - ١٦٠، ٩٤/٢،

٤٠٠

عائذ الله بن عبد الله، أبو إدريس

الخلواني: ٣٣/١، ١٣٦، ٢٠٣

عائشة بنت أبي بكر: ٧١/١ - ٧٢، ٨٦،

٨٨، ٩٠، ١٠٧، ١١٩، ٣٣١، ٣٣٣،

١٢٣/٢، ١٥٥ - ١٥٦، ١٦٧، ١٨٥،

١٩٣، ٢٠٠، ٢٦٥، ٣٥٠، ٣٦٥،

٤٥٨، ٦٣/٣، ١٢٠، ١٣٩، ١٦٩،

١٧٢، ٣٣٦

عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، أبو بكر

الأسدي: ٨٠/١، ٨٥

عاصم بن زياد: ٢٤١/٢

عاصم بن سليمان، أبو عبد الرحمن،

البصري الأحول: ١٦٥/٣

عامر بن شراحيل الشعبي: ١٧٨/١، ٢/

١٨٢، ٢٢٧

عامر بن عبد الله بن الزبير: ١٢٤/٢

عامر بن وائلة بن عبد الله، أبو الطفيل،

الليثي الكناني رضي الله عنه: ١٠٠/١

عبادة بن قرط: ١٦٠/٣

العباس بن عبد المطلب: ٣٣٤/٣ - ٣٣٥

عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية، أبو

محمد المحاربي الغرناطي: ٨٧/١

عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو

محمد، الأزدي الإشبيلي: ٢٢٤/١

عبد الرحمن بن أبي بكرة: ٣٤١/٢

عبد الرحمن بن أبي عبد الله محمد بن

إسحاق بن منده الأصبهاني: ٢٨/١

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: ١٤/٣

عبد الرحمن بن الحكم: ١٠/٣

عبد الرحمن بن القاسم، أبو عبد الله،

العقيقي، مولا هم البصري: ٧٩/١

عبد الرحمن بن سابط: ٢٠٤/٣

عبد الرحمن بن عطية، أبو سليمان

الداراني: ١٦١/١

عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله، أبو

زرعة، النصري الدمشقي: ٢٥٤/١

عبد الرحمن بن عوف: ٢١٥/٣

عبد الرحمن بن معاوية: ٧١/٣

عبد الرحمن بن ملجم: ١٧٧/٣

عبد الرحمن بن مهدي: ٨٤/١، ٢٠٤،

٤٠٨/٢، ٤١٠، ٤٠/٣، ١٠٧

عبد السلام بن حبيب بن حسان، أبو

سعيد، التنوخي القيرواني، سحنون:

١٧٦/١، ٢١/٣ - ٢٢، ٣٠٢

عبد العزيز الكناني المكي: ٥٥/٢

عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو

محمد، المنذري زكي الدين: ٣٥٧/١

عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية: ٣/

٢٣٦

عبد الله بن شاذب، البلخي الخراساني:
٢١٥/١

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب عليه السلام:
١١٦، ١٠٣، ٩٠، ٨٠، ٧٥، ٣٣/١،
١٣٤، ١٧٧، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٥٧،
٣٠٠، ٣١٠، ٣٤٤، ٣٥٤، ٣٥٥، ٢/
١٦٨، ١٧٠، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٤٦،
٤١٩، ٤٥٤، ٤٩٠ - ٤٩١، ٣/٧٤،
٩٧، ١٠٧ - ١٠٨، ١١١ - ١١٣، ١١٨،
١١٩ - ١٥٥، ١٧١ - ١٧٢، ٢٠٧ -
٢٠٨، ٢٢٥، ٢٥٩، ٢٧٥ - ٢٧٦،
٣٧٤، ٣٣٤، ٣٢٨

عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله، أبو
عبد الرحمن، العمري: ٣٣ - ٣٤

عبد الله بن عبد المطلب: ٢/٣٦٢

عبد الله بن عتبة: ٢/٢٢٧

عبد الله بن عروة بن الزبير: ٢/١٢٢

عبد الله بن عمر بن الخطاب عليه السلام: ١٥/١،
١٣٢، ١٩٠ - ١٩١، ٢٢٧، ٢/١٢٢،
١٦٠، ١٧٩، ٢٦٧، ٤١١، ٤٣٦،
٤٨٤، ٣٣/٣ - ٣٤، ١١٣، ١٣٩،
١٦٠ - ١٦١، ١٦٣، ١٧٩، ٢٠٧ -
٢١٦، ٢٠٨

عبد الله بن عمرو بن العاص عليه السلام: ١/
١٢٣، ١٧٣، ١٥٧/٢، ١٧٣ - ١٧٥،
١٩١، ١٩٨، ٢٠٠ - ٢٠١، ٢٦٠

عبد الله بن عون بن أرطبان المزني: ١/
١٠٥ - ١٠٦، ٢٠٩، ٣٦/٢، ٣٨،
٣٣٣، ٣/٢٣٦

عبد الله بن فروخ، أبو محمد الفارسي: ١/
٣٨

عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، أبو
القاسم، القشيري الصوفي: ١٤٩/١،
٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٧، ٢٢٧/٣ - ٢٢٨

عبد الله بن أبي إسحاق: ١/٣٤٠
عبد الله بن أبي زيد، أبو محمد، القيرواني
المالكي: ١/٣٢١، ٢/٤٨٠

عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، أبو العباس،
الإيباني التونسي: ١/١٤٨

عبد الله بن إسحاق الجعفري: ٢/٢٧٢

عبد الله بن الحسن الساحلي: ١/١٢٤

عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب:
٢/٢٧٢

عبد الله بن الزبير: ٢/١٢٤، ١٧٩، ٣٢٠،
١٤/٣

عبد الله بن الشخير: ٢/١١٩

عبد الله بن القاسم، التيمي البصري: ١/
٢١٥

عبد الله بن الكواء الشكري: ١/١٠٠ -
١٠٢

عبد الله بن المبارك، المروزي: ١/١٠٤،
١٢٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٥،
٣١٤، ١٨/٢، ٢١١، ٤٤١ - ٤٤٢، ٣/
١٠٠، ٢١١ - ٢١٢، ٢١٧ - ٢١٨

عبد الله بن رواحة: ٢/١٠١، ١١٤

عبد الله بن زيد بن عبد ربه: ٢/٤٨٣
عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة،
الجرمي البصري: ١/١٠٤، ١٣٧ -
١٣٨، ٢٢٧ - ٢٢٨، ٢/٣٣٤

عبد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر،
السجستاني، ابن أبي داود: ١/١٧٦،
٣٠٢/٣

عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو
الوليد، الخليفة الأموي: ٧٤/١، ٣٣/٣

عبد الواحد، أبو محمد، الرشيد السلطان:
٨٨/٢ - ٨٩

عبد الوهاب بن علي بن نصر: ٦٢/٣
عبد بن حميد: ٩٥/١، ١٠٠ - ١٠١،

١٠٣، ٢٠٠، ١٤٣/٢، ١٦٤/٣،
١٨٢، ١٩٥

عبيد الله بن الحسن العنبري: ٢١٧/١،
٢٥٥ - ٢٥٦

عبيد الله بن عمرو بن الخطاب: ٨٢/١

عبيد بن عمير: ١١٩/٢

عثمان الطويل: ٣٩/٢

عثمان بن جني، أبو الفتح، الموصلي
الغوي: ٢٣٠/٣

عثمان بن سعيد الداني: ٣٤٠/١

عثمان بن عفان رضي الله عنه: ٨٨/١، ٢٠٨ -
٢٠٩، ٣١٧، ٣١٩، ٦٠/٢، ١٧٩،

٣٠٢، ٣١٧، ٣١٨ - ٣٢٠، ٣٤٤،
٤٠٩، ٤٨٩، ٤٩٢، ١٣/٣ - ١٥،
٦١، ٢٠٩، ٢١٥

عثمان بن فلان: ٤٠/٢

عثمان بن مطعون: ٢٠٨/٢، ٢١٠ - ٢١١

عدي بن أرطاة: ٦٦/١

عدي بن حاتم: ٣٢٧ - ٣٢٨

العرباض بن سارية رضي الله عنه: ٦٤/١، ١١١،
١٤٦ - ١٤٧، ١٢٨/٢

عرفجة بن شريح الكندي: ٢٠٩/٣

عروة بن أذينة: ١٤٤/١

عروة بن الزبير بن العوام: ١٧٧/١، ٣/
١٣٨، ٣٠٣

عبد الله بن فيروز، أبو بشر، الديلمي: ٣/
١٦٣

عبد الله بن محمد بن منازل: ١٥٧/١
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ٨١/١ - ٨٢،

٨٥، ١٠٤، ١٠٩ - ١١٠، ١١٧،

١٢٢، ١٢٩، ١٧٧، ٢٠٠، ٢٢٢،

٢٣١، ١٠/٢، ١٢٥، ١٤٤، ١٦٥،

٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣ - ٢١٥، ٢١٨،

٢٦٨، ٣١٤، ٣٣٨ - ٣٣٩، ٤١٩،

٤٢١، ٤٥٣، ٤٧٠، ١٥/٣، ٣٨، ٧٢

- ٧٣، ١٠٠، ١٤٤، ١٦٤، ١٨٢،

١٨٥، ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٩ - ٢١٠،

٢٣٤، ٢٤٢، ٣٠٧، ٣٣٢ - ٣٣٣

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد،
الدينوري المروزي: ٢٥٥/١، ٤٨/٢،

٢٢٠/٣، ٢٢٢، ٢٨١

عبد الله بن مطرف: ١٧٢/٢

عبد الله بن منازل = عبد الله بن محمد بن
منازل

عبد الله بن محمد بن منازل: ١٦٨/١

عبد الله بن نافع الصائغ: ٢٢٦/١، ٢/
٢٥٠، ٢٥٧، ٢٨٢، ٤٧٢

عبد الله بن وهب: ٣٤/١، ٧٩، ٩٣، ١٠١،

١٠٣، ١٠٥، ١١٨، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٥

- ١٣٦، ١٣٨، ١٧٥ - ١٧٧، ١٩٠،

٢١٥، ٢٢٨، ١٠٨/٢، ١٦٥، ١٧٣،

٢٦٧، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٣٤، ٣٨٤ -

٣٨٦، ٤٦٥، ٩١/٣ - ٩٢، ٩٦، ١٠١،

١٠٧، ١١٣، ١٢٤، ١٦٢، ١٨٣،

٢١٣، ٢٥٨، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٣٢

عبد المطلب: ٣٦٢/٢، ٣٠٩/٣

عبد الملك بن جريج: ٢٢٧/٢

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٢٩/١، ١٠٩،
 ١٢٦، ١٣٢ - ١٣٣، ١٤٧، ١٧٥،
 ١٧٧، ١٨٢، ٢٩٩ - ٣٠٠، ٣٠٤،
 ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٩،
 ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٦٠/٢، ١١٤،
 ١١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٥٠ - ١٥١،
 ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٤٨، ٣٠٢،
 ٣٠٤، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٣١،
 ٣٤٥ - ٣٤٦، ٣٧٠، ٣٨٤ - ٣٨٦،
 ٤٠٩، ٤٦٨، ٤٩٠، ٧/٣، ١٢ - ١٣،
 ١٦، ٢٥ - ٢٧، ٢٩، ٥٩، ٦١، ٧٣ -
 ٧٤، ٨٠، ٩٧، ١٠٠ - ١٠١، ١١١،
 ١٤٠، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٨، ٢٠١،
 ٢٠٤ - ٢٠٧، ٢١١، ٢١٥ - ٢١٧،
 ٢٥٩، ٢٧٠، ٣٠٢، ٣٣١، ٣٣٣ -
 ٣٣٦

عمر بن بدر الموصلي: ١٦١/٣

عمر بن عبد العزيز: ٣٧/١، ٤٢، ٦٦،
 ٩٣، ٩٦، ١٤٤، ١٤٧ - ١٤٨، ٢١٥ -
 ٢١٧، ٣٠٠، ٣١٠، ٣٢٠، ٢٩٢/٢ -
 ٢٩٣، ٤٦٦، ٣٣/٣، ٩١، ٩٥،
 ١١٧، ٢١٣

عمران بن حطان: ١٧٧/٣

عمرة بن سلمة بن عميرة الهمداني: ٨٢/١
 عمرو: ٩٣/١

عمرو بن أبي قرة: ١٥٨/٣

عمرو بن العاص: ٥٣/٣، ٥٦

عمرو بن النضر: ٣٨/٢

عمرو بن سلم، أبو حفص الحداد: ١٦٢/١

عمرو بن شعيب: ٧٦/٣

عز الدين، عبد العزيز بن عبد السلام، أبو
 محمد السلمي: ٢٦/١، ٣٢١، ٣٢٥،
 ٣٢٨ - ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٨، ٢/
 ٣٥٥، ٤٢٥، ٤٣٤، ٣٢٥/٣

عطاء: ٢٢٧/٢، ٨٩/٣

عطاء الخراساني: ٢٧٩/٢

عطاء بن أبي رباح، أبو محمد، القرشي:
 ٨٨/١

عكرمة بن عبد الله، أبو عبد الله، القرشي،
 مولى ابن عباس: ٩٢/١، ٢١١/٢

علقمة: ١٨١/٢

علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ٨٦/١، ١٠٠ -
 ١٠٢، ١٩١، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٧،
 ٣٠١، ٣١٠، ٣١٩، ٣٣٩، ٦٠/٢،
 ١٦٨، ١٣٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢٤١،
 ٤٦١، ٣٠٢، ٣١٣، ٣١٩، ٣٦٩،
 ٣٧٠، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٧١، ١٦/٣،
 ٦٠ - ٦١، ١٠٩، ١١٥، ١١٧ - ١١٩،
 ١٢١، ١٣٤، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٧،
 ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٥١،
 ٢٦١، ٣٣٢ - ٣٣٥

علي بن أحمد القاضي: ١٣٧/٢

علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن،
 المسعودي: ٢٧٣/١، ٥٦/٢، ٥٨،
 ٣٦٠

علي بن المديني: ٤١/٢ - ٤٢

علي بن خلف بن بطلال، أبو الحسن،
 البكري القرطبي: ٨٧/١، ٢٦٨/٢

علي بن محمد، الربيعي اللخمي: ٣٠٨/١،
 ٣١٠، ٣١٩، ٦٢/٣

- عمرو بن عبيد بن باب، البصري: ٢٠٨/١
 - ٢٠٩، ٢٩٠، ٣٢/٢، ٣٨ - ٤٠، ٣/٢٠٩
 ١٦٥ - ١٦٦، ١٧٥ - ١٧٧، ٢٢٠، ٢٣٠ - ٢٣٦
 عمرو بن علي: ٣٩/٢
 عمرو بن لحي: ٣٥٨/٢
 عمرو بن مهاجر: ٩٦/١
 عمرو بن ميمون الأودي: ٢١٥/٣
 العمري = عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله
 عمير بن إسحاق: ١٧٤/٢
 عميرة بن أبي ناجية المصري: ٤٦٩/٢
 العوام بن حوشب: ١٤٠/١
 عوف بن مالك الأشجعي: ١٧٣/١
 عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: ١/٢٥٢
 عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل،
 اليحصبي المالكي، القاضي: ٢٢٦/١، ٢٣٠، ١٠٦/٣
 عيسى بن العوام بن حوشب: ١٤٠/١
 عيسى بن دينار: ٣٣٧/٣
 عيسى بن يونس: ٢٤٨، ٢١/١
 عيسى ابن مريم عليه السلام: ٢٢٦/١، ٢٤٠ - ٢٤١، ٧٧/٢، ٨٤، ٨٨، ٩٢، ١٣٩، ١٤٣ - ١٤٤، ٤٥٧، ٩٣/٣، ١٧٥، ١٨٢ - ١٨٤
 عيينة بن حصن: ٣٣٤/٣
 غيلان بن مسلم الدمشقي القدري: ٩٧/١، ٢١٦، ٣٠٠، ٣، ٢٣٤ - ٢٣٥
 الفازازي: ٤٧٤/٢
 الفاطمي: ٨٥ - ٨٦
- الفرغاني: ٣٠٥/٢
 الفريابي = محمد بن يوسف
 الفضيل بن عياض: ١٣٦/١، ١٥١، ٣٤٩
 الفقيه الديلمي: ٢٦١/١، ٢٦٣، ٧٩/٢ - ٨٠
 قاسم التمار: ٤٨/٢
 قاسم بن أصبغ: ١٣١/١
 القاسم بن سلام: ١١١/٣، ١٢٢/٢
 القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: ١/١٨٦، ٣٠٩، ٩٥/٣ - ٩٦
 القاسم بن مخيمرة: ٣٣٧/١، ٣٣٩
 القاضي ابن الطيب المالكي: ١٥٥/٢
 القاضي أبو بكر: ٢٥٥/١
 القاضي إسماعيل: ١٨١/١
 قتادة بن دعامة السدوسي: ٧٩/١، ٢٠١، ٢/٢١١، ٢٢٧، ٢٣٣، ٣/١٦٥ - ١٦٦
 القتيبي = عبد الله بن مسلم بن قتيبة
 القرافي = أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
 القرشي المغربي: ٣٢٣/٣
 القرشي المقرئ: ٣٢٣/٣ - ٣٢٤
 القشيري = عبد الكريم بن هوازن
 قيس بن أبي حازم: ٣٨١/٢
 الكتاني: ٩٤/٢
 كثير بن مرة الحضرمي: ٣١٤/٢
 الكرخي: ٤٩/٣
 كعب الأخبار: ١٧٣/٢
 كعب بن الأشرف: ٢٣٧/١
 كعب بن زهير: ١٠١/٢ - ١١١
 كعب بن عجرة: ١٢٨/٣
 الكلبي = محمد بن السائب

مجالد بن مسعود: ٣٤١/٢
 مجاهد بن جبر المكي: ٨٣/١، ٨٥، ٩١ -
 ٩٢، ١٠٥، ١٢١، ٢٣٢/٢، ١٣٨/٣
 ١٦٣، ١٦٥، ٢٣٤ - ٢٣٥
 المحاسبي = الحارث بن أسد
 محمد بن إبراهيم بن يوسف، أبو عمر،
 الزجاجي النيسابوري: ١٥٨/١
 محمد بن إبراهيم، أبو حمزة، البغدادي
 البزاز: ١٦٧/١
 محمد بن أبي بكر: ٩٦/٣
 محمد بن أحمد بن تميم بن تمام، أبو
 العرب التميمي: ٣٨/١
 محمد بن أحمد بن رشد: ٢٩٥/١، ٢/
 ٩٦، ٢١٥ - ٢١٦، ٢٨٦، ٣١٥ - ٣١٨،
 ٣٤٣، ٤١١، ٤١٦/٣، ٤٨، ٥٣، ١٩١
 محمد بن إدريس، أبو عبد الله، الشافعي:
 ٣٠٤/١، ١٥/٢، ١٧، ١٦١، ٢١٥،
 ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٦/٣، ٢٢، ٣٠، ٤٧،
 ٤٩، ٥٩، ١٧٧، ٢١٤، ٢٢٤
 ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٩، ٣٠٠، ٣١٧
 محمد بن إدريس بن المنذر، أبو حاتم،
 الحنظلي الرازي: ٢٥٤/١
 محمد بن أسلم الطوسي: ٤١٧/٢ - ٤١٩،
 ٤٢٥، ٤٢٨، ٢١٨/٣ - ٢١٩
 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو
 عبد الله، البخاري الجعفي: ٩٣/١،
 ١١٢، ١٥٧، ٢١٩/٢، ٢٢٢، ٢٢٧،
 ٢٥٤، ٢٦٦، ٣٠٠، ٣١٣، ٣٦٦،
 ٣٨٠، ٤٤٥، ٣٤/٣، ٩٩، ١٣٨،
 ٢٧٥، ٣٣٥
 محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله،
 المغربي: ١٥٧/١

كميل بن زياد: ٣٣٢/٣
 اللخمي = علي بن محمد
 لقمان: ٣٣/١
 الليث بن سعد: ٢٧٩/٢، ٣٨٦
 المؤرخ: ٨٩/٢
 مؤمل: ٤١/٢
 مؤمل بن إسماعيل: ٢٣٦/٣
 مارية القبطية: ٢٢٥/٢، ٢٢٧
 المازري: ٦٢/٣
 مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي: ٢٣/١
 مالك بن أنس: ٣٩/١، ٦٥، ٧٩، ٨٤،
 ٩٣، ١١٣، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٨٦
 - ١٨٧، ٢٠٤ - ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٢٨ -
 ٢٣٢، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٨ -
 ٣١٠، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٥٨، ٨/٢ - ٩،
 ١٨، ٧٢، ١١٧، ١٥٦، ١٦١، ١٦٥،
 ١٨٠، ٢١٥ - ٢١٦، ٢٤٩، ٢٦٨،
 ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٦ - ٢٧٨، ٢٨٢،
 ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٦ - ٢٩٧،
 ٣١٥، ٣٢٠، ٣٣٧، ٣٤٢ - ٣٤٣،
 ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٨٠ - ٣٨٥، ٣٨٧،
 ٣٩٣ - ٣٩٤، ٤٠١، ٤٠٨ - ٤١٠،
 ٤٦٦ - ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٨٧، ٤٩١ -
 ٤٩٢، ٤٩٢، ٦/٣، ٩ - ١١، ٢٠، ٢٢، ٢٦،
 ٢٨، ٣٠، ٣٣ - ٣٤، ٣٨ - ٤٠، ٤٧ -
 ٥١، ٥٣، ٥٥ - ٥٦، ٧٥، ٨٨، ٩١،
 ٩٩، ١٠٥ - ١٠٦، ١٣٨، ١٩٢،
 ٢١٣، ٢٣١، ٢٩٩ - ٣٠٠، ٣٠٥ -
 ٣٠٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٣٧
 المأمون: ٢٩١/١، ٢٢٩/٣
 الماوردي: ٤٩٢/٢

محمد بن سيرين: ١٠٥/١ - ١٠٦، ١٣٩،
٢١٦، ٣٤٠، ٣٩/٢، ١٠٩، ١٢٤ -
١٢٥، ١٧٧/٣، ٢٣٥، ٢٣٧

محمد بن عبد الله الأنصاري: ٢٩٠/١

محمد بن عبد الله بن العربي، أبو بكر،
الأندلسي الإشبيلي: ٢٣٠/١، ٢٦٠،
٢٦٨، ٢٧٠ - ٢٧١، ٤٥/٢، ٧٨،
٨٢، ٨٤، ١٤٧، ١٥٠، ٢٢٩، ٢٧٦،
٤٨٥، ٢٥/٣، ٢٩، ٣٤، ٤٧ - ٤٨،
٢٢٧

محمد بن عبد الله بن تومرت، البربري: ١/
٢٨٥، ٨٤/٢، ٤١٠، ٤٥٥، ٤٧٤،
١٢٧/٣، ١٥٩، ٢٣٢

محمد بن عبد الله بن حمدويه، أبو محمد،
الحاكم النيسابوري: ١٤٦/١
محمد بن عبد الله بن ماجه: ١١٠/١، ٢/
٤٤٥

محمد بن عبد الوهاب، أبو علي، الثقفى:
١٥٦/١

محمد بن عمر بن لبابة: ١٠٣/٣
محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى،
الترمذي: ٣٥/١، ٧٥، ١١١، ١١٧ -
١١٨، ١٢٢، ١٩٤، ٣٠٥، ٣٠٧،
٣٣٠، ٨٥/٢، ١٥٨ - ١٥٩، ١٦٦،
٢٠٧، ٢٦١، ٣١٢، ٣٨٤، ١٢٢/٣،
١٢٨، ١٧٩، ١٨٧، ٢٠٧ - ٢٠٨،
٣٢٧

محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد،
الغزالي الطوسي: ٧٧/٢، ٩٦، ٢٢٩،
٢٣٣ - ٢٣٤، ٢٣٦، ٤١٥، ٦/٣، ٨،
٢٢ - ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٦٧، ١٦٧

محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر،
البغدادي الآجري: ٥٧/١، ٧٥،
١٠٦، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٩، ١٣٠/٢،
١٨٥/٣

محمد بن الحسين بن محمد، أبو
عبد الرحمن، السلمي الصوفي: ١٥٨/١
محمد بن السائب، الكلبي: ٢٢٣/٢، ٣/
٢٣٧

محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر،
الباقلاني: ٣٠١/١

محمد بن الفضل بن العباس، البلخي: ١/
١٦٥

محمد بن القاسم الطوسي: ٤١٧/٢، ٣/
٢١٨

محمد بن الوليد بن خلف، أبو بكر،
الفهري الطرطوشي: ٢٦١/١، ٧٨/٢،
٢٧٦ - ٢٧٧

محمد بن ثابت: ٢١١/٣، ٢١٧

محمد بن جبير بن مطعم: ١٠١/١

محمد بن جرير الطبري: ١٦٨/٢ - ١٦٩،
١٧١، ١٨٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٣، ٣/
٧٣، ٧٨ - ٨٠، ٨٢، ١٢٨، ١٧٩،
٢٠٧، ٢١٤ - ٢١٥، ٣٢٨

محمد بن حامد بن محمد، أبو بكر
الترمذي: ١٥٥/١

محمد بن خالد: ٤٨٥/٢ - ٤٨٦

محمد بن خفيف: ١٣٧/٢

محمد بن سعد، أبو الحسين، الوراق
النيسابوري: ١٥٥/١

محمد بن سعيد بن حسان، الأردني
المصلوب: ٣٧٣/٣

- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن
 شهاب، أبو بكر، القرشي الزهري: ١/
 ٣٠٩، ٢٦٦/٢، ٣٠٧، ٤٨٥، ١٥/٣،
 ٣٠٥
 محمد بن ميمون، أبو حمزة، المروزي
 السكري: ٢١١/٣، ٢١٧-٢١٨، ٢٣٧
 محمد بن واسع: ٢٣٧/٣
 محمد بن وضاح الأندلسي: ١١٨، ٨٥/١،
 - ١١٩، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٦، ١٤١ -
 ١٤٢، ٢١٥، ٢٣١، ١٠٨/٢، ٢٤٨ -
 ٢٤٩، ٣١٥، ٣٣٨، ٣٤٠ - ٣٤١،
 ٤٠٩ - ٤١٠، ١٥/٣
 محمد بن وضاح بن بزيغ، أو عبد الله
 المرواني: ٣٩/١، ٤٢
 محمد بن يحيى بن لبابة: ١٠٣/٣ - ١٠٦
 محمد بن يوسف بن واقد، الفريابي: ١٠٢/٣
 مدرك بن عمران: ٣٣١/٢
 المرتضى عمر بن إبراهيم بن يوسف، أبو
 جعفر: ٢٣٢/٣
 مروان بن الحكم: ٣١٩/٢ - ٣٢٠
 مسروق: ٢/١٨٢، ٢١٤، ٣٠٢/٣
 المسعودي = علي بن الحسين بن علي
 مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين،
 القشيري النيسابوري: ١٠٧/١ - ١٠٨،
 ١١٧، ٢٥٣، ٣٢٣، ١٦٣/٢، ١٦٨،
 ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٥، ٤٨٣، ٤٨٥، ٣/
 ٦٨، ٧٠، ١٣٨، ٢٦٢
 المسور بن مخرمة: ٣٠٠/٢
 المسيب بن رافع: ٢١٢/٣
 مصعب: ٣١٥/٢
 مصعب الزبيري: ٤٧٢/٢
- مصعب بن سعد بن أبي وقاص: ٩٣/١ -
 ٩٥
 مطرف بن الشخير: ٩٢/١، ١٧٢/٢، ٣/
 ٢٧
 معاذ بن جبل: ٤١/١، ٥٣، ١٢٤، ١٣٥،
 ٢٠٢، ٤٠/٢، ١٦٨، ١٧١، ٣١٣،
 ١٦٢/٣
 معاذ بن معاذ بن نصر، أبو المثنى، العنبري
 البصري: ٢٠٩/١
 معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: ٣١٩/١،
 ٣٢٣، ٣٢٠/٢، ٤٣٣، ٣٢٣/٣
 معاوية بن قرة: ٤٦٥/٢
 معبد الجهني: ٢٨٩/١، ٢٧٥/٢، ٣/
 ١١٧، ٢٢٠
 معتمر بن سليمان: ٣٠٥/٣
 معد (العبيدي): ٤٧٣/٢
 معرور بن سويد الأسدي: ٢٤٨/٢
 معقل بن مقرن: ٢١٣/٢
 معلى الطحان: ٤٢/٢
 معمر بن راشد: ٣٠٥/٣
 معن بن ثور السلمي: ٢٣٥/٢
 معن بن عيسى: ٤٦٦/٢
 مغيرة: ٢١٤/٢
 المغيرة بن سعيد العجلي: ٢٨٤/١
 المغيرة بن شعبة: ٣١٠/١، ٣١٩
 مقاتل بن حيان: ١٤٢/١
 المقداد بن الأسود: ٢٠٨/٢
 مكحول: ١٠١/٣، ٣٠٥
 ممشاد الدينوري: ١٦٧/١
 منصور: ٣٣٣/٢
 المنصور السلطان: ٨٨/٢

النوي = يحيى بن شرف
 هارون الرشيد: ٤٧٢/٢، ٩/٣
 هارون عليه السلام: ٢٠٠/٣
 هاشم الأوقص: ٤٠/٢
 هشام بن حسان: ١٣٩/١، ١٩٠، ٢/٢
 ٢٢٧
 هشام بن حكيم بن حزام: ٢٧٠/٣
 هشام بن عبد الملك بن مروان، الخليفة
 الأموي: ٩٧/١، ٣١٦/٢، ٣١٨-٣٢١
 هشام بن عروة بن الزبير: ١٧٧/١، ٢٠١،
 ٣٠٣/٣
 وابصة: ٧١/٣
 الواثق بالله هارون بن المعتصم محمد بن
 هارون الرشيد الخليفة: ٢٩٢/١، ٢/٢
 ٥٩ - ٦١، ٢٢٥
 واصل بن عطاء: ٣٨-٣٩، ١٧٧/٣
 وشمكير بن زيار: ٢٦٦/١، ٢٦٧، ٢/٢
 ٨١، ٨٢
 وكيع بن الجراح: ٤٠/٢، ٢٤٩
 الوليد بن مسلم: ١٢٤/١، ٢٣٥/٢
 يحيى بن إبراهيم بن مزين، أبو زكريا: ٣/٣
 ٣٣٧
 يحيى بن أبي عمرو السيباني: ١٤٢/١،
 ٢١٤
 يحيى بن أبي كثير: ١٤٠/١، ٢٢٧
 يحيى بن آدم بن سليمان الأموي الكوفي:
 ١٤٦/١
 يحيى بن بكير = يحيى بن عبد الله بن بكير
 يحيى بن جعدة: ١٧١/٢
 يحيى بن خالد: ٤٨٥-٤٨٦
 يحيى بن سليم: ٣١٨/٢

منصور بن عبد الرحمن الغداني: ٩٣/١
 المهدي بالله محمد بن الواثق بن هارون
 الرشيد الخليفة: ٥٨/٢، ٢٢٥/٣
 المهدي: ٨٦/٢، ٨٨
 المهدي الخليفة: ٩٥/٢
 المهدي المغربي = محمد بن عبد الله بن
 تومرت
 المهلب بن أبي صفرة: ١٥٦/٢، ٢١٩
 موسى عليه السلام: ٩٩/١، ٥٥/٢، ٨٤، ٣/٣
 ١٨٣، ٢٠١
 ميمون بن مهران: ٢٣/١
 ميمونة: ٢٤٦/٢
 الناصر: ١٠٤/٣
 نافع بن الأزرق: ٢٧٥/٣
 نافع بن مالك بن أبي عامر أبو سهيل
 الأصبحي التيمي المدني: ٢٣/١، ٣/٣
 ١٣٨
 نافع مولى ابن عمر: ٢٢٧/٢، ٢٧٨، ٣/٣
 ٣٤، ١١٣، ١٦٣
 النسائي = أحمد بن شعيب، أبو
 عبد الرحمن
 نصر بن إبراهيم بن نصر، أبو الفتح،
 المقدسي: ٢٧٠/١، ٨٤/٢
 النظام: ٤٧/٢
 النعمان بن ثابت، أبو حنيفة: ٨٧/١، ٢/٢
 ٢١٥، ٢٧٤، ٣٤٧، ٤٧/٣، ٤٩ -
 ٣٠١، ١٧٧، ٥٠
 نعيم بن حماد: ١٢٤/٣، ١٣٧
 النواس بن سميان: ٧٠/٣
 نوح عليه السلام: ٨٤/٢، ٣١٨/٣
 النوري = أحمد بن محمد الخراساني

- يحيى بن شرف، أبو زكريا، محيي الدين
 النووي: ٤٨٧/٢
 يحيى بن عبد الله بن بكير: ٩/٣
 يحيى بن مجاهد الألبيري: ٣٢٣/٣ - ٣٢٤
 يحيى بن معاذ الرازي: ١٥٣/١
 يحيى بن معين: ١٢٤/٣، ٢٥٤/١
 يحيى بن يحيى: ٣٣/٣، ١٩٨/١
 يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس،
 المصمودي القرطبي: ١١/٣
 يحيى بن يعمر: ١٦١/٣، ٢١٠/٢
 يرفاً: ٢٤٦/٢
 يزيد الرقاشي: ١١٤/١
 يزيد بن أبي سفيان: ٣٦٩/٢
 يزيد بن صهيب، أبو عثمان، الكوفي،
 الفقير: ٢٥٣/١ - ٢٥٤، ٢٥٧
 يزيد بن مرة الجعفي: ١٧٣/٢
 يزيد بن معاوية: ٣٤/٣
 اليسع: ١٧٧/٣، ٣٨/٢
 يعقوب عليه السلام: ٢٢٣/٢
 يوسف بن أسباط: ١٥٠/٣
 يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر،
 أبو عمر، النمري الأندلسي القرطبي:
 ٨٧/١، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٧، ٣١٩/٢،
 ٦١/٣، ١١٨، ١٢٣، ٣٠٠ - ٣٠١،
 ٣٠٤
 يوسف بن عبد الله بن مغيث: ٣٢٣/٣
 يوسف عليه السلام: ٢٦٢/٣، ٩٥/٢
 يونس: ٣٨/٢، ٢٠٩/١
 يونس بن عبد الأعلى: ٣٠٠/٣
 يونس بن عبيد: ٣٤١/٢، ١٤١/١
 يونس بن يزيد: ٣٠٦/٢

فهرس البدع

الحنيفية: ١٥٤/٢، ١٩٢، ٢٨٥	الإباحية: ٣٠١/١، ٧٥/٢، ٤١٦
الخروج: ١٥/١، ٢٥، ٢٨، ٧٣، ٧٥ -	الإرجاء: ٢٥٢/١، ٢٦٠، ٢٩٧، ٣٢٦،
٧٦، ٧٨، ٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١١٥،	٧٨/٢، ٤١٦، ٤٦٦
١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣،	الإسماعيلية: ٢٦٣/١، ٢٦٥ - ٢٦٦
٢١٩، ٢٢٣، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٩٠ -	الأشعرية: ٣٠/١، ١٥٦/٣
٢٩١، ٢٩٩ - ٣٠١، ٤٩/٢، ١٢٥،	الاعتزال: ٣٠/١، ١١٥، ٢٩٧، ٣٩/٢،
١٢٧، ٣٩٤، ٤١٦، ٤٥٥، ٤٧١،	٤١٦
٤٧٥، ٤٧٧، ١٠١/٣، ١٠٧، ١١١،	الإلحاد: ٣١٧/١
١١٤ - ١١٥، ١٢٧، ١٣١، ١٣٧،	الإمامة: ٢٥٨/١، ٢٦٠ - ٢٦٢، ٢٧٠،
١٤٣، ١٥٦، ١٥٨ - ١٦٠، ١٧٠،	٢٩٤، ٧٩، ٧٨/٢، ٢٨٤، ٣١٩/٣
١٧٦، ١٨٩، ١٩٨، ٢٢٣ - ٢٢٥،	الباطنية: ٣٠/١
٢٢٩، ٢٥١، ٣٧٤	التجهم: ٢٩٩/٣ - ٣٠٣،
الدهرية: ٧٥/٢	التشبيه: ٢٩/١، ٥٦/٢
الرفض: ٢٥/١، ٣٠، ٢٦١/٣	التشيع: ٢٥٨/١، ٢٦٠، ٢٧٠، ٧٨/٢،
الزندقة: ٣٠١/١، ٣٧٣/٣	٢٧٦، ٣٦٧، ٤١١، ٤٧١، ١٣٥/٣
السالمية: ٢٩/١	الصوفية: ٢٧/١، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٩،
الظاهرية: ٢٩٢/١، ٥٤/٢، ٨٧، ٤٥٦،	٣٥٣ - ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٤ - ٣٦٦، ٩٣/٢،
٢٣٠، ٤٠/٣	١٠٧، ١٣٦، ٤٠٠، ٤٨٠، ٣٢٠/٣
العبودية: ٤٧٣/٢، ٤٧٥	الثنوية: ٧٥/٢
الغرايبة: ١٣٤/٣	الجبر: ٢٥٥/١، ٣٢٦
القدر: ١٤/١، ٢٩، ٦٦، ١٩٠، ٢٢٣،	الجناحية: ١٣٤/٣
٢٢٧، ٢٢٩، ٢٥٥، ٢٨٩، ٢٩٣،	الحرورية: ٧٩/١، ٩٤ - ٩٦، ٩٨ - ١٠٢،
٣٢٦، ٣٤١، ٤١/٢، ٤١٦، ١١٧/٣،	٢١٧، ١١٣/٣، ١١٥، ١١٧ - ١١٨،
١٥١، ١٦١ - ١٦٣، ٢٣٠، ٢٩٩ - ٣٠٠	الحلول: ٣٠١/١

- القرامطة: ٢٧١/١، ٢٧٣
الكاملية: ٤٧١/٢
الكرامية: ٢٩/١
المجوسية: ٤٨٦/٢
النصب: ٢٩/١
النصرانية: ٢٧٤/١، ٢٩١
اليقوبية: ٢٧٤/١
بدعة اتخاذ يوم ولادة النبي صلى الله عليه وسلم عيداً: ٥١/١
بدعة إسقاط الأحاديث بالرأي: ٦٨/٢
بدعة الاجتماع عشية عرفة في المسجد للدعاء: ٣١٦/٢
بدعة الاجتماع على الذكر بلسان واحد وصوت واحد: ٦٩/٢
بدعة الاختصاص في الانقطاع للعبادة: ٥١/١
بدعة الاعتماد في الصلاة على إحدى الرجلين: ٣٩٤/٢
بدعة الاقتصار في المأكل والملبس على صنف دون صنف من غير علة: ٥١/١
بدعة التبتل: ٣٥٥/٢
بدعة التحسين والتقييح: ٢٤٩/١، ٢٩٣، ٣٨/٢، ٤٨، ٣٩٤، ٤٧٧، ٨/٣، ٨٣، ١٠٢، ٢٢٠، ٢٢٦، ٣٢٨
بدعة التزام الدعاء بعد الصلاة بالهيئة الاجتماعية: ٧٣/٢
بدعة التزام العبادات المعينة في أوقات معينة دون شرع: ٥١/١
بدعة التزام الكيفيات والهيئات المعينة: ٥١/١
بدعة التزام ذكر الخلفاء الراشدين في الخطبة: ٢٥/١
بدعة التزام صيام يوم النصف من شعبان وقيام ليلته: ٥١/١
بدعة التعبد بالصمت: ٢٧/٢
بدعة التعبد بالقيام في الشمس: ٢٧/٢
بدعة التعليم من المعصوم: ٢٦٢/١
بدعة الجمع في قيام رمضان: ٣٢٩/١
بدعة الخصاء لمن خشي العنت: ٢٧/٢
بدعة الدعاء بالصوامع: ١١٧/٢
بدعة الدعاء بهيئة الاجتماع يوم عرفة في غير عرفة: ٢٧٨/٢
بدعة الدعاء للخلفاء المتقدمين في الخطبة: ٢٦/١
بدعة الذكر الجهرى أمام الجنائز: ١١٨/٢
بدعة الذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد: ٥١/١، ٩٩/٢
بدعة الرهبانية: ٢٧/٢، ١٦٢
بدعة الزيادة في الأذان: ٤٨٢/٢
بدعة الفتيا بما يسهل على السائل وإن كان شاذاً في المذهب الملتزم أو في غيره: ٢٧/١
بدعة القول بأن كل مجتهد مصيب: ١/٢٥٥
بدعة المصافحة عقب صلاة الصبح والعصر: ٣٥٧، ٣٢٧/١
بدعة المكوس: ٣٢٢/١
بدعة النذر للصيام قائماً لا يقعد، ضاحياً لا يستظل: ٥٠/١
بدعة إنشاد الأشعار بالصوامع: ١١٧/٢
بدعة إنكار الإجماع: ٢٩٤/١

بدعة إنكار الصراط والميزان والحوض:	بدعة دعاء المؤذنين بالليل في الصوامع:
١٠٣/٣، ٣٦، ٣٢/٢	٤٨٢/٢
بدعة إنكار تحريم الخمر: ٢٩٤/١	بدعة دعوى مناقضة الأحاديث للقرآن: ٢/
بدعة إنكار حديث الذباب: ٣٢/٢	٦٤
بدعة إنكار خبر الواحد: ٢/٢، ٢٩٤/١	بدعة ذكر الأئمة في الخطبة: ٢٧/١
٣٦، ٤٤ - ٤٥	بدعة زخرفة المساجد: ٣٢٦/١، ٣٥٧
بدعة إنكار رؤية الله عز وجل في الآخرة:	بدعة صيام رجب: ٢٤/٢
١٠٣/٣، ٤٥، ٣٦، ٣٢/٢	بدعة صلاة الأسبوع: ٢٣/٢
بدعة إنكار عذاب القبر: ٣٢/٢	بدعة صلاة الإيمان: ٢٣/٢
بدعة إيقاد الشمع بجبل عرفة ليلة الثامن:	بدعة صلاة الرغائب: ١٨/٢، ٢٨٨/١،
٤٨٧/٢	٢٣
بدعة تخصيص الأيام الفاضلة بنوع من العبادة: ٣٢٣/١	بدعة صلاة المعراج: ١٨/٢
بدعة تزويق المصاحف: ٣٥٧، ٣٢٦/١	بدعة صلاة بر الوالدين: ٢٣/٢
بدعة تقديم الجهال على العلماء: ٣٢٢/١	بدعة صلاة يوم عاشوراء: ٢٤/٢
بدعة تكرار السورة الواحدة في التلاوة أو في الركعة الواحدة: ٣١٥/٢	بدعة صيام السابع والعشرين من رجب:
بدعة تكفير الصحابة: ٢١٠/١	٢٤/٢
بدعة تلحين القرآن: ٣٥٧، ٣٢٧/١	بدعة قراءة القرآن بهيئة الاجتماع: ٣١٦/٢
بدعة تولية المناصب الشرعية بالتوريث:	بدعة قيام ليلة المولد النبوي: ١٩٩/٢
٣٢٢/١	بدعة قيام ليلة النصف من شعبان: ١٩٩/٢
بدعة جعل المصاحف في المساجد للقراءة: ٢٩٤/١	بدعة قيام ليلة أول جمعة من رجب: ٢/
بدعة خلق القرآن: ٢٦٠/١، ٣٠٤، ٢/	١٩٩
٩٦، ٥٩، ٥٤	بدعة كتابة العلم: ٣١٩/١
	بدعة نفي الصفات: ٢٦٠/١
	بدعة نقل الأذان يوم الجمعة من المنار وجعله قدام الإمام: ٣١٦/٢

فهرس الجماعات

الأسوارية: ١٤٧/٣	الأئمة: ٣٢٣/١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٦٧
الإشيليون: ٢٣٢/٣	١٧/٢ - ١٨، ٣٢، ٦٢، ٩٦
الأشعرية: ١٥٦/٣، ١٦٤	١٧٨، ١٩٤، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٦٦ -
أصحاب الأعمش: ٣٣٨/٢	٢٦٧، ٢٧٩، ٣٨٠، ٤١٧
أصحاب الأهواء والبدع = أهل الأهواء والبدع	٤٣٢ - ٤٣٣، ٥٨/٣، ١٠٥، ٢٧٨
أصحاب البرابط والأشربة: ١٤١/١	٣٣٦
أصحاب التأويل: ٢٩٥/٣	أئمة الإسلام = الأئمة
أصحاب الحلاج: ٩١/٢	أئمة التصوف: ٣٢١/٣
أصحاب الخصومات: ١٤١/١	أئمة الحديث: ٤١/٢
أصحاب الرأي: ١٧٦/١، ٣٠٢/٣	أئمة الحق = الأئمة
أصحاب الضلالة = أهل الزيف	أئمة المسلمين = الأئمة
أصحاب الكلام = المتكلمون	أئمة الهدى = الأئمة
أصحاب رسول الله ﷺ = الصحابة	الإباحية = أهل الإباحة
أصحاب مالك: ٢٠/٣، ٢٨	الإباضية: ١٤٨/٣، ٤١٠/٢
أصحاب محمد ﷺ = الصحابة	أتباع التابعين: ١٥٠/١
الأصوليون: ٣١٩/١، ٣٦٩، ٦٤/٣	الأخبار: ٣٢٧/٣، ٢٦١/١
١٣٤، ٢١١	الأخنسية: ١٤٩/٣
الأطباء: ٢٩٩/١	أرباب الكلام = المتكلمون
الأعراب: ٣٤٤/٢، ٤٨٩	الأزارقة: ١٦٠، ١٤٨/٣
الأغنياء: ٢٢/٣	أزواج النبي ﷺ: ٨٨/١
الإمامية: ٢٥٨/١، ٢٦٠ - ٢٦١، ٢٧٠	الإسكافية: ١٤٧/٣
٧٨/٢ - ٧٩، ٩٢، ١٤٧/٣ - ١٤٨	الإسلاميون: ٣٧٢/٢
٣١٩، ٢٨٤	الإسماعيلية: ٢٦٣/١، ٢٦٥ - ٢٦٦، ٢/٢
	٨٠ - ٨١، ١٤٨/٣

- الأمّة: ١/ ٣٠٨، ٣١٧، ٣٦٦، ٥/٢،
 ٣٠٢ - ٣٠٣، ٣٤٢، ٤٢٣، ٤٢٥،
 ٤٧١، ٤٦/٣، ٩٢ - ٩٣، ٩٦ - ٩٨،
 ١٠١، ١٠٥، ١٠٢، ١١٤ - ١١٥،
 ١٢٧، ١٤٢، ١٤٥ - ١٤٦، ١٥٤،
 ١٥٧، ١٦٠ - ١٦١، ١٦٩، ١٨٠ -
 ١٨١، ١٨٨، ٢٠٨، ٢١٠ - ٢١١،
 ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٥٢، ٢٩١
 أمّة محمد = الأمّة
 الأمراء: ١/ ١٨٥، ٢/ ٨١، ٤٤٣
 الأنبياء: ١/ ٢٤١، ٣٦١، ٣٦٧، ٢/
 ٣٦٩، ٤٨٢، ٨٩/٣ - ٩٢، ٢٨٦،
 ٢٨٩
 الأنصار: ١/ ١٢١، ٢٢٩، ٢٣٨، ٣١٣،
 ٣٤٤، ١١٤/٢، ٢٦٤، ٣٠٧، ٣٢٩/٣
 أهل الإباحة: ٢/ ٧٥، ٣٦٨، ٣٧٣، ٤١٦
 أهل الابتداع = أهل البدع
 أهل الإجبار = الجبرية
 أهل الاجتهاد = المجتهدون
 أهل الإجماع: ٣/ ٦٩
 أهل الأخبار: ١/ ٢٠٨، ٢/ ٤٣٣، ٣/
 ٢٥٦
 أهل الاختلاف: ٣/ ٩٤ - ٩٥
 أهل الآداب والمعاملات: ١/ ١٥٧
 أهل الإسلام = المسلمون
 أهل الاشتقاق: ٣/ ٢٥٦
 أهل الأصول: ١/ ٣١٦، ٢/ ٤٠١، ٣/ ٦،
 ١٣٥
 أهل الاعتزال: ١/ ١١٥
 أهل الإفك: ٣/ ٣٣٦
 أهل الإلحاد: ١/ ٣١٧
 أهل الأهواء = أهل البدع
 أهل الأوثان: ٢/ ٤٥٥، ٣/ ١٣٧، ١٥٦،
 ١٥٩
 أهل البادية: ٢/ ٣٤٤، ٤٨٩
 أهل الباطل: ٢/ ٢٩٤
 أهل البدع: ١/ ٩٠، ٩٩، ١٠٢، ١٠٦،
 ١١٥، ١٢٦، ١٣٧ - ١٣٩، ١٤١،
 ١٤٩، ١٥٧، ١٧٠ - ١٧٢، ١٧٦،
 ١٧٩، ١٨٩، ١٩٥، ٢١٠، ٢٢١،
 ٢٤٩، ٢٦١، ٢٨٠ - ٢٨١، ٢٨٤،
 ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٥، ٣٢٠،
 ٣٤١، ٣٧٠، ٥/٢، ٤٣، ٦٤، ٦٦،
 ٧٦، ٧٨، ١٠٧ - ١٠٨، ١١٠، ١٣٩،
 ٢٧٦، ٣٦٣، ٣٩٠، ٤٠٥، ٧/٣،
 ٤٤، ٦٩، ٨٣، ٨٧، ٩٧ - ٩٨، ١٠٠،
 ١٠٢، ١١٠، ١٢٩ - ١٣٠، ١٣٢،
 ١٣٦، ١٥٤، ١٦٥، ١٦٨ - ١٦٩،
 ١٧٧، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٠،
 ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٣٣ -
 ٢٣٤، ٢٣٩ - ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤،
 ٢٧٣، ٣٠٠، ٣٠٢
 أهل البلاغة: ٣/ ٢٦٩
 أهل البيت: ٣/ ٩٧
 أهل التحسين والتقبيح: ١/ ١٩٦، ٣/ ٨،
 ١٠٢، ٢٢٦، ٣٢٨
 أهل التذكير: ١/ ٣٣٦
 أهل التصريف بالأذكار والدعوات: ٢/
 ٣٢٢
 أهل التصوف = الصوفية
 أهل التفسير: ١/ ١٠٢
 أهل التقليد: ١/ ٢٨٢، ٣/ ٢١٢

أهل العراق: ١٨٧/١، ١٢٢/٢، ١٣/٣، ١٥، ١٠٥-١٠٦
 أهل العربية: ٣٣٨/١
 أهل العقول: ٢٨٣/٣
 أهل العلم = العلماء
 أهل الفقه = الفقهاء
 أهل الفقه والحديث = أهل الحديث
 أهل الفلسفة = الفلاسفة
 أهل القبلة: ١٣٠/٣، ١٤٢، ١٥٤، ١٩٢
 أهل القدر = القدرية
 أهل القياس: ٢٤١/٣
 أهل الكبائر: ١٩٠/٣
 أهل الكتاب: ١٨٦/٣
 أهل الكفر = الكفار
 أهل الكلام = المتكلمون
 أهل الكوفة: ٣٣٤/٢، ٤١٠، ٤٤٧، ٤٤٩، ١٥/٣
 أهل المدينة: ٢٢٩/١، ٢٧٧/٢، ٣٤/٣، ١٠٩، ٣٠٥
 أهل المعاني والبيان: ٢٥٦/٣
 أهل المغرب: ٤١٠/٢
 أهل النار: ٣٥٨/٢، ١٠٩/٣
 أهل النحو والتصريف: ٢٥٦/٣، ٣٢٢
 أهل النظر: ٢٧٤/١، ٤٠١/٢، ٥٨/٣
 أهل النفاق = المنافقون
 أهل النقل: ١٦١/٣
 أهل الهند: ٣٦٣/٢
 أهل الإمامة: ١٢/٣
 أهل اليمن: ١٢٠/٢
 أهل حروراء = الحرورية

أهل الجنة: ١٤٠/٢، ١٠٩/٣
 أهل الجهل = الجاهلون
 أهل الحديث: ٢٥٥/١، ٢٥/٢، ٢٦٦
 أهل الحق: ١٦٧/٣
 أهل الحل والعقد: ٢٤٤/٢
 أهل الخير: ٢٠٣/٣
 أهل الدنيا: ٢٢١/١، ٦٧
 أهل الذكر: ٧٨/٣
 أهل الذمة: ٤٩٢/٢
 أهل الرأي: ١٧٥-١٧٦، ٣٠٢/٣
 أهل الرحمة: ٩٤/٣
 أهل الردة: ٣٣١/١، ١١٦/٣، ١٣٢، ٣٣٠
 أهل الرسوخ: ٣١/٢
 أهل الزيغ: ٦-٧، ١٦٩/٣، ١٧١، ٣٢٥
 أهل السنة: ٩٠/١، ١٥٠، ١٦٣، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٦١، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣١٥، ٢/٢، ٣٢، ٧٨-٧٩، ٩١، ٣٤٠-٣٤١، ٤٠٥، ٩٨/٣، ١١٨، ١٤٣، ١٩٠، ٢١٦، ٢٢٧-٢٢٨، ٢٨٤، ٣٢٥
 أهل السير: ٢٤٠/١، ٣١٨، ٣٠٤/٢
 أهل الشام: ٣٦٩/٢، ١٣/٣، ١٦٣
 أهل الشر: ٢٠٣/٣
 أهل الشرائع: ٣١١/٣
 أهل الشرك: ٢٤٢/١
 أهل الشريعة: ٢٠٨/١، ٢٨١/٢
 أهل الصفة: ٣٤٦/١، ٣٤٨-٣٤٩
 أهل العجمة = العجم

أهل صناعة الحديث: ١٢/٢	بنو كعب: ٣٥٨/٢
أهل طرسوس: ٢٤٨/٢	بنو مدلج: ٣٥٨/٢
أهل علم التوحيد: ٨١/٢	البهشية: ١٤٧/٣
أهل علم العربية: ٢٦٠/٣	البيانية: ١٤٧/٣
الأولون: ١/٣١٠، ٣١٩، ٣٥٢، ٩٠/٢	البيشية: ١٤٨/٣
١١٧، ١٨٣، ١٨٥، ٢٤٢، ٢٧١	التابعون: ١/١٢٦، ١٥٠، ٢٢١، ٢٤٦،
٢٨٥، ٣٨٠، ٣٨٦، ٤٠٥، ٤٢٨، ٣/	٣٣٨، ٣٤٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٢٢/٢
٧، ٢٣، ١٧٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٢ -	٩٩، ١٠٦، ١١٠، ١٢٦، ١٧٨،
٣٢٥، ٣٢٣	٢١٣، ٢٤٧، ٢٧٤، ٣١٩، ٣٤٨،
الأولياء: ١/١٩٣، ٣٤٣، ٣٦٣، ٢/	٤٥٢، ٥/٣، ١٢٥، ١٣٨، ٢٤٢،
٢٣٠، ٣٢٤، ٣/١١٠	٣١٨
البابكية: ١٤٨/٣	التومنية: ١٤٩/٣
الباطنية: ١/٢٢٣، ٢٦٠ - ٢٦٣،	الثعلبية: ١٤٩/٣
٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٠١، ٧٥/٢	الثمامية: ١٤٧/٣
٧٨ - ٨١، ٤٨٦، ١٤٨/٣	الثنوية: ٧٥/٢
البترية: ١٤٨/٣	الثوبانية: ١٤٩/٣
البجائيون: ٤٠١/٢	الجاحظية: ١٤٧/٣
البدائية: ١٤٨/٣	الجارودية: ١٤٨/٣
البربر: ٤٨٠/٢	الجاهلون: ١/١٤٩ - ١٥٠، ٢٠٢، ٢/
البرغوثية: ١٤٩/٣	١٣٦، ٢٧٢، ٤١٦، ٤٢٥، ٤٣٢،
البصريون: ٣/١٥٣، ١٦٢	٤٩١، ٨٧/٣، ٣٣٤
البغداديون: ٣/١٥١ - ١٥٢	الجبائية: ١٤٧/٣
بنو إسرائيل: ١/١٧٧، ٢/١٤٩، ٣٤١،	الجبرية: ١/٢٥٥، ٣/١٣٦،
٤٠٧، ١٢٢/٣ - ١٢٣، ١٢٨، ١٥٦،	١٤٩، ١٤٦
١٧٩، ١٨٣، ١٨٥ - ١٨٧، ١٨٩،	الجعفرية: ١٤٧/٣
٣٠٣	الجمهور: ١/٢٢١، ٢/٢٧٥، ٣/٣٠٥،
بنو العباس: ٢/٤٧٣	٣٢٤، ٣٠٤
بنو النضير: ١/٣٤٤	الجناحية: ٣/١٣٤، ١٤٧
بنو أود: ١/١٠١	الجنود: ٣/٢٢
بنو برمك: ٢/٤٨٥	الجهال = الجاهلون
بنو عبد المطلب: ١/١٢١، ٣٠٩	الجهمية: ٣/١٦٤

الجهنميون: ٢٥٣/١	الخواص: ٣١/٢، ٣٠٥، ٣٦٨، ٤٧٨،
الحارثية: ١٤٨/٣	٤٨٠ - ٤٨١، ٤٨٧ - ٤٨٨، ٢٧/٣،
الحازمية: ١٤٩/٣	٢٤٢
الحديثية: ١٤٧/٣	الخياطية: ١٤٧/٣
الحرورية: ٧٩/١، ٩٤ - ٩٦، ٩٨ - ١٠٢،	الداعون للبدعة: ١٦٦/٣
٢١٧، ١١٣/٣، ١١٥، ١١٧ - ١١٨	الدجالون: ٤٧٣/٢
الحفصية: ١٤٨/٣	الدعرة: ٤٧٥/٢
الحكماء: ١٣٤/٢	الدهرية: ٧٥/٢، ٢٦٤/٣
الحلولية: ٢٢٣/١، ١٤٠/٢، ١٥٤/٣	الذمية: ١٤٧/٣
الحمزية: ١٤٩/٣	ذوو السلطان = السلاطين
الحنابلة: ٢٧٣/٢، ٢٢٨/٣	ذوو الهيئات والمناصب: ٣٣٤/١
الحنفية: ٢٦٠/١، ٧٨/٢، ٦/٣	الراسخون في العلم: ٢٤٨/١، ٦/٢ - ٧،
الحنيفية: ٨٩/٣	٩ - ١٠، ٢٦، ٤٥، ٢٦٩، ٦٧/٣
الخاصة = الخواص	الرافضة: ١٥٠/٣، ٢٦١
الخرمية: ١٤٨/٣	الرزامية: ١٤٨/٣
الخطائية: ١٤٧/٣	الرسل عليهم السلام: ٢٥٠/١، ٣٦٩/٢،
الخلفاء: ٣١٠/١، ١١٢/٢، ٣١٧،	٢٩٨/٣
٣٢١، ٥٩/٣	الرعاع: ١٠١/٣
الخلفاء الراشدون: ١٤٦/١، ٣١٩ -	الرهبان: ٢١٩/١، ٢٣٣/٢، ٢٩١/٣،
٣٢٠، ٣٣٩، ٣١٧/٢، ١٨/٣، ٢١٣	٣٢٧
الخوارج: ١٤/١، ٧٣، ٧٥ - ٧٦، ٧٨،	الرواة: ٢٢٩/٣
٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١١٥، ١٣٨، ١٨١،	الروافض = الرافضة
١٩١، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠،	الروم: ١٨٨/٣
٢١٣، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٥٣، ٢٥٧،	الزائغون: ٦/٢، ١٠، ١٥٥/٣
٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩١، ٢٩٩ - ٣٠١، ٢/	الزرازية: ١٤٧/٣
٤٩، ١٢٥، ١٢٧، ٣٥٤، ٣٩٤،	الزعفرانية: ١٤٩/٣
٤١٦، ٤٥٥، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٧، ٣/	الزنادقة: ٢٩٧/١، ١٦٣/٣
١٠١، ١٠٧، ١١١، ١١٤ - ١١٥،	الزهاد والعباد: ١٥٠/١
١٢٧، ١٣١، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦،	الزيدية: ١٤٧/٣ - ١٤٨،
١٤٨، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٨ - ١٦٠،	السالكون: ٣٥٣/١
١٧٠، ١٧٦، ١٨٩، ١٩٨، ٢٢٣ -	السبئية: ١٣٤/٣، ١٤٧،
٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥١، ٣٧٤	

الشيعة: ١/٢٥٨، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٨/٢،

٨٤، ٩٢، ٢٧٦، ٣٦٧، ٤١١، ٤٧١،

١٣٥/٣، ١٤٦-١٤٧

شيوخ الطريقة: ١/٣٥٠، ٣٦٤

الصاغة: ٢/٤٨٨

الصالحون: ٢/١٠١، ١٢٨

الصالحية: ٣/١٤٧

الصحابة: ١/١٢٦، ١٧٠، ٢١٠، ٢٤٦،

٣٠٨، ٣١٦ - ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٨،

٣٤٣، ٣٥٤ - ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٢/

٣٢، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٩٠، ٩٩، ١٠٦،

١١٠، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٧٤،

١٧٨، ١٩٨، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣،

٢٣٢، ٢٤٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٤،

٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٤٨، ٣٥٩،

٣٩٤، ٤٢٦، ٤٧١ - ٤٧٢، ٤٩٠ -

٤٩٢، ٥/٣، ١٢ - ١٣، ١٥ - ١٧،

٣٨، ٤٧، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٦٩، ٧٥،

٩٤، ٩٦، ١٠٩، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥،

١٣٨، ١٤٤ - ١٤٦، ١٦٨، ١٧٦،

١٩٢، ١٩٦ - ١٩٧، ٢٠٠ - ٢٠٢،

٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٤٢،

٢٤٤ - ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٦٠،

٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٩٥، ٢٩٩،

٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٥، ٣١٨،

٣٣٠، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٥،

٣٣٩

الصديقون: ١/٢٥٨

الصفريّة: ٣/١٤٨

الصلتية: ٣/١٤٩

الصناع: ٣/٢٠، ٢٧، ٥١

السبعة: ٣/١٤٨

السفلة: ٣/١٠١ - ١٠٢

السفهاء: ٣/١٢٨

السلّاطين: ١/٢٩١، ٢/٤٣٣، ٣/٩،

١٠٢

السلف: ١/١٤٠، ١٤٧، ١٨٣، ١٩٧،

٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٤٦،

٣٠٠ - ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٦،

٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٧ - ٣٣٨،

٣٤٠ - ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٩،

٣٦٢، ٣٦٤ - ٣٦٦، ٥/٢، ١٧، ٥٩ -

٧٢، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧ - ١١٨،

١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠،

١٧٧، ١٩١، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٣٠ -

٢٣١، ٢٣٧، ٢٤٤ - ٢٤٥، ٢٤٧،

٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٩ - ٢٨١،

٢٩١ - ٢٩٣، ٢٩٧، ٣١٥، ٣٢٠،

٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٧ - ٣٤٨، ٣٨٦،

٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠١، ٤١٧، ٤٢٨،

٤٣٣، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩١، ٤١/٣،

٧٣، ٩٥، ١٠٨، ١١٤ - ١١٥، ١١٧،

١٧٦، ٢١١، ٢٣٣، ٣١٦، ٣٢٠ -

٣٣٣، ٣٢٢

سلف الأمة = السلف

السلف الصالح = السلف

السليمانية: ٣/١٤٨

الشافعية: ١/٢٦٠، ٢/٧٨

الشعراء: ٢/١١٢

الشعبية: ٣/١٤٨

الشيانية: ٣/١٤٩

الشیطانية: ٣/١٤٨

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ،
 ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٥ ،
 ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٥٧ - ٤٥٨ ،
 ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ - ٤٨٢ ، ٤٨٨ -
 ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٨/٣ - ٩ ، ١٦ ،
 ٢٠ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٥ ،
 ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٤ ،
 ٩٨ - ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٥ - ١٠٦ ،
 ١٠٩ - ١١٠ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
 ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ،
 ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٦٧ - ١٦٨ ، ١٧٣ -
 ١٧٤ ، ١٩٤ ، ٢١٠ - ٢١٢ ، ٢١٥ ،
 ٢١٧ - ٢١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ -
 ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ٣٠٠ - ٣٠١ ، ٣٠٣ ،
 ٣١١ - ٣١٣ ، ٣١٥ - ٣١٩ ، ٣٢٣ ،
 ٣٢٥ - ٣٢٧ ، ٣٣٦

علماء الحديث: ٢/١٥ ، ٢٦

علماء الخلف: ١/٣٣٨

علماء السوء: ١/٣٣٨

علماء الظاهر = الظاهرية

علماء العربية: ٣/٢٥٧

علماء المدينة: ٢/٢٤٩

العمرية: ٣/١٤٧

العوام: ١/٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٥٨ ، ٣١/٢ -

٣٢ ، ٨١ ، ١٠٧ ، ٢٤٧ ، ٣٦٨ ، ٤٣٦ ،

٤٧٤ ، ٤٧٨ - ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ -

٤٨٩ ، ٢٧/٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٠٠ ،

١٦٧ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ ،

٣١٨ ، ٣٢٥

الغرابية: ٣/١٣٤ ، ١٤٧

الغرباء: ٢/٦٦

الصوفية: ١/١٤٩ ، ١٦٦ ، ١٧١ - ١٧٢ ،

٢٥٨ ، ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٩ ،

٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ - ٣٦٩ ، ٩٩/٢ ،

١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ -

١٣٩ ، ٣٢١ ، ٤٧١ ، ٣/٣٢٠ - ٣٢٢

الطبرانيون: ١/٢٦٣

الظاهرية: ٢/٥٤ ، ٨٧ ، ٤٥٦ ، ٤٠/٣ ،

١١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠

العارفون بكلام العرب: ٢/٥

العالمون = العلماء

العوام = العامة

بنو عبد القيس: ٢/١٥٣

العبدية: ٢/٣٦٨ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ١٤٩/٣ ،

العجاردة: ٣/١٤٨

العجم: ١/٣١٧ ، ٣٥٨ ، ١١٦/٢ ، ٤٩٣ ،

العرب: ١/٢٤٠ ، ٥/٢ ، ٩ ، ٤٧ - ٤٩ ،

٥٦ ، ٦٤ ، ١١٤ ، ١٦٠ ، ٢٨٩ ، ٣٦٠ ،

٤٢٦ ، ١٠٢/٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ -

٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ - ٢٦٩

العقلاء: ١/٢٧٨ ، ٧٦/٢ ، ١٢٨ ، ٤٧٩ ،

٣/١٧٣ ، ١٧٦ ، ٢٥١ ، ٣١١ - ٣١٢

العلماء: ١/١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ،

٢١٠ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ ،

٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ،

٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،

٣٦٩ ، ٨/٢ - ٩ ، ١٥ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٣ ،

٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ١١٠ ،

١١٧ ، ١٣١ ، ١٤١ - ١٤٢ ، ١٤٨ ،

١٥٠ ، ١٦١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ،

٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٧ ،

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٣٣ ،

الكعبة: ١٤٧، ٣
الكفار: ٢٢٧، ٢٠٨، ٩٩، ٢٢/١، ٢٣٧،
٤٧٣، ١٣٩، ١١٠، ٨٧، ٤٤/٢،
٢١٧، ٣٥٦ - ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٧٤،
٤٠٠، ٤٨٤، ٤٨٨، ٢٣/٣ - ٢٤،
١١٣، ١٢٠، ١٣٦، ١٤١، ١٥٣،
١٥٩، ١٧٠، ٢٠٦
الكوفيون = أهل الكوفة
المؤرخون = أهل الأخبار
المؤلفون: ٤٣٣/٢
المؤمنون: ٢١٠/١، ٩٥/٢، ١٤٤، ٣/
١١٣، ١٢٠، ١٥٣، ٢٤٤، ٢٥٦
المارقون: ٣٥٦/٢
المالكية: ٢٩٢/١، ٢١٥/٢
مانعو الزكاة: ٣٢٩/٣، ٣٣٦
المبتدعة = أهل البدع
المتأخرون: ٢٥٧/١، ٣٤٩، ٣٥٢، ٢/
٩٠، ٢٧١، ٢٨٠، ٣٨٦، ١١٠/٣،
١٢٤، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٥ - ٣٢٦
المرسمون برسم التصوف: ٩٣/٢
المتصوفة = الصوفية
المتعصبون: ٢٨٣/١
المتفقهون: ٣٦٨/١
المتقدمون = الأولون
المتكلمون: ٣٠٤/١، ٤٨/٢، ٧٦، ٣/
١٠٢، ١٢٨، ٣٠١، ٣٠٣
المجانين: ٤٤/٢، ١٢٧، ٢٥٦/٣
المجتهدون: ٢٥٨/١، ٢٨٢، ٢٩٨،
٣٦٨، ٢٣٥/٢، ٢٧٠، ٢٨٢، ٩٦/٣،
٢١٠، ٢١٤، ٢١٧، ٢٦٥، ٣١٤،
٣٢٦

الغسانية: ١٤٩/٣
فارسي: ١٨٨/٣
الفاشون: ١٤٥/٢
الفرقة الناجية: ٢٤٥ - ٢٤٦، ٢٥٢،
٢٦٥
الفضلاء: ١٣٤، ١٢٧/٢
الفقراء: ١٥٧/١، ٩٩/٢، ١٠٧، ١٣١،
١٣٣
الفقهاء: ١٣٧/١، ١٩٧، ٩٩/٢، ٢٦٠،
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٣١٩، ٣٨٠، ٣/
٩ - ١١، ٦٤، ١٠٤ - ١٠٥، ١٥٩،
٣٠٠
الفلاسفة: ٣٦٦/١، ٣٧٢/٢، ٤٨٩، ٣/
١٠٢
القائلون بالحلول: ٣٠١/١
القبط: ٢٧٣/١
القدرية: ١٤/١، ١٩٠، ٢٢٣، ٢٢٧،
٢٢٩، ٢٥٥، ٢٨٠، ٣٢٦، ٢/٣٥٤،
٤١٦، ١١٧/٣، ١٣٦، ١٥٠ - ١٥١،
١٥٤، ١٦٠، ١٦٢ - ١٦٥، ٢٣٠
القراء: ١٢/٣، ٣٨، ١٠١، ٣٠٦، ٣٢٣،
٣٣٦
قراء القرآن = القراء
القراطة: ٢٧١/١، ٢٧٣، ١٤٨/٣
قريش: ١١٩/٣، ١٦٥، ٢٦١، ٣٠٩،
٣٢٩
القضاة: ٣٣٤/١، ٤١٧/٢، ٤٣٢
قوم موسى عليه السلام: ٩٩/١
الكافة: ٢٤/٣
الكافرون = الكفار
الكاملية: ٤٧١/٢، ١٤٧/٣

المعتزلة: ١/٢٨٠، ٢/٢٩٧، ٣/٤١٦، ٣/١٤٦، ١٩٨	المجهولية: ٣/١٤٩
المعلومية: ٣/١٤٩	المجوس: ٢/٤٨٥ - ٣/٤٨٧، ٣/٨٩
المعمرية: ٣/١٤٧	المحدثون: ٢/٣١ - ٣/٣٢، ٣/٢٢٢
المغربيون: ٢/٤٠١	المحققون: ١/٣١١، ٢/٢٠٠، ٣/٤٠١
المغيرية: ٣/١٤٧	٣/١٣٥، ٢٩٢
المفسرون: ١/١٨٢، ٢/٢٣٨، ٣/٢٤١	المحكمة: ٣/١٤٨
١٢١، ١٤٥ - ١٤٦، ١٥٠، ٢٢١	المحمرة: ٣/١٤٨
٣٥٧، ٣٦١، ٣/٨٨ - ٣/٩٠، ٣/٩٨	المرتدون = أهل الردة
١٢٩، ١٦٤، ٢٦٣	المرجئة: ١/٢٨٠، ٢/٢٩٧، ٣/٣٢٦، ٢/٣٥٤
المفوضة: ٣/١٤٨	٣/٤١٦، ٣/١٣٦، ١٤٦
المقلدون: ٢/٢٧٢، ٣/٢٨٠، ٣/٣٢٠	١٤٩١٥٠، ١٦٤
المكذبون بالقدر = القدرية	المردارية: ٣/١٤٧
المكرمية: ٣/١٤٩	المريدون: ١/٣٦٤
المكلفون: ٢/٦٣، ٣/٤٣١، ٣/٢٧١	المستدركة: ٣/١٤٩
الملحدون: ٣/١٥٣	المسلمون: ١/١٣٧، ١٤٩، ٢٠٧ -
الملوك: ١/٢٠٨، ٢/٨١، ٣/١١٢، ٣/١٤٤	٢٠٨، ٣٠١ - ٣/٣٠٢، ٢/١٥، ١٧
٤٣٣، ٣/١٨٢ - ٣/١٨٣، ٢٢٨	٧٤، ٩٠، ١٠٠، ١١٠، ١١٩، ٢٨٠
المنافقون: ١/٢٢٣، ٢/٢٣٢، ٣/٢٣٨، ٣/٢٤٠	٢٨٣، ٢٨٦، ٣٤٠ - ٣/٣٤١، ٣/٣٩٩
٢٤٢، ٢/٣٥٤، ٣/٤٤٣، ٣/١٩٧	٤٥٥، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٨٨، ٣/٤٨٩
المنصورية: ٣/١٤٧	٨، ١٦، ٢٣ - ٢/٢٤، ٣/٣٢، ٣/٦٩
منكرو الرؤية: ٢/٤٥	٨٣، ٨٧، ١١٣، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٥
منكرو الربوبية: ٢/٧٥	١٣٧، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥ -
منكرو النبوة: ٢/٧٥	١٦٦، ١٧٠، ١٧٦، ٢١٤، ٢٣٠
المهاجرون: ١/٣٤٢، ٣/٣٤٤	٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٢٤ - ٣/٣٢٥
المهدوية: ١/٢٩٢، ٣/٣١٩	٣٣٠، ٣٧٤
الموحدون (التومرتية): ٢/٨٧ - ٣/٨٩	المشبهة: ٢/٥٦، ٣/١٤٦، ٣/١٤٩
٢٣٣	المشركون: ١/٢٣٩، ٣/٢٤١، ٣/١٥٣
الميمونية: ٣/١٤٨	١٦٥، ١٨٧، ٢٧٦
الناجية: ٣/١٤٦	مضر: ١/٣١٢
النبط: ٣/١٠٢	المطيعية: ٣/١٤٨
	المعبدية: ٣/١٤٩

النبیون = الأنبياء

النجارية: ١٤٩، ١٤٦/٣

النجادات: ١٤٨/٣

النحویون = أهل النحو

النصارى: ٩٤/١، ١٠٢، ١٣٧، ٢٢٣،

٢٤٠ - ٢٤١، ٢٦١، ٧٨/٢، ٩٢،

١٣٩ - ١٤٠، ١٤٥ - ١٤٦، ٢٣٥ -

٢٣٦، ٣٤١، ٤٨٣، ١٣/٣، ٩١ -

٩٣، ١٢٢، ١٤٢ - ١٤٣، ١٥٩، ١٧٨

- ١٨١، ١٨٨ - ١٩٧

نصارى نجران: ١٧٥/٣، ١٨١، ٧٧/١

النصرية: ١٤٨/٣، ٨٤/٢، ٢٧٠/١

١٥٤

النظار = أهل النظر

النظامية: ١٤٧/٣

هذیل: ٢٥٩/٣

الهذيلية: ١٤٧/٣

الهشامية: ١٤٧/٣

الواصلية: ١٤٦/٣

الوفود: ٣٣٤/١

الولاية = ولاية الأمر

ولاية الأمر: ١٤٥/١ - ١٤٦، ٢٩١، ٢/٢

٤١٧، ٤٣٢، ٤٥٨، ٤٩٢

اليزيدية: ١٤٨/٣

اليهود: ٩٤/١، ١٠٢، ١٣٧، ٢٤١،

٢٦١، ٧٨/٢، ١٤٠، ٢٢٢، ٤٤٧،

٤٨٣، ١٣/٣، ٨٩، ٩١ - ٩٣، ١٢٢،

١٤٢ - ١٤٣، ١٧٨، ١٧٩ - ١٨١،

١٨٣، ١٨٥ - ١٨٨، ١٩٧

اليونسية: ١٤٨/٣ - ١٤٩

فهرس الأماكن

أحد: ٣٣٥/٣	جامع قرطبة: ٢/٣٤٣، ٤١١
أذربيجان: ١٣/٣	الجبال الشامية: ٢/٢٣٠
إرمينية: ١٣/٣	جرجان: ١/٢٦٧، ٢/٨٢
الإسكندرية: ٢/٣٤٢	الحديثة: ٢/٣٠٠، ٣/١٢٠
أغمات: ٢/٤٥٦	حرواء: ١/٩٥-٩٦، ١٠١-١٠٢
إفريقية: ٢/٤٧٣، ٣/٥٥٧	خير: ٣/١٨٧
البيرة: ٣/١٠٣	دمشق: ١/٧٣، ٩٧
الأندلس: ١/٢٩٢، ٢/٢٦٠، ٢٧٠،	ذو الحليفة: ١/٢٣١، ٢/٣٨٢
٤٨٤، ٣/٣٢٠	الري: ٢/٨١-٨٢
الأهواز: ٣/١٦٠	الزوراء: ٢/٣١٧-٣١٨، ٣٢٠-٣٢١
أيلة: ١/١١٥	الساحل: ١/٢٦١، ٢/٧٩
بئر ميمون: ٢/٤١	السقيفة: ٣/٣٢٩
باب الأسباط: ١/٢٦٠، ٢/٧٨	الشام: ١/٢٦٠، ٢٦٩، ٣٢٣، ٢/٧٨
البصرة: ٢/٤٩٢	٨٣، ٣٦٩، ٣/١٣، ١٦٣، ٢٩١
البطيحاء: ٢/٤٦٨	صعيد مصر: ١/٢٧٣
بغداد: ١/٣٠٤، ٣/٢٢٧	صفين: ٣/٢٦٩
بيت المقدس: ١/٢٦٠، ٢٨٨، ٢/٧٨،	طرسوس: ٢/٢٤٨
٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣/٩٢	العراق: ١/١٠١، ١٨٧، ٢/١٢٢،
الثغر: ٢/٢٧٦	٤١٠، ٣/١٣، ١٥، ١٠٥-١٠٦
الثغر الشامي: ٢/٥٩، ٦١	عرفة: ١/٥١، ٢/٣٠، ١٦٥، ٢٧٥،
ثور: ١/١١٣	٣٠٩، ٣١٦، ٤٨٧
الجابية: ٣/٢٠٨	عكا: ١/٢٦١، ٢٦٨-٢٦٩، ٢/٧٩، ٨٢
جامع الري: ٢/٨٢	عير: ١/١١٣
جامع غرناطة: ٢/٨٧	غرناطة: ٢/٨٧، ١٠٠

المسجد الأقصى: ٢٨٨/١، ٨٤/٢	غزوة: ٢٦٧/١، ٨٢/٢
المسجد الجامع: ٣٤١/٢	الفرات: ١٢٥/٢
المسجد الحرام: ٢٤٥/٢	قبا: ٢٤٩/٢ - ٢٥٠، ٢٥٨، ٣٤٧
مسجد بيت المقدس: ٢٤٥/٢، ٢٤٩	قرطبة: ٣٤٣/٢، ٤١١، ٩/٣، ١٠٤، ٣٢٣
مسجد رسول الله ﷺ: ٣٤٢/١، ٣٤٥	الكوفة: ٢٧٢/١، ٢٢٤/٢، ٣٣٩، ٤٩٢
٢٤٥/٢، ٣٨٣، ٤٧٢	١٥/٣
المشرق: ٣٢٠/٣	مالقة: ٤٧٤/٢
مصر: ٢٧٣/١، ٤١٠/٢	محرس ابن الشواء: ٢٧٦/٢ - ٢٧٧
المغرب: ٤٨٤، ٤١٠/٢، ٥٧/٣	محرس الطبرانيين: ٢٦٣/١، ٨٠/٢
مكة: ٨٨/١، ١١٥، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٦٠	المدائن: ١٥٨/٣
٢٣٤/٣، ٤١٠/٢	المدرسة النظامية: ٢٢٨/٣
منية عجب: ١٠٥/٣	المدينة: ١١٣/١، ٢٠٥، ٢٢٩ - ٢٣٠
الموصل: ١١٧/٣	٢٥٣، ٣٤٣ - ٣٤٤، ٣٤٦، ٢٤٩/٢ -
نجران: ٧٧/١، ١٧٥	٢٥٠، ٢٧٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٩ -
نيسابور: ٢٢٧/٣	٤١٠، ٣٤/٣، ١٠٩، ٢٥٥، ٣٠٥
الهند: ٣٦٣/٢	مدينة السلام = بغداد
اليمامة: ١٢/٣	مراكش: ٨٧/٢
اليمن: ١٢٠/٢	

فهرس الكتب

الكتاب	المؤلف	الصفحة
أحكام القرآن	ابن العربي	٢٥/٣
إحياء علوم الدين	الغزالي	٢٩/٣، ٤١٥، ٢٢٩/٢
الإمامة	ابن تومرت	٤٥٧/٢
الإنجيل	-	١٨٤/٣
التاريخ	الطبري	٣٠٥/٢
التفسير	سعيد بن منصور	١٩٤/١، ١٢٢/٢، ١١١/٣، ٣٢٧، ٢٠٤، ١٨٥
التفسير	سفيان الثوري	١٠١/١
التفسير	عبد بن حميد	٣٣٣/٣، ٩٥/١
تهذيب الآثار	الطبري	٧٣/٣، ٣٣٣/٢
التوراة	-	١٨٣/٣، ٢٢٢/٢
الجامع	ابن وهب	١٢٤/٣، ٣٠٦/٢، ١٠١/١
جامع الخير	سفيان الثوري	١٨/٢
الجامع	طاوس	٩١/٣
ذيل تاريخ الطبري	-	٣٠٥/٢
الرسالة	ابن أبي زيد	٤٨٠/٢
الرقائق	ابن المبارك	١٨/٢، ٣١٤/١
الرقائق	أحمد بن حنبل	١٨/٢
السنة = الشريعة		
السنن	أبو داود	٤٤٦/٢، ١٢٢/١
السنن	الترمذي	١٢٢، ١١٨/١
شرح البخاري	-	٢١٩/٢
شفاء الغليل	الغزالي	٢٩، ٧/٣

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الصحيح	البخاري	٢١٩/٢، ٢٢٢، ١٢٦، ١٠٧/١
الصحيح	مسلم	١١٧، ١١٢-١١١، ١٠٧/١
		٢٦٢/٣، ٣٢٣، ١٩١
العتية	-	٣١٥، ٢٩٢، ٢٨٦، ٢٨٢/٢
		٥٣/٣، ٣٩٣، ٣٣٧
العواصم من القواصم	ابن العربي	٢٢٧/٣، ٧٨/٢، ٢٦٠/١
فضائل القرآن	-	١١١/٣
العلم	ابن عبد البر	٨٧/١
الموافقات	الشاطبي	٤٤/٢، ٧١، ٧٣، ١٩١
		٣٨٩، ٣٢٢، ٢٤٢، ٢٣٦
		٣٩٧، ٤٣٠، ٤٧٩، ٤٨٩، ٣/٣
		٤٣، ١٣٩، ١٥٦، ٢٠٦، ٣٢٧
الشريعة	الآجري	٥٧/٢، ١٢٤/١
كتاب مسلم = الصحيح		
المبسوط	ابن القاسم	٤٦٧/٢
المبسوطة	ابن رشد	١٩٨/١
المدونة	سحنون	٢٦٨، ٢٤٦/٢
المستصفى	الغزالي	٧/٣
المسند	أحمد بن حنبل	٤٣٦/٢
المسند	بقي بن مخلد	٣٢٠/٣
المعجم	البغوي	١٦٠، ١٢٨، ٧١/٣، ٢٧٦، ١٢١/١
المغني عن الحفظ والكتاب	الموصللي	١٦١/٣
منتقى حديث خيثة	-	١٢٢/١
المنحول	الغزالي	٢٩/٣
الموطأ	مالك بن أنس	٢١١، ١١٧-١١٦، ١١٤/١
		٢٢١، ٣١١، ٣٣١، ١٨/٢
		١١٣/٣، ٤٩١، ٢٧١
النوادر	-	٢٩٧/٢
النوازل	ابن سهل	٤٨٣/٢

فهرس الأشعار

الصفحة	السطر الثاني	السطر الأول
١١٥/٢	في تماديه فقد برح بي	لا أراه الدهر إلا لاهياً
١١٥/٢	ضيق الشيب علي مطلبني	ما أرجي بعده إلا الفنا
١١٥/٢	قبل أن أقضي منه أربي	وشباب بان عني فمضى
١١٥/٢	عاد في الهجران يبغي تعبي	وفؤاد كلما عاتبته
١١٥/٢	فني العمر كذا في اللعب	يا قرين السوء ما هذا الصبا
١١٦/٢	راقبي المولى وخافي وارهبي	نفس لا كنت ولا كان الهوى
١١٦/٢	في جميل لا ولا في أدب	ويح نفسي لا أراها أبداً
٣٠٢/٣	فقول رسول الله أزكى وأشرح	ودع عنك آراء الرجال وقولهم
١١٤/٢	على الجهاد ما بقينا أبداً	نحن الذين بايعوا محمداً
٢٨٩/٢	وجد الإله بكم كما أجد	أبني ليتي لا أحبكم
٢٨٩/٢	ولم تغيرك الأمور بعدي	لا هم إن كنت الذي بعدي
٣٦٨/٢	طرائق فسق ليس يحسنها بعدي	فلو مات قبلي كنت أحسن بعده
٣٦٨/٢	بي الفسق حتى صار إبليس من جندي	وكنتم امراً من جند إبليس فانتهى
٤٩٤/٢	ينفعك علمي ولا يضررك تقصيري	اعمل بعلمي ولا تنظر إلى عملي
٤٧٠/٢	لم يستطع صوة البزل القناعيس	وابن اللبون إذا ما لز في قرن
١٤٢/١	وشر الأمور المحدثات البدائع	وخير أمور الدين ما كان سنة
٢٨٩/٢	أنزل علينا الغيث لا أبأ لكأ	رب العباد ما لنا وما لكأ
١٣٢/٢	طرب الواله أو كالمختبل
٣٧٥/٢	وحكمك والنشيطه والفضول	لك المرباع فيها والصفايا
١٤٤/١	وتبني لنا من سنة ما تهدما	ففي كل يوم كنت تهدم بدعة

الصفحة	الشرط الثاني	الشرط الأول
١٤٤/١	ولم تبتدع حكماً من الجهل أضجما	وأحييت في الإسلام علماً وسنة
٢٥٢/١	أفارق ما يقول المرجئونا	وأول ما أفارق غير شك
٢٦٤، ٨٠/١	سوى البحر قبر أو سوى الماء أكفان	ألا هل إلى الدنيا معاد وهل لنا
١٧٧/٣	أوفى البرية عند الله ميزانا	إنني لأذكره يوماً فأحسبه
١٧٧/٣	إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا	يا ضربة من تقي ما أراد بها
٤٨/٢	ضنت بشيء ما كان يرزؤها	إن سليمي والله يكلؤها

فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع	الصفحة
الباب الثامن	
في الفرق بين البدع والمصالح المرسله	٨٦ - ٥
فصل	٣٥
فصل	٤٤
فصل	٦٦
فصل	٨٢
الباب التاسع	
في السبب الذي لأجله افترت فرق المبتدعه عن جماعة أهل السنة	٢٤٨ - ٨٧
فصل	١١١
فصل: حديث افتراق الأمم ورواياته	١٢٢
مسائل حديث افتراق الأمم	١٢٤
المسألة الأولى	١٢٤
المسألة الثانية	١٢٦
المسألة الثالثة	١٢٩
المسألة الرابعة	١٣٦
المسألة الخامسة	١٣٩
المسألة السادسة	١٤٢
المسألة السابعة	١٤٦
المسألة الثامنة	١٦٧
المسألة التاسعة	١٧٨
المسألة العاشرة	١٨٠
المسألة الحادية عشرة	١٨٦

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية عشرة	١٨٩
المسألة الثالثة عشرة	١٩٣
المسألة الرابعة عشرة	١٩٥
المسألة الخامسة عشرة	٢٠٢
المسألة السادسة عشرة	٢٠٦
المسألة السابعة عشرة	٢١٧
المسألة الثامنة عشرة	٢١٩
المسألة التاسعة عشرة	٢٢٢
المسألة العشرون	٢٢٣
المسألة الحادية والعشرون	٢٢٩
المسألة الثانية والعشرون	٢٣٣
المسألة الثالثة والعشرون	٢٣٨
المسألة الرابعة والعشرون	٢٣٩
المسألة الخامسة والعشرون	٢٤١
المسألة السادسة والعشرون	٢٤٥

الباب العاشر

في بيان معنى الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلت

عن الهدى بعد بيان	٢٤٩
فصل	٢٦٦
فصل	٢٨٢
فصل	٣٠٨
فصل	٣٣٨
نهاية الكتاب	٣٣٨

الملاحق

تعريف الفرق الواردة في الباب التاسع في المسألة السابعة	٣٤٣ - ٣٦٧
فهرس الموضوعات والمحتويات والفوائد	٣٦٩
الفهارس العامة	٤١١